مائة عام على إنشاء أول جامعة فى مصر

تاريخ الجامعات المصرية

١٩٠٨ - ٢٠٠٨م

دراسة فى الوثائق

دكتور

عبد المنعم إبراهيم الجميعي

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

هناك أناس لا ينتجون ويسوؤهم أن ينتج الناس وأناس لا يفكرون ولا يطيقون أن يروا غيرهم يفكرون وما دام الوطن قبلتنا والإيمان بعظمته رائدنا والجهد الصادق وسيلتنا فالله معنا وناصرنا

رقم الإيداع : ٢٤٢٥٠
تاريخ : ٢٠٠٦/١٢/١٧

مقدمة

الدعوة إلى إنشاء جامعة مصرية :.

راودت فكرة التعليم الجامعي خلد المصريين وأشاد الكثيرون ممن تعلموا في أوربا بفضل الجامعات، وهتفوا بذكرها وأفاضوا في الحديث عن مزاياها وبيان فوائدها، وأنه لا غنى لمصر كي ترتقي إلى معارج المدنية وتنتظم في سلك الحضارة الحقيقية إلا أن تقوم بإنشاء جامعة.

كان أول من اقترح إنشاء جامعة في مصر هو جرجي زيدان[١] حيث كتب على صفحات مجلة الهلال مقالا اقترح فيه إنشاء كلية لتثقيف الشبان المصريين بدلا من إرسالهم إلى أوربا وبيّن الحاجة إليها في تعليم الشعب معنى الحرية والاستقلال، كما طالب بتشكيل لجنة لجمع الأموال لها عن طريق الاكتتاب وناشد الصحف المصرية أن تتضافر لاستنهاض الهمم إلى هذه الغاية[٢]. ثم كرر جرجي زيدان اقتراحه مبينا أن استقلال الفكر لا يكون إلا بالتعليم والتثقيف وهذا لا يتأتى إلا بإنشاء كلية مصرية على مثال ما يحدث في أوربا[٣] وطالب بأن تكون اللغة العربية أساس التدريس في هذه الكلية وأن تسمى (الكلية العربية) أو الجامعة العربية[٤] وقد التقت هذه الدعوة مع أفكار محمد عمر[٥] خلال حديثه عن الوطن والوطنية فدعا إلى إنشاء "جامعة في العاصمة" يستحضر لها أساتذة من بلاد لا غاية سياسية لها في القطر ولم يجد اقتراح إنشاء كلية مصرية على يد جرجي زيدان أو محمد عمر آذانا صاغية. لأن الدعوة لمثل هذا المشروع الهام كانت في حاجة إلى أن تتبناها شخصيات مصرية بارزة.

---

(١) ولد في بيروت عام ١٨٦١، تردد على مصر عدة مرات ابتداء من عام ١٨٨٢ ثم استقر بها، إصدار مجلة الهلال عام ١٨٩٢ وله عدة مؤلفات تاريخية. توفى في ٢٢ يوليو ١٩١٤. انظر تاريخ آداب اللغة العربية جـ ٤ ص ٣٢٣ والجدير بالذكر أن يعقوب أرتين الذي تدرج في وظائف نظارة المعارف كان قد ذكر في تقريره الذي تعرض فيه لأوجه إصلاح التعليم العالي في مصر إلى ضرورة ضم المدارس في مدرسة كلية جامعة، ولكن ذلك لا يعني أنه دعا إلى إنشاء جامعة، أنظر القول التام في التعليم العام ص ١١٠.

(٢) الهلال: الجزء التاسع من السنة الثامنة في أول فبراير ١٩٠٠ ص ٢٦٥ تحت عنوان "مدرسة كلية مصرية هي حاجتنا الكبرى".

(٣) الهلال: الجزء العاشر من السنة الثامنة في ١٥ فبراير ١٩٠٠ ص ٢٩٧ تحت عنوان "ما هو الاستقلال الحقيقي".

(٤) الهلال: الجزء الثاني من السنة الخامسة عشر في أول فبراير ١٩٠٦ ص ٨٨ تحت عنوان "المدرسة الكلية المصرية أو الجامعة المصرية".

(٥) عمل في وظيفة مستخدم بمصلحة البوستة المصرية ودعا إلى هذه الفكرة في كتابه حاضر المصريين أو سر تأخرهم في عام ١٩٠٢ انظر ص ١٨٨ ولمنه حجازي الوطنية المصرية في العصر الحديث ص ٤١٠ – ٤١٤.

وفعلا تبنى الزعيم مصطفى كامل الفكرة[١] فدعا إليها على صفحات جريدة اللواء في أكتوبر ١٩٠٤ فقال (أن الأمة المصرية أدركت في هذا الزمان حقيقة المركز الذي يجب أن يكون لها بين الأمم، وأبلغ الأدلة على ذلك نهضتها في مسألة التعليم، وقيام عظمائها وكبرائها وأغنيائها بفتح المدارس، وتأسيس دور للعلم يانعة بأموالهم ومجهوداتهم، ولكن قد آن لهم أن يفكروا في الوقت الحاضر في عمل جديد الأمة في أشد الحاجة إليه ألا وهو إنشاء كلية للأمة)[٢]. ثم أوضح أهمية المشروع وحاجة البلاد إليه بقوله إنه (يرفع شأن الأمة ويعد لها رجالا كبراء أقوياء ذوي مدارك واسعة وإحساسات عالية يردون إليها مجدها وعظمتها ومقامها بين الأمم)[٣].

كما ناشد مصطفى كامل المحبين لارتقاء البلاد موافاته بآرائهم وأفكارهم حول طريقة إخراج مشروع الجامعة إلى حيز الوجود[٤]. ويتضح مما كتبه مصطفى كامل أنه وجه دعوته إلى الأمة ولم يوجهها إلى الخديو أو إلى الحكومة كما قد يوحي كلامه بأن طريقة تنفيذ المشروع لم تكن قد تبلورت في ذهنه بشكل واضح فهو لم يعرض للطريقة التي يمكن أن يخرج بها المشروع إلى حيز الوجود. وقد يكون طلبه من المحبين للارتقاء ببلادهم موافاته بآرائهم وأفكارهم حول طريقة تنفيذ المشروع على سبيل الاستنارة بهم في الرأي.

وفي يناير ١٩٠٥ قرر مصطفى كامل الدعوة إلى إنشاء كلية مصرية واقترح تسميتها كلية محمد علي لمناسبة مرور مائة عام على ارتقاء محمد علي أريكة مصر[٥] وقد أيد الأمير حيدر فاضل[٦] دعوة مصطفى كامل واستنهض همم الأمراء والأغنياء إلى الاكتتاب في المشروع. وجمعت فعلا في سنة ١٩٠٥ الاكتتابات لهذا الغرض من بعض الأمراء والأغنياء بلغت حوالي ثمانية آلاف جنيه ولكن أوقف المشروع لعدم تأييد الخديو له[٧] خشية المعارضة البريطانية،

---

(١) لم يشر مصطفى كامل في كتاباته أن جرجي زيدان هو صاحب هذه الفكرة، كما أن الكتابات المعاصرة لهذا المشروع لم تشر إلى ذلك بل نسبت الفكرة إلى مصطفى كامل ونقلت عنها الكتابات التي تعرضت لذلك الموضوع فيما بعد.

(٢) اللواء: العدد ١٥٥١ في ٢٦ أكتوبر ١٩٠٤ تحت عنوان (كلية الأمة).

(٣) اللواء: عدد سبق ذكره

(٤) نفسه.

(٥) اللواء في ٤ يناير ١٩٠٥.

(٦) تلقى الأمير حيدر فاضل تعليمه في الكلية الفرنسية بالأستانة، ولما تخرج اشتغل بالعلم والأدب وترجم سورا من القرآن الكريم إلى الفرنسية، وكانت له علاقات شخصية مع كثيرين من كتاب فرنسا منهم أناتول فرانس، وقد زار كثيرا من بلدان أوربا وأمريكا، وكانت له معرفة بالعلوم التاريخية والجغرافية والفلكية.

(٧) الرافعي: مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية ص ٢٣٩

ولخلافه مع مصطفى كامل في تلك الفترة والتي بلغت ذروتها بعد مقابلة ديفون ١٩٠٤[(١)] ولعدم رغبة الخديو في أن ينسب مثل هذا المشروع إلى مصطفى كامل ومع ذلك لم ييأس مصطفى كامل فبعد نجاحه في استثارة الرأي العام في أوربا ومصر ضد الاحتلال بعد حادث دنشواي دعا محمد فريد إلى تأليف لجنة للاحتفال بعودة مصطفى كامل من أوربا، وحين علم مصطفى كامل بذلك كتب إلى محمد فريد من باريس خطابا بتاريخ ٢٤ سبتمبر ١٩٠٦ يعتذر فيه عن عدم قبوله هذا الاحتفال ويقترح أن يقام بدلا منه اكتتاب عام لتأسيس الجامعة المصرية حيث قال: "خير هدية أقترح عليكم تقديمها للوطن العزيز والأمة المصرية المحبوبة هو أن تقوم اللجنة التي شكلت بدعوة الأمة كلها وطرق باب كل مصري لتأسيس كلية أهلية تجمع أبناء الفقراء والأغنياء على السواء وتهب الأمة الرجال الأشداء". كما طالب كافة أبناء الأمة بنبذ الأحقاد والتكاتف لإتمام هذا المشروع فقال: "فلتنس الأحزاب انقساماتها ولينس الصحافيون خصوماتهم ولتلق الأحقاد في هوه لا يسمع منها لغو ولا دوي، ولتجتمع الأمة لإتمام هذا العمل الضخم، وتحقيق ذلك المشروع الذي كله خير ونفع عميم"[(٢)] وتمنى مصطفى كامل أن يكون أحد المؤسسين لهذا المشروع فقال: "إن الكلية – الجامعة – هي البناء الذي أدعو المصريين جميعا إلى تشييده وما أكبر سعدي وأعظم هنائي لو ساعدتني الأيام على وضع حجر فيه مع العملة الأبرار الذين يعملون لخير البلاد"[(٤)].

تبلورت فكرة تأسيس الجامعة المصرية ونمت وفقا لرغبة قومية، فقامت حركة عامة تدفع الشعب إلى التزود من التعليم حيث كان التعليم الرسمي منه غير كاف وغير واف بالحاجة الجديدة. وازداد تعطش المصريين إلى التعليم العالي الحر. وكان قادة الرأي في ذلك الوقت يدعون إليه بقوة[(٤)]، ومن هؤلاء محمد عبده، كما اشتدت الدعوة إلى وجوب إخراج المشروع من حيز الفكر إلى حيز الوجود وأعرب بعض الأغنياء عن استعدادهم للتبرع له بالمال[(٥)] فتبرع مصطفى كامل

---

(١) ظهرت بوادر الخلاف بين الخديو ومصطفى كامل نتيجة لتقرب الخديو إلى سلطات الاحتلال خصوصا بعد الاتفاق الودي، ولما ثارت قضية زواج الشيخ علي يوسف صاحب المؤيد عمل الخديو على تأييد الشيخ علي مما ضايق مصطفى كامل، وحينما سافر الخديو إلى ديفون للاستجمام زاره مصطفى كامل وصارحه برأيه في مضار تأييده للشيخ علي مما أغضب الخديو وأدى إلى عدم موافقته على نشاط مصطفى كامل.

(٢) الرافعي: المرجع السابق الذكر ص ٢٣٠.

(٣) نفسه ص ٢٣٠.

(٤) قليني فهمي: مذكرات قليني فهمي باشا جـ ٢ . القاهرة ص ٦١.

(٥) محمد رشيد رضا: تاريخ الأستاذ الإمام محمد عبده. القاهرة ص ١٠٦٧ والجدير بالذكر أن الشيخ محمد [illegible] يشكو من بخل الأغنياء وجهلهم بفائدة المشروع انظر [illegible] في ٧ [illegible]

الغمراوي من أعيان بني سويف بمبلغ خمسمائة جنيه[1] كما راودت هذه الفكرة أحمد منشاوي باشا[2] ففكر في إنشاء جامعة يبنيها في أطيانه جهة باسوس وأبي الغيط[3] على نفقته الخاصة، وشراء إحدى المراكب البخارية لنقل أساتذة الجامعة تنقلهم من القاهرة كل يوم[4] وقد بحث مع بعض العلماء متطلبات هذه الجامعة من النفقات وقد كانت هذه الفكرة شغله الشاغل في سنته الأخيرة وموضوع حديثه في الليل والنهار مع الأستاذ الشيخ محمد عبده[5].

وكان الشيخ يرى ضرورة إنشاء جامعة مصرية تقوم على تعليم العلوم وفقا للمناهج الحديثة وتساهم في تجديد الحضارة العربية القديمة وتحرير الفكر من قيود التقليد[6] تباحث المنشاوي باشا مع الشيخ محمد عبده في وسائل بناء الجامعة وضمان الموارد التي ينفق منها عليها، وقد خاطب الشيخ مجلس النظار في بيع عشرة آلاف فدان من ملك الحكومة يشتريها منشاوي باشا ويسجل وقفها على بناء الجامعة ومصاريفها على أن تجعل الثمن رمزيا، وقد وعد المستشار المالي بذلك[7] وتعلقت الآمال بظهور الجامعة إلا أن وفاة المنشاوي باشا ثم وفاة الشيخ محمد عبده أحبطت تلك الآمال وخمدت الفكرة واستبدل بها الحديث عن ضرورة انتشار الكتاتيب[8] ويتضح ذلك مما كتبه حافظ إبراهيم في كتابه "ليالي سطيح"

---

(١) الهلال: الجزء الثاني من السنة الخامسة عشر في أول نوفمبر ١٩٠٦ ص ٧١ تحت عنوان (المدرسة الكلية المصرية) جرجي زيدان: تاريخ آداب اللغة العربية جـ٤ ص ٤٤.

(٢) من أعيان الغربية ومن مؤيدي الثورة العرابية، وقد حوكم بتهمة الانتماء إلى العرابيين، ولكن الأوربيين لجاوا إلى حمايته لأنه كان قد أواهم في قرية القرشية أثناء الفتنة التي دبرها إبراهيم باشا أدهم خلال الحرب، وقدبرئ المنشاوي من التهم الموجهة إليه غير أنه ظل يؤيد أنصار الحركة الوطنية سرا. المنار جـ٢ ص ٨٣٣ – ٨٣٥ وقد استماله الشيخ محمد عبده، وأخذت الصداقة بينهما مجراها وفي مرة تحادثا في مسألة إنشاء مدرسة جامعة تغني عن الأزهر في تخريج الرجال الذين يقومون بخدمة الإسلام، وأعلن منشاوي باشا عن استعداده لتنفيذ المشروع على نفقته الخاصة على شرط أن تكون المدرسة خارج مدينة القاهرة (بلد الأفيون والمنزول) على حد قوله. محمد رشيد رضا: تاريخ جـ١ ص ٩٤٦ – ٩٤٧.

(٣) توجد هاتان القريتان في مركز قليوب بمحافظة القليوبية، للتفاصيل، انظر محمد رمزي، القاموس الجغرافي للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥، القاهرة ص ٥٣، ٥٥.

(٤) محمد رشيد رضا: المرجع السابق الذكر جـ ١ ص ٩٤٧.

(٥) الجامعة المصرية، لائحة إجراءاتها الداخلية وتاريخ مشروعها ص ٦ – ٧.

(٦) عثمان أمين: محمد عبده ص ١٢٧.

(٧) محمد رشيد رضا: المرجع السابق ص ٩٤٧، عباس العقاد: محمد عبده ص ٢٦٥.

(٨) تبنت بعض الصحف هذه الفكرة فكتبت جريدة الجمهور تحت عنوان "الكتاتيب والمدرسة الجامعة أيهما أنفع لنا" أن "الرجل الذي يرغب في خير أمته ينبغي أن يعد مشروع الكتاتيب ويترك مسألة الجامعة للمستقبل". الجمهور العدد الثاني من السنة الأولى في ١٠ سبتمبر ١٩٠٥. وكتبت جريدة الأحرار تحت عنوان "رأينا في مشروع الكتاتيب وما يجب على الحكومة نحوه، أن الأمة المصرية لأحوج منها إلى الجامعة بدليل إنك إذا أردت أن تقيم بناء ابتدأت بوضع أساسه قبل وضع أعلاه. والتعليم الابتدائي هو الأساس في بناء الأمة" الأحرار: العدد الثالث في ٢٨ مارس ١٩٠٨.

مؤنبا تلاميذ الإمام بقوله "فتلاميذ الإمام حقيقون باللوم لأنهم يعلمون الحق ولا يدعون إليه علموا أن لا حياة لهذه الأمة بغير الجامعة، فما لهم لا يواصلون قرع أنوف الأغنياء بالمواعظ، ولا يوالون الصياح بطلب تأسيسها.. (حتى) جمد الأغنياء عن البذل لجمود أولئك الوعاظ عن الكلام وتدفقوا في إنشاء الكتاتيب حين ساقتهم الحكومة إلى ذلك"(١) كما ذكر أن سبيل الإصلاح لا يكون إلا بإنشاء الكتاتيب وبناء الجامعة في وقت واحد لأن (بناء الرجال لا يكون إلا في بناء الجامعة)(٢).

انتشرت في البلاد الدعوة مرة أخرى إلى تأسيس الجامعة وكان سعد زغلول– المستشار في محكمة الاستئناف الأهلية في ذلك الوقت – على رأسها(٣) وتبرع لها بمائة جنيه (٤) فكان من أوائل المكتتبين(٥) ثم أخذت الجرائد الوطنية في الدعوة إلى الاكتتاب وإنشاء جامعة مصرية يطلق فيها الفكر من كل قيد، وتقدم كل أنواع المعرفة لكل طبقات الناس أغنيائهم وفقرائهم، ورأى البعض ضرورة عقد اجتماع للاتفاق على أول خطوة عملية في سبيل تحقيق الفكرة التي تحمسوا لها، وتأليف لجنة لتلقي الاكتتابات ونشر الدعوة بصفة منتظمة، وقد أبدى سعد زغلول استعداده لأن يعقد هذا الاجتماع في داره(٦) والجدير بالذكر أن من أهم الدوافع التي أدت إلى تحمس سعد زغلول لمشروع إنشاء الجامعة إنه أحد تلاميذ الشيخ محمد عبده الذين كانوا يرون إحياء ذكرى أستاذهم بإنشاء كلية تنسب إليه، ويوضح لنا محمد رشيد رضا ذلك في كتابه "تاريخ الأستاذ الإمام محمد عبده" بقوله: أن سعد زغلول وبعض أصدقاء الشيخ محمد عبده تشاوروا فيما يجب أن يعمل لإحياء ذكرى أستاذهم وأجمعوا الرأي على إنشاء كلية تنسب إلية(٧)، ولما كانوا يعلمون أن سلطات الاحتلال تحسب لهذا العمل منهم كل حساب عهدوا إلى أحمد فتحي زغلول أن يقابل اللورد كرومر ويذكر له هذا القرار ويسأله عن رأيه فيه لكي لا يكون على ريبة منه(٨)

---

(١) محمد حافظ إبراهيم: "ليالي سطيح" ص ١٧٣.

(٢) محمد حافظ إبراهيم: المرجع السابق الذكر ص ١٧٤، وقد أيدت هذه الفكرة مجلة الهلال بقولها أن الأمة المصرية في حاجة إلى المدارس الصغرى في القرى والبلاد الصغيرة، وفي حاجة أيضا إلى مدرسة كلية. الهلال في نوفمبر ١٩٠٦ ص ٧١ تحت عنوان "المدارس الكلية المصرية".

(٣) الأخبار: العدد ٢٤٨ بتاريخ ١٩٠٨/١١/١٣.

(٤) عباس محمود العقاد: سعد زغلول سيرة وتحية ص ٩١.

(٥) المقطم: العدد ٥٣٢٧ بتاريخ ١٩٠٦/١٠/٥.

(٦) كريم ثابت: الملك فؤاد – ملك النهضة. ص ١٥.

(٧) محمد رشيد رضا: المرجع السابق جـ١ ص ١٠٦٦.

(٨) محمد رشيد رضا: المرجع السابق الذكر جـ ١ ص ١٠٦٦. بينما يذكر سعد زغلول في مذكراته أنه لم يكن يعرف أن فتحي زغلول سيتوجه إلى الوكالة البريطانية للتحدث مع اللورد كرومر في هذا الشأن. دار الوثائق: مذكرات سعد زغلول. كراس رقم ٦ ص ٢٨٧.

فكان رد اللورد "أن من الحكمة أن يبدأ بهذا العمل صغيرا ثم يصعد فيه على سلم التدريج وأن يجري فيه على خطة مدرسة (عليكرة) في الهند"[١]. وأنه يجب على المصريين "أن يدرسوا تاريخ إنشاء المدارس الجامعة في البلدان الأخرى"[٢] وإنه يجدر التأمل في تفاصيل هذا المشروع مثل النواحي المالية، وعلاقة الجامعة المقترحة بنظارة المعارف والنظام الذي سيتبع داخل هذه الجامعة وإعداد نوعيات الأساتذة الذين سيقومون بالتدريس ونظم الامتحانات وغير ذلك والواضح أن فكرة الجامعة الأهلية (كانت حتى قبل أن تولد كابوسا لبريطانيا)[٣] ويوضح الخديو عباس الثاني أسباب ذلك بأنه خوف الإنجليز من أن يتحول الفلاحون منتجو الثروات لبلادهم عن نشاطهم الزراعي[٤] ويضاف إلى ذلك خشيتهم من تواجد طبقة مصرية مثقفة تنادي ليس فقط بتحرير الأرض ولكن أيضا بتحرير الشخصية المصرية الفكر والإرادة.

عمل تلاميذ الإمام على أن يبدأ المشروع صغيرا وبدأوا في جمع الأموال وتولى سعد زغلول الدعوة إلى التبرع للمشروع واستقر الرأي على أن يكون الاجتماع الأول لهذه اللجنة في داره يوم ١٢ أكتوبر ١٩٠٦[٥] وفي الساعة الرابعة من مساء اليوم المذكور اجتمعت هذه اللجنة التي تكونت من سبعة وعشرين عضوا هم: سعد بك زغلول، وقاسم بك أمين، ومصطفى بك الغمراوي، وخالد بك سعيد، ومحمد بك فريد، ومحمد بك سليمان أباظة، وصادق بك أباظة، وحسين بك

---

(١) أسسها السيد أحمد خان في الهند لتعليم المسلمين الثقافة الغربية والشرقية في غير تعصب ولا جمود وكان صيغتها الإقبال على العلم والبعد عن السياسة، أحمد أمين: زعماء الإصلاح في العصر الحديث، ص ١٤٠ وقد طاف سيد أحمد خان مدن الهند للدعوة إلى التبرع للمشروع بالمال وقد بلغ مقدار ما جمعه ٤٠٠,٠٠٠ روبية أي نحو ٧٠٠,٠٠٠ فرنك أنفقها على المدرسة وقضى نحو عشرين عاما في خدمتها، وقد بلغ عدد طلابها نحو ٥٠٠ طالب.

(٢) جرجي زيدان: تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع ص ٧٣ – ٧٤. وقد ساعدت الحكومة الإنجليزية السيد أحمد خان على تأسيس هذه المدرسة حتى صارت كلية. محمد رشيد رضا: المرجع السابق الذكر . ويذكر سعد زغلول أن كرومر استحضر من الهند النظامات الخاصة بهذه المدرسة واستلمها منه فتحي زغلول، مذكرات سعد زغلول كراس رقم ٦ ص ٢٨٧ ونظام هذه المدرسة هو أن يتلقى فيها أبناء الملسمين التعليم الحديث مع تعاليم دينهم حتى يستطيعوا اغتراف معين من الثقافة الغربية، وقد نمت هذه المدرسة على مر الزمن وصارت جامعة "عليكرة" واعترفت بها الحكومة عام ١٩١٢. وكلمة عيكرة مكونة من كلمتين "علي" و"كره" بالكاف الفارسية المفتوحة ومعناها مدينة أو حصن اي ان هذه الكلمة تعني "مدينة علي" عبد المنعم النمر. كفاح المسلمين في تحرير الهند. ص ٤٣.

(٣) تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان ١٩٠٦، من كرومر إلى جراي المقطم ١٩٠٧ ص ١٥٩.

(٤) المصري: العدد ٤٨٦١ في ٩ يونيو ١٩٥١ تحت عنوان (مذكرات عباس الثاني).

(٥) الجامعة المصرية لائحة إجراءاتها وتاريخ مشروعها ص٨.

أبوحسين، وعلى بك فهمي، وحنفي أفندي ناجي، ومحمود بك الشيشيني، ومحمد بك عثمان أباظة، وعبد الله بك أباظة، وزكريا أفندي نامق، والدكتور عبد الحليم أفندي حلمي، ومنشاوي أفندي سيد أحمد، وأخنوخ أفندي فانوس، ومحمود بك حسيب، وعبد العزيز بك فهمي، وحسن بك سعيد والشيخ عبد العزيز شاويش، ومحمد بك راسم ومحمد بك هاشم ومحمد بك يوسف وأحمد أفندي رمزي وحسن بك جمجوم وحفني بك ناصف[1] وبعد مناقشة الموضوع استقر الرأي على تأليف لجنة مؤقتة لمباشرة العمل حتى يتم انتخاب لجنة دائمة وقد تكونت هذه اللجنة المؤقتة من:

سعد زغلول بك	وكيلا للرئيس العام
قاسم أمين بك	سكرتيرا للجنة
حسن سعيد بك	أمينا للصندوق
محمد عثمان أباظة بك	أعضاء
محمد راسم بك	
حسن جمجوم بك	
حسين السيوفي بك	
أخنوخ أفندي فانوس	
زكريا أفندي فانوس	
محمود الشيشيني بك	
مصطفى كامل الغمراوي	

أما مركز الرئاسة فقد أبقوه خاليا ليشغله أحد أمراء الأسرة الخديوية. كما تقرر تأجيل انتخاب الرئيس العام للجلسة القادمة، ونشر الدعوة للمشروع في جميع الصحف المحلية عربية وأفرنجية وأن تسمى هذه الجامعة باسم (الجامعة المصرية) وأن يكون الاجتماع مرة أخرى بدعوة خصوصية لانتخاب الرئيس وأعضاء اللجنة النهائية[2] واتفق على أن تكون هذه الجامعة عمومية لكل طالب مهما كان جنسه أو دينه.

وفي هذا الاجتماع بلغ مجموع الاكتتابات التي اكتتب بها الحاضرون ٤٨٥ جنيها[3] وقد قرر المجتمعون أن يتقدموا إلى الأمة المصرية طالبين العون

---

(١) نفسه.

(٢) الجامعة المصرية، لائحة إجراءاتها وتاريخ مشروعها ص ٨.

(٣) جرجي زيدان: مرجع سبق ذكره.

ومستمدين التأييد لتنفيذ المشروع، وتقرر نشر الدعوة لكافة الناس للتعريف بالمشروع والاكتتاب فيه. وقد أيدت بعض الصحف المصرية الفكرة، فنشرت المؤيد الدعوة للتعريف بالمشروع العلمي(١).

كما أشادت مجلة الهلال بالمشروع، وذكرت أنها أول من نادى بحاجة مصر إليه لاعتقادها (أن إنشاء هذه الجامعة خطوة هامة في تاريخ النهضة والآمال عالقة بها والأبصار شاخصة إليها)(٢) وناشدت أولى الأمر ضرورة أن يتفق المشروع وحاجات المجتمع المصري(٣).

وعلى أثر إعلان تشكيل لجنة تأسيس جامعة مصرية أهلية أرسل مصطفى كامل من أوربا يحتج على سعد زغلول وقاسم أمين بأنه هو الذي سبقهم إلى هذه الفكرة، ويجب أن يكون تنفيذها تحت رعايته(٤).

والواقع أن فكرة إنشاء الجامعة كانت من وحي تفكير جرجي زيدان وغيره ثم تبناها مصطفى كامل وتحمس لها(٥) وروج لها على صفحات جريدته، ولكن خلافه مع الخديو عباس الثاني وإنشغاله بقضية الوطن الأساسية وهي جلاء المحتلين ومعارضة اللورد كرومر للمشروع كان السبب في عدم نقل الفكرة إلى حيز التنفيذ حتى تلقفها الشيخ محمد عبده وتلاميذه ونقلوها إلى الواقع الفعلي. وقبل أن تعقد اللجنة اجتماعها الثاني عين سعد زغلول ناظرا للمعارف العمومية في ٢٨ أكتوبر ١٩٠٦(٦) مما أدى إلى تنحيه عن الإشراف على المشروع حيث لم يعد في إمكانه التفرغ لأعماله(٧) فعقدت اللجنة جلستها الثانية بمنزل حسن بك جمجوم بالعباسية

---

(١) المؤيد: العدد ١٩٦١ في ٢٥ فبراير ١٩٠٦.

(٢) الهلال: الجزء التاسع من السنة السادسة عشرة في أول يونيو ١٩٠٨ (جامعة أم كلية والعلوم الأدبية أم الطبيعية)

(٣) الهلال: الجزء التاسع من السنة السادسة عشرة في أول يونيو ١٩٠٨ مقال سبق ذكره.

(٤) د. محمد حسين هيكل: شخصيات مصرية وغربية ص ٦١. والجدير بالذكر أن علاقة مصطفى كامل بسعد زغلول كانت ودية حتى عام ١٩٠٦ ثم انتقده بطريق خفي عندما عين وزيرا المعارف. انظر اللواء في ٢٨ أكتوبر ١٩٠٦ تحت عنوان (سعد زغلول وزير المعارف) ثم شدد حملته عليه بعد انسحابه من لجنة مشروع الجامعة المصرية بحجة أن ذلك كان تحقيقا لرغبة الاحتلال انظر اللواء العدد التاسع في مارس ١٩٠٧ تحت عنوان (فشل وزير). أما سعد زغلول فقد كان يرى في مصطفى كامل أنه نصاب ومنافق ومجنون وليس بشئ كما رأى فيه وفي أنصاره مجموعة من ذوي الأفكار المتأخرة والمتعصبين من الأمة. انظر مذكرات سعد زغلول، كراس رقم ٧ ص ٣٤٤ ـ ٣٤٦.

(٥) يذكر الخديو عباس الثاني أن فكرة إنشاء الجامعة كانت من وحي وتفكير مصطفى كامل. انظر جريدة المصري: العدد ٤٨٣٨ في ١٧ مايو ١٩٥١ تحت عنوان (مذكرات الخديو عباس الثاني).

(٦) مركز تاريخ مصر المعاصر: النظارات والوزارات المصرية ص ١٦٠.

(٧) ذكر الرافعي بأن تعيين سعد زغلول وزيرا للمعارف كان ادعى لاضطلاعه بعمل هو من أخص واجبات التعليم وهو الجامعة كما ذكر نقلا عن مصطفى كامل (كيف يهتم المستشار في الاستئناف بمشروع علمي ولا يهتم به ناظر المعارف). الرافعي: المرجع السابق الذكر ص ٤٢٠، ويذكر جون مارلو أن الإنجليز هدفوا من وراء تعيين سعد [illegible] ناظر المعارف أن يقوم بتأديب الطلبة إلا أن الأيام أثبتت فشله في ذلك.

John Marlo Egyptian Relation P 203

في ٣٠ نوفمبر ١٩٠٦ للنظر في انتخاب الرئيس وأعضاء اللجنة، وقد حضر سعد زغلول الجلسة وافتتحها موضحا أسباب اضطراره إلى اعتزال رئاسة اللجنة فقال: "إن المهمة التي عهدت إليّ أخيرا تمنعني من الاستمرار على أن أكون عضوا عاملا معكم في مشروع الجامعة المصرية التي افتخر بكوني من الذين اشتركوا في وضعه"[١] كما ذكر أنه يأسف على ذلك أشد الأسف ولكن مما هون على نفسه أن عمله الجديد هو خدمة المعارف في مصر وهو المقصد العام الذي يقصده الجميع[٢]، وهنا لابد لنا من وقفه حول هذا الموضوع لندرس هل كان تخلي سعد عن رئاسة لجنة الجامعة حبا في الوزارة أم أن قبوله لهذا المنصب كان فرصة لإصلاح أحوال التعليم الذي كان كثيرا ما انتقده؟ لقد ذكر المعارضون لسعد وخصوصا أنصار الحزب الوطني أن تخلي سعد عن فكرة مشروع الجامعة إنما يرجع إلى حبه في الوظيفة وميله إلى السلطة، وتحقيقا لرغبة اللورد كرومر[٣] الذي كان يرى في إنشاء الجامعة ما لا يتفق مع سياسته في قصر التعليم على إعداد الموظف الحكومي[٤] وأن هذا التخلي كان من الممكن أن يضعف الفكرة بل ويقضي عليها في مهدها، كما ذكروا أن الإنجليز وسعد تواطئوا على إهمال المشروع وصرف الأنظار عنه. ولم يتحرجوا من دعوة الناس إلى مقاطعة اللجنة القائمة به، والكف عن التبرع للجامعة المنشودة[٥] ورأى بعضهم أن تقلد سعد لنظارة المعارف كان بهدف القضاء على روح الثورة التي نشرها مصطفى كامل بين طلبة المدارس حتى أصبح الانتظام فيها من الأمور المستعصية[٦].

أما أنصار سعد فذكروا أن توليه وزارة المعارف كان بداية عصر جديد في المعارف[٧] وخطوة كبرى في سبيل خدمة الوطن وترقية عقول الشبيبة المصرية أخلاقهم[٨].

يذكر الأستاذ عباس محمود العقاد إنه لما كثر الجدل في هذه الغربة المجحفة تعمد أن يسأل سعد زغلول عنها فذهب إليه في مايو ١٩٠٨ كمندوب عن صحيفة

---

(١) المنار: المجلد التاسع العدد العاشر في ١٩٠٦/١١/٩ ص ٧٨٤ تحت عنوان (الدعوة إلى المدرسة الجامعة).

(٢) الجامعة المصرية: لائحة إجراءاتها الداخلية وتاريخ مشروعها ص ١٥.

(٣) اللواء: العدد التاسع مارس ١٩٠٧ تحت عنوان (فشل وزير)، الرافعي: المرجع السابق الذكر ص ٤٢١ ـ ٤٢٢.

(٤) Chirol: the Egyptian problem, P. 77.

(٥) عباس محمود العقاد: سعد زغلول سيرة وتحية ص ١٠٣.

(٦) تشارلز آدمز: الإسلام والتجديد في مصر ص ٢١٩.

(٧) نجح الاحتلال في فرض سياسته التعليمية منذ بداية عهده وأصبحت نظارة المعارف مجرد مصلحة تابعة للأشغال العمومية يشرف عليها وزيرا واحدا. Chirol: the Egyptian problem, P. 77

(٨) الهلال: الجزء الثاني من السنة الخامسة عشر من أول نوفمبر ١٩٠٦ ص ١٢٨.

الدستور وسأله عن شئون الجامعة فقال له (أن الهمم فاترة) كما ذكر أن المال الذي جمع حتى الآن لا يفي بالحاجة[1] مما يوضح لنا يأس سعد زغلول من المعاونة الجدية التي كان يقدمها الأغنياء للجامعة لذلك كان من المفيد انتهاز فرصة عرض الوزارة عليه لإصلاح أحوال التعليم.

والواقع أن فكرة الجامعة لم تمت بخروج سعد من اللجنة المؤسسة لها أما وزارة المعارف فقد كسبت من وجود سعد على رأسها حيث كان تقلده لنظارة المعارف أول خطوة عملية لاستقلال هذه الوزارة بعد أن كان المستشارون والمفتشون الإنجليز ينفردون بتصريف شئونها وتوجيه سياستها[2] كما أن قبول سعد لهذا المنصب أتاح له الفرصة لكي يثبت شئونهم وصلاحيتهم لتحمل أعباء المناصب لذلك اعتبر الناس ذلك (علامة عن ابتداء عصر جديد في المعارف)[3].

وبتخلى سعد زغلول عن الجامعة اختير قاسم أمين ليحل محله في الرياسة المؤقتة. وهنا يمكن أن نتساءل عن أسباب هذا الاختيار بالرغم من الصعوبات التي يمكن أن يتعرض لها المشروع بسببه وخصوصا بعد النقد العنيف الذي وجه إلى قاسم أمين بعد ظهور كتابيه (تحرير المرأة) و(المرأة الجديدة).

الواقع أن قاسم أمين من أنصار الشيخ محمد عبده ومريديه الذين تحمسوا لفكرة إنشاء جامعة علمانية في مصر، واشترك مع سعد زغلول في بذل الجهود لإقامتها منذ عام ١٩٠٦ وأنه كان الرجل الثاني في اللجنة بعد سعد زغلول حيث كان يشغل وظيفة سكرتير اللجنة كما إنه أراد (أن يجعل من الجامعة خطوة لبرنامج أوسع نطاقا يتناول فيه ثورة في اللغة والأدب كالثورة التي أحدثها كتاباه في تعليم المرأة ورفع الحجاب)[4] جامعة لا يكون العلم فيها لمزاولة صناعة أو الالتحاق بوظيفة بل تكون مكانا يطلب فيه الإنسان العلم حبا للحقيقة وشوقا إلى اكتشاف المجهول[5]. لقد بذل قاسم أمين جهودا كبيرة حتى لا يخفق المشروع خصوصا بعد أن حدث فتور في الاكتتابات[6] فأخذ يستنهض الهمم لجمع الأموال موضحا الهدف الكبير من إنشاء الجامعة بقوله "ولي أمل عظيم إن إنشاء الجامعة يكون هذا

---

(١) عباس العقاد: المرجع السابق الذكر ص ١٠٤.
(٢) عباس العقاد: المرجع السابق الذكر ص ١٠٦.
(٣) دار الوثائق القومية: مذكرات سعد زغلول كراس رقم ٢٠ تاريخه أول نوفمبر ١٩١٠ إلى ٨ يونيو ١٩١٢ ص ٦٨.
(٤) د. محمد حسين هيكل: المرجع السابق الذكر ص ٦٨.
(٥) نفسه.
(٦) الهلال: الجزء الرابع من السنة الخامسة عشرة في أول يناير ١٩٠٧ ص ٢٧١ تحت عنوان (المدرسة الكلية المصرية هل هي سابقة لأوانها).

الجيل وما يليه على أحسن مثال"[١] كما ذكر أن الجامعة ستفتح أبوابها لجميع سكان القطر المصري بلا تمييز بين الأجناس والديانات وإنها علمية محضة ليس لها أقل صفة دينية ولا أقل علاقة سياسية[٢] ولكن الحكومة لم تقتنع ببعد المشروع عن السياسة كما إنها اعتبرت أن مشروع إنشاء الجامعة المصرية سابق لأوانه يحتاج إلى مزيد من التدقيق، وإنها لم تمد يدها للمساعدة إلا إذا برهن المصريون على إنهم مجدون في هذا العمل حقيقة[٣] وإنه لم يأت الوقت المناسب لأن تقوم به الأمة نفسها[١١٨] وعندما عرض على المستشار المالي أن تمد الحكومة الجامعة بالمساعدة الأدبية والمادية لم يستحسن ذلك[٤].

وانتقدت بعض الصحف المصرية هذا الموقف من الحكومة ولامتها عليه أشد اللوم فقالت المؤيد "أما مركز الحكومة من هذا المشروع فهو مما تلام عليه أشد اللوم.. كأنها راضية بالتعليم العالي على ما فيه من النقص والقصور، وكأنها تريد أن تظهر للعالم أجمع أن المصري سيبقى قرونا عديدة بعيدا عن التعليم الصحيح"[٥] كما انتقدت الهلال هذا الموقف من الحكومة وطالبت أبناء الأمة بالثبات حتى يبرهنوا أنهم من الأمم الحية[٦].

طالب قاسم أمين بالاعتماد على النفس وبذل الجهد في جمع الاكتتابات وتشكيل لجان متعددة لهذا الغرض في أنحاء القطر، وعدم التعلق بالمساعدات الخارجية فقال "اعتقدوا أن نجاح مشروعنا هو في يدنا لا في يد غيرنا وأن تنفيذه متوقف على إرادتنا نحن فإذا صادف عزيمة قوية فلا شئ يحول بيننا وبينه"[٧] وقد أيدت بعض الصحف هذه الفكرة فطالبت بالاعتماد علي النفس دون انتظار المساعدة من الحكومة[٨]. كما قامت بعض اللجان التي شكلت للقيام بالدعوة إلى

---

(١) د. محمد حسين هيكل: المرجع السابق الذكر ص ٦٨.

(٢) أحمد لطفي السيد: صفحات مطوية من تاريخ الحركة الاستقلالية في مصر ١٩٠٧ – ١٩٠٩ ص ١٧٠.

(٣) الجامعة المصرية: لائحة إجراءاتها الداخلية وتاريخ مشروعها ص ١٥.

(٤) أحمد عبد الفتاح: المرجع السابق الذكر ص ٢٠.

(٥) دار الوثائق: مذكرات سعد زغلول. كراس رقم ٩ ص ٤٢١.

(٦) المؤيد: عدد ٢٧ نوفمبر ١٩٠٧ تحت عنوان (الحكومة والجامعة) والجدير بالذكر أن موقف جريدة المؤيد من مشروع الجامعة كان متناقضا فأحيانا تساند المشروع وأحيانا تنتقده فتحت عنوان (خمسة قروش فقط) قال (نحن ممن يمدحون مشروع الجامعة.. ولكن ألا يوافقنا رجالها على أننا فضلنا المهم على الأهم والبسنا العاري قبعة على أخر زي وأحدث طراز وتركناه عرضة لسخرية المدنية. المؤيد عدد ٥٥٧٥ في ٢٠ سبتمبر ١٩٠٨. يضاف إلى ذلك أن حافظ عوض كان قد أثار نقاشا على صفحات هذه الجريدة تحت عنوان أيهما أنفع للقطر المصري في حالته الحاضرة الكتاتيب أم مدرسة كلية عالية رجح فيه أفضلية الكتاتيب على الجامعة. انظر المؤيد عام ١٩٠٥.

(٧) الهلال: الجزء الرابع من السنة الخامسة عشرة في أول يناير ١٩٠٧ ص ٢١٨ تحت عنوان (المدرسة الكلية المصرية هل هي سابقة لأوانها).

(٨) نفسه.

الاشتراك في الاكتتابات بإلقاء الخطب في حديقة الأزبكية أوضحوا فيها ضرورة المساهمة في مشروع الجامعة وأن يدفع كل شخص ما يقدر عليه، كما وضح أحد الخطباء أهمية الجامعة وفضل قيامها على قيام المجلس النيابي على أساس إنها ستعلم العلوم الموصلة إلى الاستقلال ثم بعد ذلك يطلب المجلس النيابي[١] ومع ذلك فإن الكثيرين من الأهالي لم يبسطوا أيديهم لتأييد المشروع حيث لاح لهم أن الخديو لا يرغب في تأييده وتحقيق آمال الذين قاموا به[٢] لذلك فإن الاكتتاب ظل ضعيفا قليلا[٣] ولما شرع في انتخاب لجنة دائمة بدلا من اللجنة المؤقتة اعتذر قاسم أمين عن قبول رئاسة اللجنة بحجة إنه من الأفضل أن يتقلدها أحد الأمراء كما ذكر "إننا التمسنا من مولانا الخديو أن يقبل وضع الجامعة تحت رعايته وأن يمد لها يد المساعدة فأظهر جنابه ارتياحه لعملنا"[٤] وبناء على ذلك تأجل انتخاب رئيس مجلس إدارة الجامعة إلى الجلسة التالية[٥] أما عن انتخابات اللجنة الدائمة فقد أسفرت عن فوز خمسة عشر عضوا وهم بحسب تريب الأصوات:

قاسم بك أمين – محمد بك فريد – حسين باشا السيوفي – حسن بك جمجموم – حنفي بك ناصف – مرقس حنا أفندي[٦] – مصطفى بك خليل – محمود بك الشيشيني – محمد بك بهجت – حسن بك سعيد – محمد بك عثمان أباظة – مصطفى بك كامل الغمراوي – خالد بك سعيد – محمود بك حسيب – علي بك فهمي المحامي.

وبعد انصراف أعضاء الجمعية العمومية انتخب الخمسة عشر عضوا من بينهم قاسم أمين نائبا للرئيس – محمد فريد سكرتيرا – حسن باشا السيوفي أمينا للصندوق[٧]. أما عن اختيار الرئيس فقد تم تأجيل اختياره على أمل أن يتولاه أحد أمراء الأسرة الخديوية.

---

(١) الجريدة: العدد ٨٨ من السنة الأولى في ٢٢ يونيو ١٩٠٧ تحت عنوان (إلى شبابنا – العلم والتعليم).
(٢) الجريدة: العدد ١٣ من السنة الأولى في ٢٣ مارس ١٩٠٧ تحت عنوان (شبابنا).
(٣) الأخبار: العدد ٢٣٩ في ٢٨ نوفمبر ١٩٠٧.
(٤) الجريدة: العدد ٥٢ من السنة الأولى في ٤١ مايو ١٩٠٧ تحت عنوان (حديث الأندية).
(٥) الهلال: الجزء الرابع من السنة الخامسة عشر في أول يناير ١٩٠٧ ص ٢١٧ تحت عنوان (المدرسة الكلية المصرية هل هي سابقة لأوانها).
(٦) محام مصري: تعلم الحقوق بالقاهرة وباريس، عمل بالمحاماه ودخل الحزب الوطني أيام مصطفى كامل ثم انضم إلى أنصار سعد زغلول بعد الحرب العالمية الأولى
(٧) الجامعة المصرية: لائحة إجراءاتها ص ١٦.

وقد انعقدت الجلسة الثالثة للمشروع في يوم ١٠ ديسمبر ١٩٠٦ بمنزل محمد بك عثمان أباظة بجهة الإنشاء، وفي هذه الجلسة قررت اللجنة تكوين لجان فرعية في العاصمة والأقاليم وأن تعمم الدعوة للاكتتاب بأوسع طرق النشر، كما قررت انتخاب حفني بك ناصف سكرتيرا للجنة بدلا من محمـــد بك فريد لغيابه في أوربا[١] واشتغاله بالسياسة التي يهم اللجنة أن تكون بعيدة عنها حتى لا تعترضها عقبة من العقبات[٢] ثم قررت أن يكون اجتماعها يوم الخميس من كل أسبوع في نادي طلبة المدارس العليا بالأزبكية[٣] ثم تقرر إيداع ما يجمع من الأموال في البنك الألماني الشرقي[٤] لأنه البنك الوحيد الذي يقبل مساعدة الجامعة بإعطاء فائدة ٤% سنويا، وتقرر تأليف عدة وفود لجمع التبرعات، كما عرضت فكرة طبع تذاكر بمبالغ محددة تبدأ من خمســة قروش وتوزع على الأهالي وتورد قيمتها إلى الجامعة[٥] وإلى جانب ذلك فقد عرضت فكرة تعليق صناديق في الشوارع والنوادي والمحلات ودور العبادة لجمع التبرعات لمشروع الجامعة.

وفي اجتماع ٥ يناير ١٩٠٧ بنادي المدارس العليا تقرر زيادة عدد اللجنة العمومية من ١٥ إلى ٢٥ عضوا وبناء على هذا القرار انتخبت عشرة أعضاء جدد كما انتخب عضو بدلا من محمود بك حسيب الذي استعفى من اللجنة وهؤلاء الأعضاء هم الدكتور محمد علوي باشا[٦] ويوسف بك صديق، وجبرائيل بك حداد، وحبيب بك فرعون، وسليمان أفندي البستاني، وحسين باشا رشدي، ويعقوب أرتين باشا وإبراهيم نجيب باشا والأفوكاتــو لوزينا بك[٧]، ومسيو ماسبيرو وأحمد بك زكي[٨].

---

(١) أحمد عبد الفتاح: المرجع السابق الذكر ص ٢٢.

(٢) الجامعة المصرية: لائحة إجراءاتها ص ١٧ وكان محمد فريد قد أرسل خطابا يطلب فيه انتداب غيره للقيام بأعماله مؤقتا حتى يعود من سفره، ولكن قاسم أمين رفض ذلك وقد أرجع فريد ما حدث إلى الخوف من أن يسبب وجود مثله في لجنة الجامعة غضبا من الإنجليز أو أن تتهم اللجنة بالعمل بالسياسة. الدستور: في ١٨ أبريل ١٩٠٨.

(٣) بدأت أول محاولة لتنظيم صفوف الطلبة والخريجين في مصر بإنشاء نادي المدارس العليا عام ١٩٠٥ وقد اجتمعت أول جمعية عمومية له في ٨ ديسمبر ١٩٠٥ وقد ساهم بعض أعضاء هذا النادي بنشاط كبير في العمل الوطني أمثال إبراهيم الورداني وشفيق منصور.

(٤) أحمد عبد الفتاح: المرجع السابق الذكر ص ٢٢.

(٥) وثائق الجامعة المصرية: محاضر جلسات المكتتبين.

(٦) طبيب مصري تعلم في مصر وفرنسا، وكان رئيسا لقسم الرمد في المؤتمر الطبي المصري عام ١٩٠٢ ومن أعضاء الجمعية التشريعية ومجلس المعارف الأعلى ثم عين مراقبا للجامعة المصرية وعمل طبيبا خاصا للأميرة فاطمة إسماعيل التي تبرعت للجامعة بأموالها ومجوهراتها. خير الدين الزركلي: الأعلام، جـ٧ ص ١٥٢.

(٧) الجامعة المصرية: لائحة إجراءاتها الداخلية ص ١٩.

(٨) والد[illegible] الأصل، وقيل أنه فلسطيني من عكا

ومن التحليل الاجتماعي لأعضاء الجمعية العمومية لتأسيس الجامعة يتضح أنهم من أعيان الأمة ومثقفيها يغلب على دراستهم الثقافة القانونية حيث أن معظمهم من خريجي الحقوق، كما أنهم يمثلون عنصري الأمة ففيهم المسلمون وفيهم الأقباط. أما عن اتجاهاتهم السياسية فيلاحظ أنهم كانوا يمثلون كافة الاتجاهات السياسية في ذلك الوقت فمن بين الأسماء أعضاء في الحزب الوطني أمثال محمد فريد وعلي فهمي كامل ومحمود حسيب وعبد العزيز شاويش ومرقس حنا ومن بينها أعضاء في حزب الإصلاح مثل خالد بك سعيد ويوسف بك صديق (أمين صندوق حزب الإصلاح) ومنهم بعض أتباع تلاميذ الشيخ محمد عبده الذين ساهموا في تأسيس حزب الأمة مثل سعد زغلول وأحمد لطفي السيد ومنهم بعض رجالات الخديو والقصر مثل أحمد زكي وحسين بك أبو حسين ومنهم أيضا من له خبرة واسعة في شئون التعليم أمثال يعقوب أرتين الوكيل السابق لنظارة المعارف والمسيو ماسبيرو مدير عموم الآثار وحسين رشدي المفتش بالمعارف في ذلك الوقت ومنهم من هو من أصل غير مصري مثل أحمد زكي وسليمان البستاني وجبرائيل حداد وحبيب فرعون.

وفي جلسة ١٩ يناير ١٩٠٧ أبلغ قاسم أمين أعضاء اللجنة بأن الخديو وافق على جعل اللجنة تحت رعايته وبجعل ولي عهده رئيس شرف لها[١] كما أبلغها في جلسة ٢٢ ديسمبر ١٩٠٧ بأن الخديو أسند الرئاسة الفعلية للجنة إلى الأمير أحمد فؤاد[٢] وقد تمت موافقة اللجنة رسميا على ذلك وقررت إرسال وفد إلى الأمير لتقديم الشكر له على قبوله رئاسة الجامعة[٣] وإلى جانب ذلك فقد لاقى اختيار الأمير أحمد فؤاد لرئاسة الجامعة ارتياحا عاما لما عرف عنه من رغبة في النهوض بالمشروعات العلمية.

وفي ١٢ مارس ١٩٠٨ اجتمعت اللجنة بسراي الأمير أحمد فؤاد وتناقشت في البحث عن الوسائل التي توصلها لإنجاز مهمتها في أقرب وقت لإظهار فكرة الجامعة إلى حيز التنفيذ[٤].

---

(١) أحمد عبد الفتاح: المرجع السابق الذكر ص ٢٤. ويؤكد الخديو عباس الثاني ذلك بأنه كان على رأس المشروع خلال الرئاسة الشرفية لولي عهده الأمير عبد المنعم. انظر المصري: العدد ٤٨٦١ في ٩ يونيو ١٩٥١ تحت عنوان (مذكرات الخديو عباس الثاني).

(٢) الجامعة المصرية: لائحة إجراءاتها الداخلية ص ١٩ والجدير بالذكر أن رئاسة الجامعة عرضت على الأمير حسين كامل ولكنه رفضها خشية اعتراض الإنجليز عليه، وتخوفه من التبعات المالية التي يمكن أن يتورط فيها، كما أن هذه الرئاسة عرضت على الأمير عمر طوسون، وعلى الأمير محمد علي إلا أن اللورد كرومر تحفظ عليهما. أحمد شفيق: مذكراتي في نصف قرن جـ ٢ ص ١١٠.

(٣) وثائق الجامعة: محفظة – ٤٦ خطاب من لجنة الاكتتاب إلى الأمير أحمد فؤاد.

(٤) أحمد عبد الفتاح المرجع السابق الذكر ص ٢٦.

ولما تناقشت اللجنة في مواد الدراسة التي يحسن أن تبدأ بها الجامعة رأى بعض أعضاء مجلس الإدارة ضرورة البدء بتعليم الآداب والفلسفة والتاريخ والحقوق، ورأى آخرون أن يكون التعليم بالجامعة وسيلة للإنتاج الملموس في الحياة العملية وطالبوا بتدريس الكيمياء والعلوم الزراعية والاقتصادية وانتقدوا فكرة أن تبدأ الجامعة بتعليم العلوم الأدبية.

وظهر رأى يقول بأن تأخذ الجامعة بأنواع الصناعة المنتجة التي تأخذ مصر منها بحظ وطالب بأن يتعلم شباب الجامعة صناعة الساعات أو صناعة النسيج(١) ولما اشتد الخلاف حول هذا الموضوع ظهر رأى وسط لم يبغض العلوم الأدبية وإنما رآها لونا من ألوان الترف والزينة وآثر العلوم التي تتصل من قربه بالحياة المادية مع عدم إهمال العلوم الأدبية(٢).

انتقلت المناقشات حول هذا الموضوع من مجلس إدارة الجامعة إلى الصحف فرأت مجلة الهلال تقديم العلوم الطبيعية كالكيمياء والتاريخ الطبيعي والرياضيات والفلك على العلوم الأدبية لأنها تنير الأذهان بالاطلاع على أسرار الكون ونواميسه وكلها حقائق ثابتة مترابطة تدرب العقل على النظر الصحيح والحكم الصواب(٣) ورأت صحف أخرى أهمية تدريس العلوم الأدبية كالتاريخ والفلسفة والاقتصاد والشعر، وأخيرا استقر الرأى على أن تبدأ الجامعة دروسها بالعلوم الأدبية، وقد ذكر الأمير أحمد فؤاد سبب تلك بقوله (إننا جعلنا التاريخ والآداب فاتحة أعمال الجامعة لفائدتهما ولذتهما، فالتاريخ سيرقى عند الذين يتعلمونه في الجامعة ملكة التفكير والمقارنة والحكم على الرجال والأشياء، أما الآداب فستعلم الذين يتلقونها في الجامعة احسن ما جاءت به الأفكار الإنسانية)(٤).

وبرئاسة الأمير أحمد فؤاد للجنة قويت حركة الاكتتاب والأوقاف للجامعة فجمع أكثر من عشرين ألفا من الجنيهات للمشروع(٥) كما أوقفت العقارات على

---

(١) طه حسين: مستقبل الثقافة في مصر . ص ٤١٧ – ٤١٨.

(٢) نفسه ص ٤١٩.

(٣) الهلال: الجزء التاسع من السنة السادسة عشر في أول يونيو ١٩٠٨ ص ٥١٨ تحت عنوان (جامعة أم كلية والعلوم الأدبية أم الطبيعية).

(٤) الرافعي: محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية ص ٣٤٠.

(٥) مذكرات قليني فهمي جـ ٢ ص ٦١. وعن أسماء المكتتبين وما اكتتبوا به، انظر الجامعة المصرية. لائحة إجراءاتها الداخلية وتاريخ مشروعها وأسماء المكتتبين فيه ص ٤٩.

الجامعة فوقف حسن بك زايد خمسين فدانا من أطيانه في عزبة سراه منوفية للمشروع[١]. ووعد الخديو بمساعدة المشروع فاكتتبت نظارة الأوقاف بأمر الخديو بخمسة آلاف جنيه تدفعها كل سنة لإعانة الجامعة كما اكتتبت نظارة المعارف بألفي جنيه[٢].

أعلن الأمير أحمد فؤاد أن اللجنة صارت قادرة بما توفر لديها من الإيراد السنوي أن تباشر عملها في أول أكتوبر ١٩٠٨. وتقرر البدء باتخاذ مقر لإلقاء الدروس فيه (في آداب اللغة العربية وفي آداب اللغة الفرنسية وفي التاريخ العام ولا سيما تاريخ مصر وتاريخ المدنية الإسلامية وتاريخ النهضة التليانية)[٣] كما قررت اللجنة إرسال عشرة من طلبة المدارس العليا كل عام إلى أوربا لتلقي العلوم والآداب بغرض (إعداد فريق من الأساتذة للقيام بعد عودتهم إلى مصر بمهام التدريس فيها باللغة العربية وتكون إقامتهم في أوروبا طول المدة اللازمة عادة لنيل أعلى الشهادات العلمية في العلوم التي تخصصوا لها)[٤].

اجتمعت اللجنة الدائمة للجامعة وقررت وضع لائحة داخلية لتنظيم شئون الجامعة وتقرير رسالتها بيان أهدافها[٥] وذلك في ٢٠ مايو ١٩٠٨ واتفق على أن الغرض من إنشاء هذه الجامعة هو (ترقية مدارك وأخلاق المصريين على اختلاف أديانهم وذلك بنشر الآداب والعلوم)[٦] واتفق على أن تكون لغة التعليم في الجامعة هي (اللغة العربية دون سواها لتكون واسطة لنشر المعارف وترقية العلوم بين الناطقين بالضاد ولكي ترتقي اللغة العربية نفسها بهذه الوسيلة)[٧].

وترجع أسباب التمسك باللغة العربية كلغة للتعليم بالجامعة إلى أن قادة الرأي في مصر في ذلك الوقت وجدوا أن آثار الفرنجة الجارفة التي أصابت البلاد وصلت إلى اللغة العربية حتى أصبح أبناء الوطن لا يهتمون بلغتهم والمثقفون منهم

---

(١) الهلال: الجزء الثامن من السنة السادسة عشر في أول مايو ١٩٠٨ ص ٤٧٨ تحت عنوان (الجامعة المصرية نهضة جديدة).

(٢) جرجي زيدان: المرجع السابق الذكر جـ ٤ ص ٤٤.

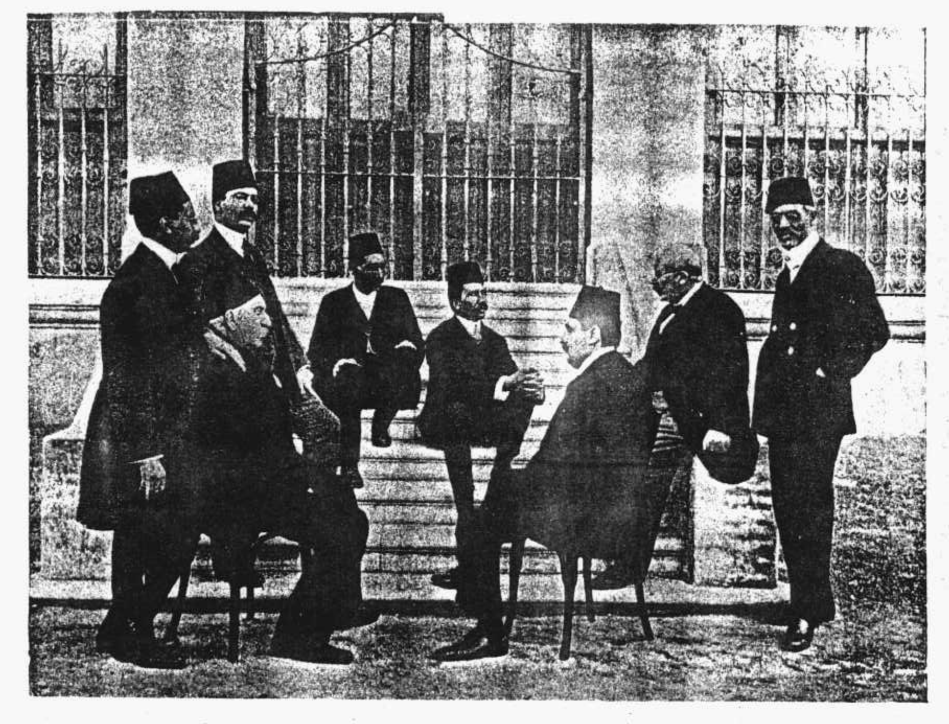
(٣) الجامعة المصرية : لائحة إجراءاتها ص ٢٣ – ٢٤.

(٤) الجامعة المصرية: لائحة الإرساليات الجامعية بأوربا ص ١.

(٥) أحمد عبد الفتاح: المرجع السابق الذكر ص ٣٩.

(٦) الجامعة المصرية: تأسيس جمعية لأجل إنشاء وإدارة جامعة مصرية ص ٥.

(٧) محاضر جلسات مجلس الجامعة: جلسة الثلاثاء في ٢٨ إبريل ١٩٠٨ ويذكر الخديو عباس الثاني أنه كان حريصا على الأخص في هذه المؤسسة الجديدة العلمانية البحتة والحديثة أن يكون التدريس فيها باللغة العربية. المصري: العدد ٤٨٦١ في ٩ يونيو ١٩٥١ تحت عنوان (مذكرات عباس الثاني).

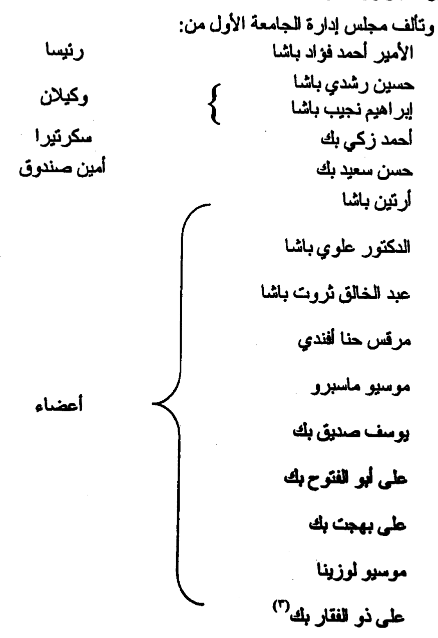


أعضاء مجلس إدارة الجامعة المصرية عام ١٩٠٩

(الجالسون) الأمير أحمد فؤاد ويعقوب أرتين باشا وكيل نظارة المعارف . (الواقفون على اليمين) الدكتور محمد علوى باشا الرمدى الشهير ومسيو ماسبرو مدير المتحف المصرى . (الواقفون على اليسار) عبد الخالق ثروت باشا النائب العام وحسن سعيد باشا مدير البنك الألمانى . (الجالسون على الدرج) على بهجت بك مدير دار الآثار العربية والأستاذ مرقص حنا المحامى

يتفاخرون باستعمال اللغات الأجنبية للتفاهم والتعامل، ولكن لما كانت العلوم والمعارف المصرية مدونة باللغات الأجنبية والضرورة تقتضي الاستعانة ببعض الأساتذة الأجانب لتدريس بعض المواد[١] فقد وافقت اللجنة على إلقاء بعض الدروس بإحدى اللغتين الإنجليزية والفرنسية حتى يعود الطلبة المصريون الذين سترسلهم الجامعة على نفقتها إلى معاهد العلم في أوربا فيتولون التدريس باللغة العربية[٢].

وتألف مجلس إدارة الجامعة الأول من:



الأمير أحمد فؤاد باشا — رئيسا

حسين رشدي باشا
إبراهيم نجيب باشا — وكيلان

أحمد زكي بك — سكرتيرا

حسن سعيد بك — أمين صندوق

أرتين باشا
الدكتور علوي باشا
عبد الخالق ثروت باشا
مرقس حنا أفندي
موسيو ماسبرو
يوسف صديق بك
على أبو الفتوح بك
على بهجت بك
موسيو لوزينا
على ذو الفقار بك[٣] — أعضاء

---

(١) دار الوثائق: محافظ عابدين محفظة تحت عنوان مشروعات قوانين لإنشاء الجامعة المصرية.

(٢) محاضر جلسات مجلس الجامعة: جلسة الثلاثاء ٢٨ إبريل ١٩٠٨. وأيضا الهلال: الجزء الثامن من السنة السادسة عشرة في أول مايو ١٩٠٨ ص ٤٠٨ تحت "الجامعة المصرية. نهضة جديدة".

(٣) الجامعة المصرية: تأسيس جمعية لأجل إنشاء وإدارة جامعة مصرية ص ٦.

اولاً إفتتاح الجامعة المصرية القديمة

في أول يونيو ١٩٠٨ أرسلت اللجنة الدائمة لتنظيم الجامعة خطابا إلى مصطفى فهمي رئيس النظار وناظر الداخلية وضحت فيه قانون الجامعة والهدف من تأسيسها فقالت "وجدت في البلاد حركة فكرية عمومية لتأسيس جامعة مصرية وتشكلت لجنة لجمع اكتتابات.. وقد وضع للجامعة قانون كافل بانتظام أعمالها ودوام بقائها.. على أن الجامعة المصرية من الأعمال ذات النفع العام نظرا للفائدة الكبيرة التي تنشأ عن ذلك المعهد الجديد والخدمة العظيمة الشأن التي سيقوم بها للبلاد[(١)].

وقد رد ناظر الداخلية بخطاب تاريخه ١٦ يونيو ١٩٠٨ وضح فيه (الموافقة على هذا العمل الجليل ذي المنفعة العمومية [(٢)] وبذلك تم استكمال المقومات الرسمية لافتتاح الجامعة.

وقد افتتحت الجامعة المصرية رسميا في ٢١ ديسمبر ١٩٠٨ في حفل أقيم بقاعة مجلس شورى القوانين حضره عدد كبير من رجال الدولة والوجهاء والأعيان وأعضاء الجمعيات العلمية[(٣)] وجميع الذين تبرعوا بالمال ورجال السلك السياسي والأجانب وشيخ الأزهر والمفتى وبعض رجال الدين[(٤)]. كما حضر الحفل الخديو عباس الثاني وألقى خطبة أعرب فيها عن اغتباطه بخروج المشروع إلى حيز الوجود[(٥)] وأعلن أن الحكومة ستوالي مشروع الجامعة بالعناية والرعاية. كما ألقى كل من رئيس الجامعة وعبد الخالق ثروت وأحمد زكي وآخرون خطبا في حفل الافتتاح[(٦)]. وقد وصف سعد زغلول هذه الخطب بقوله أن أحسنها (تلاوة وإلقاء ومعنى وعبارة خطبة عبد الخالق ثروت[(٧)]. وأسوأها خطب رئيس الجامعة والخديو[(٨)]. وأثقلها على السمع وأبعدها عن الموضوع خطبة أحمد زكي لأنه تكلم

---

(١) نفسه ص ٣.

(٢) نفسه: تحت عنوان صورة الجواب المحرر من نظارة الداخلية بتاريخ ١٦ يونيو ١٩٠٨ نمرة ١١٢٢ ص ٤.

(٣) مثل الجمعية الجغرافية، وجمعية المعارف المصرية.

(٤) دار الوثائق القومية بالقلعة، مذكرات سعد زغلول كراس رقم ٩ ص ٤٢٢. وقد تعجب سعد زغلول من حضور شيخ الأزهر والمفتي لهذا الاحتفال على خلاف عادتهم في مثل هذه الاحتفالات وكذلك جمهور من الناس الذين لا هم لهم سوى حضور الملاهي والتردد على مواضع اللعب، وقد أرجع ذلك إلى ضعف الأمة وميلها إلى جانب الجهة التي يميل إليها الحاكم بغض النظر عما فيها من الحسن والقبيح. نفسه ص ٤٢١.

(٥) الرافعي: محمد فريد ص ٣٤٠.

(٦) عن نص هذه الخطب انظر المقتطف: الجزء الثاني من المجلد الرابع والثلاثين عدد أول فبراير ١٩٠٩ ص ١٣٨ وما بعدها.

(٧) مذكرات سعد زغلول كراس رقم ٩ ص ٤٢٢ بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٩٠٨ والجدير بالذكر أن الخديو عباس الثاني قرظ خطبة ثروت في مذكراته.

(٨) انظر: المصري. العدد السابق الذكر تحت عنوان (مذكرات الخديو عباس الثاني).

فيها عن الإسلام ومجده بأمور متكلفة ليس من اللياقة إلقاؤها في افتتاح جامعة لا دين لها إلا العلم[(١)].

وبالرجوع إلى نصوص هذه الخطب ومقارنتها بوصف سعد زغلول لها يتضح أن خطبة الأمير أحمد فؤاد رئيس الجامعة اقتصرت على إبراز أهمية وجود جامعة في مصر، وعلى الثناء على الجهود التي قام بها العاملون على المشروع كما يتضح أن خطبة عبد الخالق ثروت كانت ذات دلالات موضوعية إذ تحدث فيها عن أهمية اشتراك الأمة مع الحكومة في تأسيس الجامعة وذكر أسباب تقدم التعليم في البلدان الأخرى وأشاد بفكرة أن يكون التدريس في الجامعة باللغة العربية وبأهمية إرسال البعثات إلى الخارج[(٢)]. أما عن خطبة الخديو فبالرغم من أن سعد زغلول هو الذي كتب للخديو هذه الخطبة[(٣)]، فقد هاجمها واتهمها بالسوء وبأنها تغيرت كثيرا عما كتبه[(٤)]. وعن رأيه في خطبة أحمد زكي سكرتير الجامعة فقال أنها تطرقت إلى الحديث عن مجد الإسلام وإلى مفاخر مصر من قديم الزمان[(٥)]. ولما طلب سعد زغلول الاشتراك في إلقاء الخطب نظرا لأنه (له علاقة بمشروع الجامعة من جهة كونه أحد مؤسسيها وناظر المعارف العمومية) فإن طلبه كان نصيبه الإهمال[(٦)] مما ضايق سعد كما يتضح مما كتبه في مذكراته حول ذلك الموضوع.

وبالرغم من مجهودات قاسم أمين في تأسيس الجامعة فإن احدا لم يذكره بشئ في أثناء الاحتفال (مع أنه كان أول مؤسسيها ومات في خدمتها) [(٧)] وقد يرجع السبب في ذلك إلى تفويت الفرصة على أعداء الجامعة في الهجوم عليها عند اقترانها باسم قاسم أمين الذي كانت كتاباته عن تحرير المرأة تجد العديد من

---

(١) مذكرات سعد زغلول: كراس رقم ٩ ص ٤٢٢ وتعبير سعد زغلول هذا يوضح فهمه التام لرسالة الجامعة على الرغم من أنه الأزهري الذي كان متعصبا لدينه أثناء مذبحة الإسكندرية حيث نادى المسلمين بالجهاد وقتل الأوربيين، ويذكر محمد رشيد رضا أن سعد زغلول دخل في أطوار التفرنج بعد ذلك في معيشته وأفكاره الاجتماعية والقانونية وغلبت نزعة الوطنية المصرية عنده على فكرة الجامعة الإسلامية. المنار جـ ٢٨ ص ٧١١.

(٢) المقتطف: الجزء الأول من المجلد الرابع والثلاثين في فبراير ١٩٠٩ ص ١٣٨.

(٣) يتضح ذلك من قول سعد زغلول في هذه المناسبة (هيأت خطبة على لسان الجناب العالي). انظر مذكرات سعد زغلول كراس رقم ٩ ص ٤٢١.

(٤) نفسه.

(٥) عن نص هذه الخطبة انظر المقتطف، الجزء الأول من المجلد الرابع والثلاثين في فبراير ١٩٠٩ ص ١٤١ وانظر أيضا مجموعة الخطب التي ألقيت في حفل الافتتاح الرسمية بقاعة مجلس شورى القوانين في ٢١ ديسمبر ١٩٠٨.

(٦) مذكرات سعد زغلول كراس ٩ ص ٤٢٢.

(٧) [illegible] الجدير بالذكر أن قاسم أمين توفي في ٢٣ إبريل ١٩٠٨.



صورة تمثل المقر الأول للجامعة المصرية القديمة ، يشغله الآن الجامعة الأمريكية بشارع قصر العيني

المعارضين وتجلب الكثير من المشاكل على من يناصرها مما جعل خطباء الحفل يؤثرون السلامة.

وفي مساء ذلك اليوم بدأت الدراسة بالجامعة على نطاق ضيق حيث نظمت على هيئة محاضرات تلقي بعد الظهر يوميا، وانتظمت محاضراتها وبرامجها، واتخذت لها مكانا في سراي الخواجة (نستور جناكليس) التي بنى مكانها الجامعة الأمريكية الآن بأول شاع القصر العيني بإيجار سنوى بمبلغ ٤٠٠ جنيه[١]. ثم انتقلت إلى سراي محمد صدقي بشارع الفلكي في عام ١٩١٥، وذلك لأن قيام الحرب العالمية الأولى جعل الجامعة تقتصد في مصروفاتها، فرأت أن تستأجر مبنى أقل في الإيجار لمدة سنتين إلى أن يتم بناء سراي الجامعة الجديدة ببولاق الدكرور. وكان بمبلغ ٢٥٠ جنيه في السنة الأولى، و ٣٠٠ جنيه في السنة الثانية[٢].

ابتدأ التنفيذ بكلية الآداب، وكانت الدراسة في بداية عهدها غير منتظمة ومحدودة، ثم جعلت في كل يوم درسين يبتدأ الدرس الأول في الساعة الخامسة مساء وينتهي في الساعة السادسة. ثم يلي ذلك نصف ساعة للاستراحة واختلاط الطلبة بالمدرسين للاسترشاد بهم فيما يريدون من زيادة الشرح والبيان ثم يبدأ الدرس الثاني ويستمر ساعة أيضا، وبعد نهاية الدرس يختلط الطلبة بأساتذتهم مدة نصف ساعة، كما تمت الموافقة على إصدار مجلة خاصة تنشر فيها المحاضرات التي يلقيها الأساتذة بعد عرضها عليهم[٣] وقد اشتمل تدريس المحاضرات على طائفة من الأساتذة المصريين والأجانب كان معظمهم يكتفي بمرتبات ضئيلة ومن هؤلاء إسماعيل رأفت مدرس الجغرافيا بدار العلوم، وحفني ناصف الذي كان يدرس الأدب العربي القديم[٤] والشيخ محمد الخضري[٥] مدرس التاريخ الإسلامي والشيخ محمد المهدي[٦] مدرس الأدب العربي، والأستاذ الألماني ليتمان أستاذ

---

(١) أحمد عبد الفتاح: المرجع السابق الذكر ص ٨١.

(٢) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بدار الجامعة في يوم الخميس ١٧ يونيه ١٩١٥ عن حالة الجامعة في السنة المكتبية ١٤/ ١٩١٥ ص٦.

(٣) وثائق الجامعة: محفظة رقم (٢) مجلس إدارة الجامعة في ٥ ديسمبر ١٩٠٨.

(٤) طبعت من محاضراته التي ألقاها بالجامعة عامي ١٩٠٩، ١٩١٠ ثلاثة أجزاء بعنوان (تاريخ الأدب) أو(حياة اللغة العربية). انظر: يوسف اليان سركيس. معجم المطبوعات العربية والمعربة. القاهرة ١٩٢٨ ص ٧٨٢، تقويم دار العلوم العدد الماسي بمناسبة مرور ٧٥ عاما على إنشاء المدرسة ١٨٧٢ – ١٩٤٧. ص ٢٤٣.

(٥) من علماء الأزهر . التحق بدار العلوم عام ١٨٩١. انظر تقويم دار العلوم ص ٢٧٩.

(٦) عين مدرسا بدار العلوم عام ١٩٠٤ واتصل بالشيخ محمد عبده وأخلص له وتأثر بمبادئه. تقويم دار العلوم ص ٢٧٢.

اللغات السامية[١] والأستاذ ميلوني مدرس التاريخ القديم.ونتيجة لقصور إمكانيات الجامعة في توفير أعضاء هيئة التدريس بها في تلك الفترة طلب الأمير أحمد فؤاد رئيس الجامعة من أحد نظار المدارس الثانوية الاستعانة به في إلقاء بعض المحاضرات بالجامعة، ولكن سعد زغلول رفض هذا الطلب بصفته ناظرا للمعارف وصاحب الشأن الأول في هذا الموضوع، وكان يجب على رئيس الجامعة الاتصال به مباشرة وليس الاتصال بناظر المدرسة الثانوية.

ويتخذ أحد المؤرخين من ذلك الموقف دليلا على مناهضة سعد زغلول للجامعة[٢]. ولكننا نرى أن هذا الموقف لم يكن موجها ضد الجامعة بقدر ما هو موجه للدفاع عن كيان ناظر المعارف المتمثل في سعد في ذلك الوقت. ودليلنا على ذلك ما ذكره سعد بعد مقابلة له مع جورست إذ قال وانتقل جورست إلى الحديث عن الجامعة (فقال أن البرنس فؤاد يريد أن يعين إسماعيل بك حسنين مدرسا بالجامعة – ويشكو معارضتك قلت إني لست بطرطور في نظارة المعارف.. إني لست ضد الجامعة ولا يمكن أن أكون ضدها لأني أحد مؤسسيها ولكن يلزم على رئيسها أن يعرف أن هناك ناظرا للمعارف وإنه إذا كانت لديه حاجة فليوجه طلبه إليه) [٣].

ومعنى ذلك أن اعتراض سعد زغلول على تعيين إسماعيل حسنين مدرسا بالجامعة لم يكن سببه التضييق على الجامعة أو إعاقة العمل بها بل أن السبب هو أن رئيس الجامعة لم يطلب ذلك منه مباشرة.

اقتصرت المحاضرات في الجامعة على دروس في الآداب والتاريخ[٤] إذ بدأ بتدريس خمسة علوم هي:

١- الحضارة الإسلامية.

٢- الحضارة القديمة في مصر والشرق.

٣- العلوم التاريخية والجغرافية واللغوية عند العرب.

٤- تاريخ آداب اللغة الفرنسية.

٥- تاريخ آداب اللغة الإنجليزية.

---

(١) طه حسين: الأيام جـ ٣ ص ٣٤ – ٤٠.

(٢) د. عبد الخالق لاشين: سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية حتى سنة ١٩١٤ جـ١ ص ١١٢ – ١١٣.

(٣) مذكرات سعد زغلول كراس رقم ١٦ من ٢٢ مايو ١٩٠٩ إلى أول يونيه ١٩٠٩ ص ٨٣٨.

(٤) الرافعي: محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية، القاهرة – النهضة المصرية. الطبعة الثانية ص ٣٤٠.

كما كان الأمير أحمد فؤاد رئيس الجامعة يلقى محاضرات في الفروسية والرماية[(١)].

وكان طلاب الجامعة نوعين:

١- طلبة منتسبون: وهم المتخرجون في المدارس العالية والخصوصية والأزهر وكذلك الذين يقدمون طلبا للاستمرار في حضور درس واحد فأكثر من الدروس الخمسة للحصول على شهادة أو إجازة أو لقب مما تقرره الجامعة في المستقبل، ولا يعد من طلبة الجامعة بصفة نهائية إلا بعد مضى شهر من الحضور للتعرف على مقدار ثقافته.

٢- المستمعون المتطوعون: وهم كل من يطلب قبوله بهذه الصفة ويدفع الرسم المقرر عنها بغير التزامه بأي قيد أو شرط آخر[(٢)]، وقد كانت المصروفات السنوية ١٢٠ قرشا للطلبة المنتسبين الذين يحضرون ثلاثة دروس فأكثر، و٤٠ قرشا لمن يريد منهم حضور درس واحد، وضوعفت هذه القيمة للمستمعين المتطوعين ثم عملت بطاقات لحضور محاضرة واحدة ورسمها خمسة قروش[(٣)] وكان متوسط عدد الذين يحضرون هذه المحاضرات ١٢٠ فردا[(٤)] ويتضح من ذلك أن الجامعة في أول أمرها لم تعرف قيود اللوائح ولكن نظمها اتسمت بالمرونة فسمحت بحضور المحاضرات لكل مثقف يرغب في ذلك.

ولما كانت موارد الجامعة ضئيلة ولا غنى لها عن مكتبة فقد جمعت لها مجموعات من الكتب النفيسة والنادرة ذات القيمة العلمية كإهداء لها من داخل البلاد، فأهديت لها مكتبتان نفيستان إحداهما للمرحوم شفيق بك منصور والأخرى للمرحوم يحيى باشا منصور يكن[(٥)]، كما أهديت إليها مجموعتان نفيستان من الكتب العربية والأفرنجية: إحداهما من حرم المرحوم إبراهيم بك مصطفى ناظر مدرسة دار العلوم السابق، والأخرى من حرم المرحوم عبد الغني بك شاكر[(٦)] كما

---

(١) أحمد عبد الفتاح: المرجع السابق الذكر ص ١١٧.

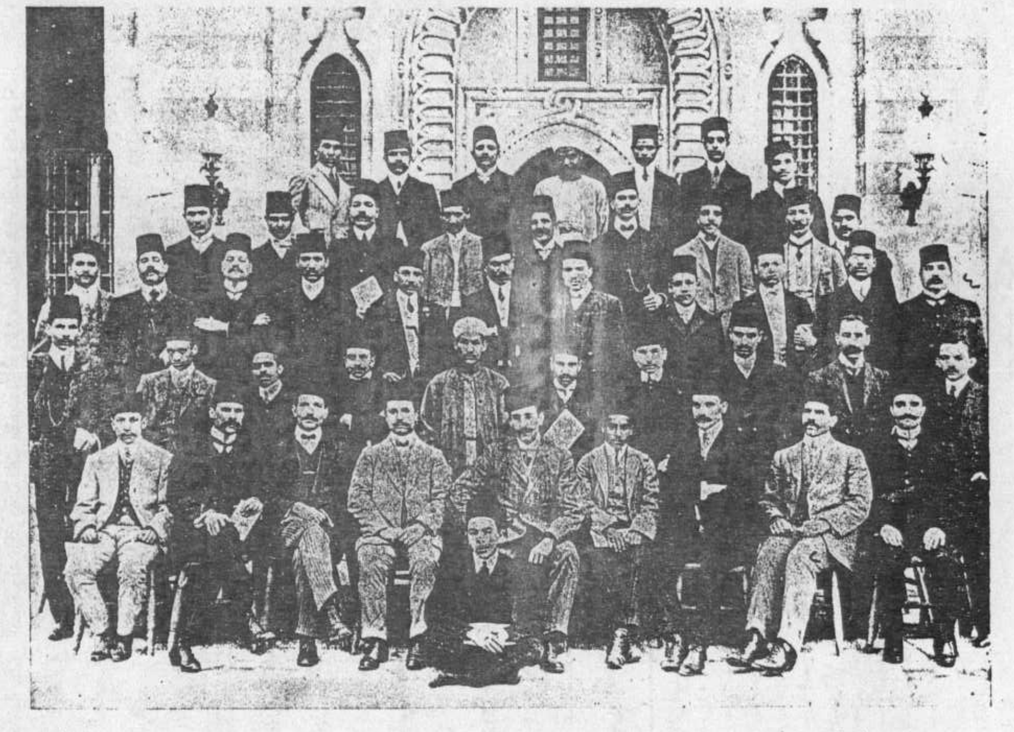
(٢) وثائق الجامعة: محفظة رقم (٢) مجلس الإدارة في ٥ ديسمبر ١٩٠٨.

(٣) أحمد عبد الفتاح: المرجع السابق الذكر ص ١١٧.

(٤) تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان عام ١٩٠٨ من جورست إلى جراي المقطم ١٩٠٩ ص ٨٤.

(٥) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم إلى الجمعية العمومية في ١٤ مايو ١٩١٤ ص٢٧.

(٦) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم إلى الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بسراي الجامعة المصرية في يوم الأحد ٢٠ نوفمبر ١٩٢١ – القاهرة – مطبعة الاعتماد ص ٤.



صورة تمثل طلبة قسم اللغة الفرنسية يتوسطهم مسيو بوثليه سنة ١٩٠٩ . وممن ظهروا فى الصورة حسب ترتيبهم فى الصف الأول الثانى من اليمين حبيب بك حسن . والثانى فى الصف الثانى من اليسار راغب اسكندر بك . والأول فى الصف الثالث من اليمين الدكتور محمد سلطان بك ، والخامس كمال حامى بك ، والسابع توفيق اسكاروس بك ، والتاسع عبد الحميد بدوى باشا

قدم محمد وسيم بك القاضي بمحكمة مصر المختلطة للمكتبة موسوعة نفيسة من الكتب العلمية[١] ووهبها محمد لطفي جمعة، وحمزة بك فهمي العديد من الكتب. يضاف إلى تلك مجموعات أخرى متفرقة أهديت لها، كما بادرت الجامعات الأوربية بإهداء الجامعة طائفة من الكتب والمراجع لدعم مكتبتها الناشئة وقد وصل عدد الكتب المهداة نحو خمسة عشر ألف مجلد مكتوبة بلغات متعددة[٢]، وقد صارت هذه المجلدات نواة لمكتبة الجامعة التي افتتحت أبوابها للطلاب وغيرهم في شهر فبراير ١٩٠٩. كما تلقت الجامعة مساعدات علمية عديدة من حكومة إيطاليا إذ أهدت لها الحكومة الإيطالية عددا وافرا من الأدوات والآلات مما يلزم للتجارب الطبيعية[٣]. فكان ذلك النواة الأولى لقسم الطبيعة بالجامعة[٤]. كما أهدتها مجموعة من الأحجار الجيولوجية، وبعث الملك فيكتور عمانويل الثالث بمجموعة نادرة من الخرائط الجغرافية[٥] وقدم كل صنوف التيسير للشبان المصريين الذين سافروا إلى إيطاليا[٦].

والجدير بالذكر أن موقف الحكومة الإيطالية تجاه إنشاء الجامعة المصرية كان موقفا وديا وذلك للعلاقة الوثيقة بين الأمير أحمد فؤاد رئيس الجامعة والبلاط الإيطالي وخصوصا الملك فيكتور عمانويل الثالث والملكة مرجريت[٧]. كما قابل رئيس الجامعة كثيرا من علماء أوربا ورؤساء حكوماتها ومنهم المسيو كليمنصو رئيس وزراء فرنسا بهدف إهداء الجامعة كل ما تنشره الحكومة الفرنسية في موضوعات التعليم وقد تمت الاستجابة إلى طلبه، كما حصلت الجامعة على مطبوعات علمية من حكومة النمسا، وخلال ذلك فتحت مكتبة الجامعة أبوابها للجمهور لمطالعة الصحف والمجلات التي ترد إليها.

---

(١) وثائق الجامعة: محفظة رقم (٢) محاضر مجلس الإدارة في ٩ يونية ١٩١٠.

(٢) أصبح رصيد مكتبات جامعة القاهرة الآن يتجاوز المليون كتاب إلى جانب مجموعة من المجلات العلمية يبلغ عددها سبعة آلاف مجلد معظمها بلغات أجنبية، ومجموعات من أوراق البردى والشرائح الزجاجية والعملات القديمة. أنظر: تقويم جامعة القاهرة عام ١٩٧٨ ص ٣٨ تحت عنوان (مكتبة الجامعة).

(٣) تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان ١٩٠٩ من جورست إلى جراي، المقطم ١٩١٠.

(٤) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم إلى الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بدار الجامعة يوم الأربعاء ١٥ مارس ١٩١١ عن حالة الجامعة في السنة المكتبية ١٩١٠ – ١٩١١ ص ١٧.

(٥) المصري. العدد ٤٨٦١ في ٩ يونيو ١٩٥١.

(٦) أرسلت الجامعة في عام ١٩١٠ ثلاثة من الأطفال إلى إيطاليا لدراسة فن التصوير والهندسة. أحمد عبد الفتاح: المرجع السابق ص ٤٥.

(٧) المصري: العدد ٤٨٦١ في ٩ يونيو ١٩٥١ وترجع أسباب هذه العلاقة إلى أن الأمير أحمد فؤاد تلقى علومه في المعهد الدولي بتورينو كما دخل الأكاديمية العسكرية الإيطالية عام ١٨٨٥ وتخرج بعد ذلك من مدرسة تطبيقات المدفعية وقسم الهندسة ثم انتظم كضابط في سلك الجيش الإيطالي والتحق بالبلاط الملكي بروما. للتفاصيل انظر: خير الدين [illegible] ص ١٨٧، قليني فهمي: مذكرات قليني فهمي باشا جـ ٢ ص ٥٩.



الحضارة الاسلامية — طلبة الجامعة المصرية فى سنة ١٩٠٩

(الجالسون فى الصف الأول من اليمين) (١) محمد خليل فهمى بك (الثانى) ، (٢) كمال حلمى بك المحامى (الرابع) ، (٣) الأستاذ عبد القوى عمار ، (٤) زكى بك حنا القاضى السابق (السادس) . (الجالسون فى الصف الثانى من اليمين) (٥) الأستاذ محمد حسن نائل المرصفى (الخامس)، المرحوم الأستاذ محمد مصطفى رمضان (السادس) ، الاستاذ محمد عزت القاضى السابق (السابع) ، (٦) أحمد زكى باشا (التاسع). (الواقفون فى الصف الثالث من اليمين) (٨) الدكتور محمد كامل مرسى باشا مدير جامعة فؤاد الأول (الخامس) ، (٩) الشيخ دراز (السادس) (١٠) السيد على بك فكرى (السابع) ، المرحوم الاستاذ محمود عنبر (التاسع) ، (١١) أبو شادى بك المحامى (الحادى عشر) ، هنرى بك أبادير مدير المخازن بوزارة الصحة سابقا (الثانى عشر) ، كامل افندى أيوب باشكاتب مديرية سابقا (الثالث عشر) ، (١٢) محمد سعيد عبد المنعم بك (الخامس عشر) . (الواقفون فى الصف الرابع من اليمين) (١٣) السيد محمود الزناتى (الأول) ، (١٥) الأخ محمد رفعت (الرابع) ، الأستاذ طه افندى على مدير حسابات الجامعة المصرية سابقا (الحادى عشر) ، (١٦) الأستاذ راغب اسكندر بك المحامى (الثانى عشر) ، (١٧) الأستاذ توفيق سكاروس بك (السادس عشر) . (الواقفون فى الصف الخامس من اليمين) الأستاذ فهيم سليمان قاض سابقا (الثالث) ، الأستاذ زكى جاب الله المحامى بالاسكندرية (الرابع) ، الأستاذ محمد صادق سعد القاضى سابقا (الخامس) ، (١٨) معالى الدكتور طه حسين بك وزير المعارف (السادس عشر)

أما عن البعثات العلمية إلى أوربا فبالرغم من أن الإنجليز كانوا يبغضون اتصال المصريين بالتعليم الأوربي العالي[١]، فقد اهتمت الجامعة منذ نشأتها بإيفاد الطلبة إلى أوربا لاستكمال معارفهم في جامعاتها الشهيرة[٢] وذلك لتخريج أساتذة وطنيين يعلمون العلوم باللغة العربية، فأرسلت إلى جامعات لندن[٣] وباريس وليون أحد عشر طالبا من الذين تتوافر فيهم شروط التفوق والاستعداد للدراسة[٤]. وكان يتم اختيارهم عن طريق الاختبارات التحريرية والشفوية للوقوف على درجة استعدادهم ولياقتهم وميلهم إلى التعلم والتحقق من سلامة ذوقهم وميولهم واعتدال مبادئهم.

كما يشترط في عضو البعثة أن يكون مصري الجنسية[٥] وأن يكون لائقا طبيا كما اشترط عليه عدم الاشتغال بالسياسة، وقد أرسل أربعة طلاب منهم إلى انجلترا وسبعة إلى فرنسا. والطلاب الذين أرسلوا إلى إنجلترا هم محمد كامل حسين القاضي المدني بالخرطوم لدراسة العلوم الأدبية، ومحمد حسني الطالب بمدرسة المهندسخانة، ومحمد صادق جوهر الحائز على الشهادة الثانوية لدراسة العلوم الرياضية وتوفيق سيدهم الطالب بمدرسة المهندسخانة لدراسة العلوم الطبيعية.

أما الذين أرسلوا إلى فرنسا فانقسموا إلى قسمين قسم للدراسة بجامعة السربون، وقسم للدراسة بجامعة ليون، وقد درس بجامعة السربون كل من سيد كامل أفندي من طلبة الحقوق الخديوية لدراسة التاريخ، ومحمد توفق الصاوي المحامي بالقاهرة لدراسة الأدب، ومحمود عزمي الطالب بمدرسة الحقوق الخديوية لدارسة العلوم القانونية والسياسية ومحمود فهمي الطالب بمدرسة الحقوق الخديوية لدراسة الفلسفة أما الطلاب الذين درسوا بجامعة ليون فهم حسن فؤاد الديواني الطالب بمدرسة الطب بالقاهرة لتلقي علم وظائف الأعضاء والدكتور محمد ولي الدين الطبيب بالقاهرة لدراسة التاريخ الطبيعي وقانون علم الصحة والدكتور محمد كمال الطبيب بمصلحة خفر السواحل بالإسكندرية لتلقى علم الطب الشرعي والكيمياء[٦].

---

(١) طه حسين: مستقبل الثقافة في مصر جـ٢، القاهرة مطبعة المعارف ١٩٣٨ ص ٢٨٢.

(٢) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة في ١٤ مايو ١٩١٤.

(٣) كان مجلس الجامعة قد قرر توزيع الطلبة المبعوثين إلى انجلترا على جامعات (لندن واكسفورد وكمبردج) ولكن نظرا لظروف غلاء المعيشة ضم كل طلبة البعثة في انجلترا إلى جامعة واحدة هي جامعة لندن.

(٤) نشرت بعض الصحف أسماء المرشحين لبعثة الجامعة. انظر على سبيل المثال مصر في ١٩٠٨/٦/٩.

(٥) الهلال: الجزء الثامن من السنة السادسة عشرة في أول مايو ١٩٠٨ ص ٤٧٨ تحت عنوان "الجامعة المصرية.. نهضة جديدة".

(٦) أحمد عبد الفتاح: المرجع السابق الذكر ص ١٨٦.

ويتضح من دراسة أوضاع هذه البعثة أنها شملت مستويات متعددة فلم تقتصر على طلاب المدارس العليا أو الحاصلين على الشهادة الثانوية بل ضمت أيضا خريجي هذه المدارس ومع أن مناهج الجامعة اقتصرت في أول أمرها على الدراسات الأدبية فإن أعضاء هذه البعثة لم يقتصروا على دراسة العلوم الأدبية بل تخصص بعضهم في العلوم الطبيعية والرياضية والطبية وذلك تمهيدا لتكوين كوادر في فروع جديدة تنشئها الجامعة بعد عودتهم وقد جاءت التقارير عن نجاح هؤلاء الطلاب بما يبشر بالتقدم[١].

وفي عام ١٩٠٩ بعثت الجامعة بسبعة آخرين بعد أن وافقت فرنسا على تعليم ثلاثة من المصريين من الذين ترسلهم الجامعة إليها مجانا[٢] استمرت الجامعة في إرسال بعثاتها إلى أوربا بغرض إعداد فريق من الأساتذة يقوم بعد عودته إلى مصر بالتدريس بها. وكان الأهالي يودعون طلاب البعثات عند سفرهم بالهتاف والتهليل وقد وصفت جريدة المؤيد سفر أول فوج من البعثات بقولها "ازدحمت محطة العاصمة.. برجال الفضل والعلم وصفوة الشبيبة المصرية الذين جاءوا إليها لتوديع إخوانهم طلبة إرسالية الجامعة وإظهار عواطفهم نحو هؤلاء المسافرين الذين أخذوا على عاتقهم أن يجاهدوا في سبيل العلم لخير مصر وأبنائها.. وعند الساعة الرابعة والربع قام القطار بالأهالي بين الهتاف والتهليل[٣] . وازدحمت المحطات التي وقف عندها القطار بالأهالي للترحيب بأعضاء البعثة، ففي محطات طنطا وكفر الزيات والإسكندرية تجمع الكثير من الأهالي ومنهم رجال الأدب والعلم والأعيان لتحية الطلبة، ولما ركب الطلاب الباخرة ترددت هتافات الأهالي بحياة الجامعة الحرة وحياة طلبة الإرسالية فهتف الطلاب لتحي مصر[٤].

ومن الجدير بالذكر أن الجامعة وضعت بعض الضوابط لطلابها الموفدين للدراسة بأوربا فقد جرمت عليهم الزواج ماداموا في الدراسة كما أنها فرضت عليهم التقدم لجميع الامتحانات المطلوب أداءها في العلوم التي يتلقونها، ومن لم يتقدم للامتحان يعتبر راسبا. ويعامل بمقتضى المادة الثامنة من لائحة الإرسالية التي

---

(١) انظر: تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان ١٩٠٨ من جورست إلى جراي. المقطم ١٩٠٩ ص ٨٤.

(٢) تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان ١٩٠٨ من جورست إلى جراي. المقطم ١٩١٠ ص ٨٢.

(٣) المؤيد: العدد ٥٥٦٨ السنة التاسعة عشر في ١٢ سبتمبر ١٩٠٨ تحت عنوان "أساتذة المستقبل".

(٤) (١٥٣) نفسه.

تقضي بإعادة الطالب أو شطب اسمه من البعثة إذا رسب مرتين متواليتين، كما طلب من كل منهم أن يحرر في أول كل شهر خطابا إلى سكرتير الجامعة يبين فيه أحواله الصحية وسير دروسه وتحضيره للامتحان ونتيجته وكافة المعلومات التي تستنير بها الجامعة للوقوف على الأحوال الأدبية والمادية لطلبتها، وحذرت كل من يخالف ذلك بخصم مبلغ من جنيه إلى ثلاث من مرتبه الشهري عن كل جواب لم يرسل أو أرسل متأخرا عن ميعاده أو ناقصا وعند تعدد هذه المخالفة لمجلس الإدارة أن ينظر في أمر الطالب[١].

وإلى جانب ذلك فقد عينت الجامعة مندوبين عنها لمباشرة أمور بعثاتها في كل من انجلترا وفرنسا فعين مسيو دواليه المهندس المعماري بباريس نائبا عن الجامعة في فرنسا والمستر بارنت نائبا عنها في بريطانيا بهدف إرشاد الطلاب ومتابعة أعمالهم وإبلاغ مجلس الإدارة[٢].

وإلى جانب ذلك فقد كان على عضو البعثة الذي ينتهي من وضع رسالته العلمية أن يعرض على الجامعة المصرية موضوع البحث الذي اختاره لرسالته لاعتماده من قبل مجلس الإدارة قبل أن يقدمه للجامعة التي يدرس بها، وأن يقدم الرسالة بعد كتابتها كي يتم الاطلاع عليها وإثبات صلاحيتها من عدمه وقد اتخذ هذا القرار بعد أن تقدم منصور فهمي برسالته عن المرأة المسلمة واعترض مجلس الجامعة عليها لما جاء فيها من عبارات تمس الدين الإسلامي، وعدم تمكنه من إيقاف مناقشتها لرفض جامعة باريس لذلك[٣].

ولكي تضمن الجامعة عودة الأموال التي تنفقها على مبعوثيها بالنفع عليها اشترطت على مبعوثيها التدريس بها لمدة عشرة سنوات على الأقل بعد حصولهم على الدرجات العلمية التي أوفدوا من أجلها ومن يتراجع عن هذا الشرط يسترد منه الأموال التي صرفتها الجامعة على تعليمه[٤]. وكان على طالب البعثة أن يقوم بتأليف أو ترجمة كتاب إلى اللغة العربية في العلوم التي درسها بالخارج هذا عن البعثات أما عن تطور نظام التعليم بالجامعة فقد رأت الجامعة ضرورة إيجاد

---

(١) الجامعة المصرية، وتقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بدار الجامعة في يوم الخميس ٢١ مارس ١٩١٢ عن حالة الجامعة المصرية في السنة المكتبية ١٩١١ ـ ١٩١٢.

(٢) وثائق الجامعة: محفظة ٤٩ ـ محضر مجلس الإدارة في ١٩٠٨/١٠/٣١.

(٣) وثائق الجامعة: محفظة (٢) ومحفظة (٣٥) ـ محاضر مجلس إدارة الجامعة.

(٤) الهلال: الجزء الثامن من السنة السادسة عشر في أول مايو ١٩٠٨ ص ٤٧٩ تحت عنوان "الجامعة المصرية.. نهضة جديدة".

نظام مطابق للمتبع في الجامعات الأوربية. فبعد أن كان نظام التدريس بها حتى عام ١٩١٠ عبارة عن سلسلة محاضرات في علوم مختلفة لا رابطة بينها إذ كان الغرض منها تعويد الشبان وطلبة العلم على حضور العلوم العالية، وترغيبهم في ترقية مداركهم ومعرفة العلوم التي يميلون بطبيعتهم لتحصيلها، قررت الجامعة إنشاء كلية الآداب والفلسفة بحيث يكون مدة الدراسة بها ٤ سنوات وكان شروط الدخول في سلك طلبتها الحصول على شهادة الثانوية المصرية أو شهادة أجنبية أخرى معادلة[١]. والمواد التي تدرس بها تسعة مواد إلزامية يجب على الطلاب المنتسبين حضورها وتأدية الامتحانات فيها وهي آداب اللغة العربية وتاريخ آداب اللغة العربية، وعلم مقارنة اللغات والآداب السامية وتاريخ الشرق القديم، وتاريخ الأمم الإسلامية سيما تاريخ مصر في العصر الإسلامي، والفلسفة العربية وعلم الأخلاق، وتاريخ المذاهب الفلسفية، والجغرافيا، وعلم الشعوب، وتاريخ آداب اللغة الإنجليزية، وتاريخ آداب اللغة الفرنسية، على أن تدرس الثمان مواد الأولى باللغة العربية، أما دروس آداب اللغتين الإنجليزية والفرنسية فيختار الطالب أحدهما[٢].

وفي عام ١٩١١ أنشئ بالجامعة فرع العلوم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ليدرس به علوم الاقتصاد السياسي والزراعي والري ونظام النيل ومدة الدراسة به سنتان[٣]. كما قررت الجامعة إنشاء فرع نسائي تلقى فيه محاضرات في الفلسفة وعلم النفس والأخلاق الخاصة بالنساء، وموضوعات في التربية، وكان يحاضر في هذا الفرع الآنسة "نبوية موسى" [٤] ناظرة المعلمات بالمنصورة وتركزت محاضرتها على تاريخ مصر الحديث وما يسود العالم من علوم عصرية، والسيدة "لبيبة هاشم" صاحبة مجلة فتاة الشرق، وقد تحدثت عن التربية والأخلاق وحاضرت "رحمة صروف" في شئون التدبير المنزلي. وحاضرت "ملك حفني ناصف" في حقوق المرأة وواجباتها وموقف الإسلام من ذلك. واشترك في إلقاء هذه المحاضرات بعض الأجنبيات مثل الآنسة كوفرور المدرسة بمدرسة راسين

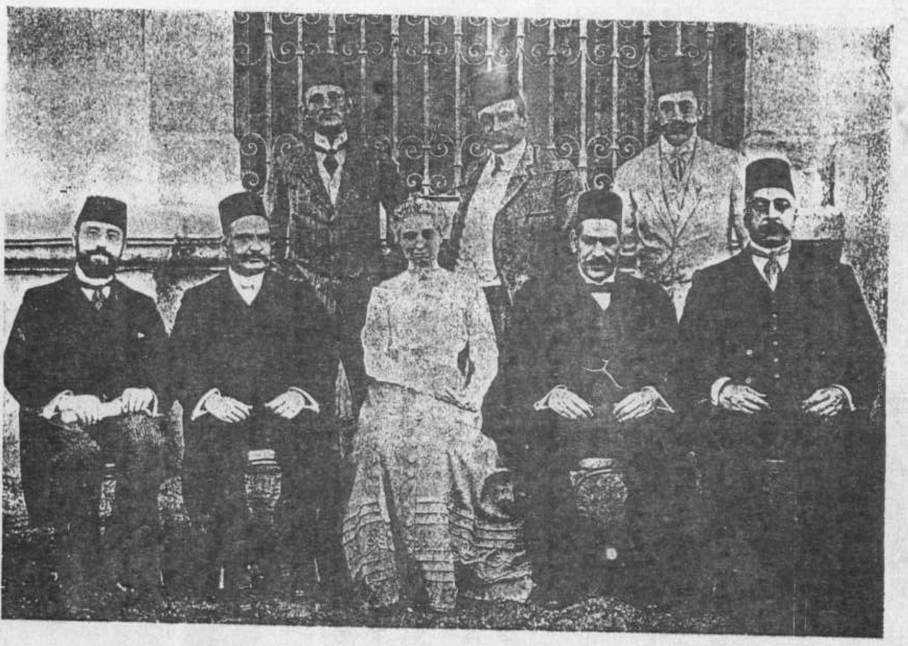
---

(١) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بدار الجامعة يوم الأربعاء ١٥ مارس ١٩١١ عن حالة الجامعة المصرية في السنة المكتبية ١٩١٠ ـ ١٩١١ ص ١١.

(٢) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة السابق الذكر ص ١٢ وأيضا انظر: تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان ١٩١٠ من جورست إلى جراي، المقطم ١٩١١ ص ١٠٠.

(٣) الجامعة المصرية: التقرير السابق الذكر ص ١٣ وللتفاصيل انظر تقرير مجلس الإدارة عن السنة المكتبية ١٩١١ ـ ١٩١٢ ص ٩.

(٤) قال عنها طه حسين أنها كانت طامحة ملحة في الطموح، وكانت أول فتاة تظفر بالثانوية العامة في مصر، الأيام جـ٣. القاهرة. دار المعارف. الطبعة الثانية ص ٢٧.



أعضاء هيئة التدريس بالجامعة المصرية سنة ١٩١١ فى عهد المغفور له الأمير أحمد فؤاد وهم
(الجالسون من اليمين) حفنى ناصف بك ، وصابر صبرى باشا ، مدموازيل كوفرير ، إسماعيل حسنين باشا ، الأستاذ نللينو .
(الواقفون من اليمين) مسيو البرت بوثليه ، مسيو سيسون ، وأستاذ الآداب الانجليزية

باريس، وتكلمت عن محاضراتها في علم النفس والأخلاق[١]. كما كان يلقى بعض الأطباء من المصريين والأوربيين محاضرات في حفظ الصحة والعناية بالأطفال[٢] ومن المواظبات على حضور تلك المحاضرات هدى شعراوي وصفية زغلول وفاطمة نعمت راشد وفاطمة عمر[٣] (شقيقة عبد العزيز فهمي).

والجدير بالذكر أن إنشاء ذلك الفرع قد أثار بعض المحافظين ، فبالرغم من أن معظم المحاضرات كانت تلقيها نساء فقد تجمع الرجال أمام الجامعة للتعرض لهن ومنعهن من الحضور لأن ذلك سيؤدى من وجهة نظرهم إلى خروجهن على الآداب مما يرفع عنهن صفة العفاف التى تتحلى بها كل قابعة فى المنزل وعندما أرسل عبد العزيز فهمى[٤] سكرتير الجامعة خطابات إلى نساء الطبقة الراقية يدعوهن للحضور اعتبر بعض الرجال المحافظين وجود أسماء نسائية على أظرف الخطابات بمثابة العار نظرا لأن رجلا أجنبيا مثل عامل البريد سيعرف أسماءهن كما اعتبرها البعض الآخر من الفضائح الكبرى التى لا يمحوها إلا الدم ، فأرسلوا خطابات تهديد بالقتل لعبد العزيز فهمى إذا لم يكف عن هذا العمل[٥]. وقد أدت هذه المعوقات إلى إيقاف التدريس بهذا الفرع فى العام الدراسى ١٩١٢ - ١٩١٣[٦].

ومما سبق يمكن القول أن نظام التعليم بالجامعة بين عامى ١٩١١ – ١٩١٢ كان مقسما إلى ثلاثة أقسام هى :

(أ) قسم الآداب .

(ب) فرع العلوم الإقتصادية والسياسية والاجتماعية .

(ج) الفرع النسائى .

---

(١) الجامعة المصرية: التقرير السابق الذكر ص ١٠ وأيضا د. اجلال خليفة: الحركة النسائية الحديثة – قصة المرأة العربية على أرض مصر. القاهرة – المطبعة الحديثة ١٩٧٣ ص ١٢٢ وعن هذه المحاضرات انظر: أمين سامي: التعليم في مصر، القاهرة ١٩١٧.

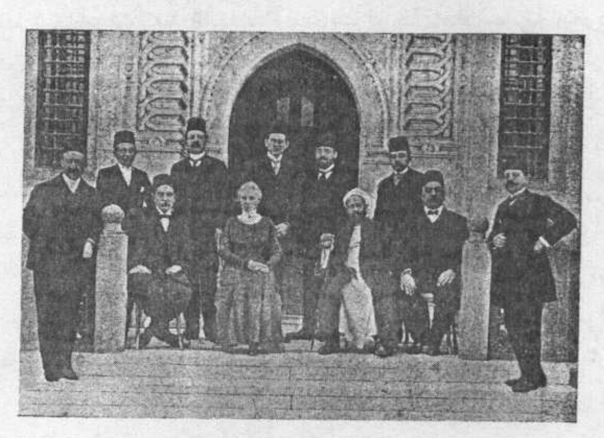
(٢) تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان ١٩١٠. من جورست إلى جراي. المقطم ١٩١١ ص ١١٠.

(٣) د. إجلال خليفة: المرجع السابق الذكر ص ١٢٢.

(٤) من رجال القضاء، تعلم الأزهر ثم بمدرسة الحقوق واحترف المحاماة، من مؤسسي الوفد المصري ١٩١٨ اختلف مع سعد زغلول وانتخب رئيسا لحزب الأحرار الدستوريين عام ١٩٢٤، خير الدين الزركلي، القاموس السابق الذكر جـ٤ ص ١٤٩.

(٥) د. إجلال خليفة: المرجع السابق الذكر ص ٨٣.

(٦) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بدار الجامعة في يوم الثلاثاء ٢٩ أبريل ١٩١٣ عن حالة الجامعة المصرية في السنة المكتبية ١٩١٢ – ١٩١٣ ص ١٣.



أعضاء هيئة التدريس بالجامعة المصرية سنة ١٩١٣
(الجالسون من اليمين) الأستاذ حفنى ناصف بك ، الشيخ محمد الخضرى ،
مدموازيل كوفرور ، اسماعيل رأفت بك
(الواقفون) الاستاذ پوليه ، الأستاذ ماسينيون ، الأستاذ نلينو ، الأستاذ مطر ،
الأستاذ شارل سيسون ، الأستاذ ليتمان

وقد كان عميد قسم الآداب عام ١٩١١ الأستاذ الألمانى ليتمان ووكيله الشيخ محمد المهدى وسكرتيره الشيخ محمد الخضرى . وكانت الكلية تضطر أحيانا لوقف تدريس بعض العلوم نظرا لغياب أستاذها وفى العام الدراسى ١٩١٢ – ١٩١٣ تمت امتحانات الطلبة على مقتضى اللائحة التى وضعت لذلك ، وقد تفوق فيها الشيخ طه حسين إذ نال النهاية العظمى فى علم مقارنة اللغات السامية ، وفى تاريخ المذاهب الفلسفية أو الفلسفة العربية ، وفى علم الأخلاق ، وفى تاريخ آداب اللغة العربية ، وفى تاريخ الأمم الإسلامية ، وفى تاريخ الشرق القديم ، وفى علم تقويم البلدان(١) ، مما جعل مجلس إدارة الجامعة يقرر صرف مكافأة قدرها عشرون جنيها له نظرا للدرجات العالية التى حصل عليها .

وفى العام الدراسى ١٩١٣ – ١٩١٤ قررت الجامعة إنشاء فرع لتدريس العلوم الجنائية وإعداد طلابها لنيل شهادة فى هذه العلوم ومدة الدراسة فيه سنة واحدة واشتملت مواد التدريس به على :

١ – قانون العقوبات المقارن .

٢ – تحقيق قانون الجنايات المقارن .

٣ – تحقيق الجنايات العملى .

٤ – علم الاجتماع الجنائى .

٥ – الطب الشرعى .

٦ – أمراض النفس وعلاقتها بالقانون الجنائى .

وكانت هذه المواد تدرس باللغة العربية عدا المادة الأخيرة فكانت تدرس بالفرنسية . وقد اقبل على هذا الفرع فى أول الأمر الكثير من الطلاب وواظبوا على سماع محاضراته(٢) فبلغ عدد الطلبة الذين قيدوا أسماءهم عند افتتاحه ٣٧ طالبا ، وقد اعتمدت الحكومة شهادة هذا الفرع ومنحت خريجيه الأولوية فى الاختيار لوظائف أعضاء النيابة(٣) .

---

(١) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بدار الجامعة في يوم الثلاثاء ٢٩ ابريل ١٩١٣ عن حالة الجامعة المصرية عند السنة المكتبية ١٩١٢ – ١٩١٣ ص ١٤ مكرر..

(٢) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بدار الجامعة في يوم الخميس ١٧ يونيو ١٩١٥ عن حالة الجامعة المصرية في السنة المكتبية ١٩١٤ – ١٩١٥ ص ١٤

(٣) وثائق الجامعة: دفتر ٢ محاضر جلسات الجمعية العمومية جلسة ٨ يوليو ١٩١٥.

وتمت مناقشة أول رسالة للدكتوراه بالجامعة تقدم بها الشيخ طه حسين الطالب المنتسب فى الساعة الخامسة من مساء يوم الثلاثاء خامس مايو ١٩١٤ وقد نوقش فى موضوعين اختارهما كنص اللائحة وهما:

١- علم الجغرافيا عند العرب.

٢- المقارنة بين الروح الدينية للخوارج في أشعارهم وفي كتب المتكلمين.

أما موضوع رسالة الدكتوراه التي قدمها فهي (حياة أبي العلاء المعري) وبعد المناقشة العلنية التي استمرت نحو ساعتين وربع اجتمعت لجنة الامتحان المؤلفة من الأستاذ محمد الخضري رئيسا والأستاذين الشيخ محمد المهدي ومحمود فهمي المدرسين بالجامعة والأستاذين إسماعيل بك رأفت والشيخ علام سلامة المندوبين من نظارة المعارف وقررت منح الطالب درجة جيد جدا في الرسالة، ودرجة فائق في الجغرافيا عند العرب، ودرجة فائق في موضوع الروح الدينية عند الخوارج[1] وقد أثار منح الجامعة للشيخ طه حسين درجة الدكتوراه ثائرة بعض الأزهريين فتقدم أحدهم وكان عضوا بالجمعية التشريعية باقتراح يطلب فيه أن تقطع الحكومة معونتها عن الجامعة لأنها أخرجت ملحدا، وكان سعد زغلول رئيس لجنة الاقتراحات فلما عرض عليه هذا الاقتراح دعا المقترح للقائه، وطلب إليه أن يعدل عن اقتراحه، فلما أبى قال له أن أصررت على موقفك فإن هناك من سيقدم اقتراحا آخر يطلب فيه من الحكومة أن تقطع معونتها عن الأزهر لأن طه حسين تعلم في الأزهر قبل أن يتعلم في الجامعة فاضطر الرجل أن يسحب اقتراحه[2].

والجدير بالذكر أن الجامعة لم تشترط ضمن لوائحها أن الطالب الذي يتقدم لنيل درجة الدكتوراه يجب عليه الحصول على شهادة دراسية تسبقها، فقد حصل طه حسين على الدكتوراه ولم يكن قد حصل على الليسانس بعد وقد ظل هذا النظام سائدا في الجامعة حتى عام ١٩١٦ حينما أدخلت الجامعة تعديلا من شأنه إيجاد درجة جديدة تسبق الدكتوراه وهي درجة الليسانس في الآداب، واشترطت الحصول

---

(١) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بدار الجامعة في يوم الثلاثاء ١٤ أبريل ١٩١٤ عن حالة الجامعة في السنة المكتبية ١٩١٣ – ١٩١٤ ص ٢٦.
ويذكر طه حسين أن سبب عدم حصوله على الامتياز في رسالته أنه انتقد فيها صراحة استاذه الشيخ محمد المهدي مدرس الأدب العربي وكان من ضمن الممتحنين مما جعله يأبى في أثناء المداولة أن يمنحه درجة الامتياز، ولما لم يكن هناك من سبيل إلى هذه الدرجة إلا إذا أجمع عليها الممتحنون فقد اضطرت اللجنة إلى أن تنزل به إلى درجة جيد جدا. طه حسين: الأيام، جـ٣ ص ٤٠ – ٤١.

(٢) طه حسين: الأيام جـ ٣ ص ١٤٠.

عليها لمن يريد التقدم لامتحان الدكتوراه[١].

استمرت الجامعة في طريقها تتقدم حينا وتتعثر أحيانا نظرا لظروفها المالية وفي ٢٠ مايو ١٩١٣ وافق مجلس الجامعة على استقالة الأمير أحمد فؤاد من منصب رئاسة الجامعة وانتخب حسين رشدي مكانه. ولما كانت الدار التي تقيم فيها الجامعة ليست ملكا لها وتنفق في كل عام مقابل إيجارها أموالا هي في أشد الحاجة إليها لإنفاقها في سبل أخرى كالبعثات والتعليم. كما أن هذه الدار لا تفي بحاجة الجامعة ولا تصلح أن تكون مقرا ثابتا لها[٢]، فقد أقنع الدكتور محمد علوي الأميرة فاطمة إسماعيل وكان يعمل كطبيب خاص لها بأهمية المساهمة في النهوض بالجامعة والتبرع لها، فأسدت الأميرة إلى الجامعة في عام ١٩١٤ هبة كبيرة إذ وقفت وقفا عليها ٦٦١ فدانا من أجود أطيانها في الدقهلية ووهبتها قطعة أرض مساحتها ستة أفدنة قرب قصرها ببولاق الدكرور خصصتها لبناء دار جديدة للجامعة كما تبرعت بجواهر وحلى قيمتها ١٨,٠٠٠ جنيه لينفق ثمنها في إقامة هذا المبنى[٣].

وقد بلغت قيمة ما تبرعت به نحو مائة ألف جنيه، كما تبرع الأمير يوسف كمال بمبلغ من المال وأوقف ١٢٥ فدان من أطيانه بمديرية القليوبية للجامعة[٤]. وقد احتفل بوضع حجر الأساس للجامعة في الأرض التي تبرعت بها الأميرة بالدقي في ٣٠ مارس ١٩١٤ ووزعت تذاكر الدعوة التي بلغت ألف تذكرة وقد حضر الافتتاح الخديو ووضع حجر الأساس بحضور الأمراء والنظار وفضيلة قاضي مصر وشيخ الجامع الأزهر وأكابر العلماء وقناصل الدول ورئيس وأعضاء الجمعية التشريعية وأرباب الحيثيات وأصحاب الصحف والأدباء في مصر[٥] وكتب على حجر الأساس هذه الجملة "الجامعة المصرية – الأميرة فاطمة بنت إسماعيل سنة ١٣٣٢هجرية"[٦].

---

(١) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بسراي الجامعة يوم الخميس ٢٩ يونيو ١٩١٦ عن حالة الجامعة في السنة المكتبية ١٩١٥ – ١٩١٦ ص ٢٠..

(٢) تقرير مجلس الإدارة عن حالة الجامعة في السنة المكتبية ١٩١٣ – ١٩١٤ ص٤.

(٣) جرجي زيدان: المرجع السابق جـ٤ ص ٤٥.

(٤) المصري العدد ٤٨٦١ في ٩ يونيه ١٩٥١.

(٥) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة السابق الذكر ص ٥.

(٦) ألقى حسين رشدي رئيس الجامعة خطابا شكر فيه الأميرة فاطمة، كما أعد أحمد شوقي قصيدة احتفالا بهذه المناسبة.



الأميرة فاطمة اسماعيل



عقد من اللآلئ الكريمة
للجامعة من الأميرة فاطمة اسماعيل







خاتم وكردان من بين الجواهر
التي أهدتها إلى الجامعة الأميرة
فاطمة اسماعيل

صور مجوهرات الأميرة فاطمة
التي تبرعت بهم للجامعة

ولما شرع مجلس الإدارة في بناء الجامعة اتفق مع طائفة من المقاولين على إقامة بنائها الجديد نظير ثمانية وعشرين ألف جنيه[١]، وبنشوب الحرب العالمية الأولى توقف إتمام البناء نظرا لغلاء مواد العمارة الذي حدث بسبب الحرب[٢] فتراجع المقاولون عن اتفاقهم ثم استولت الحكومة على المكان مقابل جزء من الأرض التي قدمتها إلى الجامعة لمبانيها الحالية بحديقة الأورمان بالجيزة[٣].

لقد كان لقيام الحرب العالمية الأولى اكبر الأثر في إصابة الجامعة بأزمة مالية، فقد قررت الحكومة إنقاص الإعانة التي كانت تقدمها للجامعة من سبعة آلاف إلى ثلاثة آلاف وثمانمائة جنيه[٤]، فوزارة الأوقاف التي كانت تدفع للجامعة ٥٠٠٠ جنيه كإعانة أنقصت هذا المبلغ إلى ٢٠٠٠ جنيه ثم إلى ١٨٠٠ جنيه. أما وزارة المعارف فقد أبقت على إعانتها المقررة بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه كما هي، كما أنها فقدت مقدارا عظيما من الإعانات الأخرى بسبب المصاعب الاقتصادية التي صاحبت الحرب فلم يبق للجامعة في كل أنحاء البلاد عضو مشترك واحد ولا متبرع واحد اللهم إلا أعضاء مجلس الإدارة[٥] مما أدى إلى تعثر الجامعة في أداء رسالتها[٦]، وزاد موقفها المالي اضطرابا إعلان وزارة الأوقاف إنقاص إعانتها للجامعة مرة أخرى إلى ٧٠٠ جنيه، وهكذا لم يكن أمام الجامعة سوى اختيار واحد من أمرين إما إيقاف العملية التعليمية بالجامعة أو سحب طلبة البعثة الذين يتلقون دروسهم في أوربا، واستقر الأمر على استدعاء أعضاء البعثة الذين لم يتموا دروسهم من أوربا[٧] حتى تزول الظروف الطارئة. وتتحسن أحوال الجامعة المالية، وقد انتقدت بعض الصحف قرار مجلس إدارة الجامعة استدعاء طلاب البعثة ورأت أنه كان ينبغي أبقاء هؤلاء الطلاب في بعثاتهم لاستكمال علومهم وتوفير المال

---

(١) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بدار الجامعة في يوم الخميس ١٧ يونيو ١٩١٥ عن حالة الجامعة عن السنة المكتبية ١٩١٤ – ١٩١٦ ص٦.

(٢) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بسراي الجامعة في يوم ٨ نوفمبر ١٩١٩ عن حالة الجامعة عن السنة المكتبية ١٩١٨ – ١٩١٩. القاهرة – مطبعة الأخبار.

(٣) الرافعي: محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية، ص ٣٤٠ – ٣٤١.

(٤) (٤) الأهرام: العدد ١٣١٢٩ في ١٨ مايو ١٩٢٠ مقال للأستاذ محمد حسين هيكل تحت عنوان (متى يجب البدء في التعليم باللغة العربية).

(٥) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بسراي الجامعة يوم الاثنين ١٥ أكتوبر ١٩١٧ عن حالة الجامعة عن السنة المكتبية ١٩١٦ – ١٩١٧ ص ٣.

(٦) جامعة فؤاد الأول: الكتاب الفضي لكلية الأداب ١٩٢٥ – ١٩٥٠ القاهرة: مطبعة فؤاد الأول ١٩٥١ ص ٣.

(٧) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بسراي الجامعة في يوم الخميس ٢٩ يونيو ١٩١٦ عن حالة الجامعة عن السنة المكتبية ١٩١٨ – ١٩١٩ ص ٣.

للصرف عليهم عن طريق وقف التدريس ببعض الفروع غير الضرورية وصرف ما يتوفر من مرتبات أساتذتها على طلاب البعثة[(١)].

والواقع أن مجلس إدارة الجامعة قد درس هذا الموضوع واتضح بأعضائه أن بقاء الكيان المعنوي للجامعة متوقف على استمرار التدريس بها وأن إغلاق بعض الفروع أو توقف الدراسة بها يعني انتهاء كيان الجامعة ذاته[(٢)].

لقد عاشت الجامعة في ركود منذ عام ١٩١٤ واضطرب أمرها، واستفحلت مشاكلها، ووقع الخلاف بين أعضاء مجلس إدارتها حتى هجرها الكثير من الأعضاء الذين هم محل ثقة الجمهور[(٣)]. وأصبحت كالجامعة المحتضرة[(٤)]، ولم تستقر الأمور بها وتتضح أمور بقائها إلا بفضل المعونة المادية التي قدمها السلطان حسين كامل الذي تبرع للجامعة بمبلغ خمسمائة جنيه[(٥)] ونجاح الاتصالات مع وزارة الأوقاف وإعادة ما قطعته من الإعانة للجامعة. وما إن وصل إلى خزينة الجامعة مبلغ الإعانة كاملا وهو ٢٠٠٠ جنيه حتى قررت الجامعة إعادة الطلبة الذي كانوا قد عادوا من أوربا وعددهم أربعة إلى جامعاتهم إتمام دروسهم كما قررت الإنفاق على بعض من كانت قد ألغت مرتباتهم فأصبح عدد طلاب الإرسالية تسعة موزعين كالآتي ستة في فرنسا واثنين في انجلترا وواحد في سويسرا.

وكان طلاب بعثة فرنسا هم الشيخ أحمد ضيف ويدرس آداب اللغة الفرنسية، والشيخ طه حسين ويدرس التاريخ وجلال أفندي شعيب ويدرس التاريخ، وحسن أفندي الديواني ويدرس علم وظائف الأعضاء وعلم الحياة، ومحمد أفندي سلطان ويدرس العلوم الاقتصادية والسياسية، والدكتور محمد والي ويدرس علم الصحة والحشرات الوبائية. أما طلاب بعثة انجلترا فهما عبد الرحمن أفندي فكري ويدرس علوم تقويم البلدان، ويوسف أفندي نور الدين ويدرس علم الطبيعة.

وفي سويسرا كان علي أفندي شوشة يدرس الكيمياء العضوية[(٦)] وعملت الجامعة على الاقتصاد في مصروفاتها لمواجهة الأزمة المالية التي تمر بها وساعد

---

(١) السفور: العدد ٢١ من السنة الأولى في ١٥ أكتوبر ١٩١٥ تحت عنوان (الجامعة المصرية وتصرف مجلس الإدارة).

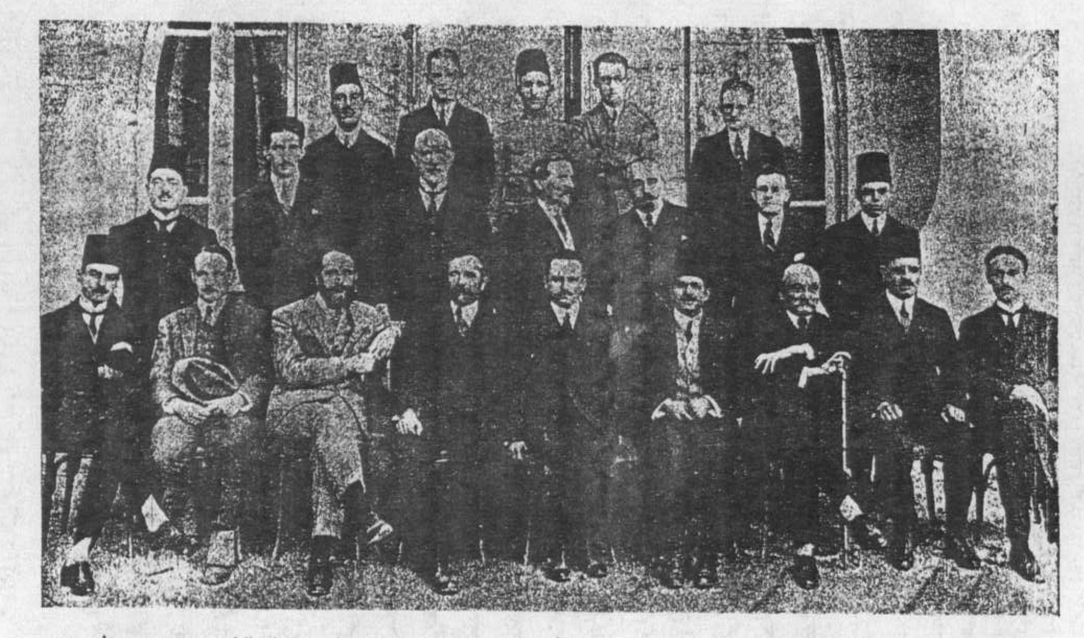
(٢) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بسراي الجامعة يوم الخميس ٢٩ يونيو ١٩١٦ عن حالة الجامعة عن السنة المكتبية ١٩١٥ ـ ١٩١٦ ص ٣.

(٣) دار الوثائق: مذكرات إبراهيم الهلباوي ص ٩٧.

(٤) السفور: العدد ٢٠ من السنة الأولى في ٨ أكتوبر ١٩١٥ تحت عنوان (أوبة الدكتور طه حسين).

(٥) وثائق الجامعة: محفظة رقم (٢) مجلس الإدارة في ١٩ يونيو ١٩١٧.

(٦) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بسراي الجامعة يوم الخميس ٢٩ يونيو ١٩١٦ عن حالة الجامعة المصرية في السنة المكتبية ١٩١٥ ـ ١٩١٦ ص ٢٨.



تم تكوين الجامعة ، وتألفت مجالس كلياتها ، وشرع الأساتذة والمحاضرون يلقون دروسهم ومحاضراتهم على الطلاب وغيرهم من المستمعين. وفى هذه الصورة أساتذة كلية الآداب . (الجالسون من اليمين) الاساتذة : شارل كوينتز ، الدكتور طه حسين بك ، هنرى لوران ، أحمد بك فهمى العمروسى ، هنرى جريجوار ، اميل بريهيه ، جورج هوستليه ، بول جراندور ، الدكتور جورجى صبحى بك .
(الجالسون بالصف الثانى من اليمين) الدكتور احمد ابراهيم ، المستر وانموه . اوسكار جروچان ، اندريه ليبرتون ، الأستاذ جوانتيف كابمان ، الدكتور محمد صبرى . (الواقفون بالصف الثالث من اليمين) الأساتذة : نوتيه ، كايرچيه ، دوب .

على ذلك أن أساتذتها قرروا التنازل عن ربع مرتباتهم كما تبرع بعضهم بإلقاء الدروس مجانا، فالشيخ محمد المهدي وحسن أفندي كامل الشيشيني تبرعا بإلقاء دروسهما بلا مقابل خلال العام الدراسي ١٩١٤ – ١٩١٥[١].

وفي العام الدراسي ١٩١٨ اضطرت الجامعة إلى إيقاف الدروس مؤقتا في فرع العلوم الجنائية نظرا لعدم الإقبال عليه. وبعد أن أصبح عدد طلابه أقل من عدد أساتذته وفي ١٢ أكتوبر من نفس هذا العام افتتح في الجامعة قسم لدراسة الحقوق.

وعندما قامت ثورة ١٩١٩ تعطلت الدراسة بالجامعة على أثر الإضراب العام لطلبة المدارس العليا واستمرت معطلة حتى أوائل شهر نوفمبر من نفس العام. وكان من نتائج ذلك عدم تمكن الجامعة من إجراء الامتحانات الدورية في مواعيدها كالمعتاد[٢]. وفي نوفمبر من تلك السنة عاد الشيخ طه حسين من فرنسا بعد أن حصل على درجة الدكتوراه في الآداب من قسم التاريخ بجامعة السوربون، فعهدت إليه الجامعة تدريس مادة التاريخ القديم بقسم الآداب.

وفي عام ١٩٢٠ ناقشت الجامعة رسالة مقدمة لها لنيل درجة الدكتوراه في الآداب فعقد بدارها في تمام الساعة الرابعة من بعد ظهر الاثنين ١٧ مايو جلسة علنية لمناقشة محمد أفندي كمال حلمي سكرتير ديوان كبير الأمناء في الرسالة المقدمة منه وعنوانها (أبو الطيب المتنبي) ولمناقشته أيضا في موضوعين أحدهما في علم الأخلاق تحت عنوان "الكذب" والآخر في علم الجغرافيا ووصف الشعوب تحت عنوان "جبال أطلس"[٣] وبعد المناقشة العلنية رفعت الجلسة ثم عاد رئيس الامتحان فأعلن تأجيل امتحان الطالب حيث إنه لم ينجح في المناقشة[٤].

وفي عام ١٩٢١ تقدم حسن أفندي إبراهيم حسن أحد الطلاب الذين حصلوا على درجة الليسانس من الجامعة المصرية عام ١٩٢٠ برسالة لنيل درجة الدكتوراه موضوعها (عمرو بن العاص) فشكلت الجامعة لجنة لمناقشته برئاسة إسماعيل بك رأفت عميد قسم الآداب وعضوية الشيخ عبد الوهاب النجار والمستر برسي وايت والدكتور طه حسين من الجامعة ومحمد بك الخضري والمستر أ. فنش مندوبين من

---

(١) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بدار الجامعة يوم الخميس ١٧ يونيو ١٩١٥ عن حالة الجامعة المصرية في السنة المكتبية ١٩١٤ – ١٩١٥ ص ٧.

(٢) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية في ٨ نوفمبر ١٩١٩ عن حالة الجامعة في السنة المكتبية ١٩١٨ – ١٩١٩ ص ٧.

(٣) الأهرام: العدد ١٣١٢٥ في الخميس ٢٠ مايو ١٩٢٠ تحت عنوان (الجامعة المصرية).

(٤) الأهرام: العدد ١٣١٣١ في الخمس ٢٠ مايو ١٩٢٠ تحت عنوان (امتحان الدكتوراه في الجامعة المصرية).

قبل وزارة المعارف وعقدت جلسة علنية في ٦ مايو ١٩٢١ نوقش فيها الطالب في موضوع رسالته وفي الموضوعين اللذين اختارهما كنص اللائحة وهما:

١- طبقتا العرب والسواحلية بشرق أفريقية.

٢- هملت (شكسبير).

فنجح في الامتحان بدرجة جيد ومنح لقب دكتور في الآداب من الجامعة المصرية[١].

ويتضح من مناقشة رسائل الدكتوراه بالجامعة المصرية أن لوائح وقوانين الجامعة لم تكن قد تبلورت بعد بخصوص التقدم للدكتوراه. فحسن أفندي إبراهيم الذي حصل على الدكتوراه عام ١٩٢١ كان قد حصل على درجة الليسانس عام ١٩٢٠ أي أن الفارق بين حصوله على الليسانس والدكتوراه عام واحد. وفي اعتقادنا أن ذلك لا يكفي للتحضير لدرجة الدكتوراه، فالنظم الجامعية المعاصرة تقضي بضرورة مرور خمس سنوات على الأقل بين حصول الطالب على الليسانس وحصوله على درجة الدكتوراه وذلك ما لم تتبعه الجامعة المصرية في ذلك الوقت.

وفي عام ١٩٢٣ أصدر طلبة الجامعة مجلة شهرية تحت عنوان (صحيفة الجامعة المصرية) ظهر العدد الأول منها في أكتوبر والغرض منها كما يتضح من مقدمتها نشر آراء الطلاب وما تصل إليه قرائحهم حتى تزداد الحركة الفكرية قوة[٢] ونتيجة لقلة النجاح الذي لقيته الجامعة في أعوامها الأولى بسبب ضآلة المعونة المادية التي قدمتها الحكومة، وقدمها الأهالي هذا بالإضافة إلى عدم اعتراف الحكومة، بشهادتها بحجة عدم إشراف وزارة المعارف على الدراسة فيها. ونظرا لأن حالة الجامعة المالية لم تمكنها من إدراك كل الأغراض التي تأسست من أجلها[٣]. كما أن الوجهاء من أفراد الأمة انصرفوا عن تعضيد الجامعة ولم يعد منهم عضو واحد أو متبرع واحد يثير عاطفة البر بهذا المعهد، لذا فقد فكر أساتذة الجامعة في الأمر، ورأى بعضهم أن من الأفضل تسليم الجامعة إلى وزارة المعارف. وفي ذلك الوقت كانت الحكومة تفكر في إنشاء جامعة أميرية ووافق مجلس الوزراء مبدئيا على إنشائها بتاريخ ١٧ فبراير ١٩١٧ وعين لجنة لوضع

---

(١) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بسراي الجامعة المصرية في ٢٠ نوفمبر ١٩٢١ ص ٦.

(٢) صحيفة الجامعة المصرية. العدد الأول من السنة الأولى في أكتوبر ١٩٢٣ ص ٥.

(٣) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بسراي الجامعة يوم الأحد ٢٠ نوفمبر ١٩٢١ عن حالة الجامعة المصرية في السنة المكتبية ١٩٢٠ – ١٩٢١ ص ١٧.

مشروع لها، وقد أتمت اللجنة عملها، وقدمت تقريرا عنه في سنة ١٩٢١ إلا أن الموضوع ظل منذ ذلك التاريخ دون شروع في تنفيذه[١].

وفي ٣ ديسمبر ١٩٢٣ عرض أحمد لطفي السيد على مجلس الجامعة طلب وزارة المعارف تحضير لائحة جديدة للجامعة يشترك في إعدادها أساتذة الجامعة، وفي ٩ ديسمبر من العام نفسه اجتمعت الجمعية العمومية،وقررت ندب حسين رشدي باشا لمفاوضة وزارة المعارف في شروط تسليم الجامعة إليها، وفي ٢١ ديسمبر تكونت لجنة من حسين رشدي رئيس الجامعة وعبد الخالق ثروت وكيلها وأحمد لطفي السيد وكيلها ومراقبها العام وست أعضاء آخرين وقر قرارهم على تسليم الجامعة إلى وزارة المعارف أخذ رجال الوزارة يدرسون المشروع كما بحث مجلس النواب في سنة ١٩٢٤ مشروع تنظيم هذه الجامعة وأسفر البحث عن وجود قصور في المعدات اللازمة[٢] وفي ١٩ مايو ١٩٢٥ صدر المرسوم الملكي بضم الجامعة الأهلية إلى الحكومة[٣] لتكون نواة لكلية الآداب بالجامعة الأميرية[٤]، وأن يكون وزير المعارف رئيسا للجامعة بحكم وظيفته، وهو الذي يمثل الجامعة وينوب عنها في كل الظروف الرسمية[٥] ومع أن قانون إنشاء الجامعة لم يعرض على البرلمان للتصديق عليه فإن رئيس مجلس الوزراء أبلغ مشروع ميزانية الجامعة إلى مجلس النواب[٦]، ثم قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب قانونا بشأن إنشاء الجامعة وصدق عليه الملك فؤاد وينص على تنشأ في مدينة القاهرة جامعة تسمى (الجامعة المصرية) وتتكون من الكليات الآتية:

كلية الآداب،و كلية العلوم، وكلية الطب وتشمل طب الأسنان ومدرسة الصيدلة، وكلية الحقوق وغير ذلك من الكليات التي يجوز أن تنشأ فيما بعد بقانون[٧] وأن يكون من اختصاص هذه الجامعة كل ما يتعلق بالتعليم العالي الذي

---

(١) دار الوثائق: محافظ عابدين، محفظة بعنوان تعليم عالي – مشروعات قوانين بإنشاء الجامعة المصرية، مذكرة إيضاحية بشأن مشروع مرسوم قانون بإنشاء الجامعة الأميرية.

(٢) الدولة المصرية. مضابط مجلس النواب – الهيئة النيابية الثالثة – مجموعة مضابط دور الانعقاد الأول العادي – مضبطة الجلسة الرابعة والخمسين بتاريخ ١٢ديسمبر ١٩٢٦ ص ٩٣٩.

(٣) الوقائع المصرية، العدد ٣١ في ١٩ مارس ١٩٢٥ (مرسوم بقانون بإنشاء الجامعة المصرية وتنظيمها).

(٤) دار الوثائق: محافظ عابدين، محفظة بعنوان تعليم عالي – مشروعات قوانين بإنشاء الجامعة المصرية، مذكرة إيضاحية بشأن مشروع مرسوم قانون بإنشاء الجامعة الأميرية.

(٥) المحفظة السابقة الذكر، لائحة الجامعة.

(٦) مضابط مجلس النواب: المضبطة السابقة الذكر ص ٩٣٧.

(٧) الوقائع المصرية، العدد ٣١ في ١٩ مارس ١٩٢٥ (مرسوم بقانون بإنشاء الجامعة المصرية وتنظيمها).

تقوم بـه الكليـات التابعـة لهـا، وتشـجيع البحـوث العلميـة والعمـل علـى رقـي الآداب والعلوم في البلاد كما يكون للجامعة شخصية معنوية قانونا خاضعة لقضاء المحاكم الأهلية الكاملة للتقاضي، ولها أن تقبل الإعانـات التي ترد إليها عن طريق الوقف والوصايا والهبات وغيرها بشرط ألا تتعارض مع الغرض الأصلي الذي أنشئت لـه الجامعة وتدير الجامعة المصرية أموالها بنفسها على أن تتبع في حساباتها القواعد والتعليمـات التـي تجرى عليهـا حسـابات الحكومـة[1] كمـا أشـار مجلـس النـواب إلـى أهميـة الجامعـة ودورهـا فـي بنـاء المجتمـع فقـال (أن الجامعـة المصـرية خليقـة حقـا بمساعدة الحكومة والبرلمان إذ هي أعدت لأن تقوم بمهمة سامية)[2] الا وهي إيجاد حوارا علميا لم تكن مصر تعرفه من قبل.

ونظرا لأن البناء المعد للجامعة لم يكن قد استكمل بعد فقد أعطت الحكومـة قصـر الزعفران بالعباسية للجامعة ليكون مقرا مؤقتا لها حتى يتم الانتهاء من بنائها الذي تم الشروع فيه عام ١٩٢٨[3].

وهكـذا كـان إنشـاء الجامعـة المصـرية القديمـة مناسـبة جـادة لاتصـال العقـل المصري بثقافة العصر، كما كانت اختبارا عمليا لأصحاب الهمم العالية في إمكانيـة مجاوزة التخلف واللحاق بركب الاستنارة العقلية.

ثانيا : الجامعة الحكومية

الجامعة المصرية – جامعة فؤاد الأول – جامعة القاهرة

نتيجـة للمعوقـات الماليـة التـي تعرضـت الجامعـة القديمـة راي بعض أسـاتذتها ضـرورة تسليمها لوزارة المعارف خاصـة وأن الحكومة كانت تفكر في إنشاء جامعة أميريـة تـؤدي الغـرض الـذي قامـت مـن أجلـه الجامعـة الأهليـة. وقد وافقت الجمعيـة العموميـة علـى نلـك بالإجمـاع ونـدب مجلـس الإدارة حسـين رشـدي باشـا رئـيس الجامعة وقتذاك لتحقيق هذه الغاية.

---

(١) الجامعة المصرية: قانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٧ المعدل بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٣ بشأن إعادة تنظيم الجامعة المصرية – القاهرة ؟ المطبعة الأميرية ببولاق ص ١ –٢.

(٢) مضابط مجلس النواب: مضبطة الجلسة الرابعة والخمسين بتاريخ ١٢ سبتمبر ١٩٢٦ ص ٩٣٩.

(٣) البلاغ في ١٠ فبراير ١٩٢٨ تحت عنوان احتفال الجامعة المصرية بوضع الحجر الأساسي.

وبناء على ذلك اجتمع حسين رشدي رئيس الجامعة وأحمد زكي أبو السعود وزير المعارف في يوم الأربعاء الموافق ١٢ ديسمبر ١٩٢٣ وبعد تبادل وجهات النظر اتفقا على ما يلي:

المادة الأولى:

تنازل باسم الجامعة المصرية حسين رشدي باشا رئيسها عن هذه الجامعة مع كل ما تملكه من منقول وعقار إلى وزارة المعارف العمومية بالشروط الآتية:

١- أن تكون الجامعة المصرية معهدا عاما محتفظة بشخصيتها المعنوية وتدير شئونها بنفسها بكيفية مستقلة تحت إشراف وزارة المعارف كما هو الحال في جامعات أوربا.

٢- أن تقوم الحكومة بإتمام النظام الحالي الذي لا يشمل سوى كلية في الآداب بأن تدمج في الجامعة مدرستا الحقوق والطب بعد تحويلهما إلى كليتين وأن تضم إليها كلية العلوم ويجوز أن تضم إليها كليات أخرى فيما بعد.

٣- أن تستعمل نقود الجامعة البالغ مقدارها ٤٦,٠٠٠ جنيه في البناء احتراما لشروط الواقفين.

٤- أن تحترم تعهدات الجامعة نحو أساتذتها وموظفيها الحاليين أما فيما يتعلق بالدكتور طه حسين فقد رؤي نظرا لحالته الشخصية أن يبقى أستاذا بكلية الآداب.

٥- أن يكون من مجلس إدارة الجامعة المصرية الحالي عضو أو اكثر من مجلس إدارة قسم الآداب وفي مجلس إدارة قسم العلوم وفي مجلس إدارة الجامعة وذلك في الدور الأول من التشكيل استيفاء لآثار النهضة القومية التي أوجدت الجامعة المصرية.

المادة الثانية:

قبل أحمد زكي أبو السعود وزير المعارف باسم الوزارة التنازل واستلام الجامعة المصرية وما تملك من منقول وعقار لإدماجها في الجامعة المصرية بالشروط الخمسة المبينة بالمادة الأولى.

المادة الثالثة:

ينفذ هذا الاتفاق بعد التصديق عليه من مجلس إدارة الجامعة الحالي[1].

---

(١) محاضر جلسات مجلس إدارة الجامعة المصرية. مخطوط رقم ٧.

وتحليلا لهذا العقد يتضح أن السبب في انضمام الجامعة إلى وزارة المعارف يعود إلى ما يلي:

١- قلة موارد الجامعة المالية مما حال دون إدراك الأغراض التي تأسست من أجلها.

٢- عدم الاعتراف بشهاداتها من جانب الحكومة.

٣- عدم وجود مبنى ملائم يصلح لأن يكون مقرا لأقسام الجامعة.

كما يتضح أيضا التمسك بمبدأين أساسيين هما:

١- ضمان الحرية للجامعة الجديدة في إدارتها المالية وفي حرية التعليم واستقلاله فيها وفي وضع برامجها وتنفيذها.

٢- التمسك بأن يكون الدكتور طه حسين الابن البكر للجامعة أستاذا في الجامعة الجديدة وذلك وفاء من الجامعة له[١] .

ونتيجة لذلك صدر أمر ملكي في ١٩ مايو ١٩٢٥ بضم الجامعة الأهلية إلى الحكومة لتكون نواة لكلية الآداب بالجامعة الأميرية[٢] كم أقر مجلس الشيوخ والنواب قانون بشأن إنشاء الجامعة وصدق عليه الملك فؤاد، وينص على أن تنشأ في مدينة القاهرة جامعة تسمى "الجامعة المصرية" وتتكون من الكليات الآتية: الآداب والعلوم والطب وتشمل طب الأسنان ومدرسة الصيدلة وكلية الحقوق وغير ذلك من الكليات التي يجوز أن تنشأ فيما بعد بقانون[٣] وأن يكون من اختصاص هذه الجامعة كل ما يتعلق بالتعليم العالي الذي تقوم به الكليات التابعة لها، وتشجيع البحوث العلمية، والعمل على رقي الآداب والعلوم في البلاد، كما يكون للجامعة شخصية معنوية قانونا خاضعة لقضاء المحاكم الأهلية.

وقد فتحت الجامعة الحكومية أبوابها دون أن تستكمل بحث الوسائل اللازمة لإدارة أمورها فقد تم إنشاء القسم العلمي في حين لم تجهز المعامل اللازمة لذلك، أما كلية الآداب فقد تم بناء غرف خاصة لها لإلقاء الدروس والمحاضرات في قصر الزعفران[٤] وافتتحت الدراسة بها في أكتوبر ١٩٢٦.

---

(١) عبد المنعم الجميعي: الجامعة المصرية والمجتمع ١٩٠٨ – ١٩٤٠ القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ص ٥٦ – ٥٧.

(٢) دار الوثائق: محافظ عابدين. تعليم عالي. مذكرة إيضاحية بشأن مرسوم قانون بإنشاء الجامعة الأميرية.

(٣) الوقائع المصرية: العدد ٣١ في١٩ مارس ١٩٢٥ مرسوم بإنشاء الجامعة المصرية وتنظيمها.

(٤) أحمد شفيق: حوليات مصر السياسية، الحولية الثانية ١٩٢٥، الطبعة الأولى ١٩٢٨ ص ٩٢٢.

وفي ٧ فبراير ١٩٢٨ قام الملك فؤاد بوضع حجر الأساس لمبنى الجامعة الحالي في الجيزة، كما قام بوضع حجر الأساس لمبنى كلية الطب في ١٦ ديسمبر من نفس السنة حيث خصصت الحكومة للجامعة مساحة من الأرض مقدارها تسعون فدانا لبناء كليات الآداب والحقوق والعلوم والمكتبة ولمساكن الطلبة والملاعب الرياضية. وأربعون فدانا لكلية الطب ومستشفاها بمنيل الروضة. وفي أكتوبر ١٩٢٩ انتقلت كلية الآداب إلى المبنى المخصص لها في مباني الجامعة الجديدة، وبعد أن تم بناء السراي الجديدة للجامعة المصرية بحدائق الأورمان بالجيزة قام الملك فؤاد بافتتاح المبنى في ٢٧ فبراير ١٩٣٢ وبدأت الجامعة حياتها الجديدة.

وفي ٢٢ أغسطس ١٩٣٥ صدر المرسوم بقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٣٥[١] بإدماج مدارس الهندسة الملكية والزراعية العليا والتجارة العليا والطب البيطري في الجامعة، وتعتبر المدارس الثلاثة الأولى على التوالي كليات الهندسة والزراعة والتجارة وتلحق مدرسة الطب البيطري بكلية الطب.

وإلى جانب ذلك أوضح المرسوم ضرورة أن تكون قيمة الدبلومات التي تمنحها هذه الكليات هي نفس القيمة القانونية التي لدبلومات المدارس المندمجة في الجامعة.

واستمرت الجامعة في أداء رسالتها، ولم يقتصر نشاطها على القاهرة بل امتد إلى الإسكندرية حيث أسس بها فرعا لكليات الآداب، والحقوق، والهندسة.

وكان من الطبيعي أن تكون هذه الكليات نواة لجامعة مستقلة في الإسكندرية، كما ساهمت الجامعة أيضا في مديد العون لجامعتي عين شمس وأسيوط بإمدادها بالكفاءات العلمية والخبرات الفنية والإدارية وغيرها حتى اتسع نظام التعليم الجامعي في مصر وظلت الجامعة تؤدي دورها في خدمة الوطن وتفتح نوافذها لكل ما يتوصل إليه العالم من مناهج ونظريات حديثة، وتسهم بجهودها الخلاقة في نهضة الوطن، وتبعث بشعاعها المضيئ إلى مختلف أرجاء المنطقة العربية. وفي عام ١٩٤٠ صدر القانون رقم ٢٧ بتغيير اسم الجامعة إلى جامعة فؤاد الأول.

وقعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ صدر مرسوم في ٢٨ من سبتمبر ١٩٥٣ بتعديل اسم الجامعة من جامعة فؤاد الأول إلى جامعة القاهرة. وخلال ذلك شهدت

---

(١) محافظ عابدين: تعليم عالي – مشروعات قوانين بإنشاء الجامعة المصرية.

مصر طفرة كبيرة من التوسع في التعليم الجامعي لم تشهدها في أي وقت مضى، وساعد على ذلك إقبال جماهير الشعب المتعطشة إلى التعليم الجامعي وفتح الطريق أمام غير القادرين منهم للتعليم العالي خاصة بعد إعلان مجانية التعليم فقد كان جمال عبد الناصر يؤمن بأحقية التعليم العالي للفقراء.

وبمباركة الثورة تزايد أعداد الكليات والجامعات رغبة في زيادة كفاءة الإنسان المصري والارتقاع بمهاراته، وانطلقت الجامعات تواجه حاجات المجتمع ومشكلاته، وانتقلت الجامعات من أمكنة للصفوة إلى مراكز جماهيرية لا تعمل في معزل عن المجتمع، ففي جامعة القاهرة انفصل قسما الصيدلة وطب الفم والأسنان عن كلية الطب في عام ١٩٥٥ ليصبح كل منهما كلية مستقلة، وفي العام نفسه أنشئ فرع جامعة القاهرة بالخرطوم ورفرفت أعلام الجامعة على جنوب الوادي وبذلك تكون الجامعة الأم قد رفرفت بجناحيها على وادي النيل شماله وجنوبه لتؤكد مدى عمق التعاون الثقافي بين البلدين الشقيقين اللذين وحدّ بينهما النيل العظيم، وربط بينهما على مر العصور بصلات القربى والدين والتقاليد(١).

فتحقيقا لرغبة العديد من أبناء السودان سواء كانوا من خريجي المدارس الثانوية المصرية أو خريجي المدارس الثانوية السودانية رأت مصر أن توفر لهم فرصة التعليم الجامعي بين أهليهم وذويهم وفي وسط بيئتهم فقامت جامعة القاهرة بإنشاء فرع لها بالخرطوم بمقتضى اتفاقية ثنائية عقدت بين الحكومة المصرية والحكومة السودانية في عام ١٩٥٥,

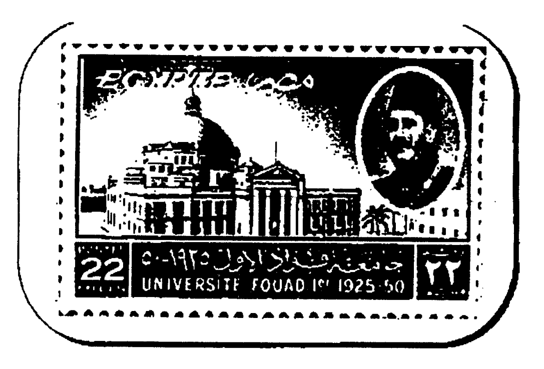
وقد وافق مجلس الوزراء المصري في ٢١ سبتمبر ١٩٥٥ على إنشاء فرع لجامعة القاهرة بالخرطوم يتكون من فروع لكليات الآداب والحقوق والتجارة.

وافتتحت الدراسة بكليات الفرع في ١٥ أكتوبر ١٩٥٥، ونمت الكليات نموا طبيعيا واتسع نظام الدراسة بها حتى بدا للمسئولين ضرورة استقلال هذه الفروع عن أصولها بجامعة القاهرة فصدر قرار جمهوري في مارس ١٩٥٩ باعتبار كل كلية من هذه الكليات وحدة مستقلة وتلبية لاحتياجات المجتمع السوداني تم افتتاح كلية للعلوم في عام ١٩٧٥/٧٤.

ومع كل ذلك فإن تباين الظروف السياسية بين البلدين الشقيقين في بعض الأحيان كثيرا ما يؤثر على مستقبل هذا الفرع فيوقفه أحيانا ويعيده في أحيان أخرى.

---

(١) تقويم جامعة القاهرة بالخرطوم. العيد الفضي ١٩٥٦ – ١٩٨١.





شعار الجامعة

يمثل شعار الجامعة صورة إله من أقدم الآلهة المصرية القديمة هو الإله "جيحوتي" أو "توت" الذي كان المصريون القدماء ينظرون إليه كإله للعلم والمعرفة.

وكان الإله "جيحوتي" يرمز إليه برمزين هما طائر الأبيس أحيانا والقرد أحيانا أخرى وكان يعبد في مدينة الأشمونين.

والصورة تمثله في هيئة رجل جالس برأس الطائر الأبيس "أبو منجل" ويمسك بيده قلما وقرطاسا كأنه يتأهب للكتابة. ويرجع الفضل إلى جامعة القاهرة في الكشف عن آثار هامة في مدينة هذا الإله في منطقتي الأشمونين وتونا.

وإلى جانب ذلك فقد توالى إنشاء الكليات، ففي العام الدراسي ١٩٦١/٦٠ بدأت الدراسة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية كإحدى كليات جامعة القاهرة، وفي عام ١٩٦٢ أنشئ معهد الدراسات والبحوث الإحصائية، وكذلك أنشئ المعهد العالي القومي للأورام، وصدر القرار الجمهوري رقم ١٦٤٧ بإنشاء كلية للطب بالمنصورة تكون تابعة لجامعة القاهرة وفي عام ١٩٧٠ استقل قسم الصحافة عن كلية الآداب وأصبح معهدا مستقلا ثم تحول إلى كلية أطلق عليها كلية الأعلام، وتأسست كلية الآثار التي ولدت في أحضان كلية الآداب ثم انفصلت عنها بعد أن تمت وترعرعت فتحولت إلى كلية مستقلة عام ١٩٧٠، كما أنشئ في نفس العام معهد البحوث والدراسات الأفريقية بهدف الاهتمام بشئون القارة السوداء. وفي عام ١٩٧٩ تم إنشاء معهد التخطيط الإقليمي والعمراني وتحول إلى كلية التخطيط الإقليمي والعمراني في عام ١٩٩١، وفي عام ١٩٨٧ تم إنشاء معهد البحوث والدراسات التربوية، وفي ١٢ سبتمبر ١٩٩٤ صدر القرار رقم ٢٨٧ بإنشاء المعهد القومي لعلوم الليزر الذي يعد أول معهد عال لعلوم الليزر وتطبيقاته في العالم العربي.

ولم يقتصر دور جامعة القاهرة على خدمة البيئة المحيطة بها بل امتد إلى المحافظات القريبة منها فأنشأت الجامعة فرعا لها في محافظة الفيوم، كما أنشأت فرعا لها في بني سويف ومازالت مسيرة البناء والنماء ماضية في طريقها لتظل جامعة القاهرة كما كانت دائما مصدر اعتزاز كل المصريين، ومصدرا للإشعاع العلمي بين كافة طبقات المجتمع تؤدي دورها في دفع عجلة التطور بكل ما في وسعها من إمكانيات وقدرات.

وهكذا كان إنشاء الجامعة أساسا لتحرير عقول المصريين ونفوسهم وغرسا لنهضة مصر الفكرية في مجالات العلم المختلفة، كما كان أشبه شئ بالسعلة القوية الحرة التي انبعث نورها، وانبعثت حرارتها فملأت العقول نورا والقلوب حرارة، وكانت بالنسبة للأمة مكان القلب في الجسم تنبض بآمالها، وتقود نهضتها الفكرية والثقافية والاجتماعية، وتعبر عن ضميرها وإرادتها، وتصل أحقاب الماضي بالحاضر وتتطلع إلى آفاق المستقبل.



ثالثا : جامعة الإسكندرية
(فاروق الأول)

بعد أن اشتد الإقبال على التعليم الجامعي في مصر نتيجة الاتساع في التعليم الثانوي وازدياد عدد مدارسه، وارتفاع أعداد الراغبين في الالتحاق بالتعليم العالي ضاقت جامعة فؤاد الأول (القاهرة) بطلابها، ولم تعد كلياتها قادرة على استيعاب الأعداد الضخمة من الراغبين في الالتحاق بها. ونتيجة لذلك اقترح لطفي السيد على مجلس الجامعة في عام ١٩٣٧ إقامة جامعة جديدة موضحا أنها تخفف من الزحام الشديد في القاهرة.

وبعد أن تولى محمد محمود زعيم الأحرار الدستوريين وصديق لطفي السيد رئاسة الوزارة في نهاية علم ١٩٣٧ وتولية محمد حسين هيكل وزارة المعارف تم دفع مشروع إنشاء جامعة جديدة إلى الأمام، وقام طه حسين بحملة في الصحافة لتأييده[(١)] وتهيئة المناخ الملائم لتحقيق هذه الفكرة.

ولما كان أبناء الإسكندرية يتطلعون لإنشاء جامعة في بلدهم تعيد إلى مدينتهم العريقة مجدها القديم، فضلا عن حاجتهم إلى تعليم جامعي يكفيهم مشقة السفر إلى القاهرة وعناء الاغتراب فقد وافق مجلس جامعة فؤاد الأول في جلستيه المنعقدتين في ٢٤ و ٣١ مايو من عام ١٩٣٨ على إنشاء فرعين لكليتي الآداب والحقوق بالإسكندرية ليكونا نواة لجامعة مستقلة فيما بعد وقد صادق مجلس الوزراء على ذلك في جلسته المنعقدة في ٦ أغسطس ١٩٣٨ وبدأت الدراسة في كليتى الآداب والحقوق بالإسكندرية في العام الجامعي ٣٨/ ١٩٣٩.

وعلى الرغم من قيام الحرب العالمية الثانية وتعرض الإسكندرية لمخاطرها فإن المسيرة لم تتوقف ففي العام الجامعي ٤١/ ١٩٤٢ أنشأت جامعة فؤاد الأول فرعا لكلية الهندسة بالإسكندرية[(٢)]. وكانت هذه الفروع الثلاثة النواة الأولى للتفكير في إنشاء جامعة بالإسكندرية وقد تحقق ذلك في الثاني من أغسطس ١٩٤٢ حيث صدر المرسوم الملكي رقم ٣٢ بإنشاء جامعة بالإسكندرية تسمى جامعة فاروق الأول وتتكون من الكليات التالية: الآداب، والحقوق، والطب، والعلوم، والهندسة، والزراعة، والتجارة، وغير ذلك من الكليات والمعاهد التي يجوز أن تنشأ فيما بعد

---

(١) دونالد ريد: دور جامعة القاهرة في بناء مصر الحديثة - ترجمة إكرام يوسف ص ص ٢٠٠ - ٢٠١.

(٢) جامعة فاروق الأول: تقويم العام الجامعي ١٩٥٠ - ١٩٥١ ص ٤٥.

بقانون ونصت المادة الثانية على أن مهمة الجامعة هي تشجيع البحوث العلمية والعمل على رقي الآداب والعلوم في البلاد.

كما صدر قرارا آخر بتعيين الدكتور طه حسين كأول مدير لهذه الجامعة. وفي بداية الأمر تحملت جامعة فؤاد الأول بصفتها الجامعة الوحيدة في مصر وقتذاك الدور الأساسي في إعداد الجامعة الناشئة بخبراتها وكوادرها من أعضاء هيئة التدريس، نظرا لأن الجامعة الوليدة لم يكن قد توفر لها الإمكانيات بعد، خاصة وأنها نشأت في ظل ظروف سياسية واقتصادية صعبة صاحبت الحرب العالمية الثانية وما أعقبها من تطورات. ولكن ذلك لم يستمر طويلا فقد استطاعت هذه الجامعة التغلب على كافة المعوقات المالية والفنية والطبوغرافية، فشهدت السنوات من ١٩٤٢ إلى ١٩٧١ نمو الجامعة وتطورها بشكل ملحوظ فأنشئت كلية الطب في عام ١٩٤٢ في المستشفى الأمريكي، واستطاعت أن تفرخ كليتين هما الصيدلة وطب الأسنان فضلا عن المعهد العالي للتمريض، ثم أنشئت كلية العلوم والتجارة والزراعة والتربية وتتابع إنشاء الكليات والمعاهد التابعة للجامعة وواصلت الجامعة نموها الأكاديمي فتحملت مسئولية توسيع دائرة انتشار التعليم الجامعي أفقيا في محافظتي الغربية وكفر الشيخ فأنشأت كليات للطب والعلوم والتربية في مدينة طنطا وكلية للزراعة في مدينة كفر الشيخ لتصبح نواة لجامعة جديدة في وسط الدلتا وفي عام ١٩٩١ – ١٩٩٢ أنشئت كلية للتربية بمدينة مرسى مطروح، كما تحملت مسئولية الكليات والمعاهد التابعة لجامعة حلوان بالإسكندرية وهي كلية التربية الرياضية للبنين، وكلية التربية الرياضية للبنات وكلية الفنون الجميلة، وكلية القطن (كلية الزراعة بسابا باشا حاليا).

وظلت جامعة الإسكندرية تحمل اسم "جامعة فاروق الأول" حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، حيث صدر في السابع عشر من سبتمبر ١٩٥٢ المرسوم بقانون رقم ٢٠٠ الذي تنص مادته الثانية على أن يطلق على جامعة فاروق الأول اسم "جامعة الإسكندرية"[١].

وقد دعا تاريخ الإسكندرية في الحضارة الهلينية بالإضافة إلى موقعها على البحر المتوسط جامعة الإسكندرية إلى التركيز على دراسة الحضارة الإغريقية – الرومانية والتاريخ الأوربي الحديث واللغات الأجنبية علاوة على دراسة ظواهر

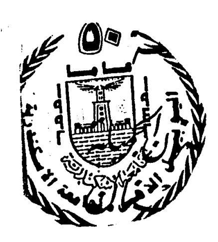
(١) انظر جامعة الإسكندرية في خمسين عاما ١٩٤٢ – ١٩٩٢ ص ٤٨ – ٥٢.

المحيطات[١] مع ترك دراسة الحضارتين الفرعونية والإسلامية لجامعة القاهرة.

والآن تقف جامعة الإسكندرية على قدميها بعد أن خطت خطوات موفقة في خدمة البحث العلمي، كما أنها هيأت الثقافة العربية وللحضارة المصرية الرواد من الرقي والتقدم وأصبحت صرحا علميا وأكاديميا شامخا بفضل الرواد الأوائل ومن جاء بعدهم من علماء وأساتذة لم يدخروا وسعا في إقامة هذا الصرح العلمي وتوطيد بنيانه وإعلاء شأنه وظلت الجامعة تنمو حتى أصبحت تضم في الوقت الحالي ١١ كلية تقع في مقر الجامعة بالإسكندرية، وواحدة للطب البيطري في مدينة أدفينا، ومعهدين للدراسات العليا[٢].

هذا بالإضافة إلى تبني الجامعة لإنشاء جامعة بيروت العربية منذ عام ١٩٦٠، فقد ارتبطت جامعة بيروت العربية مع جامعة الإسكندرية برابطة أكاديمية ويمثل ذلك في تزويد جامعة الإسكندرية جامعة بيروت العربية بأعضاء هيئة التدريس، ومنحها الدرجات العلمية لخريجي هذه الجامعة، واعتمادها للوائحها الداخلية والمحتوى العلمي لمقرراتها الدراسية، والمشاركة في لجان وضع وتصحيح امتحاناتها[٣].

وعلى هذا النحو واصلت جامعة الإسكندرية القيام بدورها الحضاري في نشر التعليم العالي داخل الإسكندرية وخارجها حتى وصل بها الأمر أي تعدي حدود الوطن إلى دولة لبنان الشقيق حيث لعبت الجامعة دورها الريادي في الحفاظ على عروبتها وثقافتها.



(١) المقتطف العدد ١٠٢ السنة ١٩٤٣.

(٢) المجلس الأعلى للجامعات: دليل الجامعات في جمهورية مصر العربية ١٩٧٩ ص ٨.

(٣) جامعة الإسكندرية في خمسين عاما ص ١٤٤ ـ ١٤٥.



رابعا : جامعة أسيوط

(محمد علي سابقا)

بعد أن ضاقت جامعة القاهرة بطلابها، وظهرت حاجة البلاد إلى التوسع في ميدان التعليم الجامعي كان من الطبيعي التفكير في طريقة لمواجهة ذلك الاضطراد المتزايد في التعليم الجامعي ومن هنا طالب نواب الصعيد في البرلمان بإنشاء جامعة يكون مقرها مدينة أسيوط، ففي دور الانعقاد الثاني للبرلمان عام ١٩٣٧ تحدث النائب "عبد المجيد صالح" عن ضرورة إنشاء جامعة بأيسوط لتخفيف الضغط عن الجامعة المصرية[١].

وفي دور الانعقاد الثاني للبرلمان في عام ١٩٣٩ أحال مجلس النواب اقتراحا مقدم من النائب أحمد عمرو بإنشاء جامعة في مدينة أسيوط على لجنة المعارف فنظرته بجلستيها المنعقدتين في ٢٣ و ٣١ مايو ١٩٣٩ ثم رأت حفظ الاقتراح.

وعلى الرغم من ذلك فإن نواب الصعيد لم يتوقفوا عن المطالبة بإنشاء جامعة لتعليم أبناء الصعيد تعليما عاليا فقد تقدم النائب "أحمد عبد الكريم أبو شقة" باقتراح مشفوعا بمذكرة إيضاحية لإنشاء جامعة علمية في مدينة أسيوط فإحاله المجلس على اللجنة المختصة التي رأت في حضور "أحمد نجيب الهلالي" وزير المعارف أن إنشاء جامعة بأسيوط يخفف الضغط على جامعة فؤاد الأول ويقلل نفقات الاغتراب وتكاليف العيش عن أبناء الصعيد.

ونتيجة لذلك صرح وزير المعارف بأنه ينبغي أن تنشأ جامعة في الصعيد ولكن المسألة تتوقف على أمرين:

الأول: وجود أعضاء هيئة التدريس.

ثانيا: ضرورة تخصيص ميزانية لذلك.

وفي تقرير لجنة الشئون المالية عن مشروع ميزانية جامعة فؤاد الأول للسنة المالية ١٩٤٨ – ١٩٤٩ أوضح التقرير أنه وقع اختيار جامعة فؤاد الأول على مبنى مدرسة أسيوط الثانوية للبنين لتكون مقرا لفرع جامعة أسيوط، وقد وافقت وزارة المعارف على ذلك مما جعل فكرة إبراز الجامعة الجديدة تتجه إلى حيز التنفيذ خاصة وأنه قد أدرج اعتمادا ماليا لإيفاد ثلاثين مبعوثا في الطب والهندسة والآداب ليكونوا نواة للتدريس بهذه الجامعة[٢].

---

(١) مضابط مجلس النواب في ٨ يونيو ١٩٣٧ ص ١١٥٦ ـ ١١٥٧.

(٢) عبد الرحيم أبو طالب: قضية التعليم في البرلمان المصري ١٩٣٦ ـ ١٩٥٢، القاهرة، مركز المحروسة للبحوث والتدريب، ١٩٩٩ ص ص ٧١٣ ـ ٧١٤.

وخلال ذلك تقدمت لجنة الاحتفالات القومية بوزارة المعارف بمناسبة ذكرى مرور مائة عام على وفاة محمد علي الكبير بمشروع لإنشاء جامعة بمديرية أسيوط يطلق عليها "جامعة محمد علي". وأقر مجلس الوزراء هذا المشروع، وصدر به المرسوم بقانون رقم ١٩٥٦ لسنة ١٩٤٩ وقد نص ذلك المرسوم على فترة تحضير تتراوح بين أربع وسبع سنوات لإعداد الإمكانات اللازمة لافتتاح الدراسة كما نص علـى أن تتكـون الجامعـة مـن الكليـات التاليـة: "الآداب، والتجـارة، والحقـوق، والزراعة، والطب، والعلوم، والهندسة".

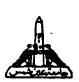
وبالرغم من صدور قرار إنشاء هذه الجامعة فإن المشروع لم يتعد حدود الفكرة دون أن تخرج إلى حيز التنفيذ، وظلت الجامعة أملا يتطلع إليه أبناء الصعيد، ثم تقرر بعد ذلك إنشاء جامعة أخرى بمدينة القاهرة وهي جامعة إبراهيم باشا الكبير (عين شمس الحالية) فتعثر مشروع إنشاء جامعة أسيوط بل أهمل وقف التفكير في تنفيذه. وفي عام ١٩٥٥ أعادت حكومة الثورة الأمل في هذا المشروع وبعثه من جديد، فأوفدت له البعثات العلمية، ووضعت الخطط لتنفيذه حتى بدأت الدراسة في بداية الأمر بكليتي الهندسة والعلوم.

ثم صار التوسع في هذه الجامعة فأنشئت كلية الزراعة عام ١٩٥٩ وكلية الطب عام ١٩٦٠ وظلت الجامعة تستكمل مقوماتها كجامعة إقليمية تسد حاجة أبناء صعيد مصر في التعليم العالي حتى أصبحت تضم ١٧ كلية[١] ومعهد فني بالإضافة إلى معهدين للأورام وتكنولوجيا صناعة السكر وعشرات الوحدات والمراكز ذات الطابع الخاص التي تشكل مجتمعة منظومة متعددة الأهداف والتخصصات تسهم في إثراء الحياة التعليمية والبحثية في المنطقة وأصبحت الجامعة بفضلها بيت الخبرة الأول، وقاطرة التنمية ومقياس النهضة في هذه البقعة الغالية من أرض مصر، وكانت الجامعة تضم فروعا لها بالمنيا وسوهاج وقنا وأسوان، ثم استقلت الكليات الموجودة بالمنيا عن الجامعة في عام ١٩٧٦/ ١٩٧٧ حيث أنشئت جامعة المنيا طبقا للقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٦ كما استقلت الكليات التابعة للجامعة في فروع سوهاج وقنا وأسوان وأصبحت تكون جامعة جنوب الوادي بالقرار الجمهوري رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٥[٢].

---

(١) المجلس الأعلي للجامعات: دليل الجامعات في جمهورية مصر العربية ١٩٧٩ ص ٩.

(٢) دليل جامعة أسيوط ٢٠٠٣ ص ٥، ٢١.



خامسا : جامعة عين شمس
(إبراهيم باشا الكبير)

تعد جامعة عين شمس ثالث الجامعات المصرية من حيث النشأة ففي شهر يوليو ١٩٥٠ صدر القانون رقم ٩٣ الذي يقضي بإنشاء وتنظيم جامعة إبراهيم باشا الكبير بمدينة القاهرة لتشارك شقيقتيها جامعة فؤاد الأول، وجامعة فاروق الأول في تأدية رسالة التعليم الجامعي ومواجهة الإقبال المتزايد على التعليم العالي.

وقد أنشئت هذه الجامعة في بداية أمرها من بعض المعاهد العالية المتفرقة آنذاك، والتي كانت وزارة المعارف تتولى الإشراف عليها وهي المعهد العالي للمعلمين، والمعهد العالي للهندسة بالعباسية، والمعهد الزراعي العالي بشبين الكوم والمعهد العالي للعلوم المالية والتجارية، ومعهد التربية العالي للمعلمين. وكانت الفكرة أساسا من إنشاء هذه المعاهد بجانب الجامعة المصرية التركيز على الدراسات العلمية المهنية ولكنها تحولت عندما ثار طلابها يطالبون بمساواتهم بخريجي الجامعة إلى جامعة عين شمس. وقد اختار الدكتور طه حسين وكان وزيرا للمعارف وقتذاك الدكتور الطبيب محمد كامل حسين ليكون مديرا لهذه الجامعة ونظرا لعدم وجود حرم جامعي في أول الأمر استقرت إدارة الجامعة في المنيرة، وتناثرت كلياتها على النحو التالي:

١- كلية الطب بمستشفى الدمرداش بالعباسية وكانت فرعا من كلية طب القصر العيني.
٢- كلية العلوم وتكونت من القسم العلمي من المعهد العالي للمعلمين.
٣- كلية الزراعة وتكونت من كوادر المعهد الزراعي العالي بشبين الكوم.
٤- كلية الآداب وتألفت من القسم الأدبي من المعهد العالي للمعلمين.
٥- كلية التجارة وتأسست من المعهد العالي للعلوم المالية والتجارية بالمنيرة.
٦- كلية التربية وتكونت من معهد التربية للبنين بالمنيرة.
٧- كلية الهندسة وتكونت من المعهد العالي للهندسة التطبيقية بالعباسية.
٨- كلية البنات وشملت معهد التربية العالي للبنات بالزمالك.
٩- كلية الحقوق وقد أنشئت استكمالا لمقومات هذه الجامعة الوليدة.

وقد أشار القانون إلى جواز إنشاء كليات أخرى تابعة لهذه الجامعة، وإلى جواز أن يكون مقر بعض الكليات والمعاهد في غير مدينة القاهرة وأن يعين المقر بمرسوم[١].

وقد حفلت الفترة الأولى من حياة هذه الجامعة بمشكلات متعددة في النواحي المالية والإدارية المختلفة المتعلقة بأعضاء هيئة التدريس، وكان لجهود الدكتور محمد كامل حسين الفضل في تكوين كيان هذه الجامعة ومنشئاتها وكلياتها حتى صار لها خط واضح تتميز به[٢].

وعندما قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ رؤي أنه من الأفضل ألا تسمى الجامعات باسم أفراد، وإنما بأسماء ترتبط ارتباطا وثيقا بالوطن ومعالمه التاريخية، ونتيجة لذلك فقد عدل في ٢١ فبراير ١٩٥٤ اسم الجامعة من "جامعة إبراهيم باشا الكبير" إلى جامعة هليوبولس وهي التسمية الإغريقية لمدينة (أون) أول عاصمة عرفها التاريخ لمصر الفرعونية. ثم استقر الرأي على أن يكون الاسم مألوفا لدى المواطنين فتم تغيير الاسم من جامعة هليوبوليس إلى جامعة عين شمس وقد تم ذلك في سبتمبر ١٩٥٤.

كما اتفق أن يكون شعار الجامعة هو المسلة والصقران وهما من مقدسات الشمس عند المصريين، وذلك حتى يكون هناك صلة بين اسم الجامعة وشعارها[٣].

وفي جانب ذلك فقد قررت حكومة الثورة إقامة الحرم الجامعي في العباسية حول قصر الزعفران وانتقلت إدارة الجامعة إلى القصر مباشرة بعد أن أخلته كلية العلوم التابعة لجامعة فؤاد الأول والجدير بالذكر أن جامعة عين شمس كانت أول جامعة مصرية ينشأ بها كلية مستقلة للتربية وكلية منفصلة للبنات[٤].

---

(١) مضابط مجلس النواب: الجلسة الرابعة عشرة في ٢٧ مارس ١٩٥٠ ص ٢٣ ـ ٢٤.
(٢) محمد الجوادي: محمد كامل حسين عالما ومفكرا وأديبا، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٩ ص ٢٨ ـ ٢٩.
(٣) جامعة عين شمس: دليل الجامعة ص ٨.
(٤) ريد: مرجع سابق ص ٢٠٥ ـ ٢٠٦.

سادساً: الجامعات الإقليمية

تغيرت صورة الجامعات المصرية تماما بعد قيام ثورة يوليو وأصبح العلم متاحا لكل مواطن بصرف النظر عن مكانته الاجتماعية أو قدراته المالية، وتزايد أعداد الكليات والمعاهد العليا كما تكاثر عدد الجامعات في السبعينيات، وحدث تطور ملحوظ في خريطة انتشار رقعة التعليم العالي على محافظات الجمهورية حيث بلغ إجمالي أعداد الكليات والمعاهد الجامعية لمرحلة الليسانس والبكالوريوس ٢٠١ كلية كما بلغ عدد الجامعات المصرية ١٢ جامعة[١] ففي عام ١٩٧٢ أنشئت جامعتي طنطا والمنصورة، وفي عام ١٩٧٤ أنشئت جامعة الزقازيق، وفي عام ١٩٧٥ أنشئت جامعة حلوان لتضم المدارس العليا الفنية في جامعة جديدة وفي عام ١٩٧٦ أنشئت جامعات المنيا والمنوفية وقناة السويس، وفي عام ١٩٩٥ أنشئت جامعة جنوب الوادي وفيما يلي نعرض لتطور إنشاء هذه الجامعات.

١- جامعة طنطا ١٩٧٢.

في السادس من مارس ١٩٥٠ أحال مجلس النواب على لجنة شئون التربية والتعليم بالمجلس الاقتراح المقدم من النائب "محمد محمود الزيات" بشأن ضرورة إنشاء جامعة بمدينة طنطا لتخفيف ازدحام الطلاب عن جامعة فؤاد الأول ولتسهيل الأمر لطلاب الوجه البحري الراغبين في التزود من التعليم العالي، وقد قامت اللجنة ببحث هذا الاقتراح في الأول من مايو ١٩٥٠ ورأت رفع هذه الرغبة إلى البرلمان آملة الموافقة عليه، على أن تبدأ هذه الجامعة بكلية الطب.

وفي ١٩ فبراير ١٩٥١ قرر البرلمان بمجلسيه الشيوخ والنواب بأن ينشأ في جامعة فؤاد الأول كلية طب باسم كلية طب طنطا، ويكون مقرها مدينة طنطا[٢] كما صدر قرارا بإنشاء كلية للعلوم وأخرى للمعلمين بطنطا وفي عام ١٩٦٢ انتقلت تبعية الكليات الموجودة بطنطا إلى جامعة الإسكندرية بدلا من القاهرة، وفي أكتوبر ١٩٧٢ صدر القرار رقم ٤٩ باستقلال هذه الكليات عن جامعة الإسكندرية[٣] وأصبحت تضمها جامعة وسط الدلتا إلى أن تعدل هذا

---

(١) موسوعة مصر الحديثة جـ٤ التعليم ص ١٠٣.

(٢) عبد الرحيم ابو طالب: مرجع سابق ص ٧١٥.

(٣) جامعة الإسكندرية في خمسين عاما ص ١٣٣.

الاسم إلى جامعة طنطا في عام ١٩٧٣ والتي أصبحت تضم ٩ كليات منها كليتان في كفر الشيخ وباقي الكليات تقع بمقر الجامعة بطنطا[١].

وقد بدأت الدراسة في هذه الجامعة بكليات التجارة وطب الأسنان والصيدلة، وفي العام ١٩٧٥/ ١٩٧٦ بدأت الدراسة بكلية الآداب، ومع بداية العام الدراسي ١٩٧٧/ ١٩٧٨ كان افتتاح كلية التربية بكفر الشيخ، وفي عام ٨١-١٩٨٢ بدأت الدراسة بكلية الحقوق.. وغيرها حتى أصبحت تلك الجامعة تضم اثنتا عشر كلية ومعهدا[٢].

٢- جامعة المنصورة ١٩٧٢.

في عام ١٩٦٠ تبنت جامعة القاهرة فكرة إنشاء جامعة المنصورة، وكانت كلية الطب هي نواة الجامعة حيث صدر القرار الجمهوري رقم ١٦٤٧ في عام ١٩٦٢ بإنشاء كلية الطب بالمنصورة التابعة لجامعة القاهرة عام ١٩٦٢. وفي عام ١٩٧٢ صدر قرار بإنشاء جامعة شرق الدلتا بمدينة المنصورة لتشارك شقيقاتها جامعات القاهرة والإسكندرية وعين شمس وأسيوط وطنطا ثم تعدل الاسم إلى جامعة المنصورة عام ١٩٧٣ وأصبحت تضم الآن ١٢كلية تقع كلها بمقر الجامعة بالمنصورة عدا التربية بدمياط[٣] وهي كلية الآداب والحقوق والتجارة، والعلوم، والطب، وطب الأسنان، والصيدلة، والزراعة، والهندسة، والتربية هذا بالإضافة إلى كليتي العلوم والتربية بدمياط.

٣- جامعة الزقازيق ١٩٧٤.

بدأت عام ١٩٦٩ كفرع لجامعة عين شمس بالزقازيق حيث تم إنشاء كليات الزراعة والتجارة والطب البيطري ثم استقلت هذه الكليات عن جامعة عين شمس عام ١٩٧٤ حين صدر قرار إنشاء جامعة الزقازيق، وظلت تنشأ الكليات تباعا حتى أصبحت تضم الآن ٢١ كلية ومعهد من بينها ٨ كليات ببنها وباقي الكليات تقع بمقر الجامعة بالزقازيق.

كما تضم الجامعة معهدا للدراسات العليا هو المعهد العالي لحضارات الشرق الأدنى القديم.

---

(١) المجلس الأعلى للجامعات: دليل الجامعات في جمهورية مصر العربية ١٩٧٩ ص ٩.
(٢) جامعة الإسكندرية في خمسين عاما ص ص ١٣٣ – ١٣٤.
(٣) المجلس الأعلى للجامعات: دليل الجامعات في جمهورية مصر العربية ١٩٧٩ ص ٩.



٤- جامعة حلوان ١٩٧٥.

إذا كان عام ١٩٧٥ يعد من الناحية الرسمية بداية إنشاء جامعة حلوان فإن التاريخ الفعلي لهذه الجامعة يعود أساسا إلى عصر محمد علي الذي اهتم اهتماما بالغا بإنشاء المدارس العليا التي تختص بالفنون والصنائع والتي كانت أقسامها وشعبها أساسا لمعظم المدارس والمعاهد التي تكونت منها هذه الجامعة التي يمثل تاريخها تاريخ العلم التطبيقي وتعليمه فعلى الرغم من إنشاء الجامعة المصرية الأهلية في عام ١٩٠٨، والجامعة المصرية الحكومية في عام ١٩٢٥ وما تبع ذلك من جامعات فقد ظلت مجالات الفنون والصناعات الحرفية والمهنية التي تقدم خدمات ذات طابع خاص للمجتمع خارج أسوار هذه الجامعات التي ظلت تمثل برجا عاجيا يطل منه ساكنوه على الآخرين بنظرة استعلائية حتى استطاع أولو العزم من الرجال تحطيم أسطورة طبقية العلم وانشطاره بين طبقة الأساتذة وطبقة أهل الحرف والصناعات فأوصى المجلس القومي للتعليم بإنشاء جامعة حلوان حيث تضم خمسة عشر معهدا وهذه المعاهد هي المعهد العالي للتكنولوجيا بحلوان، كلية التكنولوجيا بالمطرية، المعهد العالي للتجارة الخارجية، المعهد العالي التجاري للسكرتارية، المعهد العالي التجاري للبريد، كلية الفنون الجميلة بالقاهرة، كلية الفنون التطبيقية بالجيزة، المعهد العالي للتربية الرياضية بالهرم (بنين) المعهد العالي للتربية الرياضية بالجزيرة (بنات). المعهد العالي للتربية الموسيقية بالقاهرة، المعهد العالي للتربية الفنية بالقاهرة، المعهد العالي للخدمات الاجتماعية بالقاهرة، المعهد العالي للاقتصاد المنزلي، المعهد العالي للسياحة، المعهد العالي للفنادق[1].

وهكذا أنشئت جامعة حلوان في يوليو ١٩٧٥ فضمت عند إنشائها ٢١ كلية بدأت في العام الدراسي ١٩٧٥/ ١٩٧٦ منها ١٤ كلية بالقاهرة، ٤ بالإسكندرية، ٣ ببورسعيد والسويس كما يأتي:

<u>كليات القاهرة:</u>

- كلية الهندسة والتكنولوجيا بحلوان الحمامات.
- كلية التجارة وإدارة الأعمال – الزمالك.

---

(١) د. عاصم الدسوقي: جامعة حلوان، التاريخ وآفاق المستقبل – القاهرة، العيد العشرون لجامعة حلوان ١٩٧٥ – ١٩٩٥ ص ٩، ٣٣، ٢١٦.

- كلية الهندسة والتكنولوجيا – المطرية.
- كلية التربية الفنية – الزمالك.
- كلية التربية الموسيقية – الزمالك.
- كلية الفنون الجميلة – الزمالك.
- كلية التربية الرياضية للبنات – الجزيرة.
- كلية التربية الرياضية للبنين – الهرم.
- كلية الخدمة الاجتماعية – جاردن سيتي.
- كلية الاقتصاد المنزلي – بولاق.
- كلية الفنون التطبيقية – الجيزة.
- كلية السياحة والفنادق – القاهرة.
- كلية البريد (الزمالك – وقد ضمت إلى كلية التجارة وإدارة الأعمال.
- كلية الزراعة (مشتهر).

كليات فرع الإسكندرية:

- كلية علوم القطن.
- كلية الفنون الجميلة.
- كلية التربية الرياضية للبنين.
- كلية التربية الرياضية للبنات.

كليات فرع القناة:

- كلية الهندسة والتكنولوجيا – بورسعيد.
- كلية البترول والتعدين – السويس.
- كلية التجارة – بورسعيد.

وفي العام الجامعي ١٩٧٦/ ١٩٧٧ أنشئت جامعة قناة السويس وضمت إليها كليات فرع القناة، كما ضمت كلية الزراعة بمشتهر إلى جامعة الزقازيق، وضمت كلية البريد كشعبة إلى كلية التجارة وإدارة الأعمال بالزمالك فأصبحت كليات جامعة حلوان ستة عشر كلية منها اثنتا عشرة بالقاهرة وأربع بالإسكندرية. وفي

العام الجامعي ٨٩/ ١٩٩٠ ضمت كليات فرع الإسكندرية إلى جامعة الإسكندرية وأصبحت جامعة حلوان تتكون من اثنا عشر كلية.

ولما كان قرار الإنشاء يسمح بإنشاء كليات مناظرة لكليات الجامعات الأخرى إذا دعت الحاجة إلى ذلك، فقد أنشئت كلية التربية في العام ٨٢/ ١٩٨٣ وكلية العلوم في عام ٨٣/ ١٩٨٤ وأعقب ذلك إنشاء كليات الآداب والحقوق والصيدلة عام ١٩٩٥ والحاسبات والمعلومات في عام ١٩٩٦ وبذلك أصبح عدد كليات الجامعة ثمانية عشر كلية.

٥- جامعة المنيا.

يرجع تاريخ استقلال جامعة المنيا عن جامعة أسيوط إلى عام ١٩٧٦ وذلك بصدور القرار الجمهوري رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٦ حيث كانت تضم وقتها خمس كليات هي: الزراعة، والهندسة والتكنولوجيا، والآداب، والتربية والعلوم، أما الآن فهي تضم ١٤ كلية هي: التربية، والزراعة، والآداب، والهندسة والتكنولوجيا والعلوم، والفنون الجميلة، والطب، والتربية الرياضية، والدراسات العربية، وطب الأسنان، والسياحة والفنادق، والتمريض، والصيدلة، واللغات والترجمة.

٦- جامعة المنوفية.

أنشئت في عام ١٩٧٦ من الكليات التي كانت تتبع جامعة طنطا بشبين الكوم ومنوف وتضم حاليا ١١ كلية ومعهدا.

٧- جامعة قناة السويس.

في ١٤ أغسطس ١٩٧٦ صدر القرار الجمهوري رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء جامعة قناة السويس، ويكون مقرها مدينة الإسماعيلية ثم صدر القرار الجمهوري رقم ١١٢٤ لسنة ١٩٧٦ محددا الكليات التي تشملها الجامعة، وكان عددها تسع كليات وهي: كلية التكنولوجيا ببورسعيد، وكلية هندسة البترول والتعدين بالسويس وكلية العلوم التجارية والإدارية ببورسعيد، وكلية الطب، وكلية الصيدلة، وكلية طب الفم والأسنان، وكلية العلوم، وكلية الطب البيطري، وكلية الزراعة وفي ١٥ يونيو ١٩٩٧ قرر مجلس الجامعة إضافة كلية للتربية لهذه الكليات وذلك لدعم رسالة التعليم في هذه المنطقة، ثم أخذت كليات هذه الجامعة في التزايد حتى وصلت حاليا إلى ٢٣ كلية منها إحدى عشر كلية بالإسماعيلية وهي: كليات الصيدلة، والطب، والتجارة، والعلوم، والتربية، والهندسة، والحاسبات

والمعلومات، وطب الأسنان، والسياحة والفنادق، والطب البيطري، والزراعة، وست كليات ببورسعيد وهي: الهندسة، والتجارة، والتربية، والتربية النوعية، والتربية الرياضية، وكلية التمريض، وأربع كليات بالسويس وهي: البترول والتعدين، والتجارة، والتربية، والتعليم الصناعي. هذا إلى جانب كليتين بالعريش هما: كلية التربية، وكلية العلوم البيئية.

والجدير بالذكر أن الهدف من هذه الكليات هو إجراء الأبحاث التطبيقية والعلمية التي تهتم بمشكلات محافظات القناة وسيناء والعمل على تنمية البيئة المحيطة بها.

٨- جامعة جنوب الوادي.

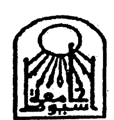
صدر القرار الجمهوري بإنشاء جامعة جنوب الوادي ومقرها قنا بالقرار رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٥ حيث تضم ستة عشر كلية منها كليات التربية والعلوم والآداب والطب البيطري بقنا، وكليات التربية والعلوم والتجارة والآداب والطب والزراعة بسوهاج، وكليات التربية والعلوم والخدمة الاجتماعية والهندسة بمحافظة أسوان وكلية الفنون الجميلة بمدينة الأقصر، بالإضافة إلى فرع التربية بالبحر الأحمر.

ونظرا للدور الهام الذي يمكن أن تؤديه هذه الجامعة في تنمية جنوب مصر الذي كان مهدا للحضارات التي أضاءت النور أمام البشرية التي كانت تعاني من القهر والتخلف، فقد تم اتخاذ مجموعة من القرارات بهدف ربط الجامعة بالبيئة، والعمل على تنمية المجتمع والنهوض به، فتم الموافقة على إنشاء كليات الصيدلة والتربية الرياضية للبنات، وكلية التعليم الصناعي، وكلية التمريض بسوهاج، وكلية الزراعة والثروة الحيوانية، وكلية طب الفم والأسنان، والحقوق، والتربية الرياضية للبنين بقنا، بالإضافة إلى كليات السياحة والفنادق واللغات والترجمة والآثار والتربية الموسيقية بالأقصر، كما تم إنشاء مراكز وبحوث علمية لخدمة البيئة بمناطق سوهاج وقنا وأسوان والأقصر والبحر الأحمر، وهي المناطق التي تتمركز كليات الجامعة بها(١).

---

(١) دليل جامعة جنوب الوادي ١٩٩٨ ص ٧. وانظر أيضا القرار الجمهوري رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٥ في الجريدة الرسمية – العدد ٤ بتاريخ ٢٦ يناير ١٩٩٥.





















شعارات بعض الجامعات

٩ ــ جامعة الفيوم :

بدأت بإنشاء كلية التربية فى عام ١٩٧٥ وتبعتها كليات الزراعة والهندسة , وفى عام ١٩٨٧ صدر القرار الجمهوري باعتبار هذه الكليات فرعا لجامعة القاهرة فرع الفيوم وبنى سويف , وفى عام ١٩٨٣ صدر القرار الجمهوري الذى جعل الفيوم فرعا مستقلا فى عام ٢٠٠٥ صدر القرار الجمهورى رقم ٨٤ بإنشاء جامعة الفيوم . وتضم هذه الجامعة حاليا كليات الآداب , والتربية , والزراعة , والهندسة , و الخدمة الاجتماعية , ودار العلوم , والعلوم , والسياحة والفنادق , والآثار , والتربية النوعية , و الطب بالاضافة إلى المعهد الفنى للتمريض

١٠ ــ جامعة بنى سويف

بدأت بإنشاء فرع جامعة القاهرة (الفيوم وبنى سويف) بموجب القرار الجمهورى رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٨١ , ثم استقل فرع بنى سويف عن الفيوم بصدور القرار الجمهورى رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٨٣ ويضم ثمان كليات وهى التجارة , و الحقوق , والطب البيطرى , و العلوم , و الآداب , و التربية , والصيدلة والطب (١)

وفى عام ٢٠٠٥ صدر القرار الجمهورى رقم ٨٤ بإنشاء جامعة بنى سويف

١١ ــ جامعة بنها

كانت فرعا لجامعة الزقازيق من عام ١٩٧٦ يضم خمس كليات وهى الهندسة بشبرا , والزراعة بمشتهر والتجارة , والطب البشرى , والتربية ببنها ثم صدر القرار الوزارى رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٨١ بإنشاء كليات العلوم , والآداب ببنها , والطب البيطرى بمشتهر , وفى عام ١٩٩٤ ضمت كلية الحقوق لفرع بنها , كما أصبح المعهد العالى للتمريض كلية فى عام ١٩٩٦ , واعقب ذلك انشاء كلية التربية الرياضية , وضم كلية التربية النوعية . وطبقا للقرار الجمهورى رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٥ تم تحويل فرع جامعة الزقازيق ببنها إلى جامعة بنها , كما تم ضم المعهد العالى للتكنولوجيا لهذه الجامعة طبقا للقرار الجمهورى رقم ٨٣ بتاريخ ٢٠٠٦/٣/٧

وإلى جانب ذلك فقد صدر قراراً جمهورياً فى عام ٢٠٠٦ بإنشاء جامعتى سوهاج وكفر الشيخ .

للتفاصيل انظر

١ - تقويم جامعة القاهرة ١٩٩٥ ص ٣٩٥ ـ ٤٣١

سابعا : المعاهد العليا التي ضمت للجامعات

تمشيا مع برنامج الرئيس عبد الناصر التكنوقراطي أنشئت المعاهد العليا المكملة للجامعات لإعداد المتخصصين في مجالات الصناعة والزراعة والتجارة والصحة والتعليم وغيرها وبعد ان كثرت المعاهد العالية خارج نطاق الجامعات أنشئت وزارة مستقلة للتعليم العالي في نوفمبر ١٩٦١ للإشراف على جميع المعاهد العليا والكليات غير الجامعية، وأصبح ضمن مسئولياتها توثيق العلاقات بين هذه المعاهد والبيئة للعمل على تحقيق الخدمة العامة للمجتمع[١]، كما صدر قرار جمهوري في أبريل ١٩٦٣ بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ لتنظيم الكليات والمعاهد العالية التابعة للوزارة حيث حدد القانون الجديد أن مهمة هذه المعاهد تزويد البلاد بحاجتها من المتخصصين والفنيين اللازمين لخدمة المجتمع ويكون لكل مجموعة من المعاهد ذات الأهداف المتقاربة مجلس أعلى وتحددت مجموعات المعاهد نوعيا في خمسة هي: المعاهد التجارية، والزراعية، والصناعية، والفنية العالية، والمعاهد العالية للمعلمين والدراسات العامة[٢].

وفي محاولة للقضاء على الازدواجية في التعليم العالي وتحقيق التوازن والترابط بين برامج التعليم العام والتعليم الفني وبين سياسة التعليم العالي والتعليم الجامعي والتنسيق بينهما في إطار السياسة التعليمية الشاملة للبلاد في ارتباطها بخطط التنمية للدولة انتهى الأمر إلى إنشاء جامعة جديدة تتكون من المعاهد العليا القائمة خارج الجامعات، حيث أوصى المجلس القومي للتعليم بجلسته في ٢٩ أبريل ١٩٧٥ بضم معاهد الأقاليم ككليات إلى الجامعات القائمة بالأقاليم أو المجاورة لها حيث ينضم إلى جامعة الإسكندرية معهد القطن والتربية الرياضية للبنين والبنات، وكلية الفنون الجميلة، وينضم إلى جامعة طنطا المعهد الصناعي بشبين الكوم، ومعهد الإلكترونيات بمنوف وينضم إلى جامعة الزقازيق المعهد العالي للتعدين والبترول بالسويس وكذا المعهد العالي للتجارة والتربية ببورسعيد، والمعهد العالي الصناعي ببورسعيد إلى حين إنشاء جامعة القناة، وأن ينضم المعهد العالي الصناعي بالمنيا إلى جامعة أسيوط، والمعهد العالي للعلاج الطبيعي لكلية الطب جامعة القاهرة وأن ينضم إلى جامعة عين شمس المعهد العالي الفني بشبرا (صناعي – تجاري – زراعي) والمعهد العالي للزراعة بمشتهر. أما المعاهد الأخرى فقد أنشئت بها جامعة جديدة وهي جامعة حلوان[٣].

---

(١) عاصم الدسوقي: مرجع سبق ذكره ص ٢٣.

(٢) قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم الكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالي ولائحته التنفيذية.

(٣) عاصم الدسوقي: مرجع سبق ذكره ص ٣٢ - ٣٣.

ثامنا : أكاديميات ومعاهد عليا تابعة للجامعات

وإلى جانب التعليم العالي بالجامعات فقد أنشأت العديد من الوزارات عددا من الأكاديميات والمعاهد بهدف إعداد متخصصين في مجالات اهتمامها فأنشأت وزارة الثقافة أكاديمية الفنون وتشمل المعهد العالي للموسيقى (الكونسرفتوار) والذي يهدف إلى إعداد موسيقيين متخصصين في العزف على مختلف الآلات الموسيقية وإعداد مغنيين ومؤلفين موسيقيين، وتكوين أوركسترا سيمفونية وفنيين قادرين على القيام بعمليات التسجيل الموسيقي ألخ...، والمعهد العالي للفنون المسرحية بهدف تنمية الوعي الفني المسرحي وترقية فنون المسرح وآدابه ونشرها في مجالات الحياة العامة والأوساط التعليمية وذلك بتخريج فئة مثقفة من الفنانين والنقاد، والمعهد العالي للسينما بهدف العمل على تخريج فئة مثقفة ثقافة فنية للعمل في مختلف فروع السينما، وتنظيم محاضرات عامة لبث الوعي السينمائي[١]، والمعهد العالي للباليه بهدف تكوين جيل من الشباب يمارس هذا الفن على أسس أكاديمية مدروسة، ولتكوين فرق باليه مصرية، والمعهد العالي للفنون الشعبية، بهدف إعداد المتخصصين في هذا المجال، وجمع المادة العلمية وتصنيفها ودراستها، وأتاحتها للمهتمين.

وأنشأت وزارة النقل الأكاديمية العربية للنقل البحري بالإسكندرية لتخريج الضباط والمهندسين البحريين، وأنشأت وزارة الدفاع بجانب كلياتها العسكرية أكاديمية ناصر العسكرية العليا لتضم كليتي الدفاع الوطني وكلية الحرب العليا وأنشأت وزارة الداخلية أكاديمية الشرطة، وإلى جانب ذلك فقد تم إنشاء معهد الدراسات العربية العليا ويتبع جامعة الدول العربية بهدف دراسة الأحوال الراهنة في مختلف الأقطار العربية دراسة علمية، وتنمية الوعي القومي في العالم العربي، كما أنشأت أكاديمية السادات للعلوم الإدارية كهيئة علمية تابعة لمجلس الوزراء بهدف تنمية الإدارة في جميع المجالات[٢]، هذا بالإضافة إلى معهد الدراسات الإسلامية بهدف دراسة أحوال البلاد الإسلامية المعاصرة، وتفهم نظمها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، والعناية بأحوال الأقليات الإسلامية في العالم،

---

(١) محمد خيري حربي وزينب محرز: نظام التعليم في الجمهورية العربية المتحدة، القاهرة، مركز الوثائق والبحوث التربوية ١٩٦١ ص ٣٠٧ – ٣٢٤.

(٢) للتفاصيل انظر: موسوعة مصر الحديثة، المجلد الرابع، التعليم ص ١١٠ – ١١٤.

والعمل على التقريب بين المسلمين في أنحاء المعمورة، والجامعة العمالية كجهاز ثقافي عمالي يرقى إلى مستوى الجامعة ويواكب الدور المتعاظم للعمال والحركة النقابية.

وخلاصة القول أن هذا العمل الوثائقي يسهل حركة الباحثين في تاريخ التعليم العالي في مصر خلال القرن العشرين حيث يوفر لهم المادة الخاصة لكتابة بحوثهم، ويضئ لهم الطريق لاستكمال المسيرة، كما أنه يتيح الفرصة للمخلصين من أبناء هذا الوطن الراغبين في تطوره للتفكير بطريقة أفضل لمعالجة مشاكل التعليم العالي الحالية والتي تفاقمت بشكل كبير، وتفسير أسبابها خاصة بعد أن تزايد عدد الطلاب، وضعف مستوى الخريجين، وعدم مناسبة الكثيرين منهم لأسواق العمل الحالية.

وبالنسبة لخطة العمل في هذا المجلد فقد شملت كسابقه، مجموعة متميزة من الوثائق الأصلية تم جمعها من جهات متعددة أبرزها الوثائق المحفوظة في دار الوثائق القومية ووثائق الجامعة المصرية القديمة ومضابط مجلس النواب ثم دراستها وعمل مقدمة تحليلية لأهم ما تشمله من معلومات، وتوضيح مختصر أسفل كل وثيقة يشمل أبرز النقاط التي تتعرض لها:

والله الموفق ،،،

د. عبد المنعم الجميعي

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

الوثائق

(أولاً) وثائق الجامعة المصرية القديمة ١٩٠٨ – ١٩٢٥م

وثيقة رقم (١)

الدعوة العامة لمشروع الجامعة المصرية[1]

حضرة المحترم:

في الساعة الرابعة بعد ظهر يوم الجمعة ٢٤ شعبان الموافق ١٢ أكتوبر سنة ١٩٠٦ اجتمع المكتتبون لإنشاء (الجامعة) المصرية وقرروا أن ترسل هذه الدعوة العمومية لكل أعيان الوطنيين الراغبين في ترقى المعارف في مصر وهي:

ظهرت بمصر هذه السنين الأخيرة حركة نمو التعليم تزداد كل يوم انتشارا في جميع طبقات الأمة ورغم ما تبذله الحكومة من الجهد في توسيع التعليم فإنه غير كاف للقيام بحاجات الأمة والزيادة المستمرة في ميزانية نظارة المعارف لا تفى بمطالبها ولذلك التجأت الحكومة لأن تحرك همم الأفراد وتهز من غيرتهم لمساعدتها على نشر التعليم فنهضوا لمعاونتها وتسابقوا إلى الاكتتاب في إنشاء المكاتب وأقبلوا على تأسيسها كل إقبال مع عدم تعودهم على القيام من أنفسهم بمثل هذه الأعمال فإنه لا يمر يوم إلا ونرى فيه إنشاء مكتب جديد في جهة من جهات القطر ولا يبعد أن نرى عما قليل أن هذا الغراس قد نما وازدهر فتجنى أولادنا ثماره ولكن من الأسف أن الحكومة والأفراد مع اعتنائهم كثيرا بنشر التعليم الابتدائي لم يتمكنوا من توجيه العناية للتعليم العالي بل أهملوه إهمالا تاما ولا نشك في أنهم اهتموا أول الأمر بما رأوا أن الحاجة شديدة إليه وأنهم لم يجدوا من المال والزمان ما يساعدهم على الاشتغال بالتعليم العالي.

ولكن يسرنا أن نرى أن الأمة قد شعرت الآن بأن هناك نقصا في التعليم يجب عليها سده وتردد في خواطر كثير من أفرادها منذ عشر سنوات تقريبا إنشاء جامعة وأخذت هذه الفكرة مكانا عظيما من اهتمامهم حتى شرعوا عدة مرات في تحقيقها غير أنهم لم يوفقوا لأن الفكرة لم تكن فيما يظهر ناضجة حتى تخرج من عالم الأمل إلى عالم العمل.

في هذه السنة هب في الرأي العام تيار من نفسه لتحقيق هذه الأمنية لأن الأمة

---

(١) الجامعة المصرية: لائحة إجراءاتها الداخلية، وتاريخ مشروعها، وأسماء المكتتبين فيه ومقدار ما اكتتبوا به لغاية ١٥ ابريل سنة ١٩٠٨ ص ١٠ – ١٤.

انتبهت بأن تفهم تمام الفهم أن طريقة التعليم فيها ناقصة ودائرته ضيقة تقف وتنتهي بالطالب قبل بلوغ الغاية وأن من وراء الحدود التي انحصر فيها معارف سامية وحقائق عالية وقضايا جليلة ومشكلات غامضة تشتاق النفوس إلى حلها واختراعات جديدة وتجارب بديعة واختبارات كثيرا ما شغلت وتشغل عقول كبار العلماء في أوربا ولا يصل إلينا منها إلا صداها الضعيف فمنها ما يختص بالوجود وما يتعلق بالهيئة الاجتماعية وما يبحث فيه عن لغة الإنسان وعن الآداب والفلسفة والشرائع والتربية وكل ما يهم ماضي الإنسان وحاضره ومستقبله هو موضوع علوم شتى لا يعرف واحد شيئا منها ولا يهتم بما كمل منها ولا بما هو سائر نحو الكمال وأبلغ من ذلك أنه لا يوجد لدينا درس تعرف منه قيمة المؤلفات العربية في الآداب والفلسفة والعلوم ولا قيمة من اشتهروا من مؤلفيها عند الأورباويين الذين بحثوا عنهم وعرفوهم فوفوهم حقهم من الإجلال والاحترام.

أن جميع الذين يشعرون منا بنقص تربيتهم العقلية يرون من الواجب أن التعليم يجب أن يتقدم خطوة في بلادنا نحو الأمام وأن أمتنا لا يمكنها أن تعد في صف الأمم الراقية لمجرد أن يعرف أغلب أفرادها القراءة والكتابة أو يلزم أن شبابنا الذين يجدون في أوقاتهم سعة وفي نفوسهم استعداد يصعدون بعقولهم ومداركهم إلى حيث ارتقى علماء تلك الأمم الذين يشتغلون أناء الليل وأطراف النهار بالهدوء والسكينة لاكتشاف الحقيقة ونصرتها في العالم.

هذا هو العمل الذي نريد ان نشرع فيه ونطلب المساعدة عليه في جميع سكان القطر:

نحن نعلم أن عمل الحكومة وحده لا يكفي بكل حاجاتنا وأنه مهما كان لديها من الرغبة ومن القوة فلا تستغنى عن مساعدة الأفراد لها، ولذلك نأمل أن يسمع نداءنا كل ساكن في مصر مهما كان جنسه ودينه.

ربما اختلفت الأفهام في حقيقة المشروع الذي ندعو إليه ولذلك وجب علينا أن نبين بالإجمال المقصود منه.

(أولا) أن الجامعة التي نريد إنشاءها هي مدرسة علوم آداب تفتح أبوابها لكل طالب علم مهما كان جنسه ودينه.

(ثانيا) ليس لهذه الجامعة صيغة سياسية ولا علاقة لها برجال السياسة ولا المشتغلين بها فلا يدخل في إدارتها ولا في دروسها ما يمس بها على أى وجه كان.

(ثالثا) أن اشتمال الجامعة على درجات التعليم الثلاث وهي العالي والتجهيزى والابتدائي وإن كان من أقصى الرغبات التي يلزم بذل الجهد في تحقيقها عاجلا أو آجلا ومن ضمن ما ترمى إليه غايتنا متعذر الآن لأنه يكون مشروعا جسيما جدا وتنفيذه برمته دفعة واحدة يستدعى نفقات وعمالا ونظامات لا يتيسر الحصول عليها الآن فلا بد من التدرج في تنفيذه والبدء فيه بما يمكن عمله وتقديم ما الحاجة إليه أشد من غيره.

نرى أن التعليم الابتدائي والثانوي والفني موجود الآن في هذه البلاد بمقدار ما يفى بحاجاتها على حسب الإمكان ويظهر أنه يمكننا بدون أن نخشى ضررا أن نؤجل الاشتغال بهذه الأنواع الثلاثة من التعليم وأن نوجه جميع مساعينا الآن إلى تأسيس دروس عالية مما لا وجود له عندنا ولا يمكننا الاستغناء عنه.

دروس أدبية وعلمية وفلسفية تنور عقول طلابها وتربى ملكاتهم وتهذب عواطفهم وتبلغ بهم مراتب الكمال في أنواع ما يتلقون منها.

دروس تؤخذ عن أساتذة ينتخبون من رجال العلم هنا وفي أوربا تحت إدارة لجنة علمية يرأسها رجل من أهل الفن ذو خبرة تامة بالتعليم ولا حاجة للقول بأن هذه الدروس وموضوعاتها وأهميتها يتعلق بما يكون للجامعة من الإيراد.

(رابعا) يلزم أن يكون للجامعة تلامذة خصوصيون وهم الذين يقيدون أسماءهم في دفاترها ويلازمون تلقى الدروس فيها المدة التي تقرر لها ويمتحنون فيها ويحصلون على شهاداتها وتكون لهذه الشهادات قيمة أدبية مع الأمل أن الحكومة تمنحها المزايا التي نراها جديرة بها في المستقبل ومع ذلك فإنه يباح لكل راغب في التعليم من غير هؤلاء التلامذة أن يحضر دروسا لها يفقه في العلم وليقتبس منها وما يتمم به كماله العلمى.

(خامسا) أن جمعية المكتتبين تنتخب لجنتين إحداهما فنية لوضع نظام الجامعة وما يتعلق بلوازم التعليم فيها والأخرى لجمع الاكتتابات من المتبرعين هذا

هو مشروع أول من اكتتبوا لتأسيس الجامعة المصرية وتلك غايتهم قد يجده البعض كبيرا عليهم محفوفا بكثير من الصعوبات التي اعتادت أن تقوم في وجه كل مشروع فتقف به دون الغاية فنقول لهؤلاء أننا سنسعى جهدنا لتحقيقه وإذا سعى كل سعينا فلا شك في نجاحه لأنه لا معنى للنجاح في مثل هذه المشروعات إلا أن يتحد الكل ويعمل الكل فكل يائس يدعو إلى الخيبة وكل آمل يدعو إلى النجاح. على أننا إذا لم نتمكن من الوصول إلى تمام المطلوب فإننا نرجو الله أن يوفق لإتمامه غيرنا ممن وهب لهم همة أعلى وفكرا أسمى وحزما أقوى وأملا أوسع.

وبعضهم وهو الأكثر يرون مشروعنا جزئيا ليس له من الأهمية ما كانوا يرغبون فنقول لهؤلاء أن نجاح كل عمل يتوقف على معرفة العامل مقدار قوته وأن التدرج في الأمور أقرب على النجاح فيها من الطفرة والتأني في السير أضمن للوصول إلى الغاية، ونجاحنا في هذا المشروع الجزئي يشجعنا على الاستزادة فيه وتوسيع حالته فإذا جاء اليوم الذى نشعر فيه بأن في قوتنا أن نوسع دائرة التعليم وننفذ كل مشروعنا وضعنا أيدينا في أيديهم وسرنا جميعا متكاتفين إلى تلك الغاية السامية الله ولي التوفيق.

فالمرجو من حضرتكم تلبية الدعوة ومساعدة المشروع بكل ما تستطيعون من وسائل التعضيد والمؤازرة والله ولي النجاح.

يستخلص من هذه الوثيقة ما يلي:

- إيضاح اهتمام الحكومة بإنشاء الكتاتيب، وإهمالها للتعليم العالي رغم أهميته بالنسبة لمصر.
- مطالبة الأهالي المساعدة على قيام المشروع.
- إن المقصود من الجامعة أن تكون مدرسة علوم وآداب تفتح أبوابها لكل طالب علم مهما كان جنسه أو دينه، وألا يكون لها صبغة سياسية ولا علاقة لها برجال السياسية ولا المشتغلين بها.
- التدرج في تنفيذ المشروع والبدء فيه بما يمكن عمله.
- أن يكون للجامعة طلاب خصوصيون، وأن يكون لشهاداتها قيمة أدبية.
- أن يسمح لمن يرغب في حضور دروس الجامعة لأي شخص كان.
- أن تنتخب جمعية المكتتبين لجنتين إحداهما فنية لوضع نظام الجامعة وما يتعلق بشئون التعليم بها، والأخرى لجمع الاكتتابات من المتبرعين.
- مطالبة الأهالي بمعاضدة المشروع ومساندته قدر الاستطاعة.

وثيقة رقم (٢)

الاجتماع الأول لمشروع الجامعة

في الساعة الرابعة بعد ظهر يوم الجمعة ٢٤ شعبان سنة ١٣٢٤، ١٢ أكتوبر سنة ١٩٠٦ اجتمع في منزل عزتلو سعد بك زغلول بجهة الإنشاء، الموقعون على هذا، بصفتهم من المكتتبين الأولين لإنشاء "الجامعة المصرية" وأيد كل منهم اكتتابه للجامعة، كما هو مذكور بعد، ثم قرروا بعد المداولة ما يأتي:

أولا: انتخاب لجنة تحضيرية مؤلفة من حضرات:

سعد زغلول بك	وكيلا للرئيس العام
قاسم أمين بك	سكرتيرا للجنة
حسن سعيد بك	وكيل البنك الألماني الشرقي: أمينا للصندوق
محمد عثمان أباظة بك	أعضـــــاء
محمد راسم بك	
حسن جمجوم بك	
حسين السيوفي بك	
أخنوخ أفندي فانوس	
زكريا أفندي نامق	
محمود الشيشيني بك	
مصطفى كامل الغمراوي بك	

ثانيا: تأجيل انتخاب الرئيس العام إلى الجلسة القادمة.

ثالثا: نشر الدعوة الآتية في جميع الصحف المحلية: عربية وإفرنجية.

رابعا: هذه الجامعة تسمى "الجامعة المصرية".

خامسا: الاجتماع مرة أخرى بدعوة خصوصية، لانتخاب الرئيس وأعضاء اللجنة النهائية:

ثم أمضى عليه جميع المكتتبين بعد بما هو قرين اسم كل منهم/ وهم:

المبلغ جنيه	الاســــــــم	المبلغ جنيه	الاســــــــم
		٢٠١٥	ما قبله
١٠٠	قاسم بك أمين	١٠٠	الدكتور عبد الحليم أفندي ببني سويف
١٠٠	خالد بك سعيد	١٠٠	منشاوي أفندي سيد أحمد
٢٠٠	محمد بك فريد، أولا وسنويا	١٠٠	أخنوخ أفندي فانوس
١٠٠	محمد بك سليمان أباظة	١٠٠	محمود بك حسيب
٢٠٠	حسين بك أبو حسين	١٠٠	عبد العزيز بك فهمي
٢٠٠	على بك فهمي	٥٠	حسن بك سعيد
١٠٠	حنفي أفندي ناجي	٢٠	الشيخ عبد العزيز جاويش، وسنويا
١٠٠	محمود بك الشيشيني	٥٠٠	محمد بك راسم
٢٠٠	محمد بك عثمان أباظة	١٠٠	سعد بك زغلول
١٥	حفني بك ناصف	١٠٠	محمد بك هاشم
١٠٠	عبد الله بك سليمان أباظة	١٠٠	محمد بك يوسف
٥٠٠	مصطفى بك كامل الغمراوي	١٠٠	أحمد أفندي رمزي
١٠٠	زكريا أفندي نامق، و٥٠ جنيها سنويا	١٠٠٠	حسن بك جمجوم
٢٠١٥	نقل بعده	٤٤٨٥	الجملة

مضمون الوثيقة:

خروج فكرة الجامعة إلى حيز الوجود بعد عقد اجتماع حضره ٢٧ رجلا من المكتتبين بمنزل سعد زغلول في يوم ١٢ أكتوبر ١٩٠٦ حيث تم انتخاب لجنة تحضيرية، ونشر دعوة عامة لمشروع الجامعة في كافة الصحف، وفتح الاكتتاب لهذا المشروع وأن تسمى هذه الجامعة بالجامعة المصرية، وقرروا الاجتماع مرة أخرى بدعوة خصوصية لانتخاب الرئيس، ولكنهم لم يحددوا مكان الاجتماع.

وثيقة رقم (٢)

الاجتماع الثاني لمشروع الجامعة

وقد عقدت الجلسة الثانية في منزل حسن بك جمجوم بالعباسية، في يوم الجمعة ١٤ شوال سنة ١٣٢٤ الموافق ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٠٦، للنظر في انتخاب الرئيس وأعضاء اللجنة النهائية، حضرها كل من:

سعد زغلول باشا	محمد بك بهجت	حسن بك عيد
قاسم بك أمين	حسن بك سعيد	محمود بك الشيشيني
محمود بك حسيب	علي بك فهمي	محمد بك حبيب
عبد السلام أفندي زكي	إلياس بك عوض	خالد بك سعيد
أخنوخ أفندي فانوس	مصطفى بك خليل	حفني بك ناصف
مرقس أفندي فهمي	محمد بك عثمان أباظة	أحمد أفندي رمزي
زكريا أفندي نامق	محمد بك صادق أباظة	محمود أفندي طاهر حقي
حسن باشا السيوفي	حسن بك جمجوم	مرقس أفندي حنا
محمد بك فريد	محمد أفندي أسعد	عبد الحميد أفندي جمجوم

وقد افتتح سعد زغلول الجلسة بقوله:

إخواني....

إن المهمة التي عهدت إليّ أخيرا، تمنعني من الاستمرار على أن أكون عضوا عاملا معكم، في مشروع الجامعة المصرية، الذي أفتخر بكوني من الذين اشتركوا في وضعه، وتشرفت بانتخابي وكيلا للجنة الوقتية، التي تألفت للعمل على تنفيذه، لأنه فضلا عن كون المبادئ التي قررناها بالاتفاق معكم في الجلسة السابقة، تقضي بألا يقبل فيها من يشتغل بالسياسة، فإن وظيفتي الجديدة، تستغرق أعمالها جميع أوقاتي؛ على أنه إذا منعني ذلك أن أكون عضوا عاملا بالاستمرار، فلا يمنعني من أن أساعد هذا المشروع بكل ما تصل إليه استطاعتي، كلما سنحت الفرصة لذلك، حتى يبلغ الغاية المقصودة منه، خصوصا أن حكومة الجناب العالي لا تنظر إلى هذا المشروع إلا بعين الرضا، وتعتبره مفيد جدا إذا توفرت الرغبات إليه، وكثر طلاب العلم الذين يراد به تعليمهم، وإنها إذا لم تساعد الآن عليه، فلاشتغالها بما جاء وقته، واشتدت حاجة الأمة إليه، رغم نفعه جميع الطبقات. ومما

يسرني أن الأمر الذي يمنعني من الاشتراك معكم، هو من جنس العمل الذي أنتم قائمون به، ولا فرق بينهما إلا في أن عملكم متعلق بنوع خاص من التربية، ومهمتي متعلقة بالتربية العامة.

ولذلك أقدم لحضراتكم مزيد تشكراتي، على ما أظهرتموه من الثقة بي، وأرجو الله لي التوفيق في بلوغ الأمل، ولكم النجاح في العمل.

وقد تخلى سعد زغلول عن مركز الرياسة مفوضا للجمعية أمر انتخاب من يرأس الجلسة.

وإذا كان سعد زغلول قد تنحى عن الإشراف على هذا المشروع، فإن الرياسة ما لبثت أن آلت إلى زعيم آخر من زعماء الفكر، وقادة الجيل، وهو قاسم أمين بك، وقد خطب عزته إذ ذاك، فقال:

إخواني:

قد مضى الآن شهران تقريبا، من عهد اجتماعنا الأول، والحقيقة أن مشروع الجامعة لم يتقدم في هذه المدة تقدما يذكر. وسبب ذلك أننا ظننا أن أول شئ يجب الاهتمام به، هو انتخاب رئيس لنا، واعتبرنا أن هذه المسألة مقدمة على غيرها، فوقف تيار الاكتتاب الأول، لأن العموم تبعنا في الظن. والآن لا يسعني إلا الاعتراف بأن هذا السير كان خطأ منا، تجب المبادرة إلى إصلاحه، واعتبار أن الترتيب المعقول يقضي بأن يكون لمسألة الاكتتابات المكان الأول.

وتنفيذا لفكرتنا الأولى، جرت مخابرات بيننا وبين أحد أمراء العائلة الخديوية، ممن يظن فيهم الميل إلى المشروعات النافعة، واستمرت تلك المخابرات مدة بين شرح غاية الجامعة، وتحديد موضوعها، واستطلاع رأي أولياء الأمور فيها، ثم انقطعت المخابرات دفعة واحدة، بأسباب خارجة عن إرادتنا، وانتهى الأمر بأنه لم يقبل رياسة الجامعة، ولم يرفضها صريحا.

ربما يحق لبعض الناس أن يفهموا من ظروف الحال، أن دولة الأمير قصد بذلك إعلان رأيه ضمنا، بعدم قبوله الرياسة، ولكن ما نعهده فيه من الاعتماد على القول الصريح، ومن الميل إلى الأعمال الخيرية ومن اشتراكه في الجمعيات التي لها مساس بالمصلحة العامة، يحملنا على الاعتقاد بأنه لم يقل إلى الآن كلمته الأخيرة، وأننا لسنا أمام امتناع، بل أمام تردد، منشؤه المبالغة في مسئولية العمل، والحرص على نجاحه، وعلى ذلك، فالأمل لا يزال باقيا في أن يعود إلينا قريبا.

لهذا أرى أن يؤجل انتخاب الرئيس إلى جلسة أخرى.

وقد عنّ لنا في هذه الأثناء، أن نطلب من الحكومة مساعدتنا، فبدأنا بأن التمسنا من مولانا الخديو المعظم، أن يقبل وضع الجامعة تحت رعايته، وأن يمد لها يد المساعدة، فأظهر جنابه العالي ارتياحه لعملنا، وكذلك تقابلت شخصيا عدة مرات مع عطوفة رئيس مجلس النظار، وتكلم غيري مع جناب اللورد كرومر، والذي يمكنني أن أصرح به هنا عن نتيجة هذه المساعي، هو أن الحكومة تنظر إلى عملنا بعين الرضا، وتستحسن مبدأنا، ولكنها ترى أن هذا المشروع العظيم سابق لأوانه. ولا يتوهمن متوهم أن هذا من الحكومة حجة لإحجام عن المساعدة، لأن الأسباب التي أبدتها في هذا الشأن جديرة بالنظر والاعتبار، فإذا أردنا أن ننصفها ينبغي علينا أن نلاحظ أن كثيرا من المشروعات العظيمة قد بهج بها الناس، وهبت دفعة واحدة، ثم انطفأت وانعدمت، ذلك لأن كل عمل يحتاج لعناية وصبر ومواظبة، وتضحية شئ من الوقت والمال، وغير ذلك مما لا يتعود عليه المصريون، فهي تخشى أن إنشاء الجامعة يكون حظه كحظ غيره،وتعتقد أن مشروعا كبيرا كمشروعنا، لم يأت الوقت المناسب لأن تقوم به الأمة نفسها. لهذا لا أظن أني أكون مخطئا إن قلت: إنها متى رأت منا الاستمرار في العمل، والبدء في التنفيذ فهي لا تضن بمساعدتنا، بالمقدار الذي يوصل مشروعنا إلى الكمال المطلوب. ولا يمكنني أن أتصور مطلقا، أن حكومتنا تنظر بعين الكراهية إلى عمل تبرأ من كل فكرة سياسية، وتجرد عن كل غاية غير خدمة العلم وحده.

والآن لم يبق إلا أن أدعوكم إلى بذل الجهد في جمع الاكتتابات، وتشكيل لجان متعددة لهذا الغرض، في جميع أنحاء القطر، واعتقدوا أن نجاح مشروعنا هو في يدنا، لا في يد غيرنا، وأن تنفيذه متوقف على إرادتنا، فإذا صادف عزيمة قوية فلا شئ يحول بيننا وبينه.

أنتم تعلمون أننا قد تعهدنا أمام أنفسنا، وأمام أمتنا، وأمام الأجانب الذين يقطنون معنا، بأن نؤسس مدرسة عالية، وقد وضعنا إمضاءنا على هذا التعهد، فالشرف يقضي علينا بأن نقوم بوفاء ما تعهدنا به. هذا الواجب لسنا نحن الحاضرين هنا مسئولين عنه وحدنا، بل جميع أفراد الأمة، لأننا ما دعونا إلى الجامعة إلا لاعتقادنا أنها صارت حاجة لا يستغنى عنها، وأتمنى أن يكون إنشاء الجامعة مبدأ لدور جديد لحياتنا العمومية، دور الاتفاق والاتحاد على هذا العمل النافع، وغيره ومما يماثله.

ثم قال: يجب علينا أن نتبصر في أمرنا، فإذا كنا نريد العمل حقيقة لخدمة النفع العام، فعلينا أن نثابر في العمل، بدون فتور ولا ملل، وإلا فالسكوت أولى.

فصاح الجميع بلسان واحد: نحن مستعدون للعمل بجد واستمرار.

ثم اقترح بعض الحاضرين، أن يعتمد أصحاب هذا المشروع بعد الله على أنفسهم، ولا يعلقوا آمالهم على مساعدة خارجية، قد تكون وقد لا تكون. فأجابه آخر بأن الحكومة لا تتأخر عن المساعدة متى رأتنا مجدين في العمل، ولابد لنا من رياسة أمير من الأمراء، تجتمع الكلمة عليه، حتى يكون العمل بنظام تام. فكانت الأغلبية في جانب هذا الأخير.

ويظهر أن قاسم بك أمين، كان يرى أن الرياسة إذا تقلدها شخص له مقام سام واحترام عظيم في نفوس الأمة كافة، قد يكسب الجامعة نفوذا عظيما، ويقيم لها وزنا تاما، ولهذا أبى أن يقبل الرياسة، فتأجل انتخاب الرئيس إلى الجلسة التالية.

وبناء على ذلك شرع في انتخاب لجنة دائمة، بدل اللجنة المؤقتة، لتعمل جميع الأعمال اللازمة لنجاح هذا المشروع، بالنيابة عن جميع المكتتبين، ويفوض إليها إجراء كل ما تراه نافعا، فأسفر الانتخاب السري عن تسمية خمسة عشر عضوا، وهم بحسب ترتيب الأصوات:

قاسم بك أمين – محمد بك فريد – حسن باشا السيوفي - حسن بك جمجوم – حفني بك ناصف – مرقس حنا أفندي – مصطفى بك خليل – محمود بك الشيشيني – محمد بك بهجت مورو – حسن بك سعيد – محمد بك عثمان أباظة – مصطفى بك كامل الغمراوي – خالد بك سعيد – محمود بك حسيب – علي بك فهمي المحامي.

وبعد ذلك انصرف أعضاء الجمعية العمومية، وبقي الخمسة عشر عضوا، فانتخبوا:

قاسم أمين بك .... نائب رئيس

محمد فريد بك .... سكرتيرا

حسن السيوفي باشا .... أمين الصندوق..

وثيقة رقم (٤)

الجلسة الثالثة وتعميم الدعوة للاكتتاب

قد انعقدت الجلسة الثالثة في منزل محمد بك عثمان أباظة، بجهة الإنشاء يوم ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٠٦.

وفي هذه الجلسة قررت اللجنة أن تشتغل بتكوين اللجان الفرعية، في العاصمة والأقاليم، وأن تعمم الدعوة للاكتتاب، بأوسع طرق النشر، وقد رأت أن غياب حضرة محمد بك فريد سكرتير اللجنة، ربما طال في أوربة، فقررت انتخاب حضرة حفني بك ناصف سكرتيرا بدلا منه.

ثم قررت اللجنة أن تنتخب لها محلا للاجتماع دائما، وأن يكون اجتماعها في يوم معين من الأسبوع، فتقرر أن يكون الاجتماع بعد ظهر يوم الخميس من كل أسبوع، في نادي طلبة المدارس العليا بالأزبكية.

وطلبت اللجنة من حضرات حفنى بك ناصف ومرقس أفندي وعلي بك فهمي، وضع مشروع لائحة داخلية، للعمل بمقتضاها.

ثم تقرر إيداع ما يجمع من المال بالبنك الألماني الشرقي، لأنه هو ا لبنك الوحيد الذي قبل أن يساعد الجامعة بإعطاء فائدة ٤% سنويا، ويعطي مساعدة لها زيادة على ذلك ١،٥% سنويا، ويكتتب بمبلغ أربعين جنيها سنويا، بحيث تستفيد الجامعة منه ٥،٥ % فضلا عن الـ٤٠ ج المكتتب بها سنويا. وكل البنوك التي عرضت حفظ النقود عندها، كانت أقل منه فائدة للجامعة، ولم يقبل غيره استعداده لسحب المبلغ المتجمع عنده، بمجرد الطلب.

وقد أثنى الحاضرون على مديري هذا البنك، وخصوصا حسن بك سعيد، المدير الوطني.

وفي ختام أعمال الجلسة، تليت أسماء حضرات المكتتبين، الذين تبرعوا بالمال للجامعة، بعد نشر القائمة السابقة وهم:

المبلغ	الاســــــم
١٠٠٠	صاحب الدولة البرنس عزيز باشا حسن
٤٠٠	صاحبة الدولة البرنسيس نازلي هانم أفندي حليم

١٠٠٠	سعادة الدكتور محمد علوي باشا
١٠٠	سعادة حسن بك رفقي
٢٠٠	عزتلو سعد بك الخادم
٣٠٠٠	سعادة سيف الله يسري باشا
٥٧٠٠	جملة هذه القائمة
١٠٨٣٦	مجموع القوائم السابقة
١٦٥٣٦	جملة المال المكتتب به

وقد دعيت الجمعية العمومية للحضور في نادي المدارس العليا في يوم ٥ من يناير سنة ١٩٠٧- وبعد أن عرضت عليها أعمال اللجنة في الأيام السابقة، طلب منها أن تفوض للجنة انتخاب عشرة أعضاء آخرين، على حسب ما تراه اللجنة الأصلية، ليكون عدد اللجنة العمومية ٢٥ عضوا بدلا من ١٥، فقررت الجمعية العمومية ذلك، وفوضت لها انتخاب من تريد، حتى يتكامل الأعضاء ٢٥، وبناء على هذا القرار انتخب عشرة أعضاء في جلسات مختلفة. وهذا بيان الأعضاء القدماء والحديثين وتواريخ انتخابهم:

حضرة قاسم أمين بك	٣٠ من نوفمبر ١٩٠٦
حضرة حفني ناصف بك	٣٠ من نوفمبر ١٩٠٦
سعادة حسن باشا السيوفي	٣٠ من نوفمبر ١٩٠٦
حضرة حسن بك جمجوم.	٣٠ من نوفمبر ١٩٠٦
حضرة مرقس أفندي حنا	٣٠ من نوفمبر ١٩٠٦
حضرة مصطفى بك خليل	٣٠ من نوفمبر ١٩٠٦
حضرة محمد بك بهجت	٣٠ من نوفمبر ١٩٠٦
حضرة حسن بك سعيد	٣٠ من نوفمبر ١٩٠٦
حضرة محمد بك عثمان أباظة	٣٠ من نوفمبر ١٩٠٦
حضرة مصطفى بك كامل الغمراوي	٣٠ من نوفمبر ١٩٠٦
حضرة خالد بك سعيد	٣٠ من نوفمبر ١٩٠٦

حضرة على بك فهمي	٣٠ من نوفمبر ١٩٠٦
حضرة محمد بك فريد	٣٠ من نوفمبر ١٩٠٦
حضرة محمود بك الشيشيني	٣٠ من نوفمبر ١٩٠٦
سعادة الدكتور محمد علوي باشا	٥ من يناير سنة ١٩٠٧
حضرة يوسف بك صديق	٥ من يناير سنة ١٩٠٧
حضرة جبرائيل بك حداد	٢٣ من مارس سنة ١٩٠٧
حضرة حبيب بك فرعون	٢٣ من مارس سنة ١٩٠٧
حضرة سليمان أفندي البستاني	٦ من أبريل سنة ١٩٠٧
سعادة حسين باشا رشدي، مدير الأوقاف	٣١ يناير سنة ١٩٠٨
سعادة يعقوب أرتين باشا، وكيل المعارف سابقا	٣١ يناير سنة ١٩٠٨
سعادة إبراهيم نجيب باشا وكيل الداخلية	٣١ يناير سنة ١٩٠٨
الأفوكاتو لوزنيا بك	٣١ يناير سنة ١٩٠٨
مسيو ماسبيرو، مدير دار الآثار	٧ من مارس سنة ١٩٠٨
حضرة احمد بك زكي، سكرتير مجلس النظار	٧ من مارس سنة ١٩٠٨

وقد أبلغ اللجنة نائب الرئيس في جلسة ١٩ من يناير سنة ١٩٠٧ أن الجناب العالي الخديوي، تفضل بجعل اللجنة تحت رعاية سموه، ويجعل سمو ولي عهده الكريم، رئيس شرف لها.

وقد كان من توفيق الله لهذه الجامعة الناشئة، أن كان قاسم بك أمين بعيد النظر، ثاقب الرأي، إذ اتجه نحو زعيم كانت تلوح تباشيره في الأفق، وكان قد عرف الناس عنه رحابة الفكر وسعة الصدر. وصدق الوطنية، وصدق اليقين، وقوة الإخلاص في خدمة الوطن، وهو البرنس، "أحمد فؤاد باشا"، ملك مصر العظيم فيما بعد، ويبدو أن الله قد أراد لهذه الجامعة أن تخرج من حيز الفكر إلى حيز التنفيذ، ومن حيز الحلم إلى حيز الحقيقة، على يد ذلك الرجل العظيم، وقد كتب قاسم بك أمين إلى سموه، يعرض عليه الرياسة، في كتاب رأينا أن ننشره بنصه، لأنه من الوثائق التاريخية الهامة، التي تظهر فكرة خروج الجامعة المباركة إلى حيز الوجود.[١]

---

(١) احمد عبد الفتاح بدير: الأمير احمد فؤاد ونشأة الجامعة المصرية. القاهرة، مطبعة جامعة فؤاد الأول ١٩٥٠ ص ٢٣ – ٢٥.

وثيقة رقم (٥)
كتاب اللجنة للأمير أحمد فؤاد

دولتلو أفندم الأمير "أحمد فؤاد باشا"

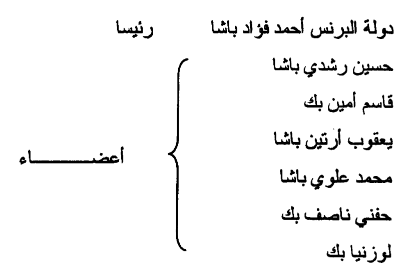
لما عرضنا أمس على أعضاء لجنة إدارة الجامعة ما تفضلتم به دولتكم، من العناية بأمر الجامعة، والاستعداد لتعضيد مشروعها، قابلوا هذه البشرى بالسرور، ووثقوا بالفوز القريب، وقرروا إيفاد وفد منهم لتقديم الشكر لدولتكم. وهم: محمد علوي باشا، ويوسف صديق باشا، وحفني بك ناصف، وحسن بك سعيد، فإذا تكرمتم بقبولهم، أرجو إخباري باليوم والساعة اللذين تفضلون بتحديدهما لذلك، وأرجو قبول احترام عبدكم الخاضع.

في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٠٧.

إمضاء: قاسم أمين

وفي يوم الجمعة ٣١ من يناير سنة ١٩٠٨ اجتمعت الجمعية العمومية برياسة قاسم أمين بك، وقد افتتح الجلسة قائلا، إنه قد قابل سعادة محمد علوي باشا قبل مجيئه إلى الجلسة، وإنه موكل من قبله لإعلان رأيه في موضوع بحث اليوم، وإنهما تقابلا مع دولة البرنس "أحمد فؤاد باشا" وخابراه في رياسة الجامعة، فقبل دولته الرياسة، ولذلك يقترح إسناد رياسة الجامعة لدولته، وأن تشكل لجنة فنية لوضع مشروع أساسي، لتنفيذ مشروع الجامعة، ويكون لتلك اللجنة الحق بأن تستعين بمن تريد من الاختصاصيين وغيرهم، وأن تتكون هذه اللجنة من:

دولة البرنس أحمد فؤاد باشا — رئيسا



حسين رشدي باشا
قاسم أمين بك
يعقوب أرتين باشا
محمد علوي باشا
حفني ناصف بك
لوزنيا بك

— أعضاء

وقد اجتمعت هذه اللجنة المرة الأولى بسراي دولة الأمير "أحمد فؤاد باشا" في يوم ١٢ من مارس سنة ١٩٠٨ الساعة ٣ بعد الظهر، وتفاوضت في البحث عن الوسائل التي توصلها لإنجاز مهمتها في أقرب وقت، لإظهار الجامعة من حيز الفكر إلى حيز العمل، وأخذت على عهدتها موالاة العمل ليل نهار، مجتمعة ومنفردة، حتى تصل إلى الغرض المقصود، على أن أول عمل يجب عليها البدء به، الإرسالية والتدريس.

وبتولى الأمير "أحمد فؤاد باشا" رياسة هذا المشروع، ينتهي عهد الفكر، ويبدأ عهد العمل الجدى المثمر الموفق، فقد أخذ على عاتقه هذا الأمر، وتعهده بمزيد عنايته وخالص تأييده، حتى خرج إلى حيز الوجود مشروعا جليلا نافعا، لازلنا نجني ثماره وسنجني ثماره إن شاء الله.

- أحمد عبد الفتاح بدير : الأمير أحمد فؤاد ونشأة الجامعة المصرية، القاهرة، مطبعة جامعة فؤاد الأول. ١٩٥٠ ص ٢٥ ـ ٢٦.

يتضح من هذه الوثيقة:

- عقد الجلسة الثانية لمشروع الجامعة لانتخاب الرئيس والأعضاء وتخلي سعد زغلول عن الإشراف على المشروع بعد أن تولى نظارة المعارف، وتولى قاسم أمين مقاليد الأمور.
- تأجيل انتخاب الرئيس رغبة في أن يتولاه أحد أمراء العائلة الخديوية تجتمع الكلمة عليه حتى يكسب الجامعة نفوذا ويقيم لها وزنا.
- مطالبة الخديوي عباس الثاني بوضع مشروع الجامعة تحت رعايته وأن يمد له يد المساعدة.
- استمرار المساعي لدى الحكومة لمساندة المشروع، وإحجامها عن المساعدة بحجة أن المشروع سابق لأوانه.
- ضرورة بذل الجهد في جمع الاكتتابات وتشكيل لجان متعددة لهذا الغرض .
- انتخاب لجنة دائمة بدلا من اللجنة المؤقتة لتتولى جميع الأعمال اللازمة لإنجاح المشروع.
- عرض أسماء المكتتبين الذين تبرعوا للجامعة، وإيداع ما يجمع من المال بالبنك الألماني الشرقي، وقبول الأمير فؤاد رياسة الجامعة.

وثيقة رقم (٦)

سفر محمد فريد إلى أوربا وإنابة محمود بك حسيب بدلاً منه فى سكرتارية لجنة الجامعة

عزتلو حضرة قاسم بك أمين

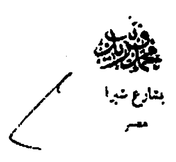
بما أني مسافر لأوربا اليوم وأعود إنشاء الله في منتصف شهر يناير المقبل فقد أنبت عني في أعمال سكرتارية لجنة الجامعة المصرية حضره صديقي محمود بك حسيب وأرجو تلاوة هذا الجواب على اللجنة عند انعقادها.

ومني إليكم وإلى جميع حضرات الأعضاء أزكى السلام.

٨ ديسمبر سنة ١٩٠٦

محمد فريد

M. Farid Bey
RUE CHOUBRA
LE CAIRE



بشارع شبرا
مصر

يستخلص من هذه الوثيقة ما يلي:

- رغبة محمد فريد في إنابة محمود بك حسيب عنه في أعمال سكرتارية لجنة الجامعة مؤقتا نظرا لسفره إلى أوربا.
- والجدير بالذكر أن قاسم أمين رفض هذه الفكرة، واتخذت اللجنة من ذلك سببا في اختيار حفني ناصف لمنصب السكرتير.

وثيقة رقم (٧)

خطاب محمود حسيب إلى لجنة الجامعة

بشأن احتجاجه على إسقاط عضوية محمد فريد
ورغبته في الاستعفاء من عضوية اللجنة

عزتلو حضرة نائب رئيس مشروع لجنة الجامعة

بهذا أقدم استعفائي من عضوية اللجنة لتحققي أن عزتكم غير مرتاحين من بقائي أنا ومحمد فريد بيك عضوين في اللجنة لأنكم انتهزتم فرصة غيابه فاسقطموه من مركز ناله بالانتخاب السري.

وحيث أن نجاح مشروع الجامعة من أخص رغائبنا فلا يهمنا والحالة هذه إن كنا عاملين في اللجنة أو بعيدين منها وربما كان عملنا في الخارج أنفع للمشروع ولجنته من بقائنا فيها.

وحيث أن رغبتكم في إبعادنا عن اللجنة ربما كان فيه مصلحة للمشروع.

فلهذا أرجو قبول استعفائي من العضوية وأكد لعزتكم ولسائر حضرات الأعضاء أني سابذل ما في وسعي لنجاح هذا المشروع والله يوفقنا جميعا لما فيه الخير آمين.

مصر في ٢٧ دسمبر سنة ١٩٠٦

نمرة

مكتب
محمود حسيب بك المحامي
وصاحب مجلة الجامعة
ميدان الاوبرا
بمصر
التليفون ١٦٢٢

عزتلو حضرة نائب رئيس مشروع لجنة الجامعة
بهذا اقدم استعفائى من عضوية اللجنة لتحققى ان عزتكم غير مرتاحين من بقائى انا ومحمد فريد بيك عضوين
فى اللجنة لانكم انتهزتم فرصة غيابه فاسقطموه من مركز ناله بالانتخاب السرى
وحيث ان نجاح مشروع الجامعة من اخص رغائبنا فلا يهمنا والحالة هذه ان كنا عاملين فى اللجنة
او بعيدين منها وربما كان عملنا فى الخارج انفع للمشروع ولجنته من بقائنا فيها
وحيث ان رغبتكم فى ابعادنا عن اللجنة ربما كان فيه مصلحة للمشروع
فلهذا ارجو قبول استعفائى من العضوية واكد لعزتكم ولسائر حضرات الاعضاء انى سابذل ما فى
وسعى لنجاح هذا المشروع والله يوفقنا جميعا لما فيه الخير امين

مضمون الوثيقة:

نظرا لاستمرار تغيب محمد فريد سكرتير اللجنة في أوربا واشتغاله بالسياسة التي كان يهم اللجنة أن تكون بعيدة عنها حتى لا تعترضها عقبة من العقبات فقد قررت اللجنة انتخاب حفني ناصف سكرتيرا للجنة بدلا من محمد فريد، ونتيجة لذلك اعترض محمود بك حسيب وقدم استقالته من اللجنة، كما علل محمد فريد هذا التصرف من جانب لجنة الجامعة بأنه كان خشية من أن يكون وجود مثله بينهم لا يرضي السلطات الحاكمة أو أن تتهم اللجنة بالعمل في السياسة. انظر الدستور في ١٨ أبريل ١٩٠٨.

وثيقة رقم (٨)

الجامعة المصرية

لائحة الإجراءات الداخلية

المصدق عليها في ٩ فبراير سنة ١٩٠٧

ملحوظة:

أنه بجلسة يوم الجمعة ٣١ يناير سنة ١٩٠٨ قررت لجنة الجامعة تشكيل لجنة فنية لوضع مشروع أساسي لتنفيذ مشروع الجامعة المصرية ويكون لتلك اللجنة الحق بأن تستعين بمن تريد من الاختصاصيين وغيرهم.

وبناء على قرار الجمعية العمومية التي انعقدت بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٠٦ القاضي بتعيين لجنة مركبة من خمسة عشر عضوا لإدارة هذا المشروع بصفة مستمرة.

وبناء على قرار الجمعية العمومية الصادر في ٥ يناير سنة ١٩٠٧ بالتفويض للخمسة عشر عضوا أن يضموا إليهم أعضاء لغاية عشرة.

وبناء على قرار اللجنة التي تم تشكيلها بطريق الانتخاب السري في يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٠٦ الصادر بتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ١٩٠٦ المتضمن تكليف حضرات حفنى بك ناصف ومرقص أفندي حنا وعلى فهمي بك بتحضير مشروع لائحة الإجراءات الداخلية للعمل بها.

وبعد الاطلاع على مشروع اللائحة ا لمقدم منهم وبعد المداولة فيه قررت اللجنة الآتي:

أولا: تتألف اللجنة من خمسة وعشرين عضوا عاملا خلاف الرئيس ينتخب منهم خمسة عشر بواسطة الجمعية العمومية بطريق الانتخاب السري ويعتبر منتخبا كل من حاز الأغلبية النسبية والعشرة الباقون يعينون بمعرفة الخمسة عشر عضوا المذكورين حسب الحاجة.

ثانيا: يشترط فيمن ينتخب عضوا في اللجنة أن يكون مكتتبا في المشروع وأن يكون عمره خمسة وعشرين سنة على الأقل.

ثالثا: تنتخب اللجنة من بين أعضائها ر ئيسا لها وأمينا للصندوق وسكرتيرا.

رابعا: إذا غاب الرئيس أو السكرتير انتخب الأعضاء الحاضرون بدله لأداء أعمال الجلسة.

خامسا: يجوز للسكرتير أن يستعين بعامل أو أكثر ولو من غير المكتتبين تحت مسؤوليته بمرتبات بعد عرض ذلك على اللجنة وتقريره بمعرفتها.

سادسا: يصح انعقاد اللجنة وتكون قراراتها صحيحة متى حضر من الأعضاء خمسة على الأقل.

سابعا: تنعقد اللجنة عادة مرة في كل \اسبوع في اليوم الذي تعينه وبالمحل الذي تختاره ويجوز عند الضرورة انعقادها فوق العادة ولها أن توقف الجلسات الاعتيادية بسبب الأعياد والمواسم ونحوها.

ثامنا: على كل عضو يتغيب أن يعتذر للرئيس أو من يقوم مقامه.

تاسعا: من يتغيب أكثر من أربع مرات عن الجلسات بغير عذر مقبول ينبه وإن تغيب بعد ذلك يجوز للجنة أن ترفع أمره للجمعية العمومية لانتخاب عضو بدله ولها أيضا أن ترفع الأمر للجمعية العمومية كلما طرأت ظروف على واحد أو أكثر من الأعضاء منعته عن مباشرة أعماله باللجنة لانتخاب بدله.

عاشرا: وظيفة اللجنة مباشرة جميع الأعمال الأدبية والإدارية والمالية التي يستلزمها إبراز مشروع إنشاء الجامعة المصرية من دعوة الجمهور للاكتتاب والاشتراك في العمل وجمع النقود ومباشرة الاكتتابات وحفظها واستثمارها وصرف ما يلزم صرفه منها للأعمال الإدارية وغير ذلك من الأعمال اللازمة لإيجاد الجامعة وبقائها.

حادي عشر: على الرئيس أن يرأس الجلسات الاعتيادية وغير الاعتيادية وأن يراجع أعمال السكرتير وأمين الصندوق وعليه تنفيذ قرارات اللجنة وجميع الخطابات تبعث من الرئيس وله أو من السكرتير وعلى السكرتير تلاوة محضر أعمال الجلسة السابقة والتوقيع عليه مع الرئيس بعد التصديق عليه من اللجنة وتحرير محاضر الجلسات ومباشرة جميع الأعمال الكتابية وفي عهدته دفاتر وأوراق اللجنة ويستلم ختم اللجنة تحت مسؤوليته وعليه تنفيذ قرارات اللجنة تحت مراقبة الرئيس وعلى أمين الصندوق مباشرة الأعمال الحسابية وحركة النقود طبقا لقرارات اللجنة.

ثاني عشر: الدفاتر الموجودة بعهدة السكرتير هي سبعة (١) دفتر حصر أسماء المكتتبين وتبرعاتهم. (٢) دفتر لقيد محاضر جلسات اللجنة. (٣) وآخر لقيد محاضر جلسات الجمعية العمومية . (٤) ودفتر لضبط الإيراد والمنصرف. (٥) ودفتر لحصر القسايم. (٦) ودفتر لقيد السلفة المستديمة. (٧) ودفتر كوبيا لطبع جميع المكتوبات الصادرة من اللجنة وأمين الصندوق مسؤول عن

ضبط دفتر الإيراد والمنصرف ودفتر حصر القسايم ودفتر السلفة المستديمة وعليه أن يراجعها كلما شاء ويجب عليه أن يوقع عليها في نهاية كل شهر أيذانا بصحتها ويكون تحت يده دفتر لقيد حسابات حركة النقود موافقا لحسابات البنك من إيراد ومنصرف.

ثالث عشر: لا يجوز صرف نقود من البنك إلا بقرار من اللجنة وبإمضاء الرئيس وأمين الصندوق معا أو السكرتير عند غياب الأخير. ومع ذلك فللرئيس الحق أن يسحب بالإمضاءات السابقة وبغير قرار اللجنة مبلغ عشرين جنيها بصفة سلفة مستديمة يصرف منها على الشؤون الوقتية وكلما انتهت له أن يجددها وعلى أمين الصندوق والسكرتير أن يحررا كشفا شهريا ببيان هذه المصروفات مرفقا بالمستندات ويعرضاه على اللجنة لتقرأه وكشفا آخر كل ثلاثة شهور ببيان حركة النقود عموما بمستنداتها ويعرضاه على اللجنة أيضا لتقره.

رابع عشر: تنعقد الجمعية العمومية كلما قررت اللجنة ذلك وكلما طلب هذا الاجتماع خمسة وعشرون عضوا من المكتتبين وفي الحالة الأخيرة يعرض الطالبون طلبهم على اللجنة وهي تقرر الاجتماع وتحدد ميعاده وهي الجمعية العمومية تنظر فيما تم من الأعمال وما يعرض من الاقتراحات وبالجملة في جميع شئون الجامعة وتحرر بذلك محاضر في دفتر مخصوص يوقع عليه الرئيس والسكرتير.

خامس عشر: على اللجنة أن تعرض أعمالها على الجمعية العمومية كلما اجتمعت.

سادس عشر: موظفو اللجنة أي الرئيس ونائب السكرتير والسكرتير وأمين الصندوق هم بعينهم موظفو الجمعية العمومية.

سابع عشر: لا يلغي مشروع الجامعة المصرية ولا يعتبر لجنتها منحلة إلا بإقرار جميع المكتتبين بلا استثناء.

ثامن عشر: يعمل بهذا القانون من الآن ولا يجوز تغييره فيما يتعلق بالأحكام المالية إلا بقرار من الجمعية العمومية.

تصدق على هذه اللائحة في جلسة ٩ فبراير سنة ١٩٠٧

يستخلص من هذه اللائحة ما يلي:

- النظر في انتخاب اللجنة النهائية للاكتتاب بدلا من اللجنة المؤقتة وانتخاب الرئيس وأمين الصندوق والسكرتير ووضع الشروط الخاصة فيمن ينتخب عضوا بها.
- وضع الضوابط التنظيمية لاجتماعات اللجنة، ووظائفها، ودفاترها وحساباتها، ومواعيد اجتماعاتها.
- أن تعرض اللجنة أعمالها على الجمعية العمومية.

عدم إلغاء مشروع الجامعة إلا بإقرار جميع المكتتبين بلا استثناء.

وثيقة رقم (٩)

الجامعة المصرية في عيون الشعراء

الحثّ على تعضيد مشروع الجامعة

أنشدها في الحفل الذي أقامه محفل الصدق الماسوني في دار التمثيل العربي
وخصص إيراده لمشروع الجامعة المصرية
[نشرت في ١٩ مارس سنة ١٩٠٧]

إن كنتم تبذلون المال عن رهب ∴ فنحن ندعوكم للبذل عن رغب

ذر الكتاتيب منشيها بلا عــدد ∴ ذر الرماد بعين الحاذق الأرب[١]

فما لكم أيها الأقوام جامعة ∴ إلا بجامعة موصولة السبب[٢]

قد قام (سعد) بها حينا وأسلمها ∴ إلى (امين) فلم يحجم ولم يهب[٣]

فعاونوه يعاونكم على عمل ∴ فيه الفخار وما ترجون من أرب

وبينوا لرجال الغرب أنكم ∴ إذا طلبتم بلغتم غاية الطلب

لا تلجئوا في العلا إلا إلى همم ∴ وثابة لا تبالي همية النوب

فإن تأميلكم في غيركم وهن ∴ في النفس يرخى عنان السعي والدأب[٤]

إن قام منا مناد قال قائلهم ∴ لا تصخبوا فهلاك الشعب في الصخب[٥]

أو نابنا حادث نرجو إزالته ∴ قال استكينوا وخلو سورة الغضب[٦]

فما سمونا إلى نجد نحاوله ∴ إلا هبطنا إلى غور من العطب[٧]

يا مصر هل بعد ها اليأس متسع ∴ يجرى الرجاء به في كل مضطرب[٨]

لا نحن موتى ولا الأحياء تشبهنا ∴ كأننا فيك لم نشهد ولم نغب

---

(١) انظر ديوان حافظ إبراهيم ج ـ ١ ص ٢٦٥ ـ ٢٦٧. (٢) يريد بالجامعة (الأولى): الرابطة التي تربط الأمة وتجمع طوائفها. وبالجامعة (الثانية): ذلك المعهد المعروف. (٣) يريد المرحوم سعد زغلول باشا، وكان من أقوى أنصار فكرة إنشاء الجامعة المصرية والساعين في تحقيقها، فلما أسندت إليه نظارة المعارف أسلم اعمال الجامعة إلى المرحوم قاسم بك أمين. (٤) الوهن: الضعف. والدأب: الاجتهاد في الأمر والاستمرار عليه. (٥) الصخب (بالتحريك): شدة الأصوات واختلاطها. (٦) استكينوا: استذلوا. وسورة الغضب: حدته. (٧) النجد: ما ارتفع من الأرض، والغور: ما اطمأن منها وانخفض/ والعطب: الهلاك. (٨) المضطرب: المذهب يضطرب فيه الناس، أي يذهبون ويجيئون في أمور حياتهم. يقول: هل بعد هذا اليأس من فسحه تتسع فيها آمال مصر في جميع مناحي الحياة ومذاهبها

وثيقة رقم (١٠)

لجنة الاكتتاب لمشروع "الجامعة المصرية"

صورة من قرار صادر من اللجنة
في يوم الجمعة ٣١ يناير سنة ١٩٠٨
بضم بعض الأعضاء إلى لجنة الاكتتاب

قررت لجنة الاكتتاب لمشروع الجامعة ضم حضرات من يأتي أسماءهم بعد إلى اللجنة وذلك طبقا لقرار الجمعية العمومية للمكتتبين الصادر في ٥ يناير سنة ١٩٠٧ وهم:

١. دولة البرنس أحمد فؤاد باشا رئيسا
٢. حسين رشدي باشا
٣. يعقوب أرتين باشا
٤. إسماعيل باشا سري
٥. إبراهيم باشا نجيب
٦. لوزينا بك
٧. محمد أنيس باشا

صورة طبق الأصل من القرار المحفوظ بسجل الجامعة.

دار الوثائق: محافظ عابدين. تعل.. عالي محفظة رقم ٢٣١.

وثيقة رقم (١١)

عقد شركة ابتدائي

"تأسست جمعية لأجل إنشاء وإدارة جامعة مصرية"

والغرض من هذه الجامعة ترقية مدارك وأخلاق المصريين على اختلاف أديانهم وذلك بنشر الآداب والعلوم وتكون هذه الجمعية خاضعة للنظامنامة المرفقة بهذا وموارد هذه الجمعية هي ما يأتي:

أولا: مبلغ التسعة آلاف وستمائة جنيه إنجليزي قيمة الاكتتابات المدفوعة إلى اليوم.

ثانيا: الإعانة السنوية البالغ قدرها خمسة آلاف جنيه مصري التي تبرع بها ديوان عموم الأوقاف.

ثالثا: الاشتراك السنوي الذي يدفعه كل عضو من أعضاء الجمعية.

رابعا: الهبات والوصايا التي صدرت أو تصدر في المستقبل برصد منقولات وعقارات باسم الجامعة.

خامسا: الإعانات الدورية أو غير الدورية التي يمكن أن تمنحها للجامعة الحكومة المصرية أو المصالح العمومية أو الخصوصية أو الأفراد.

ومجلس الإدارة الأول يكون مؤلفا من:

دولة الأمير "أحمد فؤاد باشا"	رئيسا
سعادة حسين رشدي باشا، وإبراهيم نجيب باشا	وكيلين
حضرة أحمد زكي بك	سكرتيرا
حضرة حسن سعيد بك	أمينا للصندوق
حضرة أرتين باشا	أعضاء
حضرة الدكتور علوي باشا	
حضرة عبد الخالق ثروت باشا	
حضرة مرقص حنا أفندي	
حضرة المسيو ماسبرو	
حضرة يوسف صديق بك	

حضرة علي أبو الفتوح بك
حضرة علي بهجت بك
حضرة المسيو لوزينا
حضرة علي ذو الفقار بك

أعضـــــاء

تحرر هذا، ووقع عليه مع "النظامنامة" المرفقة به، من حضرات الأعضاء المذكورين على خمس عشرة نسخة، لكل واحد من المؤسسين الموقعين على هذا منها نسخة واحدة، وحفظت النسخة الأصلية بقلم سكرتارية الجامعة.

القاهرة في ٢٠ مايو سنة ١٩٠٨

"أحمد فؤاد"

دار الوثائق: محافظ عابدين. تعليم عالي محفظة رقم ٢٣١.

وثيقة رقم (١٢)

نظامنامة

الباب الأول

اسم الجمعية المدنية ومركزها ومدتها وموضوعها.

المادة الأولى

يطلق على الجمعية المدنية المؤسسة بمقتضى هذه النظامنامة اسم (الجامعة المصرية).

المادة الثانية

مركز الجمعية بمدينة القاهرة ولكن يجوز لها أن تنشئ محلات للتعليم ومعاهد للآداب والعلوم في كل مدينة أو قرية بالقطر المصري ترى فائدة في إيجاد تلك المحال أو المعاهد بها.

المادة الثالثة

مدة هذه الجمعية تسع وتسعون سنة.

المادة الرابعة

الغرض من الجامعة المصرية ترقية مدارك المصريين وأخلاقهم مع اختلاف أديانهم وذلك بنشر الآداب والعلوم من أخص الوسائل التي تتخذها الشركة لتحقيق غايتها ما يأتي:

(أ) تقرير مرتبات لإرسال طلبة مصريين إلى الخارج ليكتسبوا معلومات وافية في المواد التي يختارونها ليقوموا بتدريسها في الجامعة باللغة العربية.

(ب) تنظيم محاضرات يلقيها أكابر رجال العلم والأدب أو ممن يصير استحضارهم عند الاقتضاء من الخارج وذلك للبحث في المسائل العلمية أو الفلسفية أو لشرح بعض الموضوعات الأدبية أو التاريخية.

(جـ) تأسيس مدارس ودور آثار وكتبخانات عمومية ومعامل للفحص والتحليل كلما سمحت للجامعة مواردها المالية بذلك.

(د) إعطاء شهادات وإجازات.

(هـ) منح جوائز للمؤلفات العلمية أو الأدبية باللغة العربية بعد المسابقة بين المشتغلين بها.

الباب الثاني

رأس مال الشركة

المادة الخامسة

رأس مال الجمعية يتكون مما يأتي:

أولا: مبلغ التسعة آلاف وستمائة جنيه إنجليزية المدفوعة إلى الآن بطريق الاكتتاب.

ثانيا: الإعانة السنوية البالغ قدرها خمسة آلاف جنيه مصري التي تبرع بها ديوان عموم الأوقاف.

ثالثا: قيمة الاشتراك السنوي لكل عضو من أعضاء الجمعية وسيأتي الكلام عليها في المادة السادسة عشرة.

رابعا: الهبات والوصايا التي صدرت أو تصدر في المستقبل برصد منقولات أو عقارات باسم الجامعة.

خامسا: الإعانات الدورية أو غير الدورية التي يمكن أن تمنحها للجامعة الحكومة المصرية أو المصالح العمومية أو الخصوصية أو الأفراد.

الباب الثالث

أعضاء الجمعية

المادة السادسة

أعضاء الجمعية على ثلاثة أنواع وهم:

أولا: الأعضاء المحسنون.

ثانيا: الأعضاء المتبرعون.

ثالثا: أعضاء الشرف.

رابعا: الأعضاء العاديون.

المادة السابعة

الأعضاء المحسنون هم المصالح العمومية أو الخصوصية والأفراد الذين يتبرعون للجامعة المصرية بمنقول أو عقار قيمته خمسة آلاف جنيه مصري على الأقل.

وتعلق أسماء الأعضاء المحسنين في لوحة الشرف بالقاعة الكبرى بمقر الجمعية طول مدة وجودها.

المادة الثامنة

الأعضاء المتبرعون هم المصالح العمومية أو الخصوصية والأفراد الذين يتبرعون للجامعة بمنقول أو عقار قيمته ألف جنيه مصري على الأقل.

المادة التاسعة

العلماء والأدباء من أي جنسية أو ديانة كانت المقيمون بالقطر المصري أو خارجا عنه يجوز قبولهم أعضاء شرف بالجامعة بمقتضى قرار يصدر من مجلس الجامعة.

المادة العاشرة

الأعضاء العاديون هم الذين يدفعون مايتي جنيه مصري مرة واحدة أو اشتراكا سنويا قدره اثنى عشر جنيها مصريا على الأقل.

المادة الحادية عشرة

أعضاء جمعية الجامعة من أي نوع كانوا ليس عليهم أية مسئولية شخصية.

ومجرد دفعهم لقيمة الاكتتاب أو الاشتراك يعد قبولا صريحا لأحكام هذا القانون.

والأعضاء العاديون ليسوا مكلفين إلا بدفع مبلغ المايتي جنيه مصري أو قيمة الاشتراك السنوي المنصوص عنهما في المادة السابعة.

الباب الرابع

مجلس الجامعة

المادة الثانية عشرة

ينوب عن الجامعة المصرية قضائيا مجلس يسمى مجلس الجامعة وهو الذي يدير أعمالها ويكون مؤلفا من خمسة وعشرين عضوا مصريين متوطنين ومقيمين

بالقاهرة واللجنة الموجودة الآن أن تكمل نفسها بمن تجد فيهم الفائدة لإدارة العمل حتى تستكمل هذا العدد.

والمجلس يختار الرئيس ووكيلين وامين الصندوق والسكرتير من بين أعضائه.

المادة الثالثة عشرة

لمجلس الجامعة أوسع سلطة لإدارة الجمعية وسير أعمالها ضمن حدود هذه النظامنامة فيقرر من هم الأعضاء المحسنون ومن هم الأعضاء المتبرعون ويعين أعضاء الشرف ويقرر قبول الأعضاء العاديين وله حق المرافعة والمدافعة أمام المحاكم ويقدم كل طلب وكل طعن بخصوص الأحكام القضائية كما أن له أن يطلب رد القضاء عن الحكم ويعطي كل تفويض وله أن يقبل كل الهبات والإعانات وهو الذي يعين ويعزل الأساتذة والمستخدمين وله أن يعقد أي عقد ويشترى أى منقول أو عقار لحساب الجمعية وله أن يقبل التحكيم والصلح وأن يترك الحقوق ويتجاوز عنها بغير قيد ولا شرط وله أن يفكك كل حقوق الامتياز والرهن ودعاوى الفسخ والمعارضة والممانعة ويتنازل عنها وله أن يصرح بشطب أي تأشير قانوني في نظير دفع مبلغ ما أو بغير مقابل وله أن يقبل بكل أسبقية أو تحويل دين أو تأشير بدين.

وللمجلس بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء أن يتصرف في العقارات ما عدا الموقوفة إلا بمقتضى بما يجيزه الشرع فيما يتعلق بالاستبدال وتحكيم الأوقاف ويحرر مجلس الجامعة بيان المسائل التي تعرض على الجمعيات العمومية ويحدد تاريخ دعوة الأعضاء إلى الجمعيات العمومية العادية وغير العادية ويقترح تعديل النظامنامة ويقرر مشروع الميزانية الذي يجب عرضه على الجمعية العمومية.

المادة الرابعة عشرة

الرئيس مكلف بإدارة جميع أعمال الجمعية وتنفيذ قرارات مجلس الجامعة والجمعيات العمومية.

المادة الخامسة عشرة

ينقسم مجلس الإدارة إلى لجنتين الأولى إدارية والثانية فنية كل واحدة منهما تتألف من اثنى عشر عضوا خلاف الرئيس ويوضع لكل منهما لائحة خاصة فيما بعد.

التعديلات التي قد تدعو الضرورة إلى إدخالها على هذه اللوائح لأجل اتمام الغرض الذي تقصده الجمعية يجب التصديق عليها بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس.

المادة السادسة عشرة

مأمورية مجلس الجامعة تكون لمدة خمس سنوات ويجوز على الدوام تجديد هذه المأمورية بهذه الشروط نفسها وفي كل سنة يتجدد خمس أعضاء المجلس بطريق الانتخاب في جمعية عمومية – ولكن مجلس الجامعة الأول الذي عين أعضاؤه في المحاضر المؤرخة في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٠٦ و٥ يناير و٢٣ مارس و٦ أبريل سنة ١٩٠٧ و٢١ يناير و٧ مارس سنة ١٩٠٨ المصدق عليها والمشار إليها في قرار الجمعية العمومية الصادر بتاريخ ٩ فبراير باعتماد لائحة الإجراءات الداخلية. ويبقى في وظيفته مدة الخمس سنين الأولى ويجوز تجديد انتخاب كل واحد من أعضائه بلا استثناء. وعند نهاية هذه المدة يصير الاقتراع على الأعضاء الذين يخرجون بالتوالي وبعد ذلك يكون التجديد بالأقدمية. وإذا خلا مركز أحد الأعضاء فيه فيعين المجلس الخلف والأعضاء الذين يعينون بدل غيرهم بالكيفية المذكورة يؤدون وظيفتهم لغاية الوقت الذي كانت تنتهي فيه وظيفة من حلوا محلهم.

المادة السابعة عشرة

أعضاء مجلس الجامعة يؤدون وظيفتهم هذه بغير مقابل.

الباب الخامس

الجمعية العمومية

المادة الثامنة عشرة

تتكون الجمعية العمومية من الأعضاء المحسنين والمتبرعين والعاديين دون سواهم. وتعقد مرة واحدة على الأقل في كل سنة في النصف الأول من شهر مارس ليعرض عليها تقرير مجلس الإدارة ولأجل فحص الحسابات والتصديق عليها إن رأت ذلك لأجل تعديلها. وتعقد الجمعية العمومية بصفة فوق العادة كلما رأى مجلس الإدارة فائدة في ذلك.

المادة التاسعة عشرة

كل عضو عادي دفع المايتي جنيه أو سدد قيمة الاشتراك السنوي وقدره اثنى عشر جنيها يكون له صوت واحد، الأعضاء المتبرعون لهم صوتان والمحسنون

لهم أربعة أصوات. ولكل عضو من أعضاء مجلس إدارة الجامعة ثلاثة أصوات وفي حالة تجديد أعضاء مجلس إدارة الجامعة لا يكون للعضو المنفصل صوت في إعادة انتخابه.

المادة العشرون

تكون الدعوة للجمعية العمومية بإعلان ينشر في جريدة الوقائع المصرية قبل ميعاد الجلسة بثمانية أيام على الأقل ولمجلس الإدارة أن يامر بنشر هذا الإعلان أيضا بطرق أخرى تكميلية.

وتشتمل الدعوة على بيان تاريخ اليوم والساعة والمحل، وموضوعات المباحثة.

المادة الحادية والعشرون

لا تكون مفاوضات الجمعية العمومية صحيحة بعد دعوتها الأولى إلا إذا حضرها خمس الأعضاء.

فإذا لم يستوف هذا الشرط يتحتم إرسال دعوة أخرى بالشكل بعينه في بحر خمسة عشرة يوما.

وفي هذا الاجتماع الثاني تكون قرارات الجمعية العمومية صحيحة مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين.

لا يجوز ادخال أى تعديل في مواد القانون في الجلسات التي تعقد بناء على الدعوة الأولى للجمعية العمومية ما لم يحضرها ثلثا الأعضاء.

وبعد الدعوة الثانية فكل تعديل يجوز ادخاله في القانون مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين بشرط أن يوافق عليه ثلاثة ارباعهم.

وقبل انتهاء مدة هذه الجمعية بنسبة واحدة يجوز للجمعية العمومية المنعقدة فوق العادة أن تقرر بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين تجديد هذه الشركة تجديدا بسيطا كما هي لمدة أقلها خمسة وعشرون سنة وأكثرها تسع وتسعون سنة وهكذا عند انتهاء كل مدة جديدة.

المادة الثانية والعشرون

لا يتقرر حل هذه الجمعية إلا بعد مفاوضة الجمعية العمومية في اجتماعين يدعى لهما الأعضاء بصفة خصوصية للمناقشة في ذلك.

ففي الاجتماع الأول لا يتقرر حل الجمعية إلا إذا أقر على ذلك ثلاثة أرباع الأعضاء الحاضرين.

ثم تدعى الجمعية العمومية مرة ثانية بعد مضى شهر واحد على الأقل وشهرين على الأكثر من تاريخ انعقادها الأول.

ويجب أن يحضر هذا الاجتماع الأغلبية المطلقة من الأعضاء وأن يصدق على حل الجمعية من ثلاثة أرباع الأعضاء الحاضرين.

فإذا لم يتوفر أى شرط من هذه الشروط اعتبر طلب الحل مرفوضا.

المادة الثالثة والعشرون

يرأس جلسات الجمعية العمومية رئيس مجلس الجامعة وعند غيابه يرأسها الأكبر سنا من الوكيلين وفي حالة غيابهم تكون الرئاسة لأقدم الأعضاء ويساعده ثلاثة أعضاء ينتخبهم المجلس من بين أعضائه.

وينضم إليهم مراقبان وكاتب للأسرار تصادق الجمعية العمومية على انتخابهم لذلك.

والرئيس يدير المفاوضات وله السلطة التامة في ذلك، لا تجوز المناقشة في جلسات الجمعية العمومية في غير المواد المبينة في كشف المسائل الذي يقرره المجلس ويتلوه الرئيس قبل ابتداء المناقشات.

يحتوي كشف المسائل على جميع الاقتراحات التي وردت لمجلس الإدارة قبل حلول أول مارس من كل سنة بثلاثين يوما ويكون موقعا عليها من خمسين عضوا على الأقل.

المادة الرابعة والعشرون

قرارات الجمعية العمومية يجرى تحضيرها بواسطة مجلس إدارتها وتعرض من جانب الرئيس لأخذ الموافقة على القرارات الصادرة بالأغلبية المقررة في القانون تسرى على جميع الأعضاء حتى الغائبين والمخالفين.

المادة الخامسة والعشرون

تحرر محاضر الجلسات الجمعية العمومية وتكتب في دفتر خاص بها ويوقع عليها رئيس الجمعية العمومية والمراقبان وكاتب الأسرار – والصور والملخصات التي تعطى من محاضر هذه الجلسات يصدق عليها من رئيس مجلس الجامعة أو من أحد أعضاء مجلس إدارتها.

الباب السادس

الحساب السنوي

المادة السادسة والعشرون

سنة الجمعية تبتدى من أول مارس وتنتهي في آخر يوم من شهر فبراير. ومع ذلك فالسنة الأولى للشركة تبتدى من يوم تكوينها إلى ٢٨ فبراير سنة ١٩٠٩.

المادة السابعة والعشرين

في آخر كل سنة تحرر الميزانية عن الإيرادات والمصروفات وتكون هذه الميزانية معروضة على الأعضاء في مقر الجمعية قبل تاريخ انعقاد الجمعية العمومية بثمانية أيام ويقدم مجلس الجامعة حساباته للجمعية العمومية للتصديق عليها.

الباب السابع

انحلال الجمعية وتصفيتها والمنازعات

المادة الثامنة والعشرون

عند انتهاء مدة الجمعية أو انحلالها قبل الميعاد المقرر لها تنظر الجمعية العمومية المنعقدة فوق العادة بناء على طلب مجلس إدارة الجامعة في طريقة تصفية الجمعية وتعيين المصفين وتحديد سلطتهم وما ينبغى للشركة بعد سداد كل الديون والتعهدات يسلم لديوان عموم الأوقاف بمعرفة المصفين إلا إذا قرر المتبرعون غير ذلك في عقود تبرعاتهم.

المادة الثلاثون

بمجرد تعيين المصفين تنتهى سلطة مجلس إدارة الجامعة.

المادة الحادية والثلاثون

المنازعات المتعلقة بالصالح العمومي لجمعية الجامعة لا توجه ضد مجلس إدارة الجامعة أو أحد أعضائه إلا باسم مجموع أعضاء الجمعية العمومية وبمقتضى قرار منها وكل عضو يريد تقديم منازعة من هذا القبيل للجمعية العمومية يجب عليه أن يخطر عنها مجلس الإدارة قبل انعقاد الجمعية العمومية بشهر واحد على الأقل والمجلس يتحتم عليه تدوين ذلك الموضوع في كشف المسائل التي ستنظر فيها الجمعية العمومية.

فإذا رفضت الجمعية العمومية هذا الاقتراح فليس لأى عضو من الأعضاء أن يقيم هذه المنازعة باسمه فيما يتعلق بنفس العمل الذي تقدم الاقتراح بشأنه أما إذا قبلته الجمعية العمومية فيتعين عضو أو جملة أعضاء لإجراء ما يلزم في هذه المنازعة وجميع الإعلانات القضائية يجب إعادتها لهؤلاء الأعضاء وإلا كانت ملغاة.

صدقت الجمعية العمومية على هذا القانون في ٢٠ مايو سنة ١٩٠٨.

يتضح من هذه الوثيقة ما يلي:

- عمل عقد شركة ابتدائي لأجل تاسيس جمعية لإنشاء وإدارة جامعة مصرية ويشمل الموارد، وأعضاء مجلس الإدارة والغرض من الإنشاء، والمتبرعون وأعضاء الشرف، والأعضاء العاديون، ومجلس الجامعة واختصاصاته والجمعية العمومية وجلساتها وقراراتها، والحساب السنوي وطرق حل الجمعية والمنازعات القضائية وطرق حلها.



سمو الأمير أحمد فؤاد

انتخب رئيسا للجامعة في أبريل سنة ١٩٠٨ وظل يديرها بهمة وإخلاص حتى اضطرته مشاغله الأخرى الكثيرة إلى التخلى عن الرياسة في أواخر ١٩١٣ ولكنه ظل بعد ذلك يعتبر نفسه رئيسا روحيا للجامعة

وثيقة رقم (١٣)

خطاب الأمير أحمد فؤاد رئيس الجامعة

إلى ناظر الداخلية ومعه نسخة من قانون الجامعة

الجامعة المصرية

عطوفتلو أفندم ناظر الداخلية

في علم عطوفتكم أنه قد وجدت في البلاد حركة فكرية عمومية، لتأسيس جامعة مصرية، وتشكلت لذلك لجنة لجمع اكتتابات، ويسرني اليوم أن أعلن عطوفتكم، بأنه قد تم بفضل الله وعناية أولى البر، تأسيس هذا المعهد العلمي، تحت رعاية الجناب الخديوي المعظم، وقد وضع للجامعة قانون كافل بانتظام أعمالها، ودوام بقائها، أتشرف بتقديم نسخة منه طبق الأصل الذي صدقت عليه الجمعية العمومية، في جلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٠٨، ولي أمل عظيم في أن عطوفتكم تتكرمون بإجراء ما فيه الإقرار من الحكومة، على أن الجامعة المصرية من الأعمال ذات النفع العام، نظرا للفائدة الكبيرة التي تنشأ عن ذلك المعهد الجديد، والخدم العظيمة الشأن التي سيقوم بها للبلاد، إذ يمهد للشبيبة النشيطة سبيل التخرج في العلوم العالية، ويخدم القطر خدمة صحيحة ترفع من شأنه، وتزيد في توطيد أركانه، أفندم.

أول يونيه سنة ١٩٠٨

رئيس الجامعة

"أحمد فؤاد"

الجامعة المصرية/ تاسيس جمعية لأجل إنشاء وإدارة جامعة مصرية ص ٦.

مضمون الوثيقة:

اجتمع مجلس الجامعة يوم الأحد الثالث من مايو ١٩٠٨ للتشاور في طريقة للسعي عند المسئولين للاعتراف بأن الجامعة من المنافع العامة حتى يكون لها شخصيتها القانونية واتفق على أن يكتب الأمير أحمد فؤاد رئيس الجامعة خطابا إلى مصطفى فهمي رئيس النظار وناظر الداخلية يوضح فيه قانون الجامعة والهدف من تاسيسها. وقد أوضح رئيس الجامعة في خطابه قانون الجامعة والهدف من تاسيسها، وعلى أنها من الأعمال ذات النفع العام نظرا للفائدة الكبيرة التي تنشا عنها، والخدمة العظيمة الشأن التي ستقوم بها للوطن.

عقد التأسيس

تأسست جمعية لأجل إنشاء وإدارة

جامعة مصرية

والغرض من هذه الجامعة ترقية مدارك وأخلاق المصريين على اختلاف أديانهم

وذلك بنشر الآداب والعلوم وتكون هذه الجمعية خاضعة لنظامها المرفقة بهذا

وموارد هذه الجمعية هي ما يأتي

أولاً المبالغ المحصلة أو التي تحصل بطريق الاكتتاب العمومي

ثانياً الإعانة السنوية المبالغ قدرها خمسة آلاف جنيه مصري التي تبرع بها ديوان عموم الأوقاف

ثالثاً الاشتراك السنوي

رابعاً الهبات والوصايا التي صدرت أو تصدر في المستقبل برصد منقولات وعقارات باسم الجامعة

خامساً الإعانات الدورية أو غير الدورية التي يمكن أن تمنحها للجامعة الحكومة المصرية أو المصالح العمومية أو الخصوصية

أو الأفراد

فإذا رفضتها الجمعية العمومية فلا يجوز لأي عضو آخر أن يقيم هذه المنازعة

مرة ثانية باسمه الشخصي

أما إذا قبلتها الجمعية العمومية فتعين مندوباً واحداً أو أكثر لمباشرة الدعوى

وجميع الأوراق القضائية يجب إعلانها إلى المندوبين المذكورين وإلا

تكون ملغاة

المادة التاسعة والعشرون

يلغى كل ما خالف هذا القانون من القرارات والأحكام واللوائح الصادرة

قبل هذا اليوم

الأمير أحمد فؤاد مدير الجامعة — حسين رشدي باشا — ابراهيم نجيب باشا — أحمد زكي بك

[توقيعات]

وثيقة رقم (١٥)

رد ناظر الداخلية على خطاب الأمير أحمد فؤاد بالموافقة على افتتاح الجامعة

نظارة الداخلية

قسم الإدارة

قلم السكرتارية العربية

دولتلو أفندم حضرتلري الأمير "احمد فؤاد باشا"

رئيس مجلس إدارة الجامعة المصرية

طالعت كتاب دولتكم، المرسل مع نسخة من قانون الجامعة المصرية، وقد سرنا ما بذله مؤسسوها من الهمة الممدوحة، التي يستحقون عليها جزيل الشكر. ومع الموافقة على هذا العمل الجليل، ذي المنفعة العمومية، الذي أرجو تعميم فائدته، فإننا نسأل الله تعالى دوام التوفيق، لاستدامة النفع به. أفندم.

١٦ يونيو سنة ١٩٠٨

ناظر الداخلية

مصطفى فهمي

مضمون الوثيقة:

موافقة ناظر الداخلية على طلب الأمير أحمد فؤاد رئيس الجامعة المصرية بافتتاح الجامعة، وبذلك تم استكمال المقومات الرسمية للافتتاح.

وثيقة رقم (١٦)



يا دولة الرئيس ويا حضرات الأعضاء

لقد حاز مشروع الجامعة المصرية لدى ارتياحا عظيما منذ توجهت الأفكار إليه.

ولذلك فإنني أرحب اليوم بظهوره في عالم الوجود إذ جاءت الجامعة في أوانها مُكَمِلة ومتوجه لنظام التعليم الذي وضع أساسه جدي المجيد محمد علي وقوى أركانه خلفاءه الكرام.

فأشكركم وجميع الذين عاونوكم بعلمهم وعملهم ما لهم على تجلية وطننا العزيز بهذا المعهد العلمي الجليل الذي أتمنى له كل النجاح ويسرني أن أؤكد لكم أنني مع حكومتي السنية سنواليه بالعناية والرعاية كما أن أملي وطيد في أن أغنياء القطر وفضلاءه يستمرون على التنافس في إمداده بمعونتهم حتى تبلغ الأمة غايتها إن شاء الله.

وإنني أشارككم يا دولة الرئيس في تلك النصائح الحكيمة التي ألقيتموها على الشبيبة المصرية وأنا على يقين بأنها ستواظب على العمل بما يضمن لها استحقاق ثقتي وثقة البلاد.

فباسم الله الفتاح العليم أعلن افتتاح الجامعة المصرية وأسأله تعالى أن يجعلها منهلا عذبا لطلاب العلم والعرفان على اختلاف الأجناس والأديان.

وثيقة رقم (١٧)

الجامعة في مذكرات الخديوي عباس الثاني[1]

إنشاء الجامعة المصرية

تأسيس الجامعة – المعارضات – خطاب الافتتاح – مساعدات مختلفة، وهبات – مشروع إنشاء أكاديمية للغات والتاريخ الوطني

كان إنشاء جامعة مصرية قد شغل تفكير مصطفى كامل، وكنت أحتاج، في مواجهة المعارضة البريطانية، إلى استجماع كل شجاعتي الوطنية، لكي أساعد على ميلاد هذا المركز الأساسي لهذه الهيئة الكبيرة كما ستكون فيما بعد.

وكانت هناك مجموعة من المصاعب الاقتصادية، والدينية والسياسية، مرتبطة بالظروف والفترة التي سوف تولد فيها وتزدهر، تجعل الإعداد لها متعبا وصعبا بشكل خاص. ومنذ بداية نمو الجامعة، شعر الجميع بأن من حقهم تقديم انتقادات كانت عنيفة وأيضا غير عادلة، وإذا ما ذكرنا أقلها، فقد قالوا: إنهم لا يرون فيها إلا كلية آداب شرقية وليست جامعة. وكان من السهل على أن أثبت تجربتي، وبتجربتي الشخصية، أن معظم الجامعات المعروفة، في إيطاليا، وألمانيا، وإنجلترا، وفرنسا، لم تكن في أولها إلا بعض المدارس. وكنت قد احترست جيدا من أن أوسع مشروعاتي ونيتي بأن أضع تحت هذا الاسم الواحد المدارس العليا الخاصة المختلفة، وكذلك المعاهد، ومؤسسات الدراسات العليا، التي كان الخديويون قد أنشئوها حتى ذلك الوقت في مصر، وفي صالح الثقافة المصرية. وفي هذه المنشأة الجديدة، والتي كانت علمانية تماما، وحديثة تبعا لمتطلبات الحياة الوطنية، وفي نفس الوقت الذي تعطي فيه مكانا هاما للغات الأجنبية وإلى المقررات الاقتصادية والفلسفية، كنت حريصا بنوع خاص على أن يكون التعليم باللغة العربية، وبواسطة أساتذة مشهورين في العالم الإسلامي المثقف. وهذا دون الإضرار باللغات الأجنبية، والمواد الاقتصادية والفلسفية.

وفي خلال هذه الفترة العصيبة من هذه العملية، قام رجال البعثات البروتستانتية الإنجليزية بإعلام رجالهم بحكمة، وعلى التوالي في بلادى وفي بلادهم، لكي يقنعوهم بعدم جدوى، وعدم إمكانية – إن لم يكن في ذلك خطر – مثل

---

[1] عهدي: مذكرات عباس حلمى الثاني خديو مصر الأخير ١٨٩٢ – ١٩١٤، القاهرة، دار الشروق ص ١٥٣ – ١٦٢.

هذا الدافع. وفيما بين يناير ١٩٠٧ ونهاية عام ١٩٠٨، حتى اليوم السابق للافتتاح مباشرة، وابتداء من العدد الأول من المجلد الأول من: صدى "الشرق والغرب" – وهي تصدر بالإنجليزية وبالعربية، وفي الملحق وفي المجلة، وهي التي كانت تنشر عن طريق نفس المجلة باسم عام هو "الدراسات المصرية، التعليمية في الغالب" "Egyptian Studies Chiefty Educational" – قام واحد، أو أكثر من الكتاب الذين تحاشوا ذكر أسمائهم، بتأليب، ولمدة عامين متتاليين، المصريين ضد موضوع هذه الجامعة الوطنية المقبلة، والتي كانت، وهي لا تزال صغيرة، تقلق مضاجع بريطانيا العظمى.

وكانت هناك مقارنات غير مقبولة، ومثبطة للهمم بين المناهج التعليمية والمعونات المدرسية لمصر وللهند، والصين، واليابان، وأوربا، وحتى أمريكا! وكانت كلمات الحرية، والإخاء، والمساواة، التي ذكرت في هذه الانتقادات اللاذعة، قد بدت على أنها ساخرة تماما.

ولم يكن هناك شئ أقل لياقة من المقارنة المتكررة مع المناهج الهندية، وكانت اتصالات الهند مع أوربا، وفي كل وقت، مختلفة تماما. لقد كانت الحضارة المصرية دائما، وفي خلال عصور طويلة، ملحقة بحضارة أوربا المطلة على البحر المتوسط، سواء أكانت يونانية، أم رومانية، أو حتى عربية. ولذلك فإن مصر شعرت بأنها مرتبطة حيال هذه الحضارة في جنوب أوربا، بخصائص العرق، وبتاريخها، وبمناخها، وبكل عناصر أخرى، أكثر من ارتباطها بحضارة البلاد الأنجلوسكسونية والأمريكية.

وهذا الإنذار كان يخفي الخوف من رؤية الفلاح الذي ينتج الثروات الإنجليزية يحول طريقه بعيدا عن النشاط الزراعي – فما هو النظام الذي يجب التفكير فيه من أجل شعب يتكون من الفلاحين إلى درجة بعيدة؟ والنسب الكلية، هل ستنقص بدرجة كبيرة في المستقبل؟ وما هي الاتساعات التي يمكن تشجيع الصناعات في مصر فيها؟ فلم يكن من الضروري البدء بجامعة. وكان من الممكن إنشاء كلية، مع عدد محدود من الأقسام.

وعلى أية حال، فقد ناضلنا. وبرغم واحدة من أقسى الأزمات المالية التي نزلت على مصر. وقلة الأموال التي نتجت عنها لمؤسستنا الجديدة، وبرغم اللذة المتشفية، والتي أظهر الإنجليز بها، وبكل سوء نية، عدم التجاوب بين الأوساط التركية والمصرية تجاه هذا التأكيد الواضح للثقافة والاتجاه الوطني، فإن الجامعة المصرية فتحت أبوابها رسميا للمصريين ذوي العزيمة القوية، في يوم الاثنين ٢١

ديسمبر ١٩٠٨ (٢٧ ذي الحجة ١٣٢٦هـ). وكشفت بذلك وقضت على كل تنبؤ سئ.

افتتاح الجامعة المصرية

خطاب صاحب السمو الأمير أحمد فؤاد

سيدي

باسم الجامعة المصرية أضع على أعتاب سموكم ولاءنا الأكثر احتراما، إذ أنه بفضلكم أنتم، يا سيدي، أن تدين الجامعة بمولدها.

ونحن لا نجهل أبدا، أن هذا العمل الضخم سوف يمر في عدد من التطورات قبل أن يأخذ شكله النهائي، ولكننا لم ندخر أي مجهود من أجل أن نضعه على أسس قوية، وحتى يمكنه، باستناده إلى أساسات ثابتة، يمكن للمؤسسة المقبلة أن تجيب على متطلبات المستقبل.

ولقد جاء اليوم، بالفعل، لكي يحصل الشباب المصري على مزايا التعليم العلمي في مدينة القاهرة نفسها، دون أن يضطروا إلى الاغتراب صوب مراكز ثقافية بعيدة، تحتل، ونتيجة للعلم، مكانا مسيطرا على سلم التقدم.

وإني أقدم أكبر الأمنيات بأن تكون الجامعة المصرية مفيدة للطلبة عامة، وللشباب المصري بشكل خاص.

وإذا كنا قد بدأنا تحقيق هذا العمل الذي كلفنا الكثير من السهر، فإن هذا كان يهدف إلى رفع مستوى هذا الشباب.

ولا يكفينا أن يكون ذكيا، ونشطا، وعاملا؛ ولكن عليه أن يتابع هذا الأمر في السلوك، وهذا الصبر الطويل، الذي يمكنه وحده أن ينتهي بضمان النجاح.

ولسوف يبلغونه، ولا نشك في ذلك، وعليهم أن يثبتوا بذلك الأمل الذي يضعه فيهم مجلس الجامعة، والبلاد بأكملها.

وفي هذه اللحظة الرسمية، وتحت رعاية سموكم، أرجوكم، سيدي، أن تتكرموا بإعلان افتتاح الجامعة المصرية.

خطاب صاحب السمو الخديو عباس حلمي الثاني

"سيدي الرئيس

السادة الأعضاء

منذ اليوم الذي تبلور فيه المشروع، سببت لي الجامعة المصرية رضاء كبيرا.

واليوم، يسعدني أن أحيى تنفيذ هذا المشروع، الذي يأتي في وقته، إذ إنني أعتبره تتويجا للنظام الذي كان قد وضعه، ومن أجل التعليم العام، جدي الأكبر محمد علي، ونما بفضل أسلافي العظماء.

وإني أوجه لكم شكري، وكذلك إلى كل أولئك الذين ساهموا، بمعارفهم، وبعملهم، أو هباتهم، في أن يزودوا وطننا الحبيب بهذا المركز العلمي الهام، والذي أتمنى له كل النجاح الأكثر كمالا، ولتتأكدوا من أنه سيكون، سواء من ناحيتي، أو من ناحية حكومتى، موضوع ترحيبنا، وطلباتنا.

ولدى الأمل الثابت في أن المصريين، ذوى القلوب الكبيرة، والثراء، سوف يستمرون في أن يقدموا له مساعداتهم السخية، حتى يتمكن شعبي من أن يحصل منه على كل النتائج التي ينتظرها.

وأضم صوتي، يا سيدي الرئيس، إلى النصائح الحكيمة التي أعطيتها للشباب المصري، وإني لمتأكد من أنهم سوف يتصرفون بإصرار؛ لكي يستحقوا ثقتي، وثقة البلاد.

وباسم الله، مصدر كل العلوم، أعلن افتتاح الجامعة، مقدما كل التمنيات القوية في أن تكون قادرة على إفادة كل الطلاب، دون تمييز بينهم بالنسبة لجنسيتهم، أو دينهم".

وعاشت الجامعة المصرية ابتداء من ذلك الوقت، وسوف تعيش عبر الزمن. وكان ذلك أيضا حركة موفقة للسلطة مدفوعة بالرغبة في عمل الخير من جانبي تجاه شعبي العزيز.

لم يكن مجرد إنشاء مثل هذه الجامعة العلمانية في مصر، وبالتحديد في القاهرة، السبب الوحيد في حنق الرأي العام البريطاني، وإنما كان دعم الحكومة المصرية، لهذه الجامعة وكذا المشاركة المباشرة من جانب الخديو في عملها وفي تنميتها وراء ازدياد هذا الشعور بالغضب. وقمت بنفسي برئاستها عبر الرئاسة الشرفية لابني، ولي العهد الأمير عبد المنعم، والرئاسة الفعلية لعمي، الأمير أحمد فؤاد.

ولكي أجعل المؤسسة الجديدة أكثر استقلالا وأكثر حيوية، حرصت على أن أبعد نفسي عن تنظيمها فيما بعد، إلى أقصى درجة ممكنة. وعهدت بهذا العبء بالكامل لعمي فؤاد، والذي كانت علاقاته الودية ممتازة مع بلاط إيطاليا في أشخاص صاحب الجلالة

الملك فيكتور عمانويل الثالث Victor Emmanuel III والملكة العظيمة مرجريت Marguerite، وجعلت من السهل، ومنذ اللحظة الأولى إنشاء كراسي، وتعليم اللغة العربية.

وقام الممثل الدبلوماسي لإيطاليا في القاهرة جياكومو دي مارتينو Giacomo di Martino، وبتصريح من سعادة جيوكاردينى Gioccardini، الذي كان في ذلك الوقت وزيرا للخارجية، والبروفسيور فينشنزو فاجو Vincenzo Fago، المستشرق، والمرسل في مهمة من جانب الحكومة الإيطالية، بالتعاون النشط في هذا النمو المطمئن لجامعتنا الوطنية.

وبهذه الطريقة قام البروفسيور إينانزيو جيدي Ignazio Guidi، دارس العلوم العربية الشهير، وأمين عام أكاديمية الليسيهات في روما، بإعطاء الدروس الأولى للأدب وللجغرافيا العربية؛ وقام زميله الشاب كايتانو أ. ناللينو Caitano A. Nallino ، بالعمل من بعده في هذا الخط التعليمي، والذي كان يعطي باللغة العربية الفصحى. وإلى جانبهم حصل البروفسيور سنتلانا Sentillana والبروفسيور ميلوني Meloni، وهما إيطاليان أيضا، الحصول على كراسي التاريخ والأدب العربي، وتاريخ النظريات الفلسفية، والتاريخ الإسلامي وتاريخ الشرق القديم.

ويسعدني أني أذكر هنا، وإلى جانب هؤلاء الإيطاليين الذين تعانوا مع أبناء بلدي، حفني ناصف بك في الأدب[١]، والشيخ محمد الخضري[٢]، وسلطان أفندي محمد[٣]، وإسماعيل رأفت بك[٤].

وقام فينشنزو فاجو، الذي كان اسمه معروفا في تركيا، وشرق البحر المتوسط، وبصفته عالما متعمقا في شئون الشرق، وصديقا مخلصا للعالم الإسلامي، بإعطاء معونة لعملنا الوطني، معونة غالية ومستنيرة، بتعاونه في كتابة برامج المقررات، ولوائح كلية الآداب، ويرجع إليه الفضل كذلك، والذي نعترف به له، بتكوين أول منشأة لمكتبة حديثة، جاءت لإثراء الكنوز القديمة للمكتبة الخديوية، وبإحضار المؤلفات الأدبية والعلمية، والتي كان هو نفسه وزوجته قد منحاها أول خمسة مجلدات.

---

(١) وكان قاضيا في المحاكم المصرية، ومتفقها في النحو وعلوم اللغة,

(٢) وكان أستاذا في مدرسة القضاء الشرعي، ومؤرخا للشعوب الإسلامية، ولمصر الإسلامية بنوع خاص.

(٣) وكان من مدرسة دار العلوم، ومتخصصا في الفلسفة والأخلاق الإسلامية.

(٤) وكان أستاذ بمدرسة دار العلوم، ومتخصصا في الجغرافيا، وعلم الأجناس.

ونجح في أن يحصل، وبمطالباته المستمرة، من جانب هيئات العلماء في الدول الأوربية، على عدد ضخم من المجموعات، والموسوعات العديدة، التي سرعان ما أثرت مكتبتنا الوليدة، دون أن يؤثر ذلك على الميزانية بقرش واحد.

وحصلنا على هبة شخصية من المؤلف صاحب الجلالة الملك فيكتور عمانويل الثالث لكتابه Corpus Nummorum Italicarum، وكذلك على نسخة نادرة من كتابه حملات الأمير أيوجين دي سافوا Campagnes du Prince Eugene de Savoie، مع مجموع من الألبومات والخرائط الجغرافية والاستراتيجية. وهذه الطلبات نفسها قد زودتنا منذ هذا الوقت بهدايا أخرى نادرة: نسخة مصورة من ديوان السلطان سليم الأول، مطبوعة في برلين عام ١٩٠٤ على نفقة صاحب الجلالة إمبراطور ألمانيا غليوم الثاني، والموسوعات المهمة للكتب التي نشرت في المغرب، مع الحروف الأولى للمطبعة وكانت مهداة من السلطان مولاي عبد الحفيظ.

وتكرمت الملكة ألكسندرا Alexandra، ملكة انجلترا بأن تذكر أن اسم الجامعة المصرية قد كتب، بأمر زوجها، الملك إدوارد السابع، قبل أن يتوفى، إلى عدد من المؤسسات التي كان قد احتفظ لها بنسخة من الكتالوج الفخم، كتالوج أسلحة ودروع ساندرينجهام Catalogue of Arms and Armours of Sandringham.

وفي فرنسا، قام متحف جيميه Guimet، ودار هاشيت Hachette، والجمعية الجغرافية، والمكتبة الوطنية في باريس، ونتيجة لتدخل المسيو جاستون ماسبيرو Gaston Maspero، مدير متحفنا الفخم للآثار المصرية، وسعادة يعقوب أرتين باشا، عضو مجلس الجامعة، بزيادة كريمة للغاية لممتلكاتنا.

وأرسل متحف اللوفر من باريس، ودار النسخ الملكية في روما R. Calcographi مطبوعاتهم الفخمة لأشهر أعمال الفن الفرنسي والإيطالي؛ وأضاف دار ريكوردي Ricordi في ميلان إلى ذلك مجموعة كاملة من الأوبرات والموسيقى الإيطالية ذات الشهرة العالمية.

وكان لعمي، الأمير أحمد فؤاد باشا، الذي كان مهتما كل الوقت بالآداب والفنون، علاقات ثابتة ومستمرة مع علماء جامعات الدول العظمى في أوربا، نتيجة لكثرة أسفاره.

ولقد قدم المسيو جان داتاري M. Gean Dattari، وهو إيطالي مرتبط بإخلاص ببلادنا وضيف قديم، مجموعته النادرة من قطع العملة للمكتبة: بلغت أكثر من ستة آلاف قطعة، من العصور الفارسية، واليونانية، والمقدونية، والرومانية، والعربية، في مصر؛ أي مجموعة النميات الأكثر كمالا، والتي كانت موجودة عندنا وقت افتتاح المحاضرات بجامعتنا، الجامعة المصرية.

وفي خلال ذلك الوقت، تم افتتاح صالة قراءة عامة للجمهور، ولحسن تزويدها بالوصول اليومي للصحف والمجلات، باللغات الأوربية والشرقية.

ومنحتنا الحكومة الإيطالية مجموعة من المعادن الموجودة في إيطاليا، ومرة جديدة رغب صاحب الجلالة الملك فيكتور عمانويل الثالث في أن يظهر تعاطفه مع مؤسستنا، فزودنا بمجموعة من الآلات الكهربائية التي كانت موجودة في مكتب جاليليو Officina Galileo في فلورنسا، وهي التي كونت مركزا هاما لإدارة معامل الفيزياء.

وفي إيطاليا كذلك، أعطونا كل أنواع التسهيلات للشبان المصريين الذين رأينا أنه من المفيد إرسالهم إلى الخارج. وفي هذه المجموعة الأولى من أعضاء البعثات لدى كونفيتو نازونالي فيتوريو عمانويل Convitto Nazional, Vittorio Emanuel تميز ألماس بك، وهو الآن مدير الأكاديمية المصرية للفنون الجميلة في روما.

وهذا المثال، تم اتباعه بدون تأخير من جانب فرنسا وألمانيا، وبعد قليل من الوقت من جانب انجلترا. وهذه المحاولة نجحت إلى حد بعيد، حتى أننا نجد من بين طلابنا القدماء في أوربا، الآن، عظماء الدولة، والشباب الملتزم، وكذلك بعض الأساتذة من ذوي الكفاءات العالية، والذين يحتلون الكراسي الرئيسة في الجامعة المصرية، التي أصبحت أحد أجهزة الدولة.

ويسعدني أن أضيف هنا أنه يجب علينا ألا ننسى، علاوة على ذلك، أنه كان من الضروري أن نهتم بالعنصر النسائي في بلدنا، والذي ظل منذ عصور بعيدا عن الحياة الوطنية، والذي أظهر مع ذلك أنه كان حيا وفاعلا هنا وهناك، كما كان يحدث في بقية أنحاء العالم.

ونظمت مقررات في التاريخ، وعلم النفس، والأخلاق، والأدب، والاقتصاد المنزلي، والصحة، شيئا فشيئا، ابتداء من السنة الثانية من حياة الجامعة (١٩١٠).

ومن المفهوم أنه، منذ الأيام الأولى، كانت مقررات التاريخ والأدب الفرنسي والإنجليزي، إجبارية في لغة كل منهما، وكان الطلاب يحضرونها بطريقة منتظمة.

وجاءت مقررات في الاقتصاد السياسي، والاقتصاد الزراعي المصري، وغيرها، لكي توسع وتطور، وبشكل نهائي، ما كنا قد أسميناه وبسخرية، مجرد كلية آداب.

ومن ناحية أخرى، كان هناك مشروعان ظهرا لي على أنهما من الواجب أن يتوجا مجهودنا من أجل زيادة سرعة التقدم الثقافي لبلادي، وشغلا تفكيري في ذلك الوقت: تنظيم معرض لمجموع القارة الإفريقية، وإنشاء أكاديمية للغات والتاريخ الوطني.

وهما مشروعان لم أتمكن من تحقيقهما، برغم أني قد قمت، مرة أخرى، بترك تنفيذ المشروع الأول لنشاط عمي الأمير أحمد فؤاد، الذي كان أكثر حرية مني، والذي كان في وسعه، وفي أثناء أسفاره المتعددة أن يجعل الدول التي لها ممتلكات إفريقية، تهتم شخصيا بمصر، وهو ما قام به، وحصل على موافقتهم، والوعد بتقديم معونتهم الفعلية.

وجاءت الحرب العالمية؛ لكي تحطم هذه المخطوطات.

أما بالنسبة للمشروع الثاني، فإنه كان إنشاء أكاديمية للغات والتاريخ الوطني، والتي كان يمكنها أن تصبح بشكل ما، ما كانت الأكاديمية الفرنسية تمثله إلى جانب أكاديمية الكتابات والآداب الجميلة[1]. وهذه الأكاديميات للغات والتاريخ الوطني لمصر كان عليها أن تحدد لنفسها هدفا هو البحث عن الأصول التي لا تزال غير معروفة حتى الآن، عن البلاد منذ القرن السابع تقريبا، ودراسة التغيرات التي حدثت للغة، وتطور وتجديد استخدام الكلمات، التي تمت عبر العصور. وكان من الضروري، بنوع خاص، تحديد الشكل الذي ستأخذه اللغة العربية، ونتيجة لهذه الإشتقاقات وتطوير معاني الكلمات، والتي سيكون من اللازم قبولها، وذلك في نفس الوقت الذي نحتفظ لها فيه بصفاتها العربية.

وبإنهاء هذه الذكريات القصيرة عن هذه الجامعة، التي أقامها الشعب، ومن أجل خدمة الشعب، احتفظ بمكان الشرف للمرحومة عمتي المحترمة، الأميرة فاطمة هانم، ابنة الخديو إسماعيل التي سهلت، وعن طريق هبة كريمة، لهذه المؤسسة أن تنمو، وذلك نتيجة لموارد تليق بعظمة والدها الكبير، إسماعيل العظيم. فلقد وهبت أملاكا تبلغ ٣٣٠٠ (ثلاثة آلاف وثلاثمائة) فدان لكي يعطي الجزء الرئيسي من إيرادها للجامعة. وفي الأيام الأولى من شهر يوليو ١٩١٣، دعت إلى قصرها في القاهرة أصحاب السعادة: الدكتور محمد علوي باشا، عبد الخالق ثروت باشا، أحمد عزت باشا، على بهجت بك، وحسن بك سعيد، أعضاء مجلس الجامعة، لكي يستلموا عقود الهبة للجزء الأكبر من أملاكها، مع أرض تبلغ ستة فدادين، تقع قرب قصرها في الجيزة، لكي تبنى عليها مباني الجامعة، وأيضا مبلغ ثمانية عشر ألف جنيه ذهب، لهذا الغرض.

(١) Academie des Inscriptions et Belles Letters

وقام صاحب السمو الأمير يوسف كمال، الذي كان قدزود مصر بمدرسة الفنون الجميلة من ماله الخاص، والذي أنفق على الكثيرين من طلبتها؛ لكي يكملوا دراستهم الفنية في أوربا، والذي كان قد أعطى للمتحف الإسلامي في القاهرة عددا لا يحصى من الأشياء، حتى يزيد من ثروته، بالاستمرار في كرمه الخيالي، وأعطى الجامعة المصرية ملكية مائة وخمسة وعشرين فدانا في مديرية القليوبية الغنية، ومبلغا هاما لتحسين هذه الأراضي.

فالمجد لذكرى عمتي الوقورة الحبيبة، وشكرا لقريبي، الأمير يوسف كمال، والمجد لذكرى كل أولئك، الأموات منهم والأحياء، الذين شاركوا في هذا العمل الوطني.



الأميرة فاطمة الزهراء ابنة الخديوى اسماعيل تبرعت بكل ما تملك للجامعة الاهلية فى شبابها ثم بعد ان ولى الشباب .



مصطفى كامل الغمراوى . كان التعليم والجامعة رسالة عمره

أوضح الخديو في مذكراته أن فكرة إنشاء الجامعة كانت من نبت أفكار مصطفى كامل الذي تبناها وتحمس لها وروج لإقامتها على صفحات جريدته على الرغم من معارضة سلطات الاحتلال، وأن هذه الفكرة كانت حتى قبل أن تولد كابوسا لبريطانيا، فأثارت الدوائر البريطانية حولها الشكوك حتى تعيش الأمة المصرية عمياء في ظلام الجهل والأمية، وذكر أن ذلك يرجع بصفة خاصة إلى خشية الإنجليز من انصراف الفلاحين منتجي الثروات عن نشاطهم الزراعي يضاف إلى ذلك خشيتهم من تواجد طبقة مصرية مثقفة تنادي ليس فقط بتحرير الأرض، ولكن أيضا بتحرير الشخصية المصرية والفكر والإرادة فيستيقظ المصريون وتنتشر روح العلم والمعرفة بينهم. وأنه منذ نمو الجامعة والناس يشعرون أن من حقهم تقديم انتقادات كانت عنيفة وأحيانا غير عادلة. كما أوضح الخديو أن هذه الجامعة كانت علمانية وحديثة طبقا لمتطلبات الحياة الوطنية كما أعطت مكانا هاما للغات الأجنبية والمواد الاقتصادية والفلسفية، وأنه سيجعل هذه المؤسسة أكثر استقلالا وحيوية وإلى جانب ذلك فقد أوضح الأمير أحمد فؤاد رئيس الجامعة بأن إنشاء الجامعة جاء لكي يحصل الشباب المصري على مزايا التعليم العلمي دون الاضطرار إلى الاغتراب صوب مراكز ثقافية بعيدة وأنه على الرغم من كل المعوقات فقد افتتحت الجامعة أبوابها في يوم الاثنين الموافق ٢١ من ديسمبر ١٩٠٨ وإلى جانب ذلك فقد تعرضت المذكرات إلى افتتاح الجامعة والخطب التي ألقيت بهذه المناسبة.



الأميرة فاطمة اسماعيل (١٨٥٣ - ١٩٢٠) هى احدى بنات الخديوى اسماعيل ، تزوجت عام ١٨٧١ من الأمير طوسون بن محمد سعيد باشا والى مصر ، وانفردت بين اخواتها بحبها للعمل العام ، وحرصها على المساهمة فى أعمال الخير ، ورعاية الثقافة والعلم وكان ابنها الأمير عمر طوسون أكثر أمراء أسرة محمد على إقبالا على العمل العام ، وتجاوبا مع الحركة الوطنية ، ورعاية للعلم وتشجيعا للعلماء . ويعكس هذا تأثره بأمه راعية العلم والثقافة.

وعندما توفيت الأميرة فاطمة فى نوفمبر ١٩٢٠ اقترح عبدالخالق ثروت باشا على مجلس الجامعة ، إقامة حفلة تأبين لها ، وأن تقام بدار الجامعة فى الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الجمعة ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٠.

وجاء فى تقرير الجمعية العمومية للجامعة المصرية مايأتى : " فجعت المرءوة ، وفجع البر والإحسان ، بوفاة فخر السيدات ، وأميرة المحسنات ، ربة الجود والكرم ، حضرة صاحبة السمو الأميرة " فاطمة إسماعيل " انتقلت إلى جوار ربها فى عصر يوم ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٢٠ ، بعد أن أغدقت على الجامعة المصرية فيض حسناتها ، فضمنت لها الوجود المستمر بإذن الله ، وأسندتها إلى ركن مكين من جودها وفضلها ، يمكنها من الاستمرار على تحقيق أسمى مارمت إليه من صالح الرغبات

وألقى حسين رشدى باشا رئيس الجامعة خطبة فى تأبين الأميرة مشيداً بكرمها وفضلها الكبير على الجامعة والوطن. وكذلك ألقى الأستاذ الدكتور أحمد ضيف باسم أساتذة كلية الآداب ، والأستاذ لويس كليمان باسم أساتذة الجامعة غير المصريين.

وثيقة رقم (١٨)

الجامعة في مذكرات هدى شعراوي

في سنة ١٩٠٥ نشرت الصحف مقالات ومناظرات لكثير من المفكرين عن أيهما أنفع للقطر المصري في الحالة التي كان عليها.. الكتاتيب أم مدرسة كلية عالية. وقد اشترك في هذه المناقشات كثيرون من أصحاب الفكر والأقلام. أما الخطوة الأولى الأساسية والعملية فقد بدأها مصطفى بك كامل الغمراوي الذي رأى حاجة البلاد إلى المحصول العلمي، ووجوب توفيره في مصر توفيرا للجهود والإنفاق على طلاب العلم في أوربا. ففكر في إنشاء جامعة تضم كليات مختلفة مثل جامعات أوربا وفكر في الدعوة لمشروع الجامعة والتبرع لها حيث نشر نداء في الصحف المحلية والعربية والأفرنجية داعيا لهذه الفكرة في ٣٠ سبتمبر ١٩٠٦ وقد بادر المرحوم أحمد شفيق باشا فاكتتب بخمسمائة جنيه. وكان الخديو عباس راضيا عن هذا المشروع، مما شجع على عقد أول اجتماع لمناقشته في دار سعد زغلول. وقد اختير سعد زغلول باشا وكيلا، وقاسم بك أمين سكرتيرا، وحسني باشا سعيد أمينا للصندوق، وعضوية مصطفى بك كامل الغمراوي ، ومحمد بك عثمان أباظة، ومحمد بك راسم، وحسن بك جمجوم، وحسن باشا السيوفي وغيرهم، وكان المعتمد البريطاني اللورد كرومر يحارب كل ما من شأنه تقدم البلاد، فنادى بأن تعميم التعليم الابتدائي أهم من ذلك، وأن الأمة أحوج إليه من التعليم الجامعي، بل أنه ذهب في محاربة المشروع إلى حد تعيين سعد زغلول باشا وزيرا للمعارف بقصد إبعاده عن الاشتغال بأمر الجامعة.

وقد قام قاسم بك أمين بمجهودات عظيمة لنجاح المشروع حيث قابل الخديو وعرض عليه أن يتولى رعاية المشروع فقبل الخديو وانتهى الأمر بتعيين الأمير أحمد فؤاد رئيسا لمجلس الجامعة عام ١٩٠٧ ومن أعضائها محمد علوي باشا، وعبد الخالق ثروت باشا، وإسماعيل صدقي باشا، ويعقوب أرتين باشا، واسماعيل حسنين باشا، ومرقص فهمي بك، وعلي بهجت بك، والسير جاستون ماسبيرو وهكذا خرجت الجامعة المصرية إلى عالم الوجود. وكان في مقدمة المتبرعين لهذا

مذكرات رائدة المرأة العربية الحديثة هدى شعراوي، القاهرة، كتاب الهلال، سبتمبر ١٩٨١ ص ١١٦ ـ ١١٩.

المشروع: الأميرة فاطمة كريمة الخديو إسماعيل التي تبرعت بستة أفدنة، ووقفت ستمائة فدان ليصرف من إيرادها على شئون الجامعة بالإضافة إلى جواهر قيمتها ثمانية عشر ألف جنيه. وتخليدا لفضلها كتب على مدخل كلية الآداب تلك العبارة التي مازالت موجودة حتى الآن وهي: "هذه من آثار حضرة صاحبة السمو فاطمة إسماعيل".

وهناك أيضا الأمير يوسف كمال، وأحمد بك الشريف وحسن باشا زايد وهو من سراة المنوفية، وقد أوقف عزبة سراوة مساحتها ستون فدانا على الجامعة. ومن أجل ذلك انتقل مجلس إدارة الجامعة برئاسة الأمير أحمد فؤاد إلى قصر حسن باشا زايد لتقديم الشكر له رسميا في ١٥ أبريل ١٩٠٨ وألقى خطبة بهذه المناسبة، ورد الأمير فؤاد على خطبة حسن باشا زايد بكلمة تقدير.

وقد افتتحت الجامعة المصرية في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٠٨ في احتفال عظيم تصدره الخديو عباس. وكان في استقباله رئيس الجامعة، ورئيس مجلس الوزراء والوزراء وعلية القوم وألقى الأمير أحمد فؤاد كلمة في هذه المناسبة الوطنية السارة وبارك الخديو باكورة النهضة العلمية التي أذن بفتح باب التعليم العالي أمام أبنائنا وبناتنا.

والحقيقة أن هذا اليوم كان يوما مشهودا في تاريخ مصر لأن افتتاح الجامعة تحقق بعد حرب لا هوادة فيها من اللورد كرومر من ناحية وبين المفكرين وأولى الأمر من ناحية أخرى. ويعد ذلك انتصارا لإرادة الأمة على إرادة المستعمر الذي كان يحاول بكافة الوسائل وضع العراقيل أمام تقدم العلم في بلادنا، ويعمل على تخلف أولادنا عن ركب العلم والمعرفة.

وجدير بالذكر أن السيدة ملك حفني ناصف التي اشتهرت باسم باحثة البادية، والتي كانت تكتفي من قبل بإعلان آرائها في الجرائد فقط قامت بإلقاء سلسلة محاضرات مفيدة في الجامعة وفي صالة الجريدة التي كان يرأس تحريرها أحمد لطفي السيد.

تحدثت هدى شعراوي في مذكراتها عن الخطوات الأولى الأساسية والعلمية بشأن فكرة إنشاء الجامعة والجهود التي بذلت من أجل الدعوة لها وجمع التبرعات من أجل إنشائها حتى تم افتتاحها في ٢١ ديسمبر ١٩٠٨.

وثيقة رقم (١٩)

الجامعة في مذكرات سعد زغلول

٢١ ديسمبر سنة ١٩٠٨(١)

في هذا اليوم تفتح الجامعة المصرية، وقد أعدوا الخطب التي ستلقى فيها من الجناب العالي ورئيسها وبعض أعضائها. وعندما علمت بذلك، شافهت الرئيس وبعض الأعضاء في اشتراك ناظر المعارف في الخطب معهم، لأن له علاقة بمشروع الجامعة من جهة كونه أحد مؤسسيها، وناظرا للمعارف العمومية. فلم أسمع منهم – لغاية الآن – جوابا!

ولكني أحسست بأن ذلك بإيعاز! فإن عبد الخالق ثروت أخبرني أمس بأن الأعضاء جميعا قرروا ألا يخطب ناظر المعارف، وأنه لما أراد مناقشتهم في ذلك لم يمكنوه، وقالوا له: احفظ صوتك لنفسك. وأن يوسف صديق أخذ على نفسه إخبارك واقناعك. فقلت: لم يخبرني هذا الأخير بشئ. وأخبرني بعد ذلك علوي بأن ترتيب الخطب كان في عابدين. وعلمت أيضا أنهم لم يذكروا قاسم بشئ، مع أنه أول مؤسسيها، ومات في خدمتها لهذا السبب بعينه!.

فعجبت من قوم يبنون العلم على أساس من نكران الجميل واخفاق الحقائق! وعجبت من قوم يتظاهرون بحرية الفكر وصراحة القول وأفكارهم مقيدة بالأوهام وأقوالهم مملوءة بالمواربة، يؤمرون فيأتمرون، ولا يجدون من أنفسهم معارضا، ثم يكتمون الحق، وهم يعلمونه! وأعجب من هؤلاء الكتبة والصحافيين(٢)، الذين يعملون حقيقة الخدم التي أداها ذلك الفقيد للجامعة، ومع ذلك لم نرهم ذكروه أو ذكروا به، أو انتقدوا على حذف اسمه، مع أن من بينهم أصدقاء له وغيروين على ذكراه!.

افتتحت الجامعة، وحضرها خلق كثير من الأجانب والوطنيين، وخطب فيها رئيس الجامعة والخديوي، وعبد الخالق ثروت، وأحمد زكي، والأستاذ الذي تعين لتدريس آداب اللغة الفرنساوية.

---

(١) مذكرات سعد زغلول جـ ٢، القاهرة، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ص ٨٢٥ – ٨٢٦.

(٢) في الأصل "الصحافيون"

وكان أحسن الخطب العربية تلاوة وإلقاء، ومعنى وعبارة، خطبة عبد الخالق ثروت، وأسوأها في كل ذلك خطبة الرئيس، ثم التي بعدها. وكانت خطبة زكي[(١)] أثقلها على السمع، وأبعدها عن الموضوع، وأفرغها من حسن الذوق – خصوصا وقد تكلم فيها عن الإسلام، ومجده بأمور متكلفة، وليس من اللياقة إلقاؤها في افتتاح جامعة لا دين لها إلا العلم[(٢)].

ومن أغرب ما رأيت، أن علماء الأزهر – وفي مقدمتهم شيخ الجامع والمفتي – حضروا هذا الاحتفال، على خلاف عادتهم في مثل هذه الاحتفالات. وكذلك جمهور من الناس، الذين لا هم لهم إلا بحضور الملاهي والتردد على مواضع اللعب!.

والسر في ذلك – على ما شعرت به – ما أشرت إليه، في غير هذا الموضع، من ضعف الأمة في نفسها، وميلها دائما إلى الجهة التي يميل الحاكم إليها، بقطع النظر عما فيها من الحسن والقبح!.

---

(١) أحمد زكي باشا.

(٢) توضح هذه العبارة فلسفة سعد زغلول العلمانية – رغم تخرجه في الأزهر – التي تفرق بين ما ينتمي للدين وما ينتمي للعلم.

مضمون الوثيقة:

افتتحت الجامعة رسميا في ٢١ ديسمبر ١٩٠٨ في حفل أقيم بقاعة مجلس شورى القوانين حضره عدد كبير من رجال الدولة والوجهاء والأعيان ورجال السلك السياسي والأجانب وشيخ الجامع الأزهر وغيره، كما حضر الحفل الخديوي عباس الثاني وألقى خطبة أعرب فيها عن اغتباطه بخروج المشروع إلى حيز الوجود كما ألقى رئيس الجامعة وعبد الخالق ثروت وأحمد زكي وبعض الأعضاء خطبا في حفل الافتتاح وقد وصف سعد زغلول هذه الخطب بقوله أن أحسنها تلاوة وإلقاء ومعنى وعبارة خطبة عبد الخالق ثروت وأسوأها كانت خطبة رئيس الجامعة وأثقلها على السمع وأبعدها عن الموضوع خطبة أحمد زكي لأنه تكلم فيها عن الإسلام ومجده بأمور متكلفة ليس من اللياقة إلقاؤها في افتتاح جامعة لا دين لها إلا العلم.

ولما طالب سعد زغلول الاشتراك في إلقاء الخطب نظرا لعلاقته بمشروع الجامعة من جهة كونه أحد مؤسسيها وناظر المعارف العمومية في ذلك الوقت فإن طلبه كان طريقه الإهمال. وإلى جانب ذلك فإن احدا من الخطباء لم يذكر دور قاسم أمين في إنشاء الجامعة على الرغم من أنه كان أحد مؤسسيها مما جعل سعد زغلول يتعجب من ذلك.

وثيقة رقم (٢٠)



منشور نمرة ١

(ارسالیات اوروبا)

بشأن زواج وامتحانات وخطابات
طلبة ارسالية الجامعة المصرية

اجتمع مجلس ادارة الجامعة فى ١٥ مارس سنة ١٩١١ وتفرق فى مسائل مختلفة قرر بشأنها ما يأتى :

(١) زواج الطلبة

محرم على طلبة الارسالية ان يتزوجوا ما داموا فى الدراسة

(٢) الامتحانات

يجب على الطلبة التقدم لجميع الامتحانات المطلوب منهم اداؤها فى العلوم التي يتلقونها الا اذا طرأ عليهم مرض يمنعهم من التقدم لها. وفى هذه الحالة يثبت خصمهم طبياً تحت ملاحظة مندوب الجامعة ويعرض الأمر بعد ذلك على مجلس الادارة للنظر فيه

وفيما عدا ذلك فالطالب الذى لم يتقدم للامتحان يعتبر كانه سقط فيه و يعامل باحكام المادة الثامنة من لائحة الارسالية وهذا نصها:

« الطالب الذى يخيب فى الامتحان مرتين متواليتين يجب استرجاعه او شطب اسمه »

(٣) خطابات الطلبة :

لوحظ ان بعض الطلبة يقصرون فى تنفيذ احكام المادة (١٤) من لائحة الارسالية فيرسلون للسكرتارية خطاباتهم الشهرية مختصرة ولا تؤدى الغرض المقصود منها

وهذا نص المادة (١٤)

« يجب على ارباب المرتبات ان يحرروا فى اول كل شهر خطاباً الى سكرتير الجامعة بلغة البلاد التى يتلقون العلم فيها مع ارفاقه بورقة منفصلة عنه تتضمن ترجمته باللغة العربية

UNIVERSITÉ ÉGYPTIENNE

CIRCULAIRE No. 1.

Missions en Europe

Objet : Mariage - Examens
Correspondances des Boursiers
de la Mission de l'Université.
Égyptienne

Dans sa séance du 15 Mars dernier, le Conseil de l'Université a porté son examen sur diverses questions au sujet desquelles il a pris les décisions suivantes

a . **Mariage.** — Il est interdit aux Boursiers de contracter mariage au cours de leurs études

b . **Examens** — Sauf le cas de maladie constatée par examen médical sous le contrôle du Délégué, cas que le Conseil appréciera, les boursiers doivent se présenter régulièrement à tous les examens que comporte le cours de leurs études.

Le fait de ne pas se présenter sera assimilé dans ses conséquences au cas d'échec prévu par l'art. 8 du Règlement sur les Missions Universitaires ainsi conçu :

« Le boursier qui aura échoué deux fois consécutives dans ses examens sera rappelé ou « radié. »

c . **Correspondances.** — Certains boursiers s'acquittent mal de l'obligation prescrite par l'art. 14 du Règlement sur les Missions, et ne font parvenir au Secrétariat de l'Université que des lettres brèves et insignifiantes.

L'art. 14 est ainsi conçu :

« Les étudiants sont tenus d'écrire le 1er. de « chaque mois au Secrétaire de l'Université une « lettre dans la langue du pays où ils font leurs « études, lettre qu'ils auront soin de traduire en « arabe, sur une feuille séparée.

ويكون هذا الخطاب ممهوراً بإمضائه ومحتوياً ومشتملاً على بيان أحواله الصحية وسير دروسه وتقديمه للامتحانات ونتيجتها وعلى كل المعلومات التي تستنير بها الجامعة للوقوف على أحواله الأدبية والمادية.

الطالب الذي يخالف هذه المادة يخصم من مرتبه الشهري من جنيه إلى ثلاثة جنيهات حسبما يرى مجلس الإدارة وذلك عن كل خطاب لم يرسل أو أرسل متأخراً عن ميعاده أو ناقصاً وعند تعدد المخالفة لمجلس الإدارة أن ينظر في أمر الطالب مع مراعاة أحكام المادة السابعة من اللائحة.

وقد قرر المجلس أن تكون هذه القرارات ملحقاً للائحة البعثات الجامعية الأوروبية

تحريراً بالقاهرة في أول جمادى الأولى سنة ١٣٢٩ هجرية الموافق ٣٠ أبريل سنة ١٩١١ ميلادية

السكرتير العام

« Cette lettre portera en tête le nom et l'adresse de l'étudiant et contiendra des indications sur son état de santé, sur la marche de ses études, sur la préparation et le résultat des examens et en général, tous autres renseignements qui pourront éclairer l'Université sur la condition morale et matérielle du signataire. »

L'étudiant qui ne se conformera pas à cet article sera passible pour chaque lettre non envoyée, tardive, ou jugée insuffisante, d'une retenue sur son allocation mensuelle de L.E. 1 à L.E. 3, suivant l'appréciation du Conseil.

En cas d'infractions répétées, le Conseil appréciera la sanction à appliquer sur les bases de l'art. 7 du Règlement.

Le Conseil a, en outre, décidé que les dispositions ci-dessus formeront annexe au Règlement sur les Missions Universitaires en Europe.

Le Caire, le 30 avril 1911

LE SECRÉTAIRE GÉNÉRAL

أنا الموقع على هذا ... الطالب بالإرسالية ... أقر بأني اطلعت على هذا المنشور وأتعهد باتباع أحكامه.

التاريخ ...

التوقيع

Je soussigné, boursier de l'Université Égyptienne, ai pris bonne note du contenu de la présente circulaire. Je m'engage à me conformer à ses dispositions.

Date ...

Signature

مضمون الوثيقة:

عنيت الجامعة منذ نشأتها بإيفاد طلابها إلى أوربا لاستكمال معارفهم في جامعاتها الشهيرة وذلك لتكوين أساتذة وطنيين واشترط في عضو البعثة أن يكون مصري الجنسية ولائق طبيا.

وتنحصر الضوابط التي وضعتها الجامعة لطلاب هذه البعثات في تحريم الزواج عليهم مادامو في الدراسة، وفي ضرورة تقدمهم لجميع الامتحانات المطلوب منهم اجتيازها، ومن لم يتقدم منهم لهذه الامتحانات يعد راسبا، ويعامل بمقتضى المادة الثامنة من لائحة البعثات التي تنص على إعادة الطالب الذي يرسب في الامتحان أو شطب اسمه من البعثة إذا رسب مرتين متتاليتين، كما كلبت الجامعة أن يحرر كل منهم خطابا في أول كل شهر إلى سكرتير الجامعة يبين له فيه احواله الصحية، وطريقة سيره في دروسه، واستعداده للامتحانات ونتيجتها، وكافة المعلومات التي يمكن أن تستنير بها الجامعة للوقوف على أحوال طلبتها، وحذرت كل من يخالف ذلك بخصم مبلغ من جنيه إلى ثلاثة جنيهات من راتبه الشهري.

وثيقة رقم (٢١)

تطور برامج الدراسة بالجامعة

والأساتذة الذين تولوا التدريس

الحالة العلمية في ١٩٠٨ – ١٩١٤[1]

لاجل إرشاد المصريين إلى الدرجة التي وصلت إليها المعارف والآداب في أوربة، قد نظمت الجامعة خمسة دروس، وعهدت بها إلى أساتذة اختصاصيين، منهم اثنان من أهل القطر، وهما حضرتا أحمد زكي بك، مدرس الحضارة الإسلامية، وأحمد كمال بك، مدرس الحضارة القديمة في مصر والشرق، لغاية ظهور الإسلام؛ واستقدمت ثلاثة من الأساتذة الأوربيين وهم جناب السنيور جويدي، مدرس أدبيات الجغرافيا والتاريخ عند العرب، والمستر ملر، مدرس آداب اللغة الإنجليزية، والمسيو بوفيليه، مدرس آداب اللغة الفرنسية.

وقد تقرر أن هذه الدروس تستمر الجامعة على تكميلها، أو تستبدل بها غيرها في الأعوام الآتية، بطريقة التدرج والترقي، حتى يكون لطلابها والمنتسبين إليها إلمام تام بحركة المعارف البشرية، والوقوف على تاريخ تقدمها منذ بدايتها إلى الآن، ثم تنتقل إلى تدريس علوم خصوصية بمجرد رجوع طلبتها من أوربة، وتباشر تطبيق العلم على العمل؛ ليرتفع مستوى المدارك، وترتقي أذهان الطلاب، فيتيسر لهم النبوغ فيما يريدون الانقطاع إليه من الفنون.

ولكي تمهد الجامعة لكل الطلاب حضور دروسها، جعلت في كل يوم درسين، يبتدئ الأول في الساعة الخامسة بعد الظهر، وينتهي في الساعة السادسة. وبعد نصف ساعة للاستراحة، ولاختلاط الطلبة بالمدرسين، للاسترشاد منهم فيما يريدون زيادة الشرح والبيان فيه، يبتدئ الدرس الثاني، ويستمر لمدة ساعة أيضا؛ وبعد نهاية الدرس يختلط الطلبة بأساتذتهم مدة نصف ساعة أو أكثر، وقد فسحت المحل لقبول الطلاب، وجعلتهم على نوعين:

١- طلبة منتسبين، وهم الموجودون الآن، والمتخرجون في المدارس العالية والخصوصية والأزهر الشريف، والأجانب عن هذه المدارس، الذين

---

(١) أحمد عبد الفتاح بدير: الأمير أحمد فؤاد ونشأة الجامعة.

يقدمون طلبا بنية الاستمرار على حضور درس واحد فأكثر، من الدروس الخمسة، للحصول على شهادة أو إجازة، أو لقب، مما تقرره الجامعة في المستقبل.

٢- المستمعين المتطوعين، وهم كل من يطلب قبوله بهذه الصفة، ويدفع الرسم المقرر عنها، بغير التزامه أي قيد أو شرط آخر.

وقد خفضت المصروفات السنوية إلى نهاية ما يمكن، فجعلتها ١٢٠ قرشا للطلبة المنتسبين، الذين يحضرون ثلاثة دروس فأكثر من دروسها، و ٤٠ قرشا لمن يريد منهم حضور درس واحد، وضاعفت هذه القيمة للمستمعين المتطوعين، ثم أنشأت بطاقات لحضور محاضرة واحدة، ورسمها ٥ قروش.

١٩٠٩ – ١٩١٠

لئن أظهرت الحال احتياج الجامعة إلى المال، ما ذلك إلا لأنها تطلب التوسع في دروسها، والنهوض بها إلى المستوى الذي يجعلها على الدوام نافعة، راسخة الأقدام، ولقد كان من أقصى أمانيها، أن تستبدل بالمحاضرات التي تلقى فيها دروسا حقيقية، تكون أساسا لها، وتزيد في خطواتها في السنين المقبلة، حتى تصبح معهدا جامعا صحيحا بكل معاني الكلمة، ولكن حالتها المالية اضطرتها إلى الاستمرار على منوال العام الماضي، ولكن مع التوسع في الدروس، فقد بدأت في السنة الماضية بخمسة أنواع من المحاضرات، وهي:

(١) الحضارة الإسلامية.

(٢) الحضارة القديمة.

(٣) آداب الجغرافيا والتاريخ عند العرب.

(٤) الآداب الفرنسية.

(٥) الآداب الإنجليزية.

ولكن كان هذا بدء دخول الجامعة في دور العمل الحقيقي وظهر لأعضاء مجلس إدارتها من التجارب، ومن احتياجات البلاد، وجوب الاستمرار في هذا العام على إلقاء المحاضرات في الآداب الفرنسية، والآداب الإنجليزية؛ ولكن مع زيادة التوقع فيهما، بحيث تشملان فن التمثيل والتشخيص في القرن التاسع عشر في أوربة، ليتمكن الطلبة من الوقوف على أساليب هاتين اللغتين، وعلى مقدار تطورات رجال هاتين الأمتين العظيمتين، وكيفية تدرجهما في ترقية بلادهم وأسندت الجامعة هاتين المادتين إلى جناب المسيو بوفيليه، أستاذ المادة في العام الماضي، وإلى

جناب المستر سيسون، مدرس اللغة الإنجليزية بجامعة ديجون بفرنسا، وقررت إنشاء درس لآداب اللغة العربية.

ولما لم يكن في هذا الموضوع كتاب مخصوص، يبحث في جزئياتها، ويستوفيها في موضوعاتها، اهتمت اللجنة الفنية بالجامعة بهذا الأمر، فنشرت إعلانا عاما في جميع الجرائد المحلية، تطلب فيه من رجال الآداب العناية بهذه المسألة، والمسابقة في تأليف الكتاب المطلوب، ولأجل تشجيعهم على العمل، قررت ما يأتي:

أولا: المدة التي يلزم تقديم الكتاب فيها هي سنتان.

ثانيا: إعطاء الناجح الأول مكافأة قدرها ٢٠٠ جنيه، والناجح الثاني ٥٠ جنيها.

ثالثا: تتولى الجامعة طبع كتاب الناجح الأول، وإعطاءه ٢٠٠ نسخة منه.

رابعا: إذا لم ينل المكافأة أحد، تعاد المدة، وتبقى المكافأة على ما هي عليه حتى يتم تأليف الكتاب على النمط المطلوب.

ولما كان هذا الموضوع من الدروس المهمة، التي يجب إلقاؤها بالجامعة، ونظرا إلى احتياج الجامعة إلى مدرس أو أكثر يلقنون هذا العلم بأساليب حديثة، رأت اللجنة الفنية أن تبعث في هذا العام بشيخ من نابغي مدرسة المعلمين الناصرية إلى باريس، لدرس آداب اللغة الفرنسية، وإحراز أعلى الدرجات فيها، حتى إذا وقف على طرقها وأساليبها، رجع إلى الجامعة، ودرس آداب اللغة العربية، طبقا لما اكتسب من الطرق الفلسفية، والأساليب العلمية.

بعثت الجامعة بواحد من المشايخ، ورأت أنه إذا نجحت تجربتها انتخبت غيره، وبعثت بهم إلى أوربا، لمثل هذا الغرض، وإلى أن ينتهي هذا الشيخ من دراسته ويرجع إلى مصر، بدأت الجامعة بتدريس هذا الفرع، ابتداء من هذه السنة المكتبية، وأسندته إلى حضرة حفني ناصف بك، فكان لهذا الدرس من الأهمية، ما جعل الإقبال عليه عظيما جدا، حتى بلغ عدد سامعيه نحو مائة وأربعين طالبا منتسبا، غير الذين يحضرون لسماع المحاضرات بطريق التطوع والاختيار.

ورأت الجامعة بجانب ذلك، وجوب إحياء علوم العرب، فإنها وحدها هي التي يمكنها القيام بهذا العمل المجيد، فقررت ألقاء محاضرات عما وصلوا إليه في الفلك والرياضيات، وانتخبت لهذا المستشرق الإيطالي الأستاذ نلينو، المدرس بجامعة

بالرمو، عاصمة جزيرة صقلية بإيطاليا، لتخصصه في هذا الموضوع، ولما له فيه من التحقيقات التي اشتهر بها عند أهل الدراية.

ولكي تزيد الفائدة العملية من دروسها، قررت إلقاء محاضرات في الرياضيات العالية، وفي الطبيعة، واختارت لهذين الفرعين سعادة صابر صبري باشا، وحضرة إسماعيل حسنين بك، لاشتهارهما بين أفاضل الأساتذة المصريين بالتعويل على الأساليب الحديثة.

ولما كان للعلوم الاقتصادية شأن عظيم في هذه الأيام،وخصوصا الاقتصاد الزراعي، الذي تحتاج إليه بلادنا المصرية، أدخلت الجامعة في منهجها تدريس علم الاقتصاد السياسي والزراعي، واستقدمت أستاذا قادرا على تدريس هذا الفن من فرنسا، هو المسيو جرمان مرتان، أستاذ الاقتصاد السياسي بجامعة ديجون بفرنسا، ولقد أصاب نظر رجال الجامعة الواقع، إذ أعظم دليل على افتقار البلاد لعلم الاقتصاد، هو إقبال المستمعين العظيم، ومواظبتهم على الحضور في هذا الدرس، فعدد من اشتركوا في محاضرات هذه المادة هو ١٥٠ طالبا منتسبا غير المستمعين.

ورأى دولة الأمير "أحمد فؤاد" من وجهة أخرى أن مركز المرأة المصرية الأدبي، لا يرقى إلا برقيها في العلوم، وأن الجامعة هي التي يجب عليها أن تأخذ بيدها، فتسير بها إلى مستوى المدارك الصحيحة، والأفكار الحديثة.

فعرض رأيه على رجال الجامعة، فأمنوا على فكرته، وعضدوه في تحقيق إلقاء المحاضرات التي تهم السيدات المصريات، ورجوا منه أن يسعى في الحصول على الأستاذة التي تفى بهذا الغرض، فاستعان دولته وهو في باريس بجناب المسيو ماسبيرو، حتى وفق للحصول على سيدة حائزة لأكبر درجات التدريس "شهادة الأجر يجاسيون" وهى الآنسة كوفرير، المدرسة بمدرسة راسين بباريس، وفوض إليها إلقاء محاضرات في موضوع أحوال المرأة في العصور القديمة والحديثة، وابتدأت هذه المحاضرات والشك يخالط سموه في نجاحها، نظرا إلى كونها أول خطوة في بابها، ولكن الآنسة كوفرير عرفت كيف تستميل السامعات إلى محاضراتها، حتى زاد إقبال السيدات على دروسها، فبلغ عدد المنتسبات ستين سيدة، منهن ٣٥ مصريات، وباقيتهن أجنبيات، هذا غير السيدات اللاتي يحضرن بطريق التطوع، لسن بالقليلات.

ولاجل تمام المحافظة على عاداتنا القومية، ولعدم اختلاط الرجال بالسيدات عند مجيئهن وانصرافهن، أمر سموه أن تكون دروس السيدات في الصباح؛ ولم يكتف سموه بذلك، بل رأى ألا يحرم أهالي البلاد النفع الذي تنشره الجامعة، فأمر أن يكلف اختصاصيون إلقاء محاضرات في أهم مدن القطر، سواء بواسطة التشخيص بالفانوس الكهربي أو بدونه؛ ولا تخفى الفائدة الأدبية، التي تعود على أبناء هذا القطر من ذلك.

ورأى سموه أيضا أن الدروس التي تلقى في الجامعة تفيد السامعين فقط، ولا تفيد غيرهم من سكان المدن الأخرى، ولا الذين لا يتمكنون من الحضور في دار الجامعة لكثرة أشغالهم، فأمر بحفظ الدورس التي تلقى، ليكون كل منها مجموعة ثمينة في المستقبل، يطلع عليها من أراد، وجعلت الجامعة قيمة الاشتراك فيها بعد طبعها زهيدا جدا، وذلك للمحافظة على مبدأ الجامعة، وهو تسهيل السبل إلى تحصيل العلم على الطالبين.

١٩١٠ _ ١٩١١

إنشاء كلية الآداب والفلسفة

لا يخفى أن التدريس في الجامعة، كان في أول الأمر عبارة عن سلسلة محاضرات، تلقى في موضوعات مختلفة؛ وكان الغرض من ذلك تعويد الشبان وطلبة العلم حضور العلوم العالية، وترغيبهم في ترقية مداركهم، ومعرفة العلوم التي يميلون بطبيعتهم لتحصيلها، وذلك قبل البدء في سن نظام نهائي للتدريس.

ولما آنست الجامعة في طلابها، أنهم أكثر إقبالا على سماع العلوم الأدبية، منهم على سماع غيرها، رأت أنه قد حان لها الوقت لإنشاء كلية للآداب والفلسفة، على طراز حديث، تراعى فيه حاجات أبناء هذا القطر. وقد تم لها تحقيق هذه الأمنية، وجعلت أساس التعليم اللغة العربية. وبذلك دخلت الجامعة في طور جديد من حياتها الحقيقية، أما نظام الدروس في العامين الفائتين فلم يقصد منه سوى معرفة أميال الشباب الغريزية.

ولكي تبنى الجامعة عملها على أساس متين، رأت أن لا مندوحة عن تقرير شروط خاصة، للدخول في سلك الطلبة، الذين يكون لهم حق الحصول على الإجازة العلمية، متى أتموا الدراسة، ونجحوا في الامتحانات التي يتقدمون لها. وقد جعلت شرط ذلك، أن يكون الطالب حاصلا على شهادة الدراسة الثانوية المصرية، أو شهادة أخرى أجنبية أو غيرها، يرى مجلس الإدارة أنها معادلة لتلك الشهادة.

وليس القصد من ذلك حصر التعليم في فئة دون أخرى، ولكن لتتمكن الجامعة الحديثة العهد، من تخريج رجال أكفاء.

أما حضور علم واحد أو جملة علوم، بصفة مستمع متطوع، فقد جعلته مباحا لكل طالب بدون شرط ولا قيد.

ولكي نتيح للقارئ فكرة عما كان للأمير "أحمد فؤاد باشا" من فضل في إنشاء هذه الكلية، واختيار أساتذتها، والعمل على تنظيمها ورقيها، رأينا أن نسجل هنا محضر الجلسة التاريخية، التي عرض فيها مشروع إنشاء كلية الآداب.

حول إنشاء كلية الآداب والفلسفة

مستخرج من محضر اللجنة الفنية

للجامعة المصرية: جلسة ١٩ أبريل سنة ١٩١٠

قال دولة الأمير "أحمد فؤاد" رئيس الجامعة المصرية، لحضرات أعضاء اللجنة الفنية، في ١٩ أبريل سنة ١٩١٠:

"إننا لغاية الآن اتبعنا في نظام التدريس بالجامعة، إلقاء محاضرات في علوم مختلفة، لا رابطة بينها، ولا تؤدي إلى غاية معلومة معينة؛ ولا يخفى أنه لم يكن في استطاعتنا أن نعمل غير ذلك، بالنظر لقلة مواردنا، ومع ذلك فإن هذه المحاضرات قد عودت الطلبة على سماع الدروس العالية، التى تلقى بالجامعات، وأظهرت للجمهور أن هناك جامعة يجب توجيه الأنظار إليها.

فإذا لم يكن ميسورا لمعهدنا العلمي أن يولد كاملا، بالشكل الذي نرى عليه الجامعات الأجنبية، لأن ذلك لم يشاهد في بلد ما. غير أنكم لا تجهلون من جهة أخرى أن النظام الحالي معيب، ولا يسوغ لنا أن نستمر فيه، فنظام الجامعات يستدعى بالضرورة إيجاد كليات لتعليم العلوم والفنون، على اختلاف أنواعها، وجامعتنا لم تسلك للآن هذا النهج. فيجب علينا والحالة هذه أن يعدل عن هذه الخطة التي اتبعناها للآن، بتعيين نظام آخر، مطابق لما نراه في سائر الجامعات الأجنبية، ويتعين علينا أن نفكر نحن أيضا في إنشاء كليات على النسق الحديث بالتوالى، كلما تساعدنا الظروف، وأن نبدأ بكلية للآداب، لأن البلاد محرومة من هذا النوع من التعليم، وهي مع ذلك في حاجة لأن يكون فيها الكتاب والحكماء والمؤرخون وغير ذلك، على أن يكون أساس التعليم فيها باللغة العربية، ونضع لها نظاما يكون موافقا للروح العلمية الحديثة، مع التوفيق بحاجة البلاد، حتى تصير وحيدة في بلاد المشرق.

هذا، وبعد مشاورة المسيو ماسبيرو في هذا الموضوع، أعطيته مذكرة صغيرة لمشروع إنشاء كلية آداب، أعده الأستاذ جويدي بناء على طلبي، وبعد مضى شهرين بعث إلى مشروعين آخرين، وضعهما بمعرفته، أحدهما يستدعي لتنفيذه إنفاق مبلغ ١٨٠٠٠ جنيه في العام، والثاني يكلفنا مبلغ ٣٠،٠٠٠ جنيه أيضا، مع أننا لا يمكننا أن نصرف على جميع فروع التعليم أكثر من ٣٠٠٠ جنيه في السنة.

ولذلك فإني خابرت بصفتي الشخصية حكومة إيطاليا، ورجوت جناب المسيو دمرتينو، معتمدها السياسي في مصر، أن يساعدني هو أيضا لدى حكومته، للوصول إلى انتداب أساتذة من المستشرقين الإيطاليين، لتدريس العلوم التي نعهد بها إليهم باللغة العربية، في قسم الآداب المزمع إنشاؤه، وأن يستمروا على الاستيلاء على مرتباتهم الأصلية من حكومتهم، في المدة التي يكونون فيها في خدمة الجامعة. وبهذه الطريقة لا يكلفون الجامعة إلا مرتبات يسيرة جدا، فنستطيع بهذه الطريقة تنظيم قسم الآداب، بما لا يتجاوز مواردنا الحالية.

ولقد بدأت بمخابرة حكومة إيطاليا، لوثوقى من أن مساعيّ ستكلل بالنجاح، لما لي من المكانة عند جلالة ملك إيطاليا، التي أساسها العلائق الودية، التي كانت بين العائلة الملوكية وساكن الجنان المغفور له إسماعيل باشا والدي.

على أن تعيين المدرسين غير قاصر على أبناء إيطاليا، لأننا سنجلب أيضا أساتذة من بلاد أخرى، غير أني جعلت مخابرتي الأولى مع حكومة إيطاليا فتح باب، يمكننا من الحصول على مساعدات الحكومات الأجنبية الأخرى، فيما يختص بتعيين الأساتذة، فإن هذه الحكومات لا تتأخر عن أن تمنحنا امتيازات، تعادل ما تكون منحتنا إياه حكومة إيطاليا.

ثم تلا دولة الأمير خطابا محررا من جناب المسيو دمرتينو، المعتمد السياسي لجلالة ملك إيطاليا بمصر، يبلغ فيه بصفة رسمية، قبول الحكومة الإيطالية مطالب الأمير أحمد فؤاد، المتعلقة بإنشاء قسم الآداب، سينتدب فيه للتدريس باللغة العربية عدد من المستشرقين الإيطاليين.

فاعترض جناب مسيو ماسبيرو على مشروع دولته، إذ يرى أن التعليم باللغة العربية، بمعرفة مدرسين أجانب، لا ينظر إليه الوطنيون بعين الرضا، ويخشى أن تعيين أساتذة من جنسية واحدة، يحول عنا عطف الممالك الأخرى من جهة، ومن

جهة أخرى يكسب عنصر هؤلاء المدرسين نفوذا سياسيا عظيما، وأنه في هذه البلاد يجب مراعاة العناصر المختلفة، حتى في الوظائف الأقل أهمية من هذه،، وختم كلامه بقوله إن هذه الاعتراضات لا يقصد بها أيطاليا بنوع خاص، وإنه كان يبديها لو كان الأمر يتعلق بعنصر آخر أيا كان.

فأجاب دولة الأمير "أحمد فؤاد" على اعتراض جناب المسيو ماسبيرو، أن المقام ليس مقام الخوض في مسائل نفوذ سياسي، فإن معهدنا مصري محض، ويجب أن نبتعد عن كل مناقشة سياسية أو دينية، وأن دولته لا يسمح مطلقا أن يكون للسياسة دخل في قرارات الجامعة، إذ ينبغي أن يكون البحث مقصورا على نفع معهدنا العلمي، وهذا النفع من شأنه أن يجعلنا نعدل عن خطتنا التي اتبعناها في نظام التدريس الحالي، على شكل محاضرات متفرقة، فإن من المسائل الحيوية التي يجب أن تكون شغلنا الشاغل، إنشاء كليات منتظمة، يتعلم فيها طلابنا أساليب العلوم الحديثة، وأن نبدأ بكلية للآداب، وبما أن التعليم بهذه الكلية سيكون باللغة العربية، فلا محل للقول بحدوث نفوذ سياسي.

أما إنشاء الكلية فيكلفنا من النفقات ما يتراوح بين ١٤ و١٦ ألف جنيه في العام، وبما أن مواردنا لا تسمح لنا الآن بتحقيق ذلك؛ ولكي نبلغ هذه الغاية مع مراعاة حالتنا المالية، قد طلبت من الحكومة الإيطالية، لأسألها عما إذا كانت تقبل أن تستمر على دفع مرتبات الأساتذة الأصلية، الذين تكون في حاجة لتعيينهم، مدة اشتغالهم بالتدريس في مصر، وفي هذه الحالة يكون ما ندفعه لهم من المرتبات شيئا يسيرا؛ وبهذه الوسيلة لا يتأخر عن تلبية طلبنا كل من ننتدبه لخدمة الجامعة من أفاضل الأساتذة المستشرقين.

ثم عقب دولته بقوله: إن الحكومة الإيطالية قد أجابته إلى طلبه، فلا يتسنى رفض هذا القبول.

عند ذلك قال سعادة حسين رشدي باشا: إنه لا يعارض مبدئيا في جعل التعليم باللغة العربية بمعرفة أجانب موظفين، للعلوم التي لا يوجد من المصريين من تتوفر فيهم شروط الأهلية اللازمة لتدريسها، وطلب معرفة برنامج الكلية.

فأجاب دولة الأمير "أحمد فؤاد باشا" بأنه يقبل اقتراح سعادة رشدي باشا، فينتخب عند الإمكان بعضا من العلماء المصريين، ليقوموا بالتدريس بالكلية،

وطلب من اللجنة تقرير إنشاء كلية آداب، من ابتداء السنة المكتبية ١٩١٠ – ١٩١١ إذا كانت موارد الجامعة تسمح.

فوافقت اللجنة على هذا الاقتراح.

عند ذلك شكر سعادة الدكتور علوي باشا دولة الأمير على ذلك، وطلب شروط تعيين الأساتذة، حتى لا يطالبوا بحقوق مكتسبة فيها بعد.

فأجاب دولة الأمير "أحمد فؤاد": أن الجامعة ستتخذ الاحتياطات اللازمة لذلك، وأنه يقبل الاقتراحات التي يرى حضرات الأعضاء فائدة لاعتبارها في هذا الشأن.

ثم ألح جناب المسيو ماسبيرو في طلب الاطلاع على برنامج التدريس، ومعرفة أسماء المدرسين.

فأظهر دولة الأمير "أحمد فؤاد" استعداده لإحاطة اللجنة علما بهذا البرنامج.

وفيما يلي أسماء المدرسين، وبرنامج الدراسة، وشروط التعيين:

ويؤخذ منها أن الأساتذة يعينون بشروط، لمدة أربع سنوات، وأنه نظرا إلى كونهم سيستمرون على الاستيلاء من حكوماتهم على مرتبات الوظائف التي يشغلونها في بلادهم، أصبحوا لا يكلفون الجامعة شيئا.

أسماء العلوم	أسماء المدرسين	لغة التدريس
آداب اللغة العربية	حنفي ناصف بك	اللغة العربية
تاريخ آداب اللغة العربية	الدكتور نلينو	
علم مقارنة اللغات السامية	" ليتمان	
تاريخ الشرق القديم	" ملوني	
تاريخ الأمم الإسلامية	الشيخ محمد الخضري	
الفلسفة العربية والأخلاق	سلطان محمد أفندي	
تاريخ التعاليم الفلسفية	الدكتور سانتلانا	
الجغرافيا وعلم الشعوب	إسماعيل بك رأفت	
تاريخ آداب اللغة الإنجليزية	المستر جيل	اللغة الإنجليزية
تاريخ آداب اللغة الفرنسية	المسيو لومونييه	" الفرنسية

ومدة الدراسة بهذه الكلية أربع سنوات، ومن هذه المواد تسع إلزامية، يجب على الطلبة المنتسبين حضورها، وتأدية للامتحانات فيها، وهي الثمان التي تدرس باللغة العربية، ودروس آداب إحدى اللغتين الإنجليزية أو الفرنسية، بحسب اختيار الطالب.

والجامعة بتقريرها تعليم الدروس العالية في الآداب والفلسفة، قد طرقت بابا جديدا لم يطرق في مصر من قبل، وغايتها من ذلك إيجاد روح علمية جديدة في الناشئة، وتثقيف أفهامهم، وتغذية عقولهم بثمارها، ولها الأمل العظيم أن ترى من خريجيها من لا يقلون كفاية وعلما عن حملة دبلومات وشهادات الجامعات الأجنبية.

وقد أبلغ دولة الأمير وهو في روما، موافقة الجمعية العمومية للجامعة، على إنشاء كلية الآداب، وأنه بهذا الإنشاء بالكيفية المرغوبة، سيحصل عجز في ميزانية الجامعة لسنة ١٩١٠ – ١٩١١ فجاء من دولته البرقية الآتية:

"حضرة صاحب السعادة إبراهيم نجيب باشا"

الجامعة – محافظة القاهرة

أشكركم على القرار النهائي، وسأعتمد على خطابكم، وآخذ على عهدتي العجز المتوقع حصوله بإنشاء كلية الآداب، وسآخذ التعهدات اللازمة فيما فيه المنفعة العامة.

"فؤاد"

قسم العلوم الاجتماعية والاقتصادية

لما كان للعلوم الاجتماعية والاقتصادية الأهمية العظمى في هذه البلاد الزراعية، رأى مجلس الإدارة ان الحاجة ماسة لتعليمها، ولذا عزم على إنشاء قسم لها بالجامعة في عام ١٩١١، وبدأ في عام ١٩١٠ بتدريس علمى الاقتصاد السياسي والاقتصاد الزراعي، يلقى الأول منهما مسيو ليون بوليه باللغة الفرنسية، والثاني مسيو شارل شدياق، باللغتين الفرنسية والعربية.

قسم السيدات

عنيت الجامعة في عام ١٩١٠ عناية خاصة بتوسيع نطاق قسم السيدات، وقررت أن تلقى فيه محاضرات في الموضوعات الآتية:

(١) علم النفس والأخلاق الخاصة بالنساء، ويقوم بإلقاء محاضرات هذا العلم باللغة الفرنسية مدموازيل كوفرور.

(٢) مواضيع عصرية تقوم بإلقائها باللغة العربية، السيدة نبوية موسى ناظرة مدرسة المعلمات بالمنصورة.

(٣) مواضيع في التربية بأنواعها، وتقوم بإلقائها باللغة العربية السيدة لبيبة هاشم صاحبة مجلة فتاة الشرق.

(٤) مواضيع طبية في علم حفظ الصحة وغيره، باللغات العربية والفرنسية وغيرها.

١٩١١ - ١٩١٢

يشمل نظام التعليم في الجامعة ثلاثة أقسام، وهي:

(أ) قسم الآداب.

(ب) فرع العلوم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

(ج) الفرع النسائي.

قسم الآداب

كان يعوز الجامعة في مبدأ نشأتها، الوسائل اللازمة لتأسيس قسم أو أكثر، يمكن لها فيه منح إجازات دراسية لطلابها، فاكتفت وقتيا بتنظيم دروس مختلفة الأنواع، على سبيل التجربة، فكان منها بعض الفائدة، غير أنها لم توجد بينها الروابط التي توجد في أقسام التدريس المنظمة. وقد أتيح لها في عام ١٩١١ أن تنظم قسما للآداب، جعلت أساس التعليم فيه لغة البلاد.

ويشتمل هذا القسم على عشر مواد، منها ثمان واجبه، تدرس باللغة العربية، واثنتان اختياريتان، تعلم إحداهما باللغة الإنجليزية، والثانية باللغة الفرنسية.

الدروس الواجبة:

١- آداب اللغة العربية	الأستاذ الشيخ محمد المهدي، المدرس بمدرسة القضاء الشرعي
٢- تاريخ آداب اللغة العربية	الأستاذ الدكتور نلينو،، المدرس بجامعة بالرم.
٣- مقارنة اللغات والآداب السامية	الدكتور ليتمان، المدرس بجامعة ستراسبورج
٤- تاريخ الشرق القديم	الأستاذ الدكتور ملوني
٥- تاريخ الأمم الإسلامية ولا سيما تاريخ مصر في العهد الإسلامي	الأستاذ الشيخ محمد الخضري، وكيل مدرسة القضاء الشرعي
٦- الفلسفة العربية وعلم الأخلاق	هذه العلوم أوقف تدريسها في العام المذكور.
٧- تاريخ المذاهب الفلسفية	

٨- تقويم البلدان ووصف الشعوب

الدرسان الاختياريان

٩- تاريخ آداب اللغة الإنجليزية الأستاذ المستر برسي وايت الشاعر الإنجليزي المشهور

١٠- تاريخ آداب اللغة الفرنسية الأستاذ المسيو. ج. فوانيه، المدرس بجامعة مونبلييه.

وظهر أن ثلاثة من العلوم الإجبارية أوقف تدريسها مؤقتا، نظرا إلى استقالة الأساتذة الذين كانوا يقومون بإلقائها، وأن درس تاريخ الشرق القديم عطل تدريسه من ابتداء شهر مارس سنة ١٩١٢ بوفاة المأسوف عليه الدكتور ملوني.

ولقد تبودلت بين دولة الأمير "أحمد فؤاد باشا" رئيس الجامعة في أثناء رحلته بأوروبة عام ١٩١١ وأفاضل المستشرقين مراسلات، لندبهم للتدريس بالجامعة المصرية، نذكر من بين هؤلاء الأفاضل العالمين هو غروني سنوك وجولد زيهر، فالعلوم التي أوقفت عام ١٩١١ ستدرس في عام ١٩١٢ بأساتذة جدّ أكفاء لها.

وكان مما يؤسف له، أن عدد الطلبة المقيدين في دروس قسم الآداب، قد نقص نقصا بينا عن السنين الماضية. ويرجع هذا النقص لعدة امور، أهمها انصراف الطلبة إلى التوظف والاكتفاء بالشهادة الثانوية للحصول على هذه الغاية، التي يسهل عليهم تحقيقها بنيل تلك الشهادة.

ولذلك فكرت الجامعة في إيجاد فائدة مادية لطلاب الجامعة، تعمل مع الفائدة الأدبية على الترغيب في علومها، فوفقت الجامعة إلى قبول الحكومة مبدئيا، إلى الاعتراف بصفة رسمية، بالإجازات التي تمنحها الجامعة من يقضون الدراسة بقسم الآداب، بعد تمضية الأربع السنوات المقررة لها، وتخويل حاملها بعض امتيازات على الشهادة الثانوية أو ما يعادلها.

وقد وضعت لقسم الآداب في عام ١٩١١ لائحة مشتملة على ست وأربعين مادة، وشكل له مجلس الإدارة الفنية، أعضاؤهم هم أساتذة القسم، برياسة عميده الدكتور ليتمان، ووكيله الأستاذ الشيخ محمد المهدي، وسكرتيره الشيخ محمد الخضري.

فرع العلوم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية

نظرا إلى حاجة بلادنا التي ليس لها موارد أهم من الزراعة، إلى رجال يلمون بنظام الأعمال الزراعية والاقتصادية، ويعملون على إتمام ثروتها، وتحسين حالتها الاجتماعية، رأت الجامعة وجوب التفكير في إنشاء هذا الفرع. ولما لم يكن لديها وقتئذ جميع الوسائل التي تمكنها من إنشائه على النمط المرغوب فيه، رأت من جهة

أخرى، ألا تفوت على الطلبة المصريين أية فائدة تمكن الجامعة من إفادتهم إياها في مواد هذا القسم ، فقررت تدريس ثلاثة علوم، وهي:

١- الاقتصاد السياسي باللغة الفرنسية الأستاذ المسيو بوايه، المدرس بكلية الحقوق بجامعة تولوز

٢- الاقتصاد الزراعي باللغة العربية الأستاذ شارل أفندي شدياق

٣- الري ونظام النيل باللغة العربية الأستاذ عبد الله وهبي بك، مفتش ري القسم الثاني بنظارة الأشغال العمومية، والعضو بمجلس إدارة الجامعة.

الفرع النسوي

لا ريب أن التعليم النسوي هو من أهم أسباب تقدم الأمم وارتقائها من كل الوجوه، ففائدته غير مقصورة على إيجاد السعادة العائلية بين الأفراد، وما يترتب عليها من بعث الهمة والجد في النفوس، ولكن أثرها الطيب نراه ظاهرا جليا في جميع صفات الأمم التي ارتقت نساؤها.

وذلك مما جعل إدارة الجامعة تفكر في إيجاد فرع نسوي في الجامعة، فأنشأته صغيرا، وقد توسعت فيه على قدر ما سمحت الحال، حتى أصبح يشتمل التعليم فيه المواد الآتية:

(أولا) محاضرات باللغة الفرنسية، في التربية والأخلاق، تقوم بإلقائها الآنسة كوفرير، المدرسة بمدرسة راسين بباريس.

(ثانيا) محاضرات باللغة العربية، هذا بيانها:

١- تاريخ مصر القديم:

أهم التغيرات التي طرأت على الحكومة في مصر أيام سطوتها وارتقاء فنونها وصناعتها.

٢- تاريخ مصر الحديث:

الدولة الإسلامية وعلاقتها بمصر بالاختصار.

عادات المصريين وتأثير الإسلام فيها.

دولة المماليك.

حروب فرنسا.

ذكر أشهر النساء في جميع ما ذكر من التاريخ.

وقد عهد في تدريس هذه المادة إلى الآنسة نبوية موسى، ناظرة مدرسة المعلمات بالمنصورة.

(ثالثا) التدبير المنزلي:

تقدم التدبير المنزلي وتاريخه.

علاقة النقود بالتدبير المنزلي.

التدابير الصحية

اختبار المنزل وأثاثه.

الحياة الزوجية وسعادة الأسرة.

الآداب المنزلية والأخلاق.

وقد عهد في تدريس هذه المادة إلى السيدة رحمة صروف.

ومن هذه المواد، نرى أن الزيادات التي ادخلت على هذا القسم عام ١٩١١ – ١٩١٢ هي إكثار عدد المحاضرات العربية، التي اختيرت لها الموضوعات الملائمة لحالة المصريات، مما استفدن منه الفائدة التي تعود على المصريات بالنجاح في الحياة، وكسب عيشه صالحة راقية، فالأمهات أولى المدارس، وأقدرها على تقويم الأخلاق، وغرس الفضائل في النفوس.

١٩١٢ - ١٩١٣

لم يدخل على نظام التعليم في قسم الآداب تغيير، ولم تزد علوم جديدة على ما كان يدرس فيه. غير أن الجامعة عهدت في تدريس بعض العلوم إلى أساتذة جدد، وفيما يلي بيان العلوم التي تدرس، وأسماء الأساتذة الذين يدرسونها.

١- آداب اللغة العربية	الأستاذ محمد المهدي، المدرس بمدرسة القضاء الشرعي، ووكيل قسم الآداب
٢- تاريخ آداب اللغة العربية	الأستاذ المسيو جستون فيت (Gaston weit)
٣- تاريخ الأمم الإسلامية	الأستاذ الشيخ محمد الخضري، وكيل مدرسة القضاء الشرعي، وسكرتير قسم الآداب
٤- علم تقويم البلدان ووصف الشعوب	الأستاذ إسماعيل رأفت بك، المدرس بمدرسة المعلمين الناصرية
٥- الفلسفة العربية وعلم الأخلاق	الشيخ طنطاوي جوهري المدرس بمدرسة دار العلوم الناصرية

٦- تاريخ المذاهب الفلسفية — الأستاذ المسيو لويس ماسنيون (Louis Massignon)

٧- تاريخ آداب اللغة الإنجليزية — الأستاذ المستر برسي وايت (Percy White)

٨- تاريخ آداب اللغة الفرنسية — الأستاذ المسيو لويس كليمان (Louis Clement)

وفي هذا العام توفى الأستاذ جيرارد ميلوني (G. Meloni) الذي كان يدرس تاريخ الشرق القديم، وقد اضطرت الجامعة لوقف تدريس هذا العلم، إلى أن يعين من يخلفه.

ونظرا إلى أسباب منعت الأستاذ الدكتور إنو ليتمان (E. Litman) عميد قسم الآداب، وأستاذ علم مقارنة اللغات والآداب السامية، عن الحضور لمصر في تلك السنة، فقد وقفت الجامعة تدريس هذا العلم أيضا مؤقتا، ولما كان الأستاذ ليتمان له من المكانة في هذا العلم والتفوق فيه، منزلة يكاد لا يشاركه فيها غيره من المشتغلين به، وله عند طلبة القسم المكانة العليا، تبودلت بينه وبين الجامعة رسائل تدعوه فيها.

وقد ابتدأ مجلس قسم الآداب المكون من أساتذته، بموالاة اجتماعه في السنة المذكورة، للنظر في جميع المسائل المتعلقة بنظام التعليم، وتمت امتحانات الطلبة على مقتضى أحكام اللائحة التي وضعت لذلك.

هذا؛ ورغبة في إيجاد صلة تربط مجلس الإدارة ومجلس قسم الآداب، بعضها ببعض، عهد المجلس إلى صاحب السعادة أحمد شفيق باشا وكيل الجامعة في حضور جلسات مجلس القسم، ليمثل فيه مجلس الإدارة، ولا يخفى ما في ذلك من الفوائد والمزايا العظيمة.

المحاضرات العامة

نظرا إلى حاجة البلاد إلى معرفة المبادئ العمومية في العلوم الاقتصادية، وما لهذه من الأهمية الكبرى في بلاد زراعية كالقطر المصري، حرصت الجامعة على تدريس علم الاقتصاد السياسي، الذي يلقيه باللغة الفرنسية الأستاذ المسيو ليون بولييه (L. Polier)، ويتناول درسه أبحاثا من الأهمية بمكان، لاتصالها بأحوال مصر الاقتصادية.

أمـا الفـرع النسـوي الـذي أنشـئ بالجامعـة، وأمـه كثيـر مـن عقائـل الأسـرات المصرية، فقد اضطرت الجامعة لوقف التدريس به في هذا العام، حتى توفق لوضـع الخطة التي تتبعها فيه، بحيث يكون موافقا لحاجات السيدات المصريات.

١٩١٣ - ١٩١٤

تمتاز هذه السنة عن السنوات الماضية، برجوع ثلاثة من أعضـاء الإرسـالية الأولى، الذين أوفدتهم الجامعة إلى أوربـا عـام ١٩٠٨ بعد أن أتموا بهـا دراسـاتهم، فتقرر تعيينهم للتدريس.

أما مواد التدريس في هذا العام فهي:

أولا: "قسم الآداب":

آداب اللغة العربية وتاريخها	الأسـتاذ الشـيخ محمـد المهـدي، المـدرس بمدرسة القضاء الشرعي،
تاريخ الشرق القديم	الأسـتاذ محمـود أفنـدي فهمـي المـدرس بمدرسة القضاء الشرعي
تـاريخ الأمـم الإسـلامية لاسـيما تاريخ مصر في العهد الإسلامي	الأستاذ الشيخ محمد الخضري، وكيل مدرسة القضاء الشرعي.
تقويم البلدان ووصف الشعوب	الأسـتاذ إسـماعيل رأفـت بـك، المـدرس بمدرسة المعلمين الناصرية
تاريخ آداب اللغة الإنجليزية	الأسـتاذ المسـتر برسـي وايـت الشـاعر الإنجليزى المشهور.
تاريخ آداب اللغة الفرنسية	الأستاذ المسيو لـويس كليمـان بجامعـة ليل بفرنسا.

ثانيا: دروس عمومية:

(أ) الاقتصاد السياسي	الأسـتاذ المسـيو ليـون بوليبـه (Polier) المـدرس بكليـة الحقـوق بمدينـة تولـوز (Touluose).

(ب) علوم قام بتدريسها باللغة العربيـة أسـاتذة أتموا دراستهم بأوربـة علـى نفقة الجامعة

الرياضيات وعلم الفلك	الأستاذ محمد أفندي صادق جوهر، الحاصل علـى الشـهادة النهائيـة بدرجـة (M.A) مـع لقـب (Sessel Scholer) مـن جامعـة لنـدرة، والطالـب سـابقا ببعثـة الجامعـة فـي إنجلترة.

العلوم الطبيعية	الأستاذ توفيق أفندي سيدهم، الحاصل على دبلوم جامعة لندرة بدرجة (B.S.E Honi) والطالب سابقا ببعثة الجامعة في إنجلترة.
علم طبائع الإنسان الجنائية	الأستاذ حسين أفندي رمزي، من جامعة تورينو، والطالب سابقا ببعثة الجامعة في إيطاليا.

ويتضح من هذا، أن الجامعة لم تقتصر في هذا العام على تعليم الآداب، بل شرعت في تدريس العلوم أيضا.

إنشاء فرع لتدريس العلوم الجنائية

ولقد قررت الجامعة إنشاء فرع لتدريس العلوم الجنائية، وإعداد طلابها لنيل شهادة في هذه العلوم، وجعلت مدة الدراسة فيه سنة واحدة، وأعدت له نظاما خاصا به، ولا يخفى ما للشرائع الجنائية من الشأن العظيم، ولا سيما في البلاد كمصر.

أما مواد التدريس فتشتمل على ما يأتي:

١- قانون العقوبات المقارن.

٢- قانون تحقيق الجنايات المقارن.

٣- تحقيق الجنايات العملي.

٤- علم الاجتماع الجنائي.

٥- الطب الشرعي.

٦- أمراض النفس، وعلاقتها بالقانون الجنائي.

وبذلت مساع لدى أولياء الأمور، لاعتماد الشهادة التي ينالها خريجو هذا الفرع، ومنح امتياز خاص لحامليها.

وفي هذا العام دارت مخابرات بين الجامعة ووزارة المعارف، للحصول على امتياز خاص بخريجي قسم الآداب الحاصلين على إجازته. فخولتهم الوزارة امتيازا، واشترطت أن تمثل في لجنة امتحان العالمية بعضوين، مع الثلاثة الأعضاء المعينين من قبل الجامعة. وقد قبلت الجامعة هذا الشرط. ونظرا لوجود طالب أتم دراسته، وتقدم لامتحان العالمية في ٥ مايو سنة ١٩١٣، ندبت الوزارة عضوين مثلاها في هذا الامتحان.

وهذا نص كتاب الوزارة الخاص بامتياز حاملي إجازة العالمية:

نظارة المعارف العمومية ٣٠ ابريل سنة ١٩١١

دولتلو أفندم الأمير "أحمد فؤاد باشا"

رئيس الجامعة المصرية

أتشرف بإحاطة دولتكم علما، بوصول جوابي الجامعة رقم ٣١ مارس و٢٧ أبريل سنة ١٩١١، وأشكر دولتكم كثيرا، على تفضلكم بإظهار شكركم إزاء المساعدات التي كنت سعيدا بالقيام بها نحو الجامعة المصرية.

وإني أشكر دولتكم كثيرا على هذه الثقة، التي أحللتموها في، بأن طلبتم مني المساعدة على تقدم هذا المعهد الوطني، الذي تواصلون العمل لتقدمه بكل قوة وإخلاص.

لست في حاجة لأن أؤكد لدولتكم، أني مستعد لبذل كل ما في وسعي، لتحقيق رغبات دولتكم، الخاصة بالأفضلية والمزايا التي تمنح للطلبة، الحائزين لشهادة الدكتوراه في الآداب، من الجامعة المصرية، فوق شهادات مدارس المعلمين العليا التابعة لنظارة المعارف، على سواهم، من الحائزين لشهادات مدارس المعلمين العليا دون شهادة الدكتوراه المذكورة. وأرى من الصواب أن هؤلاء الطلبة إن لم يعينوا في الوظائف في درجة أعلى من الدرجة التي تخول لهم اللوائح الحق فيها، فإنهم على الأقل يرقون إلى هذه الدرجة في أقرب وقت، عندما يحصلون على شهادة الجامعة.

وبناء على ما تقدم، فإني سعيد بأن أصرح لدولتكم، أن النظارة ستتخذ الإجراءات اللازمة، بقدر ما يمكن، تعديل الدرجة التي مربوطها من ٨ – ١٢ جنيها، والتي تمنح للطلبة حسب اللوائح، بجعلها من ١٢ – ١٦ جنيها للحائزين لشهادة الجامعة منهم، على أن يمضوا سنتين تحت التجربة، وإعطاء هؤلاء الطلبة أيضا الدرجة التي مربوطها من ١٦ – ٢٠ بدلا من ١٢ – ١٦ بعد مضي السنتين أيضا.

وفي ذلك ميزة عظيمة لطلبة الجامعة، إذ أن منشور المعارف المؤرخ في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٠٠ نمرة ٢٦٠ الخاص بترقيات موظفي ومستخدمي هذه النظارة، يحتم على الموظف بأن يمضي على الأقل عشر سنوات في الدرجة، للحصول على النهاية العظمى لهذه الدرجات، وجرت العادة أيضا ألا يرقى موظف من درجته الحالية لدرجة أرقى. إلا بعد مضي سنتين.

وكما أبديتموه دولتكم، فإننا نؤمل أن هذا التشجيع يقوى عزيمة الشبيبة المجدة، في السعي وراء تحصيل العلوم العالية. ويمكننا بهذه الصفة، تحسين اختيار مدرسي القسم العالي بمدارس الحكومة.

ولكنه نظرا لأهمية هذه الشهادات، ترى النظارة كما رأيتموه دولتكم، أن لها أن تتأكد من كفاءة الطلبة الذين يرغبون الحصول عليها، بأن يكون من حقها الرقابة الفعلية على الامتحانات التي تحصل، لإعطاء هذه الشهادات. وعليه، أرجو دولتكم أن توافقوا على أن يكون من بين الخمسة أعضاء الذين تتألف منهم لجنة امتحانات شهادة العالمية، المنصوص عنها في لائحة قسم الآداب، عضوان تنتخبهما النظارة، ويعتبر شرطا أساسيا لمنح هذه الشهادة، اتفاق أربعة من الأعضاء في الآراء على منحها.

ويسرني دائما أن أساعد على نجاح هذا المعهد، الذي يعمل لخير الوطن، وتقدم العلوم، وإني لا أتأخر في السعي لدى زملائي، حتى عند انتخاب موظفي مصالحهم، يجعلون الأولوية للطلبة الحائزين لشهادة الجامعة، فيفضلونهم على غيرهم من الطلبة الحائزين مثلهم لشهادات المعارف.

وتفضلوا دولتكم بقبول أسمى الاحترام..

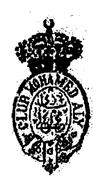
ناظر المعارف

إمضاء "أحمد حشمت"

أحمد عبد الفتاح بدير: مصدر سابق ص ١١٦ ـ ١٣٤.
تتضمن هذه الوثيقة ما يلي:

الحالة العلمية بالجامعة القديمة منذ نشأتها، وإنشاء كلية الآداب والفلسفة في عام ١٩١٠ والأقسام التي تتكون منها وأسماء المدرسين وبرنامج الدراسة، وإنشاء الفرع النسوي، وفرع تدريس العلوم الجنائية، وخطاب وزارة المعارف إلى الأمير أحمد فؤاد بشأن الاعتراف بخريجي كلية الآداب.

وثيقة رقم (٢٢)
زيارة الخديوي عباس الثاني للجامعة



محل الإمضاء الخديوية

في يوم   سنة ١٣٢٦ هجرية الموافق   سنة ١٩٠٩ ميلادية

تفضل حامي المعارف وناصر الآداب ولي النعم خديو مصر المعظم.

عباس حلمي الثاني

فحلّ بركابه السعيد في دار الجامعة المصرية التي هي من فيوض نعمه وغروس كرمه وطاف بذاته الشريفة جميع مجالس التعليم ولبث في كل واحد منها مدة كافية لبثّ عوامل الإقبال على العلم في نفوس الطلاب ولتشجيع الأساتذة على زيادة العناية بما هو موكول إليهم من رفع منار العلم بمصر وإرشاد الأمة إلى طرائق التقدم والارتقاء.

فكانت هذه الزيارة الكريمة خير واسطة لتوطيد مركز الجامعة وتثبيت دعائمها حتى تكون على الدوام منهلا عذبا في وادي النيل تتدفق منه ينابيع العرفان ومشرقا مضيئا في بلاد الشرق تنبعث عنه أنوار الحكمة والفضيلة.

ولهذا السبب أرادت الجامعة أن تخلد في صفحات التاريخ ذكرى هذا اليوم السعيد فتقدمت بلسان رئيسها المتفاني في خدمتها وإعلاء شأنها ألا وهو صاحب الدولة الأمير أحمد فؤاد باشا والتمست من مكارم ولي النعم أن يتنازل بالتوقيع بيده الشريفة على هذه الصحيفة لتكون ذخيرة نافعة للجامعة ولطلاب الجامعة ولتكون نبراسا للأمة المصرية تهتدى به في سعيها المتواصل لإدراك غايات النجاح والفلاح.

سكرتير الجامعة   رئيس مجلس إدارة الجامعة   أعضاء مجلس إدارة الجامعة

أمين الصندوق   وكيل مجلس إدارة الجامعة

وثيقة رقم (٢٣)

الجامعة المصرية

لائحة قسم الآداب

القاهرة في سنة ١٩١٠ - ١٩١١

الفصل الأول

في نظام الدروس

مادة ١ – الغرض من قسم الآداب حفظ العلوم الأدبية والتاريخية والفلسفية، وترقيتها في الأمة، بتنظيم دروس في الآداب، والتاريخ، وعلم أصول اللغات، والفلسفة؛ وترشيح الطلبة لنيل شهادة العالمية "Doctorat" التي يعطيهم إياها القسم في هذه العلوم.

مادة ٢ – تنقسم الدروس إلى قسمين، بالنسبة إلى الطلبة: وهما الدروس الواجبة، والدروس الواجبة على التخيير، فالأولى هي الدروس التي يجب على جميع الطلبة حضورها، وأداء الامتحانات الخصوصية فيها، ليسوغ لهم التقدم لامتحانات العالمية. أما الدروس الباقية، فهي واجبة على التخيير، بمعنى أن ما اختاره الطالب من هذه الدروس – على ما بالمادة ٣ و٢٥ من هذه اللائحة – يصير واجبا عليه لنيل شهادة العالمية.

مادة ٣ – لمجلس القسم أن يعين مواد التدريس ويقررها، بعد موافقة مجلس إدارة الجامعة.

(أ) والدروس الواجبة المقررة الآن هي:

١- آداب اللغة العربية.

٢- تاريخ آداب اللغة العربية.

٣- مقارنة اللغات والآداب السامية، سيما بالإضافة إلى اللغة العربية.

٤- تاريخ الشرق القديم.

٥- تاريخ الأمم الإسلامية، سيما تاريخ مصر في العهد الإسلامي.

٦- الفلسفة العربية وعلم الأخلاق.

٧- تاريخ المذاهب الفلسفية.

٨- تقويم البلدان ووصف الشعوب.

(ب) أما الدروس الواجبة على التخيير فهي:

١- تاريخ آداب اللغة الإنكليزية.

٢- تاريخ آداب اللغة الفرنسية.

وعلى الطالب أن يختار أحد هذين الدرسين، وإذا زيد عليهما دروس أخرى، فعليه أن يختار درسين على الأقل.

مادة ٤ – مدة الدراسة في قسم الآداب أربع سنين، يسوغ للطالب في نهايتها التقدم لامتحانات العالمية.

والمدة المقررة لدراسة آداب اللغة العربية وتاريخ هذه الآداب ثلاث سنين. ولكل من الدروس الواجبة الأخرى سنتان. أما الدروس الواجبة على التخيير فالمدة المقررة لدراستها سنتان؛ ولمجلس القسم أن يجعل مدة الدراسة لبعضها سنة واحدة، على سبيل الاستثناء.

مادة ٥ – يضع مجلس القسم جدولا مبينا للدروس الواجبة، حسبما يراه من الطريقة المثلى توزيعها على الأعوام الأربعة المقررة للدراسة. وللطالب أن يغير هذا الترتيب، إلى ما يراه أصلح لنفسه.

الفصل الثاني

في الطلبة المنتسبين والمستمعين

مادة ٦ – تنقسم الطلبة إلى قسمين: طلبة منتسبين، وطلبة مستمعين لدرس فأكثر.

مادة ٧ – يجوز للطلبة المنتسبين حضور جميع دروس القسم، وأداء جميع الامتحانات الخصوصية، ثم التقدم لامتحانات العالمية عند انتهاء السنين الأربع الدراسية.

أما المستمعون فلهم حضور الدروس المقيدة أسماؤهم فيها، وأداء الامتحانات الخاصة بها، ولكن لا يسوغ لهم التقدم لامتحانات العالمية.

مادة ٨ – على من يريد الانتظام في سلك الطلبة المنتسبين، أن يقدم طلبا بذلك لرئيس الجامعة، موضحا به اسمه ولقبه، ومحل ميلاده، واسم والده ولقبه، ومحل إقامة عائلته وعنوانه بالقاهرة. ويجب أن يرفق بطلبه الأوراق الآتية:

أولا: تذكرة ميلاده.

ثانيا: إيصال دفع رسم الانتساب والقسط الأول من رسم التقييد السنوي.

ثالثا: إحدى الشهادات الآتية:

(أ) شهادة الدراسة الثانوية "من القسم الأدبي" أو يعادل ذلك من الشهادات، حسبما يقرره مجلس إدارة الجامعة فيما بعد.

(ب) شهادة من مدرسة يعتبرها مجلس إدارة الجامعة معادلة لإحدى الشهادات أو الإجازات المطلوبة.

مادة ٩ – على من يريد الانتظام في سلك الطلبة المنتسبين، أن يقدم طلبا بذلك لرئيس الجامعة، مبينا به اسمه ولقبه، ومحل ميلاده، واسم والده، ومحل إقامة عائلته، عنوانه بالقاهرة، مع ذكر الدروس التي يرغب في استماعها.

ويجب أن يرفق بطلبه الورقتين الآتي بيانهما:

(أ) تذكرة الميلاد.

(ب) إيصال دفع القسط الأول من الرسم، على قدر عدد الدروس التي يرغب في استماعها.

مادة ١٠ – طلب الانتساب والتقييد يجب تقديمه لسكرتارية الجامعة، من أول أغسطس لغاية ١٥ نوفمبر من كل سنة، ولرئيس الجامعة أن يجيز قبول الانتساب أو التقييد لغاية ٣٠ نوفمبر، إذا رأى لذلك سببا كافيا.

مادة ١١ – على السكرتارية أن تسلم لكل طالب كراسة تؤذن بتقييده، وتبقى نافذة العمل مدة الدراسة بالقسم، وعليها إمضاء رئيس الجامعة وسكرتيرها، وتاريخ التقييد، وطابع الجامعة. وتبين السكرتارية سنويا في هذه الكراسة، الدروس التي يحضرها الطالب، ونتيجة الامتحانات التي تقدم لها، وما دفعه من الرسوم. ويوقع الأساتذة عليها عند منتهى كل سنة دراسية، إثباتا لمواظبة الطالب على حضور الدروس التي يلقونها. وتعطى للطالب أيضا تذكرة شخصية، ملصق عليها صورته الشمسية "فوتوغرافية" التي عليه أن يقدمها للجامعة.

مادة ١٢ – لا يعطى للمستمع إلا تذكرة مبينة للدروس التي قيد اسمه مستمعا فيه، وتجدد هذه التذكرة عاما فعاما.

مادة ١٣ – تعطي للطالب عند تقييد اسمه في أول السنة بطاقة، يكتب فيها اسمه، والدروس التي يرغب في حضورها في أثناء السنة الدراسية. وعليه تسليم

هذه البطاقة للسكرتارية في خلال الشهر الأول من السنة الدراسية، بعد إمضائها من أساتذة الدروس التي يريد الطالب استماعها.

مادة ١٤ – التذكرة الشخصية المسلمة للطلبة المنتسبين، تبقى نافذة العمل مدة الدراسة المقررة للقسم. وعلى الطالب تقديمها للسكرتارية في أول كل سنة، بحيث لا يتأخر تقديمها عن الشهر الأول بعد ابتداء الدروس. وتضع السكرتارية على هذه التذكرة التاريخ وطابع الجامعة، دلالة على أن الطالب لا يزال منتسبا بها.

ولصاحب هذه التذكرة حضور الدروس والمحاضرات والتمرينات العملية بالقسم، والاشتغال بمكتبة الجامعة، مع مراعاة الشروط المبينة في لائحة المكتبة.

مادة ١٥ – للطالب أن يقيد اسمه عند مبدأ كل سنة في الدروس التي يريد حضورها، ولا يشترط اتباع الترتيب الذي قرره مجلس القسم. وإذا لم يقيد الطالب اسمه في ثلاثة دروس على الأقل، لا تعتبر له السنة. ولا يسوغ للطالب أن يقيد اسمه في أكثر من عشرة دروس في سنة واحدة.

الفصل الثالث

في الامتحانات

مادة ١٦ – امتحانات القسم نوعان:

امتحانات خصوصية. وامتحانات العالمية.

مادة ١٧ – الامتحانات الخصوصية هي التي تكون في كل درس على حدة، وعلى الطالب أداؤها عند انتهاء كل سنة دراسية.

ورئيس الجامعة هو الذي يعين مواعيدها في كل عام.

مادة ١٨ – لا ينقل الطالب من سنة دراسية إلى ما يليها في أحد الدروس، إلا إذا نجح في امتحان السنة السابقة.

مادة ١٩ – الامتحانات الخصوصية مقصورة على سؤال الطالب مشافهة. أما فيما يختص بآداب اللغة العربية، والدروس التي لها صلة بالتعليم اللغوي، فلمجلس القسم أن يلزم الطلبة بأداء امتحان تحريري، قبل أداء الامتحان الشفهي، وذلك عند انتهاء السنة الثالثة من الدرس، إذ كانت مدته ثلاث سنين، أو عند انتهاء السنة الثانية، إذا كانت مدته سنتين.

مادة ٢٠ – الامتحانات الخصوصية يكون موضوعها:

(أ) المادة التي شرحها الأستاذ في السنة الدراسية التي قيد الطالب اسمه فيها.

(ب) المبادئ العمومية من تلك المادة، حسبما هو مقرر للمدارس الثانوية، أو مدون في المؤلفات التي عينها الأستاذ.

مادة ٢١ – للطلبة المنتسبين والمستمعين، التقدم للامتحانات في جميع الدروس التي قيدوا أسماءهم فيها، بشرط أن يكون على كراساتهم الشخصية إمضاء الأساتذة، إيذانا بمواظبتهم على حضور الدروس التي يريدون أداء الامتحان فيها.

فإذا لم يكن بالكراسة إمضاء الأستاذ، لا يسوغ أداء الامتحان، ولا تعتبر للطالب السنة الدراسية في ذلك الدرس المخصوص.

مادة ٢٢ – طلب التقدم للامتحان يكون باسم رئيس الجامعة، ويقدم للسكرتارية في الميعاد الذي يعينه رئيس الجامعة، ويرفق به إيصال دفع رسم الامتحان.

مادة ٢٣ – تتألف لجان الامتحانات الخصوصية لكل درس من ثلاثة أعضاء، احدهم الأستاذ المكلف بإلقائه، ويكون هو رئيس اللجنة، والعضوان الآخران أستاذان من القسم، بعينهما رئيس الجامعة، بناء على اقتراح مجلس القسم، وإذا غاب أستاذ الدرس الممتحن فيه، يعين غيره من أساتذة القسم ليقوم مقامه وتكون رئاسة اللجنة إذن لأقدم الأعضاء عهدا بالتدريس في مدرسة جامعة.

مادة ٢٤ – مدة كل من الامتحانات الخصوصية للطالب لا تنقص عن خمس عشرة دقيقة والنهاية العظمي للدرجات ثلاثون، والنهاية الصغرى للنجاح ١٨، ولمن رسب في امتحان أن يتقدم ثانية في أول السنة الدراسية الثانية.

مادة ٢٥ – يشترط في الطالب الذي يريد أداء امتحانات العالمية:

(أ) أن يكون مقيدا في القسم مدة أربع سنوات.

(ب) أن ينجح في جميع الامتحانات الخصوصية المبينة في مادة (٢) و(٣).

مادة ٢٦ – تشمل امتحانات العالمية.

(أ) مناقشة شفهية في رسالة حررها الطالب في مسألة اختارها من الدروس المقرر تدريسها بالقسم.

(ب) مناقشة شفهية في مسألتين على الأقل، من بين ثلاث مسائل أو اكثر اختارها الطالب للامتحان فيها، من الدروس المقرر تدريسها بالقسم.

ويجب أن تكون في غير الدرس الذي حرر الرسالة في إحدى مسائله.

مادة ٢٧ – على الطالب أن يقدم للسكرتارية ثلاث نسخ من رسالته، واضحة الكتابة، قبل اليوم الذي عينه مجلس القسم لامتحانات العالمية بثلاثة أشهر على الأقل، وعليه أن يقدم معها أيضا ثلاث نسخ من عنوان المسائل التي اختارها للمناقشة الشفهية. وتعرض الرسالة على لجنة مؤلفة من ثلاثة أساتذة، ممن هم أكثر اختصاصا بموضوع الرسالة، ولجميع الأساتذة الحاضرين أن يشتركوا في المناقشة الشفهية، ويناقش الطالب في المسائل الشفهية أستاذ الدرس الذي يتعلق به كل مسألة. ولكل من حضر من الأساتذة مشاركته في ذلك.

والمدة المقررة لمناقشة الطالب في رسالته، والمسائل الشفهية، لا تكون أقل من ساعة. والمناقشة تكون علنا.

مادة ٢٨ – تتألف لجنة امتحانات العالمية من خمسة أعضاء، منهم عميد القسم، وله رياسة اللجنة. وإذا غاب كانت الرياسة للأستاذ الأقدم عهدا في التدريس.

وينتخب أعضاء اللجنة رئيس الجامعة، بناء على اقتراح عميد القسم، الذي يراعي في اقتراحه اختصاص الأساتذة بالموضوعات التي تدور عليها رسالة الطالب ومسائله الشفهية. وتبين درجات الطلبة في الامتحان بالكلمات الآتية:

فائق – جيد جدا – جيد – متوسط – ساقط

وإذا لم ينجح الطالب في الامتحان، جاز له أن يتقدم لامتحان آخر، وعليه حينئذ أن يقدم للجنة الامتحان، رسالة غير التي نوقش فيها سابقا. فإذا سقط مرة ثانية لا يقبل في الامتحان بعد ذلك.

الفصل الرابع

في رسوم الانتساب والتقييد والامتحانات

مادة ٢٩ – الرسوم الواجب دفعها على الطلبة المنتسبين هي:

(أ) رسم الانتساب وقدره ٢٠٠ قرش.

(ب) رسم التقييد السنوي، وقدره ١٠٠ قرش.

(ج) الرسم السنوي للامتحانات الخصوصية، وقدره ٣٠٠ قرش، وهو عن جميع الامتحانات التي يؤديها الطالب في السنة.

(د) رسم امتحانات العالمية، وقدره ٨٠٠ قرش.

(هـ) رسم الإجازة وقدره ١٠٠ قرش.

ويدفع رسم التقييد المبين في فقرة "ب" على قسطين متساويين، ويجب دفع القسط الثاني قبل يوم ١١ أبريل من كل سنة.

أما رسم الإجازة فإنما يجب دفعه لاستلام إجازة العالمية.

مادة ٣٠ – الرسوم الواجبة على الطلبة المنتسبين هي:

(أ) رسم التقييد السنوي في كل درس، وقدره ٤٠ قرشا.

(ب) رسم الامتحان في كل درس، وقدره ١٠٠ قرش.

(ج) رسم شهادة الامتحان، وقدره ١٠٠ قرش.

مادة ٣١ – إذا لم يدفع الطالب ما عليه من الرسوم، لا يسوغ له التقدم للامتحانات، ولا الحصول على أي شهادة كانت من السكرتارية، فيما يتعلق بالسنة التي لم يدفع رسومها، وفضلا عن ذلك لا يقبل تقييده في دروس السنة التالية.

مادة ٣٢ – يجوز إعفاء الطالب من دفع الرسوم، إذا أثبت بمستندات كافية، عدم قدرته على دفعها، بشرط أن يكون قد اتبع ترتيب الدروس الذي قرره مجلس القسم، وأن يكون قد نجح في امتحانات كل سنة، وكان متوسط درجاته فيها ٢٧ من ٣٠ على الأقل، فإذا كان هذا المتوسط من ٢٤ إلى ٢٧ من ٣٠، فله طلب الإعفاء من نصف الرسوم على شرط ألا تنقص درجته في أي امتحان كان عن ٢١ من ٣٠.

ويجوز إعفاء طالب السنة الأولى من الرسوم كلها أو بعضها، إذا ظهر من الشهادات التي قدمها للانتساب طبقا للمادة "٨" أنه حصل عليها بدرجات متوسطها لا ينقص عن ٢٤ من ٣٠، بشرط أن يثبت عدم قدرته على دفع الرسوم.

مادة ٣٣ – يحرم الطالب هذا الإعفاء ولو في أثناء السنة الدراسية، إذا ثبت أنه غير مجد، أو جوزي جزاء تأديبيا.

مادة ٣٤ - طلب الإعفاء من الرسوم كلها أو بعضها، يقدم لرئيس الجامعة مع طلب الانتساب أو طلب التقييد السنوي، والنظر في حال الطالب المالية من اختصاص مجلس الإدارة، فإذا ثبت لديه ما ادعاه الطالب من عدم القدرة على الدفع، ينظر بعد ذلك مجلس القسم في الطلب من جهة استيفاء الشروط المبينة في المادتين "٣٢" و"٣٣".

مادة ٣٥ – يقرر مجلس إدارة الجامعة قدر المكافأة التي تعطى لأساتذة القسم المنتدبين لامتحان الطلبة.

الفصل الخامس

في مجلس القسم وعميده

مادة ٣٦ – عميد القسم هو رئيسه، ومن اختصاصاته:

(أ) أن ينوب عن القسم في المحافل العمومية التي ندب لها رسميا.

(ب) أن يرأس مجلس القسم، ويدعوه للاجتماع كلما دعت الحاجة.

(ج) أن يبلغ رئيس الجامعة قرارات مجلس القسم، وأن يبلغ مجلس القسم قرارات ومخاطبات مجلس الإدارة ورئيس الجامعة. ويناط به تنفيذ قرارات مجلس الإدارة، فيما يتعلق بالقسم طبقا للوائح.

(د) أن يحافظ على النظام في القسم وعلى تنفيذ اللائحة.

(هـ) أن تكون له الولاية التأديبية فيما هو اختصاصه.

(و) أن يعلم رئيس الجامعة في كل عام بمجرى الدروس، ونتيجة الامتحانات، وما بلغه الطلبة في التقدم. وعلى الجملة بجميع ما يستفاد منه وجوب إبقاء النظام الحالي أو تقويمه.

(ز) أن يمضي شهادات الامتحانات مع رئيس الجامعة.

مادة ٣٧ – يعين رئيس الجامعة عميد القسم من بين ثلاثة يقدم مجلس القسم أسماءهم. وهذا التعيين يكون لمدة سنتين. ولرئيس الجامعة إبقاء العميد في وظيفته لمدة سنتين أخريين.

مادة ٣٨ – يتألف مجلس القسم من جميع أساتذته. ومن اختصاصه:

(أ) أن يضع نظام الدروس، ويعلنه للطلبة في كل عام، قبل ابتداء الدراسة.

(ب) أن يجمع عند انتهاء كل سنة دراسية برامج الدروس التي يقدمها الأساتذة للسنة القابلة، ليوفق بينها، وينظر في تكميلها إذا اقتضته الحال.

(ج) أن يضع جدول أوقات الدروس بما يكفل نجاح التعليم، مع مراعاة ما يوافق حاجة الطلبة.

(د) أن يعرض على مجلس الإدارة التعديلات التي يراها لازمة لترتيب الدروس والنظام.

(هـ) أن تكون له الولاية التأديبية على الطلبة، بعد موافقة العميد عليها.

(و) أن يقوم بالأعمال المبينة في المواد ٤ "الفقرة الأخيرة" و٥ و١٩ و٢٣ و٣٤ ويقوم بكتابة المحاضر لمجلس القسم أصغر الأساتذة سنا.

مادة ٣٩ – يعين مجلس القسم نائبا ليقوم مقام العميد إذا غاب، أو منعه عن الحضور مانع. ولا يكون انتخابه معتبرا إلا بعد موافقة الرئيس.

مادة ٤٠ – يجتمع مجلس القسم مرة على الأقل في كل شهر مدة السنة الدراسية، في أوقات معينة، وكلما رأى العميد ضروري لذلك، ويجتمع أيضا إذا طلب انعقاده خمسة من الأساتذة مع ذكر الأسباب الداعية لذلك.

الفصل السادس

في حقوق الأساتذة وواجباتهم

مادة ٤١ – على الأساتذة إلقاء دروسهم في الأوقات المعينة، وحضور جلسات مجلس القسم ولجان الامتحانات. وإذا رغب أحدهم في تغيير الوقت المعين لدروسه أثناء السنة الدراسية، فعليه أن يستأذن في ذلك عميد القسم، وإذا تخلف الأستاذ عن إلقاء درسه بسبب مرضه، أو لأعذار أخرى مقبولة، فعليه إخبار سكرتارية الجامعة بذلك، ليمكنها إعلان ذلك للطلبة في الوقت المناسب، فإذا كانت حال الأستاذ الصحية تستلزم أن يطول انقطاعه عن الدراسة، فعلى العميد تبليغ ذلك لرئيس الجامعة، لينتدب من يقوم مقامه وقتيا، وذلك بعد موافقة مجلس القسم.

مادة ٤٢ – لرئيس الجامعة وحده الحق في منح المدرسين إجازات لأسباب خصوصية، بعد طلبها بواسطة العميد.

مادة ٤٣ – التدريس الذي يقوم به الأستاذ، يجوز أن يشتمل على تمرينات عملية فوق الدروس المعتادة، وله أن يتحقق من درجة نجاح الطلبة في أثناء السنة

الدراسية، بأن يسألهم أثناء الدرس أسئلة شفهية، أو يكلفهم بأعمال تحريرية خارج الجامعة. وفي هذه الحالة عليه أن يستأذن مجلس القسم. وتعتبر نتيجة أجوبة الطلبة الشفهية، أو أعمالهم التحريرية، في تقدير درجات الامتحانات الخصوصية.

مادة ٤٤ – على الأساتذة أن يقيدوا في سجل مودع بالسكرتارية، موضوع كل درس يلقونه، ونوع التمرينات العملية التي يكلفون بها الطلبة.

مادة ٤٥ – للأستاذ أن يخرج من قاعة التدريس كل طالب يخل بالنظام، وفي هذه الحال عليه أن يقدم تقريرا لعميد القسم.

مادة ٤٦ – يعطي للأستاذ في أول السنة الدراسية كشف محتو على أسماء الطلبة المقيدين في درسه، وله أن يتحقق من مواظبتهم على حضور الدروس، إما بمناداة أسمائهم في أول الدرس، أو في نهايته، وإما بتكليفهم بكتابة أسمائهم على ورقة الحضور، وللأستاذ أن يمتنع عن إمضاء كراسة الطالب في آخر السنة، على ما في مادة ١١ إذا لم يواظب على حضور دروسه.

١٩١٤ - ١٩١٥

إن الحالة العلمية مع ارتباطها المتين بالحالة المالية التي أصيبت بالأزمة الحاضرة، لم تقف في سيرها، بل تقدمت بفضل التدابير التي اتخذها مجلس الإدارة، حتى تيسر للجامعة إنشاء فرع للعلوم الجنائية ابتداء من السنة المكتبية ١٩١٤ – ١٩١٥، لما لهذا الفرع من الأهمية العلمية، والحاجة الماسة إليه في القطر المصري.

غير أن الجامعة تذكر في تقريرها بمزيد الأسف، أنها اضطرت في هذا العام، نظرا للظروف الحاضرة، أن تستغنى مؤقتا عن خمسة من خريجي إرسالياتها بأوربة، من بينهم إثنان كانا يدرسان العلوم الرياضية والطبيعية بالجامعة في سنة ١٩١٣ – ١٩١٤، وهما محمد أفندي صادق جوهر، وتوفيق سيدهم أفندي.

وعملا بالمادة ١٩ من لائحة الإرساليات تمكنت الجامعة بسعيها لدى وزارة المعارف، من تعيين ثلاثة منهم، وهم محمد صادق جوهر أفندي، وتوفيق سيدهم أفندي، ومحمد حسن نجم أفندي، بوظائف التدريس بالوزارة، إذ الغرض خدمة العلم، سواء في الحكومة أو في الجامعة، على أنه لا شئ يمنع الجامعة من انتهاز أقرب الفرص، للاستفادة من معارف هؤلاء الأساتذة.

أما الاثنـان الآخران، وهمـا محمد أفندي فهمـي عبد اللطيف، ومحمد أفندي محمد الديب، فقد تعين الأول سكرتيرا للجامعة المصرية، والثـاني لاتزال الجامعة تسعى ثانيا لدى الحكومة لتوظيفه بها، ريثما تعهد إليهما بالتدريس.

الفرع الجنائي

مـا كـاد يتم إنشـاء الفرع الجنـائي الجامعة المصرية، في أول السنة المكتبية ١٩١٤ ــ ١٩١٥، حتـى أقبـل عليـه كثيـر مـن الطـلاب، وواظبـوا علـى سـماع محاضرات مواد هذا الفرع الحديث في مصر، الذي كانت الجامعة أول من فكر في إنشائه، وتنظيمه، واختيار الأساتذة الأكفاء الخصيصين له.

وقد بلغ عدد الطلبة المقيدين به ٣٧، وهو عدد ليس بالقليل بالنظر إلى الأزمة الحاضرة، بيد أننا ننتظر أن يكون شأن هذا القسم أعظم والإقبال عليه أكثر، ولا سيما بعد أن تمت المخابرات التي بين الجامعة ووزارة الحقانية، وكللت المساعي بالنجاح. فقد اعتمدت الحكومة شهادة الفرع الجنائي، ومنحت المتخرج فيه امتيازا خاصا، كما جاء في الكتاب الوارد من وزارة الحقانية في هذا الشأن. وهذا نص الكتاب.

وزارة الحقانية

القاهرة في ١٣ مايو سنة ١٩١٥ نمرة ١ ــ ١٤ ــ ١٢٢

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس إدارة الجامعة المصرية.

إجابـة إلـى الطلـب الـذي قـدمتموه باسـم مجلـس إدارة الجامعـة المصـرية، للحصول على امتيازات لحاملي إجازة فرع العلوم الجنائية، في القبول بالوظـائف التابعـة لـوزارة الحقانيـة، أتشرف بـإبلاغ دولـتكم، أن وزارتـي، رغبـة فـي تشـجيع التعليم العـالي، الذي يلقـى فـي هـذا الفـرع، ستمنح الأولويـة فـي الالتحـاق بوظـائف اعضاء النيابة، عند تساوي الدرجات بين المرشحين لهذه الوظائف، للحائزين منهم علـى إجـازة فـرع العلـوم الجنائيـة. وقـد أحيطـت وزارتـي علمـا بشـروط مـنح هـذه الإجازة، فيما يتعلق بقبول الطلبة في هذا الفرع، وبرامج الدراسة، وتـأليف لجنـة الامتحان، كما هي مدونة في لائحة الفرع، وفي جوابكم المؤرخ في ٢١ مارس سنة ١٩١٥.

هذا وإني لأتمنى لهذا التعليم النجاح الذي يبذل مجلس الإدارة الجهد ابتغاء تحقيقه.

وأرجو دولتكم قبول فائق احتراماتي.

وزير الحقانية

الامضاء (ثروت)

تتضمن هذه الوثيقة ما يلي:

نظام الدروس بقسم الآداب بالجامعة، وطريقة قبول الطلاب، ونظام الامتحانات، والإدارة وحقوق الأساتذة وواجباتهم، والأحوال العلمية، وإنشاء الفرع الجنائي.

وثيقة رقم (٢٤)

الجامعة المصرية

لائحة قسم العلوم الجنائية

المصدق عليها من مجلس الإدارة في ٤ من مايو سنة ١٩١٦

الفصل الأول

في الدروس

مادة ١ – ينشأ بالجامعة المصرية شهادة "دبلوم" للعلوم الجنائية.

مادة٢ – مدة الدراسة لنيل هذه الشهادة سنة واحدة، على أنه يجوز لمجلس القسم أن يأذن لبعض الطلبة بتلقى الدروس كاملة في سنتين بدلا من سنة، بشرط أن يؤدوا امتحانهم لنيل الشهادة في جميع مواد البرنامج معا.

مادة ٣: العلوم المقرر تدريسها بهذا القسم للحصول على الشهادة "الدبلوم" هي الآتية:

(١) قانون العقوبات المقارن.

(٢) قانون تحقيق الجنايات المقارن.

(٣) تحقيق الجنايات العملي.

(٤) علم الاجتماع الجنائي وشئون السجون.

(٥) الطب الشرعي.

(٦) علم أمراض النفس.

مادة٤ – يقوم مجلس القسم في كل سنة بتحضير برنامج التدريس في هذه العلوم، وينشره في الوقت المناسب على الطلبة، بعد مصادقة مجلس إدارة الجامعة المصرية عليه.

أحمد عبد الفتاح بدير: الأمير أحمد فؤاد ونشأة الجامعة.

الفصل الثاني

الطلبة المنتسبون

مادة ٥ – يقبل للانتساب إلى هذا القسم، للحصول على الشهادة "الدبلوم"، الحائزون للشروط الآتية:

(١) حاملو شهادة الليسانس في الحقوق، سواء من مدرسة الحقوق السلطانية أو من أية كلية أوربية أخرى.

(٢) الطلبة المقيدة أسماؤهم قيدا صحيحا في مدرسة الحقوق السلطانية، أو في أية كلية أوربية، الذين يكونون حاصلين على معارف قانونية، تسمح لهم بتلقى علوم هذا القسم، ويرجع تقدير توفر هذه الأهلية إلى مجلس القسم، على أنه لا يجوز لهؤلاء الطلبة أن يتقدموا لامتحان شهادة قسم العلوم الجنائية، قبل حصولهم على شهادة الليسانس في الحقوق.

مادة٦ – يجب على من يريد الانتساب إلى هذا القسم، أن يقدم طلبا بذلك إلى رئيس الجامعة، مبينا فيه اسمه ولقبه، واسم والده أو ولى أمره، ومحل ميلاده، وأن يرفق به الشهادة الدالة على استيفائه شروط المادة الخامسة من هذه اللائحة.

الفصل الثالث

الطلبة المستمعون

مادة ٧ – يقبل لتلقى درس أو أكثر من دروس هذا القسم، بشروط مخصوصة، طلبة مستمعون، غير الطلبة المنتسبين.

مادة ٨ – لكي يقبل الطالب مستمعا، يجب عليه أن يقدم طلبا بذلك لرئيس الجامعة، على الصورة المقررة يما يختص بالطلبة المنتسبين، مع بيان الدرس أو الدروس التي يرغب في استماعها.

الفصل الرابع

الامتحانات

مادة ٩ – تمنح شهادة "دبلوم" قسم العلوم الجنائية، للطلبة الذين يؤدون الامتحان بنجاح في كل المواد المبينة في المادة الثالثة، أمام اللجنة الخاصة بالامتحان في كل مادة، بعد أن يكونوا قد أوفوا بشرط المواظبة على حضور الدروس والمحاضرات والتمرينات العملية، وشرط المواظبة على الحضور بنسبة

ثمانين في المائة على الأقل، من عدد هذه الدروس والمحاضرات والتمرينات العملية التي ألقيت خلال السنة. ويجوز لمجلس القسم استثنائيا بعد موافقة مجلس الإدارة، أن يأذن بدخول الامتحان، لمن لم يف بشرط المواظبة المذكورة، إذا كان عدم الوفاء به راجعا إلى أسباب اعتبرها المجلس أعذارا مقبولة، وعلى كل حال، لا يستثنى من شروط المواظبة لعذر، إلا من حضر خمسين في المائة على الأقل من مجموع الدروس.

مادة ١٠ – الامتحان نوعان تحريري، وشفوي.

مادة ١١ – كل امتحان، تحريريا أو شفويا، يوضع فيه للطالب درجة، من صفر إلى ٢٠، وتشترط في وضعها أغلبية الأصوات، بنسبة أربعة لخماس أعضاء لجنة الامتحان، ولا يعتبر ناجحا من لم يحصل على ٦٠% على الأقل من الحد الأقصى لمجموع درجات الدروس، وعلى ٢٥% على الأقل من الحد الأقصى لدرجات كل مادة.

مادة ١٢ – يكون الامتحان في كل عام في الميعاد الذي يحدده مجلس القسم، ويصادق عليه مجلس إدارة الجامعة.

مادة ١٣ – تشكل لجنة الامتحان لكل مادة من المواد من خمسة أعضاء، ثلاثة منهم ينتخبهم مجلس القسم، بموافقة مجلس إدارة الجامعة، واثنان تعينهما وزارة الحقانية، ويرأس كل لجنة الأستاذ المدرس للعلم الذي يؤدي الامتحان فيه. وفي حالة غياب هذا الأستاذ، ينتدب مجلس القسم أحد أساتذته، ليحل محل الغائب.

الفصل الخامس

الشهادة "الدبلوم"

مادة ١٤ – شهادة قسم العلوم الجنائية تعطي من رئيس الجامعة المصرية، مختوما عليها بختم الجامعة، ويمضى عليها مع رئيس الجامعة رؤساء اللجان المختلفة للامتحان.

مادة ١٥ – ليس للطلبة المستمعين حق التقدم لامتحان شهادة "دبلوم" قسم العلوم الجنائية. إنما يمكنهم الحصول على شهادة مواظبة، وهذه الشهادة يمضيها الأساتذة الذين واظب الطالب على استماع دروسهم، ويصادق عليها رئيس الجامعة المصرية.

الفصل السادس

الرسوم

مادة ١٦ – رسوم الانتساب هي ٤٠٠ قرش، وتدفع كما يأتي:

١- ٢٠٠ قرش عند تقديم طلب الانتساب.

٢- ٢٠٠ قرش في نهاية الثلاثة الشهور الأولى للدراسة.

وفي حالة ما إذا أذن للطالب بتلقى الدروس في سنتين، تكون الرسوم ٦٠٠ قرش، وتدفع كما يأتي:

١- ٢٠٠ قرش عند تقديم طلب الانتساب.

٢- ٢٠٠ قرش في نهاية الثلاثة الشهور الأولى للدراسة.

٣- ٢٠٠ قرش في أول السنة الدراسية الثانية.

مادة ١٧ – رسوم الاستماع هي الآتية:

٤٠ قرشا رسم الاستماع لكل من علمي الطب الشرعي وعلم أمراض النفس.

٨٠ قرشا رسم الاستماع لكل علم من العلوم الأخرى التي تدرس بالقسم.

مادة ١٨ – في حالة عدم النجاح في الامتحان لا يرد شئ للطالب من الرسوم التي دفعت وعلى العموم لا يجوز مطلقا ولأي سبب من الأسباب استرداد أي رسم دفع.

الفصل السابع

مجلس القسم وعميده

مادة ١٩ – يشكل مجلس القسم من كل الأساتذة المدرسين فيه. وتكون مداولاته صحيحة إذا حضرها خُمسين الأعضاء، وتصدر القرارات بأغلبية الآراء، وفي حالة تساوي عدد الأصوات، يرجح رأى الفريق الذي فيه العميد.

مادة ٢٠ – يختص مجلس القسم بالآتي:

١- تحضير ونشر برامج الدروس ومواعيدها على الطلبة، قبل افتتاح السنة الدراسية.

٢- جمع البرامج التي يحضرها الأساتذة في آخر كل سنة دراسية، لدروس السنة التالية، ومراعاة التوفيق بينها، واقتراح تعديلها عند اللزوم بما فيه الصالح العام للدراسة.

٣- تقديم الاقتراحات لمجلس الإدارة، بالتعديلات التي يرى لزوم إدخالها على نظام الدروس وتطبيق اللوائح.

٤- استعمال السلطة التأديبية نحو الطلبة بعد موافقة العميد.

٥- انتخاب أعضاء لجنة الامتحان لكل علم من العلوم.

مادة ٢١ – ينتخب رئيس الجامعة المصرية عميد القسم من بين ثلاثة أساتذة، يقدم أسماءهم له مجلس القسم، وينتخب نائبا لعميد القسم بالطريقة عينها، ليقوم مقام العميد في حالة غيابه، أو وجود مانع لديه؛ وتكون له ما للعميد من الاختصاصات، ويقوم أصغر الأساتذة سنا بأعمال سكرتارية مجلس القسم في جلساته.

مادة ٢٢ – يختص عميد القسم بالآتي:

١- تكون له رياسة جلسات مجلس القسم، وعقد جلساته كلما رأى لزوما لذلك.

٢- تبليغ رئيس الجامعة مداولات مجلس القسم، وتبليغ المجلس خطابات رئيس مجلس الجامعة، وتنفيذ القرارات الخاصة بقسم العلوم الجنائية، التي يصدرها مجلس إدارة الجامعة، وتقديم التقرير السنوي لرئيس الجامعة، عن سير الدروس، ونتائج الامتحانات، وتقدم الطلبة في التحصيل، وعلى العموم عن كل الملاحظات الخاصة بقسم العلوم الجنائية، ويكون تقديم هذا التقرير لرئيس الجامعة في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ انتهاء الامتحانات السنوية.

مادة ٢٣ – يجتمع مجلس القسم في مواعيد ثابتة، مرة على الأقل في كل شهر، طول مدة السنة الدراسية، ويجتمع علاوة على ذلك بصفة استثنائية، كلما طلب ذلك اثنان من أساتذة القسم، أو كلما رأى عميد القسم ضرورة لذلك، ويجتمع أيضا بناء على طلب رئيس الجامعة المصرية. والدعوة للجلسات تكون من عميد القسم، وترسل قبل الميعاد المحدد للاجتماع بثلاثة أيام على الأقل.

الفصل الثامن

حقوق وواجبات الأساتذة

مادة ٢٤ – يجب على الأساتذة إلقاء محاضراتهم في الأيام والساعات المحددة، والحضور في اجتماعات مجلس القسم، والاشتراك في لجان الامتحانات، وإذا طرأ على أستاذ ما يمنعه عن إلقاء درسه، فيجب عليه إخطار سكرتارية الجامعة بأسرع ما يمكنه، ليتيسر إعلان ذلك للطلبة في الوقت المناسب.

مادة ٢٥ ــ يجب على كل أستاذ أن يثبت في الدفتر الخاص الموجود بسكرتارية الجامعة، موضوع كل درس ومحاضرة، ونوع كل تمرين عملي، ويكون ذلك قبل أو عقب كل درس مباشرة.

مادة ٢٦ ــ للأستاذ الحق في إخراج الطالب الذي يسوء أدبه من الدرس، على أن يخطر رئيس القسم فيما بعد ذلك.

وها هي مواد التدريس بالفرع الجنائي، وأسماء حضرات المدرسين:

١- قانون العقوبات المقارن	الأستاذ عبد الحميد بدوي أفندي، سكرتير فني وزير الحقانية
٢- قانون الجنايات المقارن	الأستاذ حسن أفندي نشأت، مدرس بمدرسة الحقوق.
٣- تحقيق الجنايات العملي	الأستاذ محمود أفندي حسن، مدرس بمدرسة البوليس
٤- علم الاجتماع الجنائي	الأستاذ حسين أفندي رمزي، خريج جامعة تورينو
٥- الطب الشرعي	الأستاذ الدكتور محجوب أفندي ثابت
٦- أمراض النفس وعلاقتها بالقانون الجنائي	الدكتور فالنتان

جميع هذه المواد تدرس باللغة العربية، إلا علم أمراض النفس فإنه يدرس باللغة الفرنسية.

قسم الآداب

لا يزال قسم الآداب سائرا نحو التقدم والارتقاء، فطلابه يزدادون في كل عام، وهم يفوقون طلاب سائر الفروع عددا، لأنه أقدم الأقسام في الجامعة وأهمها، وقد انتدبت الجامعة في هذا العام الكونت دي جلارزا، للقيام بتدريس تاريخ المذاهب الفلسفية، الذي أوقف تدريسه في عام ١٩١٣ ــ ١٩١٤.

إنشاء قسم للعلوم الاقتصادية والمالية

كان يدرس بالجامعة تحت عنوان "دروس عمومية" الاقتصاد السياسي، وتارة الاقتصاد الزراعي، دون أن يكون لهذه المواد قسم منظم، كقسم الآداب والفرع الجنائي، وكانت تدرس باللغة الفرنسية.

وإذ كان للتعليم الاقتصادي والمالي أهمية كبيرة، وكانت معاهدنا العلمية خالية منه، قرر مجلس إدارة الجامعة مبدئيا، إنشاء قسم منتظم للعلوم الاقتصادية والمالية،

أسوة بالأقسام الأخرى، الغرض منه نشر هذه العلوم بين الطلبة المصريين، ليتمكنوا من فهم الأمور الاقتصادية والمالية وحسن إدارتها.

ومدة الدراسة بهذا القسم سنتان، وقد عهد إلى اثنين من خيرة الذين تخصصوا لدراسة هذه العلوم بأوروبة، بتدريس مواد هذا القسم بلا مقابل، أحدهما حسن أفندي كامل الشيشيني، خريج جامعة أكسفورد في العلوم الاقتصادية، والمدرس بمدرستي التجارة المتوسطة والعليا، وقد قام هذا الأستاذ بتدريس الاقتصاد السياسي بالجامعة، وكان عدد الطلبة المواظبين على دروسهم ٩٥ أغلبهم من المدارس العليا، وهو دليل على إقبال كثيرين من الشبان على تعلم هذه العلوم الحديثة.

والآخر محمد أفندي فهمي عبد اللطيف، خريج إرسالية الجامعة بفرنسا، والحاصل على دبلوم مدرسة العلوم السياسية، والدكتوراه في العلوم السياسية والاقتصادية والمالية، ويقوم بتدريس العلوم المالية.

١٩١٥ - ١٩١٦

افتتحت الدراسة في العام الدراسي المنتهي في يوم ٦ من نوفمبر سنة ١٩١٥ وبالجامعة ثلاثة أقسام:

أولا: قسم الآداب، ومواد التدريس فيه هي الآتية:

١- آداب اللغة العربية وتاريخها، يدرسها الشيخ محمد المهدي.

٢- تاريخ الأمم الإسلامية، يدرسه الأستاذ محمد الخضري بك,

٣- تقويم البلدان ووصف الشعوب، يدرسه الأستاذ إسماعيل بك رأفت.

٤- تاريخ الشرق القديم، يدرسه الأستاذ محمود أفندي فهمي.

٥- تاريخ المذاهب الفلسفية، يدرسه الأستاذ الكونت دي جلارزا,

٦- تاريخ آداب اللغة الإنجليزية، يدرسه الأستاذ برس وايت.

٧- تاريخ آداب اللغة الفرنسية، يدرسه الأستاذ المسيو لويس كليمان.

وكان الإقبال على دروس هذا القسم أكثر منه في كل السنين الماضية، إذ بلغ ٢٩ منتسبا، و٥٠ طالبا مستمعا.

وفي هذا الإقبال، بالرغم من وطأة أزمة الحرب، دليل على انتشار الروح العلمي في البلد، وإدراك الطلبة قيمة الدروس التي تلقى في الجامعة.

وادخلت الجامعة على نظام التدريس في هذا القسم تعديلا جديدا، من شأنه إيجاد درجة جديدة، تسبق درجة العالمية "الدكتوراه"، وتسمى الشهادة التي تمنح لمن ينجح في امتحاناتها "الليسانس في الآداب" ويكون الحصول عليها شرطا لازما لمن يريد التقدم بعد ذلك للامتحان الخاص بالعالمية "الدكتوراه"، وقد راعت الجامعة في ذلك نظام التدرج المتبع في كل الجامعات ذلك أن التجارب دلت على أن التقدم لامتحان الدكتوراه غير ميسور إلا لفريق قليل من الطلبة، وهم الذين تؤهلهم استعداداتهم الخاصة، ورغبتهم القوية، في التقدم لهذا الامتحان، برسالة من وضعهم، في موضوع جديد، معتنى بها اعتناء يدل على الوصول لدرجة مخصوصة من العلم والبحث.

وفي الواقع، لم يكن من المشجع للطلبة خلو نظام التدريس من شهادة مثبتة لبلوغهم الدرجة العلمية النهائية الخاصة بهم، بعد تلقى القسط الأوفر من العلوم الأدبية، وقد قرر مجلس الجامعة أنها ستسعى لدى الحكومة لتقرير مزايا خاصة بحملة (ليسانس الآداب)، وهو يؤمل أن تحييه الحكومة إلى ما يرجوه، تشجيعا لنشر العلم، وترغيبا للإقبال على تلقيه. وقد عدلت لائحة قسم الآداب بعد تغيير هذا النظام، لتنفذ أحكامها الجديدة ابتداء من العام الدراسي المقبل، بالنسبة إلى المستجدين، أما بالنسبة إلى الطلبة الذين انتسبوا قبل تقرير هذا النظام، فقد تقرر السماح لهم بالتقدم مباشرة لامتحانات العالمية، لغاية السنة الدراسية ١٩١٨ ــ ١٩١٩، هذا إذا لم يرغبوا بمحض إرادتهم في اتباع أحكام اللائحة الجديدة، والتقدم لامتحانات الليسانس.

ثانيا: قسم العلوم الجنائية، ومواد التدريس فيه هي:

١- قانون العقوبات المقارن	يدرسه حضرة الأستاذ عبد الحميد بك بدوي، سكرتير فني وزير الحقانية
٢- قانون الجنايات المقارن	يدرسه حضرة الأستاذ حسن أفندي نشأت، المدرس بمدرسة الحقوق.
٣- قانون تحقيق الجنايات العملي	يدرسه حضرة الأستاذ محمود افندي حسن، المدرس بمدرسة البوليس
٤- علم الاجتماع الجنائي	يدرسه حضرة الأستاذ حسين أفندي رمزي، خريج جامعة تورينو
٥- الطب الشرعي	يدرسه حضرة الأستاذ الدكتور محجوب أفندي ثابت

٦- أمراض النفس وعلاقتها بالقانون الجنائي	الدكتور فالنتان

جميع هذه الدروس باللغة العربية، إلا علم أمراض النفس فيدرس باللغة الفرنسية.

وقد سبق أن ذكرنا أن الحكومة اعتمدت دبلوم هذا القسم، ومنحت الحاصلين عليها امتيازا خاصا، وهو الأولوية في الانتخاب لوظائف أعضاء النيابة، عند تساوي الدرجات.

ثالثا: قسم العلوم الاقتصادية والمالية:

لما أعلنت الجامعة عزمها مبدئيا على إيجاد قسم لتدريس العلوم الاقتصادية والمالية في العام الدراسي ١٩١٤ – ١٩١٥ تطوع للتدريس بهذا القسم مدرسان، غير الاثنين اللذين كانا تقدما للتدريس، وعلى ذلك ابتدأت السنة الدراسية والمواد التي تدرس به هي:

١- الاقتصاد السياسي: يدرسه حضرة الأستاذ حسن أفندي الشيشيني، المدرس بمدرستي التجارة المتوسطة والعليا.

٢- علم المالية والقانون المالي: يدرسه حضرة الأستاذ محمد أفندي فهمي عبد اللطيف، خريج إرسالية الجامعة، والدكتور في العلوم السياسية والاقتصادية والمالية.

٣- العملة وأعمال البنوك: يدرسها حضرة الأستاذ حسين بك تيمور، تشريفاتي الحضرة العلية السلطانية، بإذن خاص.

٤- الاقتصاد الزراعي: يدرسه حضرة الأستاذ مصطفى أفندي بدوي الشبنني.

وقد كان الإقبال عظيما على دروس هذا القسم وإن لم يتقرر رسميا، حيث بلغ عدد الطلبة ٩١، وقررت الجامعة أن يستمر هذا القسم في العام ١٩١٦ – ١٩١٧ بصفة غير رسمية كمحاضرات عمومية، إذا رغب الأساتذة الاستمرار في التدريس بشروط عام ١٩١٤ – ١٩١٥، وذلك تحت إشراف اللجنة الفنية، إلى أن يدرس موضوع إيجاد القسم نهائيا، ويوضع النظام الضروري له.

١٩١٦ - ١٩١٧

افتتحت الدراسة في يوم ٤ من نوفمبر سنة ١٩١٦ وبالجامعة المصرية قسمان نظاميان:

الأول، قسم الآداب، ومواد التدريس المقررة فيه لم تتغير.

وقبل افتتاح الدراسة توفى الأستاذ محمود أفندي فهمي، مدرس تاريخ الشرق القديم.

ولقد سعت الجامعة في سبيل وجود من يحل محله طول مدة السنة الدراسية، فلم توفق إلى ذلك، إلى أن تفضل سعادة محمود باشا فهمي، من أعضاء مجلس الإدارة، بالتبرع بتدريس هذه المادة في العام القادم..

كذلك حدث أن جناب مستر برس هوايت مدرس آداب اللغة الإنجليزية، لم يتمكن من العودة إلى مصر، لدواع اقتضتها ظروف استثنائية، فسعت الجامعة لوجود من يحل محله، وكان لوزارة المعارف فضل إرشادها إلى جناب المستر وورتهام، الذي قام بتدريس هذه المادة.

ونفذ النظام الجديد الذي وضع في العام الماضي، وهو الخاص بالليسانس، وبالرغم مما اقتضاه هذا النظام من إضافة بعض القيود والشروط بالنسبة إلى الطلبة المنتسبين، كان الإقبال على هذا القسم طيبا، إذ بلغ عدد المنتسبين ٢٧ وعدد المستمعين ٦١.

وربما لوحظ في هذه الأرقام بعض النقص عن أرقام العام الماضي، والسبب، على ما يظهر، هو ما كان قد تقرر من زيادة الرسوم، عندما عدلت لائحة قسم الآداب، على أن الجامعة ما لبثت أن خفضتها إلى نصف ما كان مقررا في اللائحة.

وقد قررت الجامعة اتخاذ وسائل جديدة لإفادة الراغبين في العلم للعلم، ابتداء من السنة الدراسية المقبلة، سعيا وراء تحقيق الغرض السامي، الذي من أجله وجدت الجامعة، وهو نشر الآداب والعلوم، وترقية مدارك المصريين، وهذه الوسائل هي:

أولا: تقرير المجانية المطلقة في كل دروس الجامعة للمستمعين، فأبواب الجامعة تفتح من أول العام الدراسي المقبل لكل قاصد، بغير تقاضي أي رسم ولا شرط، إلا ما يقتضيه نظام الاستماع للمحاضرات، من حسن المظهر والتأدب.

ثانيا: تخفيض الرسوم المفروضة على الطلبة النظاميين، المنتسبين في أقسام الدراسة للحصول على الشهادات إلى ٥٠٪ مما هي عليه الآن.

ثالثا: علاوة على المهمة العلمية التي تقوم بها الجامعة لطلبتها، ولقاصد استماع دروسها من طلبة العلم، تقرير العمل على إفادة الجمهور بكيفية أعم، وذلك بإلقاء سلسلة محاضرات ليلية، في موضوعات ذات فائدة عامة، يلقيها أساتذة الجامعة وغيرهم من كبار رجال الآداب والعلوم بمصر، ذوى الكفايات المحققة.

رابعا: إعادة تدريس مادة مقارنة الآداب واللغات السامية بكلية الآداب.

خامسا: إنشاء قسم نظامي للعلوم الاقتصادية والمالية.

الثاني، قسم العلوم الجنائية:

ومواد التدريس المقررة فيه هي نفس مواد العام الماضي.

١٩١٧ - ١٩١٨

بدأت الدراسة في قسمي الجامعة النظاميين، وهما قسم الآداب وقسم العلوم الجنائية، في يوم ٤ من نوفمبر سنة ١٩١٧، ومواد التدريس هي بعينها المقررة من قبل، ولم تحدث تغييرات إلا فيما يختص ببعض الأساتذة.

قسم الآداب:

١- تاريخ الشرق القديم: كان حضرة صاحب السعادة محمود باشا فهمي من أعضاء مجلس الإدارة قد تبرع بتدريس هذه المادة، ولقد قام سعادته بالتدريس، ولكن اعتراه مرض حال دون قدرته على الاستمرار، فاعتذر عن التدريس، فانتخبت الجامعة مكانه حضرة الأستاذ أحمد بك صالح من قدماء مدرسي التاريخ بمدارس الحكومة العالية.

٢- تاريخ الأمم الإسلامية.

٣- آداب اللغة العربية وتاريخها.

واعتذرت مدرسة القضاء الشرعي عن عدم إمكان الإذن لحضرتي الأستاذين محمد الخضري بك، والشيخ محمد المهدي، بالتدريس في الجامعة، لكثرة أعمالهما بالمدرسة، فانتخبت الجامعة لتدريس تاريخ الأمم الإسلامية حضرة الشيخ عبد الوهاب النجار، المدرس بمدرسة البوليس، ولمادة آداب اللغة العربية حضرة الأستاذ الشيخ مصطفى القاياتي من علماء الأزهر بصفة مؤقتة، انتظارا العودة

حضرة الأستاذ الشيخ أحمد ضيف، من متخرجي إرسالية الجامعة، المخصص لدراسة علوم الآداب العربية، ولتدريس هذه المادة في الجامعة، وقد عاد حضرته من فرنسا أخيرا وسيسند إليه تدريسها ابتداء من العام الدراسي المقبل.

الدرس التحضيري للغة الفرنسية:

لقد شعرت الجامعة بأن أكثرية المنتسبين بقسم الآداب من متخرجي المعاهد العلمية الدينية، في حاجة إلى تحضير اللغة الفرنسية، تحضيرا يؤهلهم للاستفادة من محاضرات مادة آداب اللغة الفرنسية، فأنشأت الجامعة لهم درسا خصوصيا، واتفقت عليه مع جناب المسيو مونييه، المدرس بالليسيه الفرنسية.

تسهيل الانتساب لقسم الآداب:

أبدى بعض الحاصلين على شهادة البكالوريا من القسم العلمي، رغبتهم في الانتساب إلى قسم الآداب، ولم تر الجامعة بأسا، فقررت تعديل نص اللائحة، القاضي بقصر حق الانتساب على حملة البكالوريا من القسم الأدبي، وأجازت قبول حملة هذه الشهادة من القسمين الأدبي والعلمي.

قسم العلوم الجنائية:

وقفت الجامعة البت في أمر الاستمرار فيه على تقدم العدد الكافي من الطلبات، وقد تقدم عدد كبير استوجب افتتاح هذا القسم، غير أن الرغبة في حضور الدروس أخذت تقل بعد ذلك، إلى أن وصل عدد المواظبين إلى خمسة.

وقد اعتذرت وزارة الداخلية عن الترخيص لحضرة الأستاذ محمود أفندي حسن، في تدريس مادة تحقيق الجنايات العملي، فاختارت الجامعة لهذه المادة حضرة الدكتور محمد أفندي حسين هيكل.

١٩١٨ - ١٩١٩

انقسم التعليم في الجامعة في هذا العام إلى قسمين: قسم بدار الجامعة، والآخر خارج عنها، وهو إرساليات التعليم في أوربة.

التعليم بدار الجامعة:

ويشمل قسم الآداب، وقسم العلوم الجنائية، وقسما للمحاضرات العمومية التي يحضرها المنتسبون وغيرهم، من المستمعين، الراغبين في توسيع دائرة معارفهم.

ويوجد لدراسة الحقوق قسم ملحق بالجامعة، يشتغل طبقا لنظام مدرسة الحقوق قسم الآداب.

بدأ الأساتذة محاضراتهم في يوم ٩ من نوفمبر، في المواد المقررة بهذا القسم، ولم يطرأ تغيير إلا فيما يختص بمادة آداب اللغة العربية، فقد كان يدرسها الأستاذ الشيخ مصطفى القاياتي فحل محله الأستاذ الدكتور أحمد ضيف من متخرجي إرسالية فرنسا، فقام بتدريس هذه المادة بهمة عالية ومقدرة.

كذلك عاد من أوربا الدكتور طه حسين م متخرجي الإرسالية، وسيعهد إليه بتدريس التاريخ القديم، ابتداء من العام المقبل.

وكانت الجامعة قد انتدبت جناب مستر دورنهام لتدريس مادة آداب اللغة الإنجليزية من ثلاث سنوات، بدلا من الأستاذ الذي كلف ذلك قبلا، وهو المستر برس وايت، لما اقتضت الظروف أن ينتظم في خدمة حكومته في أثناء الحرب، والآن وقد انتهت الحرب، ووصل الجامعة منه ما يفيد استعداده للتدريس ثانية، فقد قرر مجلس الإدارة إسناد هذا الدرس إليه.

قسم العلوم الجنائية:

افتتحت الدراسة بهذا القسم في نفس الوقت الذي بدأت فيه دروس قسم الآداب، ولا تزال حالة الإقبال عليه كما هي، أي أن المنتسبين إليه لا يداومون على حضور الدروس حضورا مطردا، فهم يقبلون عليه في أول العام، ثم يأخذ عددهم في التناقص شيئا فشيئا حتى يكاد يقل عددهم عن عدد الأساتذة، ولقد صبرت الجامعة على هذه الحال، أملا في تحسين درجة الإقبال، ولكن على غير جدوى.

قسم الحقوق:

بدأت الدراسة في هذا القسم في ١٢ من أكتوبر سنة ١٩١٨، وكان الإقبال عليه مشجعا للاستمرار فيه مع إنشاء سنة ثالثة.

كان كل قسم من أقسام الدراسة سائرا على ما يرام، من وقت افتتاح الدراسة في نوفمبر سنة ١٩١٨، إلى أن جاء يوم ١١ مارس سنة ١٩١٩، فتعطلت الدراسة على أثر الإضراب العام لطلبة المدارس العليا، للأسباب المعروفة، وبقيت معطلة حتى آخر السنة، فكان من نتائج هذه العطلة العامة القهرية عدم إمكان إجراء الامتحانات الدورية في مواعيدها كالمعتاد.

وفي ٢٧ من يونيه سنة ١٩١٨ قدم جناب الأستاذ فوكار مذكرة في موضوع منح لقب دكتور شرف من الجامعة، هذا نصها:

(١) **من الوجهة القانونية:** كل الجامعات بكيفية عامة حفظت دائما لنفسها الحق في منح لقب دكتور منها (أو أي درجة من الدرجات التي لها أن تمنحها بالطرق العادية) بلا امتحان ولا رسالة، فحفظت الجامعات لنفسها حق تقدير الظروف، والكيفية التي بها تمنح الدكتوراه، أو أي درجة علمية أخرى.

ومنح دكتوراه الجامعة بهذه الصفة، أي بلا امتحان ولا رسالة، يكون عادة من اختصاص المجلس (أو هيئة الزعماء) الذي يمثل أقسام الجامعة المختلفة، والقاعدة قبل منح الدكتوراه استشارة مجلس الكلية، التي تؤهل الدراسة فيها للحصول على شهادة من النوع المراد منحه (وتختلف كيفية هذه الاستشارة باختلاف البلاد) فمجلس كلية الآداب مثلا يؤخذ رأيه عندما يراد منح لقب دكتور في الآداب.

(٢) **من الوجهة العلمية:** إن منح الدكتوراه بلا امتحان ولا تقديم رسالة، ليعتبر دائما كمكافأة عالية ذات صبغة استثنائية، ولذا لا تكثر الجامعات من منح هذه الألقاب، حرصا على عدم تقليل قيمتها، فلا تمنحها إلا لأسباب جدية جليلة، وها هي أهم الحالات التي تمنح فيها الألقاب:

أولا: الاعتراف بالفضل لأحد عظماء رجال الحكومة، أو أحد كبار المكتشفين، أو أحد العلماء الذين توصلوا إلى اكتشاف عظيم الفائدة، أو لأجنبي زار الجامعة في ظروف رسمية علنية.

ثانيا: الاعتراف بالشكر لمنحة ثمينة القيمة، أو لوقف عين عظيمة المورد للجامعة، أو لمشروع خير جليل الفائدة لها كذلك.

ثالثا: وقد يكون منح اللقب بمثابة شكر علني من هيئة الجامعة على تأدية خدمات جليلة للجامعة بكيفية مستمرة مدة طويلة من الزمن، وبغير التفات إلى أي جزاء مادي، على أن هذه الحالة عظيمة الندرة.

ولا يعتبر منح لقب دكتور شرف من جامعة ما في أية حال من الحالات، من السوابق التي يجب الرجوع إليها، والعمل بمقتضاها، بمعنى أنه إذا منح لقب الشرف لشخص ما لسبب معين، ثم توفر هذا السبب نفسه في شخص غيره، فإن

تلك لا يكسبه أي حق يتمسك به للحصول على اللقب من الجامعة، بدعوى أن حالته تماثل تلك الحالة التي اعتبرتها الجامعة كافية بهذا التكريم العظيم.

هذا خلاصة المبدأ الذي تتبعه الجامعات في منح ألقاب الشرف، ولمجلس إدارة الجامعة المصرية طبعا الحكم في الحالات التي تعرض عليه.

١٩١٩ - ١٩٢٠

كان للاضطرابات التي حصلت في وسط السنة الدراسية ١٩١٨ – ١٩١٩ تأثير في سير السنة الدراسية الثالثة وأوقاتها.

فقد كان لا بد عند افتتاح الدروس بأقسام الجامعة المختلفة من استئناف دروس السنة السابقة، وتكملة المقرر للطلبة، حتى بعد الانتهاء منها وحصول الامتحانات يؤخذ في إلقاء دروس السنة الجديدة.

قسم الآداب:

لم يحدث في خلال هذه السنة أي تغيير في نظام الدروس بقسم الآداب، بل استمرت على النظام المقرر لها، يلقيها حضرات الأساتذة المعينين بها.

وقد افتتح قسم الآداب في يوم ١٨ من أكتوبر سنة ١٩١٩ لتكملة مقرر العام الماضي، وبعد ذلك بدئ بدروس السنة الجديدة من ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ واستمر إلى ١٢ من مايو ١٩٢٠.

قسم العلوم الجنائية:

لم يعقد في هذا العام امتحان، لأنه بالرغم من دعوة الطلبة حتى من لم يكن مواظبا منهم إلا بنسبة ٥٠% لم يتقدم للامتحان إلا واحد، فرأى مجلس القسم أنه لا يمكن ولا يجوز إجراء امتحان لطالب واحد.

قسم الحقوق:

افتتح قسم الحقوق في يوم ١٣ من أكتوبر سنة ١٩١٩ لتكملة المقرر من دروس السنة الماضية، واستمرت الدراسة إلى ١٨ من ديسمبر حين أضرب الطلبة عن الدروس، وكان لاضطرابات مارس آثار باقية، فتخلل هذه المدة الأخيرة من السنة أيام إضراب كثيرة.

ثم استؤنفت الدراسة للسنة الجديدة من يوم ١٦ من فبراير سنة ١٩٢٠، واستمرت إلى ٢٦ من يونيه سنة ١٩٢٠.

ولكن لم يتيسر للجامعة أن تفتح إلا السنة الأولى، لدروس الحقوق وحدها، بعد أن كانت قد وصلت إلى إنشاء السنة الثالثة.

والسبب في ذلك راجع إلى أن مدرسة الحقوق السلطانية تمكنت من زيادة عدد الطلبة المقبولين فيها، فانضم إليها طلبة السنتين الثانية والثالثة في الجامعة المصرية.

ولم يتيسر لحضرة الأستاذ حسن كامل الشيشيني الاستمرار على تدريس الاقتصاد السياسي بهذا القسم، لعدم الترخيص له من المصلحة التابع هو لها، فأسندت الجامعة تدريس هذه المادة إلى حضرة الدكتور محمد حسين هيكل المحامي الأهلي، كذلك غادر القطر المصري كل من جناب مسيو روسيه، مدرس اللغة الفرنسية، ومستر جنكنز مدرس اللغة الإنجليزية، فأسندت الجامعة تدريس هاتين المادتين: الأولى إلى مسيو بيزيا المدرس بالمدرسة الثانوية، والثانية إلى مستر بريانت المحامي.

وكانت مادة القانون الروماني يقوم بتدريسها جناب مستر بروت، بالاشتراك مع حضرة محمد أفندي صادق فهمي المحامي، فاعتذر مستر بروت عن التدريس، وقررت الجامعة إسناد الدرس بأكمله إلى حضرة محمد أفندي صادق فهمي.

كذلك لم يتيسر لحضرة الأستاذ علي بك زكي العرابي الاستمرار في تدريس مادة مقدمة القوانين، بسبب تعيينه مدرسا بمدرسة الحقوق، فانتخبت الجامعة لهذا الدرس مكانة حضرة الدكتور سامي جبره.

وقد تقرر أن يسند إلى حضرة الدكتور محمد سلطان خريج إرسالية الجامعة مادة قانون العقوبات لطلبة السنة الثانية بقسم الحقوق، ولكن عدم إنشاء هذه السنة أبقاه بلا عمل، وقد انتخبته وزارة الداخلية مدرسا بمدرسة البوليس، فرخصت له الجامعة في ذلك، وتعهد للجامعة كتابة في نظير المرتب الذي صرف له مدة وجوده بلا عمل، بأن يدرس مادة بقسم الحقوق مدة سنتين بلا مقابل، وسيكلف تدريس القانون الإداري لطلبة السنة الثانية في العام الدراسي المقبل.

المحاضرات العامة، والحفلات الأدبية:

لقد كانت دار الجامعة مكانا مقصودا من كل الهيئات الأدبية، لإلقاء المحاضرات العامة، وإقامة الحفلات الأدبية، فاجتمع فيها في عام ١٩١٩ – ١٩٢٠ الجمعية العمومية للأطباء، وجمعية نقابة المعلمين، وجمعية التاريخ المصري المؤلفة برياسة معالي جعفر والي باشا.

وقد رخص مجلس الإدارة بإقامة جملة حفلات ادبية في دار الجامعة، منها حفلة إحياء ذكرى المرحوم قاسم أمين بك.

كذلك رخص لحضرة الدكتور سامي جبره في إلقاء سلسلة محاضرات عامة اقتصادية، ولحضرة الدكتور برادة في إلقاء محاضرات عامة في الأمراض السرية.

١٩٢٠ - ١٩٢١

لم يحدث في خلال هذه السنة تغيير في نظام الدراسة غير إعادة تدريس مادة مقارنة الآداب واللغات السامية، التي كانت قد أوقف تدريسها مؤقتا بقسم الآداب، لعدم وجود الأستاذ الذي يدرسها.

وقد رأى مجلس إدارة الجامعة أن يعهد إلى الدكتور على العناني تدريس هذه المادة، وبدأ محاضراته في ٤ من يناير سنة ١٩٢١.

وافتتح قسم الآداب في يوم ٦ من نوفمبر سنة ١٩٢٠ واستمر إلى ٢٦ من ابريل سنة ١٩٢١.

أما قسم العلوم الجنائية فبدأت محاضراته في موعد متأخر، واستمرت إلى ١٥ من مايو، ولم تكن هذه الفترة كافية لإتمام المقرر، فتأجل تدريس الباقي منه إلى أول أسبوع من شهر أكتوبر، على أن تبدأ دراسة العام الجديد في شهر ديسمبر.

غير أن طلبة هذا القسم التمسوا بدء سنة جديدة بدون حاجة إلى إتمام السنة السابقة، لعدم كفاية المدة المخصصة لتكملة الدروس، ولأن فترة الإجازة قطعت اتصال الدروس، ففضلوا الابتداء مع المنتسبين حديثا إلى القسم، وقد أجيب طلبهم، وبدأت السنة المكتبية في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٢٠.

وقد كان الإقبال على هذا القسم في أول العام كثيرا، ثم أخذ الطلبة ينقطعون عن المواظبة شيئا فشيئا.

واستمرت الدراسة بالقسم حتى شهر مايو سنة ١٩٢١، ولكن انقطع الطلبة عن الحضور بسبب حلول شهر رمضان، فعطلت الدراسة، على أن تستأنف في أكتوبر سنة ١٩٢١ لتكملة المقرر قبل الابتداء في دروس السنة الجديدة.

وقد قدم عدد كبير من الموظفين الذين يرغبون في دراسة الحقوق، طلبا إلى الجامعة، يلتمسون إنشاء قسم ليلى لتدريس الحقوق، ورأى مجلس الإدارة أن يجيب هذا الطلب، خدمة للذين يرغبون في تكملة دراستهم، وتمنعهم أعمالهم من التفرغ لها، فقرر إنشاء قسم ليلى للحقوق، بجانب القسم النهاري، إذا تقدم العدد الكافي من الطلبة لإنشائه.

وقد بدأت الدراسة بقسم الحقوق النهاري في ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٠.

وتولى التدريس في هذا القسم حضرات الأساتذة الذين كانوا يدرسون في العام الماضي وهم:

حضرة صاحب العزة الأستاذ مرقص حنا بك	نظام السلطات العمومية
حضرة الشيخ عبد الرحمن عيد المحلاوي	الشريعة الإسلامية
جناب مشرت برانت	اللغة الإنجليزية
جناب مسيو بزيا	اللغة الفرنسية
حضرة الأستاذ الدكتور محمد حسين هيكل	الاقتصاد السياسي
حضرة الأستاذ الدكتور سامي جبره	مقدمة القوانين
حضرة الأستاذ الدكتور محمد صادق فهمي	القانون الروماني

أما قسم الحقوق الليلي فقد أقبل عليه الطلبة إقبالا عظيما، إذ بلغ عدد من التحقوا به ٤٤ طالبا.

وبدأت الدراسة بهذا القسم في ٤ من ديسمبر سنة ١٩٢٠.

وانتخب للتدريس فيه الأساتذة الذين يدرسون بالقسم النهاري.

وكان يقصد الجامعة في كل عام كثير من الهيئات العلمية والأدبية لإلقاء المحاضرات بدارها، أو للاجتماع فيها، وقد رخص مجلس الإدارة لجمعية المهندسين في عقد جلساتها بالجامعة، ورخص المجلس أيضا لحضرة خليل سكاكيني أفندي في إلقاء خمس محاضرات في الآداب، ولجناب الأفوكاتو جيمار بإلقاء أربع محاضرات قانونية باللغة الفرنسية.

وأقامت الجامعة حفلة تأبين للمغفور لها الأميرة فاطمة اسماعيل المحسنة الكبيرة، وصاحبة الأيادي البيض على الجامعة ومعاهد التعليم، فرأس الحفلة حضرة صاحب الدولة حسين رشدي باشا رئيس الجامعة، وألقى خطابا باسم مجلس إدارة الجامعة، وألقى كل من جناب الأستاذ لويس كليمان خطابا بالنيابة عن الأساتذة غير المصريين والأستاذ الدكتور أحمد ضيف باسم أساتذة كلية الآداب، وحضرة صاحب العزة عبد الحميد بدوي بك، باسم أساتذة قسم العلوم الجنائية، وطالب من كلية الآداب باسم طلبة الجامعة، وتليت قصيدة من نظم حضرة صاحب العزة أحمد شوقي بك.

تتضمن لائحة قسم العلوم الجنائية بالجامعة القديمة ما يلي:

نظام الدروس، والطلبة، والامتحانات، والرسوم، والشهادات التي يمنحها القسم، وحقوق الأساتذة وواجباتهم، ونظام الإدارة، وإنشاء قسم للعلوم الاقتصادية والمالية ومواد التدريس به ومدى تأثير الاضطرابات على سير العملية التعليمية.

وثيقة رقم (٢٥)

بيانات تختص ببعض أقلام حسابات الجامعة المصرية

عن سنة ١٩١٠ (من أول يناير لغاية سبتمبر)

المتحصلات

أولا: مفردات مبلغ ٤٨٢ جنيه الوارد تحت عنوان (إعانات متنوعة)

مليم	جنيه	
	١٩٥	إعانة دولة الرئيس
	٣٩	إعانة البنك الألماني الشرقي
	٢٠٠	إعانة أحمد بك الشريف
	١٢	اشتراك عزيز بك خانكي بصفته عضو في الجمعية العمومية للجامعة
	١٢	اشتراك جرجس أفندي حاوي بصفته عضو في الجمعية العمومية للجامعة
	١٢	اشتراك عبد الحليم أفندي محفوظ بصفته عضو في الجمعية العمومية للجامعة
	١٢	اشتراك داوود بك عمون بصفته عضو في الجمعية العمومية للجامعة
	٤٨٢	

ثانيا: مبلغ ١٧٦ مليم و٦١٦ جنيه الوارد تحت عنوان الأرباح الناتجة من تشغيل النقود هو قيمة الفوائد التي تقيدت لحساب الجامعة في البنك الألماني الشرقي عن ستة شهور فقط أي من أول يناير لغاية يونيو سنة ١٩١٠ أما الفوائد المستحقة عن يوليو وأغسطس وسبتمبر فيرد حسابها في حسابات سنة ١٩١٠ – ١٩١١ (من أول أكتوبر سنة ١٩١٠ لغاية سبتمبر سنة ١٩١١) لأن قيد الفوائد يحصل كل ستة شهور مرة.

ثالثا: مفردات مبلغ ٩٠٠ مليم و٧ جنيهات الوارد تحت عنوان (إيرادات مختلفة).

مليم	جنيه	
٨٥٠	٥	ثمن استمارة عدد ١١٧ منصرفة إلى الطلبة الذين تقدموا للامتحان بقصد الالتحاق بالإرسالية
٠٥٠	٢	متحصل من الذين اشتركوا بنشرات المحاضرات عن ثمن طوابع بوستة حيث أنهم طلبوا إرسال النشرات إلى محل إقامتهم خارج القاهرة
٩٠٠	٧	

رابعا: مفردات مبلغ ٢٥٠٠ جنيه الوارد تحت عنوان (المتحصل من الاكتتابات)

مليم	جنيه	
	٢٠٠٠	المتحصل من اكتتابات مديرية الغربية
	٥٠٠	اكتتاب دولتلو الأميرة والدة جناب الخديوي المعظم
	٢٥٠٠	

خامسا: مفردات مبلغ ٣١٠ مليم ٦٧ جنيه الوارد تحت عنوان المتحصل لحساب طبع المحاضرات

مليم	جنيه	
٣٥٠	٢١	المتحصل عن اشتراكات بطبع محاضرات آداب اللغة العربية
٣٥٠	٦	المتحصل عن اشتراكات بطبع محاضرات علم الفلك
٥٠٠	٩	المتحصل عن اشتراكات بطبع محاضرات الطبيعة
٠٠٠	١٤	المتحصل عن اشتراكات بطبع محاضرات الاقتصاد السياسي
-	١٠	المتحصل عن اشتراكات بطبع محاضرات عن المرأة
٩١٠	-	المتحصل عن اشتراكات بطبع محاضرات آداب اللغة الإنكليزية
٢٠٠	٥	المتحصل عن اشتراكات بطبع محاضرات آداب اللغة الفرنسية
٣١٠	٦٧	

المصروفات

أولا: مفردات مبلغ ٩٧٠ مليم ٩٦٠ قيمة ماهيات مستخدمي الإدارة

مليم	جنيه		شهريا	عدد الأشهر	
	٢٢٥	ماهية السكرتير	٢٥	٩	
	١٢٦	مساعد السكرتير	١٤	٩	
	٢٠٠	ماهية أمين الكتبخانة	٢٥	٨	
٩٧٠	٧٤	ماهية المحرر الفرنسي	٣٣٠ و ٨	٩	
	٧٢	ماهية كاتب الحسابات	٨	٩	
	٦٣	ماهية كاتب (عفيفي أفندي)	٧	٩	
	١٠٠	ماهية مدموازيل بود	٢٠	٥	كلتا مخصصتين باختزال
	١٠٠	ماهية مدموازيل جريمو	٢٠	٥	المحاضرات باللغة الأوربية
٩٧٠	٩٦٠				

ثانيا: مفردات مبلغ ١١٠ مليم ١٥٧ جنيه وارد تحت عنوان (خدمة سايره)

مليم	جنيه	البيان	جنيها	عدد الأشهر
	١٤٠	ماهيات فراشين وبواب وخفير عدد ٨ شهريا	١٧,٥٠٠	٨
١١٠	١٧	٨	١٧,١١٠	١
١١٠	١٥٧			

ثالثا: مفردات مبلغ ٣٦٤ مليم و٣٠٨ جنيه وارد تحت عنوان مصاريف متنوعة في الإدارة

مليم	جنيه	البيان
٣٢٦	٢٦	مصاريف بوسته وأجر تلغرافات
٤١٥	٣١	أدوات كتابية
٣٥٠	٨٢	مصاريف مطبوعات
	٢٩	بدل سفر للكاتبين المختصتين باختزال المحاضرات
	١٥	تعويض لورثة ليشمان الذي كان ابتداء باختزال لمحاضرات في سنة ١٩٠٨
٦٣٠	١١	ثمن جلاليب للفراشين
٦٤٣	١١٢	مصاريف سايره (أجر عربات وترمويات وسكك حديد وغير ذلك من المصاريف السايرة المتعددة الأنواع)
٣٦٤	٣٠٨	

رابعا: مفردات مبلغ ٨٥١ مليم ١٨٤١ جنيه الوارد تحت عنوان (مرتبات الأساتذة)

مليم	جنيه	البيان
٤٢٥	١٠٧١	ماهيات ٥ أساتذة أجانب عن ٥ أقساط بواقع ٨٥٧ مليم ٤٢ جنيه كل قسط
٤٢٦	٧٧١	ماهيات ٣ أساتذة وطنيين عن ٦ أقساط بواقع ٨٥٧ مليم ٤٢ جنيه كل قسط
٨٥١	١٨٤٢	

خامسا: مفردات مبلغ ١٢٥ جنيه الوارد تحت عنوان (بدل سفرية) في فصل التعليم هو قيمة النصف الثاني من بدل السفرية المستحق للأساتذة الأجانب المنوه عنهم أعلاه.

سادسا: مفردات مبلغ ٥١ جنيه الوارد تحت عنوان (مصاريف متنوعة) في فصل التعليم.

جنيه	
٤٠	تعويض إلى مدموازيل كوفرور نظرا للعدول عن تجديد الاتفاق معها للتعليم في الجامعة.
٥	مكافأة للمحضر في دروس علم الطبيعة
٦	مصاريف تختص بمحاضرات المسيو جرمان مارتان عن الصنائع الصغيرة في القاهرة.
٥١	

سابعا: مفردات مبلغ ٥٣٨ مليم و ٢١٨٠ جنيه الوارد تحت عنوان (مصاريف الطلبة من مرتبات ورسوم)

مليم	جنيه	
٦٠٨	٩٣٠	إرسالية فرنسا
٤٢٧	٩٠١	إرسالية انجلترا
٥١١	١٢٢	إرسالية ايطاليا
٩٩٢	٢٢٥	إرسالية ألمانيا
٥٣٨	٢١٨٠	

ثامنا: مفردات مبلغ ٤٠٥ مليم ١٨٧ جنيه الوارد تحت عنوان (مصاريف سفر) في فصل الإرسالية

مليم	جنيه	
٤٠٥	١٧	مصاريف رجوع محمد كمال والسيد كامل اللذين فصلا عن الإرسالية بفرنسا
	٣٠	مصاريف سفر الطلبة الصغار
	١٤٠	مصاريف أعضاء الإرسالية الأخيرة (وعددهم سبعة)
٤٠٥	١٨٧	

تاسعا: مفردات مبلغ ٢٨٨ مليم و ١٩ جنيه الوارد تحت عنوان (مصاريف متنوعة)
مصاريف سياحات علمية بصفة مكافأة صرف إلى الطالب منصور فهمي.

عاشرا : مبلغ ٩٧٦ مليم و١٦٨ جنيه الوارد تحت عنوان (مصاريف متنوعة) في فصل الإرسالية يشتمل على ١٥٠ جنيه قيمة ثلاث أقساط من مرتب كل من مندوبي الجامعة في لندن وباريس باعتبار كل قسط ٢٥ جنيه لكل منهما والباقي هو مصاريف كمبيو على النقود المرسلة إلى المذكورين وإلى الطلبة في برلين وتورينو لدفع الرسوم والمرتبات الشهرية.

حادي عشر: مبلغ ٣٨٠ مليم ١٥٢ جنيه الوارد تحت عنوان (ترميمات وترتيبات بالمحل) يشتمل على ١٣٠ جنيه قيمة مصاريف تصليحات وترتيبات في قاعة دروس علم الطبيعة وغيرها وعلى ٣٨٠ مليم ٢٢ جنيه مصاريف معدات لتنوير القاعة المذكورة.

ثاني عشر: مفردات مبلغ ٥٤١ مليم ١٦٢ جنيه الوارد تحت عنوان (مشترى موبيليات)

مليم	جنيه	
٥٠٠	٤٢	ثمن آليتين للكتابة
٥٠٠	١٩	ثمن طاولة كبيرة مخصوصة لحفظ الخرائط وغير ذلك لزوم الكتبخانة
٦١٠	١٢	ثمن أدوات لدروس الرياضات العالية
٥٥٧	٦	ثمن أدوات للإنارة
٩٨٠	٢٩	ثمن فانوس سحري ومصاريفه
	١٢	دولاب للكتب
٥٠٠	٨	ثمن مقعد خشب للمطالعة
	٤	حمالة للفانوس السحري
٩٢٤	٨	ثمن رف
٤٧٠	٢	ثمن ساعة مندول
	١	ثمن برواز لصورة عريان أفندي عوض
٥٠٠	١٤	ثمن مكتب كبير
٥٤١	١٦٢	



وثيقة رقم (٢٦)

ترخيص نظارة المعارف لبعض أساتذتها للعمل في الجامعة

القاهرة في ٢٦ يوليه ١٩١٠ الموافق ١٩ رجب سنة ١٣٢٨

صاحب الدولة الأمير رئيس الجامعة المصرية دولتلو أفندم حضرتلري

جوابا على الخطاب الوارد بتاريخ ٣ يوليو سنة ١٩١٠ نمرة ٣٣٦ نتشرف بأن نفيد دولتكم أننا وافقنا على الترخيص لكل من إسماعيل رأفت بك وسلطان أفندي محمد المدرسين بمدرسة المعلمين الناصرية بالتدريس في الجامعة المصرية في السنة المكتبية القادمة التي تبتدئ من نوفمبر سنة ١٩١٠ وتفضلوا دولتكم بقبول فائق احترامنا أفندم.

ناظر المعارف

ختم

أحمد حشمت

وثيقة رقم (٢٧)

من صاحب الدولة

الأمير أحمد فؤاد باشا

رئيس الجامعة المصرية

إلى أبناء وطنه

القاهرة في ١٣٢٩ – (١٩١١م)

يسرني وقد دخلت الجامعة المصرية في سنتها الرابعة من حياتها وقوبلت في جميع الأنحاء بالانعطاف أن أوضح مرة أخرى نجاح هذا المعهد الذي لا يزال آخذا في النمو والازدياد وما أسعدني أن أعبر باسم الشبان المصريين المجدين عن وافر ثنائي لجميع أعواني المخلصين:

في شهر يناير سنة ١٩٠٨ (١٣٢٦ هجرية) لما تفضل سمو الخديوي المعظم عباس حلمي باشا الثاني فعرض عليّ قبول رياسة الجامعة المصرية كان هذا المعهد إذ ذاك كما تعلمون أمنية وطنية وعلى الرغم مما بذل من الجهد العظيم وما برهن به كرام الوطنيين على أريحيتهم وحسن أميالهم كان الناس يترددون في بادئ الأمر في كيفية إدارته والغرض الذي يرمي إليه.

فقد عهد إلينا هذا العمل العظيم الذي اتجهت إليه آمال الوطن وهو في حيز الفكر وبفضل مؤازرتكم لي استطعت القيام به لتحقيق مقاصدنا وأمانينا بلا بطء ولا إسراع في العمل حسبما تقتضيه الحكمة التي قارنتها عزيمة لم تخر بمساعدة زملائي الأفاضل ومشاركة الوطنيين. ومن حسن حظي أن أترأس إنشاء أول جامعة شرقية حديثة ظهرت في العالم الإسلامي وأن تيسر لي أن أضع معهم أساس مستقبلها الزاهر.

ورغم ما صادف مشروعاتنا من التأويل الباطل والتعنت الذي أريد به وضع حجر العثرة في نهضة جامعتنا وكان حظه الفشل وفضلا عن الصعوبات المادية والأدبية التي صادفناها في طريقنا وكان منشؤها أما الجهل أو عداء فئة قليلة لا يعتد بها لم يلبث عملنا الجليل المحبوب أن ثبتت دعائمه وأخذ يستكمل يوما فيوما ولا غرابة في ذلك فإن العامل القوي الذي يأخذ يناصرنا إنما هو سعينا في خير بلادنا

ولا شك أن نفع شبابنا الأعزاء هو فوق كل المقاومات والانتقادات المقصودة وأن رغبتنا الشديدة في تحقيق هذا النفع وإخلاصنا في إحياء العلم بمصر يكسبنا القوة للثبات والدأب في هذا العمل وقد أعرت قلبي في سبيل هذه الغاية حتى يتسنى لأبناء وطني أن يأخذوا حظهم من العلم والعرفان وينصرفوا إلى إحياء نضارة لغتهم وآدابهم وفنونهم العظيمة ويسهل عليهم تحقيق هذه الأمنية الجليلة حينما يستقون عزيمتهم وعلمهم من مجد أجدادهم وعلومهم التي كادت تكون في عالم النسيان حينا من الدهر ولا وسيلة لهم إلى الوقوف على حسبهم وتاريخهم وفهم حقوقهم وقيامهم بواجبهم إلا بالرجوع إلى هذه المصادر الغزيرة وبذلك يعيدون كنوز العلوم العربية القديمة التي نأخذها الآن عن الغرب. وكما أن ضوء النهار بعد الليله الحالكة الظلام يتجدد بنور الفجر كذلك روح النهضة العلمية فى مصر بعد أن كانت مستغرقة في سبات عميق حينا من الدهر سيكون لها شأن عظيم في إحياء ذكرى ماضينا الذي كان ولا يزال مقرونا على الدوام بالمجد والعظمة.

ولقد تفردنا زمنا طويلا بمدنية زاهرة ومجد عظيم ولا يتعلم الشعب ويقف على سر مستقبله ليصل إلى النهاية العظمى من الحضارة والمدنية إلا حينما يغرس فيه شعور إجلاله لأسلافه وما كان عليه أبطالهم فدرس أصول لغتنا وسعتها والتضلع من الآداب والتاريخ والفلسفة العربية ولا سيما المقابلة بين المدنية العربية والمدنيات الراقية في عصرنا هذا يجلى لشبابنا الطريق الذي نسير بهم فيه ليتسنى للمدارس الثانوية المصرية أن تجد فيهم معلمين أكفاء للغد.

هذا ولم يقف نجاح عملنا في طريقه برهة من الزمان بل سار بسرعة عظيمة حتى أن المطلع على خطة سير القائمين بأعمال الجامعة ليحار في تقدير ما وصلت إليه. وأرى من المفيد أن أبين شيئا من أطوار تقدم هذا المعهد العلمي.

ففي شهر يونيو سنة ١٩٠٨ (١٣٢٦ هجرية) أقرّت الحكومة على اعتبار الجامعة من المنافع العامة وفي شهر سبتمبر أوفدت الجامعة إلى أوربا بعثة من الطلاب ليكونوا أساتذتها في المستقبل وفي شهر ديسمبر احتفل بافتتاحها وبدئ فيها بتدريس خمسة علوم وهي:

(١) الحضارة الإسلامية.

(٢) الحضارة الشرقية القديمة.

(٣) العلوم التاريخية والجغرافية واللغوية عند العرب.

(٤) تاريخ آداب اللغة الفرنسية.

(٥) تاريخ آداب اللغة الإنكليزية.

وفي العام التالي أي في سنة ١٩٠٩ (١٣٢٧ هجرية) أرسلنا بعثة جديدة من الطلاب إلى أوربا وزدنا في عدد العلوم المختلفة فبلغت ثمانية بعد أن كانت خمسة وهي:

(١) آداب اللغة العربية.

(٢) علم الطبيعة.

(٣) الرياضيات العالية.

(٤) علم الفلك عند العرب

(٥) تاريخ آداب اللغة الفرنسية

(٦) تاريخ آداب اللغة الإنكليزية.

(٧) الاقتصاد السياسي.

(٨) محاضرات في تاريخ المرأة في العصور المختلفة.

وهذه المحاضرات خاصة بالسيدات جعلناها أساسا لإنشاء قسم نسائي في المستقبل ولعل هذه الفكرة الجديدة هي التي ألهمت أولياء الأمر في الآستانة بإنشاء جامعة نسائية سيوضع حجر أساسها عما قريب.

ولقد أنشئت مكتبة عظيمة جمعت كلها من الهدايا التي وردت علينا من كل صوب سواء أكان من داخل القطر أم من خارجه والهمة مبذولة في تكوينها وتنظيمها على نسق قويم بجدّ ونشاط.

وفي هذا العام انعقد المؤتمر الأثري الدولي بمدينة القاهرة فحضره لفيف عظيم من أفاضل العلماء مختلفي الأجناس والمذاهب فانتهزت هذه الفرصة ودعوت الكثيرين منهم لإلقاء بعض محاضرات بالجامعة ولقد قابلناهم بصدر رحيب كما أننا سنكرم دائما كل من يتحف أرض النيل التي هي منبع أقدم المدنيات وأنضرها بمصنفاته وأبحاثه العلمية التاريخية.

وفي أوائل سنة ١٩١٠ (١٣٢٨ هجرية) أوفدنا إلى أوربا بعثة ثالثة من شبان المصريين فبلغ عدد طلبة الرسالة العلمية أربعة وعشرين طالبا يتعلمون على نفقة الجامعة المصرية بجامعات ألمانيا وانجلترا وفرنسا وإيطاليا وهي تنفق عليهم كل سنة فوق أربعة آلاف جنيه.

وبديهي أن هذه النخبة من الشبان المصريين الذين يحضرون دروس جامعات البلاد الأوربية في العلوم التي خصصتهم لها الجامعة باعتبار استعدادهم الفطري وأميالهم الخصوصية دائبين في فهم الأساليب العلمية الحديثة ستعود إلى وطنها بعد أن تكون قد ادخرت من ثمرات العلوم والمعارف الغربية ما تحتاجه البلاد لإعلاء شانها وترقية علومها التي لا تزال خامدة في هذا الزمن الذي نرى فيه العلوم سائرة في طريق نهضتنا العظيمة وأن ما نتوسمه في هؤلاء الشبان الذين غادروا أوطانهم وحرموا لذة عيشها وصفاء جوها فتحملوا متاعب الحياة في بلاد لم يألفوها ليبذلوا جهدهم في الوصول إلى الغاية الشريفة التي طلب منهم الكد في الحصول عليها لما يبعث فينا روح الأمل في مستقبل الجامعة وخير مصر ومما يزيد في هذا الأمل ما يرد علينا من مندوبي الجامعة المصرية في برلين ولندره وباريس وتورينو مما يسر من أخبار هؤلاء الشبان وكيف عرف بعضهم أن يستفيد من مقامه في أوربا غير أن نفرا من هؤلاء الشبان قد نسوا الواجب عليهم في العمل الشريف للجامعة المصرية ولوطننا العزيز فلم يستحقوا ثقتنا ولهذا سنفصل من رسالتنا كل من أنسنا منه مثل هذا التقصير كما حصل ذلك سالفا مع الأسف.

ولما كانت الدروس التي ألقيت في الجامعة في بادئ الأمر عبارة عن محاضرات لا رابطة بينها رأينا أن نجمعها في نظام يربط بعضها ببعض فكونا قسما لتعليم الآداب والفلسفة يشتمل على عشرة علوم منها ثمانية واجبة تعلم باللغة العربية واثنان اختياريان يعلمان باللغات الأجنبية ويقوم بتدريس هذه العلوم نخبة من أفاضل الأساتذة بألمانيا وإنجلترا ومصر وفرنسا وإيطاليا.

ولقد بدأنا بإنشاء فرع للعلوم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية أما الفرع النسائي الخاص بالسيدات فقد اتسع نطاقه بزيادة محاضرات جديدة عليه.

وتنفق الجامعة على العلوم الاثنى عشر التي تدرس بها ٣٢٠٠ جنيه في العام.

ومكتبتنا تحتوى على نيف وعشرة آلاف مجلد نبعث بفهرسها إلى الجامعات الأجنبية لنكون في علاقة معها.

ولقد نجحنا في مسعانا لدى نظارتي معارف فرنسا وإيطاليا فتفضلتا بأن تقبلا في مدارسها أطفالا من سن ثماني سنوات إلى عشر تنتخبهم الجامعة ليربوا ويتعلموا بمدينتي باريس ورومية حتى يتموا الدراسة الثانوية وذلك على نفقة الحكومتين المذكورتين.

هذا ملخص تاريخ الجامعة بوجه الإجمال في العامين التاليين لتأسيسها ولقد أوضحته في تقريري السابق في ١٥ مارس سنة ١٩١١ (١٤ ربيع الأول سنة ١٣٢٩ هجرية).

ومما زاد في ثبوت مركز الجامعة الإعانة السنوية التي تكرمت الحكومة المصرية بنفحها إياها وأريحية الكرام من المحسنين الذين يمدوننا بمساعداتهم على الدوام.

غير أن شغلنا الشاغل هو توطيد دعائم الجامعة على أساس متين يكفل لها حياة ثابتة فبعد أن أفرغنا الجهد حتى وصلنا بها إلى النتيجة الحسنة التي بلغتها في العام الماضي يحق لي أن أعجب بأن الجامعة اليوم قد اندفعت في سبيل الرقي لبلوغ الغاية المقصودة من إنشائها وهي التي يتمناها لها كل محب لخير البلاد.

أما ما عسى أن يظهر من وجود بعض التردد في مداولاتنا وقراراتنا في بادئ الأمر ومن وجود شئ من ضعف الثقة وذلك نتيجة نقص مطلق في الخلق أو ضعف عظيم فيه فتعترض مجهوداتنا وتقف في سبيل العمل الذي أوجدته إرادة الأمة المصرية ودواعي الحال لإحداث نهضة علمية وأدبية لخدمة وطننا المحبوب فهذا التردد وهذا الضعف لا يلبثان أن يزولا بفضل قوة ثباتنا وإخلاص طويتنا وطهارة مقاصدنا وأغراضنا الجلية.

وأني على يقين من أننا سنصادف أيضا صعوبات أخرى في طريقنا وأننا سنضطر للجهاد مرارا لإزالة عقبات أخرى وإبادة الأوهام وقهر العدوان ولكن لا يفوتنا أن عملا جديدا مثل هذا لا يمكن أن يصل إلى درجة الكمال من غير أن يلاقي في طريقه مثل هذه المقاومات ممن لا يروق في نظرهم كل عمل جديد ويقابلونه بالسخرية من ضعف عزيمتهم - ولو كنت ممن يميلون إلى الاستعارات والتشبيهات لقلت أن من السهل تشبيه الجامعة بتشييد تلك الأبنية الشاهقة والمعابد الشامخة التي يتبادر إلى الذهن أنها لا تتم أبدا لما تستدعيه من المعدات الهائلة المختلفة الأنواع غير أني أوثر العمل على زخارف الكلام العديم الفائدة. وعلى تسليم أن عملي مؤسس على خيال فإني آمل أن يصبح بناؤنا يوما بعد تمامه مركزا لإعادة مجد العلوم والفنون في هذه البلاد وأن تكون خيالات اليوم حقائق الغد.

ولقد كان بمساعدتكم للجامعة وعناية الأمة بها وبالاعتبار الذي نالته في البلاد الأجنبية أن حازت ثناء عاطرا في تقرير مصر الأخير للمأسوف عليه السير ألدن

غورست فجاء ذكرها فيه بعبارة وجيزة ذات وقع حسن كما أنها توطدت أركانها عقب توالى اجتماع مجلس إدارتها حيث صدق على نظام قسم الآداب إذ قبل هذا القرار لم تكن مجهوداتنا الابتدائية لتوصلنا إلى الغاية التي يرمي إليها مؤسسو الجامعة. وأخذنا على عهدتنا السعي في تحقيقها يوم بدئ في تنظيمها لرقي العلوم في البلاد ونفع شبان مصر.

ولم تسمح لنا الظروف قبل ذلك الحين إلا بإنشاء دروس مختلفة الأنواع منفصل بعضها عن بعض على سبيل التجربة فأفادت بعض الفائدة غير أنه كان ينقصها ترتيب ورابطة وإدارة فنية وبإيجاز أن توضع في نظام جلي مفيد.

ولقد كان ينقصنا في مبدأ إنشاء جامعتنا الوسائل اللازمة لتأسيس قسم أو اكثر حتى يكون لنا الحق في منح الإجازات الدراسية التي قبلت نظارة المعارف العمومية مبدئيا أن تكسبها صبغة رسمية وبذلك نأمل أن يعطي لهذه الإجازات ما تستحقها من المزايا على باقي الإجازات المصرية في الحصول على الوظائف الأميرية.

هذا وأثناء تجاربنا كنا نفكر في مشروعات اكثر موافقة منها وأنسب لحالة معهدنا الزاهر ولذا قررنا أن نبدأ بإنشاء قسم للآداب يراد منه تثبيت دعائم التعليم العالي ولم نأل جهدا في تكميل هذا القسم الذي لم يكن له مثيل بمصر وتنظيمه بقدر الإمكان بما يلائم احتياج وحالة طلابنا وما تستدعيه الآن لوازم التعليم في مصر والبيئة التي نعيش فيها وهذا النظام بالضرورة ليس واقفا عند هذا الحد بل إذا آنسنا من التعليم العالي في مصر رقيا عن درجة اليوم فأنا نزيد فنونا من الوسائل الملائمة لحالة الارتقاء العصري حتى يبلغ هذا النظام حد الكمال. وقياما بالواجب علينا رأيت أن قسم الآداب يجب أن يكون عربيا محضا أساس التعليم فيه بلغة البلاد وقد بذلت الجهد في هذا السبيل إلى أن يعود من أوربا طلابنا الذين أوفدناهم إليها رغبة في تحصيل العلم ليكونوا أساتذة الجامعة المصرية في المستقبل.

أما فرع العلوم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فسنضع له نظاما في هذا العام لتنظيم خطة التدريس وتعيين علومه وتحديد مدة الدراسة به إذا سمحت لنا بذلك مواردنا.

وسنعهد إلى أساتذة وطنيين القيام بالتعليم فيه مع أساتذة أجانب لمساعدتهم بطريقة قويمة تقدم لطلابنا المبادئ المفيدة لتؤهلهم للتعليم العملي وكذا لفئة

الموظفين فتمكنهم جميعا من الوقوف على معرفة النظام والعمل بالمصالح الأميرية والخصوصية المبنى عليها الأحوال المادية في بلادنا التي أغلب مواردها من الزراعة ثم عينا في هذا العام ثلاث علوم لتدرس في هذا القسم وهي:

الاقتصاد السياسي.

الاقتصادي الزراعي.

الري ونظام النيل.

وفي نيتنا أن نعير اهتماما مخصوصا للفرع النساني الذي نجحنا في إنشائه نجاحا عظيما والذي قررنا أن يدرس به في هذا العام علم نفس المرأة وأخلاقها وعلم التاريخ وحفظ صحة الأطفال والتدبير المنزلي وغير ذلك ولا أراني في حاجة إلى أن أوضح ضرورة تعليم المرأة وتأثيره في أخلاق كل أمة متمدينة.

ففي البيئة البيتية التي تديرها الأم تتلقى الأطفال الذين يكون منهم من يخدم الوطن من العلماء وأرباب السيف في المستقبل دروس التربية الأولى التي تكون أساس أخلاقهم وتبث فيهم الشعور وروح العمل في معترك الحياة.

ولقد شرعت الجامعة المصرية في طبع مجموعات الدروس التي تلقى بها زيادة عن اللوائح المختلفة وغيرها من المطبوعات وتصدرها على شكل أجزاء متتابعة على نفقاتها ويسرني أن اذكر هنا بيان ما ظهر منها : La femme aux differentes époques de l'histoire par M^{lle} A. Couvreur (تاريخ المرأة في العصور المختلفة تأليف مدموازيل كوفرور – كامل فى أربعة أجزاء).

تاريخ الأدب أو حياة اللغة العربية لحفني بك ناصف (ظهر منه جزآن).

علم الطبيعة (خواص المادة) لإسماعيل بك حسنين (ظهر منه جزآن).

Cours d'economie politique par M. Germain Nartin.

(دروس في الاقتصاد السياسي تأليف المسيو جرمان مرتان – كامل في أربعة أجزاء).

علم الفلك – تاريخه عند العرب في القرون الوسطى للسنيور نلينو (ظهر منه ثلاثة أجزاء).

Le theatre en France au XIX siecle par M. A. Pauphilat.

(تاريخ التمثيل بفرنسا في القرن التاسع عشر تـأليف المسيو. بوفيليه – كامل في أربعة أجزاء).

Shakespeare and his age, by Ch. Sisson (six short studies)

(شكسبير وعصره تأليف المستر شارلي سيسن).

Bulletin de la Bibliotheque.

Reglement provisoitre de la Bibliotheque.

Reglement de la Facultre des Lettres.

تاريخ الأمم الإسلامية للشيخ محمد الخضري (كامل في أربعة أجزاء)

الفلسفة العربية وعلم الأخلاق لسلطان بك محمد (كامل في جزئين).

التبيان في تخطيط البلدان لإسماعيل رأفت بك (سيظهر قريبـا في نحـو ٦٠٠ صحيفة).

ولقد قررنا مبادلة المطبوعات مع الجامعات الأخرى لتكون الجامعة المصرية مرتبطة معها بصلة متينة فنالت بذلك اعتبارا في البلاد الأجنبيـة وممـا يجمل ذكره في هذا البـاب أن تنـازل جلالـة امبراطـور ألمانيـا بدعوتي فـي شـهر سبتمبر سـنة ١٩١٠ على أني رئيس لأحدث الجامعات لحضور الاحتفـال بالعيد المئوي لتأسيس جامعة برلين وبعد ذلك بقليل دعتنـا لمثل هذا الاحتفـال جامعـة جنيف (بسويسـرا) وجامعة أدنبورغ (باسكوتلنده) حيث مثل جامعتنا في صيف هذا العام سعادة زميلنا المبجل الدكتور يعقوب أرتين باشا ثم دعيت لأمثلها في مؤتمر المستشرقين السـادس عشر الذي سيعقد فـي مدينـة أثينـا (اليونـان) وقبلت دعوة الجامعـة الأهليـة اليونانيـة لحضور الاحتفال الذي ستقيمه فـي ٧ أبريل سنة ١٩١٢ لإحياء ذكرى مرور ٧٥ عاما من تاريخ تأسيسها.

فدلائل الانعطاف هذه من قبل المعاهد العلميـة الأجنبيـة تقوى عزيمتنـا وتثبت لنا أن النهج الذي سلكه مجلس إدارة الجامعة في تنظيم جامعتنـا وأن كـان و لا يزال بعيدا عن درجة الكمال الذي نتمناه لها غير أنه اكثر موافقة لنظام الجامعات الحديثة وغرضها.

وقد فتحت مكتبتنـا الحديثـة العهد أبوابهـا فـي شـهر فبراير الماضـي للطلبـة والجمهور وتشـرفت بتـردد الكثيـرين عليهـا مـن الأشـخاص ذوي الوجاهـة مـن

الوطنيين والأجانب نذكر من بينهم سمو الأمير الملكي البرنس روبرخت ده بايرن الذي تفضل على بإظهار عواطفه ليبعث إلينا المؤلفات والمطبوعات التي يمكن أن تجود بها حكومة الباڤريا كما أني أذكر بمزيد السرور الهدية العظيمة التي وردت لمكتبتنا أثناء هذا العام: تفضّل في شهر أبريل الماضي المسيو داتاري (G. Dattari) العالم الشهير المشتغل بالمسكوكات القديمة فقدم لي مجموعة من النقود القديمة مع عدة مطبوعات في المسكوكات مصحوبة بكتاب رقيق العبارة ولمكانة هذه الهدية أرى من الواجب أن آتي على شئ من بيانها.

تتكون هذه المجموعة من نقود وجدت جميعها بمصر وذلك من الفائدة بمكان إذ يمكن بواسطتها أن يتتبع الإنسان بلا انقطاع تاريخ من تغلبوا على مصر من الأجانب ومن وضعوها تحت سلطتهم من عهد الفرس والمقدونيين واليونانيين إلى الرومان والعرب وهذه المجموعة النفيسة التي تربو على ستة آلاف قطعة تبتدئ بعدة قطع مضروبة بمدينة أثينا نحو سنة ٤٣٠ من قبل الميلاد وبسلسلة قطع معروفة بتترادهمي في عهد الاسكندر المقدوني وفيلبس الثاني وعدد عظيم من قطع مضروبة في مدن عديدة من بلاد اليونان من سنة ٣٣٤ قبل الميلاد ويتلو ذلك نقود البطالسة وهي تشتمل في المجموع أسر الثلاثة عشر بطليموس الذين تولوا حكم مصر من سنة ٣٠٨ إلى سنة ٤٧ قبل الميلاد ونذكر من بينها القطع النادرة المثال التي ضربت في عهد كليوبترا الثالثة ابنة فيلومتور وزوجة بطليموس السابع أورجتس (فينسكن) أما النقود المسماة بالإسكندرانية على ظن أنها ضربت بالإسكندرية فإنها تتصل بعملة البطالسة ابتداء من عام ٤٧ قبل الميلاد وهو تاريخ دخولها في حكم الرومان ويمكن أن يشاهد بها بكل سهولة صور جميع ملوك الرومان والملكات والأميرات (عدا دوميتيا وتتيانا وبلوتيلا) اللائي تعاقبن على حكم مصر في بحر ثلاثة قرون ابتداء من القرن الأول قبل الميلاد إلى غاية عام ٢٩٧ بعده أعني طول المدة التي ضربت فيها مصر نقودا بكتابات يونانية من عهد أوغسطس إلى دوميتيوس دومتيانوس.

وإذا كانت هذه المجموعة لا تحتوي على نقود الممالك التي لم تعمر فإن بها كثيرا من القطع المهمة كعملة كاليجولا وفيتليوس وانتينوس ولوكيليوس وكرسبينوس وزوجات اليوجابالوس وجورديانوس وبلبينوس وبوبينوس واتروسكلا وارنيوس وهستيليانوس واميليانوس وكونتاليانوس ووهب اللات وزينب ودومتيوس دومتيانوس. ويتصل بالنقود الإسكندرانية النقود المسماة بعملة التعديل

في القرن الثالث بعد الميلاد وسميت كذلك للتغيير الذي أمر به ديوقلتيانوس في العملة.

وبالمجموعة عدد عظيم من القطع الرومانية التي ضربت في عصر القياصرة إلى غاية العهد البيزنطي (القرن السابع) بعد الميلاد فجميع القياصرة الذين تعاقبوا من سنة ٢٩٧ إلى غاية ٤٧٥ بعد الميلاد ممثلون بها إلا قليلا منهم وتحتوي على عينات عديدة من القطع التي ضربت في دور السكة (الضربخانات) الأربعة والعشرين التي كانت تشتغل بضرب النقود في ذلك العهد ولا سيما ما ضرب منها بالإسكندرية. ويوجد بها أيضا قطع رومانية من حكم كلوديوس الثاني إلى حكم ديوقلتيانوس (القرن الثالث بعد الميلاد) ضربت في أقاليم مختلفة من المملكة إلى غاية عصر الحكومة الرباعية الأولى وجميعها وجدت بمصر وكذا بعض لوحات صغيرة من الرصاص من مصنوعات القرنين الثاني والثالث بعد الميلاد ومجموعة أخرى صغيرة مشتملة على نقود إسلامية وموازين من الزجاج والمعدن معها عدة نقود نادرة الوجود ضربت في عهد محمد أحمد بن عبد الله المهدي وهو آخر من ادعى الخلافة بأم درمان وهذه الآثار تصل مجموعة المسكوكات العظيمة ابتداء من القرن السابع بعد الميلاد فتخلل حكم العرب لمصر إلى غاية العصر الحديث ولم يزل يوجد بها بعد ذلك بعض النقص. ولم يكتف المسيو داتاري أن يضيف إلى ذلك بعض قطع أصلية من النقود المحشوة والمسبوكة المزيفة في ذلك العهد وقوالب من الطين المحروق التي كانت تستعمل في صناعة النقود المزيفة بل أراد أن يكمل النقص الموجود فأضاف إليها صورا مجوفة من القطع النادرة الوجود العديمة المثال مبصومة على ورق نقلها من مجموعته الخاصة مثل مجموعة أعمال هرقل ومجموعة التومين ونقود أخرى ذات أشكال تتعلق بالبروج الفلكية ضربها انطونينوس وكذا نقود الأقاليم التي تساعد على معرفة تقاسيم مصر الإدارية وأصل أسماء البلدان المصرية على العموم ولا يزال بعض من هذه النقود الإقليمية مجهولا للآن.

فمكتبة الجامعة على حداثة عهدها أصبحت تحاكي مكاتب فينا ولندرة وباريس وغوتا وبطرسبرج والفاتيكان تلك المكاتب القديمة الشهيرة إذ جمعت الآن في عداد محفوظاتها مجموعة عظيمة من المسكوكات مما يساعد في دراسة تاريخ البلاد وهي أكمل مجموعة مصرية بعد مجموعة المتحف البريطاني ويمكن

الجمهور الاطلاع عليها ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أكرر لصاحب هذه الهدية الثمينة عبارات الشكر الجزيل.

هذا وقد عادت على الجامعة من رحلتي الأخيرة التي قضيتها في البلاد الغربية فائدة لا تقل عن ذلك حيث ظهرت لي دلائل الانعطاف الذي حازته في البلاد الأجنبية فلقد قوبلت بكل ترحيب من قبل الحكومات والوزارات والجامعات ومجامع العلوم والمعاهد العلمية العالية والجمعيات العلمية في برلين وبودابست ولندرة وباريس وبراج ورومية حتى من بلديات عواصم أوربا على اختلافها كل ذلك وأنا عالم علم اليقين أن هذه الحفاوة وهذا التكريم لم يكن موجها لي بل للعمل الذي تحوم حوله آمالي إذ كانت وجهتي الوجيزة من رحلتي تقوية دعائم الجامعة ورقيها ولهذا أذكر بمزيد السرور نتيجة تجوالي.

ففي باريس ولندرة ازدادت الأميال العظيمة إلى جامعتنا عن السنين الماضية ولم آل جهدا في مقابلة كثير من الوجهاء والأدباء والعلماء الذين يتتبعون رقينا ويشتركون معنا بكل عواطفهم في المجهودات التي نبذلها في هذا السبيل وأثنوا عليه في جرائدهم وأنديتهم مع الاطراء.

ولقد برهن لي بلندرة جناب السير ادوارد غراي وزير خارجية انجلترا على اهتمامه بالجامعة المصرية فقبل بكل سرور أن يطلب لمكتبتنا بعضا من مطبوعات المعاهد والجمعيات العلمية الكبرى ببريطانيا العظمى مثل المتحف البريطاني ومتحف كنسنجتون والجمعية الجغرافية الملوكية وأظهر لي استعداده لتعضيدي في مسعاي لدى حكومة جلالة الملك. وفي باريس سهلت لي وزارة المعارف العمومية اختيار الأساتذة الفرنسيين الذين ننتدبهم - لخدمة الجامعة هذا إلى هدايا جديدة من الكتب ومجموعة معادن منحتها لنا هذه الوزارة ووزارة الأشغال وإدارة متحف التاريخ الطبيعي.

ولقد قوبلت برومية بمثل هذه المقابلة من لدن حكومة جلالة ملك ايطاليا ورجوت جناب المسيو كريدارو وزير المعارف العمومية أن يأذن بقبول طفل رابع من شبان المصريين بمدرسة تورينو الأهلية ليتعلم مجانا بالشروط التي قبلت بها ثلاثة أطفال في مدرسة فكتور عمانوئيل الثاني بمدينة رومية وقد أجبت إلى هذا الطلب وزيادة على ذلك أهدت لنا كل من وزارات الخارجية والمعارف والحربية والزراعة مطبوعات مفيدة مع كمية عظيمة من الصور المنقولة من أصول محفورة على نحاس لتكملة المجموعة التي أرسل إلينا منها قسم كبير.

وفي برلين تقابلت بجناب المسيو كيدرلن وختر وزير خارجية ألمانيا ودارت بيننا محادثة ودية وأكد لي بأنه سيساعدني لدى حكومة جلالة الامبراطور واملني في قبول بعض شبان تنتخبهم الجامعة ليتعلموا مجانا بمدارس الحكومة وأنه سيسعى في اختيار مجموعة عظيمة من المؤلفات الألمانية الحديثة لتهدي إلى مكتبتنا مع جميع الأدوات الخاصة بعلم المناظر لمعمل الطبيعة الذي بدأنا بإنشائه.

وفي فينا تشرفت بمقابلة جلالة الامبراطور فرنسي يوزف مقابلة خصوصية أفصح لي فيها عن أمانيه لنجاح معهدنا ثم تفضل جناب الكونت دِ دارنتال وزير خارجية النمسا فأكد لي أن حكومة جلالة الامبراطور ستبذل ما في وسعها لقبول كثير من الأطفال المصريين بمدارس الحكومة ينتدبون ويتعلمون بها إلى أن ينالوا شهادة الدارسة الثانوية.

أما بلدية فينا فقد لقيت فيها من الحفاوة والإكرام عند استقبالي فيها ما جعلني أسير هذه المآثر الحميدة وستقبل عددا من أطفالنا يرسلون في شهر مايو القادم ويتعلمون مجانا بمدارسها الابتدائية البديعة. فأراني مسوقا لأن أذكر الكلمات الرقيقة التي خاطبني بها عمدة فينا الدكتور يوزف نومايز.

(إذا رأى دولة المدير أن أبناء بلده يستفيدون من تربيتهم ببلادنا ليفيدوا بلادهم فيما بعد بما يأخذونه عنا فأنا عمدة البلد أؤكد لسموكم أننا سنعامل هؤلاء الأطفال كمعاملتنا لأبنائنا).

وزرت أيضا في فينا غرفة التجارة والصناعة وأعجبني حسن نظامهما والمجلس العلمي الملوكاني وكان يصحبني في هذه الزيارة الأستاذ كراباجك المستشرق الشهير والمستشار الامبراطوري وقد أجابني إلى طلبي من الحصول على مجموعات كاملة من مطبوعاتهما.

وفي بودابست وعدني رئيس وزارة المجر المسيو خون هدرفاري باسم حكومته نيل مثل هذه المزايا.

وفي أثناء مقامي بمدينة براج قد نلت من عبارات التكريم ولقيت فيها كثيرا من دلائل الوداد والانعطاف نحو معهدنا وكاشفني جناب الدكتور غروس برغبة حكومته ولمته في مساعدة الجامعة المصرية وذلك بقبول بعض تلاميذ مصريين يتعلمون مجانا بمدارس براج وبإرسال كتب ومطبوعات علمية ونشرات.

وإنـي أشـكر مـن صـميم فـؤادي جميـع أصـدقاء جامعتنـا القـدماء والحـديثين ومندوبيها وممثليها الذين لا يدخرون وسعا في حفظ العلاقات الودية لجامعتنا في الخارج وأشكر كذلك جميع أساتذة الجامعة وموظفيها ومستخدميها الذين يستحقون من وطننا الثناء الجميل لأنهم بدأبهم على العمل يعملون لتحقيق أمنيتنا الغالية وإحياء العلوم وترقية الآداب بمصر.

وجدت بأوربا في سياحتي الأخيرة نهضة في الأبحاث الشرقية فقد أصدر وزير المعارف العمومية الفرنسية قرارا تاريخه ٥ أغسطس سنة ١٩١١ بإنشاء مدرسة شرقية بجامعة ليون وستنشأ مدرسة شرقية أخرى بمدينة بودابست أما في فينا فقد أنشأت غرفة التجارة والصناعة من قبل قسما للطلبة العثمانيين وفي مدينة نابل قررت وزارة معارف حكومة إيطاليا أخيرا إصلاح مدرسة اللغات الشرقية وتفكر في إنشاء معهد بمصر للبحث عن المشرقيات أفلا يحق لنا الظن بأن عملنا هذا هو الذي أحدث هذه الحركة التي امتدت للهند حيث يتحدث بإنشاء جامعة إسلامية بمدينة كلكتة بمساعدة أساتذة غربيين هذا وقد رأيت أن أتحقق ما يمكننا أن نناله في المستقبل من مؤازرة بعض الأساتذة المستشرقين في أوربا فكانت بيني وبينهم مراسلات أذكر صور بعضها:

وزارة المعارف العمومية

والفنون الجميلة

مكتب المدير

باريس في ٨ يوليه سنة ١٩١١

مولاي

إجابة لما أبديتموه للمسيو بانييه قد سعيت في معرفة ما إذا كان من الممكن انتداب المسيو مارسي بمصر غير أن المعلومات التي تلقيتها عن منصبه والصعوبات الإدارية التي تنجم عن فصله تضطرنا إلى أن نؤجل تحقيق هذه الغاية

في هذا العام إلا إني لا آلو جهدا في السعي فيها وما أسعدني لو كلل مسعاي بالنجاح طبقا لرغائبكم وتفضلوا يا مولاي... الخ

الأستاذ جول كولي

رئيس إدارة الجامعات والمدارس الفرنسية الأهلية

بودابست في ٢٢ أغسطس سنة ١٩١١

مولاي

تشرفت بكتاب دولتكم الذي تفضلتم بإرساله إلى في ١٦ الجاري وأبادر بالتعبير عن خالص شكري لعطفكم السامي.

وما أكثر شرفي لو أستطيع العمل على قدر الطاقة للجامعة المصرية العظيمة الشأن التي تصرف دولتكم فيها الجهد المستطاع لترقيتها.

ولقد قضيت في حداثة سني زمنا في التحصيل بالجامع الأزهر الشريف ودار الكتب الخديوية وذلك يربطني بالقاهرة بصلة متينة ولا توجد هناك صعوبة من قبل حكومة بلادي في الترخيص لي بإجازة رسمية غير أن أمورا تتعلق بشؤون مهنتي لا تسمح لي الآن أن أترك وظيفة التدريس معطلة أشهرا متوالية ولذا أبدي مزيد أسفي الشديد على أني رغم إرادتي قد حالت هذه الأسباب التي أبديتها بيني وبين تلبية طلب دولتكم.

وإني أكرر لدولتكم يا مولاي عبارات الشكر ولم أزل خادمكم المطيع.

الدكتور

أ. جولد زيهر

ليون في ٢٧ أغسطس سنة ١٩١١

مولاي

استملت كتاب دولتكم المؤرخ في ١٦ أغسطس سنة ١٩١١ تثبيتا للدعوة التي تكرمتم بتشريفي بها وخاطبتم في شأنها حضرتي وزير الداخلية ووزير

المستعمرات وبما أنهما يقضيان إجازتهما في السياحة فمن المحتمل أن يصلكم جواباهما متأخرين.

هذا وأبدى أن أعمالي العديدة التي أقوم بأدائها لا تسمح لي أن أتغيب مدة السنة الدراسية أكثر من شهرين كما أحطت دولتكم علما بذلك سابقا.

ومن حيث أن السنة المكتبية المتداخلة في عامي ١٩١١ و١٩١٢ تدعوني استثناء إلى القيام بأشغال جسيمة غير اعتيادية لا يتسنى تأجيلها وكلها تحتاج إلى عمل وسفر ومنها مؤتمر المستشرقين الذي سينعقد بمدينة أثينا الذي يجب أن أرأس فيه الجلسة العامة للجنة دائرة المعارف الإسلامية وجلسات المجلس الاستعماري الدولي الذي ينعقد ببروكسل حيث طلب مني عمل تقرير عن أحد الموضوعات التي سيتناولها البحث وفضلا عن ذلك فقد عينت وكيلا للجنة تحضير المؤتمر الدولي لتاريخ الأديان الذي سينعقد هنا بمدينة ليدن.

فلهذه الأسباب جميعها ترون أنه ليس يتعسر على فقط قبول عمل جديد يعهد به إلي في هذا العام وهو يستدعي غيابا طويلا بل ينقصني أيضا الوقت الذي يمكنني من تحضير دروس أقوم بإلقائها باللغة العربية كما ينبغي.

وحتى لو وجد الوقت الضروري فلا أنكر الصعوبات العظيمة في تحضير دروس كهذه فإذا ضاق الوقت وتكلفت تحضيرها فالنتيجة المنتظرة بالضرورة خيبة آمال طلبة جامعتكم وآمالي أيضا وأكون بذلك قد استهنت بالثقة التي شرفتني دولتكم بإحلالها فيّ.

وبما أنه يجب عليّ أن اعرض الاعتبارات المذكورة على ذوي السلطة التي أنا تابع لها رأيت من الواجب تبليغها لدولتكم بلا توان كي يتسنى لكم اتخاذ التحوطات اللازمة.

وليس من الحكمة أن أعدكم بالتدريس في جامعتكم في السنة المكتبية القابلة وعدا يعسر عليّ إنجازه فيتوجه إليّ اللوم.

أما في العام التالي فربما تساعدني الظروف على القيام بهذا العمل وذلك إذا لم يكن ثمت موانع من قبل السلطة الإدارية لجامعتنا. ولست بمجرد تقديم اعتذاري لتخلفي في هذا العام أعتبر مدعوا لسنة آتية بل يتعين تجديد دعوتي من دولتكم أما

إذا تمكنتم من إيجاد أستاذ للسنة المكتبية المتداخلة في ١٩١١ – ١٩١٢ فيكون من مصلحة الجامعة استمراره في التدريس.

وكونوا على ثقة يا مولاي من خالص إعجابي بعملكم الجليل ورغبتي الشديدة في خدمة الجامعة كلما سنحت الفرصة لأن أفيدها بعمل ما وتفضلوا بقبول عبارات الاحترام.

سنوك هرغروني

براج في ١٧ أكتوبر سنة ١٩١١

مولاي

أن ستة الأسابيع السابقة لميعاد ابتداء التدريس قليلة جدا لإعداد المحاضرات المطلوبة ولا سيما أنها باللغة العربية وقد قال سموكم أننا الغربيين مفرطون في التدقيق في العلم أفلا يكون هذا التدقيق هو الذي يجعل علومنا مرغوبا فيها حتى عند الشرقيين.

على أن أشغالي العلمية التي بدأت فيها لا تمكنني من تغيبي عن براج في وقت قريب.

وإني لا أزال في خدمة سموكم في المستقبل هذا مع إعجابي بنشركم لواء العلم العربي وإني يا مولاي المخلص لكم؟

الأستاذ

رودلف دورزاك

براج في ٢١ أكتوبر سنة ١٩١١

مولاي

طبقا للرغبة التي أظهرتموها عند مبارحتكم براج قد طلبت بإلحاح إلى الدكتور رودلف دورزاك أستاذ الجامعة البوهيمية بمدينة براج أن يجيب دعوة دولتكم في الذهاب إلى مصر للقيام بالتدريس بالجامعة المصرية ولقد بعث لي جنابه جوابا رقيق العبارة أظهر لي فيه مبلغ الشرف الذي تناله جامعة براج من جراء ذلك غير أنه لا يمكنه قبول هذه الدعوة التي يفتخر بها هو ونحن جميعا ويقدم لدولتكم وافر الشكر على كل حال فيبدي المسيو دورزاك أنه لا يستطيع البدء بالتدريس في شهر ديسمبر من هذا العام وأن ضيق الوقت هو الباعث القوي لعدم قبوله حيث قال ما نصه.

(لا يصدني عن الإجابة عدم الميل إلى هذا العمل ولا قلة الإخلاص فيه ولا حب المعيشة السهلة وإنما يمنعي اعتقادي أن هذه المدة الوجيزة لا تفي للقيام بهذا العمل).

وما أسعدني أن اعمل على ربط الصداقة بين مصر وبوهيميا بعروة وثقى وسأبذل أبدا جهد طاقتي في هذا السبيل. وأني سعيد بقدوم دولتكم بمدينة براج وأرجوكم أن تتنازلوا بقبول عظيم إجلالي.

عمدة براج

ك. غروس

بودابست في ٢٧ أكتوبر سنة ١٩١١

مولاي

أتشرف بأخبار سموكم إني لم أقصر في السعي لدى جناب الأستاذ غولدزيهر لقبول دعوتكم الكريمة للحضور بالجامعة المصرية بالقاهرة. وكنت أظن أن أقوم بهذا العمل لما فيه من الشرف العظيم ليس فقط للأستاذ غولدزيهر بل له وللعلم المجري وما تناله منه أيضا جامعة بودابست.

غير أن الأستاذ غولدزيهر أبدى مع مزيد الأسف أنه لا يمكنه أن يقبل الآن ذلك لأسباب شخصية ومع ذلك فإنه يشتغل بجد ليتسنى له إجابة هذا الطلب وقال لي أيضا أنه سبق أن أتشرف بتبليغ دولتكم أسباب تردده.

وأني يسوءني أن مسعاي لدى الأستاذ غولدزيهر لم يأت بالنتيجة المطلوبة ولذا أستسمح دولتكم في تبليغ هذا الجواب وأطلب قبول المعذرة وأني أنتهز هذه الفرصة لأجدد لدولتكم عبارات الاحترام العظيم.

كوين هدروفاري

نظارة الخارجية

نمرة ١٥٢٧

القاهرة في ٥ نوفمبر سنة ١٩١١

مولاي

طلب مني جناب المعتمد السياسي لحكومة هولندة أن أبلغ دولتكم باسم حكومته أن ناظر الداخلية بمدينة لاهاي إجابة لرغبتكم على تمام الاستعداد لأن يمنح

الأستاذ سنوك هرغروني مدرس اللغة العربية بجامعة ليدن إجازة رسمية وأن هذا الأستاذ من جهته لا يتأخر عن الحضور لإلقاء دروس عالية بالجامعة المصرية غير أن ظروفا مختلفة تمعنه من الاستفادة بإجازة في السنة المكتبية ١٩١١ ـ ١٩١٢ ويعرض على دولتكم الحضور بالقاهرة في السنة المكتبية ١٩١٢ ـ ١٩١٣ إذا لم تروا ضررا في ذلك.

وتفضلوا يا مولاي بقبول خالص احترامي.

حسين رشدي

هذا وكما قلت لكم في شهر مارس الماضي أن علاقتنا بالأجانب يجب أن ننظر إليها بعين الرضا لأنه باشتراك الغربيين معنا في العمل يتيسر لنا أن نعيد إلى الشرق مجده القديم ولهذا سعيت عند الأمراء والحكومات والمعاهد بأوربا في مساعدة النهضة العلمية في مصر فبادروا بتعضيدنا في تقدم جامعتنا السريع وإنشاء أول قسم لتعليم الآداب وفي تكوين مكتبتنا والمعامل اللازمة لتدريس العلوم.

ففي جامعتنا الحرة المستقلة المفتوحة أبوابها لتثقيف العقول وترقية مدارك طلاب العلم على اختلاف مللهم ونحلهم مع المحافظة على صبغتها الوطنية يتعلم اليوم من سيكونون أساتذة الغد العلوم في أشكالها الحديثة فيكسبون أبناءنا مجد العرب القديم فتأخذ منهم مدارسنا الثانوية نصيبها من الإصلاح الذي يستدعيه الرقي والنجاح.

فمع احترامنا لعادات أسلافنا وتشبعنا بمبادئ الوطنية المتينة نعترف للغربيين بالأسبقية الوقتية التي ترشد المصريين بأحسن الوسائل إلى ترقية مداركهم التي كان لأسلافهم فيها التفوق في عصر المدنية العربية الزاهرة حتى يعيدوها إلى مجدها باحتكاكها بالمدنيات الغربية وسيدرك حينئذ شبابنا وطلابنا وجميع أبناء وطننا حاجتنا إلى الروح العربية وما كان لها من علو المكانة والشأن العظيم في تلك الحضارة التي أدهشت أوربا في القرون الوسطى ولعلنا نحييها ببث حب المآثر الجليلة التي كانت للسلف في نفوس شبابنا حتى يظهر أثرها في أعمالهم فتحميهم من آفات المدنية الغربية ونحن لا نجهل أن الصفات الذاتية للمدنية الغربية لا تطابق من كل وجه طبائع الأمم الشرقية.

والجامعة المصرية بغرسها حب الوطن والمحافظة على أصول اللغة العربية وبإحياء ذكرى سلف مجدنا مع عدم تداخلها في الأمور السياسية واحترامها للقوانين

وابتعادها عن المسائل الدينية مع إجلالها للشريعة الإسلامية ستعمل على حفظ نفائس العلوم الإسلامية وآثارها المجيدة.

فجل أمانينا والغاية التي نبغى الوصول إليها محصورة في أن نعيد إلى الشبان المصريين استقلالهم العقلي ونمهد لهم الوسائل الأدبية لرقي مواهبهم ولهذا أرى أن من أكبر واجباتنا أن لا نهمل من هذه الوسائل معرفة اللغات الشرقية والغربية فإنكم تعلمون علم اليقين أننا في عصر نرى فيه أن معرفة اللغات ليست فقط بمثابة سلاح سلمي يستعان به على المسابقات في معترك هذه الحياة بل هي أيضا عبارة عن الوسائل الضرورية للمشتغلين بالتحصيل الذين يقصدون أن يتتبعوا الحركة العلمية العامة ويقارنوا بين أنواعها المختلفة فاكتساب العلوم ونمو الذكاء وانتشار الأفكار ليس امتيازا خاصا بأمة دون أمة بل هو حق الشعوب على اختلاف أجناسها ومن واجبها أن تتعاون على تأييد السلم وتعمل لإيجاد الألفة بينها وتوحيد المصالح المتبادلة. ويجب أن نغرس في نفوس طلابنا هذه المبادئ وأن نبرهن على ثبات عزيمتنا وإخلاصنا في تربية أبنائنا وأمتنا ونعلمهم كيف يؤدون الواجب وكيف يتخلقون بالأخلاق التي لا ينفع بدونها علم ولا ذكاء وبهذه الطريقة يمكننا ترقية آدابنا.

هذا وإن ذكرى مجدنا القديم وماضي تاريخنا الجليل تعيننا على أن نرفع وطننا إلى أعلى ذرى المجد الذي من أجل الوصول إليه تحاربت الأمم وتبارت عقول المفكرين والحكماء من عصر أرسطو طاليس إلى عصر تولستوي حتى نبلغ الكمال الذي كان و لا يزال كعبة الآمال.

يستخلص من هذه الرسالة ما يلي:

بعد أن دخلت الجامعة في عامها الرابع من حياتها برزت الجهود العديدة التي بذلها أبناء مصر المخلصون حتى اندفعت الجامعة في سبيل الرقي لبلوغ الغاية المنشودة - وأن عرض الخديو عباس الثاني للأمير أحمد فؤاد بقبول رئاسة الجامعة كانت إحدى أمانيه - وأنه على الرغم من الصعوبات والانتقادات التي وضعها البعض أمام الجامعة فإنها تمكنت من الصمود حتى أقرت الحكومة بأن الجامعة من المنافع العامة. وقد تطرقت الرسالة إلى إيفاد الجامعة لبعثاتها إلى الخارج رغبة منها في تكوين أساتذة المستقبل - وإلى الاحتفال بافتتاح الجامعة وبداية التدريس بها - والمواد الدراسية المقررة - وإلى مكتبة الجامعة وتزيدها من طريق الهدايا بأمهات الكتب - وإلى دعوة العديد من العلماء والمستشرقين لإلقاء بعض المحاضرات بالجامعة - وإلى إنشاء قسم لتعليم الآداب والفلسفة - وآخر لدراسة العلوم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية - وإلى اتساع نطاق المحاضرات بحيث شملت موضوعات في تاريخ المرأة في العصور المختلفة تمهيدا لإنشاء الفرع النسائي بالجامعة وإلى قيام الجامعة بطبع بحوث أساتذتها ومبادلتها ببحوث أساتذة الجامعات الأخرى - وإلى افتتاح مكتبة الجامعة للطلبة والجمهور - وإلى سفره إلى أوربا لدعم هذه المكتبة بالمطبوعات الحديثة - والمخطوطات النفيسة.

وفي نهاية الرسالة عرض الأمير أحمد فؤاد مراسلاته مع بعض الأساتذة والمستشرقين بشأن التعاون مع الجامعة الوليدة ومساندتها.

وثيقة رقم (٢٨)

المواد الدراسية بالجامعة والأساتذة القائمون بالتدريس

في العام الدراسي ١٩١٣ – ١٩١٤[1]

أولا: قسم الآداب:

- آداب اللغة العربية وتاريخها:

الأستاذ الشيخ محمد المهدي - المدرس بمدرسة القضاء الشرعي.

- تاريخ الشرق القديم:

الأستاذ محمود أفندي فهمي - المدرس بمدرسة القضاء الشرعي.

- تاريخ الأمم الإسلامية لا سيما تاريخ مصر في العصر الإسلامي:

الأستاذ الشيخ محمد الخضري - وكيل مدرسة القضاء الشرعي.

- تقويم البلدان ووصف الشعوب:

الأستاذ إسماعيل بك رأفت - المدرس بمدرسة المعلمين الناصرية.

- تاريخ آداب اللغة الإنجليزية:

الأستاذ برسي وايت P. White.

- تاريخ آداب اللغة الفرنسية:

الأستاذ لويز كليمان L. Clement. المدرس بجامعة Lille بفرنسا.

ثانيا: دروس عمومية:

(أ) الاقتصاد السياسي:

الأستاذ ليون بولييه Polier المدرس بكلية الحقوق بمدينة تولوز Toulcuse.

(ب) علوم قام بتدريسها باللغة العربية أساتذة أتموا دراستهم بأوربا على نفقة الجامعة:

---

(١) تقرير مجلس إدارة الجامعة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بسراي الجامعة في ١٤ مايو ١٩١٤ عن حالة الجامعة المصرية في السنة المكتبية ١٩١٣ – ١٩١٤.

الرياضيات وعلم الفلك:

الأستاذ محمد أفندي صادق - الحاصل على الشهادة النهائية درجة M.A. مع لقب Jessel Scholer .

العلوم الطبيعية:

الأستاذ توفيق أفندي سيدهم - الحاصل على دبلوم جامعة لندرة بدرجة B. S. C. Hon

علم طبائع الإنسان الجنائية:

الأستاذ حسن أفندي رمزي - من جامعة تورينو.

مضمون الوثيقة:

توضح هذه الوثيقة مدى تطور الدراسة بالجامعة منذ افتتاحها وازدياد عدد المواد التي تدرس بها - فبعد أن كانت خمس مواد منحصرة في آداب اللغات العربية والفرنسية والإنجليزية والتاريخ والجغرافيا فقد قامت الجامعة بزيادة هذه المواد بحيث أضافت إليها الاقتصاد السياسي - والرياضيات والفلك - والعلوم الطبيعية - وإلى جانب ذلك فيتضح من الوثيقة أن أعضاء هيئة التدريس بالجامعة كانوا من المصريين ومن الأجانب خاصة الفرنسيين.

وثيقة رقم (٢٩)

عقد امتحان العالمية للشيخ طه حسين بالجامعة المصرية[١]

تحدد لامتحان العالمية يوم الاثنين ٤ مايو وسيتقدم فيه حضرة الشيخ طه حسين الطالب المنتسب وقد اختار مجلس القسم موضوعين لمناقشته فيهما وهما:

١- علم الجغرافيا عند العرب.

٢- المقارنة بين الروح الديني للخوارج في أشعارهم وفي كتب المتكلمين.

أما موضوع رسالة الدكتوراه التي قدمها فهي (حياة أبي العلاء المعري).

وتألفت لجنة الامتحان من حضرات الأساتذة الشيخ محمد الخضري بصفته رئيسا والشيخ محمد المهدي ومحمود أفندي فهمي المدرسين بالجامعة وحضرتي إسماعيل رأفت بك والشيخ علام سلامه المنتدبين من نظارة المعارف العمومية - وكان اجتماع هذه اللجنة بهيئة علنية.

وبعد مناقشة حضرة الشيخ طه في رسالته التي وضعها في تاريخ أبي العلاء المعري ثم في الموضوعين اللذين اختارهما استمرت المناقشة نحو ساعتين وربع واجتمعت لجنة الامتحان للمداولة فيما يستحقه حضرة الطالب من الدرجات فقررت أنه يستحق:

(أ) درجة جيد جدا في الرسالة.

(ب) درجة فائق في الجغرافيا عند العرب.

(ج) درجة فائق في موضوع الروح الدينية عند الخوارج.

وفي منتصف الساعة الثامنة أعلنت هذه النتيجة للجمهور الذي احتشد في قاعة الامتحان.

فارتاح مجلس الجامعة لهذه النتيجة - وقرر تبليغها لسمو الجناب العالي الخديوي - والتماس تقديم الشيخ طه حسين لأعتابه الكريمة - بإشارة برقية هذا نصها:

---

(١) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية في ٢٤ مايو ١٩١٤ عن حالة الجامعة المصرية ص ٢٦.

حضرة ياور جناب خديوي.

الجامعـة المصـرية المشـمولة برعايـة الحضـرة الفخيميـة الخديويـة عقـدت البارحة لأول مرة امتحانا علنيا - تقدم إليه الطالب الشيخ طه حسين الكفيف البصر لنوال الدكتوراه في الآداب - وقد فاز في هذا الامتحان فوزا باهرا - ونال فيه أعلى الدرجات - وهذه أول ثمره من غرس ولي النعم - فمجلس إدارة الجامعة يلتمس من مكارم الجناب العالي الخديوي - إن سمح وقته الثمين الإذن السامي بحظوة الطالب المذكور بالمثول بين يدي سموه.

وكيل الجامعة

إمضاء: شفيق

ولما كان سعادة الدكتور محمد علوي باشا قد وقف ابتداء من عام ١٩١٣ على روح ابنه المرحوم حسين علوي - مبلغا سنويا قدره عشرة جنيهات - يصرف لمن ينبغ من طلاب الجامعة المصرية.

فقد صرفت مكافأة سنتي ١٩١٣ و ١٩١٤ إلى الشيخ طه حسين - الذي امتاز بتفوقه في الدراسة - وبنواله إجازة العالمية في قسم الآداب - بدرجات عالية جدا.

ولما كانت الجامعة قد استأذنت في أن يتشرف الدكتور طه حسين بالمثول بين يدي سمو الجناب العالي الخديوي - تفضل سموه وأذن في ذلك.

يتضح من هذه الوثيقة أنه في الساعة الخامسة من مساء الاثنين الرابع من مايو ١٩١٤ تمت مناقشة أول رسالة للدكتوراه بالجامعة تقدم بها الطالب المنتسب الشيخ طه حسين.

وقد نوقش في موضوعين اختارهما كنص اللائحة وهما:

١- علم الجغرافيا عند العرب.

٢- المقارنة بين الروح الدينية للخوارج في أشعارهم وفي كتب المتكلمين.

أما موضوع الرسالة التي قدمها فهي (حياة أبي العلاء المعري).

وأنه بعد مناقشة علنية استمرت نحو ساعتين وربع قررت لجنة الامتحان منحه درجة جيد جدا في الرسالة - ودرجة فائق في الجغرافيا عند العرب - ودرجة فائق في موضوع الروح الدينية عند الخوارج.

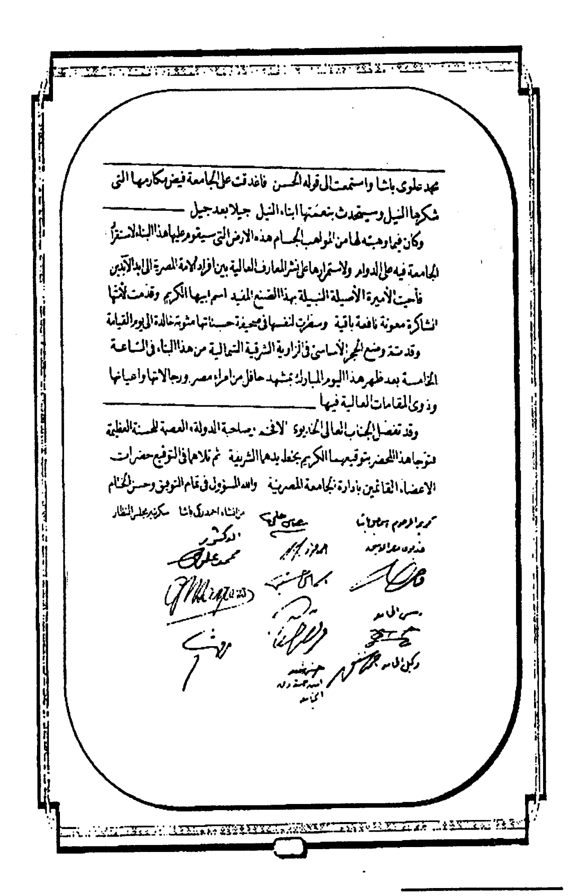
والجدير بالذكر أن الجامعة في ذلك الوقت لم تكن تشترط في لوائحها على الطالب الذي يتقدم لدرجة الدكتوراه الحصول على شهادة جامعية تسبقها لذلك فإن طه حسين حصل على الدكتوراه قبل أن يحصل على الليسانس. وقد ظل هذا النظام سائدا في الجامعة حتى عام ١٩١٦ عندما اشترطت الجامعة على طالب الدكتوراه الحصول على الليسانس أولا.

وثيقة رقم (٣٠)

[صورة الوثيقة التاريخية التي وضعت بالحجر الأساسي لبناء دار الجامعة الأولى ببولاق التكرور (مقر وزارة الزراعة الحالي) سنة ١٩١٤]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ———
والصلاة والسلام على نبيه العربي الذي بعثه بالحكمة وفصل الخطاب ———
أما بعد فإن هذا اليوم المبارك يوم الاثنين الثالث من شهر جمادى الأولى سنة اثنين
وثلاثين وثلاثمائة بعد الألف من الهجرة النبوية (الموافق لليوم الثلاثين من شهر مارس سنة
أربع عشرة وتسعمائة والف ميلادية) سيكون له بفضل الله شأن كبير في تاريخ النهضة الفكرية
وارتقاء الحركة العلمية في ربوع مصر وبين أهاليها ———
فلقد تفضل صاحب الأريكة الخديوية عزيز مصر الأكرم سمو مولانا الخديو المعظم
الحاج عباس حلمي الثاني محيي العلوم والآداب العربية فتصدر بذاته الشريفة الحفلة التي
أقامتها ربيبة المجد وربة الكرم الدرة العصماء صاحبة الأيادي البيضاء فاطمة الزهراء
لوضع الحجر الأساسي لبناء الجامعة المصرية في البقعة المباركة التي وهبتها لها من أراضيها الكائنة
في بولاق التكرور من أرباض القاهرة ———
فكان في حضوره السعيد طالع يمن وإقبال وبشير نجاح وفلاح لا سيما وأن جنابه العالي
تنازل ووضع بيده الكريمة الحجر الأول من بناء هذا المعهد الذي سيقوم على أساس متين ليكون
موئلا للعلم والعرفان ومنهلا عذبا يتزاحم عليه طلاب الفضل والكمال وذلك في خلافة مولانا
السلطان الأعظم والخاقان الأفخم أمير المؤمنين وخليفة رسول رب العالمين السلطان
ابن السلطان السلطان محمد رشاد الخامس أدام الله شوكته وأيد بالعز والنصر دولته
وكان العناية الربانية أبقت هذا الفخر محفوظا في ضمير الدهر إلى أن تأتي سيدة
سيدات العصر لتكمل بفضلها العميم ما بدأ به جدها الأعلى الحاج محمد علي الكبير وما
أقامه والدها أبو الفدا إسماعيل الذي رفع قواعد العلم في وادي النيل
فلقد أصغت إلى الكلمة الطيبة التي ألقاها على مسامعها الزكية فخر الأطباء الدكتور



محمد علوى باشا واستمعت الى قوله الحسن فاغدقت على الجامعة فيض مكارمها التى شكرها النيل وستحدث بنعمتها ابناء النيل جيلا بعد جيل

وكان فيما وهبته لها من المواهب الجسام هذه الارض التى سيقوم عليها هذا البناء لاستقرار الجامعة فيه على الدوام ولاستمرارها على نشر المعارف العالية بين افراد الامة المصرية الى ابد الآبدين

فأحيت الأميرة الأصيلة النبيلة بهذا الصنع المفيد اسم ابيها الكريم وقدمت لأمتها الشاكرة معونة نافعة باقية وسطرت لنفسها فى صحيفة حسناتها مثوبة خالدة الى يوم القيامة

وقد تم وضع الحجر الأساسى فى الزاوية الشرقية الشمالية من هذا البناء فى الساعة الخامسة بعد ظهر هذا اليوم المبارك بمشهد حافل من امراء مصر ورجالاتها واعيانها وذوى المقامات العالية فيها

وقد تفضل الجناب العالى الخديوى الافخم وصاحبة الدولة العصمة المحسنة العظيمة فتوجا هذا المحضر بتوقيعهما الكريم بخط يدهما الشريفة ثم تلاهما فى التوقيع حضرات الاعضاء القائمين بادارة الجامعة المصرية والله المسؤول فى تمام التوفيق وحسن الختام

يستخلص من هذه الوثيقة ما يلي:

تبرع الأميرة فاطمة إسماعيل بقطعة أرض وأموال للصرف على بناء خاص للجامعة وحضور الخديوي عباس الثاني وكبار رجال الدولة حفل الافتتاح - ووضع حجر الأساس.

وثيقة رقم (٣١)

قصيدة عن الجامعة

لأمير الشعراء / أحمد شوقي

ألقيت هذه القصيدة في دار الجامعة المصرية يوم الاحتفال بافتتاحها وقد كان الفضل في إنشائها لصاحبة السمو الأميرة فاطمة إسماعيل.

يا بارك الله في عباس من ملك ... وبارك الله في عمات عباس
ولا يزل بيت إسماعيل مرتفعا ... فرع أشم واصل ثابت راس
وبارك الله في أساس جامعة ... لولا الأميرة لم تصبح بأساس
يا عمه التاج وما بالنيل من كرم ... إن قيس بحركم الطامي بقياس
لم تسطب التبر يمناه ولا قذفت ... كرائم الدر والياقوت والماس
ولا بنى الدار بالعرفان زاهية ... زهو السماء بمصباح ونبراس
كانت على الأمس أدراسا معالمها ... واليوم تبدو قياما غير أدراس
كسوتها وهي أهل للذي ليست ... كما كسا جنبات الكعبة الكاسي
شمائل كان اسماعيل معدنها ... قد يخرج الفرع شبه الأصل للناس

***

ما الخيزران وما أبناها وما وهبا؟ ... وما زبيدة بنت الجود والباس؟
سكينة العلم في الفردوس ضاحكة ... إليك تخطر بين الورد والآس
تقول: مصر من الزهراء مشرقة ... كان أيامها أيام أعراس
فما كصنعك صنع في محاسنه ... ولا لفضلك في الأجيال من ناس

***

يا باني المجد وابن المولعين به ... انشر ضياء الهدى من طي أرماس
وألق في أرض منف أس جامعة ... من نورها تهتدي الدنيا بنبراس
وانفض عن الشرق يأسا كاد يقتله ... فلا حياة لقوم مع اليأس
ترك النفوس بلا علم ولا أدب ... ترك المريض بلا طب ولا آسي
ملوك مصر كرام الدهر إن جمعوا ... رأس - وبيتكم تاج على الرأس
سبحان من تبعث الدولات قدرته ... بغداد مصر وأنتم آل عباس

جريدة صوت الجامعة ديسمبر ١٩٩٨.

وثيقة رقم (٣٢)

كتاب دولة حسين رشدي باشا رئيس مجلس الوزراء

إلى معالى عدلى يكن باشا وزير المعارف

بشأن الموافقة على مشروع إنشاء جامعة أميرية

رياسة مجلس الوزراء

القسم العربي

نمرة ٢٥

حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية

بمزيد الارتياح - أتشرف بإحاطة معاليكم علما - أن مجلس الوزراء قرر بجلسته المنعقدة في يوم الثلاثاء ٥ جمادي الأولى سنة ١٣٣٥ (٢٧ فبراير ١٩١٧) الموافقة مبدئيا على مشروع إنشاء جامعة إميرية - المعروض على المجلس بالكتاب المقدم من معاليكم - بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩١٧ نمرة ١٢٢٩٣ في المذكرة التفصيلية المرفقة به.

وقد قرر المجلس أيضا تكليف وزارة المعارف العمومية - بإعداد المشروع اللازم بوضع نظام هذه الجامعة.

وأني أنتهز هذه الفرصة - فأقدم لمعاليكم مزيد التهاني على هذه الخطوة الواسعة - التي تخطوها وزارة المعارف العمومية - في سبيل ترقية التعليم العام.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام -

القاهرة في ٦ جمادي الأولي سنة ١٣٣٥

(٢٨ فبراير سنة ١٩١٧)

رئيس مجلس الوزراء

إمضاء: حسين رشدي

وثيقة رقم (٣٢)

اللجنة الفنية

محضر جلسة يوم ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٧

اجتمعت اللجنة الفنية الساعة ٤,١٥ من بعد ظهر يوم الأربعاء ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٧ برئاسة حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد علوي باشا وحضور حضرات أصحاب السعادة والعزة إسماعيل باشا حسنين وأحمد بك لطفي السيد الذي قام بأعمال سكرتارية اللجنة واعتذر عن عدم الحضور جناب المسيو فوكار.

ونظرت اللجنة في المسائل الآتية:

أولا: محضر الجلسة الماضية المنعقدة في ٨ أغسطس سنة ١٩١٧.

صودق عليه

ثانيا: اقتراح الشيخ طه حسين الخاص ببرنامج تدريسه:

عرض على اللجنة خطاب الشيخ طه حسين الذي يلتمس به مكافأته على حسن نتيجة عمله في مدة وجوده في فرنسا ثم يقترح النظر في برنامج الدروس الذي يرى أن يتبعه في التدريس بعد عودته في العام المقبل.

وهذا البرنامج هو:

(١) درس في تاريخ النظامات اليونانية والرومانية إذ أنه يرى أن فهم تاريخ الإسلام مستحيل بغير دراسة التاريخ القديم.

(٢) درس في فلسفة التاريخ أو بعبارة أوضح الفلسفة الاجتماعية وهذه مادة غير معروفة في مصر وهو يود أن تكون الجامعة أول من يعمل على تعليمها.

(٣) درس في تمرينات على مواضيع متفرقة من التاريخ الإسلامي إذ أن هذه أحسن وسيلة لتعويد الطلبة على طرق البحث العملي.

فرأت اللجنة أن مسألة المكافأة لا يوجد عنها نص في لائحة الإرساليات خلافا أما ظنه الدكتور طه حسين ولذلك فلا محل للنظر في هذا الطلب.

أما موضوع البرنامج فلما كان ما يقترحه الشيخ طه حسين غير متفق مع المواد المعينة في لائحة قسم الآداب اتفاقا تاما رأت اللجنة أن ترسل هذه اللائحة له

ليعلم بما تضمنته من النصوص ويضع بعد ذلك برنامجا تفصيليا لتدريس التاريخ على العموم لطلبة قسم الآداب بحسب ما يراه ملائما لمصلحة الطلبة ويتضمن هذا البرنامج المواد التي تدرس في مدة الثلاثة سنين المقررة لحصول الطلبة على الليسانس وبعد ذلك تنظر اللجنة في هذا البرنامج وتنظر في تعديل نص اللائحة إذا اقتضى الحال ذلك.

وانفضت الجلسة حيث كانت الساعة الرابعة ونصف مساء.

السكرتير		الرئيس
أحمد لطفي السيد	:	محمد علوي

وافق مجلس الإدارة على هذا المحضر بجلسته المنعقدة في تاريخه.

صادقت اللجنة الفنية " " " " " ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٧.

وثيقة رقم (٣٤)

بيان بمرتبات أساتذة الجامعة المصرية السنوية

من العام الدراسي ١٩١٨ – ١٩١٩[١]

بند (١) مرتبات أساتذة قسم الآداب:

مليم	جنيه	
	٣٠٠	مدرس آداب اللغة الفرنسية وتاريخها.
	٢٥٠	" آداب اللغة الإنجليزية وتاريخها.
	٣٠٠	" مقارنة آداب اللغات السامية
	٩٠	" آداب اللغة العربية وتاريخها.
	٩٠	" تاريخ الأمم الإسلامية.
	١٠٠	" تاريخ الشرق القديم.
	١١٠	" الفلسفة العامة وتاريخها.
	٩٠	" الفلسفة العربية وعلم الأخلاق
	١٠٠	" تقويم البلدان وعلم وصف الشعوب.
	٢٤	" الدروس التحضيرية في اللغة الفرنسية.

بند (٢) مرتبات أساتذة قسم العلوم الجنائية:

مليم	جنيه	
٧٥		مدرس قانون العقوبات الجنائية..
٦٠		" قانون تحقيق الجنايات المقارن.
٤٥		" تحقيق الجنايات العملي.
٢٠٠		" علم الاجتماع الجنائي.
٧٥		" الطب الشرعي.
٥٠		" علم أمراض النفس.

---

(١) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بسراي الجامعة في ٨ نوفمبر ١٩١٩ عن حالة الجامعة المصرية في السنة المكتبية ١٩١٨ – ١٩١٩.

وثيقة رقم (٣٥)

إحصائيات الطلبة بأقسام الدراسة

في السنة الدراسية ١٩٢٠ - ١٩٢١[1]

أقسام الدراسة	قسم الآداب			قسم العلوم الجنائية			قسم الحقوق					
	رجال	نساء	جملة	رجال	نساء	جملة	رجال		نساء		جملة	
							ليلي	نهاري	ليلي	نهاري	ليلي	نهاري
منتسبون	٢١	—	٢١	٢٧	—	٢٧	٤٤	٦٩	—	—	٤٤	٦٩
مستمعون	٩٢	—	٩٢	—	—	—	—	—	—	—	—	—
الجملة	١١٣	—	١١٣	٢٧	—	٢٧	٤٤	٦٩	—	—	٤٤	٦٩

طلبة قسم الحقوق سنة أولى نهاري وليلي عدد ١١٣

الطلبة المستمعون بجميع الأقسام ٩٢

الطلبة المنتسبون بجميع الأقسام ١٦١

الجملة ٢٥٣

مهنة الطلبة	رجال	نساء	جملة	الجنسية	رجال	نساء	جملة
موظفون بالحكومة	٦٦	—	٦٦	مصريون	٢٤٥	—	٢٤٥
رجال قضاء	٤	—	٤	فرنسيون	—	—	—
محامون	٣	—	٣	إيطاليون	—	—	—
نظار مدارس ومدرسون	٩	—	٩	أتراك	٧	—	٧
طلبة المعاهد الدينية ودار	٧٨	—	٧٨	سوريون	—	—	—
العلوم والقضاء الشرعي	—	—	—	مغاربة	١	—	١
موظفون بمحال تجارية	—	—	—		—	—	—
طلبة مدارس عالية	١٣	—	١٣		—	—	—
طلبة أحرار	٧٦	—	٧٦		—	—	—
طلبة مدارس ثانوية وخصوصية	٤	—	٤		—	—	—
من ذوي الأملاك ومزارعون	—	—	—		—	—	—

(٦) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بسراي الجامعة المصرية في يوم ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢١ عن حالة الجامعة المصرية في السنة الدراسية ١٩٢٠ - ١٩٢١ ص ١٣.

وثيقة رقم (٣٦)

أعضاء مجلس إدارة الجامعة المصرية عام ١٩٢٠ - ١٩٢١[1]

١- حضرة صاحب الدولة حسين رشدي باشا - رئيس

٢- " " المعالي عبد الخالق ثروت باشا - وكيل

٣- " " المعالي سعد زغلول باشا - وكيل ومراقب عام

٤- " " المعالي إسماعيل صدقي باشا

٥- " " المعالي إسماعيل حسنين باشا

٦- " " المعالي حسن سعيد باشا - مراقب الحسابات

٧- " " العزة مرقص بك حنا - أمين الصندوق

٨- " " العزة علي بك بهجت - سكرتير

٩- جناب المستر ايموس

١٠- " المسيو فوكار

١١- حضرة صاحب العزة عبد العزيز بك فهمي

١٢- " " العزة أحمد لطفي السيد

١٣- " " السعادة محمود باشا فهمي

١٤- " " السعادة محمد باشا محمود

١٥- " " العزة محمد بك حلمي عيسى

---

(١) الجامعة المصرية : تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بسراي الجامعة المصرية في يوم الأحد ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢١ عن حالة الجامعة المصرية في السنة الدراسية ١٩٢٠ - ١٩٢١.

وثيقة رقم (٣٧)

مشروع لائحة قسم الآداب

الباب الأول – في نظام التعليم

الفصل الأول
في الغرض من قسم الآداب ودروسه وشروط القبول فيه

المادة ١ – الغرض من قسم الآداب نشر وإحياء فنون الآداب من لغة وتاريخ وفلسفة وهي تعد الطلبة للحصول على الدرجات العلمية المبينة فيما يأتي:

المادة ٢ – تقسم دروس قسم الآداب إلى ثلاثة أقسام.

فالقسم الأول يعد الطلبة لامتحان القبول لحضور دروس الليسانس في الآداب . والقسم الثاني يعد الطلبة للحصول على درجة الليسانس في الآداب. والقسم الثالث يعد الطلبة للحصول على درجة الدكتوراه أو العالمية.

ومدة الدراسة في القسم الأول سنة واحدة وفي القسم الثاني ثلاث سنوات وللطالب الذي يرى في نفسه القدرة أن يتقدم لامتحان القبول مباشرة بغير حضور دروس القسم الأول التحضيري.

المادة ٣ – شرط القبول للانتساب إلى قسم الآداب هو الحصول على إحدى الشهادات الآتية والنجاح في امتحان القبول:

١- شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان أو ما يعادلها من شهادات البلاد الأجنبية المعترفة بها رسميا ويقضي في ذلك مجلس الأساتذة.

٢- شهادة القسم الأول من مدرسة دار العلوم بشرط أن يؤدي الطالب امتحانا في إحدى اللغات الأجنبية.

٣- شهادة معادلة تعطيها الجامعة بعد امتحان تشترك فيه وزارة المعارف ويكون رأيها فيه قاطعا.[١]

---

(١) لاحظ الأستاذ العميد أنه لا بد من النص على طريقة قبول علماء المعاهد الدينية للانتساب.

المادة ٤ – يدرس الطلبة بالقسم التحضيري المواد الآتية ويؤدون فيها امتحان في آخر السنة.

١- اللغة الفرنسية أو الإنكليزية أو الألمانية أو الإيطالية ومعلومات عامة عن آدابها بحسب اختيار الطالب.

٢- اللغة العربية وآدابها.

٣- التاريخ العام.

٤- الجغرافيا العامة.

٥- معلومات عامة عن الفلسفة.

٦- مبادئ لغة سامية لمن يريد أن يتخصص لليسانس الآداب قسم الآداب العربية.

المادة ٥ – الليسانس في الآداب على أربعة أنواع يختار الطالب أحدها ويعينه كتابة في طلب الانتساب ولا يكون ملزما بحضور غير دروس القسم الذي اختاره وأنواع الليسانس الأربعة هي:

(١) قسم الآداب العربية وتدرس المواد الآتية:

(أ) تاريخ الآداب العربية (أساسية).

(ب) الآداب العربية (أساسية).

(جـ) فقه اللغة العربية (أساسية).

(د) إحدى اللغات الإنكليزية أو الفرنسية أو الألمانية أو الإيطالية وآدابها بحسب اختيار الطالب (أساسية).

(هـ) إحدى اللغات السامية التي تدرس في الجامعات (أساسية).

(٢) قسم التاريخ والجغرافيا وتدرس فيه المواد الآتية.

(أ) التاريخ القديم (أساسية).

(ب) تاريخ مصر (أساسية).

(جـ) تاريخ القرون الوسطى وعلى الأخص تاريخ الأمم الإسلامية (أساسية).

(د) التاريخ الحديث والتاريخ العصري (أساسية).

والطالب ملزم بتعيين إحدى هذه المواد الأربعة للامتحان التحريري عند انتسابه

(هـ) الجغرافيا (أساسية).

(و) إحدى اللغات الفرنسية أو الإنجليزية أو الألمانية أو الإيطالية وآدابها بحسب اختيار الطالب (أساسية).

(ز) علوم إضافية (تاريخ الفنون – تاريخ العلاقات الدولية – علم الآثار المصرية) بحسب اختيار الطالب.

(٣) قسم اللغات الحية وتدرس به المواد الآتية:

(أ) آداب اللغة العربية (أساسية).

(ب)إحدى اللغات الحية الأوربية كمادة أساسية بحسب اختيار الطالب.

(جـ) لغة ثانية أوروبية من اللغات الحية بحسب اختيار الطالب (أساسية)[١].

(٤)قسم الفلسفة وتدرس المواد الآتية:

(أ) تاريخ الفلسفة (أساسية).

(ب) المنطق (أساسية).

(جـ) ما وراء الطبيعة (أساسية).

(د) علم النفس (أساسية)

(هـ) علم التربية (نظريا وعمليا) - (أساسية).

(و) علم الأخلاق وعلم الاجتماع (أساسية).

والطالب ملزم بتعيين إحدى هذه المواد للامتحان التحريري عند انتسابه

(ز) إحدى اللغات الفرنسية أو الإنجليزية أو الألمانية أو الإيطالية بحسب اختيار الطالب (أساسية).

ومن أراد من الطلاب الأقسام الأخرى أن يشتغل بالتعليم وجب عليه أن يختار علم التربية في المواد التي يؤدي فيها الامتحان وينص على ذلك في شهادته.

---

(١) يلاحظ الأستاذ العميد أنه لابد من العناية بإنشاء قسم خاص للغات الشرقية حتى تؤدي الجامعة واجبها من حيث هي معهد شرقي وحتى لا تفوقها الجامعة الأميرية في ذلك.

الفصل الثاني - في الامتحانات

امتحانات القبول

المادة ٦ – تعقد امتحانات القبول لحضور دروس الليسانس طبقا لما في المادة الرابعة مرة واحدة في كل عام قبل ابتداء الدراسة.

ويتقدم إليها كل الطلبة الراغبين في الانتساب لقسم الآداب إذا توفرت فيهم شروط الانتساب وهذه الامتحانات شفوية إلا في اللغات الأجنبية إذ يشترط أداء امتحان تحريري في الترجمة من اللغة العربية وإليها علاوة على الامتحان الشفوي.

ومدة الامتحانات الشفوية عشرون دقيقة على الأقل لكل طالب في كل مادة ومدة الامتحانات التحريرية ساعتان لكل مادة.

ويقوم بامتحان الطلبة أساتذة قسم الآداب كل في مادته.

امتحانات الليسانس

المادة ٧ – امتحانات الليسانس على قسمين:

١- امتحانات سنوية شفوية.

٢- امتحانات تحريرية في آخر السنة الثالثة تسبق الامتحان الشفوي المعتاد وجميع الامتحانات الشفوية علنية.

المادة ٨ – تكون الامتحانات السنوية الشفوية والامتحانات التحريرية على دورين:

الأول : في النصف الأول من شهر يونيه أي عقب انتهاء السنة الدراسية

والثاني: في النصف الأول من شهر نوفمبر أي عند افتتاح الدراسة.

والطالب الذي لم يتقدم للامتحان أصلا أو سقط في غير مادة يكون له الحق في تأدية الامتحان كله في الدور الثاني.

وإن سقط في مادة واحدة أعاد الامتحان في هذه المادة.

فإذا لم ينجح في الدور الثاني في مادة أو أكثر لا تحسب له السنة الدراسية ولا الامتحانات التي نجح فيها.

المادة ٩ – تكون الامتحانات السنوية الشفوية في جميع الدروس التي ألقيت في قسم الليسانس الذي اختاره الطالب في بحر السنة الدراسية الأخيرة وعلاوة على ذلك في السنة الثالثة يمتحن الطالب في مادة ما يدرس في غير هذا القسم بحسب اختياره وفي كتاب أو موضوع يعينه الأستاذ في الشهر الثاني من السنة الدراسية. أما الامتحانات التحريرية فتكون في ثلاث مواد يعين إحداها مجلس الأساتذة في أول كل سنة ويختار الطالب الثانية وقت انتسابه والثالثة هي إحدى اللغات الأجنبية التي اختارها الطالب.

المادة ١٠ – يقوم بالامتحان الشفوي لجان مؤلفة من ثلاثة أساتذة لكل مادة برياسة الأستاذ المختص بهذه المادة.

أما الامتحانات التحريرية فتؤلف لها لجان عامة من جميع أساتذة كل قسم من أقسام الليسانس وكل لجنة تنتخب رئيسها والعميد مشرف على جميع هذه اللجان التي تشترك في وضع أسئلة الامتحان ثم يقوم بالامتحان وتقدير الدرجات الأستاذ المختص وبعد ذلك تعرض أوراق الامتحان على مجلس الأساتذة للمراجعة وإعلان النتيجة.

وانتخاب أعضاء اللجان وتعيين أيام الامتحان من اختصاص مجلس أساتذة قسم الآداب.

المادة ١١ – يعطى للطلبة في الامتحانات الشفوية السنوية وكذلك في امتحانات القبول درجات حدها الأعلى ٣٠ ويشترط لنجاح الطالب أن يبلغ مجموع ما يحصل عليه من الدرجات في مواد الامتحان ٥٠% على الأقل من مجموع الحد الأعلى على شرط أن لا يقل ما يحصل عليه من الدرجات في كل مادة عن ٣٣% من الحد الأعلى. أما في الامتحانات التحريرية فيجب أن يحصل الطالب على ٥٠% على الأقل من الحد الأعلى لدرجات كل مادة.

المادة ١٢ – مدة الامتحانات الشفوية ٣٠ دقيقة على الأكثر لكل طالب في كل مادة ومدة الامتحانات التحريرية ٣ ساعات لكل مادة.

المادة ١٣ – الناجحون في الامتحانات النهائية للسنة الثالثة يمنحون شهادة الليسانس في الآداب من الجامعة المصرية (قسم الآداب العربية أو التاريخ والجغرافيا أو الفلسفة أو اللغات الحية) بحسب تخصصهم.

ويمنح هذه الشهادة أيضا من تقدم للامتحان دون أن يكون منتسبا في الجامعة بشرط أن يكون حاصلا على شهادة البكالوريا أو ما يعادلها وأن يدفع الرسوم التي يقررها مجلس الإدارة.

امتحانات الدكتوراه أو العالمية

المادة ١٤ – شرط التقدم للامتحان الدكتوراه أو العالمية هو الحصول على الليسانس في الآداب من الجامعة المصرية أو ما يعادلها من أي معهد آخر معترف به بحسب تقدير مجلس الأساتذة.

ويجب على الطالب عقب حصوله على الليسانس أن يعرض على مجلس الأستاذة الموضوع الذي اختاره لرسالته ويعرض لتصديقه اسم الأستاذ الذي اختاره لإرشاده والإشراف على تحضير الرسالة.

المادة ١٥ – يشتمل امتحان العالمية ما يأتي.

أ – مناقشة شفوية في الرسالة التي حررها الطالب في الموضوع الذي اعتمده مجلس الأساتذة.

ب – مناقشة شفوية في مسألتين على الأقل من بين ثلاثة مسائل يختارها الطالب للامتحان فيها من الدروس المقرر تدريسها بالقسم ويجب أن تكون في غير الدرس الذي حضر الرسالة في إحدى مسائله.

المادة ١٦ – يجب على الطالب التقدم لامتحان العالمية أن يقدم للجامعة مع طلبه سبع نسخ من الرسالة التي وضعها كما ورد في المادة السابقة وخمس نسخ من عنوان المسائل التي اختارها للمناقشة الشفوية.

المادة ١٧ – مجلس القسم يعين من بين أعضائه لجنة مؤلفة من ثلاثة أساتذة ممن هم أكثر اختصاصا بموضوع الرسالة يكون منهم أستاذ المادة التي اختارها الطالب لرسالته وتكون مأمورية هذه اللجنة فحص الرسالة والحكم على صلاحيتها ومجلس القسم يقرر قبولها أو رفضها ويعين ميعاد الامتحان في حالة القبول.

المادة ١٨ – يمتحن الطالب علنا بمعرفة لجنة الامتحان المشكلة كما في المادة التالية ولجميع أساتذة الجامعة الحاضرين أن يشتركوا في مناقشة الطالب في موضوع رسالته وفي المسائل التي يكون اختارها للمناقشة كالمبين في المادة ١٥ دون ان يكون لهم حق التصويت في النتيجة.

المادة ١٩ – تتألف لجنة امتحانات العالمية من خمسة أعضاء منهم عميد القسم وله رئاسة اللجنة وللعميد أن ينتخب عند غيابه من أساتذة الجامعة من ينوب عنه في الرئاسة غير الأستاذ الذي يباشر تحضير الرسالة وينتخب مجلس الأساتذة أعضاء اللجان مراعيا في ذلك اختصاص الأساتذة بالموضوعات التي تدور عليها رسالة الطالب ومسائله الشفوية وللجامعة أن تدعو للاشتراك في لجنة امتحان العالمية أي شخص يمتاز بأعماله أو مقامه العلمي.

وتبين درجات الطلبة في الامتحانات بالكلمات الآتية:

فائق – جيد – مقبول – غير مقبول.

وإذا لم ينجح الطالب في الامتحانات جاز له أن يتقدم لامتحان آخر وعليه حينئذ أن يقدم للجنة الامتحان رسالة غير التي نوقش فيها سابقا.

والناجح في امتحان الدكتوراه أو العالمية يمنح شهادة العالمية ولقب (دكتور في الآداب من الجامعة المصرية).

في الامتحانات الخصوصية للمستمعين

المادة ٢٠ – الطالب المستمع الذي يقيد نفسه في مادة معينة لقصد أداء الامتحان فيها يجب عليه أن يتقدم لامتحانها في آخر السنة الدراسية مباشرة. ويجوز لهذا الطالب أن يحصل على شهادات إدارية من الجامعة بما يحصل عليه في الامتحان من الدرجات.

الفصل الثالث - في نظام حضور الدروس

المادة ٢١ – مدة الدراسة السنوية هي من أول نوفمبر لآخر مايو.

دروس قسم الآداب درجاتها المختلفة تنقسم إلى قسمين.

المادة ٢٢ – دروس خصوصية – ومحاضرات عمومية.

فالدروس الخصوصية خاصة بالطلبة المنتسبين والمستمعين النظاميين الذين يريدون أداء الامتحان. أما المحاضرات العمومية فيحضرها من يشاء من راغبي الاستفادة بلا قيد أو شرط.

المادة ٢٣ – مفروض على جميع الطلبة المنتسبين والمستمعين النظاميين أن يواظبوا على حضور الدروس مواظبة لا تقل عن ٨٠٪ من مجموع

ما يلقى في كل مادة من الدروس والمحاضرات ولا يقبل في الامتحان إلا من كان حاصلا على هذه النسبة.

ولا ينطبق هذا الشرط على طلبة السنة الأولى التحضيرية.

غير أن لمجلس القسم أن يتسامح مع الطالب الذي حضر أكثر من ٥٠% ويجيز لـه الامتحان إذا ثبت أن تأخره كان لأسباب مشروعة ومقبولة وأنـه من المجدين المجتهدين الذين يستحقون المعاملة بهذه الرعاية الخاصة.

ولا يقبل عذر من حضر أقل من ٥٠% أصلا.

الفصل الرابع - في الرسوم المقررة

المادة ٢٤ – الرسوم المقررة على الطلبة:

(١) بالنسبة للطلبة المنتسبين			(٢) بالنسبة للطلبة المستمعين النظاميين		
رسم الانتساب السنوي	جنيه	مليم	رسم القيد السنوي	جنيه	مليم
" امتحان القبول والامتحانات السنوية			" رسم الامتحان		
" امتحان الليسانس					
" امتحان الدكتوراه					

الباب الثاني
في الطلبة المنتسبين والمستمعين

المادة ٢٥ – ينقسم الطلبة إلى قسمين طلبة منتسبين وطلبة مستمعون نظاميون:

في الطلبة المنتسبون

المادة ٢٦ – الطلبة المنتسبون هم الذين تنطبق عليهم الشروط الخاصة بالانتساب (المبينة بالمادة ٣) ويقيدون أسماءهم في الجامعة المصرية راغبين في دراسة المواد المقررة لأحد أقسام الليسانس الأربعة (المبينة بالمادة ٥) دراسة نظامية بقصد الحصول على الشهادات التي تمنحها الجامعة ولهم الحق في التقدم لامتحانات الليسانس في الآداب وشهادة العالمية.

المادة ٢٧ – طلب الانتساب يقدم بعنوان رئيس الجامعة المصرية على الاستمارة الخاصة التي يمكن للطالب الحصول عليها من سكرتارية الجامعة ويجب

أن يبين فيه الطالب اسمه ولقبه وجنسيته وعنوانه ومحل ميلاده واسم والده أو ولي أمره وعنوانه وأن يرفق به الأوراق الآتية:

١- الشهادة المخولة له حق الانتساب (كالمبين في المادة ٣).

٢- شهادة الميلاد أو صورة رسمية منها.

٣- إيصال دفع رسم الانتساب.

ويكون تقديم طلب الانتساب إلى سكرتارية الجامعة في المدة ما بين أول أغسطس وآخر نوفمبر من كل سنة ولا يقبل بعد ذلك طلب الانتساب إلا بتصريح خاص من رئيس الجامعة إذا رأى مبررا لذلك على شرط أن لا يكون ذلك بعد آخر شهر ديسمبر من كل سنة.

المادة ٢٨ – رئيس الجامعة هو الذي يقرر قبول انتساب الطلبة بالجامعة بالتأشير منه بذلك على الطلبات التي تستوفي فيها الشروط المبينة في المادة السابقة.

المادة ٢٩ – تسلم السكرتارية للطالب الذي يتقرر قبول انتسابه بطاقة شخصية ذات عدد مسلسل وبها بيان تاريخ تقرير انتسابه وتحتوي أيضا على كل البيانات الخاصة به المبينة في طلب الانتساب وهذه البطاقة تبيح له الاشتغال بمكتبة الجامعة مع مراعاة الشروط المبينة بلائحة تلك المكتبة والطالب ملزم بتقديم هذه البطاقة لسكرتارية الجامعة عند تجديد انتسابه في كل سنة وطلب التقدم للامتحانات إثباتا لشخصيته.

المادة ٣٠ – يجب على الطلبة المنتسبين أن يقدموا قبل آخر نوفمبر من كل سنة طلبا لتجديد انتسابهم على الاستمارة الخاصة بذلك التي تعطي لهم من سكرتارية الجامعة وأن يرفقوا به الإيصال الدال على دفع رسم الانتساب السنوي فتعطيهم السكرتارية جواز الحضور في الدروس وعليهم أن يقدموا هذا الجواز للمستخدم المكلف بالمراقبة عند الدخول في كل حصة متى طلب منهم ذلك.

في الطلبة المستمعون

المادة ٣١ – الطلبة المستمعون النظاميون هم الذين يقيدون أسماءهم لاستماع دروس معينة بلا شرط ولا قيد وليس لهم ما للمنتسبين من الحقوق المتقدم ذكرها ولهم أن يتقدموا للامتحانات الشفوية السنوية للدروس التي حضروها بشرط المواظبة كما سيبين بعد ويكون لهم الحق في الحصول على شهادة إدارية (كما هو مبين بالمادة ٢٠).

المادة ٣٢ – طلب الاستماع بالنسبة للطلبة النظاميين يقدم على الاستمارة الخاصة بذلك التي تعطى للطالب من سكرتارية الجامعة ويجب أن يبين الطالب فيها اسمه ولقبه وعنوانه والدروس التي يرغب في استماعها وتأدية الامتحان فيها وأن يرفق بهذا الإيصال الدال على دفع رسم القيد السنوي.

وليس لطلبات الاستماع ميعاد معين فيجوز قبولها في أي وقت قدمت.

المادة ٣٣ – طلب التقدم للامتحان يكون باسم رئيس الجامعة المصرية ويجب تقديمه قبل موعد الامتحان بأسبوعين على الأقل ويرفق به إيصال دفع رسم الامتحان.

المادة ٣٤ – تثبت المواظبة للطلبة بالتوقيع منهم على دفتر إثبات الحضور الذي تعده سكرتارية الجامعة لهذا الغرض ولا يسمح بالتوقيع على الدفتر للطالب الذي يحضر متأخرا عن ميعاد ابتداء الدرس بأكثر من عشرة دقائق.

وإذا خرج الطالب قبل انتهاء المحاضرة أسقطت هذه المحاضرة من مجموع المفروض عليه حضوره لإمكان التقدم للامتحان.

المادة ٣٥ – لمجلس إدارة الجامعة أن يقرر إعفاء الطالب المنتسب أو المستمع النظامي من كل الرسوم أو بعضها إذا ثبتت أهلية الطالب لهذا الإعفاء وله تقدير ظروف الطالب والحكم عليها.

المادة ٣٦ – عدم مواظبة الطالب المعفي بنسبة ٨٠% من مجموع دروس ومحاضرات كل مادة أو سوء سلوكه أو عدم نجاحه في أي امتحان يتقدم له يحرم الطالب من امتياز المعافاة بناء على اقتراح مجلس القسم.

المادة ٣٧ – كل رسم يدفع لا يرد بأي حال من الأحوال ولا لأي سبب من الأسباب ويستثنى من ذلك طلب الامتحان للحصول على شهادة الليسانس والعالمية في حالة ما إذا لم يتقدم للامتحان لعذر شرعي أو تقدم ولم ينجح فيرد إليه نصف الرسوم المدفوعة على أن يدفع الرسوم كاملة إذا تقدم للامتحان مرة أخرى.

المادة ٣٨ – طلب الإعفاء من الرسوم كلها أو بعضها يقدم في كل عام لرئيس الجامعة مرفقا بالشهادات المثبتة لما يؤيد استحقاق الطالب للإعفاء.

في المدرسين

المادة ٣٩ – ينقسم المدرسون في الجامعة إلى ثلاث طبقات الأولى طبقة الأساتذة والثانية طبقة المحاضرين والثالثة طبقة المبصرين (مساعدين).

المادة ٤٠ – الأستاذ هو الذي نال شهادة الدكتوراه في فنه المختص به من جامعة معترف بها وأذن له بالتدريس في جامعة أجنبية أو في قسم الآداب نفسه واشتغل بالتدريس بعد هذا الإذن سنة على الأقل دون أن يصدر من الجامعة التي درس فيها ما يطعن في كفاءته.

المادة ٤١ – المحاضر هو الذي نال شهادة الدكتوراه في فنه المختص به من جامعة معترف بها وحصل على الإذن بالتدريس في جامعة أجنبية فإن لم يكن حصل على هذا الإذن فيجب أن يلقى محاضرة أو محاضرات يشهدها أساتذة القسم ويتداولون بعد ذلك في إعطائه هذا الإذن. وبعد أن تمضي سنة يبحث مجلس الأساتذة في المحاضر فيرفعه إلى مرتبة الأستاذ أو يبقيه محاضرا أو يفصله من القسم.

المادة ٤٢ – المبصر (المساعد) هو الذي نال درجة الليسانس في الآداب على الأقل من جامعة معترف بها وتكون السنة الأولى التي يمضيها في الجامعة سنة تجربة ثم ينظر مجلس الأساتذة في أمره مسترشدا بالأستاذ أو الأساتذة الذين اشتغل معهم فيثبته في عمله أو يقرر استمرار التجربة سنة أخرى أو يخرجه ولا ينقل إلى مرتبة المحاضر إلا إذا حصل على الدكتوراه.

في مجلس القسم واختصاصه

المادة ٤٣ – يتألف مجلس القسم من جميع الأساتذة والمحاضرين الذين يدرسون في الجامعة ولا يحضره المبصرون (المساعدون) إلا بدعوى خاصة.

المادة ٤٤ – يجتمع مجلس القسم في مواعيد ثابتة مرة على الأقل في كل شهر طول مدة السنة الدراسية ويجتمع أيضا كل ما طلب انعقاده ثلاثة من أعضائه أو كل ما رأى عميد القسم ضرورة لذلك أو إذا دعاه رئيس الجامعة.

المادة ٤٥ – يصح اجتماع مجلس القسم إذا حضره خمساه الأعضاء على الأقل مع حذف الكسر وتصدر القرارات بأغلبية الآراء وفي حالة تساوي عدد الأصوات يرجح رأى الفريق الذي انضم إليه العميد.

المادة ٤٦ – ينتخب المجلس في كل سنة بالاقتراع السري عميدا ووكيلا له ويشترط أن يكون العميد ووكيله من الأساتذة ويجوز إعادة انتخابه مرتين ولا يعاد انتخابهما بعد ذلك إلا إذا مضت ثلاث سنوات.

المادة ٤٧ – وينتخب المجلس سكرتيرا يصح أن يكون من المحاضرين ويكون هذا السكرتير على اتصال بسكرتير الجامعة. وللمجلس أن يدعو سكرتير الجامعة لحضور جلساته متى اقتضت الحال.

المادة ٤٨ – مجلس القسم مختص بما يأتي:

أولا – الحركة العلمية في القسم كوضع البرامج وتعيين مواعيد الدروس والامتحان وتقرير نتائجه وإعلان هذا كله.

ثانيا – إقرار تعيين المدرسين الجدد والإذن لهم بالتدريس والنظر في أمرهم بعد التجربة حسبما بين المادتين ٤١ و٤٢.

ثالثا – الإشراف العلمي على اختيار أعضاء إرساليات القسم ودراستهم وأنواع ما يدرسون وتقدير ما قام به كل منهم من العمل أثناء دراسته عند الانتهاء منها.

رابعا – إعداد ميزانية القسم في كل سنة لعرضها على مجلس الإدارة.

خامسا – وضع النظام التأديبي للطلبة.

سادسا – عرض ما يرى من الاقتراحات لتعديل نظام القسم على مجلس الإدارة.

المادة ٤٩ – مجلس القسم وحده مختص بالفصل فيما يمكن أن ينسب إلى الأستاذ أو المحاضر أو المبصر (المساعد) من تقصير في واجباته وينفذ قراراته في ذلك مجلس الإدارة فيما يخصه ويوضع لهذا نظام خاص.

المادة ٥٠ – الأساتذة لحكم نيلهم هذا اللقب أعضاء في الجمعية العمومية للجامعة وهم معفون من الاشتراك المالي.

المادة ٥١ – يمثل العميد القسم تمثيلا علميا وأدبيا ويرأس جلسات مجلس القسم وينفذ قراراته ويكون صلة بينه وبين مجلس الإدارة من جهة والطلبة والجمهور من جهة أخرى ويعين الأوقات التي يستقبل فيه الطلبة والجمهور في الجامعة كل أسبوع ويضع تقريرا سنويا عن حالة الدراسة يقدمه لمجلس القسم ثم يقدم إلى مجلس الإدارة ثم ينشر على الجمهور.

يتضمن مشروع هذه اللائحة ما يلي:

الغرض من إنشاء قسم الآداب وشروط القبول فيه والمواد الدراسية التي يدرسها الطلاب، والامتحانات والرسوم المقررة وشروط تعيين أعضاء هيئة التدريس والمحاضرين والمساعدين ومجالس الأقسام واختصاصاتها.

وثيقة رقم (٣٨)

تقرير

مرفوع من مجلس أساتذة قسم الآداب

إلى مجلس إدارة الجامعة

حضرة صاحب العزة وكيل الجامعة المصرية.

لقد تحدث بعضنا إلى بعض في شأن الجامعة وأزمعنا أن نلتقي مرات متواليات لندرس ذلك الأمر ونقيد ما يخطر لنا من طرق الإصلاح لنعرضه على مجلس إدارة الجامعة وعلى غيره من المراجع التي يصح أن يعول عليها وكان الدافع لنا إلى ذلك رغبتنا الأكيدة في ترقي ذلك المعهد الذي نتصل به ونعترف له بسابق الفضل علينا وكذلك علمنا بما يمكن أن يؤديه إلى وطننا من الخدمات الجليلة ورغبتنا الأكيدة في خدمة ذلك الوطن من سبيل العلم ونشره.

لم نكد نتحدث إلى عزتكم في حالة الجامعة وضعفها وما نرجوه لها من كمال حتى أحسسنا باشتراككم معنا في أن الجامعة عليلة وأنها لن تستطيع أن تبقى مع هذه العلة وأن الواجب الوطني يقضي ببذل الجهود من كل وجه لشفائها.

أحسسنا ذلك من عزتكم وأحسسنا أن مجلس الإدارة يشارككم فيه فكان لنا من هذا الإحساس قوة على المضي في العمل ومعالجة الاقتراحات التي نخالها تفيد ولنا الشرف أن نرفع إلى عزتكم هذا التقرير الذي يشتمل عليها لإصلاح قسم الآداب ونرجو أن يجد من عزتكم ومن مجلس الإدارة قبولا.

(١)

(نشأة الجامعة)

لما اشتدت قوة الحركة الوطنية في أوائل هذا القرن شعر أفراد من خاصة المصريين بنقص نظم التعليم في جميع طبقاته وودوا لو نشأت في مصر حركة قوية تدعو إلى تعميم التعليم الأولى وإصلاح التعليم الثانوي والعالي وشعروا[١] -

---

(١) أنظر خطاب حضرة صاحب الدولة ثروت باشا في افتتاح الجامعة سنة ١٩٠٨.

أن حاجة الأمة إلى علماء راسخين في العلم ليست بأقل من حاجتها في الأزمات السابقة إلى متعلمين عاملين وأنه حان الوقت لتخريج شبيبة تأخذ بيد الأمة فتحلها المقام الذي يجب أن يكون بين الأمم الراقية ذلك المقام الذي لن تناله إلا إذا أقبل أبناؤها على العالم ولم يقتصروا منه على ما يستفتحون به أبواب الكسب والارتزاق".

وكذلك شعروا[١] " بمجئ اليوم الذي تقضي فيه الضرورة على الشبيبة المصرية بورود مناهل التربية العلمية المحضة في نفس القاهرة دون أن تتغرب في ربوع العلم التي نالت بفضله مكانة عالية في العمران".

وكذلك شعروا[٢] "إن صلات تعددت بين الشرق والغرب... وأن أمم الشرق أحسست بما يتهددها من خطر الجمود والوقوف وأصبحت كلها وهي شاعرة بالحاجة الماسة إلى تلقى ثمرات العلوم التي وصلت إليها أوروبا بما يوافق طبيعتها ومزاجها".

وكذلك شعروا[٣] "بالحاجة إلى التمتع بثمرات العلم الحر الخالص من كل قيد". شعروا بذلك كله فنشأت فكرة الجامعة المصرية من ذلك الشعور فسرعان ما اكتتب الناس بالأموال واشتركوا في تأسيس هذا المعهد ولم تتردد الحكومة في إمداده بالإعانة المالية وأسرع العرش إلى تشجيعه[٤].

لم تكد تفتح الجامعة أبوابها للناس في سنة ١٩٠٨ حتى غصت بالطلاب والمستمعين من كل طبقة ومذهب ومن كل سن وجيل وقد كان ازدحام الناس على هذا المعهد شديدا حتى اضطر الأساتذة إلى أن يلقوا محاضراتهم مرتين ومرات ليتمكنوا من إسماعها لهذا الجمهور الضخم الذي كان يضيق به المكان على سعته ورحبه.

الجامعة إذا نتيجة جهد وطني عظيم ووجودها تحقيق لأمل وطني عظيم ولهذا وكل أمر إدارتها عند نشأتها إلى خيرة أبناء الأمة وأشدهم كفاءة وأمانة وغيرة على رقيها فكان على رأس هذا الملأ صاحب الدولة عم صاحب العرش وقتئذ ولن تنسى الأمة ما قام به ذلك الرئيس من الكد والعناء حتى كسب لها بمكانته الممتازة في

---

(١) أنظر خطاب حضرة صاحب الدولة سمو الأمير أحمد فؤاد في افتتاح الجامعة سنة ١٩٠٨.
(٢) أنظر خطاب سعادة أحمد زكي باشا سكرتير الجامعة في حفلة افتتاح الجامعة سنة ١٩٠٨.
(٣) أنظر خطاب المرحوم قاسم بك أمين
(٤) أنظر خطاب سمو الخديو الأسبق عباس في حفلة الافتتاح.

مصر والخارج منزلة ثابتة واسما محمودا فاختار لها من خيرة الأساتذة من مختلف البلاد الغربية حتى يجعل للجهد المصري الجليل ذكرى حسنا في تلك البلاد وحتى تنتفع الأمة المصرية بثمرات علوم الأكفاء من أساتذة الغرب وفي الأثناء التي كان يستعان فيها بأهل الغرب من العلماء كانت توجه البعثات العلمية من شبان المصريين إلى الجامعات المختلفة في أوروبا حتى إذا أتموا دروسهم عادوا إلى مصر وأسسوا بجهودهم وخبرتهم الجامعة تأسيسا صحيحا وأعطوها شكلها النهائي[١].

خلقت الجامعة في مصر رغم شبابها جوا علميا جديدا لم تكن تعهده من قبل ولا يمكن أن ينكر أثره العظيم في حياتنا الجديدة ويرجى منه لمصر في طرق التفكير الخير كله.

والخلاصة أن الجامعة ثمرة من ثمرات الجهاد الوطني وأثر عظيم من آثار الطموح المصري إلى الكمال اشترك في إيجادها الشعب المصري والجالس على عرش مصر الآن وجهود أهل الفكر من الأساتذة المصريين والغربيين ولهذا كله حرمة أن ترعى وحق يجب أن يصان احتفاظا بكرامة الشعب وجلالة الملك وجهود أهل الفكر.

يجب أن لا تبقى الجامعة قائمة فحسب بل تصلح وتنمو وتؤدي الغرض الذي أنشئت له وهو منح مصر حقها من العلم الحر الصحيح.

(٢)

(حالة ضعف الجامعة وأسبابه)

لم تكد تمضي على الجامعة أعواما حتى أخذت الهمم تفتر والعزائم تضعف وأخذ الناس ينصرفون عنها قليلا وأخذت هي تتباطأ في آداء واجبها شيئا فشيئا. فقل اكتتاب الناس – بالأموال بل لم يبر ناس بوعودهم ولم يعطوا الجامعة ما كانوا قد تبرعوا به وحصل اختلاف بين أعضاء مجلس الإدارة مما أنتج مشادة لم تلبث الجامعة من جراء ذلك كله أن وقفت عن الرقي ثم تأخرت.

قلت الاكتتابات فضعفت أموال الجامعة واضطرت إلى تخفيض نفقاتها فما كانت تقدم على عمل إلا بعد التردد الشديد فأهملت طوعا أو كرها دعوة الأساتذة الغربيين فانقطع عنها بانقطاعهم هذا التيار العلمي الحي الذي كان يأتيها من أوروبا فيبعث فيها القوة ويدعو إليها الشباب الظامئ إلى الجديد.

---

(١) أنظر خطاب دولة رئيس الجامعة سنة ١٩٠٨ في حفلة الافتتاح.

ضعفت عنايتها بالبعثات العلمية فقللت عدد الإرساليات وقصرت في مراقبة الموجود منها في أوروبا وكانت النتيجة مؤلمة جدا فلم يتزايد عدد الذين كانت تستطيع الجامعة أن تنتفع بهم من المصريين بل تناقص. وبعد هذا الإنفاق الكثير لم يخلص للجامعة من إرسالياتها إلا خمسة يدرسون فيها مع أن عدد الذين أرسلتهم قد نيف على الأربعين.

على أن هناك سببا آخر ليس أقل خطرا مما تقدم وهو أن حب العلم للعلم مثل أعلى لا يطمع فيه إلا الأقلون عددا وإنما يتعلم الناس غالبا ليستعينوا بالعلم على الحياة ولذلك عنيت الجامعات في الغرب بالأمرين جميعا فدرست العلم للعلم ومنحت شهادات وإجازات تمكن أصحابها من أن يعيشوا وكان من الحق على الجامعة أن تفكر في ذلك وتعنى به فتمنح شهادات تعترف بها الحكومة وتقدر لها قيمة مالية يقبل الناس عليها جماعات فمنهم من يظفر بالشهادات للانتفاع بها ومنهم الأفذاذ الذين ينزعون للدرس الصحيح والتخصص العلمي النافع. فكرت الجامعة في ذلك وسعت إليه ولكنها لم تفلح لأن الحكومة احتفظت لنفسها بامتيازات شديدة في الامتحان ولم تعترف لشهادات الجامعة بقيمة تذكر فظل الطلبة يسعون إلى الجامعة لا يطلبون وراء ذلك ربحا ماديا وأن عدد هؤلاء الطلبة الذين لا يزالون يختلفون إلى الجامعة ليسمعوا الدروس ليدعو حقا إلى الإعجاب ويبشر بأن مصر في مستقبلها ستقدر قيمة العلم نفسه.

ليس للجامعة طلبة متخصصون إنما تستعير طلبتها من المدارس المختلفة سواء منها الدينية والمدنية وسواء منها العالية والثانوية ومن هنا أيضا لم يمكن أن تثمر دروسها الثمر المنتظر وذلك للتفاوت الواقع بين معلومات الطلبة وتكوين أذهانهم وقد يدعو ذلك إلى تكليف الأساتذة جهدا شديدا وإلى تقديم العلم في ألوان مختلفة قد لا تتفق مع الأساليب العلمية التي يألفها الأستاذ عند تدريسه العلم العالي. وقد لا تكون صالحة لجذب نفر من الطلاب إلى التردد على الجامعة والاستمرار في طلب دروسها.

وكذلك نجد من أسباب الضعف أن دروس الجامعة ليلية يحضرها الناس بعد أن يكونوا قد امضوا يومهم في الكد والعمل فهم إلى الراحة أحوج منهم إلى الدروس والتحصيل.

ثم لم تستعض الجامعة عن قيمة الشهادات المالية بمنح المكافآت وتشجيع الطلبة فظل عدد الطلاب يتناقص وظلت حركتها تضعف.

كانت الحال كذلك في سنة ١٩١٤ ثم أعلنت الحرب واضطرب أمر العالم فتأثرت الجامعة بذلك تأثرا كاد يأتي عليها لولا أن مجلس إدارتها جاهد جهادا محمودا فاحتفظ لها بالوجود رغم اشتداد فقرها إذ فقدت مقدارا عظيما من الإعانات ورغم أن انقطعت الصلة تقريبا بينها وبين أوروبا فأصبح معظم أساتذتها من المصريين وحرمت بذلك جهود أساتذة الغرب ورغم مقاومة الحكومة لها إذ منعت بعض الأساتذة المصريين من العمل فيها ورغم انتقالها إلى مكان لا يصلح بأي وجه من الوجوه ولا يليق بها ورغم شغل الناس عن العلم بالحرب وما كان لها من النتائج السياسية في مصر فعاشت الجامعة المصرية منذ سنة ١٩١٤ إلى الآن عيشة خمول إلا أنها أخذت منذ السنة الماضية تسترد شيئا من القوة والنشاط الفكري لم تكن لتعرفه منذ انقطع عنها الأساتذة الأوروبيون.

ظلت الجامعة على هذا الحال التعس وهي تنتظر أن تهيأ لها الظروف التي تمكنها من استئناف الحياة ونشاط الحركة وقد يخيل لنا أن الفرصة الآن سانحة لإنعاش الجامعة وقد – انتهت الحرب وسكنت العاصفة السياسية وأصبحت حكومة مصر وطنية مسؤولة وأصبح المصريون جميعا يشعرون شعورا قويا بان حياتهم منذ الآن لن تكون جهادا في كل باب من أبواب العمل... فهل يتناول الجهاد المصري الجامعة في هذا العصر الجديد.

(٣)

(طرق الإصلاح)

يجب أن يتناول الجهاد القومي في سبيل الإصلاح الجامعة كما يتناول كل شئ يمس حياتنا العلمية وغيرها ونحن واثقون بأن الجامعة سترقى وستحقق آمال الأمة فيها وأنها ليست محتاجة في ذلك إلا أن تذكر الناس بمكانها وتنبههم بحاجتها إلى المعونة.

وسبيلها الطبيعي إلى ذلك هو أن يثبت أساتذتها ومجلس إدارتها أنها لا تدخر ولن تدخر جدها في القيام بتحقيق ما عقد بها من الآمال - فلا يفتر الأساتذة عن درس العلم درسا صحيحا وترغيب الناس فيه بقدر ما يستطيعون والقيام بتوسيع الميدان العلمي الذي يعملون فيه شاعرين بأن في عنقهم واجبا عظيما يكلفهم شيئا أكثر من إلقاء الدروس هو أن – يقفوا جهودهم على إيجاد الحياة العقلية التي لا سبيل لنهوض الأمة بدونها.

ولا يقصر مجلس الإدارة في القيام بتدبير أمورها واستثمار أموالها والاستزادة من مواردها مستعينا في تدبير شؤونها العلمية استعانة صحيحة

بالأساتذة فإن معرفتهم بشؤون الجامعة ومزاولتهم الدرس واتصالهم بطلبة العلم وأساتذته وحياتهم كلها تجعل لمعونتهم قيمة خاصة لا يمكن أن يستغنى عنها في تدبير شؤون الجامعة. ولقد سلكت الجامعات كلها هذا السبيل وبالغت فيه حتى أن لفظ الجامعة إذا أطلق لا يفهم منه إلا الأساتذة وحتى أن مجلس الإدارة في الجامعات يتكون من الأساتذة وبعض العلماء والفنيين الذين يمثلون وزارة المعارف وعلى ذلك ينبغي أن تحذو جامعتنا الناشئة حذو الجامعات في هذا السبيل.

ويسرنا أن الأساتذة ومجلس الإدارة يشعرون بهذا الواجب شعورا قويا ويودون لو وفقوا إلى القيام به ليرقوا بالجامعة إلى الأوج الذي يليق بها.

ولكن يدا واحدة لا تصفق. وشعور الأساتذة ومجلس الإدارة بواجبهم وحرصهم على أدائه لا يكفل وحده تحقيق هذه الآمال إلا إذا اشترك في ذلك الشعب والعرش والحكومة فأما الشعب فعليه أن يذكر أن الجامعة كانت أملا من آماله الوطنية العزيزة لم يحققه إلا بعد جهد عنيف ولا ينبغي أن ينسى ما بذل من جهد وما نال من فوز قليل ولا يكتفى من هذا كله السكون فإن الشعب الناهض إنما يعمل ليفوز وليفوز فوزا كبيرا.

يطمح الشعب إلى الاستقلال ولن يطمئن إلا إذا فاز به كاملا فينبغي أن يعلم أن الاستقلال العلمي هو الدعامة المثبتة للاستقلال السياسي وعلى ذلك فطبيعي أن يوجه عنايته الخاصة إلى الحركة العلمية التي يجب أن تنبعث من الجامعة.

طبيعي أن يستأنف الشعب بذل الأموال والاشتراك في الجامعة ليشرف بالفعل على إنفاق ما يبذل من المال إن أراد.

طبيعي أن يختلف الشباب الناهض إلى أقسام الجامعة المصرية للدرس فيها فيستفيد ويمنحها الحياة فليست حياة الجامعة بالمال وحده ولا بالأساتذة وحدهم وإنما هي بالتعاون بين الأستاذ والطالب على إيجاد الحركة الفكرية ومد ظلها.

وأما صاحب العرش فقد تعهد الجامعة ولما تولد فأنشأها ونماها وهي لا تزال خليقة منه بهذه الرعاية والعناية لأن له فيها الأثر العظيم من جهة ولأنها من جهة أخرى أمل وطني كبير وقد عهدناه عطوفا على آمالنا الوطنية مشجعا لها.

فإذا كسبت الجامعة تأييد الأمة وعطف جلالة الملك فلا مندوحة من أن تقدر الحكومة هذا قدره فتعترف بشهادات الجامعة كما اعترفت بالجامعة نفسها ويصبح هذا المعهد بعد ذلك عقد آمال الشباب من الجهتين العلمية والعملية وبهذا تستطيع الجامعة أن تضمن لنفسها الحياة.

وليس هناك ما يمنع من تحقيق الاعتراف الرسمي بشهادات الجامعة إذ أصبحت الحكومة وطنية لا تأثير للأجنبي فيها والجامعة مستعدة كل الاستعداد لأن تقبل اشتراك وزارة المعارف في إدارتها والإشراف على التعليم فيها اشتراكا وإشرافا لا يضيع معهما استقلالها الخاص الذي لابد منه لكل جامعة راقية. على أن الجامعة حين تطلب الاعتراف بشهاداتها أنما تفعل ذلك لأنها تعتقد أن التعليم فيها ليس أقل قيمة من التعليم في قسم الآداب بمدرسة المعلمين العليا أو بما سيكون في قسم الآداب من الجامعة الأميرية وليس أدل على ذلك من المقارنة بين نظام التعليم الملحق بهذا وبين نظم التعليم في مدرسة المعلمين وفي تقرير الجامعة الأميرية وإذا نفذ النظام الملحق بهذا (وتنفيذه سهل كما أن إشراف وزارة المعارف عليه سهل أيضا) فلن يكون خريجو الجامعة أقل كفاءة من خريجي مدارس الحكومة بل سيكون خريجو الجامعة من تنوع الدرس واتقانه بحيث يمكن الانتفاع بهم في التعليم وغير التعليم من المهن الأدبية المختلفة كضروب التحرير والترجمة إذ سيكون منهم المتقن للآداب والفلسفة والتاريخ واللغات بل وقد يصلحون للاشتغال بتصحيح الكتب العربية القديمة التي أخذت تنشرها وزارة – المعارف بواسطة دار الكتب المصرية تصحيحا علميا.

(٤)
(الخاتمة)

والخلاصة أن الجامعة التي تطلب تأييد الأمة وعطف جلالة الملك والاعتراف بشهاداتها قد حاولت بقدر ما تستطيع أن تجعل نفسها أهلا لهذا كله فوضعت ما يلائمه من النظم التي يمكن تحقيقها الآن وترقيتها في المستقبل ويتناول التقرير المقدم ثلاثة أبواب:

الأول – في نظام التعليم.

الثاني – في الطلبة المستمعين والمنتسبين.

الثالث – في الأساتذة ومجلس القسم.

يتضح من هذا التقرير أن أساتذة قسم الآداب بالجامعة عرضوا على مجلس إدارة الجامعة الحالة التي وصلت إليها الجامعة وما يرجونه من إصلاح فتعرضوا لنشأة الجامعة في أوائل هذا القول نتيجة للجهد الوطني العظيم - ولوضحوا أن أسباب ضعف الجامعة في تلك الفترة يرجع إلى ضعف مواردها المالية نتيجة لتناقص حركة الاكتتابات حتى اضطرت الجامعة إلى تخفيض نفقاتها مما ترتب عليه ضعف الاهتمام بالبعثات العلمية - وتوقف دعوة الأساتذة الأوربيين مما أدى إلى انقطاع الصلة التي كانت تصل الجامعة بأوربا هذا إلى جانب عدم منح الجامعة الشهادات المعترف بها من الحكومة - والتي يمكن لأصحابها العمل بها - واقتصار دروس الجامعة على الفترة المسائية. كل ذلك أدى إلى تناقص عدد الطلاب بها.

وإلى جانب ذلك فقد أوضح التقرير أن الجامعة تأثرت بقيام الحرب العالمية الأولى خاصة وأنها فقدت معظم الإعانات التي كانت تقدم لها - وانقطعت صلتها بأوربا تقريبا وأصبح معظم أساتذتها من المصريين - وبعد أن انتهت الحرب - ولصبح المصريون جميعا يشعرون بضرورة قيام الجامعة بدورها المؤثر في تحقيق آمال الأمة المصرية - فإن طرق الإصلاح التي تفرض نفسها لإنعاش الحياة الجامعية تنحصر في بذل الأموال للجامعة حتى تستطيع القيام بدورها المنوط بها - والاعتراف الرسمي بشهادة الجامعة - مع استعداد الجامعة بقبول اشتراك وزارة المعارف، في الإشراف على التعليم بها بشرط ألا يؤثر ذلك على استقلال الجامعة أو حريتها في إدارة أمورها.

وثيقة رقم (٣٩)

وزارة المعارف العمومية

تقرير عن أعمال لجنة الجامعة

اجتمعت اللجنة العامة في أربع جلسات - بكامل أعضائها - ولم يغب إلا عدد قليل جدا من الأعضاء - واجتمعت كل من اللجنة الفرعية للآداب والعلوم مرتين على حدة - وعرضت قرارتهما على اللجنة العامة - وانتهى الأمر بالقرارات الآتية:

أولا: ما يتعلق بالطلبة الحاليين:

١- يعتبر طلبة السنة الأولى بمدارس الحقوق والطب - والمعلمين العليا بقسميها - أنهم طلبة السنة الأولى بالدراسة المتوسطة بكليتهم "قسمهم" - ويدرسون مناهجهم الحالية هذه السنة. وأعلن حضرتا على ماهر بك وأبو هيف بك - عزمهما على تقديم تقرير يبين أن القرار المتعلق بمدرستهما غير قابل للتنفيذ بطريقة مقبولة.

٢- يخير طلبة السنة الأولى بمدرستي الطب والحقوق - بين الالتحاق بالجامعة - وعليهم حينئذ دراسة سنة ثانية في الدراسة المتوسطة - وبين استمرارهم في دراستهم العادية للدبلوم - بدون التحاق بالجامعة.

٣- يعمل منهج خاص يدرس في العام المدرسي المقبل لطلاب الجامعة - الذين ينقلون إلى السنة الثانية بكلية الحقوق.

٤- يستمر طلبة السنين الأخرى بتلك المدارس الثلاث العالية في دراستهم العادية - بغير انتساب إلى الجامعة - إلى أن يتخرجوا.

وهنا أبدى حضرة الدكتور منصور رغبة في النظر في أمر استمرار الطلبة المنتسبين إلى الجامعة القديمة - لكي يستطيعوا الاستمرار في دراستهم الحالية - كسائر طلبة المدارس العليا - التي ضمت إلى الوزارة بالأحكام - فرأت الهيئة أن هذا يكون من اختصاص الوزارة.

ثانيا: ما يتعلق بالأحكام التي تتبع في القبول والامتحان والنظام:

١- المدة المقررة للدراسة المتوسطة سنتان.

٢- لا يقبل بالدراسة المتوسطة إلا الحائزون شهادة الدراسة الثانوية "القسم الثاني" أو لشهادة تعادلها معترف بها.

٣- في نهاية السنة الأولى الدراسية - يعقد امتحان الانتقال - وفي نهاية السنة الثانية يعقد امتحان نهائي - تسجل أسماء الفائزين فيه في سجلات الجامعة.

[كان الأصل: "يمنح الفائزون فيه شهادة تعرف بشهادة الدراسة المتوسطة"].

٤- في امتحان الانتقال - وفي الامتحان النهائي - تكون الاختبارات التحريرية والشفوية أو العملية - مقصورة في كل مادة من المواد على مقرر السنة.

٥- لا يجوز نقل طالب من السنة الأولى إلى الثانية - أو تسجيل اسمه ضمن الفائزين في الامتحان النهائي للدراسة المتوسطة - إلا إذا نجح في الامتحان المقرر عليه - على حسب المادة السابقة.

٦- ابتداء من السنة المدرسية ١٩٢٥ – ١٩٢٦ لا يسوغ قبول أي طالب بأى قسم من أقسام الدراسة العليا بالجامعة - إلا إذا كان اسمه مسجلا على حسب المادة ٣ - أو ثبت أنه أدى امتحانا تعتبره الجامعة معادلا لامتحاني الدراسة المتوسطة في الكلية التي يطلبها.

[كان الأصل "سنة ١٩٢٣ – ١٩٢٤ بأية مدرسة عالية أو بالقسم المعادل لها - إلا إذا حصل على شهادة الدراسة المتوسطة"].

٧- كل طالب رسب في امتحان الانتقال أو الامتحان النهائي - يمتحن ثانية في المواد التي رسب فيها - قبل حلول السنة الدراسة التالية.

[وكان الأصل "يجوز امتحان" بدل "يمتحن"]. وحذفت الفقرة الثانية الحكم الخاص بالراسبين.

٨- تسرى الأحكام المتبعة الآن في مدارس الطب والحقوق والمعلمين العليا - على طلبة الجامعة - فيما يتعلق بالسلوك والمواظبة والعقوبات التأديبية - حتى تضع الجامعة لائحة خاصة بذلك.

["كان الأصل "في المدارس العالية على طلبة الدراسة المتوسطة"].

ينشأ القانون المتعلق بإنشاء الجامعة الأميرية ونظامها.

٩- يلغى كل ما يخالف هذه الأحكام من القوانين واللوائح السابقة.

أحكام وقتية

الطلبة الحاليون بمدرستي الطب والحقوق وبمدرسة المعلمين العليا بقسميها - الذين لا ينجحون في امتحان الانتقال الذي يعقد في نهاية السنة الأولى الدراسية -

يعاد امتحانهم قبل حلول السنة المدرسية التالية - في المواد التي رسبوا فيها - فإذا لم ينجحوا في هذا الامتحان الثاني - يفصلون من المدرسة - ولكن يجوز قبولهم بالسنة الأولى من أي قسم يختارونه من الجامعة.

[وكان الأصل "بالمدارس العالية بفرق الدراسة المتوسطة من نوع دراستهم" وحذفت كذلك الفرقتان التاليتان].

ثالثا: خطط الدراسة:

(أ) غيرت خطة الدراسة لطلبة الطب كما يأتي:

مواد الدراسة	عدد الحصص في الأسبوع		ملاحظات
	سنة أولى	سنة ثانية	
الكيمياء	٩	٦	كما كانت
الطبيعة	٦	٦	كما كانت
علم النبات	٩	—	كانا متداخلين
علم الحيوان	—	٩	كانا متداخلين
اللغة الانجليزية أو الفرنسية	٤	٤	كما كانت
المجموع	٢٥	٣٥	

(ب) غيرت خطة الدراسة لطلاب الدرجة في العلوم كما يأتي:

أربعة علوم من العلوم الآتية:

مواد الدراسة	عدد الحصص في الأسبوع		الأصل	
	سنة أولى	سنة ثانية	سنة أولى	سنة ثانية
الرياضة البحتة	٧	٦	٥	٥
الرياضة التطبيقية	٤	٦	٥	٥
الطبيعة	٦	٦	٦	٦
الكيمياء	٦	٦	٦	٦
علم النبات	٩	—	٩	٩
علم الحيوان	—	٩		
اللغة الانجليزية أو الفرنسية	٤	٤	٤	٤
المجموع	٢٨ — ٣٢	٢٨ — ٣١	٢٦ — ٢٩	٢٦ — ٢٩

(ج) غيرت خطط الدراسة لكلية الحقوق كما يأتي:

مواد الدراسة	عدد الحصص في الأسبوع: سنة أولى	سنة ثانية	الأصل: سنة أولى	سنة ثانية
[illegible]	٢	—	—	—
الاقتصاد السياسي	٤	—	٤	—
التاريخ الحديث	٤	—	٤	—
اللغة الفرنسية	٨	٨	٦	٦
اللغة الإنجليزية	٥	—	٦	—
اللغة العربية	٢	٢	—	—
إحدى المادتين الآتيتين:				
علم النفس وعلم الاجتماع	٢	—	٤	—
مقدمة الشريعة الإسلامية وخصوصا (١) أصول الفقه (٢) تاريخ التشريع الإسلامي	—	٣	—	٣
مقدمة القوانين (مبادئ عامة في التشريع والأشخاص)	—	٣	—	٢
القانون الروماني	—	٤	—	٢
القانون النظامي [كان الأصل — العلوم السياسية]	—	٣	—	٣
الاقتصاد السياسي	—	٣	—	٣
علم الأخلاق	—	١	—	—
المجموع	٢٧	٢٧	٢٤	٢٥

(د) غيرت خطط الدراسة لكلية الآداب كما يأتي:

مواد الدراسة	عدد الحصص في الأسبوع: السنة الأولى	السنة الثانية	الأصل: السنة الأولى	السنة الثانية	ملاحظات
لغتان من اللغات الآتية: العربية	٥	٥	٥	٥	
الإنجليزية أو الفرنسية أو الإيطالية أو الألمانية	٨	٨	٨	٨	[كان الأصل غير الألمانية]
التاريخ	٤	٤	٤	٤	
الجغرافية	٤	٤	٤	٤	[كان الأصل الجغرافية أو الاقتصاد السياسي]
المنطق والفلسفة	٢	٢	—	—	
إحدى مواد قسم العلوم من ضمنها اللغات والاقتصاد السياسي	٤	٤	٤	٤	[كان الأصل إحدى مواد الدراسة المتوسطة في العلوم ولا يجوز اختيار الجغرافية أو الاقتصاد السياسي باعتبارهما مادتين من مواد قسم العلوم إذا لم يكونا قد اختيرا من مواد قسم الآداب].
المجموع	٢٧	٢٧	٢٥	٢٥	

رابعا: ما يتعلق بمناهج الدراسة:

(أ) لجنة الآداب:

وضعت لجنة الآداب مناهج جديدة للمواد الآتية: مقدمة القوانين - القانون الروماني - القانون النظامي - تاريخ التشريع وأصول الفقه - الاقتصاد السياسي (لكلية الحقوق - لا لكلية الآداب) - المنطق - علم النفس - علم الأخلاق - علم الاجتماع - الجغرافية - اللغة العربية وآدابها - اللغة الفرنسية وآدابها - اللغة الإنجليزية - وأما علم التاريخ فقبلت اللجنة المنهج الذي وضعته اللجنة الأولى - وبقيت اللغتان الإيطالية والألمانية بغير قرار في المناهج - لعدم وجود من يستطيع إبداء الرأي فيهما من الأعضاء.

(ب) لجنة العلوم:

١- وضعت لجنة العلوم مناهج جديدة لدور الانتقال في المواد الآتية:

الرياضة النظرية والتطبيقية – الكيمياء "لكلية الطب" – علم الحيوان وعلم النبات "لكلية الطب".

٢- أقرت اللجنة المناهج الواردة في تقرير لجنة الجامعة للدراسة المستديمة.

٣- وضعت اللجنة تقارير خاصة عن الأماكن اللازمة للمعامل - لكي تسع العدد الذي يتوقع وجوده في دراسة العلوم - وعن المدرسين اللازمين.

(١) الطبيعة: الأماكن الحالية لا تسع أكثر من ٢٥٠ طالبا في السنة الأولى و٢٥٠ طالبا في السنة الثانية - وينبغي زيادتها بنسبة عدد الطلبة - ويلزم مشترى آلات وأدوات جديدة - تبلغ أثمانها ١٠٠٠ جنيه.

الموظفون اللازمون لتدريس هذا العلم والموجودون منهم حالا مبينون بالجدول الآتي:

أنواع الموظفين	اللازمون	الموجودون	المطلوبون
أستاذ	١	١	—
مدرس	٢	١	١
معيدون . . .	٦	٤	٢
محضرون . . .	٤	٢	٢
صانع ميكانيكي .	١	١	—
فراش معمل . .	٣	١	٢
خدم	٦	٣	٣

(٢) الكيمياء: الأماكن الحالية لا تسع إلا طلبة كلية الطب؛ وبعد هذه السنة ينبغي أن يؤمها طلبة مدرسة المعلمين العليا "قسم العلوم" ويلزم إضافة أماكن أخرى بمقر مدرسة المعلمين العليا تبلغ ثلثي معامل مدرسة الطب تقريبا ما تحتاج إليه من الملحقات - بحيث تبلغ مساحتها نحو ٤٠٠ متر مربع - ويحسن إضافة حجر للمحاضرات في الكيمياء مع المعامل الجديدة.

ونظن أنه إذا أخلى جناح من مدرسة المعلمين العليا لتنسيقه وإعداده للمعامل كان العمل ميسرا - وربما ترتب على ذلك إخراج مدرسة المنيرة الابتدائية من بناية مدرسة المعلمين العليا.

ويحسن أخذ رأى الأساتذة الذين سيقومون بالتدريس في الجامعة في الرسوم والتصميمات.

ويلزم لهذه المعامل الجديدة في أول سنة أدوات وآلات ومواد - تبلغ أثمانها نحو ١٢٠٠ جنيه.

خامسا: ما يتعلق بالرسائل التي وردت على اللجنة:

جاءت رسالتان في أثناء انعقاد اللجنة ولم تنظر فيهما:

١- الأولى يطلب مرسلوها تقرير إنشاء قسم ليلى لطلبة مدرسة المعلمين العليا بكلية الآداب.

٢- والثانية من طلبة السنة الثانية بمدرسة المعلمين العليا - يطلبون توسيع مناهج السنتين الثالثة والرابعة بمدرسة المعلمين العليا - إذا تقرر انتسابهم إلى الجامعة - وإلا فهم يفضلون تضحية سنة - ليخلصوا من قيود النظام القديم الذي يضيع وقتهم في دراسة علوم مستواها أقل من علوم مستوى الجامعة.

الإمضاء: عبد الفتاح صبري

سكرتير اللجنة

وثيقة رقم (٤٠)

لائحة الجامعة

١ـ أعضاء الجامعة

يكون الأشخاص المذكورون بعد أعضاء في الجامعة:

أولا: رجال الإدارة في الجامعة ـ وهم الرئيس والمدير ونائب المدير ونظار الكليات.

ثانيا: أعضاء مجلس الإدارة.

ثالثا: أعضاء المجلس العلمي.

رابعا: أعضاء الكليات.

خامسا: السكرتير العام ـ وأمين المكتبة.

سادسا: أعضاء هيئة المعلمين في الجامعة ـ وكل معلم آخر يمكن أن يمنح مركز عضو في الجامعة بمقتضى اللوائح.

سابعا: خريجو الجامعة.

ثامنا: طلبة الجامعة.

٢ـ رئيس الجامعة

١ـ يكون وزير المعارف رئيسا للجامعة بحكم وظيفته ـ وهو الذي يمثل الجامعة ـ وينوب عنها في كل الظروف الرسمية.

٢ـ يدعو الرئيس مجلس الإدارة للانعقاد ـ ويرأس جلساته.

٣ـ لرئيس الجامعة أن يحضر بحكم وظيفته جلسات المجلس العلمي ـ ومتى حضر يرأس هذه الجلسات.

٤ـ لرئيس الجامعة أن ينيب عنه في القيام بواجباته واختصاصاته ـ مدير الجامعة أو نائب المدير في حالة غياب المدير.

٣ـ مدير الجامعة

٢ـ المدير هو كبير الموظفين فيما يتعلق بالسلطة الإدارية ـ والسلطة التنفيذية ـ والشئون التعليمية في الجامعة؛ وعليه أن يمد الرئيس برأيه في كل الأمور المتعلقة بالجامعة.

٣- يعين المدير بمرسوم يصدر بناء على طلب رئيس الجامعة وموافقة مجلس الإدارة.

٤- يكون المدير عضوا في مجلس الإدارة - وعضوا بالمجلس العلمي - ورئيسا له - وله بحكم وظيفته أن يحضر أي اجتماع تعقده أية كلية من كليات الجامعة.

٥- يرأس المدير مجلس إدارة الجامعة في حالة غياب الرئيس.

٦- للمدير أن يعقد المجلس العلمي كلما رأى داعيا لذلك - وله أن يطلب من الرئيس بالكتابة أن يعقد مجلس الإدارة للأشغال المستعجلة.

٤- نائب المدير

٢- يعين نائب المدير بأمر يصدر من الرئيس بناء على اقتراح من مجلس الإدارة.

٣- يقوم نائب المدير مقام المدير في حالة خلو مركزه وفي حالة غيابه.

٤- يقوم نائب المدير بتنفيذ ما يعهد به إليه المدير بعد موافقة الرئيس.

٥- يكون نائب المدير عضوا في مجلس الإدارة - والمجلس العلمي - وله بحكم وظيفته أن يحضر أي اجتماع لأية كلية من كليات الجامعة.

٥- السكرتير

١- يقوم السكرتير بأعمال السكرتارية لمجلس الإدارة والمجلس العلمي.

٢- يعين سكرتير الجامعة بأمر من الرئيس بناء على اقتراح من مجلس الإدارة.

٣- يقوم السكرتير بالأعمال الآتية:

(أ) تحصيل المصروفات وغيرها من النقود التي يجب دفعها لخزينة الجامعة.

(ب) تسجيل أسماء طلبة الجامعة وخريجيها.

(ج) مراقبة حسابات الجامعة - ودفع ما يجب عليها دفعة من النقود - وإعداد الميزانية العمومية وجميع البيانات والتقارير المالية.

(د) إعلان نتائج الامتحانات - وإعداد الشهادات المثبتة للدرجات والدبلومات - وغير ذلك من الألقاب العلمية.

(هـ) إدارة مكتب الجامعة وحفظ سجلاتها ومحفوظاتها.

(و) تحرير "تقويم الجامعة" وطبعه.

(ز) تعهد مباني الجامعة - ما عدا المباني الخاصة بالمدارس - أو المباني التي تخصص لإحدى الكليات.

ويقوم بغير ذلك من الأعمال التي تفرضها عليه أحكام اللائحة لأو يكلف بها من الرئيس.

٦- نظار الكليات

١- ناظر الكلية هو صاحب السلطة التنفيذية في الكلية - وهو المنوط بدعوة الأعضاء إلى الجلسات - وإعداد جداول الأعمال - والإشراف على المحاضر - وهو بحكم وظيفته عضو في كل اللجان - وهو الذي يقدم طلاب الدرجات للامتحان - ويرشد طلبة الجامعة فيما يتعلق بمناهجهم الدراسية.

٢- يعين ناظر الكلية بأمر يصدر من رئيس الجامعة بناء على اقتراح من مجلس الإدارة.

٧- مجلس الإدارة

١- يتكون مجلس الإدارة من المذكورين بعد:

الرئيس.

المدير.

نائب المدير.

نظار الكليات.

عضو نائب من وزارة المالية تختاره تلك الوزارة.

ثلاثة أعضاء من ذوي الكفاءة والدراية - يعينون بمرسوم بناء على طلب وزير المعارف.

٢- رئيس الجامعة هو الذي يرأس جلسات مجلس الإدارة - وإذا غاب ناب عنه المدير.

٣- لا تكون قرارات مجلس الإدارة صحيحة إلا إذا حضر الاجتماع أكثر من نصف الأعضاء.

٨- سلطة مجلس الإدارة

يختص مجلس الإدارة بالأعمال الاتية:

(أولا) ١- وضع الاقتراحات الخاصة بتعديل قانون الجامعة - لتعرض على مجلس الوزراء بواسطة وزير المعارف.

٢- إبرام العقود وتنفيذها.

٣- توزيع المبالغ المخصصة للجامعة في ميزانية الحكومة - وكذلك الإيرادات الأخرى التي تؤول إلى الجامعة.

(ثانيا) ١- استثمار وإدارة الأموال التي تؤول إلى الجامعة بطريق الوقف أو الهبة.

٢- إدارة مالية الجامعة وحساباتها.

٣- إعداد الأبنية والمحال اللازمة لسكنى الطلبة ولحاجاتهم الأخرى وإداراتها.

(ثالثا) ١- النظر في الشكاوى التي ترفع إليه من الكليات - والفصل في موضوعها.

٢- النظر في أي تظلم يرفع إليه من الأساتذة - أو أي عضو آخر من رجال التعليم - أو غيرهم من موظفي الجامعة أو خريجيها أو طلبتها.

(رابعا) النظر في المسائل الآتية - بناء على اقتراح المجلس العلمي:.

١- التقرير باعتبار أي معهد عام للتعليم أو جزء منه فرعا من الجامعة - واعتبار المناهج الدراسية المقررة بمعاهد التعليم العمومية أو فروعها - معادلة لمناهج الجامعة.

٢- إنشاء إلقاء علمية جديدة - أو دبلومات أو شهادات.

٣- التشجيع على الأبحاث العلمية داخل الجامعة.

٤- تحديد مدة الدراسة ومدة الإجازات بالجامعة.

٥- تعيين لجان الامتحانات - وكيفية تعيين الممتحنين ومكافآتهم وواجباتهم.

٦- إنشاء مرتبات وجوائز ومكافآت وإعانات مالية وغير مالية - وتقرير مدة استمرارها.

٧- قبول الطلبة بالجامعة.

٨- وضع النظام الذي يجب على طلبة الجامعة اتباعه.

٩- شروط تعيين موظفي الجامعة - من أساتذة ومدرسين وسكرتيرين وأمناء مكتبات - وكيفية تعيينهم - ومدة استخدامهم - وواجباتهم - وترقيتهم - ومرتباتهم - ومكافآتهم - وفصلهم من وظائفهم - ومعاشاتهم.

١٠- تحديد مقدار أجور التعليم وغيرها من الرسوم التي تدفع للجامعة - وكيفية دفعها.

١١- منح الألقاب العلمية والدبلومات والشهادات.

١٢- تعيين مندوبين يمثلون الجامعة في المؤتمرات المدرسية - والاحتفالات العلمية ونحوها.

١٣- تنظيم التعليم في الجامعة - وتحسينه وتوسيع نطاقه.

٩- المجلس العلمي

يشكل المجلس العلمي من رئيس الجامعة ومديرها؛ ويكون لهذا رياسة المجلس في غياب الرئيس - ونائب المدير - ونظار الكليات - وثلاثة أعضاء ينتخبون من كل كلية.. ويجب أن يكون الأعضاء المنتخبون عن الكليات أساتذة - أو من بين أعضاء هيئة المعلمين.

١٠- سلطة المجلس العلمي

يختص المجلس العلمي بالأعمال الآتية:

١- فحص المناهج الدراسية التي تعرضها الكليات - والتصديق عليها - ويدخل في ذلك تعيين اللغة التي يدرس بها كل علم.

٢- عرض اقتراحات على مجلس الإدارة بإنشاء كليات جديدة - أو مناهج دراسية جديدة في الجامعة.

٣- المصادقة على ما تقترحه الكليات بشأن الألقاب العلمية والدبلومات والشهادات.

٤- وضع الشروط التي بمقتضاها يصح اعتماد الألقاب العلمية والدبلومات والشهادات التي تمنحها الجامعات والمدارس ومعاهد التعليم الأخرى.

٥- عرض مقترحات على مجلس الإدارة - بتحديد مدد الدراسة ومدد المسامحات.

٦- فحص الميزانيات السنوية المقدمة من الكليات - وتقديم تقارير عنها إلى مجلس الإدارة.

٧- المصادقة على ما تقترحه الكليات بشأن توزيع مرتبات الطلبة - والمحال المجانية، ومنحهم الجوائز المنشأة - من قبل عرض اقتراحات على مجلس الإدارة بشأن تقرير مرتبات وجوائز جديدة - ووضع النظام اللازم لها.

٨- تنظيم كل ما يتعلق بإدارة مكتبات الجامعة ومتاحفها.

٩- النظر في كل الأمور المتعلقة بالمسائل العلمية - ورفع تقرير إلى مجلس الإدارة ليقرر ما يرى.

١٠- إعادة النظر في أي قرار - يصدره مجلس الإدارة في إحدى الكليات طبقا للسلطة الممنوحة له - وذلك بناء على اقتراح المدير.

١١ – كليات الجامعة

تشكل هيئة كل كلية من كليات الجامعة - من جمعية الأساتذة - ومجلس الإدارة - ويوضع لكل كلية نظام خاص للجمعية وللمجلس.

١٢- سلطة الكليات

أولا: السلطة التي لها على وجه الاستقلال:

١- النظر في جداول الامتحانات المعروضة على الكلية من لجان الامتحانات - واعتمادها.

٢- نشر جميع جداول امتحانات القسم - ما عدا الامتحانات النهائية أو أجزاءها - مما يؤهل الطلبة الناجحين للحصول على الألقاب العلمية أو الدبلومات أو الشهادات.

٣- الفصل نهائيا في كل خلاف في الرأي يحصل بين الممتحنين - بشأن السير في أي امتحان من امتحانات الجامعة - في المواد التي تدرس بالكلية.

٤- تعيين لجان خاصة - أو لجان مشتركة بين الكلية وبين كليات أخرى - والبحث في أي موضوع معين - ورفع تقرير عنه إلى المجلس العلمي - وقد تشمل هذه اللجان أشخاصا ليسوا من أعضاء الكليات.

٥- التحقيق والفصل في مسائل النظام التي يحيلها عليها ناظر الكلية - ما لم تنص لائحة الجامعة على خلاف ذلك.

٦- النظر في السماح للذين يريدون حضور محاضرات الكلية من غير الطلبة المقيدين في الجامعة.

٧- أن يدلى برأيه للمجلس العلمي في حاجات الكلية - وفي إعداد وسائل التدريس بها وتنظيمه.

٨- البحث في أي أمر يتعلق بمصالح الكلية - ورفع ما تراه بشأنه إلى المجلس العلمي.

ثانيا: السلطة التي للكليات بعد نظر المجلس العلمي وتصديقه:

١- الفصل على وجه عام في المسائل المتعلقة بمناهج الدراسة التي تقرر على طلبة الجامعة في المواد التي تدرس بالكلية.

٢- الفصل في جميع المسائل المتعلقة بنظام الامتحانات الداخلة في اختصاص الكلية - وتعيين الممتحنين ولجان الامتحان.

٣- أن تقرر على وجه عام - الشروط التي على مقتضاها تمنح الدرجات العلمية والدبلومات والألقاب الأخرى المخول للكلية منحها.

٤- إعداد جداول تشمل أسماء جميع الطلاب الذين يستحقون نيل الدرجات العلمية والدبلومات والمرتبات - وأنواع الألقاب والامتياز الأخرى المخول للكلية منحها.

٥- إعداد الميزانية السنوية للكلية.

٦- تعيين لجان علمية في المواد الداخلة في نطاق الكلية - وتخويلها قسطا مناسبا من السلطة التي اختصت بها.

٧- الفصل في أي أمر يحال عليها من المجلس العلمي.

١٣- شهادة الانتساب للجامعة

لا يسجل اسم أي طالب في الجامعة إلا بعد أن ينجح في امتحان شهادة الانتساب للجامعة - أو امتحان آخر يقرر المجلس العلمي أنه معادل له.

١٤- خطط الدراسة ومناهجها

ملحق بهذه اللائحة خطط الدراسة المتوسطة للكليات الأربع ومناهجها - والقواعد المتعلقة بها لاتباعها.

تتضمن هذه اللائحة ما يلي:

لائحة الجامعة رئيس وأعضاء الجامعة - وسلطة مجلس الإدارة - والمجلس العلمي والكليات - وخطط الدراسة ومناهجها والشهادات الممنوحة.

وثيقة رقم (٤١)

האוניברסיטה העברית
THE HEBREW UNIVERSITY
OARD of GOVERNORS :ד ההנהלה

Jerusalem, P.O.B. 340 في ٣ مارس سنة ١٩٢٥ ירושלים, 340 ת.ד.

دعوة مدير الجامعة العبرية بالقدس لإدارة الجامعة المصرية

جناب إدارة الجامعة المصرية الموقرة

القاهرة

بعد مزيد الاحترام نتشرف بدعوة معهدكم لحضور حفلة تدشين الأبنية الأولى للجامعة الإسرائيلية وافتتاح قسمين من أقساهما العلمية.

ولما كانت هذه أول مرة يقوم فيها الإسرائيليون أنفسهم بإنشاء جامعة هذه الجامعة التي نتشرف بدعوتكم إلى حفلة افتتاحها فإذا كان نصيب فلسطين أن تقوم بنصيب قسم كبير من العالم المتمدن فإننا مقدمون الآن على القيام بعمل كبير في فلسطين بتلقين أسمى مبادئ العلوم الإسرائيلية والعامة بدرجة متساوية في معهد واحد,

إن الجامعة الإسرائيلية في القدس ستكون بيت القصيد لشئون المعارف، في فلسطين وليس من الضروري طبعا الإشارة هنا إلى أن الجامعة تفتح أبوابها للطلبة دون فرق ولا تمييز في المذهب والعنصرية.

إن حفلة افتتاح الجامعة الإسرائيلية في القدس مسألة وجيهة في حد ذاتها نزيد في أهميتها قبول اللورد بلفور رئيس جامعة كامبردج افتتاح هذه الحفلة.

ولقد وصلت برقيات التهاني من جامعات مختلفة في حفلة وضع الحجر الأول للجامعة في ٥ أغسطس ١٩١٨ ومع أن تلك التهاني قد قوبلت بالشكر إلا أن آمالنا وطيدة الآن بأنه بمناسبة الحالة الحاضرة تشرفونا بإرسال مندوب عن معهدكم

للاشتراك في حفلة الافتتاح وهذا مما ينم عن عطفكم نحو هذه الجامعة الجديدة وهو مما يمكن الأواصر التي توحد دولة العلم في نقاط معينة.

وعليه فإن مجلس مديري الجامعة يأمل بأن معهدكم المحترم يشرفنا بإفادته في أول فرصة لنتمكن من تجهيز المعدات اللازمة لاستقبال مندوبيكم بما يليق بهم من الحفاوة والإكرام.

هذا وستقام حفلة الافتتاح يوم ٧ نيسان سنة ٦٨٥ ه الموافق يوم أول أبريل ١٩٢٥ في دار الجامعة على جبل الطور.

وتفضلوا في الختام بقبول فائق احترامنا ودمتم.

التوقيع

ماجنس

يستخلص من هذه الوثيقة مايلي:

قيام الدكتور ماجنس مدير الجامعة العبرية في القدس بدعوة أحمد لطفي السيد مدير الجامعة المصرية لحضور افتتاح بعض أبنيتها وأقسامها.

تابع وثيقة رقم (٤١)

نص رسالة دعوة مدير الجامعة العربية بالقدس
إلى مدير الجامعة المصرية لحضور حفل الافتتاح

האוניברסיטה העברית
THE HEBREW UNIVERSITY

OARD of GOVERNORS — ד ההנהלה:

ירושלם, ת.ד. 340 — ו' אדר, תרפ"ה, 2/3/1925 — Jerusalem, P.O.B. 340

לכבוד
האוניברסיטה המצרית,
קהיר

אדונים נכבדים,

אתכבד בזה להזמין את מוסדכם להשתתף בחגיגות הטכסים הרשמיים של האוניברסיטה העברית ופתיחת שנת הלמודים הסדירים.

לאוניברסיטה החדשה, שלחנוכתה הננו מתכבדים להזמינכם, יש זכות מיוחדת לדרוש מכם התענינות מיוחדה, זוהי הפעם הראשונה שהיהודים בעצמם מיסדים אוניברסיטה; וזה גם עלה בחלק ארץ-ישראל לקבץ וליצור את גורלו של חלק גדול מן העולם התרבותי, הנה דבר גדול זורע הננו עושים ביום הזה בארץ-ישראל בהכיננו במוסד אחד בד בבד את יסודותיו הכי נעלים של המדע היהודי והחלוצי.

האוניברסיטה בירושלים תהיה גולת-הכותרת של העבודה החנוכית בארץ-ישראל, כמובן, שלמותר הוא להוסיף שהאוניברסיטה הזו תפתח את שעריה לדורשיה בלי הבדל גזע, דת ולאום.-

חנוכת האוניברסיטה העברית בירושלים תיערך בכבוד בפני עצמו, הצוין בחשיבות מיוחדה תודות להסכמת הלורד בלפור, נשיא האוניברסיטה בקמברידג', לפתח את חגיגת החנוכה.-

בחגיגת ירית אבן-הפנה של האוניברסיטה (ט"ו במנחם-אב תרע"ח) נתקבלו מכתבי-ברכה מאוניברסיטאות שונות, אולם עם היות כל הברכות האלה רצויות, הנה אנחנו מקוים שכיום, לרגלי הטבת המצב, יכבדונו בא-כח מוסדכם בבואם להשתתף בחגיגת הפתיחה, נוכחותם בירושלים בעת החגיגה תוכר על ידינו ברצון טוב שלפניכם לאוניברסיטה החדשה ותהיה התחלה לסופה לקשרים המיוחדים של עולם המדע.-

חבר המנהלים מקוה שמוסדכם הנכבד יכבדנו בתשובתו בהקדם, למען נוכל להכין בעוד מועד את כל הדרוש לקבל את פני שליחיכם ולברך את בואם.-

הפתיחה תהיה ביום ז' ניסן תרפ"ה במגרש האוניברסיטה של הר-הצופים.-

בכבוד רב,

[signature]

وثيقة رقم (٤٢)

اعتذار عميد كلية الآداب بالجامعة المصرية عن حضور افتتاح الجامعة العبرية بالقدس

حضرة المحترم مدير الجامعة العبرية بالقدس

تلقت كلية الآداب مع الشكر دعوة الجامعة العبرية للاشتراك في حفلة افتتاحها التي ستقام في أول أبريل سنة ١٩٢٥ لكنه ليس من الميسور لديها مع الأسف أن ترسل في وقت الافتتاح من يقوم بتمثيلها لمشاركتكم في السرور بدار للعلم راقية كبيرة.

فبالنيابة عن كلية الآداب أهنئكم بافتتاح جامعتكم التي تزيد بوجودها الروابط العلمية وثوقاً وأرجو إن شاء الله أن تكون أداة صالحة يستعان بها للعلم ولخير الإنسانية وأشفع هذه التهاني بخالص الدعوات.

وتفضلوا في الختام يا جناب المدير بقبول فائق تحياتي واحتراماتي.

عميد كلية الآداب

اعتذار عميد كلية الآداب بالجامعة المصرية عن الدعوة لحضور حفل افتتاح الجامعة العبرية بالقدس مع تقديم التهنئة بافتتاح هذه الجامعة.

ثانياً : وثائق الجامعة المصرية الحكومية(١٩٢٥ – ١٩٣٨)

وثيقة رقم (١)

وزارة المعارف العمومية

مذكرة إيضاحية بشأن مشروع

مرسوم قانون بإنشاء الجامعة الأميرية

لما ارتأت الحكومة إنشاء جامعة أميرية وصادق مجلس الوزراء مبدئيا على إنشائها بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩١٧ عينت لجنة في تلك السنة لوضع مشروع لها فأتمت اللجنة عملها وقدمت تقريرا إضافيا عنه سنة ١٩٢١ شاملا لمشروعات القوانين واللوائح التي اقترحتها.

إلا أن الموضوع لبث من ذلك التاريخ دون شروع في إنفاذه فخسر التعليم العالي بذلك التأخير خسارة كبيرة أن استمرت عادات بعواقب لا تحمد على تقدم البلاد.

لذلك قوى العزم على المبادرة إلى إنفاذ المشروع حالا إلا أنه ظهر من البحث الدقيق أن البدء بإنشاء الجامعة كاملة شاملة لسبع كليات كما يقضي المشروع الأول فيه شئ من التسرع ومجافاة لسنن التدرج والرقي فاقتصر في هذا المشروع على تأليف الجامعة من أربع كليات فقط.

على أن كثيرا من الجامعات الشهيرة بالبلاد الأجنبية يقتصر على كليات أربع كذلك للعلوم والآداب والطب والحقوق وهي العلوم التي يتسع فيها المجال للدراسة النظرية الفلسفية - لذلك رؤي أن يبدأ في الجامعة بالكليات الأربع الأساسية وهي العلوم والآداب والطب والحقوق ومتى نشأت الجامعة واشتد ساعدها وتوطد مركزها أمكن إنماؤها وتوسيعها بإضافة كليات أخرى عليها بطريق التدرج الطبيعي.

ولما كان بالبلاد جامعة تأسست باسم الجامعة المصرية على قواعد الاكتتاب والإحسان من ذوي الغيرة والمروءة منذ نحو ١٥ سنة وصارت معهدا لا يصح إغفاله عند النظر في إنشاء جامعة أميرية اتفق أربابها على إحالتها إلى الحكومة لتكون نواة لكلية الآداب بالجامعة الجديدة بكل ما لها من الأموال والمعدات على أن يكون للجامعة الجديدة من الاستقلال في إدارتها مثل ما لنظيراتها من الجامعات الأخرى.

ومـع الاحتفـاظ بالأسـس الأصـلية التـي بنـي عليهـا المشـروع الأول فقـد رؤي إدخال بعض تعديلات عليه تسهيلا للعمل ورعاية لمبدأ المسئولية الوزارية التي لابد من تقريرها على أقل أقدارها في جامعة تابعة للحكومـة التـي تتكفل بـأهم مواردهـا. ومع ذلك فإن التعديلات التي أدخلت على المشروع الأول تكفل حريـة الجامعـة تلك الحرية التي قالت عنها اللجنة : "ولا ينتظر لجامعـة مـن الجامعـات نمـو أو رقـى إلا إذا أطلقت لها الحرية في تشكيل خطط التعليم بها على الوجه الذي تراه واستقلت في إدارة شئونها العلمية عن كل سلطة خارجية" فقد قضت التعديلات الجديدة بأن تكون الأكثرية في مجلس الجامعة لأعضائها لا لممثلي الوزارات إذ لم يبق مـن هـؤلاء إلا ممثل وزارة المالية.

وقد ألغي من هيئات الجامعة الواردة في المشروع الأول هيئة المجلس العلمي اكتفاء بأن تمثل كل كلية في مجلس الجامعة بناظرها واثنين مـن أسـاتذتها ينتخبهمـا مجلس الكلية.

وإننا نقدم مع هذه المذكرة مشروع مرسوم القـانون بإنشـاء الجامعـة ولنـا كبير الأمـل أن يصـدر القـانون بمرسوم عـاجلا لكـي يبـدأ فـي هـذا العـام الدراسـي بإعداد الوسائل والمعدات والنظم التي تكفل افتتاح الدراسة من أول السـنة المدرسـية المقبلـة (١٩٢٥ – ١٩٢٦) لأن كل تـأخير فـي إنفـاذ المشـروع يعـود بكبيـر الأضـرار علـى رقي التعليم بالبلاد بعد أن اخذ الموظفون الأجانب في النزوح عنها بكثرة.

٣ مارس سنة ١٩٢٥

وزير المعارف العمومية

وثيقة رقم (٢)
لائحة الجامعة

١ ـ أعضاء الجامعة

يكون الأشخاص المذكورين بعد أعضاء في الجامعة:

(أولا) رجال الإدارة في الجامعة وهم الرئيس والمدير ونائب المدير ونظار الكليات.

(ثانيا) أعضاء مجلس الإدارة.

(ثالثا) " المجلس العلمي.

(رابعا) أعضاء الكليات.

(خامسا) السكرتير العام وأمين المكتبة.

(سادسا) أعضاء هيئة المعلمين في الجامعة وكل معلم آخر يمكن أن يمنح مركز عضو في الجامعة بمقتضى اللوائح.

(سابعا) خريجو الجامعة.

(ثامنا) طلبة الجامعة.

٢ ـ رئيس الجامعة

(١) يكون وزير المعارف رئيسا للجامعة بحكم وظيفته وهو الذي يمثل الجامعة وينوب عنها في كل الظروف الرسمية.

(٢) يدعو الرئيس مجلس الإدارة للانعقاد ويرأس جلساته

(٣) لرئيس الجامعة أن يحضر بحكم وظيفته جلسات المجلس العلمي ومتى حضر يرأس هذه الجلسات.

(٤) لرئيس الجامعة أن ينيب عنه في القيام بواجباته واختصاصاته مدير الجامعة أو نائب المدير في حالة غياب المدير.

٣ ـ مدير الجامعة

(١) المدير هو كبير الموظفين فيما يتعلق بالسلطة الإدارية والسلطة التنفيذية والشئون التعليمية في الجامعة وعليه أن يمد الرئيس برأيه في كل الأمور المتعلقة بالجامعة.

(٢) يعين المدير بمرسوم يصدر بناء على طلب رئيس الجامعة وموافقة مجلس الإدارة.

(٣) يكون المدير عضوا في مجلس الإدارة وعضوا بالمجلس العلمي ورئيس له وله بحكم وظيفته أن يحضر أي اجتماع تعقده أية كلية من كليات الجامعة.

(٤) يرأس المدير مجلس إدارة الجامعة في حالة غياب الرئيس.

(٥) للمدير أن يعقد المجلس العلمي كلما رأى داعيا لذلك وله أن يطلب من الرئيس بالكتابة أن يعقد مجلس الإدارة للأشغال المستعجلة.

٤ - نائب المدير

(١) يعين نائب المدير بأمر يصدر من الرئيس بناء على اقتراح من مجلس الإدارة.

(٢) يقوم نائب المدير مقام المدير في حالة خلو مركزه وفي حالة غيابه.

(٣) يقوم نائب المدير بتنفيذ ما يعهد به إليه المدير بعد موافقة الرئيس.

(٤) يكون نائب المدير عضوا في مجلس الإدارة والمجلس العلمي وله بحكم وظيفته أن يحضر أي اجتماع لأية كلية من كليات الجامعة.

٥- السكرتير العام

(١) يقوم السكرتير العام بأعمال السكرتارية لمجلس الإدارة والمجلس العلمي.

(٢) يعين سكرتير عام الجامعة بأمر من الرئيس بناء على اقتراح من مجلس الإدارة.

(٣) يقوم السكرتير العام بالأعمال الآتية:

أ – تحصيل المصروفات وغيرها من النقود التي يجب دفعها لخزينة للجامعة.

ب – تسجيل أسماء طلبة الجامعة وخريجيها وحفظ دفاتر الجامعة.

جـ - مراقبة حسابات الجامعة ودفع ما يجب عليها دفعه من النقود وإعداد الميزانية العمومية وجميع البيانات والتقارير المالية.

د – إعلان نتائج الامتحانات وإعداد الشهادات المثبتة للدرجات والدبلومات وغير ذلك من الألقاب العلمية.

هـ - إدارة مكتب الجامعة وحفظ سجلاتها ومحفوظاتها.

و – تحرير "تقويم الجامعة" وطبعه.

ز – تعهد مباني الجامعة ما عدا المباني الخاصة بالمدارس أو المباني التي تخصص لإحدى الكليات.

ويقوم بغير ذلك من الأعمال التي تفرضها عليه أحكام اللائحة أو يكلف بها من الرئيس

٦- نظار الكليات.

(١) ناظر الكلية هو صاحب السلطة التنفيذية في الكلية وهو المنوط بدعوة الأعضاء إلى الجلسات وإعداد جداول الأعمال والإشراف على المحاضر وهو بحكم وظيفته عضو في كل اللجان وهو الذي يأذن لطلاب الدرجات بالتقدم للامتحان ويرشد طلبة الجامعة فيما يتعلق بمناهجهم الدراسية.

(٢) يعين ناظر الكلية بأمر يصدر من رئيس الجامعة بناء على اقتراح من مجلس الإدارة بعد ترشيح جمعية الأساتذة.

٧- مجلس الإدارة

(١) يتكون مجلس الإدارة من المذكورين بعد:

الرئيس

المدير

نائب المدير

نظار الكليات وعضو نائب عن كل كلية تنتخبه جمعية أساتذتها كل سنة.

عضو نائب عن وزارة المالية تختاره تلك الوزارة.

خمسة أعضاء من ذوى الكفاءة والدراية يعينون بمرسوم بناء على طلب وزير المعارف لمدة ثلاث سنين ويجوز تجديد تعيينهم.

(٢) رئيس الجامعة هو الذي يرأس جلسات مجلس الإدارة وإذا غاب ناب عنه المدير.

(٣) لا تكون قرارات مجلس الإدارة صحيحة إلا إذا حضر الاجتماع أكثر من نصف الأعضاء.

٨- سلطة مجلس الإدارة

يختص مجلس الإدارة بالأعمال الآتية:

(أولا): ١- وضع الاقتراحات الخاصة بتعديل قانون الجامعة لتعرض على مجلس الوزراء بواسطة وزيرا لمعارف.

٢- إبرام العقود وتنفيذها.

١- توزيع المبالغ المخصصة للجامعة في ميزانية الحكومة وكذلك الإيرادات الأخرى التي تؤول إلى الجامعة.

(ثانيا): ١- استثمار وإدارة الأموال التي تؤول إلى الجامعة بطريق الوقف أو الهبة.

٢- إدارة مالية الجامعة وحساباتها.

٣- إعداد الأبنية والمحال اللازمة للجامعة ولسكنى الطلبة ولحاجاتهم الأخرى وإدارتها.

٤- وضع لائحة داخلية لجلساته.

(ثالثا): ١- النظر في الشكاوى التي ترفع إليه من الكليات والفصل في موضوعها.

٢- النظر في أي تظلم يرفع إليه من الأساتذة أو أى عضو آخر من رجال التعليم أو غيرهم من موظفى الجامعة أو خريجيها أو طلبتها.

(رابعا): النظر في المسائل الآتية بناء على اقتراح المجلس العلمي.

١- التقرير باعتبار أي معهد علم للتعليم أو جزء منه فرعا من الجامعة واعتبار المناهج الدراسية المقررة بمعاهد التعليم العمومية أو فروعها معادلة لمناهج بالجامعة.

٢- إنشاء ألقاب علمية جديدة أو دبلومات أو شهادات.

٣- التشجيع على الأبحاث العلمية داخل الجامعة.

٤- النظر في إيجاد المباني والأثاث والأدوات وغيرها من وسائل انتظام أعمال الجامعة.

٥- تحديد مدة الدراسة ومدة الإجازات بالجامعة.

٦- تعيين لجان الامتحانات وكيفية تعيين الممتحنين ومكافآتهم وواجباتهم

٧- إنشاء مرتبات وجوائز ومكافآت وإعانات مالية وغير مالية وتقرير مدة استمرارها.

٨- قبول الطلبة بالجامعة.

٩- وضع النظام الذي يجب على طلبة الجامعة اتباعه.

١٠- شروط تعيين موظفي الجامعة من أساتذة ومدرسين وسكرتيرتين وأمناء مكتبات وكيفية تعيينهم ومدة استخدامهم وواجباتهم وترقيتهم ومرتباتهم ومكافأتهم وفصلهم من وظائفهم ومعاشاتهم.

١١- البت في اعتبار الدراسة في أي معهد علمي آخر أو قسم منه معادلة للدراسة بالجامعة.

١٢- تحديد مقدار أجور التعليم وغيرها من الرسوم التي تدفع للجامعة وكيفية دفعها.

١٣- منح الألقاب العلمية والدبلومات والشهادات.

١٤- تعيين مندوبين يمثلون الجامعة في المؤتمرات المدرسية والاحتفالات العلمية ونحوها.

١٥- تنظيم التعليم في الجامعة وتحسينه وتوسيع نطاقه.

٩ – المجلس العلمي

يشكل المجلس العلمي من رئيس الجامعة ومديرها ويكون لهذا رياسة المجلس في غياب الرئيس ونائب المدير ونظار الكليات وثلاثة أعضاء ينتخبون من كل كلية ويجب أن يكون الأعضاء المنتخبون عن الكليات أساتذة أو من بين أعضاء هيئة المعلمين.

١٠ – سلطة المجلس العلمي

يختص المجلس العلمي بالأعمال الآتية:

١- فحص المناهج الدراسية التي تعرضها الكليات والتصديق عليها ويدخل في ذلك تعيين اللغة التي يدرس بها كل علم لا يرى تدريسه باللغة العربية.

٢- عرض اقتراحات على مجلس الإدارة بإنشاء كليات جديدة أو مناهج دراسية جديدة في الجامعة.

٣- المصادقة على ما تقترحه الكليات بشأن الألقاب العلمية والدبلومات والشهادات.

٤- وضع الشروط التي بمقتضاها يصح اعتماد الألقاب العلمية والدبلومات والشهادات التي تمنحها الجامعات والمدارس ومعاهد التعليم الأخرى.

٥- عرض مقترحات على مجلس الإدارة بتحديد مدد الدراسة ومدد المسامحات ووضع تقويم الجامعة.

٦- فحص الميزانيات السنوية المقدمة من الكليات وتقديم تقارير عنها إلى مجلس الإدارة.

٧- المصادقة على ما تقترحه الكليات بشأن توزيع مرتبات الطلبة والمحال المجانية ومنحهم الجوائز المنشأة من قبل وعرض اقتراحات على مجلس الإدارة بشأن تقرير مرتبات وجوائز جديدة ووضع النظام اللازم لها.

٨- تنظيم كل ما يتعلق بإدارة مكتبات الجامعة ومتاحفها.

٩- النظر في كل الأمور المتعلقة بالمسائل العلمية التي لا يترتب عليها نفقات جديدة.

١٠- إعادة النظر في أي قرار تصدره جمعية الأساتذة في إحدى الكليات طبقا للسلطة الممنوحة له وذلك بناء على اقتراح المدير.

١١- النظر في أي أمر يحيله عليه مجلس المدير.

١٢- وضع لائحة داخلية لتنظيم جلساته.

أحكام وقتية

(١) في الوقت الذي تفتح فيه الجامعة رسميا وتندمج فيه مدرستا الطب والحقوق وكلية الآداب يعلن جميع موظفي هذه المعاهد بأن انتقالهم إلى الجامعة لا يترتب عليه تغيير في مركز أي معلم أو فيما له من الميزات ولا يخوله حقا جديدا لمجرد كونه قد طلب للتدريس في الجامعة في وقت الانتقال وذلك إلى أن تجرى إدارة الجامعة التفسير الذي تراه.

(٢) إلى أن يتم تأليف مجلس إدارة الجامعة أول مرة يعين المدير بمرسوم يصدر بناء على ما يعرضه وزير المعارف. ويعين نائب المدير والسكرتير العام بقرار من وزير المعارف.

(٣) تشكل لجنة مؤقتة لاختيار المعلمين بقرار من مجلس الوزراء بناء على ما يعرضه وزير المعارف يعهد إليها بفحص كفاية كل عضو في هيئة المعلمين في كل من المدرستين العاليتين والجامعة المصرية الحالية لتقرر ما إذا كان يصح تعيينه ضمن رجال الجامعة حتى إذا ما صح ذلك عينت مركزه ووظيفته والمرتب الذي يربط له أو تقرر ما يؤول إليه أمره في المستقبل طبقا لما يقتضيه العرف والعدالة.

(٤) إذا رأت اللجنة المؤقتة أن معلما من المعلمين الحاليين يليق لأن يعين أستاذا في الجامعة من المرتبة العليا يعرض تاريخ خدمته وشهاداته العلمية على لجنة مستقلة من الخبراء لإبداء رأيهم فيه قبل التعيين.

(٥) يستمر طلبة مدرستي الطب والحقوق الحاليين في اتباع المناهج الدراسية الحالية إلى أن يحصلوا على الدبلوم وعند ذلك يجوز لقسم الجامعة المختص أن يعد لهم دراسة تكميلية لنيل درجات عليا ويكون حق الدخول في الدراسة التكميلية معلقا على تصديق الكلية ذات الشأن.

(٦) كل مدرسة من المدارس العليا تندمج في الجامعة وتصير إحدى كلياتها ويصبح ناظرها ناظرا للكلية المذكورة.

(٧) تعتبر شهادة الدراسة الثانوية (قسم ثان) معادلة بصفة مؤقتة لامتحان الانتساب بالجامعة.

تتحصر قصة هذه اللائحة فيما يلي:

في ٣ ديسمبر ١٩٢٣ عرض أحمد لطفي السيد على مجلس الجامعة طلب وزارة المعارف تحضير لائحة جديدة للجامعة يشترك في إعدادها أساتذة الجامعة - وفي ٩ ديسمبر من العام نفسه اجتمعت الجمعية العمومية - وقررت ندب حسين رشدي باشا لمفاوضة وزارة المعارف في شروط تسليم الجامعة القديمة إليها - وفي ٢١ ديسمبر تكونت لجنة من حسين رشدي رئيس الجامعة - وعبد الخالق ثروت وكيلها وأحمد لطفي السيد وكيلها ومراقبها العام وست أعضاء آخرين - وقر قرارهم علي تسليم الجامعة إلى وزارة المعارف.

وثيقة رقم (٢)

مرسوم بقانون
بإنشاء الجامعة المصرية وتنظيمها(*)

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور.

ولما أنه يجب الإسراع بإصدار قانون الجامعة المصرية لكي تتخذ الوسائل اللازمة منذ الآن لإمكان افتتاح الجامعة المذكورة من أول السنة المدرسية القادمة (١٩٢٥ – ١٩٢٦)؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير المعارف العمومية – وموافقة مجلس الوزراء؛

رسمنا بما هو آت:

مادة ١ – تنشأ في مدينة القاهرة جامعة تسمي "الجامعة المصرية".

وتتكون من الكليات الآتية:

كلية الآداب؛

كلية العلوم؛

كلية الطب وتشمل فرع الصيدلة؛

كلية الحقوق.

وغير ذلك من الكليات التي يجوز أن تنشأ فيما بعد بمرسوم بناء على طلب وزير المعارف العمومية وبعد أخذ رأي مجلس الجامعة.

تندمج في الجامعة مدرستا الطب والحقوق والجامعة المصرية الحالية على أن تعتبر على التوالي كليات للطب والحقوق والآداب.

مادة ٢ – من اختصاص الجامعة المصرية كل ما يتعلق بالتعليم العالي الذي تقوم به الكليات التابعة لها وعلى وجه العموم فإن عليها مهمة تشجيع البحوث العلمية والعمل على رقي الآداب والعلوم في البلاد.

---

* الوقائع المصرية في ١٩ مارس سنة ١٩٢٥ صفحة ٣ العدد ٣١.

مادة ٣ – يكون للجامعة المصرية شخصية معنوية قانونا خاضعة لقضاء المحاكم الأهلية ويكون لها الأهلية الكاملة للتقاضي ولها أن تقبل التبرعات التي ترد إليها من طريق الوقف والوصايا والهبات وغيرها وتدير أموالها المنقولة والثابتة وتتصرف فيها كل ذلك طبقا لأحكام هذا القانون.

مادة ٤ – تدير الجامعة المصرية بنفسها أموالها مع مراعاة النصوص القانونية في مسائل الوقف ولها أن تدرج في باب إيراداتها العادية في ميزانياتها الاعتمادات المخصصة لها بميزانية الدولة وغلة أموالها المنقولة والثابتة ورسومها والإعانات ووفورات الإيرادات العادية للسنين الماضية وسائر الإيرادات من أي مورد كان وإن تخصص تلك الإيرادات لمصروفاتها السنوية.

مادة ٥ – يتبع في حسابات الجامعة القواعد والتعليمات التي تجري عليها حسابات الحكومة وهي في حساباتها خاضعة إلى تفتيش ومراجعة وزارة المالية التي يجب أن يقدم إليها حسابات السنة المنتهية بعد شهرين من انتهاء السنة المالية.

مادة ٦ – القواعد المتبعة في إدارة الأموال العمومية يجب تطبيقها على الأموال الخاصة بالجامعة التي يجب اعتبارها من جميع الوجوه أموالا عمومية مع عدم الإخلال بنصوص اللوائح التي تقرر للجامعة مخالفة لذلك.

مادة ٧ – هيئات الجامعة التي تباشر إداراتها تحت سلطة وزير المعارف العمومية الذي هو الرئيس الأعلى للجامعة بمقتضى وظيفته هي:

(١) المدير؛

(٢) مجلس الجامعة.

مادة ٨ – يعين مدير الجامعة بمرسوم بناء على طلب وزير المعارف العمومية وهو يدير الجامعة من حيث التعليم ومن حيث الإدارة - ويمثلها في جميع ما لها وما عليها.

مادة ٩ – يكون للمدير وكيل يعاونه.

يعين الوكيل بأمر من وزير المعارف وينوب الوكيل عن المدير في جميع اختصاصاته في حالة غيابه أو في حالة خلو مركزه.

مادة ١٠ – لكل كلية من كليات الجامعة ناظر يديرها ومجلس يسمى مجلس الكلية.

يعين الناظر من بين الأعضاء بأمر من وزير المعارف بعد أخذ رأي مجلس الكلية.

مادة ١١ – يؤلف مجلس الجامعة كما يلي:

المدير وله رياسة المجلس؛

الوكيل؛

ناظر كل كلية وعضوان يمثلانها ينتخبهما مجلس الكلية في كل سنة؛

عضو نائب عن وزارة المالية يعينه وزير المالية.

خمسة أعضاء يعينون بمرسوم بناء على طلب وزير المعارف العمومية ويكون تعيين هؤلاء الأعضاء لمدة ثلاث سنين ويجوز تجديد تعيينهم بنفس الشروط السابقة ولنفس المدة.

ولا تكون مداولات المجلس صحيحة إلا إذا حضرها نصف الأعضاء على الأقل.

وللمجلس أن يؤلف من بين أعضائه أو من غيرهم من أولي الكفاية لجانا لدرس مسائل خاصة.

مادة ١٢ – مجلس إدارة الجامعة هو الهيئة المنوط بها شؤون الجامعة سواء فيما يتعلق بالتعليم والامتحانات ومنح الدرجات والدبلومات والشهادات الأخرى وفيما يتعلق باستثمار أموالها وإداراتها والتصرف فيها.

أما فيما يتعلق بالامتلاك وبالنزول عن الملك وبالمبادلة والقروض وقبول الهبات والوصايا والإعانات وغلة الوقف فإن قرارات مجلس الجامعة لا تكون نهائية إلا بعد تصديق مجلس الوزراء.

مادة ١٣ – يعد مجلس الجامعة مشروع ميزانية إيراداتها ومصروفاتها وبعد أن يعتمده وزير المعارف العمومية يقدم إلى مجلس الوزراء لتقريره وجعله نافذا.

مادة ١٤ – يؤلف كل مجلس كلية كما يلي:

ناظر الكلية وله الرياسة؛

وكيل الكلية وينتخبه سنويا مجلس الكلية من بين أعضائه.

الأساتذة ومساعدو الأساتذة في الكلية؛

عضو تعينه كل وزارة لها اهتمام خاص بأعمال الكلية التي تمنح دبلوما. ولكل مجلس كلية فوق ذلك أن يضم إليه عضوين على الأكثر ممن لهم دراية خاصة بالمواد التي تدرس في الكلية.

وفي حالة غياب الناظر يقوم مقامه في الرياسة وكيل الكلية.

مادة ١٥ – يدير كل مجلس كلية حركة التعليم والامتحانات والنظام في الكلية طبقا للوائح وتحت مراقبة مجلس الجامعة وتصديقه إذا اقتضى الحال.

مادة ١٦ – يعين وزير المعارف العمومية الأساتذة وسائر المشتغلين بالتدريس في الجامعة بناء على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأي مجلس الكلية المختصة.

أما غير هؤلاء من الموظفين والمستخدمين فيعينهم وزير المعارف العمومية.

وفيما خلا بعض النصوص الواردة في اللوائح الخاصة بموظفي التدريس فإن جميع موظفي الجامعة تسرى عليهم القواعد العامة الخاصة بشروط التوظف المعمول بها في حق جميع الموظفين والمستخدمين في الحكومة.

مادة ١٧ – تكون اللغة العربية هي لغة التعليم في الجامعة ما لم يقرر مجلس الجامعة في أحوال خاصة استعمال لغة أجنبية.

مادة ١٨ – يعد مجلس الجامعة اللوائح الخاصة بها ولا تكون هذه اللوائح نافذة إلا بعد أن يصدر بها مرسوم.

تقرر لوائح الجامعة:

(١) شروط توظف موظفي التدريس وتأديبهم متى كانت تخالف شروط التوظف العامة لموظفي الحكومة؛

(٢) شروط قبول الطلبة في الجامعة؛

(٣) شروط منح الدرجات العلمية والدبلومات والشهادات؛

(٤) نظام تأديب الطلبة؛

(٥) مقدار رسوم الجامعة وكيفية أدائها.

(٦) كيفية وضع الميزانية وإدارة الأموال.

(٧) مناهج الدراسة وخططها؛

(٨) مدة اشتغال الممتحنين ولجان الامتحان ومقدار مكافآتهم وكيفية تعيينهم وواجباتهم؛

(٩) مدة الدراسة ومدة المسامحة.

(١٠) شروط منح المجانية والمكافآت والإعانات المالية وغير المالية؛

(١١) اختصاصات كبار موظفي الجامعة؛

(١٢) اختصاصات مجالس الكليات في الحدود المبينة بنصوص هذا القانون.

(١٣) وعلى العموم القواعد الواجب اتباعها في الشؤون المهمة الخاصة بإدارة أموال الجامعة وبالتعليم فيها.

مادة ١٩ - أحكام وقتية:

(١) استثناء من المادة العاشرة يعين نظار كليات الجامعة لأول مرة بقرار من وزير المعارف العمومية.

(٢) تشكل لجنة أو أكثر بقرار من مجلس الوزراء يعهد إليها طبقا للشروط الواردة في قرار تعيينها أن تفحص عن الألقاب العلمية والكفايات لكل موظف من موظفي التدريس في مدرستي الطب والحقوق وفي الجامعة المصرية الحالية وأن تقرر ما إذا كان من الموافق تعيينه في الجامعة ففي حالة الموافقة تعين اللجنة مركزه وأعماله وراتبه وتعرض اقتراحاتها على مجلس الوزراء وفي حالة عدم الموافقة يقرر مجلس الوزراء في حقه ما تقضي به العدالة.

مادة ٢٠ – يقبل طلبة مدرستي الطب والحقوق الحاليون في كليتي الطب والحقوق في الجامعة في فرق الدراسة المقابلة لفرقهم في مدارسهم.

يعتبر امتحان شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان كافيا بصفة مؤقتة للانتساب في الجامعة إلى أن توضع أحكام في لائحة خاصة بقبول الطلبة في الجامعة.

مادة ٢١ – إلى أن يصدر قانون يعين القيمة القانونية للدرجات والدبلومات والشهادات المتنوعة التي تمنحها كليات الجامعة المصرية تكون قيمة الدبلومات التي تمنحها كليتا الحقوق والطب هي نفس القيمة القانونية التي

لدبلومات مدرستي الحقوق الملكية والطب المندمجتين في الجامعة بموجب هذا القانون.

مادة ٢٢- يستمر العمل بصفة مؤقتة بالقوانين واللوائح الخاصة بمدرستي الطب والحقوق المندمجتين في الجامعة ما لم تكن مخالفة لنصوص هذا القانون وإلى أن تصدر لائحة جديدة تنفيذا للمادة ١٨ من هذا القانون.

مادة ٢٣ – على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون الذي يعمل به من يوم نشره بالجريدة الرسمية واتخاذ كل القرارات والوسائل اللازمة لافتتاح الجامعة المصرية من ابتداء السنة الدراسية (١٩٢٥ – ١٩٢٦).

ويعرض هذا القانون على البرلمان في أول اجتماع له.

صدر بسراي عابدين في ١٦ شعبان سنة ١٣٤٣ (١١ مارس سنة ١٩٢٥).

يتضمن هذا المرسوم الملكي ما يلي:

- ضم الجامعة القديمة إلى الجامعة الحكومية لتكون نواة لكلية الآداب بها وأن يكون وزير المعارف رئيسا للجامعة بحكم وظيفته - وهو الذي يمثل الجامعة وينوب عنها في كل الظروف الرسمية.
- أن تسمى الجامعة بالجامعة المصرية وتتكون من كليات الآداب والعلوم والطب وتشمل طب الأسنان ومدرسة الصيدلة وكلية الحقوق وغير ذلك من الكليات التي تنشأ فيما بعد بقانون.
- أن يكون اختصاص هذه الجامعة كل ما يتعلق بالتعليم العالي - وتشجيع البحوث العلمية والعمل على رقي الآداب والعلوم في البلاد - كما يكون للجامعة شخصية معنوية قانونا.

وثيقة رقم (٤)

مرسوم[1]

مرسوم ملكي بتعيين أحمد لطفي السيد مديرا للجامعة المصرية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على مرسومنا الصادر في ١٦ شعبان سنة ١٣٤٣ (١١ مارس ١٩٢٥) الخاص بقانون إنشاء الجامعة المصرية وتنظيمها.

وبناء على ما عرضه علينا وزير المعارف العمومية وموافقة رأي مجلس الوزراء.

رسمنا بما هو آت:

المادة الأولى

عين أحمد لطفي السيد بك مدير دار الكتب المصرية مديرا للجامعة المصرية.

المادة الثانية

على وزير المعارف العمومية تنفيذ مرسومنا هذا.

صدر بسراي عابدين في شعبان ١٣٤٣ (مارس سنة ١٩٢٥)

---

(١) محافظ مجلس الوزراء: نظارة المعارف ٧/أ.



فريق من أعضاء هيئة التدريس والموظفين فى الكلية ومعهم بعض المنتدبين للتدريس سنة ١٩٢٦

كلية الآداب

وثيقة رقم (٥)

تعيين الدكتور طه حسين في الجامعة الحكومية

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

حصل الدكتور طه حسين على شهادة الليسانس في الآداب من الجامعة المصرية في سنة ١٩١٤ فأوفدته الجامعة إلى فرنسا لإتمام دراسته فيها - وحصل على شهادة الليسانس في الآداب (قسم التاريخ) من جامعة السربون في سنة ١٩١٧ ثم على شهادة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية (قسم الفلسفة) في سنة ١٩١٨ فشهادة الدراسة العليا في التاريخ سنة ١٩١٩ من الجامعة نفسها.

عاد بعد ذلك إلى القطر فعينته الجامعة المصرية مدرسا لتاريخ الشرق القديم ابتداء من أول أكتوبر سنة ١٩١٩ براتب قدره ٤٠٠ جنيه في السنة - وقد زيد هذا الراتب ثمانين جنيها في مايو سنة ١٩٢٢ فأصبح ٤٨٠ جنيها عدا مكافأة سنوية قدرها ثمانون جنيها تقرر منحه إياها بالنظر لحالته الخاصة.

وبمناسبة صدور الأمر العالي بإنشاء الجامعة المصرية تقرر أن يستمر الدكتور طه حسين في التدريس بالجامعة بوظيفة أستاذ لآداب اللغة العربية.

ولما كانت الدرجة المقررة لتلك الوظيفة هي الدرجة الثانية التي مربوطها من ٩٠٠ جنيه إلى ١١٤٠ جنيها فوزارة المعارف تقترح تعيين حضرته في تلك الدرجة ابتداء من أول يوليو سنة ١٩٢٥ بأول مربوطها أي ٩٠٠ جنيه وذلك بوضعه في سلك الموظفين الدائمين مع التجاوز عن شرط اللياقة الطبية.

وترى وزارة المعارف أن الشهادات العالية التي حصل عليها الدكتور طه حسين عليها والخبرة الواسعة التي اكتسبها في التدريس لمبرر كاف للاقتراح المقدم لا سيما وأن من المتعذر الحصول على مرشح بيده من الشهادات ما بيد الدكتور طه حسين وقابل العمل في الوظيفة المشار إليها بأقل من الراتب المطلوب.

وقد رأت اللجنة المالية الموافقة على تعيين الدكتور طه حسين في الوظيفة المقترحة مع جعله في الدرجة الثالثة ٧٢٠ – ٩٦٠ جنيه بأول راتبها أي ٧٢٠ جنيه بالخصم من ربط الدرجة الثانية المقررة للوظيفة على أن يعفي من الكشف الطبي.

واللجنة تتشرف برفع رأيها هذا إلى مجلس الوزراء للتكرم بإقراره.

الرئيس

يحيى إبراهيم

القاهرة : في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٥

تتضمن هذه المذكرة ما يلي:

- مسيرة حياة الدكتور طه حسين العلمية منذ تخرجه من الجامعة المصرية وسفره إلى فرنسا للدراسة وحتى تعيينه مدرسا لتاريخ الشرق القديم في أكتوبر ١٩١٩.
- استمرار الدكتور طه حسين في التدريس بالجامعة الحكومية بوظيفة أستاذ لآداب اللغة العربية نظرا لخبرته الكبيرة على أن يعفى من الكشف الطبي.

وثيقة رقم (٦)

المطالبة بمصادرة كتاب في الشعر الجاهلي

تلغرافات جلالة الملك(*)

سراي عابدين

٩ مايو ١٩٢٦

من الزقازيق

حضرة صاحب المعالي كبير الأمناء

أنشئت الجامعة المصرية فقابلتها الأمة بالابتهاج وأملت أن تجني من ثمارها ما فيه فلاحها - ولم يدر بخلد واحد أن أحد الذين ساعدتهم ظروف خاصة وألحقتهم بأساتذتها يتخذ مركزه الغريب سلاحا يصول به على كتاب الله فيطعن المسلمين بدون وجه حق ولا بصيرة بكتابه "في الشعر الجاهلي" أشد طعنة في أقدس ما يقدسون - وأنه ليروعنا أن يكون مصدر طعنة الإسلام في مصر التي عرفت أنها مركز صيانته والذب عن حوزته..

فنستصرخ جلالة مولانا الملك لإزالة هذه الوصمة عن بلده الأمين بإصدار أمره الكريم بمصادرة هذا الكتاب وأبعاد هذا المأفون عن الجامعة المصرية تطهيرا لها منه وفلا لسلاحه الوحيد وليشفى صدور قوم مؤمنين.

علماء معهد الزقازيق

عنهم شيخ المعهد

إبراهيم الجبالي

---

(١) دار الوثائق القومية: محافظ عابدين – ديوان جلالة الملك التماسات جماعية محفظة رقم (٦).

يستخلص من هذه الوثيقة ما يلي:

- الشكوى ضد الدكتور طه حسين بحجة أن كتابه في "الشعر الجاهلي" تطرق إلى مقدسات المسلمين.
- الاستغاثة بالملك فؤاد - ومطالبته بإبعاد الدكتور طه حسين عن الجامعة.

وثيقة رقم (٧)

المطالبة بإبعاد طه حسين عن التدريس بالجامعة(*)

سراي عابدين

١٠ مايو ١٩٢٦

من العطف إلى ديوان كبير الأمناء

يا صاحب الجلالة

أن تكذيب طه حسين المعروف بفرط جرأته على الدين لما نطق به القرآن الحكيم من بناء إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام للبيت الحرام ودعواه أن ذلك أسطورة اختلقت في الجاهلية وأقرها النبي لأغراض سياسية يعد دوسا لكرامة الأمة بالطعن في دينها المفدى بالأرواح وعبثا بحرمة الحكومة بإهانة دينها الرسمي وإشعالا لفتنة يعلم الله عواقبها فإلى جلالتكم نرغب مستغيثين بصادق غيرتكم الدينية أن تبعدوا المذكور عن وظيفة التعليم تطهيرا له من رجس الإلحاد وصونا لكرامة أمتكم وملتكم وإخمادا لسعير تلك الفتنة.

عنهم

محمد زهران

عالم ومنشئ مجلة الإسعاد

وآخرون

---

(١) دار الوثائق القومية بالقلعة : محافظ عابدين – ديوان جلالة الملك التماسات جماعية محفظة رقم (٧).
يستخلص من هذه الوثيقة ما يلي:

- الاستغاثة بالملك فؤاد من جرأة ما كتب في كتاب الشعر الجاهلي ومطالبته بإبعاد الدكتور طه حسين عن وظيفة التعليم.

وثيقة رقم (٨)

استجواب(*)

أشير إلى الاستجواب الموجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية من حضرة النائب المحترم الدكتور عبد الحميد سعيد ونصه:

١- دهشنا حينما اطلعنا على صورة نشرت بالعدد ١٦٩٥٩ من جريدة الأهرام تمثل طلبة كلية الآداب حول عميدهم الدكتور طه حسين وقد جلست كل شابة إلى جانب شاب - وذلك بعد أن صرح معالي الوزير بأنه لا يسمح بالاختلاط الجنسي في معاهد التعليم - فكيف وقع هذا إذن؟ وكيف تستمر وزارة المعارف على عدم احترام الشعور الديني والآداب القومية؟

٢- وقد علمنا فوق ذلك أن بعض أساتذة الجامعة المصرية امتنعوا عن التدريس هذا العام بكليات الأزهر الشريف وعلمنا أن الغرض من هذا الامتناع هو محاربة هذا المعهد الإسلامي العظيم مهبط طلاب العلم من مختلف الشعوب الإسلامية - فإذا كان هذا صحيحا فكيف سكتت عنه وزارة المعارف

٣- ومما يؤلمنا أن الدكتور طه حسين المسئول المباشر عن جميع ذلك هو الرجل المعروف بمصادمة آرائه نصوص القرآن الكريم والعقائد الدينية فقد ظهر عداؤه للإسلام في كثير من تعاليمه وآثاره منها كتاب "في الشعر الجاهلي" الذي ضجت عند صدروه البلاد بأسرها ولا يزال هذا الكتاب يدرس في الجامعة بعنوان "في الأدب الجاهلي" ولكن تغيير العنوان لم يغير شيئا من روحه اللادينية فإن السموم التي أراد الدكتور أن ينفثها في كتابه لا تزال ماثلة في كثير من فصوله ومباحثه كما أنه قد زين للشباب وسائل المجون والفجور في مؤلفه "حديث الأربعاء" ولا يمكن للأمة أن تطمئن إلى وعوده المتكررة بالعدول عن هذا السبيل المعوج فسوابقه لا تشجع على تصديقه وهذه جامعة أميرية مصرية من أعمال دولة دينها الرسمي الإسلام لا نريد مطلقا أن تخفى حركة التعليم بين جدرانها أغراضا سيئة كتلك الأغراض المخزية التي بدت

---

(١) مضابط مجلس النواب : الهيئة النيابية الخامسة - محضر الجلسة التاسعة عشرة في ٧ مارس ١٩٣٢ ص ٢٥٨.

للأمة عيانا من بعض المعاهد الأجنبية التي تتخذ التعليم ستارا للتضليل - فكيف سكتت وزارة المعارف عن ذلك كله ولم تحرك ساكنا وكيف تسمح بأن يكون ذلك الرجل عميدا لكلية الآداب بالجامعة المصرية بعد أن انفضح أمره وضجت الأمة من خطر تعاليمه وآرائه التي لا تقل عن خطر دعاة التقيد في البلاد.

سليمان محمد خضر	محمود الجبار	عبد الحميد البرادعي
شعبان الكاتب	محمود أسعد	علي علي بسيوني
يحيى سليم أبو سحلى	أحمد الشاذلي	حافظ رمضان
عبد العزيز الصوفاني		

يستخلص من هذا الاستجواب ما يلي:

- الشكوى من الدكتور طه حسين بحجة عدم احترامه للشعور الديني والآداب القومية نظرا لأنه يسمح بجلوس الطلاب بجوار الطالبات.
- الشكوى من امتناع بعض أساتذة الجامعة عن المشاركة في التدريس بالكليات الأزهرية
- اتهام الدكتور طه حسين بعدائه للإسلام ونصوص القرآن الكريم وأن كتابه في الشعر الجاهلي لا يزال يدرس في الجامعة تحت عنوان في الأدب الجاهلي - كما أن كتابه "حديث الأربعاء" به العديد من وسائل المجون والفجور.
- وقوف وزارة المعارف بجانب طه حسين وتعيينه عميدا لكلية الآداب رغم خطر تعاليمه وكتاباته على الطلاب.

وثيقة رقم (٩)

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

لصرف مكافأة للدكتور طه حسين[*]

وزارة المالية

اللجنة المالية

رقم ٦٦٧/١ معارف – نمرة ع ٧٩ – ١٧/٣٧

أوضحت الجامعة المصرية بكتاب تاريخه ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٧ أنه قد جرت العادة أن تنشر كل جامعة من الجامعات البحوث العلمية التي يقوم بها أساتذتها وتتبادلها مع الجامعات الأخرى ليقف المشتغلون بالعلوم على نتائج النشاط الفكري في البلدان المختلفة - وأن لتبادل هذه البحوث فائدة عظيمة كما أن لها أثرا في ترقية العلوم والمعارف.

وقد قررت الجامعة المصرية أن تنحو هذا النحو فأعد بعض أساتذتها بحوثا قاموا بها أثناء تدريسهم في الجامعة وسيشرع في طبعها وقد قررت الجامعة نشر هذه البحوث باللغتين الأجنبية والعربية.

وتحقيقا لهذا الغرض قرر مجلس الجامعة في ٣١ مارس سنة ١٩٢٧ أن يعهد إلى حضرة الدكتور طه حسين أستاذ الأدب العربي بكلية الآداب بمراجعة الترجمة العربية للبحوث المشار إليها على أن يمنح مبلغا قدره عشرة جنيهات شهريا بصفة مرتب لسكرتير يساعده على القيام بهذا العمل وذلك خصما من ربط البند ٨ "مصاريف الطبع والنشر".

وقد بدأ حضرة الأستاذ الدكتور طه حسين هذا العمل من أول يوليو سنة ١٩٢٧ مع العلم أنه ليس من الميسور ندب أحد موظفي الجامعة للاشتغال معه في المراجعة والترجمة لأنه يقوم بها في منزله أو الجامعة أثناء فراغه من العمل ولا يتسنى للجامعة والحالة هذه الاستغناء عن أحد موظفيها حتى ينقطع لتلك المهمة

---

(١) دار الوثائق القومية: محافظ مجلس الوزراء – الوزارات – محفظة رقم ٥ جـ.

وفضلا عن هذا فإن عمل الدكتور طه حسين يوفر على الجامعة أجر المترجم. وقد سافر حضرته أخيرا إلى إنجلترا لحضور مؤتمر المستشرقين الدولي الذي سيعقد في أكسفورد - ولما كانت قد عهدت إليه لجنة النشر بالجامعة بترجمة كتاب الأستاذ جراندور استصحب معه السكرتير المشار إليه لهذا الغرض.

وعلاوة على ما تقدم تذكر الجامعة أن المكافأة تصرف بأكملها إلى السكرتير ولا يتقاضى الأستاذ منها شيئا - كما أنه لا يتقاضى أجرا ما من عمله هذا.

لهذه الاعتبارات ترى اللجنة المالية الموافقة على صرف المكافأة المقترحة من تاريخ قيام الدكتور طه حسين بالعمل المشار إليه - وهي تتشرف برفع الأمر إلى مجلس الوزراء للتكرم بإقراره.

الرئيس

في ١٨ سبتمبر ١٩٢٨

يستخلص من هذه الوثيقة ما يلي:

قيام الجامعة برفع مذكرة إلى مجلس الوزراء بشأن رغبتها في نشر بحوث أساتذتها باللغتين العربية والأجنبية وقيام الدكتور طه حسين أستاذ الأدب العربي بكلية الآداب بمراجعة هذه البحوث نظير مكافأة مقدارها عشرة جنيهات تمنح شهريا لسكرتير يساعده على القيام بهذا العمل خاصة وأنه ليس من الميسور ندب أحد موظفي الجامعة للاشتغال معه في المراجعة والترجمة نظرا لأنه يقوم به في منزله أو في الجامعة أثناء فراغه من العمل.

وثيقة رقم (١٠)

موافقة وزارة المعارف على ضم مدة

خدمة الدكتور طه حسين

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

وزارة المالية

اللجنة المالية

رقم ٤٩٥/١ م ـ ٧٨ـ ٧ ـ ٧٨

قدم الدكتور طه حسين طلبا يلتمس فيه احتساب المدة التي قضاها في خدمة الجامعة المصرية القديمة اي من اول أكتوبر ١٩١٩ لغاية ٣٠ يونيو سنة ١٩٢٥ في المعاش على أن يقوم بدفع ما يجب دفعه من الاحتياطي عنها.

وترجو وزارة المعارف العمومية الموافقة على الطلب المذكور نظرا لأن الدكتور طه حسين نابغة يستحق أن يشجع في خدمة العلم والتعليم.

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الطلب فوافقت عليه وهي تتشرف برفع رأيها إلى مجلس الوزراء للتكرم بإقراره.

السكرتير — **الرئيس**

كامل سليم — **توقيع**

إسماعيل صدقي

القاهرة في ٧ يونيو ١٩٣١.

دار الوثائق: محافظ مجلس الوزراء ـ محفظة رقم ٥ ملف خاص بالدكتور طه حسين.

وثيقة رقم (١١)

حول نقل الدكتور طه حسين من الجامعة المصرية[١]

حدثت ضجة حول نقل الدكتور طه حسين من الجامعة المصرية إلى وزارة المعارف بدعوى أن نقله مخالفا للنظم الجامعية - فهل حصل هذا النقل طبقا للقوانين المنظمة للجامعة؟ وهل نقل غيره من أساتذة الجامعة قبل الآن بالطريقة التي تم بها نقله؟ فإذا كان هناك أساتذة نقلوا بهذه الطريقة نفسها فهل يسمح معالي الوزير ببيان ما لهم من المؤهلات وما أنتجوه من الأبحاث والمؤلفات إلى جانب ما للدكتور طه حسين من مؤهلات وأبحاث.

حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية

لم يصدر من القوانين والمراسيم المتعلقة بالجامعة غير القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٧ بإعادة تنظيم الجامعة – والمرسوم المؤرخ ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٨ بتحديد اختصاصات كبار الموظفين بالجامعة المصرية ومجلس الجامعة ومجالس الكليات.

وما صدر غير ذلك من المراسيم بقوانين أو المراسيم فإنه خاص باللوائح الأساسية أو الداخلية لكليتي الطب والحقوق.

أما كليتا العلوم والآداب فلم يصدر بشأنهما قوانين ولا مراسيم وليس من هذه القوانين والمراسيم ما ينص على تنظيم وظائف التدريس أو الوظائف الإدارية بالجامعة غير القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٧ الذي قرره البرلمان - وقد نصت المادة (٧) منه على أن هيئات الجامعة تباشر إدارتها تحت سلطة وزير المعارف العمومية الذي هو الرئيس الأعلى للجامعة بمقتضى وظيفته وهذه الهيئات هي:

١- المدير.

٢- مجلس الجامعة.

وقد نصت المادة (١٦) على تعيين الأساتذة وسائر المشتغلين بالتدريس فجعلت تعيينهم من حق وزير المعارف بعد استفتاء إجراءات معينة وهي أن يكون التعيين بناء على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأي مجلس الكلية المختصة.

---

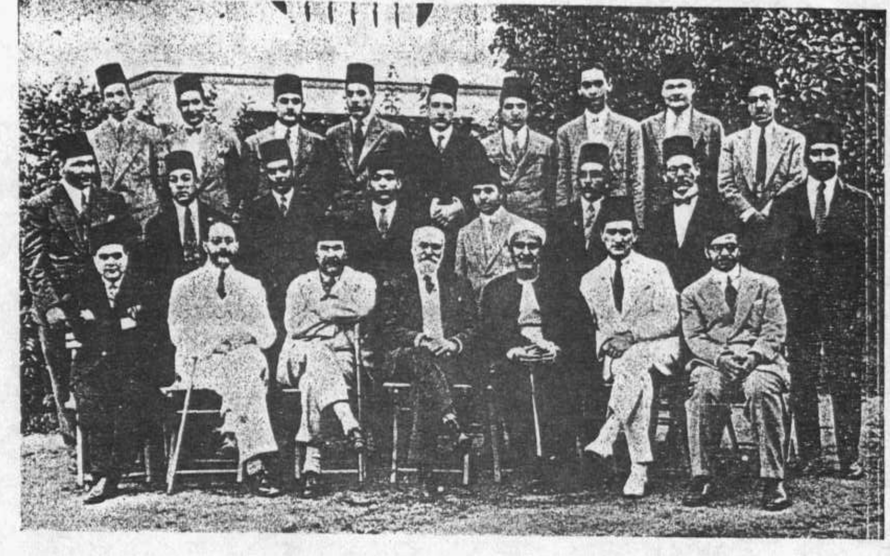
(١) مجلس النواب : الهيئة النيابية الخامسة . مجموعة محاضر الانعقاد العادي الثاني – المجلد الأول. القاهرة - المطبعة الأميرية ١٩٣٢ ص ٣٢٩ – ٣٣٠.

ثم جاءت المادة (١٨) وقررت أن "شروط توظف موظفي التدريس وتأديبهم تصدر بقانون" وهذا القانون لم يصدر إلى الآن.

يتضح من هذه الوثيقة أنه نتيجة للخلاف الحزبي بين طه حسين وإسماعيل صدقي باشا الذي كان قد تولى الوزارة في أوائل الثلاثينات أصدر وزير المعارف قرارا في ٣ مارس ١٩٣٢ بنقل طه حسين من الجامعة إلى وزارة المعارف - مما أثار ضجة كبرى بين الأساتذة والطلاب فقد أعلنت كلية الآداب عن ثقتها التامة في الدكتور طه حسين - وعن إعجابها بآثاره العلمية - كما طالب مجلس إدارة الجامعة بإعادة طه حسين إلى الجامعة - وأضرب طلاب كلية الآداب عن تلقى دروسهم - واشترك معهم في ذلك الطالبات وارتفعت أصواتهن لأول مرة تخطب داعية إلى النضال إنقاذا لاستقلال الجامعة من تلاعب الأهواء.

وتطور الموقف بمقابلة رئيس الجامعة لرئيس الوزراء - ولما أصر إسماعيل صدقي على موقفه قدم لطفي السيد استقالته من رئاسة الجامعة واستمر جو التوتر داخل الجامعة لرئيس الوزراء - ولما أصر إسماعيل صدقي على موقفه قدم لطفي السيد استقالته من رئاسة الجامعة واستمر جو التوتر داخل الجامعة حتى عاد طه حسين إليها بعد خروج وزارة صدقي من الحكم| - فاستأنف الدكتور طه حسين محاضراته في كلية الآداب في ١٦ ديسمبر ١٩٣٤ واحتفل الطلاب والأساتذة بعودته

وهكذا دافعت الجامعة عن استقلالها - وعن كرامة أساتذتها حتى عاد الحق إلى نصابه بعودة الدكتور طه حسين إلى الجامعة.



فريق من أساتذة قسم الفلسفة وطلابه سنة ١٩٣٩ ومن بينهم المغفور له الأستاذ الأكبر الشيخ مصطفى عبد الرازق

كلية الآداب

وثيقة رقم (١٢)

قرار مجلس الوزراء

بإعادة الدكتور طه حسين إلى الخدمة بالجامعة

بعد سماع البيانات التي أدلى بها صاحب العزة وزير المعارف العمومية بشأن الدكتور طه حسين الذي فصل من خدمة الحكومة بقرار مجلس الوزراء في ٣٠ مارس ١٩٣٢ قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٤ إعادة الدكتور طه حسين إلى الخدمة بدرجته التي كان بها وماهيته التي كان يتناولها قبل فصله - على أن يتنازل عن القضية المرفوعة منه ضد الحكومة ، وأن يكل لمجلس الوزراء التصرف في الموضوع بما يراه.

رئيس مجلس الوزراء

يستخلص من هذه الوثيقة ما يلي:

بعد ان تولى إسماعيل باشا صدقي رئاسة الوزراء في أوائل الثلاثينات من هذا القرن - طلبت الحكومة من الدكتور طه حسين الذي كان قد انتخب عميدا لكلية الآداب الاستقالة من الجامعة - والعمل رئيسا لتحرير صحيفة الشعب لسان حال الحزب الحاكم. ولما رفض طه حسين هذا الطلب غضب عليه صدقي باشا وأصر على إبعاده عن الجامعة فأصدر وزير المعارف قرارا في الثلاثين من مارس ١٩٣٢ بنقله من الجامعة إلى وزارة المعارف على غير إرادته وعلى أثر ذلك قامت ضجة كبرى - وطالبت إدارة الجامعة بإعادته إلى عمله - كما أعلنت كلية الآداب عن ثقتها التامة في الدكتور طه حسين - وعن إعجابها بآثاره العلمية وإلى جانب ذلك فإن الدكتور طه حسين لم يستسلم لقرار فصله من الجامعة - بل أخذ يعمل جاهدا للعودة إليها - وسلك في سبيل ذلك الهدف سبلا شتى - فرفع قضية على الحكومة في شخص إسماعيل صدقي باشا رئيس الوزراء - ومحمد حلمي عيسى وزير المعارف يطلب منها ٢٥ ألفا من الجنيهات تعويضا عما أصابه من أضرار. ووقفت الجامعة إلى جانبه في ساحة القضاء حتى قرر مجلس الوزراء إعادته إلى الجامعة على أن يتنازل عن القضية المرفوعة منه ضد الحكومة.

وثيقة رقم (١٣)

إعادة طه حسين إلى الجامعة

وزارة المعارف العمومية

مكتب معالي الوزير

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء

أتشرف بأن أرسل لدولتكم مع هذا صورة مذكرة مقدمة من سعادة رئيس لجنة قضايا الحكومة في موضوع القضية التي كانت مرفوعة من الدكتور طه حسين على الحكومة المصرية بسبب عزله من وظيفته.

وبما أن الدكتور طه حسين قد فصل من وظيفته في مارس ١٩٣٢ وعاد إليها في ديسمبر ١٩٣٤ أي بعد مدة تقترب من ثلاث سنوات لذلك نرى الموافقة على ما اقترحه سعادة رئيس لجنة القضايا ونرجو من دولتكم مع الموافقة التفضل بالأمر بعرض الموضوع على مجلس الوزراء طبقا لقرار المجلس الصادر في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٤ من وجوب تنازل الدكتور عن قضيته على أن يكل التصرف في موضوعها لمجلس الوزراء.

وتفضلوا يا صاحب الدولة بقبول عظيم الاحترام.

وزير المعارف العمومية

أحمد نجيب الهلالي

بعد أن تنازل طه حسين عن قضيته أصدر مجلس الوزراء قرارا في ديسمبر ١٩٣٤ بإعادته أستاذا في كلية الآداب - واستأنف طه حسين دروسه - واحتفل به الطلاب والأساتذة احتفالا كبيرا أوضح تقديرهم التام له - وعلو مكانته في نفوسهم.

وثيقة رقم (١٤)

نص كتاب استقالة الأستاذ لطفي السيد مدير الجامعة المصرية احتجاجا على نقل الدكتور طه حسين[١]

هليوبوليس في ٩ مارس سنة ١٩٣٢

إلى حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية

أتشرف بإخبار معاليكم أني أسفت لنقل الدكتور طه حسين عميد كلية الآداب إلى وزارة المعارف لأن هذا الأستاذ لا يستطاع فيما أعلم أن يعوض الآن على الأقل لا في الدروس التي يلقيها على الطلبة ولا في محاضراته العامة للجمهور ولا في جهة هذه البيئة العلمية التي خلقها حوله وبث فيها روح البحث الأدبي وهدى إلى طرائقه.

أسفت أيضا على هذا النقل الفجائي لأن الدكتور طه حسين أستاذ في كلية الآداب تنفيذا للعقد الذي تم بين وزير المعارف وبين الجامعة القديمة - ثم أسفت أشد من ذلك كله لأن نقله على الصورة التي تم عليها بدون رضاه وبدون رضا الجامعة - كما جرت عليه التقاليد المطرده منذ نشأتها فيما أعرف؟ كل ذلك يودى بالسكينة والاطمئنان الضروريين لإجراء البحوث العلمية وهذا بلا شك يفوت على أجل غرض قصدت إليه من خدمة الجامعة.

من أجل ذلك قصدت يوم الجمعة الماضي إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء واستعنته على هذا الحادث الجامعي واقترحت عليه تلافيا للضرر من ناحية واحتراما لقرار وزير من ناحية أخرى - أن يرجع الدكتور طه إلى الجامعة أستاذا لا عميدا خصوصا وأنه هو نفسه قد ألح عليّ في أن يتخلى عن العمادة منذ أكثر من شهر فلم أقبل.

تقبل دولة الرئيس هذا الاقتراح بقبول حسن وأكد لي أنه سيشتغل منذ الغد بهذه المسألة - وفعلا قد اشتغل بها ومازال الأخذ والرد فيها حتى علمت الآن أن اقتراحي غير مقبول وأن قرار النقل نافذ بجملته وعلى إطلاقه.

---

(١) السياسة : لسان حال الأحرار الدستوريين . العدد ٢٧٤٥ في الجمعة ١١ مارس سنة ١٩٣٢.

ومن حيث أني لا أستطيع أن أقر الوزارة على هذا التصرف الذي أخشى أن يكون سنة تذهب بكل الفروق بين التعاليم الجامعية وأغيارها.

أتشرف بأن أقدم بهذا إلى معاليكم استقالتي من وظيفتي – أرجو قبولها كما أرجو أن تتقبلوا شكري على ما أبديتم من حسن المجاملة الشخصية مدة اشتراكنا في العمل - وأن تتقبلوا فائق احترامي.

مدير الجامعة المصرية

إمضاء (أحمد لطفي السيد)

وثيقة رقم (١٥)

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

بشأن رغبة وزارة المعارف في انتداب طه حسين

وزارة المالية

اللجنة المالية

رقم ١٩٠/٣ معارف ـ م ٧٨/٧/٧٨

أوضحت وزارة المعارف العمومية بكتابها المؤرخ ٥ ديسمبر ١٩٣٩ أنها بجانب عنايتها بالتعليم في جميع مراحله تعني بتشجيع الحركة الفكرية وتعمل على نشر الثقافة في البلاد كما تحرص على تدعيم الصلات العملية بين مصر والأمم الأخرى شرقية كانت أم غربية. وقد اقتضاها ذلك أن تنشئ مراقبة للثقافة العامة تتولى تنظيم جهود الوزارة الثقافية خارج جدران المدارس ووسائل تشجيعها والإشراف عليها وإيجاد التعاون الفكري في داخل البلاد وخارجها وبحث الشئون المتصلة بالمؤتمرات العلمية والأدبية والفنية والإشراف على جهود الجماعات الحرة التي تعنى بنشر الثقافة في البلاد.

ولما كان إنشاء هذه المراقبة يقتضى أن يكون من يشرف على شئونها جامعا إلى جانب المؤهلات العلمية العالية التجارب الطويلة في ممارسة الأمور. فقد وقع اختيار الوزارة على صاحب العزة الدكتور طه حسين بك الأستاذ في كلية الآداب بجامعة فؤاد الأول للقيام بهذا الإشراف على أن يكون ذلك بطريق الانتداب بالإضافة إلى عمله في الجامعة مقابل مكافأة قدرها ٤٠٠ جنيه سنويا تحتسب على وفر بند الماهيات.

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الاقتراح فرأت الموافقة عليه على أن تكون المكافأة ٣٠٠ جنيه (ثلاثمائة جنيه سنويا).

وتتشرف اللجنة برفع رأيها إلى مجلس الوزراء للتفضل بإقراره.

القاهرة في ٩ ديسمبر ١٩٣٩

الرئيس

حسين سري

يتضح من هذه الوثيقة أن وزارة المعارف قدمت مذكرة إلى مجلس الوزراء تتضمن رغبتها في إنشاء مراقبة للثقافة العامة تتولى تنظيم جهود الوزارة الثقافية ـ واختيارها للدكتور طه حسين الأستاذ بكلية الآداب للقيام بالإشراف على هذا العمل عن طريق الانتداب في نظير مكافأة مالية مقدارها أربعمائة جنيه سنويا ومع أن اللجنة المالية بالمجلس قد وافقت على هذا الاقتراح فإنها قللت قيمة المكافأة إلى ثلاثمائة جنيه سنويا.

وثيقة رقم (١٦)

الجامعة المصرية في مذكرات هدى شعراوي[1]

فتح إنشاء الجامعة المصرية الباب أمام الفتيات لتلقى العلوم العالية كما يتلقاها الفتيان - وحدث في أول العام الدراسي ١٩٢٩/٢٨ أن تقدمت ست فتيات ممن أتممن دراستهن الثانوية يطلبن الالتحاق بالقسم التحضيري لكلية الطب بالجامعة. وقد ترددت إدارة الجامعة أول الأمر في قبولهن - ولكنها لم تجد في القانون ما يساعدها في رفض طلبهن - وكان أن تحقق لهن ما أردن - وهؤلاء الفتيات الست هن: سعادات راشد - وحكمت البدري - وفاطمة فهمي - وعايدة انطون - ونفيسه احمد.

ولما كنت قد أزمعت السفر إلى مؤتمر برلين على رأس وفد الاتحاد النسائي فقد رأيت أن أزور طالبات الطب بالجامعة قبل سفري حتى أقف بنفسي على سير تعليمهن ومبلغ نجاحهن. وبذلك يمكنني أن أتحدث عن تقدم المرأة المصرية في موقع المعرفة والمتابعة.. وقد تمت هذه الزيارة بالفعل في الساعة الحادية عشرة في صبيحة يوم ٢ أبريل ١٩٢٩ وقد أثنى جميع الأساتذة على سير الفتيات في علومهن - وقالوا أنهن يتميزن على الفتيان بعدة أمور منها إتقانهن اللغة - وجلدهن على العمل - وتخصيص أغلب أوقاتهن للدرس أما من الوجهة الأخلاقية فكان الثناء على الفتيات مقرونا بالإعجاب التام.

---

(١) مذكرات رائدة المرأة العربية الحديثة هدى شعراوي. سبق ذكره ص ٤٢٧ – ٤٢٨.

يستخلص من هذه المذكرات ما يلي:

إن إنشاء الجامعة المصرية كان فتحا مهما أمام الفتيات لتلقي العلوم العالية حيث قبلت الجامعة ست فتيات للالتحاق بالقسم التحضيري لكلية الطب بعد أن ترددت في قبولهن.

وثيقة رقم (١٧)

قانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٧
بإعادة تنظيم الجامعة المصرية(*)

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

مادة ١ – تنشأ في مدينة القاهرة جامعة تسمى "الجامعة المصرية" وتتكون من الكليات الآتية:

كلية الآداب؛

كلية العلوم؛

كلية الطب وتشمل فرع الصيدلة؛

كلية الحقوق.

وغير ذلك من الكليات التي يجوز أن تنشأ فيما بعد بقانون.

تندمج في الجامعة مدرستا الطب والحقوق والجامعة المصرية الحالية على أن تعتبر على التوالي كليات الطب والحقوق والآداب.

مادة ٢ – من اختصاص الجامعة المصرية كل ما يتعلق بالتعليم العالي الذي تقوم به الكليات التابعة لها وعلى وجه العموم فإن عليها مهمة تشجيع البحوث العلمية والعمل على رقي الآداب والعلوم في البلاد.

مادة ٣ – يكون للجامعة المصرية شخصية معنوية قانونا خاضعة لقضاء المحاكم الأهلية ويكون لها الأهلية الكاملة للتقاضي ولها أن تقبل التبرعات التي ترد إليها من طريق الوقف والوصايا والهبات وغيرها بشرط أن لا تتعارض مع الغرض الأصلي الذي أنشئت له الجامعة. كل ذلك طبقا لأحكام هذا القانون.

مادة ٤ – تدير الجامعة المصرية بنفسها أموالها مع مراعاة النصوص القانونية في مسائل الوقف ولها أن تدرج في باب إيراداتها العادية في ميزانياتها

(*) الوقائع المصرية في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٧ صفحة ١ من العدد ٨٦

الاعتمادات المخصصة لها بميزانية الدولة وغلة أموالها المنقولة والثابتة ورسومها والإعانات ووفورات الإيرادات العادية للسنين الماضية وسائر الإيرادات من أي مورد كان وإن تخصص تلك الإيرادات لمصروفاتها السنوية.

مادة ٥ – تتبع في حسابات الجامعة القواعد والتعليمات التي تجري عليها حسابات الحكومة وهي في حساباتها خاضعة إلى تفتيش ومراجعة وزارة المالية التي يجب أن تقدم إليها حسابات السنة المنتهية بعد شهرين من انتهاء السنة المالية.

مادة ٦ – القواعد المتبعة في إدارة الأموال العمومية يجب تطبيقها على الأموال الخاصة بالجامعة التي يجب اعتبارها من جميع الوجوه أموالا عمومية مع مراعاة نصوص اللوائح التي تقرر خاصة للجامعة ولو كانت مخالفة لتلك القواعد.

مادة ٧ – هيئات الجامعة التي تباشر إداراتها تحت سلطة وزير المعارف العمومية الذي هو الرئيس الأعلى للجامعة بمقتضى وظيفته هي:

(٣) المدير؛

(٤) مجلس الجامعة.

مادة ٨ – يعين مدير الجامعة بمرسوم بناء على طلب وزير المعارف العمومية وهو يدير الجامعة من حيث التعليم ومن حيث الإدارة - ويمثلها في جميع ما لها وما عليها.

مادة ٩ – ينتخب مجلس الجامعة لمدة سنتين أحد نظار الكليات وكيلا ليقوم مقام المدير حالة غيابه ويجوز تجديد انتخابه.

مادة ١٠ – لكل كلية من كليات الجامعة ناظر يديرها ومجلس يسمى مجلس الكلية.

يعين الناظر من بين أساتذة الكلية بأمر من وزير المعارف بعد أخذ رأي مجلس الكلية.

مادة ١١ – يؤلف مجلس الجامعة كما يلي:

المدير وله رئاسة المجلس؛ ناظر كل كلية وعضوان يمثلانها ينتخبهما مجلس الكلية في كل سنة؛

خمسة أعضاء يعينون بمرسوم بناء على طلب وزير المعارف العمومية ويكون تعيين هؤلاء الأعضاء لمدة ثلاث سنين ويجوز تجديد تعيينهم.

ولا تكون مداولات المجلس صحيحة إلا إذا حضرها نصف الأعضاء على الأقل.

وللمجلس أن يؤلف من بين أعضائه أو من غيرهم من أولى الكفاية لجانا لدرس مسائل خاصة.

مادة ١٢ – مجلس الجامعة هو الهيئة المنوط بها شؤون الجامعة سواء فيما يتعلق بالتعليم والامتحانات ومنح الدرجات والدبلومات والشهادات الأخرى وفيما يتعلق باستثمار أموالها وإيراداتها وإدارتها والتصرف فيها.

أما فيما يتعلق بالامتلاك وبالنزول عن الملك وبالمبادلة والقروض وقبول الهبات والوصايا والإعانات وغلة الوقف فإن قرارات مجلس الجامعة لا تكون نهائية إلا بعد تصديق مجلس الوزراء.

مادة ١٣ – يعد مجلس الجامعة مشروع ميزانية إيراداتها ومصروفاتها وحسابها الختامي ويكون تقديم ذلك بالطريقة العادية.

مادة ١٤ – يؤلف كل مجلس كلية كما يلي:

ناظر الكلية وله الرياسة؛

وكيل الكلية وينتخبه سنويا مجلس الكلية من بين أعضائه.

الأساتذة ومساعدو الأساتذة في الكلية؛

ولكل مجلس كلية فوق ذلك أن يضم إليه عضوين على الأكثر ممن لهم دراية خاصة بالمواد التي تدرس في الكلية.

وفي حالة غياب الناظر يقوم مقامه في الرياسة وكيل الكلية.

مادة ١٥ – يدير كل مجلس كلية حركة التعليم والامتحانات والنظام في الكلية طبقا للوائح وتحت مراقبة مجلس الجامعة.

مادة ١٦ – يعين وزير المعارف العمومية الأساتذة وسائر المشتغلين بالتدريس في الجامعة بناء على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأي مجلس الكلية المختصة.

أما غير هؤلاء من الموظفين والمستخدمين فيعينهم وزير المعارف العمومية.

وفيما خلا بعض النصوص الواردة في اللوائح الخاصة بموظفي التدريس فإن جميع موظفي الجامعة تسري عليهم القواعد العامة الخاصة بشروط التوظف المعمول بها في حق جميع الموظفين والمستخدمين في الحكومة.

مادة ١٧ – تكون اللغة العربية هي لغة التعليم في الجامعة ما لم يقرر مجلس الجامعة في أحوال خاصة استعمال لغة أجنبية.

مادة ١٨ – شروط توظف موظفي التدريس وتأديبهم وشروط منح الدرجات العلمية والدبلومات وخطط الدراسة تصدر بقانون.

أما المسائل الآتية فإنها تصدر بمرسوم بعد أخذ رأي مجلس الجامعة:

(١) شروط قبول الطلبة في الجامعة؛
(٢) نظام تأديب الطلبة؛
(٣) مقدار رسوم الجامعة وكيفية أدائها.
(٤) كيفية إدارة الأموال.
(٥) مناهج الدراسة؛
(٦) مدة اشتغال الممتحنين ولجان الامتحان ومقدار مكافآتهم وكيفية تعيينهم وواجباتهم؛
(٧) مدة الدراسة ومدة المسامحة.
(٨) شروط المجانية والمكافآت والإعانات المالية وغير المالية؛
(٩) اختصاصات كبار موظفي الجامعة؛
(١٠) اختصاصات مجالس الكليات في الحدود المبينة بنصوص هذا القانون.
(١١) وعلى العموم القواعد الواجب اتباعها في الشؤون المهمة الخاصة بإدارة أموال الجامعة وبالتعليم فيها.

مادة ١٩ - إلى أن يصدر قانون يعين القيمة القانونية للدرجات والدبلومات والشهادات المتنوعة التي تمنحها كليات الجامعة المصرية تكون قيمة الدبلومات التي تمنحها كليتا الحقوق والطب هي نفس القيمة القانونية التي لدبلومات مدرستي الحقوق الملكية والطب المندمجتين في الجامعة بموجب هذا القانون.

مادة ٢٠- يستمر العمل بصفة مؤقتة بالقوانين واللوائح الخاصة بمدرستي الطب والحقوق المندمجتين في الجامعة ما لم تكن مخالفة لنصوص هذا القانون والمراسيم طبقا للمادة ١٨ من هذا القانون.

مـادة ٢١ – يلغـى المرسـوم بقـانون الصـادر فـي ١١ مـارس سـنة ١٩٢٥ الخـاص بإنشاء الجامعة المصرية بعد أن يصبح هذا القانون نافذا.

مادة ٢٢ – على وزيري المعارف العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون الذي يعمل به من يوم نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة؛

صدر بدار المفوضية الملكية بباريس في ٢٨ صفر سنة ١٣٤٦

(٢٦ أغسطس سنة ١٩٢٧).

وثيقة رقم (١٨)

مرسوم
بإنشاء معهد للغات الشرقية وآدابها بكلية الآداب(*)

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٢ الصادر بإعادة الجامعة المصرية "جامعة فؤاد الأول" المعدل بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٣ وبالمرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٣٥؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٥ بوضع اللائحة الأساسية لكلية الآداب.

وعلى ما قرره مجلس الجامعة بتاريخ ٧ مارس سنة ١٩٣٩ و١٧ يونيه سنة ١٩٣٩؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير المعارف العمومية - وموافقة رأي مجلس الوزراء.

رسمنا بما هو آت:

مادة ١ – ينشأ في كلية الآداب معهد يسمى "معهد اللغات الشرقية وآدابها" يكون الغرض منه التخصص في اللغات السامية ولغات الأمم الإسلامية واللهجات العربية القديمة والحديثة.

مادة ٢ – يشمل المعهد الفروع الثلاثة الآتية:

(١) فرع اللغات السامية.

(٢) فرع لغات الأمم الإسلامية.

(٣) فرع اللهجات العربية.

مادة ٣ – يدرس في فرع اللغات السامية المواد الآتية:

الآكادي – الكنعاني – الآرامي – السامي الجنوبي – علم اللغات – النحو المقارن.

ويدرس في فرع لغات الأمم الإسلامية اللغات الآتية:

(*) الوقائع المصرية في ٥ أكتوبر سنة ١٩٣٩ العدد ١١٢.

الإيرانية – والتركية – والأردية (الهندستانية) وما يضاف إليها من اللغات الشرقية القديمة والحية وغير السامية.

ويدرس في فرع اللهجات العربية:

اللهجات العربية القديمة والحديثة في مختلف الأقطار والأقاليم.

مادة ٤ – يشترط لقبول الطالب بالمعهد أن يكون حاصلا على درجة الليسانس في الآداب من قسم اللغة العربية أو على درجة أخرى يعتبرها بمجلس الجامعة بناء على رأي مجلس الكلية معادلة لهذه الدرجة.

مادة ٥ – يشترط لقبول الطالب بفرع اللغات السامية علاوة على الشروط الواردة في المادة السابقة أن يكون عارفا باللغات الأوروبية التي يكلف بمعرفتها طالب الامتياز في ليسانس الآداب (قسم اللغة العربية) ويجوز أن يكلف إتمام دراسة هذه اللغات أثناء دراسته بالمعهد.

مادة ٦ – رسم القيد بالمعهد أربعة جنيهات في السنة - ورسم المكتبة خمسون قرشا تدفع في أول السنة الدراسية.

ورسوم الامتحان النهائي أربعة جنهيات.

مادة ٧ – مدة الدراسة بالمعهد ثلاث سنوات.

مادة ٨ – توزع المواد على سني الدراسة الثلاث على الوجه المبين بالجدول الملحق بهذا المرسوم.

وترتب لهذه المواد زيادة على الدروس تمرينات عملية.

ويعين مجلس الكلية كل سنة المواد التي تكون فيها هذه التمرينات العملية ويحدد عددها ونظامها.

مادة ٩ – يتخصص الطالب المقيد في فرع اللغات السامية في لغتين من اللغات الأربع المذكورة في المادة الثالثة - ولرئيس الفرع أن يكلفه متابعة دراسة يحددها له في غيرهما من الموضوعات.

ويتخصص الطالب المقيد في فرع لغات الأمم الإسلامية في لغتين من اللغات المذكورة في المادة الثالثة - ولرئيس الفرع أن يحدد له دراسة في غيرهما من الموضوعات.

ويتخصص الطالب المقيد في فرع اللهجات العربية في اللهجات القديمة أو الحديثة - ولرئيس الفرع أن يكلفه ما يحتاج إليه تخصصه من درس خاص في اللغة العربية أو بعض اللغات السامية.

مادة ١٠ – يجوز لمجلس الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية أن يدخل أي تغيير تقتضيه مصلحة لتعليم سواء في مواد الدراسة أو في كيفية توزيعها على السنوات الثلاث.

مادة ١١ – يمتحن طلبة المعهد مرتين:

امتحان انتقال في نهاية السنة الأولى في المواد التي درسوها أثناء السنة وامتحان نهائي في آخر السنة الثالثة ويكون في مقرر السنتين الثانية والثالثة.

ويشمل كل من هذين الامتحانين اختبارات تحريرية واختبارات شفوية يعينها مجلس الكلية في النصف الأول من السنة الدراسية.

مادة ١٢ – يعقد الامتحانات كل سنة على دورين: أحدهما في نهاية العام الدراسي - والثاني قبل بدء الدراسة في العام التالي وذلك في المواعيد التي يحددها مجلس الكلية لكل دور.

للطالب الخيار في أن يتقدم للامتحان في أي الدورين.

مادة ١٣ – يشترط لنجاح الطالب في امتحان الانتقال أو في الامتحان النهائي أن يحصل على ٦٠% على الأقل من مجموع النهايات الكبرى المخصصة لكل مادة في الاختبارات التحريرية أو في الاختبارات التحريرية والشفوية في المواد التي يكون الامتحان فيها تحريريا وشفويا معا.

مادة ١٤ – تؤلف لجنة الامتحان في كل مادة من عضوين يعينهما مجلس الكلية بناء على طلب العميد - وفي حالة الاستعجال ينفرد العميد باختيارهما.

مادة ١٥ – تختار لجنة الامتحان المذكورة موضوعات الاختبارات التحريرية وتقوم بتقدير درجاتها وتتولى اختبار الطلبة شفويا إذا كان للمادة اختبار شفوي.

مادة ١٦ – تكون النهاية القصوى لكل اختبار تحريرى أو شفوي في كل مادة عشرين.

مادة ١٧ – تعرض نتيجة امتحان السنتين الأولى والثالثة على لجنة عامة مؤلفة من جميع الممتحنين في كل من السنتين برياسة العميد.

وترفع قراراتها لمجلس الكلية لإقرارها.

مادة ١٨ – تمنح الجامعة الطلبة الناجحين في الامتحان النهائي دبلوما يسمى "دبلوم معهد اللغات الشرقية وآدابها" ويذكر فيه الفرع الذي تخصص فيه الطالب.

مادة ١٩ – يعتبر دبلوم المعهد من الدرجات العلمية التي تسمح لحائزها بالتقدم لنيل درجة دكتور في الآداب.

مادة ٢٠- على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا المرسوم - ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

صدر بسراي المنتزه في ١٤ شعبان سنة ١٣٥٨ (٢٨ سبتمبر سنة ١٩٣٩).



معهد الآثار المصرية : بمناسبة نهاية العام الجامعي سنة ١٩٣٧
عميد الكلية وفريق من أعضاء هيئة التدريس والطلاب في معهد الآثار المصرية بعد حفلة أقامها المعهد في مايو سنة ١٩٣٧

وثيقة رقم (١٩)

مذكرة إيضاحية

عن مشروع مرسوم بقانون بإدماج مدرسة الهندسة الملكية
ومدرسة الزراعة العليا ومدرسة التجارة العليا
ومدرسة الطب البيطري في الجامعة المصرية

١- تحقيقا للرغبة التي أبدتها مجالس النواب في أدوارها المختلفة ولما ارتأته اللجنة التي شكلتها الحكومة في سنة ١٩١٧ لوضع النظام التي تقوم عليه الجامعة واللجنة الفرعية للتعليم العالي التي شكلت في سنة ١٩٣٠ ولكي تستفيد المدارس المطلوب ضمها إلى الجامعة من النظم الجامعية. وليكون لشهاداتها القيمة التي للدرجات التي تمنحها الجامعة - رؤي إدماج مدارس الهندسة الملكية والزراعة العليا والتجارة العليا والطب البيطري في الجامعة على أن تعتبر المدارس الثلاث الأولى على التوالى كليات الهندسة والزراعة والتجارة وتلحق مدرسة الطب البيطري بكلية الطب. والواقع أن هذه المدارس تديرها الآن مجالس إدارة مؤقتة على الأغلب من أعضاء من خارج هذه المعاهد وليس لهيئة التدريس أثر يذكر في شئونها العلمية. كما أن وزارة المعارف لا تستطيع أن تشرف على هذه المعاهد الإشراف الفعلي المطلوب بسبب أنها معاهد تخصص في علوم وفروع معينة. يضاف إلى ذلك أن ضم هذه المعاهد يحقق فيما بينها وبين كليات الجامعة تعاونا علميا وثيقا وبخاصة فيما هو مشابه أو مشترك من مواد الدراسة - ويكفي أن نبين أن معظم أساتذة مدرس الطب البيطري مندوبون من كلية الطب. وأن التعاون العلمي واجب بين كلية العلوم ومدرسي الهندسة والزراعة وبين كليتي الحقوق والآداب ومدرسة التجارة العليا.

٢- نصت المادتان ٤ و٦ من مشروع المرسوم على قبول طلبة المدارس المنضمة إلى الجامعة في فرق الدراسة المقابلة في كليات الجامعة المصرية على أن تطبق عليهم بصفة مؤقتة القوانين واللوائح الخاصة بالمدارس المندمجة حتى تصدر لوائح خاصة بها.

٣- تضمنت المادتان ٢ و٣ الأحكام الوقتية الخاصة بمجالس الكليات الجديدة وتنظيم هيئة التدريس بها حتى يتم تنظيمها نهائيا.

٤- نصت المادة ٥ على أن تكون للدبلومات التي تمنحها الكليات الجديدة نفس القيمة التي لدبلومات المدارس المندمجة إلى أن يصدر قانون يعين القيمة القانونية للدرجات التي تمنحها.

دار الوثائق : محافظ عابدين: محفظة رقم ٢٣١.

يستخلص من هذه الوثيقة ما يلي:

في عام ١٩٣٥ - وبناء على طلب أحمد لطفي السيد رئيس الجامعة - وتحقيقا للرغبة التي أبدتها اللجنة التي شكلتها الحكومة لوضع النظام الذي تقوم عليه الجامعة - أدمجت مدارس الهندسة الملكية - والزراعة العليا - والتجارة العليا - ومدرسة الطب البيطري في الجامعة المصرية على أن تعتبر المدارس الثلاث الأولى على التوالي كليات الهندسة والزراعة والتجارة - وأن تلحق مدرسة الطب البيطري بكلية الطب.

وإلى جانب ذلك أوضح المرسوم ضرورة أن تكون قيمة الدبلومات التي تمنحها هذه الكليات هي نفس القيمة القانونية التي لدبلومات المدارس المندمجة في الجامعة

وثيقة رقم (٢٠)

مرسوم بقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٣٥

بإدماج مدرسة الهندسة الملكية ومدرسة الزراعة العليا والتجارة العليا ومدرسة الطب البيطري في الجامعة المصرية(*)

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤؛

وعلى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٧ الصادر بإعادة تنظيم الجامعة المصرية المعدّل بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٣؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير المعارف العمومية - وموافقة رأي مجلس الوزراء.

رسمنا بما هو آت:

مادة ١ – تدمج في الجامعة المصرية مدرسة الهندسة الملكية ومدرسة الزراعة العليا ومدرسة التجارة العليا ومدرسة الطب البيطري

وتعتبر المدارس الثلاث الأولى على التوالي كليات الهندسة والزراعة والتجارة - وتلحق مدرسة الطب البيطري بكلية الطب

مادة ٢ – إلى أن يتم وضع جداول بالكراسي التي يتقرر إنشاؤها بسبب الاندماج سالف الذكر وإلى أن يصدر قرار من مجلس الوزراء بناء على ما يعرضه وزير المعارف العمومية بعد طلب مجلس إدارة الجامعة بتنظيم هيئة التدريس بالكليات الجديدة، ومدرسة الطب البيطري، وبتحديد وظائف أعضاء هيئة التدريس الحاليين بالمدارس المندمجة - يعين وزير المعارف العمومية بناء على طلب مدير الجامعة من بين هؤلاء الأعضاء عددا منهم لتأليف المجالس المؤقتة للكليات الجديدة - ويعين كذلك عددا منهم لينضم مؤقتا إلى مجلس كلية الطب عند نظره مسائل تتعلق بمدرسة الطب البيطري.

(*) الوقائع المصرية في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ – العدد ٧٥.

مـادة ٣ – يؤخـذ رأي المجـالس المـذكورة فـي جميـع المسـائل المتعلقـة بجـداول الكراسي الجديدة وبقرار مجلس الوزراء المشار إليها في المادة السابقة.

مـادة ٤ - الطلبـة الحـاليون فـي مدرسـة الهندسـة الملكيـة ومدرسـة الزراعـة العليـا ومدرسـة التجـارة العليـا ومدرسـة الطـب البيطـري يقبلـون فـي فـرق الدراسـة المقابلة في كليات الجامعة المصرية.

مـادة ٥ – إلـى أن يصـدر قـانون يعـين القيمـة القانونيـة للـدرجات والـدبلومات والشهادات المتنوعـة التـي تمنحها الكليـات الجديدة وكلية الطـب فيمـا يختص بمدرسة الطب البيطري تكون قيمـة الدبلومات التي تمنحها هذه الكليـات هي نفس القيمة القانونية التي لدبلومات المدارس المندمجـة في الجامعـة المصـرية بموجب هذا المرسوم بقانون.

مادة ٦ – يستمر العمل بصفة مؤقتة بالقوانين واللوائح الخاصة بالمدارس المندمجـة مـا لـم تكـن مخالفـة أحكـام هـذا المرسـوم بقـانون وذلـك إلـى أن تصـدر لـوائح خاصـة بموجب المادة ١٨ من القـانون رقـم ٤٢ لسنة ١٩٢٧ المعـدل بالقـانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٣.

مادة ٧ - على وزير المعـارف العموميـة تنفيذ هـذا المرسـوم بقـانون الـذي يعمـل بـه بمجرد نشره في الجريدة الرسمية.

نـأمر أن يبصـم هـذا المرسـوم بقـانون بخـاتم الدولـة وأن ينشـر فـي الجريـدة الرسـمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة؛

صدر بسراي المنتزه في ٢٣ جمادي الأولى سنة ١٣٥٤ (٢٢ أغسطس سنة ١٩٣٥)

(ثالثاً) وثائق جامعة فؤاد الأول (١٩٣٨ – ١٩٥٣)

وثيقة رقم (١)

مرسوم

خاص بإطلاق اسم "فؤاد الأول" على مؤسسات عامة نشأت في رعايته

نحن فاروق الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء تخليدا لذكرى المغفور له الملك فؤاد الأول وتمجيدا لاسمه لما امتاز به عهده من المآثر الكبرى في الإصلاح وإقامة المنشآت العامة التي تمت بفضل عنايته وإرشاده مما كان له أبلغ الأثر في توجيه نهضة البلاد العلمية والأدبية والاجتماعية والاقتصادية ورعايتها.

وبناء على موافقة رأي مجلس الوزراء؛

رسمنا بما هو آت:

مادة ١ – يطلق على المنشآت والمعاهد المبينة بالكشف المرافق لهذا المرسوم اسم "فؤاد الأول".

مادة ٢ – على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

صدر بسراي المنتزه في ١١ جمادي الثانية سنة ١٣٥٧ (٧ أغسطس سنة ١٩٣٨).

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء (بالنيابة)

عبد الفتاح يحيى

كشف

(١) جامعة فؤاد الأول - بدلا من الجامعة المصرية.

(٢) مجمع فؤاد الأول للغة العربية، بدلا من مجمع اللغة العربية الملكي.

(٣) معهد فؤاد الأول للأحياء المائية والمصائد، بدلا من المعهد الملكي للأحياء المائية واستئلافها.

(٤) معهد فؤاد الأول للصحراء ، بدلا من معهد الصحراء.

(٥) معهد فؤاد الأول للموسيقى العربية ، بدلا من المعهد الملكي للموسيقى العربية.

(٦) قناطر فؤاد الأول ، بدلا من قناطر نجع حمادي.

(٧) جمعية فؤاد الأول لعلم الحشرات ، بدلا من جمعية علم الحشرات المصرية الملكية.

(٨) جمعية فؤاد الأول للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، بدلا من الجمعية الملكية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع.

(٩) جمعية فؤاد الأول لعلم أوراق البردى ، بدلا من الجمعية الملكية المصرية لعلم أوراق البردى.

(١٠) جمعية فؤاد الأول للهلال الأحمر المصري الأهلية ، بدلا من جمعية الهلال الأحمر المصري الأهلية.

(١١) جمعية فؤاد الأول لرعاية اليتامى وأبناء السبيل ، بدلا من الجمعية الملكية لرعاية اليتامى وأبناء السبيل.

(١٢) اتحاد جمعيات فؤاد الأول للإسعاف ، بدلا من الاتحاد الملكي لجمعيات الإسعاف.

(١٣) مسجد فؤاد الأول ، بدلا من مسجد مصر الجديدة.

(١٤) متحف فؤاد الأول للسكك الحديدية ، بدلا من متحف السكك الحديدية.

(١٥) متحف فؤاد الأول للبريد ، بدلا من متحف البريد.

(١٦) طريق فؤاد الأول الصحراوي ، بدلا من الطريق الصحراوي.

(١٧) معهد فؤاد الأول بأسيوط ، بدلا من معهد أسيوط.

وثيقة رقم (٢)
قانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٠
بإعادة تنظيم جامعة فؤاد الأول[*]

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه.

مادة ١ – تتكون جامعة فؤاد الأول من الكليات والمعاهد المستقلة الآتية:

كلية الآداب.

كلية العلوم.

كلية طب القصر العيني وتشمل مدرسة طب الأسنان ومدرسة الصيدلة.

كلية الحقوق.

كلية الهندسة.

كلية الزراعة.

كلية التجارة.

كلية دار العلوم.

كلية الطب البيطري.

المعهد الملكي للأرصاد.

المعهد الملكي لعلوم البحار.

معهد الدراسات السودانية.

وغير ذلك من الكليات والمعاهد المستقلة التي يجوز أن تنشأ فيما بعد بقانون.

ويكون مقر الجامعة في مدينة القاهرة ويجوز أن يكون مقر بعض الكليات والمعاهد المستقلة في غير مدينة القاهرة ويعين المقر بمرسوم.

---

* الوقائع المصرية في ١١ سبتمبر سنة ١٩٥٠ – العدد ٨٩.

مادة ٢ – تختص هذه الجامعة بكل ما يتعلق بالتعليم العالي الذي تقوم به الكليات والمعاهد التابعة لها والمعاهد المستقلة - وبوجه عام بتشجيع البحوث العلمية والعمل على رقي الآداب والعلوم في البلاد.

مادة ٣ – تكون لهذه الجامعة شخصية اعتبارية، ولها أن تقبل التبرعات التي ترد إليها عن طريق الوقف والوصايا والهبات وغيرها بشرط ألا تتعارض مع الغرض الأصلي الذي أنشئت له الجامعة. كل ذلك طبقا لأحكام القانون.

مادة ٤ – تدير الجامعة بنفسها أموالها مع مراعاة النصوص القانونية في مسائل الوقف ولها أن تدرج في باب الإيرادات العادية في ميزانيتها الاعتمادات المخصصة لها بميزانية الدولة وغلة أموالها المنقولة والثابتة ورسومها والإعانات ووفورات الإيرادات العادية للسنين الماضية وسائر الإيرادات من أي مورد كان وأن تخصص تلك الإيرادات لمصروفاتها السنوية.

مادة ٥ – القواعد المتبعة في إدارة الأموال العامة تطبق على الأموال الخاصة بالجامعة مع مراعاة النصوص التي تقرر خاصة للجامعة ولو كانت مخالفة لتلك القواعد.

مادة ٦ - تتبع في حسابات الجامعة القواعد والتعليمات التي تسري على حسابات الحكومة وتكون حسابات الجامعة خاضعة لتفتيش وزارة المالية وديوان المحاسبة ومراجعتهما.

ويجب على الجامعة أن تقدم إلى الوزارة المذكورة حسابات السنة المنتهية خلال شهرين من انتهاء السنة المالية.

مادة ٧ – وزير المعارف العمومية هو الرئيس الأعلى للجامعة بحكم منصبه ويتولى إدارة الجامعة تحت إشرافه:

١- مدير الجامعة.

٢- مجلس الجامعة.

مادة ٨ – يتولى مدير الجامعة إدارة شؤون الجامعة التعليمية والإدارية وهو الذي يمثلها أمام الهيئات الأخرى - ويقوم مقامه عند غيابه وكيل الجامعة..

مادة ٩ – يكون تعيين مدير الجامعة ووكيلها بمرسوم بناء على عرض وزير المعارف العمومية. ويشترط فيهما أن يكونا قد شغلا أحد كراسي الأستاذية بإحدى الجامعات المصرية.

مادة ١٠ – يؤلف مجلس الجامعة على الوجه الآتي.

مدير الجامعة وله رياسة المجلس.

وكل الجامعة.

عمداء الكليات.

مديرو المعاهد المستقلة.

عضو من كل كلية ينتخبه مجلسها من بين أساتذتها ذوي الكراسي لمدة سنتين قابلة للتجديد.

أحد وكلاء وزارة المعارف العمومية يختاره وزيرها.

أحد وكلاء وزارة المالية يختاره وزيرها.

أربعة أعضاء يعينون بمرسوم بناء على طلب وزير المعارف العمومية من ذوي الخبرة في شؤون التعليم الجامعي. ويكون تعيين هؤلاء الأعضاء لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

مادة ١١ – ينظر مجلس الجامعة في المسائل الآتية:

١- تدبير أموال الجامعة واستثمارها وإدارتها والتصرف فيها.

٢- الترخيص لمدير الجامعة في إجراء التصرفات القانونية المدنية.

٣- إقامة أبنية الجامعة وترميمها.

٤- إعداد مشروعات قوانين الميزانية والحساب الختامي.

٥- تعيين الأساتذة وسائر أعضاء هيئة التدريس وترقيتهم تأديبهم ونقلهم من الجامعة.

٦- إدارة حركة التعليم وتشمل:

(أ) إنشاء كراسي التعليم.

(ب) نقل الأساتذة ذوي الكراسي والأساتذة المساعدين من كلية أو معهد مستقل إلى كلية أو معهد آخر.

(جـ) وضع خطط الدراسة وتعيين مدة الدراسة ومدة العطلة.

(د) النظام العام للدروس والمحاضرات والأشغال العملية ونظام أعمال المكتبة وتوزيع الدروس والمحاضرات بالكليات والمعاهد المستقلة.

(هـ) اللوائح الخاصة بالمعاهد والمراصد والمتاحف.

٧- منح الدرجات والدبلومات والشهادات الأخرى.

٨- منح الدكتوراه الفخرية للجامعة.

٩- منح الدكتوراه الفخرية لإحدى الكليات أو المعاهد المستقلة بناء على اقتراح مجلسها.

١٠- إدارة حركة الامتحانات وتشمل مدة اشتغال الممتحنين ولجان الامتحان ومقدار مكافآتهم وكيفية تعيينهم وواجباتهم.

١١- شروط قبول الطلاب في الجامعة ونظام تأديبهم ومقدار الرسوم الجامعية وكيفية أدائها وشروط الإعفاء منها والمكافآت والإعانات المالية وغير المالية.

١- وقف الدارسة بالكليات أو المعاهد المستقلة.

٢- تنظيم الشئون الاجتماعية للطلاب.

٣- الندب للجامعات والمعاهد العلمية الأجنبية ومنح الإجازات لمهمات علمية.

٤- اختصاصات كبار الموظفين ومجالس الكليات والمعاهد المستقلة.

مادة ١٢ – خطط الدارسة وشروط منح الدرجات والدبلومات وشروط توظف أعضاء هيئة التدريس وتأديبهم تنظم بقانون.

أما المسائل الآتية فيصدر بها مرسوم بعد أخذ رأي مجلس الجامعة:

١- شروط قبول الطلاب في الجامعة.

٢- نظام تأديب الطلاب.

٣- مقدار الرسوم الجامعية وكيفية أدائها.

٤- شروط الإعفاء من الرسوم الجامعية والمكافآت والإعانات على اختلاف أنواعها.

٥- مناهج الدراسة.

٦- مدة الدراسة ومدة العطلة

٧- مدة اشتغال الممتحنين ولجان الامتحان ومقدار مكافآتهم وكيفية تعيينهم وواجباتهم.

٨- كيفية إدارة أموال الجامعة.

٩- اختصاص كبار موظفي الجامعة.

١٠- اختصاصات مجالس الكليات والمعاهد المستقلة في الحدود المبينة في نصوص هذا القانون.

١١- وعلى العموم القواعد الواجب اتباعها في الشؤون العامة المتعلقة بإدارة أموال الجامعة وبالتعليم فيها.

مادة ١٣ - تكون قرارات مجلس الجامعة نافذة من تلقاء نفسها ما عدا القرارات الخاصة بوقف الدراسة بالكليات أو المعاهد فإنها لا تنفذ إلا بعد تصديق وزير المعارف العمومية أما القرارات التي تتعلق بالامتلاك والنزول عن الملك والمبادلة والقروض وقبول الهبات والوصايا والإعانات وغلة الوقف فلا تنفذ إلا بعد تصديق وزير المعارف العمومية أو مجلس الوزراء حسب الأحوال.

مادة ١٤ – يكون لكل كلية مجلس يسمى "مجلس الكلية" ويتولى إدارتها عميد ويعين وزير المعارف العمومية العميد من بين أقدم الأساتذة الخمسة المصريين ذوي الكراسي بعد أخذ رأي مدير الجامعة ويكون تعيينه لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ولا تجوز إقالة العميد من العمادة قبل انقضاء المدة المذكورة إلا بقرار مسبب من الوزير بعد أخذ رأي مجلس الجامعة. ولا تجوز إعادة تعيين العميد المقال قبل مضي سنتين.

ويكون للكلية وكيل ينتخبه مجلس الكلية من بين الأساتذة ذوي الكراسي لمدة سنتين قابلة للتجديد ويقوم مقام العميد عند غيابه في جميع اختصاصاته.

مادة ١٥ – يؤلف مجلس الكلية على الوجه التالي:

عميد الكلية وله الرياسة.

الأساتذة ذوو الكراسي.

أقدم الأساتذة المساعدين في كل مادة يكون كرسي الأستاذية فيها شاغرا.

وفيما يتعلق بكلية طب القصر العيني يؤلف المجلس من :

عميد الكلية وله الرياسة.

أقدم أستاذ في كل من التشريح والفسيولوجيا والباثالوجيا والبكتيريولوجيا والطفيليات والأقربازين والطب الشرعي والطب الوقائي والرمد والباثولوجيا الكلينيكية والكيمياء الحيوية والهستولوجيا أقدم أستاذين في كل من الأمراض الباطنية والجراحة وأمراض النساء والولادة.

ستة أساتذة يختارون بالتناوب طبقا لأقدميتهم سنويا من بين أساتذة الأقسام الإكلينيكية غير الممثلة في المجلس.

أقدم أستاذ في مدرسة طب الأسنان.

وعند النظر في انتخاب الوكيل بالكلية المذكورة يتكون المجلس من جميع أساتذة الكلية.

ولوزير المعارف العمومية بناء على اقتراح مجلس الكلية المختصة وموافقة مجلس الجامعة أن يضم إلى مجلس الكلية أعضاء من الخارج ممن لهم دراية خاصة في المواد التي تدرس في الكلية بشرط ألا يزيد عددهم على اثنين - ويكون تعيينهما لمدة سنتين قابلة للتجديد.

وعند غياب العميد يقوم مقامه في الرياسة وكيل الكلية.

مادة ١٦ – يكون لكل معهد مستقل مجلس يسمى "مجلس المعهد".

ويتولى إدارة المعهد مدير يعين بقرار من وزير المعارف العمومية من بين أساتذته ذوي الكراسي بعد أخذ رأي مدير الجامعة ويكون تعيينه لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

ولا تجوز إقالة المدير قبل انقضاء المدة المذكورة إلا بقرار مسبب من الوزير بعد أخذ رأي مجلس الجامعة. ولا تجوز إعادة تعيين المدير العميد المقال قبل مضي سنتين.

ويكون للمعهد وكيل ينتخبه مجلس المعهد من بين الأساتذة ذوي الكراسي لمدة سنتين قابلة للتجديد ويقوم مقام المدير عند غيابه في جميع اختصاصاته.

مادة ١٧ – يؤلف مجلس المعهد المستقل من أساتذة المعهد وأساتذته المساعدين ولوزير المعارف العمومية بناء على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأي مجلس المعهد المختص أن يضم إلى مجلس المعهد أعضاء من الخارج ممن لهم دراية خاصة في شؤونه الفنية بشرط ألا يزيد عددهم على اثنين ويكون تعيينهما لمدة سنتين قابلة للتجديد

مادة ١٨ – يدير مجلس الكلية أو مجلس المعهد المستقل حركة التعليم والامتحانات والنظام في الكلية أو المعهد المستقل وفقا للوائح وبموافقة مجلس الجامعة ويتولى العميد أو مدير المعهد تنفيذ قرارات مجلس الكلية.

مادة ١٩ – ألا تكون مداولات مجلس الجامعة مجالس الكليات ومجالس المعاهد المستقلة صحيحة إلا بحضور الأغلبية المطلقة لعدد أعضائها وتصدر القرارات بأغلبية الآراء. فإذا تساوت رجح رأي الجانب الذي منه الرئيس.

ولكل من هذه المجالس أن يؤلف من بين أعضائه أو من غيرهم من أولى الكفاية لجانا لدرس مسائل خاصة.

مادة ٢٠ – يعين وزير المعارف العمومية الأساتذة وسائر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة بناء على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأي مجلس الكلية المختصة أو مجلس المعهد المستقل المختص.

أما غير هؤلاء من الموظفين والمستخدمين فيعينهم وزير المعارف العمومية بناء على طلب مدير الجامعة عدا الموظفين الذين يكون تعيينهم من اختصاص مدير الجامعة.

مادة ٢١ – يكون للجامعة سكرتير عام يعين بمرسوم بناء على طلب وزير المعارف العمومية وموافقة مدير الجامعة ويشترط أن يكون من ذوي الخبرة بالشؤون الجامعية.

مادة ٢٢ – يسرى على جميع موظفي الجامعة ومستخدميها أحكام التوظف العامة لموظفي الحكومة ومستخدميها وذلك مع مراعاة ما تنص عليه اللوائح الخاصة بأعضاء هيئة التدريس.

مادة ٢٣ – تكون اللغة العربية هي لغة التعليم في الجامعة ما لم يقرر مجلس الجامعة في أحوال خاصة استعمال لغة أجنبية.

مادة ٢٤ - يلغى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٧ الخاص بإعادة تنظيم جامعة فؤاد الأول المعدل بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٣ وبالمرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٣٥ وبالقوانين رقم ٢٧ لسنة ١٩٤٠ ورقم ٣٣ لسنة ١٩٤٢ ورقم ٨١ لسنة ١٩٤٧ ورقم ٨٨ لسنة ١٩٤٨.

مادة ٢٥ – على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة.

صادر في ٢٠ ذي القعدة سنة ١٣٦٩ (٣ سبتمبر سنة ١٩٥٠)

وزير المعارف العمومية	**فاروق**
طه حسين	**بأمر حضرة صاحب الجلالة**
	رئيس مجلس الوزراء بالنيابة
	عثمان محرم

يستخلص من هذا القانون ما يلي:

الكليات التي تتكون منها الجامعة ودورها في تشجيع البحوث العلمية والعمل على رقي الآداب والعلوم في البلاد - والقواعد المتبعة في إدارة أموال الجامعة - ودور وزير المعارف - ومدير الجامعة ومجلس الجامعة في إدارة شئون الجامعة التعليمية والإدارية - والمسائل المتعلقة بمجلس الجامعة وتكوينه - ولغة التعليم في الجامعة وغير ذلك من المسائل التنظيمية.

وثيقة رقم (٣)

قانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥١

بإلغاء المادة ١٤ من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٠ بإعادة تنظيم جامعة فؤاد الأول واستبدال نص جديد بها(*)

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه.

مادة ١ – تلغى المادة ١٤ من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٠ ويستبدل بها النص الآتي "لكل كلية من كليات الجامعة مجلس يسمى "مجلس الكلية" ويتولى إدارتها عميد وعند غيابه وكيل.

يعين العميد بأمر من وزير المعارف العمومية من بين ثلاثة من الأساتذة المصريين ذوي الكراسي، يرشحهم مجلس الكلية ويكون تعيينه لمدة ثلاث سنوات.

ولا تجوز إقالة العميد من العمادة قبل انقضاء المدة المذكورة إلا بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس الجامعة.

ولا تجوز إعادة ترشيح العميد المقال قبل مضي سنتين.

ووكيل الكلية ينتخبه مجلس الكلية من بين الأساتذة المصريين ذوي الكراسي لمدة سنتين قابلة للتجديد ويقوم مقام العميد عند غيابه في جميع اختصاصاته".

مادة ٢ – على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة.

صدر في ٢١ شوال سنة ١٣٧٠ (٢٥ يوليه سنة ١٩٥١)

---

* الوقائع المصرية في ٢ أغسطس سنة ١٩٥١ – العدد ٦٧.

وثيقة رقم (٤)

جامعة فؤاد الأول

٣٠ أبريل ١٩٣٣ – قانون رقم ٣١

بشروط توظف أعضاء هيئة التدريس بجامعة فؤاد الأول وتأديبهم

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه.

مادة ١ – أعضاء هيئة التدريس في جامعة فؤاد الأول وهم:

(أ) الأساتذة ذوو الكراسي.

(ب) الأساتذة المساعدون.

(ج) المدرسون.

مادة ٢ – يشترط فيمن يعين مدرسا:

أن يكون حاصلا على دكتور من جامعة فؤاد الأول، وفي الجراحة وجراحة طب الأسنان والصيدلة على درجة ماجستير.

أو أن يكون حاصلا على درجة تعتبر معادلة لها من جامعة أجنبية أو معهد معترف بهما.

ومع ذلك يجوز بصفة استثنائية أن يعفى المرشح من شرط حصوله على هذه الدرجة إذا كانت لديه إجازات علمية أخرى تعتبر كافية.

مادة ٣ – يشترط فيمن يعين أستاذا مساعدا أن يكون حاصلا على درجة من الدرجات المذكورة في المادة السابقة وأن يكون قد شغل وظيفة مدرس مدة أربع سنوات على الأقل في إحدى كليات الجامعة أو في معهد علمي من طبقتها وأن يكون قد قضى في خدمة الحكومة ثماني سنوات أو مضت عشر سنوات على حصوله على درجة بكالوريوس أو ليسانس ويجوز استثناء أن يعين مرشحون من غير المدرسين.

مادة ٤ – يشترط فيمن يعين أستاذا ذا كرسي أن يكون حاصلا على درجة من الدرجات المذكورة في المادة الثانية وأن يكون قد شغل وظيفة أستاذ مساعد مدة أربع سنوات في إحدى كليات الجامعة أو في معهد علمي من طبقتها وأن يكون قد قضى اثنتي عشرة سنة في خدمة الحكومة أو مضت أربع عشرة سنة على حصوله على درجة بكالوريوس أو ليسانس.

ومع ذلك يجوز عند الاقتضاء عدم التقيد بالشروط المنصوص عليها في هذه المادة في حالة شغل كرسي منشأ لتعليم مستحدث.

مادة ٥ – (معدلة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣٥) – علاوة على الشروط المتقدمة يشترط في المدرس الذي يرشح لوظيفة أستاذ مساعد وفي الأستاذ المساعد الذي يرشح لوظيفة أستاذ ذي كرسي أن يكون له أبحاث قيمة مبتكرة.

مادة ٦ – (معدلة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣٥) – يصح في تعيين الأساتذة المساعدين والأساتذة ذوي الكراسي للشريعة الإسلامية بكلية الحقوق ولآداب اللغة العربية بكلية الآداب التجاوز عن الشرطين الأولين المنصوص عليهما في المادتين ٣ و ٤ بشرط أن يكون المرشح حاصلا قبل إنشاء جامعة فؤاد الأول على أعلى الإجازات العلمية التي كانت تمنح وقتئذ وأن تكون له مؤلفات وأبحاث شخصية أتت للعلم بفائدة محققة.

مادة ٧ – (معدلة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣٥) – الأساتذة هم الذين يشغلون الكراسي - وكراسي الكليات المختلفة محددة في الجداول الملحقة بهذا القانون والتي هي جزء منه.

وكل إنشاء لكرسي يكون بمرسوم يصدر بناء على ما يعرضه وزير المعارف العمومية بطلب من مجلس الجامعة بعد أخذ رأي مجلس الكلية المختصة.

مادة ٨ – (معدلة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣٥) – الأساتذة ذوو الكراسي هم الذين يلقون الدروس والمحاضرات ويديرون التمارين والأعمال التدريبية. ويعاونهم في تحت إشرافهم الأساتذة المساعدون والمدرسون وسائر المشتغلين بالتدريس.

وعند عدم وجود أستاذ ذي كرسي لإحدى المواد يقوم مقامه الأستاذ المساعد.

مادة ٩ – (معدلة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣٥) – يجوز نقل الأستاذ من كرسي إلى آخر في نفس الكلية بقرار من مجلس تلك الكلية يصدق عليه من مجلس إدارة الجامعة - ويجوز نقله إلى كرسي في كلية أخرى بقرار من وزير المعارف العمومية بناء على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأي مجلس الكليتين المختصتين.

مادة ١٠ – (معدلة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣٥) – لا يجوز نقل أحد أعضاء هيئة التدريس إلى مصلحة أخرى أو ندبه للقيام بعمل وظيفة عامة أخرى إلا بموافقة مجلس إدارة الجامعة ولا يجوز فصله إلا بعد أخذ رأي مجلس إدارة الجامعة.

مادة ١١ –لا يجوز لأعضاء هيئة التدريس أن يشتغلوا بالتجارة - أو أن يشاركوا في إدارة عمل تجاري أو مالي أو صناعي.

مادة ١٢ – (معدلة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣٥) – لا يجوز لأعضاء هيئة التدريس إعطاء دروس خصوصية أو القيام بعمل من أعمال الخبرة أو إعطاء استشارة في موضوع معين إلا بإذن من مدير الجامعة بناء على طلب عميد الكلية المختصة.

مادة ١٣ - (معدلة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣٥) – يجوز لمجلس إدارة الجامعة بعد أخذ رأي الكلية أن يأذن أعضاء هيئة التدريس بكلية الطب في مزاولة مهنة الطب أو طب الأسنان وفقا للشروط المقررة في اللوائح المعمول بها في مزاولة هذه المهنة.

ولمجلس إدارة الجامعة بعد أخذ رأي الكلية أن يأذن الأساتذة ذوي الكراسي بكلية الحقوق في مزاولة المحاماة أمام محكمة النقض والإبرام وفقا للوائح المعمول بها في مزاولة هذه المهنة وبشرط أن يكون قد مضى عليهم خمس سنوات من شغلهم كراسيهم.

مادة ١٤ – أعضاء هيئة التدريس يجوز ندبهم لجامعة أجنبية أو معهد علمي أجنبي بالشروط التي تحدد في كل حالة ولمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات متوالية. ويكون هذا الندب بقرار من وزير المعارف العمومية بناء على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأي مجلس الكلية المختصة.

وتحسب مدة الندب في المكافأة أو المعاش بشرط أن يدفع الموظف الاحتياطي. ويجوز عند الاقتضاء أن يمنح أعضاء هيئة التدريس المنتدبون علاوات وترقيات في الكليات التابعين لها وذلك في الحدود المقررة.

مادة ١٥ – يجوز أن يحصل أعضاء هيئة التدريس على إجازات لمهمات علمية مؤقتة وذلك بالكيفية والشروط المبينة في الفقرة الأولى من المادة السابقة. وفي هذه الحالة تطبق عليهم أحكام الفقرتين الأخيرتين من المادة المذكورة.

مادة ١٦ – (معدلة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣٥)، يكون تأديب أعضاء هيئة التدريس من اختصاص مجلس يؤلف من عمداء الكليات برياسة مدير الجامعة. ويشترط حضور جميع الأعضاء.

وعند الغياب أو المانع يقوم وكيل الجامعة مقام المدير، ويقوم مقام وكيل الجامعة وكيل كليته - كما يقوم وكيل كلية مقام العميد.

مادة ١٧ – يصدر قرار مجلس التأديب بأغلبية الآراء المطلقة. ومع ذلك يشترط في القرار الصادر بعقوبة الرفت أن يكون بأغلبية ثلثي الآراء.

مادة ١٨ – (معدلة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣٥) – تكلف لجنة تحقيق بأن تحقق كل دعوى قبل تقديمها إلى مجلس التأديب - وتؤلف هذه اللجنة من أحد أعضاء مجلس كلية الحقوق بصفة رئيس ومن عضوين من مجلس الكلية التابع لها المتهم بصفة عضوين.

ويعين مجلس إدارة الجامعة في كل عام الرئيس والعضوين الذين تؤلف منهم اللجنة التي تقوم بالتحقيق إذا دعت الحال - فإذا غاب الرئيس أو أحد العضوين أو منعه مانع عين مدير الجامعة من يقوم مقامه.

ولا يجوز أن يكون أعضاء لجنة التحقيق أعضاء في مجلس التأديب.

مادة ١٩ – تختص لجنة التحقيق بمباشرة التحقيق بتكليف من وزير المعارف العمومية أو مدير الجامعة.

مادة ٢٠ – تقدم اللجنة إلى مدير الجامعة تقريرا بنتيجة تحقيقها. ولوزير المعارف العمومية دائما أن يطلب إبلاغه هذا التقرير.

مادة ٢١ – (معدلة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣٥) – لوزير المعارف العمومية أو المدير الجامعة أن يحيل تقرير لجنة التحقيق على مجلس إدارة الجامعة

للفصل فيه. ويجوز لمدير الجامعة أن يقف مؤقتا عن مباشرة العمل أي عضو من أعضاء هيئة التدريس محال إلى مجلس التأديب.

مادة ٢٢ – (معدلة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣٥) – يقرر مجلس إدارة الجامعة الإجراءات التي تتبع أمام مجلس التأديب ويحكم مجلس التأديب حسبما يتحقق له، غير مكلف بالتمسك بقواعد معينة من حيث الإثبات.

مادة ٢٣ – قرارات مجلس التأديب يجب أن تكون مسببة وهي غير قابلة لأي طعن ما عدا ما يصدر منها غيابيا فللمتهم حق المعارضة فيه.

مادة ٢٤ – العقوبات التأديبية هي:

(أ) بالنسبة للأساتذة المساعدين والمدرسين:

الإنذار.

التوبيخ.

التنزيل من الوظيفة أو الدرجة.

الرفت.

(ب) بالنسبة للأساتذة ذوي الكراسي:

الإنذار.

التوبيخ.

الرفت.

ويجوز أن يستتبع التوبيخ الحرمان من المرتب مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر.

وفي حالة الرفت يقرر مجلس التأديب سقوط أو بقاء الحق في المكافأة أو المعاش طبقا لأحكام القوانين واللوائح المعمول بها في هذا الشأن، ولمدير الجامعة أن يوجه إنذارا إلى أعضاء هيئة التدريس الذين يخلون بواجباتهم.

مادة ٢٥ – (معدلة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣٥) – يجوز أن يعين في الكليات مساعدو مدرسين ومعيدون ومدرسو لغات حية ورؤساء أعمال تدريبية ومحضرون في المعامل، ويكون تعيينهم بصفة مؤقتة أو بصفة دائمة.

ويعين وزير المعارف العمومية مساعدي المدرسين ومدرس اللغات الحية بناء على طلب مدير الجامعة بعد أخذ رأي عميد الكلية المختصة.

ويعين مدير الجامعة بناء على طلب عميد الكلية المختصة المعيدين ورؤساء الأعمال التدريبية والمحضرين في المعامل.

مادة ٢٦ - (معدلة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣٥) – يجوز عند الاقتضاء أن يعين أعضاء في هيئة التدريس أجانب ممن يرى أن درجاتهم وكفايتهم تؤهلهم لذلك ويكون التعيين بناء على طلب مجلس إدارة الجامعة وبعد أخذ مجلس الكلية المختصة.

وتحدد حينئذ حالتهم في عقود استخدامهم.

مادة ٢٧ – تحدد وظائف أعضاء هيئة التدريس الحاليين بالجامعة بقرار يصدر من مجلس الوزراء بناء على ما يعرضه وزير المعارف العمومية بعد طلب مجلس الجامعة وأخذ رأي مجلس كل كلية. ويراعى في هذا التحديد بقدر الإمكان المركز الحالي لهؤلاء الأعضاء ولو لم تتوافر فيهم الشروط المذكورة في هذا القانون.

مادة ٢٨ – (معدلة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٣٩)، استثناء من أحكام هذا القانون يصح تعيين الأساتذة ذوي الكراسي في كليات الهندسة والزراعة والتجارة ومدرسة الطب البيطري وفرع كلية الطب في الإسكندرية التجاوز عن الشرطين الأولين من الشروط المبينة في المادة الرابعة من هذا القانون. كما يجوز في تعيين الأساتذة المساعدين فيها التجاوز عن الشرط الأول من المادة الثالثة.

ويعمل بهذا التجاوز حتى نهاية السنة الدراسية ١٩٤٠ – ١٩٤١.

مادة ٢٩ – على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وثيقة رقم (٥)
مذكرة
مرفوعة إلى مجلس الجامعة
بشأن تدريس المواد والإجابة عليها باللغة العربية

طلب معالي وزير المعارف أن يعرض الاقتراح الآتي على مجالس الكليات ومجلس الجامعة وهو:

"اقتضت ضرورة الاستعانة بالأساتذة الأجانب في الوقت الحاضر تدريس طائفة من المواد أو فروعها باللغات الأجنبية في بعض كليات الجامعة وقد يكون من الفائدة المحققة اتخاذ الوسائل الكفيلة بحفز الطلاب الذين يتلقون هذه الدراسات إلى الاتصال بالمراجع العربية والإلمام بمصطلحاتها خلال دور الانتقال الذي يرجى أن ينتهي قريبا إلى جعل الدراسات كلها في كليات الجامعة بلغة البلاد. وقد يكون من بين هذه الوسائل أن يطلب إلى هؤلاء الطلاب الإجابة باللغة العربية على بعض الأسئلة التي توضع في هذه المواد فإن من شأن هذه الخطة أن توجههم إلى العناية بدراسة بعض الموضوعات والإلمام بمصطلحاتها فيما يوجد لها من مراجع باللغة العربية وأن تخلق جوا صالحا للبحث والتأليف فيها بهذه اللغة وتمهد إلى الغاية التي نرجوها في نقل العلم إلى اللغة العربية ومسايرة هذه اللغة مقتضيات النهضة العلمية الحديثة".

وتتلخص ردود كليات الجامعة فيما يلي:

كلية الطب:

قرر مجلس الكلية أن الوقت لم يحن بعد لعمل تغيير كامل في تدريس الطب باللغة العربية ويمكن الابتداء بتغيير جزئي في بعض فروع من علمين:

(١) مادة التقارير الطبية الشرعية.

(٢) مادة اللوائح والقوانين الصحية في علم الصحة والطب الوقائي.

وأنه فيما يختص بالطب الشرعي فإن الطلبة محتاجين إلى الإجابة باللغة العربية على إحدى أسئلة الامتحان التحريري. وفي امتحان دبلوم الصحة العامة يمكن أن يجيب الطلبة على أسئلة اللوائح والقوانين الصحية باللغة العربية. هذا مع

تذكير جميع أعضاء هيئة التدريس بالعمل على إعطاء الطلبة تراجم باللغة العربية للاصطلاحات الطبية الأجنبية.

كلية الآداب:

ما تواجهه الكلية لا ينشأ في الواقع عن الاستعانة بالأساتذة الأجانب وما يترتب عليه من تدريس طائفة من العلوم بغير اللغة العربية إذ أن ما يدرس فعلا في الوقت الحاضر بغير هذه اللغة قليل. والصعوبة الحقيقية هي تدبير مراجع كافية باللغة العربية وهو ما أخذت الكلية في الاستعداد له باقتراح مبلغ من المال يرصد لنشر ما يوضح أو يترجم إلى اللغة العربية من المراجع الأساسية. هذا مع اتخاذ ما يلزم لتقوية الطلاب في اللغات الأوربية بحيث يستطيعون الانتفاع من المراجع الأجنبية للمواد القليلة التي تلقى بغير العربية.

أهم التعديلات في مشروع اللوائح الجديدة

أولا: مدرسة الطب:

١ – أضيف إلى الدرجات العليا التي تمنحها الكلية درجة دكتور في العلوم الفنية وهي علوم التشريح ووظائف الأعضاء والبتالوجيا والبكتربولوجيا وذلك لما لوحظ من ازدياد الإقبال على التخصص في هذه العلوم ولأن هذا التخصص يقتضي دراسات ومناهج تختلف عن مثلها في العلوم الإكلينيكية كالأمراض الباطنية والجراحة (المواد ٧ أساسية و٤٧ و٤٨ داخلية).

٢ - وفيما يتعلق بدرجة ماجستير في الجراحة خيّر الطالب في تقديم رسالة عن بحث طريف أو في كتابة مقال عن موضوع تحدده له لجنة الامتحان وذلك لما شوهد من أن عمل بحث طريف في فن الجراحة ليس متيسرا دائما كما هو في علم الأمراض الباطنية حيث يستعان فيه بأبحاث المعامل وغيرها (المادة ١٠ أساسية. فقرة أخيرة).

٣ – أنشأت دراسات للتخصص في فروع الطب الآتية:

طب الأطفال – أمراض النساء والولادة – البتالوجيا الإكلينيكية (أعمال معامل التحليل الطبي) وقد اقتضى ذلك تعديل مواد في اللوائح وإضافة مواد جديدة (المواد ٢ ز ١٦ ز ١٧ و١٨ أساسية ٧٢ و٧٣ و٧٤ و٧٥ و٧٦ و٧٧ و٧٨ و٧٩ و٨٠ داخلية).

ثانيا : مدرسة طب الأسنان:

التعديلات التي أدخلت على لوائح هذه المدرسة اقتضتها:

١- تعديلات ثانوية في برامج بعض العلوم كزيادة عدد المحاضرات أو التمرينات العملية وغير ذلك (المواد ٩٠ و ٩٤ و ١٠١ داخلية).

٢- تعديل منهج امتحان درجة الماجستير في جراحة الأسنان بالنص على جواز استبدال الرسالة بمقال في موضوع تحدده لجنة الامتحان تمشيا مع التعديل الذي أدخل في منهج امتحان درجة الماجستير في الجراحة العامة كما سبق شرحه (المادة ٣٣ أساسية).

ثالثا: مدرسة الصيدلة:

أهم التعديلات التي أدخلت على لوائح هذه المدرسة اقتضاها إنشاء دبلومين للتخصص إحداهما في الكيمياء التحليلية للأغذية والعقاقير والأخرى في التحليل الكيميائي الحيوي وذلك لما لوحظ من افتقار البلاد المصرية إلى المتخصصين في هذه الفروع ولأن كثيرا ممن يشتغلون في معامل التحليل أو الصيدليات أو المصالح ليسوا من حيث المؤهلات العلمية بالدرجة التي تدعو للاطمئنان إلى النتائج التي يصلوا إليها في علمهم (المواد ٣٩ و ٤٠ و ٤١ أساسية والمواد ١٢٦ و ١٢٧ و ١٢٨ و ١٢٩ و ١٣٠ و ١٣١ و ١٣٢ و ١٣٣ داخلية).



النقراشى باشا يضع اكليلاً من الزهور على النصب التذكارى لشهداء الجامعة

وثيقة رقم (٦)

"مشروع قانون

بضم دار العلوم[1] إلى جامعة فؤاد الأول

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

مادة ١ – تضم دار العلوم إلى جامعة فؤاد الأول وتكون كلية من كلياتها باسم "كلية دار العلوم".

مادة ٢ – إلى أن يتم وضع جدول بالكراسي التي يتقرر إنشاؤها بسبب هذا الضم – وإلى أن يصدر قرار من مجلس الوزراء، بناء على ما يعرضه وزير المعارف العمومية، بعد طلب مجلس إدارة الجامعة، بتنظيم هيئة التدريس بالكلية الجديدة وبتحديد وظائف أعضاء هيئة التدريس الحاليين – يعين وزير المعارف العمومية – بناء على طلب مدير الجامعة – من بين هؤلاء الأعضاء عددا منهم لتأليف مجلس مؤقت للكلية الجديدة . وله أن يضم إلى هذا المجلس أعضاء من الخارج بشرط ألا يزيد عددهم على أربعة.

مادة ٣ – يؤخذ رأي المجلس المذكور في جميع المسائل المتعلقة بجدول الكراسي الجديدة وبقرار مجلس الوزراء المشار إليهما في المادة السابقة.

مادة ٤ – الطلبة الحاليون في دار العلوم يقبلون في فرق الدراسة المقابلة في كلية دار العلوم.

مادة ٥ – إلى أن يصدر قانون يعين القيمة القانونية للشهادات التي تمنحها كلية دار العلوم تكون قيمتها هي نفس القيمة القانونية التي لشهادات دار العلوم قبل ضمها إلى جامعة فؤاد الأول.

مادة ٦ – يستمر العمل بصفة مؤقتة باللوائح والأنظمة الخاصة بدار العلوم، ما لم تكن مخالفة لأحكام هذا القانون، وذلك إلى أن تصدر لوائح خاصة بموجب المادة ١٨ من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٧ المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٣٥.

مادة ٧ – على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة، وأن ينشر في الجريدة الرسمية، وينفذ كقانون من قوانين الدولة.

مضابط مجلس النواب : الجلسة الثانية عشرة الثلاثاء ١ غرة ربيع الثاني ١٣٦٥ هـ

١- أنشئت دار العلوم في عام ١٨٧٢ في موقع البهو المدرج الملحق بدار الكتب بسراي درب الجماميز، وفي هذا المدرج كانت تلقى محاضرات تثقيفية وتدريبية، للتفاصيل انظر العيد الماسي لجامعة القاهرة ١٩٨٣ ص ١٨٥ – ١٩٦.

يستخلص من هذه الوثيقة ما يلي:

في الخامس من مارس ١٩٤٦ قرر مجلس الشيوخ والنواب قانونا صارت بعده مدرسة دار العلوم العليا كلية من كليات جامعة القاهرة التي كانت تحمل اسم جامعة فؤاد الأول. ومنذ ذلك التاريخ أخذت الكلية الجديدة تواصل مهمتها العلمية الفريدة التي تميزت بها بجمعها بين الدراسات العربية والإسلامية والتي تركزت في الدراسات والبحوث الأكاديمية بصورة تحفظ للغة العربية والتراث الإسلامي مكانتها السامية. وكلية دار العلوم باتجاهها هذا لم تنفصل عن ماضيها التليد الذي عاشته منذ أن أنشئت في عام ١٨٧٢ لتحقيق هدف عمل المسئولون على تحقيقه في مجال العلم والتعليم والثقافة. وفي محاولة تحديث أساليب الدراسة وأساليبها وقع على كاهلها عندئذ عبء إعداد جيل جديد تتبعه أجيال يؤدون واجبهم في النهوض بخدمة اللغة العربية وخدمة الإسلام على هدى من التفكير الحر والأفق الواسع.

وثيقة رقم (٧)

جامعة فؤاد الاول

تستقبل جلالة الملك فاروق الاول

مغزى الحفلة الجامعية الملكية وأثرها

****

في يوم ٢٨ فبراير ١٩٣٩ احتفلت جامعة فؤاد الاول في مشهد مهوب جدير بجلالة العلم، باضفاء لقب دكتور فخري على حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الاول . وهذا الحدث فضلاً عن مكانته التاريخية فان لهُ أثراً عظيماً في توجيه الفكر المصري نحو البحث العلمي وتشجيع حرية الفكر وحث الشباب على المضيّ في البحوث العلمية والعملية المنتجة التي يحتاج اليها الشرق العربي في هذا العصر أشد الاحتياج . فان طابع هذا العصر، وهو طابع المدنية الحديثة التي أخذت مصر بأكثر أسبابها ، انما يحوّل الفكر الى تيار العمل ، ووزن الاشياء العلمية بما لها من الأثر العملي في زيادة الرفاهية البشرية ، وبما لها من المكانة في توسيع آفاق الفكر الانساني . ولا ريب في ان تفضل جلالة الملك المعظم بقبول هذه الاجازة الجامعية السامية دليل على ان جلالتهُ يحيط هذا الاتجاه بتشجيعه السامي ويعزّز في النشء الميول الضرورية للأخذ بالاسباب العلمية البحتة، وجلالتهُ في عمله هذا انما يتأثر خطوات المغفور له والده العظيم الذي كان له على الجامعة أكبر الفضل في انشائها اولاً وتعهدها بما ينمي دوحتها من بعد ذلك . وقد اعرب صاحبا المعالي وزير المعارف ومدير الجامعة عن هذه الحقائق ابلغ تعبير في الخطبتين النفيستين اللتين القياها في ذلك الحفل الجامعي الملكي الجليل واليك نصها [محرر المقتطف]

***

خطبة وزير المعارف

مولاي صاحب الجلالة :

ارجو ان تسمحوا لي بأن ارفع الى مقام جلالتكم الأسمى باسم حكومة جلالتكم وباسم مجلس الجامعة وباسم الجامعيين كلهم اساتذة ومتخرجين وطلاباً ابلغ آيات الشكر لتفضلكم

المقتطف ابريل ١٩٣٩



حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الاول في جامعة فؤاد الاول والى يمين جلالته في يسار الصورة كما تواجهها صاحب المعالي وزير المعارف فمدير الجامعة

بتشريف هذا الاجتماع وبقبول درجة الدكتوراه الفخرية من جامعة فؤاد الاول . بل ان عبارات الشكر والحمد يامولاي ليقصر أبلغها دون التعبير عما يخالج نفوسنا وما يفيض عنها من عرفان لجميل جلالتكم ولما يدل عليه تعطفكم السامي على الجامعة من معنى كريم

مولاي : لقد تبنى المغفور لهُ والدكم العظيم هذه الجامعة مذ برزت فكرتها الى حيز الوجود فحاطها من عنايته وعطفه بما زادها نموًّا وانتاجاً وبما جعل معاهدها موضع اعجاب العلماء من مختلف الامم ومحل تقديرهم واكبارهم فلا عجب وقد كان ذلك شأنها أن تحظى من رعاية جلالتكم ومن عطفكم بما حظيت به في كل حين . وان يكون تفضل جلالتكم اليوم بما تفضلتم به عليها مما تزيد رجالها وابناءها غبطةً وابتهاجاً وبما يجعل المستقبل امامها مشرقاً بالآمال في اطراد نهضتها حتى تبلغ بمصر في أقرب وقت أعز مكان وأكرمه وأمنعه

***

مولاي : لقد كانت غاية البلاد من اقامة الجامعة في اوائل هذا القرن العشرين ان تبلغ مصر بواسطة التعليم الجامعي والبحث العلمي ما بلغتهُ أرقى الامم في سلم الحضارة وان تكشف بنور العلم من اسرار الطبيعة ومن سنة الله في الكون ما يزيدها سلطاناً على الحياة في جانبيها المادي والمعنوي وان تصل بذلك الى المقام الانساني السامي الذي يمكنها من مشاركة الامم في العمل على تقدم الانسانية نحو الكمال . واذا كانت الامم التي سبقتنا الى العلم والتي اتخذت من الجامعات موائل للثقافة الانسانية العليا قد استطاعت — بفضل جهود الاجيال المتعاقبة من ابنائها — ان تقيم في العالم هذه الحضارة التي زادتهُ بالعلم رخاء ورفعت العلم والأدب والفن فيه مكاناً عليًّا ، فان مصر قد حرصت على ان تسرع الخطى بالاستفادة من تجارب هذه الامم ومن علمها مستعينة لذلك برجال العلم والفن من الاجانب وبالبعوث توفد الى جامعات اوربا ليعود ابناؤنا المصريون اليها بثمرات تحصيلهم وبثمرات تفوقهم وابتكارهم . ولقد وجدت هذه الجامعة من جلالة المغفور له والدكم العظيم اعظم العون لها في هذا وفي ذاك مذ تبناها وليدة الى ان تركها قوية ناهضة تجاهد في سبيل العلم والاصلاح عن طريقه وتعمل لتنشر في مصر وفي الشرق العربي كله أنفع الآثار لاحياء الشعوب وان تبث فيهما الثقافة الجامعية التي تبعث الى النفوس قوة الايمان الصادق بالحق وتعوّدها التضحية الخالصة في سبيله

مولاي : لقد كان في مقدور الجامعة ان تكون اسرع سيراً وأغزر في العلم والثقافة انتاجاً لو انها احتفظت بجميع رجالها الذين عادوا اليها بعد ان اوفدتهم كلياتها في بعوثها المختلفة والذين ابدوا في السنوات التى اضطلعوا باعباء البحث والتدريس فيها من الكفاية والمقدرة ما يغبطهم

عليه العلماء الممتازون في ارقى الامم وما كان خليقاً ان يقر نماؤه في لغتنا وبلادنا احدث ما وصل اليه البحث العلمي في نواحيه المتشعبة . لكن الجامعة آثرت ان لا تضن بهؤلاء الرجال على سائر نواحي النشاط في الدولة ليوجهوها وجهة صالحة ولينشروا في جوها روح التقدم وأسباب التفكير السليم وليمهدوا بذلك الى النهوض الصحيح والسير السريع في الطريق السوي . وقد فعلوا. وان من بين رجال الدولة الممتازين اليوم يا مولاي عدداً عظيماً من اولئك اليهم يرجع الفضل في استغناء مصر عن معاونة الاجانب في نواحي النشاط التى يعملون فيها واليهم يرجع فضل أعظم من ذلك في النهوض بهذه النواحي الى مقام حاز رضاء المغفور له والدكم العظيم وحاز رضاء جلالتكم وحاز رضاء الأمة

والآن وقد أنجبت هذه الجامعة جامعة فؤاد الاول نباتاً جديداً هو نواة الجامعة التي تتيمن منذ اليوم باسم جلالتكم الكريم وقد بدأ خريجوها ينبثون في مختلف أعمال الدولة والاعمال الحرة وينهضون بها على نحو يتفق وما هو جدير بمن خرجتهم معاهد رعاها والدكم العظيم وهي محل عطفكم وعنايتكم فقد حقّ للجامعة ان تحتفظ بأبنائها الذين يتولون التدريس والبحث فيها لتتم بهم رسالتها ولتشترك مع جامعات العالم في أداء ما علينا من حق للعلم وللثقافة الانسانية

***

مولاي: ان هذه الامور التي تجول بنفوسنا جميعاً قد تضاعفت اليوم فالجامعيون مستبشرون جميعاً بتفضلكم بقبول درجة الجامعة الفخرية العليا وهم يعتبرون هذا اليوم فتحاً للحياة الجامعية مبيناً وأي فتح أعظم من ان تحظى الجامعة بهذه الرعاية السامية من لدن جلالتكم كما حظيت منذ نشأتها بالرعاية السامية من لدن والدكم العظيم

إنهُ لفتح يطمعها في ان تقر ثقافتها على أساس من الايمان بالحق عن طريق العلم الصحيح ونوره وان تضاعف الجهد لترفع اسم مصر في ميادين العلم والادب والفن في ربوع العالم كله

مدّ الله يا مولاي في حياتكم وأحيا العلم والادب والفن في رحابكم أطيب حياة

وبأذنكم الكريم يا مولاي أختم هذه الكلمة شاكراً لجلالتكم التفضل بسماعها مستأذناً جلالتكم في ان تسمحوا لسعادة مدير الجامعة ان يلقي بين يديكم كلمة الجامعة

***

خطبة مدير الجامعة

مولاي

الى جلالتكم أرفع آيات اغتباط الجامعة لتشريفكم إياها بالزيارة وشكرها الصادق على ان

تفضلتم فنزلتم منها منزلة الشرف وتقلدتم رآسة الأسرة الجامعية على سنة رئيسها الاول ونصيرها الأجل والدكم العظيم رضوان الله عليه

انها ترى في شخصكم الكريم يا مولاي مجد مصر وأملها ماثلين فتستقبلكم وقد استشعرت الاعتزاز بماضيها والثقة بحاضرها والرجاء في مستقبلها

ان الأسرة الجامعية ترى في شخصكم الكريم يا مولاي قوة الشباب ونضرته فحقٌ لها ان تتيمن بهذا اليوم السعيد الذي يلتقي فيه شباب الملك بشباب العلم تتيمن بهذا اليوم الذي تتلقى فيه يدكم الكريمة لواء الشباب المثقف لترفعهُ عظيماً كريماً يظل طلاب العلم في أقطار الشرق ويهديهم الى مثلهم الأعلى فيما يحتاج اليه العلم من طموح النفس ونبل الخلق والقدرة على الاحتمال، إن هذا الجيل الناشىء من الجامعيين هو جيل جلالتكم قد عاصركم في النشأة وشارككم في الشعور والأمل، وان مصر لتعرف في جلالتكم ميولكم الديموقراطية الشريفة التي تتجلى آثارها فيما ينبغي ان تتجلى فيه من المواطن باعتبار أن المبادىء الديموقراطية هي الوسيلة للتربية السياسية للأمم الناهضة وتعرف في جلالتكم المساواة بين جميع رعاياكم في عطفكم السامي على جمعياتهم وأفرادهم وتعرف فيكم الحزم وسداد الرأي، كل اولئك يجعلها تكل اليكم راضية مطمئنة ابناءها لتقودوهم الى حيث يبلغون من المجد والعزة والكرامة ما تريدون لوطنكم العزيز

هذه الجامعة يامولاي التي غرضها كما قدره لها ضمير الامة وفرضه عليها القانون خدمة العلم لذاته وتنشئة الشباب المصري وتثقيفه، هذه الجامعة انما هي من عمل والدكم العظيم تلقاها فكرة تجيش بها النفوس واملاً يدفع به الشعور بالكرامة الوطنية فحققها وأنشأها معهداً لتربية العقل وتصفية الذوق واذكاء الشعور بواجب مصر لنفسها وللانسانية والعلم. وقد منحها حبه الخالص وأبوتهُ الكريمة وحباها المعونة والتأييد حتى بلغت الى حيث هي الآن فأصبحت مثابة للعلماء وملاذاً للطلاب يفدون اليها من مصر ومن الشرق وكثر عددهم فيها الى حد أشفق منهُ بعض الكليات على مستوى التعليم فاقترحت الجامعة انشاء فروع في الاسكندرية للحقوق وللآداب وللطب نواة لجامعة جديدة ستخلف برعاية جلالتكم مدرسة الاسكندرية. وقد شاءت حكومة جلالتكم مشيئة موفقة ان تضاف الى اسمكم الكريم

مولاي: لقد آثر والدكم العظيم جامعته رجالها وابناءها بفضل من عنايته ومكانة ممتازة من قلبه الكبير فآثره الجامعيون بأصفى ما تفيض به القلوب من الحب وأكرم ما تجود به النفوس من الولاء وهم يرون في تفضلكم اليوم بهذا العطف الكريم مضيًّا على سنته ووفاءً بعهده فيملؤهم ذلك غبطة وأملاً ويدفعهم الى ان يؤكدوا لجلالتكم ما أكدوا لوالدكم العظيم من العهد ان يخلص قلوبهم وعقولهم وجهودهم للعلم لا يبتغون بذلك الا مرضاة الحق والملك والوطن

وثيقة رقم (٨)

قانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٠

بربط ميزانية جامعة فؤاد الأول

للسنة المالية ١٩٥٠ – ١٩٥١

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

مادة ١ – تقررت ميزانية مصروفات جامعة فؤاد الأول للسنة المالية ١٩٥٠ – ١٩٥١ بمبلغ ١,٥٩٩,٤٥٦ ج (مليون وخمسمائة وتسعة وتسعين ألفا وأربعمائة ستة وخمسين جنيها).

وتقررت ميزانية إيراداتها للسنة المالية المذكورة بمبلغ ١,٥٩٩,٤٥٦ ج (مليون وخمسمائة وتسعة وتسعين ألفا وأربعمائة ستة وخمسين جنيها).بما فيها إعانة الحكومة وذلك حسب الجدول المرافق لهذا القانون.

مادة ٢- إن وجود اعتماد لغرض في جداول المصروفات لا يعفى من المحافظة بكل دقة على أحكام اللوائح المعمول بها فيما يتعلق باستخدام ذلك الاعتماد.

مادة ٣ – لا يجوز إطلاقا تعيين موظفين احتسابا على وفور الميزانية أو ترقية موظفين بصفة شخصية أو قيد موظف على درجة أدنى من درجته، وكل ما تم على خلاف ذلك من تعيين أو ترقية أو قيد قبل صدر قانون ربط ميزانية سنة ١٩٤١ – ١٩٤٢ أو بمقتضى قواعد تسوية حالة إعادة المنسيين أو المنصفين أو نتيجة لإعادة موظفي ومستخدمي التموين والوقاية المدنية والاستيراد إلى الجامعة بدرجات أعلى من درجات الوظائف المحتفظ لهم بها للتذكار في الجامعة – يظل على حاله حتى يزول سببه أو يسوى".

"كذلك لا يجوز – بغير إذن البرلمان – تعديل عدد الوظائف المدرجة بالميزانية أو درجاتها".

مادة ٤ – لا يجوز فتح اعتمادات إضافية للميزانية لتسوية تجاوز في اعتمادات الأبواب الواردة بها إلا إذا كان ذلك بالأخذ عن وفور جملة ربط هذه الميزانية.

مادة ٥ – على وزيري المعارف العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه.

نأمر ببصم هذا القانون بخاتم الدولة، وأن ينشر في الجريدة الرسمية، وينفذ كقانون من قوانين الدولة.

صدر في ١٤ ذي القعدة سنة ١٣٦٩ (٢٨ أغسطس سنة ١٩٥٠)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير المالية	وزير المعارف	رئيس مجلس الوزراء (بالنيابة)
مجد زكي عبد المتعال	طه حسين	عثمان محرم

ميزانية جامعة فؤاد الأول

١ - المصروفات

جنيه	
٨٩٤,٣٠٦	باب ١ – ماهيات وأجر ومرتبات
٢٥٩,١٥٠	باب ٢ – مصاريف عمومية
١٤٠,٠٠٠	باب ٣ – أعمال جديدة
٣٧٠,٠٠٠	باب ٤ – غلاء معيشة
١,٥٩٩,٤٥٦	**الجملة**

٢ - الإيرادات

جنيه	
١٣,٠٠٠	بند ١ – إيرادات الأموال الثابتة
١٨٥,٠٠٠	بند ٢ – رسوم مدرسية وامتحانات ورسم مكتبة
٣٠,٠٠٠	بند ٣ – إيرادات متنوعة
	بند ٤ – إعانة الحكومة
١٠١٠١,٤٥٦	من ميزانية وزارة المعارف العمومية.
٢٧٠,٠٠٠	إعانة إضافية من الحكومة لغلاء المعيشة (قسم ٢٣)
١,٣٧١,٤٥٦	
١,٥٩٩,٤٥٦	**الجملة**

عند مقارنة ميزانية مصروفات الجامعة المصرية منذ عام ١٩٣١/٣٠ بميزانية ١٩٤١/٤٠ نجد أنها زادت من ٢٩٨,٥٥٩ جنيها إلى ٨٤٩,٣٠٠ جنيه. أما ميزانيتها في عام ١٩٥١/٥٠ فقد تعدى المليون ونصف جنيها.



فى الحرم الجامعي بجامعة فؤاد .

وثيقة رقم (٩)

إحصائية عام[1]

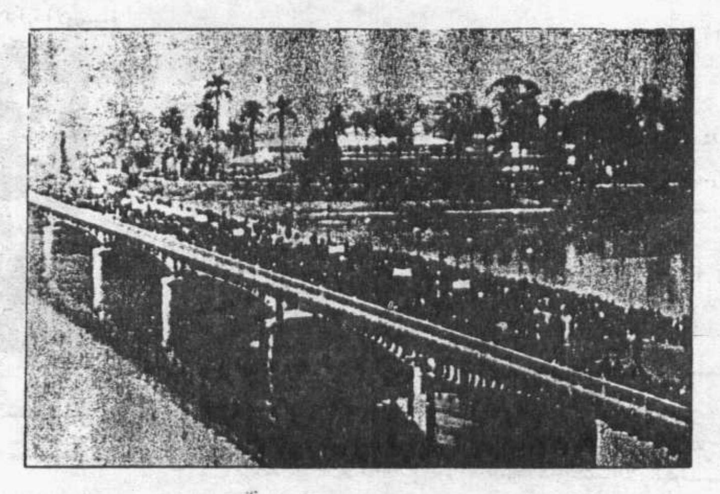
بعدد طلبة وطالبات جامعة فؤاد الأول

في الفترة من ١٩٣٦ إلى ١٩٤٩

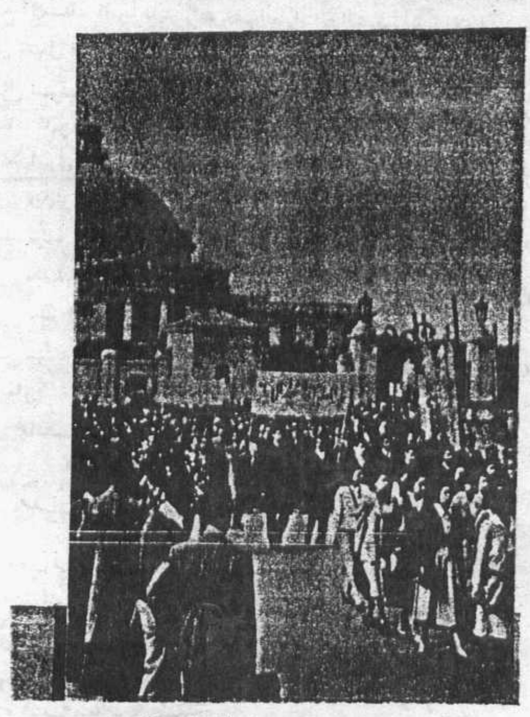
أسماء الكليات	١٩٣٦ - ١٩٣٧			١٩٤١ - ١٩٤٢			١٩٤٦ - ١٩٤٧			١٩٤٨ - ١٩٤٩		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
الطب بأقسامها	٠٩٥٨	٠٤٨	١٠٠٦	١٣١٥	٧٧	١٣٩٢	٢٥٣٤	٢٠٧	٢٧٤١	٣٠٥٧	٣٠١	٣٣٥٨
العلوم	٠٣٣٤	٥٤٩	٠٣٨٣	٠٨٤٩	٧٦	٠٩٢٥	٠٦٣٧	٠٤١	٠٦٧٨	٨١١	٧٦	٨٨٧
الحقوق	٢٠٧٤	٠٢٩	٢١٠٣	١٩٤٥	٢٢	١٩٦٧	١٥٩٩	٠٤٥	١٦٤٤	٢٥٤٧	٨٣	٢٦٣٠
الآداب	٠٨٨٣	١٨٨	١٠٧١	١٣٣٦	١٨٠	١٥١٦	٠٧٧٠	٣٦١	١١٣١	١٢٣٧	٤٥٢	١٦٨٩
الهندسة	٠٩٧٠		٠٩٧٠	١٠٨٣		١٠٨٣	١٦٨٤	٠٠٤	١٦٨٨	١٧٨٩	٠٤	١٧٩٣
الزراعة	٠٩٨١		٠٩٨١	١١٠٨		١١٠٨	١٠٦٨	٠٣٢	١١٠٠	١٤٩٩	٠٦٧	١٥٦٦
التجارة	١٤٩٤	٥	١٤٩٩	٠٤١٧		٠٤١٧	١٨٦٧	٠٤٩	١٩١٦	٣٣٩٤	١٢٤	٣٥٩٨
الطب البيطري	٠٢١١		٠٢١١	٠١١٥		٠١١٥	٠٢٢١		٠٢٢١	٣١٦	٧	٣٢٣
دار العلوم ضمت للجامعة عام ١٩٤٦							٠٤٥٩		٠٤٥٩	٥٩٤	-	٥٩٤
الجملة	٧٩٠٥	٣١٩	٨٢٢٤	٨١٦٨	٣٥٥	٨٥٢٣	١٠٨٣٩	٧٣٩	١١٥٧٨	١٥٥٩٧	١١٤٢	١٦٧٣٩

(١) دليل المعارف العمومية ١٩٥٠ ص ١٠٣

يتضح من هذا الإحصاء الزيادة المطردة في عدد طلاب وطالبات الجامعة.



لقطة لطلبة الجامعة عام ١٩٥١ مع بدء الكفاح المسلح فوق كوبرى عباس الشهير .



الفتيات فى مقدمة موكب الشهيد عمر شاهين الذى حمل السلاح مكافحا ضد الانجليز .

وزارة المعارف العمومية

الادارة الاوربية



مذكـــــــرة

بشـان حسـن عثـمان افندى عضو بعـثة الجامعة المصرية ـ موفـد في بعثة علمية الي ايطاليا لدراسة التاريخ الحديث وتاريخ الدولة العثمانية ومصر من اواخـر عهد المماليك الشراكسة للحصول علي الدكتوراه من جامعـة رومـــا •

حاصـل قبـل سفره علي درجـة الماجستير في الاداب سنة ١٩٣٤

سـافر في ديسمبر سـنة ١٩٣٤ وتنتهـي بعثته في ديسمبر سـنة ١٩٣٩ •

موضوع المذكرة

طلب الموافقـة علي التصريح للعضو المذكور بعمل سياحة علمية في ايطاليا واوربـا وبعض مدن الشرق لجمع وثائق تاريخية والاطـلاع علي المخطوطات والكتب اللازمة لرســالته

١ ـ ورد خطاب من مكتب البعثة بجنيف بتاريخ ٢٣ ابريل سنة ١٩٣٦ ومعه طلب من العضو يقول فيه انه قد بدأ بتحضير رسالته للدكتوراه وتلزمه عـدة تنقلات داخل ايطاليا وخارجها وقـد وضع الاستاذ كابونا للينو رئيس قسم الدراسات الشرقية بكلية الاداب بروما برنامجا لهذه الرحلات يقتضي بتنقل العضو في ايطاليا وسوريا ولبنان وبعض مـدن اوربـا •

٢ ـ وحـول الموضـوع علي الجامعة المصرية فاجابت بتاريخ ٣٦/٥/١١ بالموافقـة علي ماجاء بتقرير الاستاذ كابونا للينو في هذا الموضوع ونـرى بنـاء علي هــذا ان يقضي حسن عثمان افنـدى •

اولا ـ ابريل ومايو ويونيه في تكميل ابحاثه في دور السجلات الايطالية (في فلورنسا وبيزا والبندقية ونابلي وصقلية)

ثانيا ـ يوليه وجـزء من اغسطس في لبنان وسوريا حيث يلزمه الاطلاع على بعض مخطوطات في مكتبة الجامعة اليسوعية ببيروت وفي مكتبة المعـهد العلمي في دمشق ـ وتوافـق الجامعة علي ان يمنح اجـازة قصـيرة في اغسطس يقضيها بين اهله وذويه

ثالثا ـ سبتمبر واكتوبر ونوفمبر وديسمبر سنة ١٩٣٦ ويناير سنة ١٩٣٧ في فينا وباريس ولنـدرة اما ماورد خاصـا بزيـارة مدريد فـترى الجامعـــة ارجـاءه •

فانتشــرف بعرضـه للنـــظر ؛

١٩٣٦/٥/١٧

مدير الادارة الاوربية

وزارة المعارف العمومية

مراقبة البعثات

الأمل عند الرد ذكر هذا الرقم ——

بشأن احتساب المدة التى قضاها حضرة الدكتور حسن عثمان بالبعثة فى المعاش.

تحريرا فى ١٣ (١٥ ابريل سنة ١٩٤٣)

عدد الملحقات

حضرة صاحب العزة سكرتير عام جامعة فاروق الاول

بالاشارة الى خطاب جامعة فاروق الاول رقم ٢٦٨٩ المؤرخ فى ١٧ مارس سنة ١٩٤٣ بشأن احتساب المدة التى قضاها حضرة الدكتور حسن عثمان بالبعثة فى المعاش اتشرف بافادة عزتكم بما يأتى :—

١) اعتبر عضوا بالبعثة من تاريخ سفره فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٤ وعاد نهائيا الى مصر فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٨ وكان برنامج دراسته هو التخصص فى التاريخ الحديث عامة وتاريخ الدولة العثمانية ومصر من اواخر عهد المماليك بصفة خاصة والحصول على الدكتوراه من جامعة روما

وقد حددت جامعة فؤاد الاول المدة التى تلزم لتحقيق هذا البرنامج بخمس سنوات ولكن حضرته انتهى من دراسته قبل المدة المقررة له

٢) وعلى ذلك فان يحتسب له فى المعاش هى المدة التى قضاها بالبعثة باكملها من تاريخ سفره الى اليوم التالى لعودته نهائيا من البعثة

٣) حاصل قبل سفره على :—

ا — شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان اداب سنة ١٩٢٨

ب — ليسانس الاداب من جامعة فؤاد الاول سنة ١٩٣٢

جـ — الماجستير فى الاداب من جامعة فؤاد الاول سنة ١٩٣٤

٤) ا — دبلوم فى اللغة الايطالية من جامعة روما للاجانب فى سبتمبر ١٩٣٥

ب — دكتوراه فى الاداب من جامعة روما فى ديسمبر سنة ١٩٣٨

٥) حقق الغرض من بعثته

وتفضلوا عزتكم بقبول فائق الاحترام !!

مدير ادارة البعثات

وزارة المعارف العمومية
الادارة العامة للبعثات

القاهرة فى   سنة ١٩٠

ملخص حالة عضو بعثة وزارة جامعة فؤاد الأول

اسم عضو البعثة   محمد أحمد أنيس
تاريخ ومحل ميلاده   ١٩ أغسطس ١٩٢١ - القاهرة - قسم الدرب الأحمر
الشهادات المصرية الحاصل عليها . ليسانس آداب ١٩٤٢ - دبلوم معهد التربية ١٩٤٥
وتواريخ حصوله عليها   ١٩٤٢ — ١٩٤٥
تاريخ سفره من مصر واسم الباخرة التى سافر عليها   ٨ ديسمبر ١٩٤٥ - [illegible]
اسم الجامعة او المعهد الذى الحق به   جامعة برمنجهام - مدينة برمنجهام .

نوع الدراسة التى تلقاها (علمية او عملية) ومدتها   الاعداد للدكتوراه فى التاريخ الحديث .
دراسة ومادة تخصصه   تاريخ حديث .
هل اطيلت بعثته ومدة الاطالة
الشهادات التى حصل عليها من الخارج
وتواريخ حصوله عليها

تاريخ قيامه الى مصر واسم الباخرة التى عاد عليها   [illegible]
تاريخ وصوله الى القطر المصرى   ١٩ مايو ١٩٤٩
سبب عودته الى القطر المصرى   اجازة مرتبة لمدة شهرين .
عنوانه فى الوقت الحاضر   ٢٢١ شارع الملكة نازلى [illegible] - القاهرة

توقيع عضو البعثة
محمد أحمد أنيس

حضرة صاحب [illegible] جامعة فؤاد الأول

المبين بعاليه ملخص حالة [illegible] الذى عاد من البعثة هذا العام والمرجو موافاة الوزارة فى الوقت المناسب لنوع العمل الذى الحق به عند عودته من البعثة والحالة التى قيد عليها ودرجته وماهيته التى عين بها .

مدير عام البعثات
[illegible]

عمله الذى الحق به بعد عودته

٢١/٥/٤٩

مذكـــرة

الاســــــــم : حضرة محمد احمد أنيس افندى
مؤهلاته قبل سفره : ليسانس كلية الآداب سنة ١٩٤٣ دبلوم معهد التربية العالى ١٩٤٥
الجهة الموفـــدة : جامعة فؤاد الأول ــ كلية الآداب
البعثـــــة : التاريخ الحديـــث
نوعهــــــا : علمية للحصول على درجة الدكتوراه
مدتهــــــا : أربع سنـــوات
تاريخ السفر الى انجلترا : ٨ ديسمبر ١٩٤٥

١ ــ فى ٢٣/٤/١٩٤٩ وردت برقية من حضرة مدير البعثة بلندن يفيد فيها بان قومسيـــون طبى لندن يوصى بمنح حضرة العضو اجازة مرضية لمدة شهرين يقضيها بمصر فوافقت الوزارة على الاجازة المطلوبة فى ٢٤/٤/١٩٤٩ وقد حضر الى مصر فى ١٩/٥/١٩٤٩ لقضاء الاجازة بها وعاد الى انجلترا لاستئناف دراسته بعد شفائه ٠

٢ ــ وفى ٢٥/٨/١٩٤٩ ورد خطاب من حضرة مدير البعثة بلندن ومعه طلب من العضو يلتمس فيه مد بعثته الى يونيه سنة ١٩٥٠ لكى يتمكن من اتمام رسالته وأداء امتحاناته ٠
ويرجو المكتب التفضل بالموافقة حيث ان الرسالة التى يعدها العضو من الأهمية بمكان ونظرا للمرض المؤقت الذى اعترض عمل العضو ولما يعرفه المكتب من جده واجتهاده ٠

٣ ــ وباستطلاع رأى جامعة فؤاد الأول أفادت فى ٦/١٠/١٩٤٩ بالموافقة على الامتداد المطلوب

وتتشرف الادارة العامة للبعثات بعرض الامر رجاء النظر وفى حالة الموافقة فالأمر يتطلب العرض على اللجنـــة ٠

١٨/١٠/١٩٤٩ [illegible]

المدير العام
[illegible]

وزارة المعارف العمومية
الأدارة العامة للبعثات

القاهرة فى 22 يوليو سنة ١٩٥٠

ملخص حالة عضو بعثة كلية الآداب جامعة فؤاد الأول

اسم عضو البعثة: محمد أنيس

تاريخ ومحل ميلاده: 15 أغسطس 1921 القاهرة

الشهادات المصرية الحاصل عليها وتواريخ حصوله عليها: ليسانس فى الآداب من جامعة فؤاد الأول 1942 — دبلوم معهد التربية العالى 1944

وظيفته قبل سفره فى البعثة: مدرس بالتعليم الثانوى قبل سفره — ومعيد بكلية الآداب بجامعة فؤاد الأول

تاريخ سفره من مصر واسم الباخرة التى سافر عليها: ديسمبر 1945 [illegible]

اسم الجامعة أو المعهد الذى الحق به: جامعة برمنجهام — قسم التاريخ

نوع الدراسة التى تلقاها (علمية أو عملية) ومدتها: علمية — ديسمبر 1945 — يوليو 1950

دراسته ومادة تخصصه: الدكتوراه فى التاريخ الحديث

هل أطيلت بعثته ومدة الأطالة: سبتمبر 1949 إلى يونيه 1950

الشهادات التى حصل عليها من الخارج وتواريخ حصوله عليها: دكتوراه فى التاريخ الحديث Ph.D. أبريل 1950

تاريخ قيامه الى مصر واسم الباخرة التى عاد عليها: 10 يوليو Providence مرسيليا

تاريخ وصوله الى القطر المصرى: 18 يوليو 1950

سبب عودته الى القطر المصرى: انتهاء دراسته وحصوله على الدكتوراه

عنوانه فى الوقت الحاضر: 14 شارع [illegible] القاهرة

توقيع عضو البعثة

[illegible] (محمد أنيس)

22/7/1950

حضرة [illegible] جامعة فؤاد الأول

المبين بعاليه ملخص حالة [illegible] الذى عاد من البعثة هذا العام . والمرجو موافاة الوزارة فى الوقت المناسب بنوع العمل الذى الحق به عند عودته من البعثة والحالة التى قيد عليها ودرجته وماهيته التى عين عليها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

المدير العام .

[illegible]

وزارة المعارف العمومية
الأدارة العامة للبعثات

مذكـــــرة

قررت اللجنة الوزارية الاستشارية لبعثات الحكومة بجلسة ١٠/٦/١٩٤٥ الموافقة على ايفاد حضرة الأستاذ عبد اللطيف أحمد على العميد بكلية الآداب بجامعة فؤاد الأول فى بعثة للتخصص فى التاريخ اليونانى والرومانى مع التوفر على دراسة الأوراق البردية والحصول على الدكتوراه فى مدى ٤ سنوات ٠

غادر حضرته مصر فى ١٢ يناير سنة ١٩٤٦ والتحق بجامعة متشجان حيث دخل الامتحان التمهيدى لدرجة الدكتوراه فى التاريخ القديم فى يونيه سنة ١٩٤٨ ونجح فيه بتفوق ، ويرى حضرة الأستاذ المشرف أن العضو سوف ينتهى من بحثه فى يونيه سنة ١٩٤٩ ، كما يذكر جنابه أن الامتحان التمهيدى لدرجة الدكتوراه قد أوضح أن العضو لديه محصول طيب فى التاريخ القديم وأن صفته الغالبة هى الجد فى العمل والتحصيل ولما كانت رسالة الدكتوراه تتكون من ستة فصول تحتاج الى ستة أشهر للفراغ من تحريرها يضاف اليها ثلاثة أشهر أخرى لوضع الرسالة فى صيغتها النهائية ، فأنه سينتهى من مستلزمات دراسته للدكتوراه فى يونيه سنة ١٩٤٩ ٠

هذا وقد جاء فى التقرير نفسه أن المدة التى سوف يقضيها حضرته متخصصا فى الأوراق البردية لا تكفى لتأهيله فى هذه الناحية كما أنها لا تمكنه من نشر أوراق بردية ويلزمه تمرين كبير فى هذه الناحية ، ويرى الأستاذ المشرف أن مدة سنة كاملة يخصصها العضو فى الدراسات البردية كفيلة بتحقيق الغاية فى هذا النوع من التخصص ٠

باستطلاع رأى جامعة فؤاد الأول فى هذا التقرير أفادتنا بكتاب ورد فى ٢١/٤/١٩٤٩ أن كلية الآداب بجامعة فؤاد الأول " بناء على تقرير مكتب البعثة وموافقة قسم التاريخ توافق على مد بعثته الى نهاية مايو سنة ١٩٥٠ " ٠

ونظرا لأن بعثة العضو تنتهى فى يناير سنة ١٩٥٠ فأنه فى حالة الموافقة على الامتداد الى آخر مايو سنة ١٩٥٠ يستدعى الأمر عرض الموضوع على اللجنة ٠

٣٠/٥/١٩٤٩

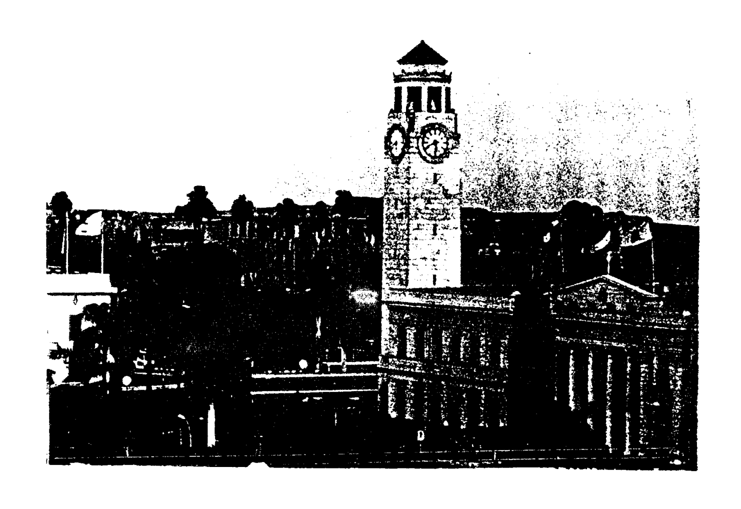
المدير العام ٠
[signature]
١/٦/٤٩

[signature]
٣٠/٥

[illegible]



وثائق جامعة القاهرة





شعار الجامعة

يمثل شعار الجامعة صورة المعبود چحوتى (تحوت) ، رب العلم والمعرفة والكتابة والحكمة والقانون والتقويم عند قدماء المصريين .

وهو على هيئة رجل جالس على مقعد بسيط ، يمسك بيديه قلما ولوحا كأنه يتأهب للكتابة ، وله رأس النوع المقدس من طائر أبى منجل Ibis religiosa المعروف عند المصريين القدماء باسم « حب » واطلق عليه الاغريق ايبس Ibis ويعرف عند المتخصصين الآن تحت اسم Threskiornis aethiopica وقد انقرض هذا النوع الآن من مصر ، ولم يعد يرى بوادى النيل الا فى السودان الأعلى .

ويميز واجهة مقعد چحوتى علامة هيروغليفية « سماتاوى » التى ترمز الى « وحدة وادى النيل » وذلك بربط نبات البردى الممثل للشمال بنبات اللوتس الممثل للجنوب .

وكان چحوتى الكاتب الاول الذى علم البشر العلم والكتابة واللغات ، فقد كان كاتب الآلهة وكاتم اسرارها و « رب الكتب » و « رب الكلمات المقدسة » و « النبع الحلو للرجل العطشان فى الصحراء » ، ولهذا أصبح راعى كل الكتاب والمثقفين فى مصر ، فقد كان «منقار الطائر چحوتى (بمثابة) أصبع للكاتب المصرى » ومن ثم كان چحوتى حاميا لفن الكتابة والعلوم على الارض .

وكانت مدينة الاشمونين (بالقرب من ملوى حاليا) المركز الرئيسى لعبادة چحوتى وقد قامت جامعة القاهرة بحفائرها هناك منذ عام ١٩٣٠ واستمرت أكثر من ربع قرن ، كشفت فيه عن آثار المدينة وعن حضارتها .

رابعاً وثائق جامعة القاهرة

وثيقة رقم (١)

جامعة فؤاد الأول

قانون رقم ٤٦٧ لسنة ١٩٥٣

بتعديل القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٠ بإعادة تنظيم جامعة فؤاد الأول بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣.

وعلى القانون رقم ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش، وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ يونية سنة ١٩٥٣.

وعلى القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٠ بإعادة تنظيم جامعة فؤاد الأول المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥١ وبالمرسوم بقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٣.

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة:

وبناء على ما عرضه وزير المعارف العمومية، وموافقة رأي مجلس الدولة.

مادة ١ : يستبدل باسم "جامعة فؤاد الأول" اسم "جامعة القاهرة" في القانون رقم ١٤٩ لسمة ١٩٥٠ الخاص بتنظيم جامعة فؤاد الأول وفي جميع التشريعات التي صدرت استنادا إلى القانون المذكور أو التي ورد فيها ذلك الاسم.

مادة ٢ : على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

(الوقائع المصرية، العدد ٧٨ مكرر "١" غير اعتيادي – ٢٩ سبتمبر ١٩٥٣).

يستخلص من هذه الوثيقة ما يلي:

بقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ شهدت مصر طفرة كبيرة من التوسع في التعليم الجامعي، ورغبة من رجالات الثورة في إطلاق أسماء المدن على الجامعات المصرية بدلا من أسماء الأشخاص فقد تغير اسم الجامعة طبقا للقانون المذكور من جامعة فؤاد الأول إلى جامعة القاهرة.

وثيقة رقم (٢)

هدف الثورة القضاء على الاستعمار

ألقيت في احتفال ذكرى الشهداء بالجامعة

في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٢[١]

إخواني:

لقد كان شباب الجامعة دائما في مقدمة الذين رفعوا علم النضال والكفاح ضد الظلم والاستعمار[٢] وقد كنت طالبا بالمدارس الثانوية، واجعل خطاي تسير مع خطى الجامعة، فأصابتني في مثل هذا اليوم من سبعة عشر عاما[٣] أثناء اشتراكي في المظاهرات ضد الاحتلال، ما أصاب الكثيرين من المكافحين في سبيل استقلال البلاد وتحريرها.

وقد تركت اصابتي أثرا عزيزا لا يزال يعلو وجهي، فيذكرني كل يوم بالواجب الوطني الملقى على كاهلي كفرد من أبناء هذا الوطن العزيز.

وفي هذا اليوم وقع صريع الظلم والاحتلال المرحوم محمد عبد المجيد مرسي، فأنساني ما أنا مصاب به، ورسخ في نفسي أن على واجبا أفنى في سبيله، أو أكون أحد العاملين على تحقيقه حتى يتحقق، وهذا الواجب هو تحرير الوطن من الاستعمار، وتحقيق سيادة الشعب، وتوالي بعد ذلك سقوط الشهداء صرعى فازداد إيماني بالعمل على تحقيق حرية مصر.

وأنا إذ أقف بينكم اليوم بعد سبعة عشر عاما لأحيي ذكرى الشهداء، فإن الحق يقضي على بأن أقول: هنا وفي هذا المكان نبتت هذه الثورة التي تهدف إلى القضاء على الاستعمار وأعوانه، وتحقيق الاستقلال التام للبلاد.

وأن أقل ما يعمل لتخليد ذكرى الشهداء هو أن يقام على قاعدة هذا التمثال رمز لهؤلاء الذين بذلوا أرواحهم فداء لوطنهم. أما التخليد الحقيقي لذكراهم فهو أن تحقق ما ناضلوا من أجله، وضحوا في سبيله بأرواحهم، وأني أعاهدكم في هذا المكان أن نعمل مخلصين على ذلك.

وإني لا أود أن أغادر هذا المكان قبل أن أقول لكم أن حركة الجيش ما قامت إلا لتحرير الوطن، وإعادة الحياة الدستورية السليمة للبلاد، وأن كل هدفنا هو أن نوفر للشعب حرية كاملة لا يمكن سلبها.

لقد حمل أبناء هذه الجامعة دائما مشعل الحرية، وسيظلون بإذن الله يحملون هذا المشعل، وأن املنا فيكم لعظيم، وما الجيش إلا جزء منكم، فلنتعاون جميعا حتى تحقق للوطن ما استشهد في سبيله هؤلاء الأبرار والله ولي التوفيق.

---

(١) مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ٥٢ ـ ١٩٥٨.

(٢) كان السخط والقلق يسودان الأمة كلها، ولكنهما كانا ينعكسان أكثر ما ينعكسان في الطلاب بنبض الأمة وعقلها الشاب، وكانت الجامعة منذ الثلاثينات قد أصبحت كالنار المتأججة دائما، كما كانت ملتقى لكل التيارات والاتجاهات.

(٣) في عام ١٩٣٥ حدثت مظاهرات عديدة انتهت بتكوين جبهة وطنية وتوقيع معاهدة ١٩٣٦.

يستخلص من هذا الخطاب ما يلي:

بعد أن شارك طلاب جامعة القاهرة في المؤتمر العام الذي عقد بحرم الجامعة في التاسع من فبراير ١٩٤٦ وتكونت لجان العمل السياسي بهدف رفض الدخول في مفاوضات مع بريطانيا وإلغاء معاهدة ١٩٣٦ وضرورة جلاء القوات البريطانية جلاء تاما قرر المؤتمرون السير في مظاهرة سليمة لتقديم طلباتهم إلى المسئولين. ووصلت المظاهرة إلى الجيزة وعندما عبروا كوبري عباس تدخل البوليس، وتم فتح الكوبري وتساقط العشرات من الطلاب في الماء وجرح الكثيرون منهم وتحولت المظاهرة السلمية إلى معركة دامية، مما ترك آثارا مريرة في نفوس الطلاب.

وفي هذه الوثيقة يتعرض جمال عبد الناصر لكفاح شباب الجامعة ضد الظلم والاستعمار، وإلى الإصابة التي تعرض لها خلال مشاركته في المظاهرات ضد الاحتلال، كما يتعرض إلى الشهداء الذين سقطوا من أجل رفعة هذا الوطن مؤكدا على أن هدف حركة الجيش هو توفير الحرية الكاملة للشعب، ومطالبا بالتعاون حتى يتحقق للوطن ما استشهد في سبيله هؤلاء الأبرار.

وثيقة رقم ٣)

إننا لا نملك أن نتخلف إطلاقا عن العلم الجديد

خطاب السيد الرئيس جمال عبد الناصر في جامعة القاهرة

بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٨[1]

أيها المواطنون..

لقد جئت إلى رحاب جامعتكم العظيمة لا لكي أحدثكم عن الماضي أو الحاضر فذلك موضوع أعتقد أن غيري من الأخوة قد أوفوه حقه وقد شرحوا من أمره ما رسم لنا صورة واضحة للدور الذي أدته الجامعة في كفاحنا الوطني في كافة نواحي هذا الكفاح وإنما جئت اليوم لأنني أريد أن أحمل الجامعات، على مسمع من الشعب العربي كله وعلى مرأى منه، أمانة المستقبل.

أن أخطر ما نواجهه اليوم وما سوف نواجهه غدا هو أن شعبنا تخلف أجيالا عن التقدم بفعل ظروف مختلفة بعضها يرجع إلى عوامل داخلية وبعضها الآخر يرجع إلى عوامل فرضت عليه من الخارج فرضا.

لقد فات شعبنا العربي تطوران هامان من أكبر التطورات والتي أثرت في الجنس البشري كله، وأقصد بهما تطور البخار والكهرباء، وحينما كان العالم يدخل عصر البخار كنا ما نزال تحت سيطرة أوهام القرون الوسطى، وحينما جاء عصر الكهرباء كنا نكاد نخطو الخطوات الأولى بعيدا عن هذه الأوهام، لهذا فاتنا الكثير من الثمرات الهائلة التي حصلت عليها دول سبقتنا إلى المدينة، واستطاعت أن تحصل من هذين التطورين على كل الفوائد الممكنة ومن ثم واصلت هذه الدول المتمدنة خطاها بطريقة طبيعية إلى التطور الأكبر بل الثورة الكبرى التي أشرق فجرها على العالم ببداية عصر الذرة وعصر الفضاء.

تلك هي المسئولية التي جئت اليوم هنا لكي أحمل جامعاتنا أمانة القيام بها على مسمع من شعبنا العربي وعلى مرأى منه وأنا أشعر أنني لا أحملها ما هو خارج عن رسالتها، وأن الجامعات في اعتقادي هي رائد المستقبل في كل نواحيه سواء في ذلك ما يتصل بالعلوم أو ما يتصل بالأفكار.

---

[1] مجموعة خطب تصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر. القسم الثاني ١٩٥٨ – ١٩٦٠، القاهرة، مصلحة الاستعلامات ص ٢٤٦ – ٢٤٨.

فإن مواجهة عصر الذرة وعصر الفضاء ليس مجرد سعى وراء البحث العلمي وإنما هذا العصر يحتاج أيضا إلى أعداد فكري ومعنوي وروحي لا بد أن نتأهب له من الآن والذي أحب أن أقوله لكم وأحب أن تعرفوه جيدا هو أننا لا نملك أن نتخلف إطلاقا عن العالم الجديد.

ولقد بذلنا الكثير من التضحيات ودفعنا الكثير من الآلام، لأننا تخلفنا عن تطورين سابقين هما البخار والكهرباء، ولكن ذلك كله لا يقاس بما يمكن أن نتعرض له إذا فاتنا الفجر الجديد الذي أشرق على الدنيا.

لقد كان يمكن في الماضي أن يتخلف شعب عن التطورات الكبرى لم يسمح له بأن يبقى موجودا على الأرض.

وصحيح أن هذا الوجود في ظل ذلك التخلف لم يكن مثلا أعلى للحياة ولكن الأمر هذه المرة يختلف، أن الذين يتخلفون عن الفجر الجديد سوف يغامرون بحقهم في الوجود، ولقد كان يمكن أن يوجد الجمل والسيارة في وقت واحد واذن الجمل لا يمكن إطلاقا أن يكون له وجود في عصور الصواريخ.

هذه هي صورة المشكلة التي نواجهها وأحب أن أضيف عليها ان هناك نتائج سياسية كبرى سوف تترتب عليها ذلك أن الفارق بين الدول التي تساير التطور الكبير القادم والدول التي تعجز عن مسايرته سوف يكون أكبر بكثير من الفارق بين دول الاستعمار والشعوب التي رضخت تحت طغيانه.

إن المعرفة ستكون في العصر القادم هي القوة الحقيقية، هي الحرية الحقيقية وأنتم تعرفون أننا من الناحية السياسية نقاوم احتكار المعرفة ولابد أنكم تتابعون الجهود التي نقوم بها في الأمم المتحدة ومجالاتها باشتراك مع عدد من الدول التي تسير على طريقنا لكي نقاوم احتكار العلم.

ولكن هذه المقاومة لاحتكار المعرفة وهذه الجهود السياسية وما قد نحققه من نتائج تصبح عديمة القيمة ما لم تتقدم جامعاتنا لتعزيز قيمتها ودعم معناها.

إن العلم يتقدم بسرعة مذهلة وعلينا أن نسارع إلى موكبة ونصنع لأنفسنا مكانا في موكبه وذلك يفرض علينا مزيدا من الجهد وكذلك تفرض علينا أنفسنا، لكي نستطيع في يسر أن نلائم بين أنفسنا وبين العصر الذي دخلنا فيه.

كذلك هنا مسألة أحب أن أحدثكم عنها في إيجاز ولكن في صراحة.. لقد عشنا حتى الآن في نهضتنا الحديثة عالة على أفكار ومخترعات صنعها غيرنا فيما خلا

جهود فردية متناثرة ولم يعد يكفينا في العالم المتحضر أن نفخر بأننا في هذا الإقليم قد رفعنا مشعل الحضارة لأول مرة، ومن الإسكندرية قد تسلمته أثينا.

كذلك لم يعد يكفينا كعرب أن نباهي بأننا حفظنا علوم الحضارة وأفكارها بينما كانت أوربا غارقة في ظلام القرون الوسطى ثم سلمنا التراث إليها في مطلع عصر النهضة وذهبنا نحن نغط في نوم عميق.

ولم يعد يليق بآمالنا أن نعيش عالة على الآخرين، وما عاد يليق بهذه الآمال أن نتعلق بالماضي وإنما علينا أن نتحول إلى قوة خلاقة تأخذ من الآخرين ولكنها تعطيهم وتساهم في صنع المستقبل بطريقة إيجابية بناءة وأن نعد أنفسنا في هذا السبيل لرحلة طويلة لا نهاية لها فإن العلم والفكر يسيران إلى الأزل من غير حد أو نهاية.

أيها الأخوة..

بقيت مسألة صغيرة أرى لزاما وقد تحدثت إليكم بهذه الصراحة ألا أخفيها.. أنني أريد أن تقدروا جميعا أن الوطن كله يضحي لكي تتاح لكم هذه الفرصة للعلم وعلى هذا فإنه من المحتم عليكم أن تدركوا أن هذا العلم هو لغيركم من المواطنين بقدر ما هو لكم. وأن عليكم مسئولية ضخمة في قيادة هذا الشعب وعليكم أن تدركوا في نفس الوقت أن هذا الشعب هو الذي أتاح لكم الفرصة من النور الذي تعيشون في آفاقه الرحبة.

أنكم حملة العلم ولكن هذا العلم ليس ملكا لكم، أنه ثروة مجتمع بأسره وذلك واجب كبير ومسئولية ضخمة.

أيها الأخوة..

أقدم لكم شكري الجزيل على هذه الفرصة التي أتيحت لي لأن أعرض عليكم خواطري، وأبارك لكم ولجامعتكم العظيمة عيدها.

وفقكم الله والسلام عليكم ورحمة الله..

ستخلص من هذا الخطاب ما يلي:

حرص الرئيس جمال عبد الناصر في هذا الخطاب على إبراز دور جامعة القاهرة في خدمة كفاح مصر الوطني في كافة أشكاله كما حمل الجامعات أمانة المستقبل خاصة وأن الشعب المصري تخلف أجيالا عديدة عن التقدم.

ولوضح الرئيس ضرورة التأهب لعصر الذرة وعصر الفضاء ومواكبة العلم الحديث وذلك عن طريق إعداد الشباب فكريا ومعنويا وروحيا خاصة وأن المعرفة هي القوة الحقيقية في بناء الشعوب.

وثيقة رقم (٤)
مشروع قرار
بإنشاء فرع لجامعة القاهرة بمدينة الخرطوم بالسودان

مجلس الوزراء.

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٥٤ بإعادة تنظيم الجامعات المصرية والقوانين المعدلة له،

وعلى موافقة مجلس جامعة القاهرة،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة..

وبناء على ما عرضه وزير التربية والتعليم.

قرر:

مادة ١ - ينشأ بمدينة الخرطوم بالسودان فرع لجامعة القاهرة.

ويتكون من فروع للكليات الآتية:

١- كلية الآداب.

٢- كلية الحقوق.

٣- كلية التجارة.

مادة ٢ – لمجلس جامعة القاهرة عند الاقتضاء افتتاح فروع لكلياتها الأخرى.

مادة ٣ – على وزير التربية والتعليم تنفيذ هذا القرار ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

مادة ٤ – على وزارة المالية والاقتصاد، والشئون البلدية والقروية، والتربية والتعليم تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه.

صدر بديوان الرياسة في أول شعبان سنة ١٣٧٥ (١٤ مارس سنة ١٩٥٦)

وزير الشئون البلدية والقروية	رئيس مجلس الوزراء
(قائد جناح) عبد اللطيف محمود البغدادي	جمال عبد الناصر حسين
وزير المالية والاقتصاد	وزير التربية والتعليم
عبد المنعم القيسوني	كمال الدين حسين صاغ (أ.ح)

يستخلص من مشروع هذا القرار ما يلي:

- الموافقة على إنشاء فرع لجامعة القاهرة بالخرطوم يتكون من ثلاث كليات هي الآداب والحقوق والتجارة ويجوز افتتاح كليات أخرى عند الاقتضاء.

وثيقة رقم (٥)

ثبت باســـماء السادة الحاصلين على الدكتوراه
الفخريـــة من جامعة القاهـــرة

الرئيس تيـــودور روزفلت رئيس الولايات المتحدة الامريكية	دكتـــواره الجامعة * ١٩١٠/٣/٨
حضرة صـــاحب الجلالـــه الملك فـــؤاد الأول	دكتـــور فى الحقوق * ١٩٢٨/١١/١٥
الاســـتاذ اوزيـــر عميد كلية الطب جامعة مونبلييه بفرنسا	دكتـــور فى الطـــب ١٩٢٨/١١/٢٧
الاســـتاذ شـــوفنر مدير معهد امراض المناطق الحاره بأمستردام بهولنـــده	دكتـــور فى الطـــب ١٩٢٨/١١/٢٧
الاســـتاذ كوامـــــورا أستاذ الباثالوجيا بجامعة بيجان باليابان	دكتـــور فى الطـــب ١٩٢٨/١١/٢٧
الاســـتاذ انسطاس ارفنتينو أستاذ بجامعة أثينـــــا	دكتـــور فى الطـــب ١٩٢٨/١١/٢٧
السير كوبر برى المدير السابق لجامعة لنـــدن	دكتـــور فى الطـــب ١٩٢٨/١١/٢٧
السيروبرت فيليـــب أستاذ الأمراض الصدريه بجامعة أدنبره	دكتـــور فى الطب ١٩٢٨/١١/٢٧
الاســـتاذ نتـــــال أستاذ علم الحياة بجامعة كمبردج	دكتـــور فى الطب ١٩٢٨/١١/٢٧
الاســـتاذ فاكـــيز الاستاذ بجامعة باريس	دكتـــور فى الطب ١٩٢٨/١١/٢٧

* الدكتور عبد المنعم جميعى . الكتاب التذكارى (اليوبيل الماسى)
* تقويم جامعة القاهرة ١٩٥٠. ص ١٨٨ .

الأستاذ برومبت أستاذ الطفيليات بجامعة باريس	دكتــور فى الطب ١٩٢٨/١١/٢٧
الاســتاذ هنرى فردريــك أستاذ الفسيولوجيا بجامعة ليــج ببلجيكـــا	دكتــور فى الطب ١٩٢٨/١١/٢٧
الاســتاذ كلايــن مدير معهد روبرت كوخ بألمانيا	دكتــور فى الطب ١٩٢٨/١١/٢٧
الكولونيل جيوفنى جركسونى طبيب بالجيش الايطالى	دكتــور فى الطب ١٩٢٨/١١/٣٠
الأستاذ فولبورن استاذ علم الطفيليات بهامبورج بألمانيا	دكتــور فى الطب ١٩٢٨/١٢/١١
السير الدوكستلانى استاذ طب المناطق الحارة بجامعــة تيولان بالولايات المتحدة الامريكية وبمعهد روس بلندن	دكتــور فى الطب ١٩٢٨/١٢/٢٠
الاســتاذ دلمـــاس الاستاذ فى جامعة مونبليــه	دكتــور فى الطب ١٩٢٨/١٢/٢٠
الأستاذ جان لبين عميد كلية الطب بجامعة ليــون	دكتــور فى الطب ١٩٢٨/١٢/٣٠
الاســتاذ بيلى اشــفورد استاذ طب المناطق الحارة والفطريات بجامعة كولومبيا وبمدرسة طب امراض البلاد الحارة ببورتوريكــو	دكتور فى الطب ١٩٢٨/١٢/٣٠
الدكتور محمد توفيق رفعت باشا رئيس مجلس النــواب	دكتــور فى الحقوق ١٩٣٢/١/٢٤
الدكتور على ماهر باشا وزير الحقانيــه	دكتــور فى الحقوق ١٩٣٢/١/٢٤
الدكتور عبد العزيز فهمى باشا رئيس محكمة النقض والابــرام	دكتــور فى الحقوق ١٩٣٢/١/٢٤

عبد الحميد بدوى باشــا رئيس اقــلام قضايا الحكومة	دكتــور فى الحقوق ١٩٣٢/١/٢٤
الاســتاذ هـ . كابيتــان استاذ القانون المدنى بجامعة باريس	دكتــور فى الحقوق ١٩٣٢/٥/٥
الاســتاذ ف . شالويا استاذ القانون الرومانى بجامعة رومــا	دكتــور فى الحقوق ١٩٣٢/٥/٥
الاســتاذ ج . اليــت سميث استاذ التشريح بجامعة لنــدن	دكتــور فى الطب ١٩٣٢/٥/٥
الاســتاذ جيــل بورديــه استاذ بجامعة بروكسل ومدير معهــد باستير بهــا	دكتــور فى الطب ١٩٣٢/٦/٢٥
حضرة صاحب الجلالة فكتور ايمانيويل الثالث ملك ايطاليا	دكتــور فى الحقوق * ١٩٣٣/٢/١٢
حضرة الاســتاذ لاكــو مدير مصلحة الآثار المصريــة	دكتــور فى الآثــار ١٩٣٦/٤/١٥
الدكتور هـ . ب . داى استاذ الأمراض الباطنية	دكتــور فى الطب ١٩٣٦/٦/١٨
الاســتاذ ادوراد لامبيــر مدير معهد القانون المقارن بجامعة ليــون	دكتــور فى الحقوق ١٩٣٧/٤/١٧
الاســتاذ ادوارد هريو استاذ بجامعة ولسون سابقا ورئيس مجلس النواب	دكتــور فى الآداب ١٩٣٨/٥/٣
حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول	دكتــوراة الجامعــة * ١٩٣٩/٢/٢٣

---

* تقويم جامعة القاهرة ١٩٥٠ ص ١٨٨

* تقويم جامعة القاهرة ١٩٥٠ ص ١٨٨

حضرة الاستاذ بيير لالاند عضو المجمع الفرنسي واستاذ الفلسفة السابق بكلية الآداب	دكتور فى الآداب ١٩٤٠/١/١٦
صاحب السعادة احمد لطفى السيد باشا مدير الجامعة السابق	دكتور فى الفلسفة ١٩٤١/٥/٤
الدكتور ا . بدفورد استاذ الأمراض الباطنية بجامعة لندن	دكتور فى الطب ١٩٤٤/٦/١٢
الاستاذ الدكتور جيمس ماكولى لانديس وزير الشئون الاقتصادية فى الشرق الأوسط وعميد كلية الحقوق بجامعة هارفارد	دكتور فى الحقوق ١٩٤٥/١/٢
الاستاذ وليم هوكنز ولسون استاذ الفسيولوجيا بالكلية سابقا	دكتور فى الطب ١٩٤٥/٥/٢٧
صاحب العزة الدكتور احمد امين بك عميد كليه الآداب السابق	دكتور فى الآداب ١٩٤٨/٤/٢٨
الاستاذ دوجلاس درى أستاذ التشريح بالكلية سابقا	دكتور فى الطب ١٩٥٠/٢/١
الدكتور محمد مصدق رئيس وزراء ايران	الدكتوراة الفخرية فى الحقوق ١٩٥١/١١/٢١
الاستاذ ميركوروش	الدكتوراة الفخرية فى الهندسة ١٩٥٤/٣/١٠
المرحوم الاستاذ الدكتور محمد كامل مرسى مدير الجامعة السابق	الدكتوراة الفخرية للجامعة ١٩٥٧/١٢/٢٢ سلمت لاسرة المرحوم
السيد كوامى انكروما رئيس جمهورية غينيا	الدكتوراة الفخرية فى الحقوق ١٩٥٨/٦/١٩
الأمير نردوم سيهانوك	الدكتوراة الفخرية فى الآداب ١٩٥٩/٦/٢١
الرئيس الفريق ابراهيم عبود رئيس جمهورية السودان	الدكتوراة الفخرية للجامعة ١٩٥٩/١٢/٢٣

حضرة صاحب الجلالة محمد الخامس
ملك المغــــرب — الدكتوراة الفخرية للجامعة ١٩٦٠/١/١٣

حضرة صاحب الجلالة والحشمه والشوكه
محمد ظاهر شاه ملك افغانستان — الدكتوراة الفخرية للجامعة ١٩٦٠/١٠/٢٩

فخامة الفيلد مارشال محمد ايوب خــان
رئيس جمهورية باكستان الاسلامية — الدكتوراة الفخرية للجامعة ١٩٦٠/١١/٩

السيد المهندس ولفجانج بلــز — الدكتوراة الفخرية لكلية الهندسة ١٩٦٢/١٢/٣

السيد الاستاذ الدكتور ذاكر حسين
نائب رئيس جمهورية الهنــد — الدكتوراة الفخرية للجامعة ١٩٦٣/٤/١

فخامة الرئيس الحبيب بورقيبه
رئيس الجمهورية التونسية — الدكتوراة الفخرية للجامعة ١٩٦٥/٢/١٧

حضرة صاحب الجلالة ملك المغرب
الحسن الثانــى — الدكتوراة الفخرية فى الآداب ١٩٦٥/٣/١٤

فخامة الرئيس شــارل حلــو
رئيس جمهورية لبنــان — الدكتوراة الفخرية فى الحقوق ١٩٦٥/٥/٤

فخامة الرئيس ادوارد أوخــاب
رئيس مجلس الدولة لجمهورية بولنــدا الشعبيه — الدكتوراة الفخرية فى العلوم السياسية ١٩٦٥/١١/٢٧

صاحب الفخامة الرئيس ليوبولد سيدار سنجور
رئيس جمهورية السنغال — الدكتوراة الفخرية فى الآداب ١٩٦٧/٢/١٦

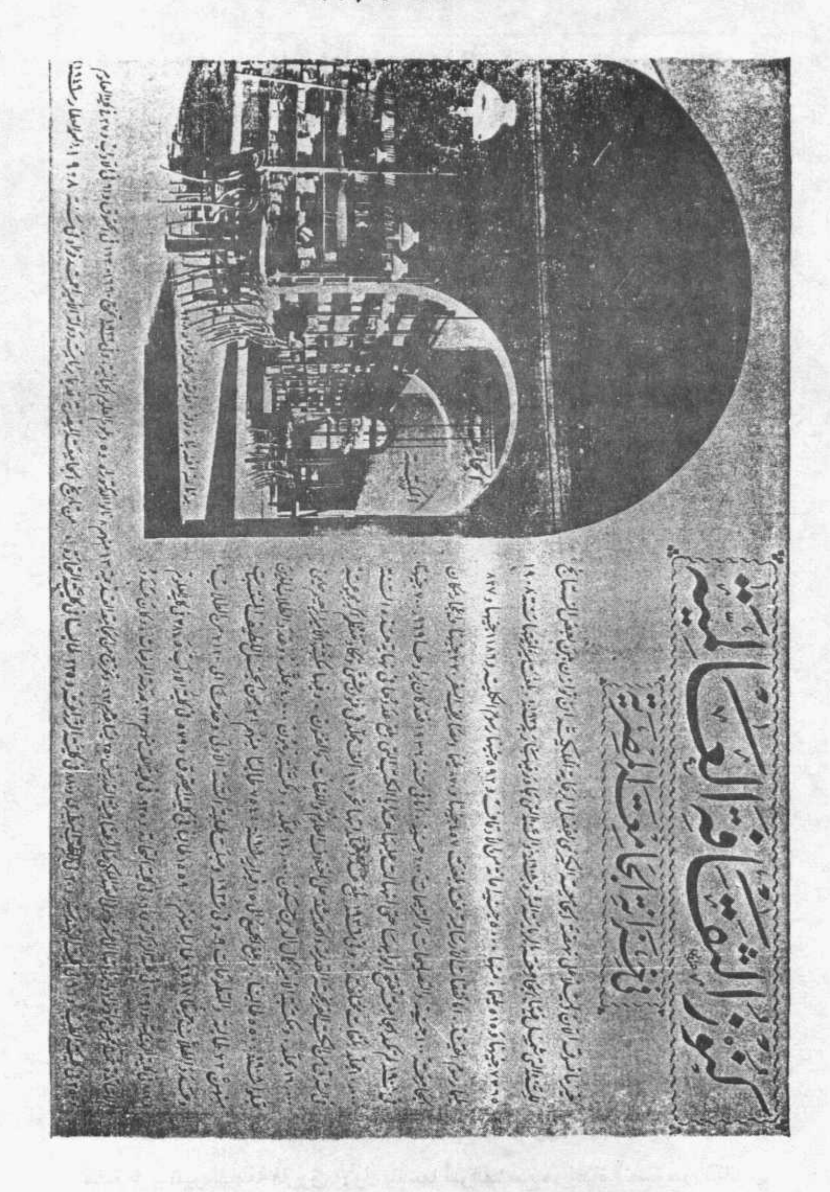
صاحب الفخامه الرئيس معلمو جوليوس
نيريرى رئيس الجمهورية المتحدة لتنزانيا — الدكتوراه الفخرية فى الآداب ١٩٦٧/٤/١٠

فخامة الرئيس فاليرى جسكار ديستان
رئيس جمهورية فرنســا — الدكتوراة الفخرية فى الاقتصاد ١٩٧٥/١٢/١٠

الاستاذ الدكتور مايكل اليس دى بكى
استاذ الجراحة بجامعة لويزيانا بأمريكــا — الدكتوراه الفخرية فى الجراحة ١٩٧٦/٣/١٠

السيد روفائيل سالاس المدير التنفيذى لصندوق الأمم المتحدة للانشطة السكانيـــة	الدكتوراة الفخرية فى العلوم الاجتماعيـــة ١٩٧٩/٢/١٥
السيد هرمان ايلتس السفير الامريكى السابق بالقاهرة	الدكتوراه الفخرية فى العـلوم السياسية ١٩٨٠/١/٣
السيد فرنسيس بلانشارد مدير عام منظمة العمل الدوليـــة	الدكتوراة الفخرية فى العـلوم السياسية ١٩٨٠/٢/١١
الاستاذ الدكتور ارنست فيفر استاذ الامراض الباطنية والغدد الصماء بجامعة أولم بالمانيـــا	الدكتوراة الفخرية فى الطب ١٩٨١/١١/٢١
السيد الرئيس جعفر محمد نميرى رئيس جمهورية السودان الديمقراطية	الدكتوراة الفخرية فى الحقوق ١٩٨٢/٢/٢٢
الأستاذ الدكتور بول ادوارد جراى رئيس معهد فاساتشوستس للتكنولوجيا	الدكتوراه الفخرية فى الفلسفة ١٩٨٥/١/٨
السيد الرئيس كنيث دافيد كاوندا رئيس جمهورية زامبيا	الدكتوراه الفخرية فى العلوم السياسية ١٩٨٥/٢/١١
السيد الرئيس ساندرو بيرتينى رئيس جمهورية ايطاليا	الدكتوراه الفخرية فى العلوم السياسية ١٩٨٥/٢/١٧
السيد الرئيس عبده ضيوف رئيس جمهورية السنغال	الدكتوراه الفخرية فى العلوم السياسية ١٩٨٥/٣/٤

وثيقة رقم (٦)



كنوز الثقافة العالمية

في خزانة الجامعة المصرية

خير ما نسوق الآن دليلاً على نهضة الجامعة الكبرى بفضل الرعاية الملكية أن نوازن بين بعض النتائج للسنة التي شملت فيها الجامعة الرعاية السامية سنة ١٩٠٨ والسنة التي تجاوز فيها [illegible] سنة ١٩٣٦. بلغت ميزانيتها سنة ١٩٠٨ ٧٣٦٥ جنيها و٥١٥ مليما. منها ٥٠٠٠ جنيه إعانة من الأوقاف و٥٩٢ جنيها رسوم الكلية و١١٨٦ جنيها و٨٢٧ مليما رسوم القيد. أما النفقات الإدارية فقد بلغت ١٥٧ جنيها و٨٧٠ مليما ومصاريف السفر ٢٢٠ جنيها وإيجار مكان الجامعة ١٠٠ جنيه والتصليحات والترميمات ٢٠٠ جنيه. أما في سنة ١٩٣٦ فقد كان إيرادها [illegible] ٩٦٩ و٧٠٠ جنيها.

في ١٩٠٨ لم تكد الجامعة تفتح أبوابها حتى انهالت عليها هدايا الكتب التي بلغ عددها في نهاية هذه السنة [illegible]٠٠٠ مجلد بلغات مختلفة. وفي سنة ١٩٣٦ بلغ عدد مجلداتها نحو ١٦٠ ألف مجلد في فنون شتى وتكاد تنتظم أكبر مجموعة في الشرق من الكتب الإفرنجية القديمة والحديثة على اختلاف العلوم واللغات والفنون. وفيها مكتبة الأمير إبراهيم حلمي [illegible]١٦ مجلد. ومكتبة الأمير كمال الدين حسين ١٤٠٠٠ مجلد. ومكتبة زيبون ٤٠٠٠ مجلد. وعدد الطلاب الذين قبلوا سنة ١٩٠٨: ٥٥٠ طالبا. وبلغ المجموع إلى ١٥ فبراير سنة ١٩٠٩ ٧٥٤ طالبا منهم ٣١ من الجنس اللطيف المنتسبات منهن ٢٢ طالبة والمستمعات ٩. وفي سنة ١٩٣٦ وصلت طلبة السنة الأولى وحدها إلى ٢١١٠ من الطلاب. وعدد الطلاب جميعا ٦٤٨٧ طالبا منهم: ١٥٥٩ طالبا في كلية الحقوق و٥٧٩ في كلية الآداب و٣٨٦ في كلية العلوم و٨١٢ في كلية الهندسة و١٣٩١ في كلية الزراعة و[illegible] في كلية التجارة و٩٢٥ في كلية الطب منهم ٢٢٣ بمدرسة الممرضات. وكان عدد الأساتذة [illegible] التدريس ٢٥٠ [illegible] ٦٦٢. وتخرج من الجامعة القديمة ١٣ منهم ٨ نالوا الدكتوراه [illegible] وفي سنة ١٩٣٦ تخرج ١٦٦٠: ١٦٢ في الحقوق و٦١ في الآداب و٢٧ في كلية العلوم و٢٥٠ في كلية الطب و٩٦ في كلية الهندسة و٢٠ في الطب البيطري و٨٨ في كلية الزراعة و٢٣٥ طالبا في كلية التجارة.

«من تاريخ الجامعة المصرية قديما برئاسة دولة الأمير أحمد فؤاد في سنة ١٩٠٨» [illegible] ١٩٤٩

خامساً وثائق جامعة الأسكندرية

وثيقة رقم (١)

قانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٢

بإنشاء وتنظيم جامعة فؤاد الأول(*)

نحن فاروق الأول ملك مصر.

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

مادة ١ – تنشأ في مدينة الإسكندرية جامعة تسمى "جامعة فاروق الأول" وتتكون من الكليات الآتية:

كلية الآداب.

كلية الحقوق.

كلية الطب.

كلية العلوم.

كلية الهندسة.

كلية الزراعة.

كلية التجارة.

وغير ذلك من الكليات والمعاهد التي يجوز أن تنشأ فيما بعد بقانون.

مادة ٢ – من اختصاص جامعة فاروق الأول كل ما يتعلق بالتعليم العالي الذي تقوم به الكليات التابعة لها، وعلى وجه العموم فإن عليها تشجيع البحوث العلمية والعمل على رقي الآداب والعلوم في البلاد.

مادة ٣ – تكون لجامعة فاروق الأول شخصية معنوية قانونا وتكون لها الأهلية الكاملة للتقاضي، ولها أن تقبل التبرعات التي ترد إليها من طريق الوقف والوصاية والهبات وغيرها بشرط ألا تتعارض مع الغرض الأصلي الذي أنشئت له الجامعة، كل ذلك طبقا لأحكام هذا القانون.

مادة ٤ – تدير جامعة فاروق الأول بنفسها أموالها مع مراعاة النصوص القانونية في مسائل الوقف، ولها أن تدرج في باب إيراداتها العادية في ميزانيتها

الاعتمادات المخصصة لها بميزانية الدولة وغلة أموالها المنقولة والثابتة ورسومها والإعانات ووفورات الإيرادات العادية للسنين الماضية وسائر الإيرادات من أي مورد كان، وأن تخصص تلك الإيرادات لمصروفاتها السنوية.

مادة ٥ – تتبع في حسابات الجامعة القواعد والتعليمات التي تجري عليها حسابات الحكومة، وهي في حساباتها خاضعة إلى تفتيش ومراجعة وزارة المالية التي يجب أن تقدم إليها حسابات السنة المنتهية بعد شهرين من انتهاء السنة المالية.

مادة ٦ – القواعد المتبعة في إدارة الأموال العمومية يجب تطبيقها على الأموال الخاصة بالجامعة التي يجب اعتبارها من جميع الوجوه أموالا عمومية مع مراعاة نصوص اللوائح التي تقرر خاصة للجامعة ولو كانت مخالفة لتلك القواعد.

مادة ٧ – وزير المعارف العمومية هو الرئيس الأعلى للجامعة بحكم منصبه، ويباشر مجلس الجامعة ومديرها إدارتها تحت سلطته.

مادة ٨ – يؤلف مجلس الجامعة كما يلي:

المدير وله رياسة الجامعة.

وكيل الجامعة.

عمداء الكليات.

عضو من كل كلية ينتخبه مجلس الكلية من بين الأساتذة ذوي الكراسي لمدة سنتين قابلة للتجديد.

مندوب عن وزارة المعارف العمومية يختاره الوزير لمدة سنة قابلة للتجديد.

مدير بلدية الإسكندرية.

مادة ٩ – ينظر مجلس الجامعة في المسائل الآتية:

(١) تكون أموال الجامعة واستثمارها وإدارتها وإيراداتها والتصرف فيها.

(٢) إعطاء التراخيص لمدير الجامعة في مباشرة الأعمال المدنية التي تهم الجامعة.

(٣) إقامة أبنية الجامعة وترميمها.

(٤) إعداد مشروعات قوانين الميزانية والحساب الختامي.

(٥) تعيين الأساتذة وسائر أعضاء هيئة التدريس وترقيتهم وتأديبهم ونقلهم من الجامعة.

(٦) إدارة حركة التعليم وتشمل:

أ – إنشاء كراسي التعليم ونقل الأساتذة ذوي الكراسي من كلية إلى كلية أخرى.

ب- وضع خطط الدراسة ومناهجها ومدة الدراسة ومدة المسامحة.

جـ- النظام العام للدروس والمحاضرات والأشغال العملية ونظام أعمال المكتبة وجداول الدراسة العامة بالجامعة.

د- اللوائح الخاصة بالمعاهد والمراصد والمتاحف.

(٧) منح الدرجات والدبلومات والشهادات الأخرى.

(٨) منح الدكتوراه الفخرية للجامعة.

(٩) منح الدكتوراه الفخرية لإحدى الكليات بناء على اقتراح مجلسها.

(١٠) إدارة حركة الامتحانات وتشمل مدة أشغال الممتحنين ولجان الامتحان ومقدار مكافآتهم وكيفية تعيينهم وواجباتهم.

(١١) شروط قبول الطلبة في الجامعة ونظام تأديبهم ومقدار رسوم الجامعة وكيفية أدائها وشروط منح المجانية والمكافآت والإعانات المالية وغير المالية.

(١٢) إغلاق الكليات.

(١٣) إنشاء وتنظيم الأعمال خدمة للطلاب.

(١٤) الندب للجامعات والمعاهد الأجنبية ومنح الإجازات لمهمات علمية.

(١٥) اختصاصات كبار الموظفين ومجالس الكليات.

مادة ١٠ – فيما عدا المسائل التي تقتضي إصدار قانون أو مرسوم أو تقتضي تصديق مجلس الوزراء أو وزير المعارف العمومية بموجب هذا القانون أو أي قانون آخر تكون قرارات مجلس الجامعة نافذة من تلقاء نفسها.

وفيما يتعلق بالامتلاك وبالنزول عن الملك وبالمبادلة والقروض وقبول الهبات والوصايا والإعانات وغلة الوقف لا تكون قرارات مجلس الجامعة نهائية إلا بعد تصديق مجلس الوزراء.

ولا تكون القرارات الخاصة بإغلاق الكليات نافذة إلا بعد تصديق وزير المعارف العمومية.

مادة ١١ – يعين مدير الجامعة بمرسوم بناء على طلب وزير المعارف العمومية ويشترط أن يكون من ذوي الخبرة بالتعليم العالي.

وهو يمثل الجامعة ويرأس مجلسها وينفذ قراراته ويدير شؤون الجامعة التعليمية والإدارية.

مادة ١٢ – يعين وزير المعارف العمومية وكيلا للجامعة يساعد المدير ويقوم مقامه وقت غيابه ويشترط أن يكون من ذوي الخبرة بالتعليم العالي.

مادة ١٣ – لكل كلية من كليات الجامعة مجلس يسمى "مجلس الكلية" ويتولى إدارتها عميد، وعند غيابه وكيل.

يعين الوزير العميد من بين أقدم الأساتذة الخمسة المصريين ذوي الكراسي ويكون تعيينه لمدة ثلاث سنوات.

ولا تجوز إقالة العميد من العمادة قبل انقضاء المدة المذكورة إلا بقرار مسبب من الوزير.

ولا تجوز إعادة تعيين العميد المقال قبل مضي سنتين.

ووكيل الكلية ينتخبه سنويا مجلس الكلية من بين الأساتذة ذوي الكراسي.

مادة ١٤ – يؤلف مجلس كل كلية كما يأتي:

عميد الكلية وله الرياسة وعليه تنفيذ قرارات المجلس.

الأساتذة ذوي الكراسي.

الأساتذة المساعدون الذين يكلفون تدريس مواد ليس لها أساتذة ذوو كراس.

وعند غياب العميد يقوم مقامه وكيل الكلية.

ويدير مجلس الكلية حركة التعليم والامتحانات والنظام في الكلية وفقا للوائح وتحت مراقبة مجلس الجامعة.

مادة ١٥ – لا تكون مداولات مجلس الجامعة ومجالس الكليات صحيحة إلا إذا حضرها نصف الأعضاء على الأقل. وتصدر القرارات بأغلبية الآراء فإذا تساوت رجح رأى الجانب الذي فيه الرئيس.

ولكل من هذه المجالس أن يؤلف من بين أعضائه أو من غيرهم من أولى الكفاية لجانا لدرس مسائل خاصة.

مادة ١٦ – يعين وزير المعارف العمومية الأساتذة وسائر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة بناء على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأي مجلس الكلية المختصة، أما غير هؤلاء من الموظفين والمستخدمين فيعينهم وزير المعارف العمومية بناء عل طلب مدير الجامعة فيما عدا الموظفين المنصوص علي أن تعيينهم يكون من اختصاص مدير الجامعة.

وفيما خلا بعض النصوص الواردة في اللوائح الخاصة بأعضاء هيئة التدريس فإن جميع موظفي الجامعة تسرى عليها القواعد العامة المتعلقة بشروط التوظف المعمول بها في حق جميع الموظفين والمستخدمين في الحكومة.

مادة ١٧ – تكون اللغة العربية هي لغة التعليم في الجامعة ما لم يقرر وزير المعارف العمومية بناء على طلب مجلس الجامعة في أحوال خاصة استعمال لغة أجنبية.

مادة ١٨ – خطط الدراسة وشروط منح الدرجات العلمية والدبلومات وشروط توظف أعضاء هيئة التدريس وتأديبهم تكون بقانون.

أما المسائل الآتية فإنها تصدر بمرسوم بعد أخذ رأي مجلس الجامعة:

(١) شروط قبول الطلبة في الجامعة.

(٢) نظام تأديب الطلبة.

(٣) مقدار رسوم الجامعة وكيفية أدائها.

(٤) كيفية إدارة الأموال.

(٥) مناهج الدراسة.

(٦) مدة اشتغال الممتحنين ولجان الامتحان ومقدار مكافآتهم وكيفية تعيينهم وواجباتهم.

(٧) مدة الدراسة ومدة المسامحة.

(٨) شروط منح المجانية والمكافآت والإعانات المالية وغير المالية.

(٩) اختصاصات كبار موظفي الجامعة.

(١٠) اختصاصات مجالس الكليات في الحدود المبينة في نصوص هذا القانون.

(١١) وعلى العموم القواعد الواجب اتباعها في الشؤون المهمة الخاصة بإدارة أموال الجامعة وبالتعليم فيها.

مادة ١٩ – يكون للدرجات والدبلومات والشهادات المختلفة التي تمنحها كليات فاروق الأول قيمة أمثالها مما تمنحه كليات جامعة فؤاد الأول.

مادة ٢٠ – إلى أن يتم تكوين مجلس الجامعة وهيئاتها المختلفة المبينة في هذا القانون يكون لوزير المعارف العمومية الاختصاصات والسلطات المقررة لهذه الهيئات.

مادة ٢١ – على وزير المعارف العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

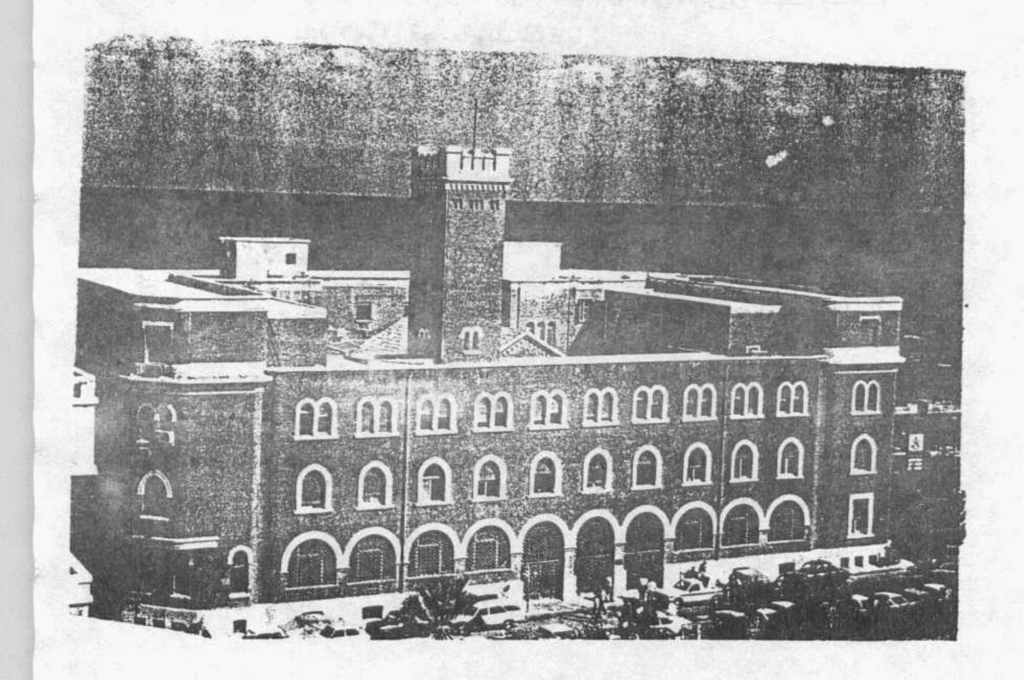
نأمر بان يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة.

صدر بقصر عابدين في ١٩ رجب سنة ١٣٦١ (٢ أغسطس سنة ١٩٤٢)

(*) الوقائع المصرية في ٦ أغسطس سنة ١٩٤٢ – العدد ٣٤٨.

يستخلص من هذا القانون ما يلي:

- أن جامعة فاروق الأول بدأت بسبع كليات، كان أقدمها كلية الآداب التي يعود تأسيسها إلى عام ١٩٣٨ حيث كانت فرعا لجامعة فؤاد الأول



« إدارة جامعة الاسكندرية حالياً »

وثيقة رقم (٢)

قرار وزاري

رقم ٥٦٢٢ بتاريخ ١٩٤٢/٨/٢٥

بشأن تشكيل لجان لإعداد مشروع لتنظيم

هيئة التدريس بجامعة فاروق الأول

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٢ بإنشاء وتنظيم جامعة فؤاد الأول؛

قرر ما يأتي:

المادة الأولى: تشكل لجان لإعداد مشروعات لتنظيم هيئة التدريس في كليات جامعة فاروق الأول وإعدادها إعدادا كاملا للدراسة في السنة الجامعية ١٩٤٢ – ١٩٤٣ أسوة باللجنة التي سبق تشكيلها لتنظيم هيئة التدريس بكلية الآداب بجامعة فاروق الأول.

وتشكل اللجان المشار إليها على الوجه الآتي:

١- حضرة صاحب السعادة مدير جامعة فؤاد الأول.

٢- حضرة صاحب العزة المستشار الفني لوزارة المعارف ومندوب الوزارة في مجلس الجامعة.

٣- حضرة وكيل جامعة فاروق الأول.

٤- حضرة عميد الكلية المختصة بجامعة فاروق الأول.

٥- حضرة عميد الكلية المقابلة لها بجامعة فؤاد الأول أو من يقوم بمقامه إن كان.

ويقوم بالسكرتارية حضرة السكرتير العام بجامعة فاروق الأول.

المادة الثانية: على وكيل جامعة فاروق الأول تنفيذ هذا القرار.

وزير المعارف

التوقيع (أحمد نجيب الهلالي)

يستخلص من هذا القرار ما يلي:

تشكيل لجان لإعداد مشروعات لتنظيم هيئة التدريس في كليات جامعة فاروق الأول وإعدادها [illegible]

وثيقة رقم (٢)

البحث عن مكان مناسب لإقامة جامعة الإسكندرية







ABDEL-RAHMAN EL-KHOLI

ALEXANDRIA - EGYPT

حضرة صاحب الرفعة رئيس الديوان الملكي بمصر

بعد التحية :

موضوع اختيار قطعة أرض لانشاء جامعة فاروق الأول من المشكلات – حيث لم يحتو الآن على موقع حسن في المدينة . وحيث أن الاختيار هو فن من الفنون – من حيث قرب المسافات وصلاحية الأرض – وحسن الموقع – أتشرف بإفادتكم بأن أرض المسلة هو أصلح مكان للجامعة من حيث الهدوء – وقرب المسافة لمدينة الاسكندرية – وحسن الموقع حيث يقع على الكورنيش – ويواجه البحر الأبيض المتوسط ... ولا يخفى على رفعتكم ... بأن يصلح للكليات البحرية والطيارات البحري والبري – والمستشفى وممكن جلب الجامعة في المستقبل من بعد النظام كمدينة.

ولا يخفى – بأن حسن الاختيار ما لف الفكر ليس فقط بالمنظر – وإنما حسن اختيار المبتكر للعمارة من حيث جعل كل كلية مستقلة في المبنى وممكن للسيارة مرور المبنى الى كل كلية – وفي هذا سر النجاح لتكون أول جامعة عصرية في الشرق والغرب ... والى جوار لها تكون كلية لكل من المعمار والفنون كما هو معمول بالجامعات ... فيجب حينئذ اختيار المهندس المبتكر كالعامل الماهر في تفصيل قطعة القماش . وإني أنا المفكر في تنفيذ المشروع لو وجدت له يكون لي الشرف العظيم .

وتفضلوا رفعتكم بقبول فائق الاحترام .

عبد الرحمن الخولي

خبير عقاري – عضو بجمعية ... (لندن)

جامعة الإسكندرية في خمسين عاما ص ٣٤٥.

يستخلص من هذه الوثيقة ما يلي:

... الأولى ... الموقع وقرب المسافة وصلاحية الأرض والهدوء.

وثيقة رقم (٤)
صورة محضر معاينة وتسليم الأراضي
التي تنازلت عنها بلدية الإسكندرية للجامعة

بلدية الإسكندرية

مكتب المدير العام

حضرة صاحب العزة مدير جامعة فاروق الأول

تحية واحتراما وبعد أبعث الى عزتكم مع هذا صورة من محضرى معاينة وتسليم الأراضى التى تنازلت عنها البلدية الى جامعة فؤاد الأول لإقامة مبانى الجامعة عليها بالاسكندرية وذلك نظير تعويض البلدية عما تخسره من هذه الأراضى بالتنازل اليها على سبيل المبادلة عن اراضى أخرى – وبرجاء التفضل بمخابرة ادارة جامعة فؤاد الأول فى شأن تسليمكم هذه الأراضى للغرض المطلوبة من أجله .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ..

٢٦ أبريل سنة ١٩٤٦ — المدير العام

جامعة الإسكندرية في خمسين عاما ص ٣٤٥، ٣٤٠.

[illegible]

تنازل بلدية الإسكندرية عن بعض الأراضي لبناء الجامعة في نظير مبادلتها بقطع اراضي أخرى.

وثيقة رقم (٥)

مرسوم بقانون رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٥٢
بتعديل القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٢ الخاص بإنشاء
وتنظيم جامعة فؤاد الأول

باسم حضرة صاحب الجلالة ملك مصر والسودان

هيئة الوصاية المؤقتة

بعد الاطلاع على المادتين ٤١ و ٥٥ من الدستور ،
وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٢ الخاص بإنشاء وتنظيم جامعة فاروق الأول ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير المعارف العمومية وموافقة رأى مجلس الوزراء

رسمت بما هو آت :

(المادة الأولى)

يستعاض عن الفقرة الأولى من المادة ١ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٢ الخاص بإنشاء وتنظيم جامعة فاروق الأول بالنص الآتى .

تنشأ فى مدينة الاسكندرية جامعة تسمى " جامعة الاسكندرية " وتتكون من الكليات الآتية .

(المادة الثانية)

يطلق على جامعة فاروق الأول اسم " جامعة الاسكندرية " فى جميع التشريعات التى صدرت استنادا الى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٢ الخاص بإنشاء وتنظيم جامعة فاروق الأول .

(المادة الثالثة)

على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بقصر ... فى ٢٧ ذى الحجة سنة ١٣٧١ (١٧ سبتمبر سنة ١٩٥٢)

(محمد عبد المنعم)
(محمد بهى الدين بركات)
(محمد رشاد مهنا)
بأمر هيئة الوصاية المؤقتة
رئيس مجلس الوزراء
(محمد نجيب)
(لواء أ ح)

وزير المعارف العمومية
(اسماعيل محمود القبانى)

نسخة ١٩٧-٩/٢٧(٧١٥)

يبلغ الى وزارة المعارف العمومية لتنفيذه .

رئيس مجلس الوزراء
[illegible]

وثيقة رقم (٦)

مرسوم
بتعيين مدير لجامعة فاروق الأول بالإسكندرية

نحن فاروق الأول ملك مصر.

بناء على ما عرضه علينا وزير المعارف العمومية، وموافقة رأي مجلس الوزراء؛

رسمنا بما هو آت:

مادة ١ – يعين مصطفى عامر بك وكيل وزارة المعارف العمومية، مديرا لجامعة فاروق ؛

مادة ٢ – على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا المرسوم.

صدر بقصر رأس التين في ٢٥ شوال سنة ١٣٦٩ (٩ أغسطس سنة ١٩٥٠)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير المعارف العمومية	رئيس مجلس الوزراء (بالنيابة)
طه حسين	**عثمان محرم**

- يستخلص من هذا القرار ما يلي:

تعيين مصطفى بك عامر مديرا لجامعة فاروق الأول بدلا من محمد صادق جوهر التي عين وكيلا لوزارة المعارف العمومية.

وثيقة رقم (٧)
برقية التأييد التي أرسلها مجلس جامعة
الإسكندرية (فاروق الأول) لثورة يوليو
(الأهرام ٢٥ يوليو ١٩٥٢)

من هيئة التدريس بجامعة فاروق.

وتنشر فيما يلي نص البرقية التي تلقاها سعادة القائد العام من هيئة التدريس بجامعة فاروق الاول :

« ان ما قام به الجيش من حركة تطهير مباركة للعمل على استقرار الحكم لصالح الشعب ، ما هو الا ترديد للرغبة التي تجيش في صدور المواطنين جميعا ، وان رجال الجامعة ليضعون أنفسهم في خدمة الوطن ، متعاونين مع رجال الجيش وباقي الشعب في سبيل الوصول الى حكم يحقق جميع مطالب البلاد ، والله ولي التوفيق » .

وثيقة رقم (٨)

مرسوم بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٢

بتعديل القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٢

الخاص بإنشاء وتنظيم جامعة فاروق الأول

باسم حضرة صاحب الجلالة ملك مصر والسودان.

هيئة الوصاية المؤقتة

بعد الاطلاع على المادتين ٤١ و٥٥ من الدستور؛

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٢ الخاص بإنشاء وتنظيم جامعة فاروق الأول؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة؛

وبناء على ما عرضه وزير المعارف العمومية وموافقة رأي مجلس الوزراء؛

رسمت بما هو آت:

(المادة الأولى)

يستعاض عن الفقرة الأولى من المادة ١ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٢ الخاص بإنشاء وتنظيم جامعة فاروق الأول بالنص الآتي:

تنشأ في مدينة الإسكندرية جامعة تسمى "جامعة الإسكندرية" وتتكون من الكليات الآتية.

(المادة الثانية)

يطلق على جامعة فاروق الأول اسم "جامعة الإسكندرية" في جميع التشريعات التي صدرت استنادا إلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٢ الخاص بإنشاء وتنظيم جامعة فاروق الأول.

(المادة الثالثة)

على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

يستخلص من هذا المرسوم ما يلي:

تغيير اسم جامعة فاروق الأول إلى جامعة الإسكندرية.

وزارة المعارف العمومية

مراقبة البعثات

وثيق رقم (٩)

نماذج من أعضاء بعثات جامعة الأسكندرية

مذكرة

بشأن حسن ترفيق شاذا افندى عضو بعثة جامعة فاروق الاول

بفلسطين لدراسة اللغات الشرقية بالجامعة العبرية بالقدس لمدة سنة

سافر لهذا الغرض فى ٢٢ نوفمبر ١٩٤٣

—

الموضوع — يلتمس حضرته مد بعثته سنة ونصف حيث ان لوائح الجامعة العبرية تقضى على من يريد الالتحاق بها بقصد عمل ابحاث ان لا تقل مدة التحاقه عن سنتين كما يطلب العضو الاذن له بالعودة الى مصر فى اثناء عطلة الصيف للقيام ببعض ابحاث تتعلق بموضوع رسالته وقضاء بعض الوقت للاشراف على امور اسرته اذ انه كبيرهم

—

١ — سافر العضو الى فلسطين فى ٢٢ نوفمبر ١٩٤٣ فى بعثة عامة مدتها سنة للتخصص فى اللغات الشرقية فى المعاهد الاتية : —

١) مدرسة الكتاب المقدس التى تضم المعهد الفرنسى للاثار الشرقية فى القدس
٢) المدرسة الامريكية للمباحث الشرقية
٣) الجامعة العبرية ولا سيما معهد اللغات الشرقية فيها حيث يمكنه حضور دروس اللغة العربية الحديثة والاستفادة من المستشرقين
٤) مكتب معهد روكفلر لحكومة فلسطين

٢ — وقد ورد من وزارة الخارجية خطاب بتاريخ ١٠ يونيو ١٩٤٤ حولت به طلبا للعضو ارفق به شهادة من الجامعة العبرية تفيد ان العضو مقيد فى الجامعة العبرية لدراسة فقه اللغة السامية Semitic Philology تمهيدا للحصول على درجة الدكتوراه

ولوائح هذه الجامعة تنص على وجوب تسجيل طلاب الابحاث عامين على الاقل • ولما كان العام الحالى قد انتهى فلا بد من قضائه فى الدراسة سنة ونصف على الاقل على انه يجوز ان يمضى عطلته الصيفية فى مصر • ولذلك فان العضو يلتمس مد بعثته سنة ونصف والاذن له فى الحضور الى مصر فى غضون عطلة الصيف للقيام ببعض ابحاث علمية فى المكاتب والمتاحف والاثار المختلفة مما يتصل بموضوع رسالته • هذا بالاضافة الى الاسباب العائلية العادية التى تدعوه الى قضاء بعض الوقت بين افراد اسرته للاشراف على امورهم المختلفة اذ انه كبيرهم المسئول عنهم

وترى مراقبة البعثات (١) فيما يختص بامتداد البعثة اخذ راى جامعة فاروق الاول تمهيدا لعرضه على لجنة البعثات (٢) فيما يختص بعودة العضو الى مصر فى غضون العطلة الصيفية ان لا مانع من الموافقة عليه بشرط ان يتحمل العضو نفقة سفره وعودته

مراقب البعثات

١٣/٦/١٩٤٤

[illegible]

[جامع]ة فاروق الاول
[اد]ارة المستخدمين
....

٢/٢/٤

حضرة صاحب العزة مدير عام ادارة البعثات بوزارة المعارف العمومية

اتشرف بأن اخبر عزتكم ان كلية الاداب بجامعة فاروق الاول ترشح حضرة الدكتور سعد زغلول عبد الحميد العائد من البعثة اخيرا لوظيفة مدرس ب من الدرجة الخامسة بها ٠

ومن حيث ان حضرته لم يكن موظفا قبل سفره بالبعثة وينبغى مبدئيا تعيينه فى وظيفة معيد من الدرجة السادسة واحتساب مدة بعثته فى اقدمية الدرجة ٠

فانى ارجو عزتكم التفضل بالتنبيه الى سرعة افادة الجامعة عن البيانات الاتية :

(١) تاريخ سفر حضرته فى البعثة ٠

(٢) تاريخ عودته منها ٠

(٣) هل أدى الغرض من بعثته بنجاح ٠

(٤) بيان المدة التى تحتسب فى اقدمية الدرجة السادسة ٠

(٥) تاريخ آخر صرفية صرفت اليه من ادارة البعثات ٠

مع رجاء مراعاة الجامعة [illegible]

وتفضلوا عزتكم بقبول فائق الاحترام ٠

صورة مرسلة لحسابات البعثات للعلم باجراء اللازم نحو اخطار الجامعة فيما يختص بالفقرة رقم (٥) [illegible] ١٩٥٢/٥/٢٥

المدير العام

١٩٥١/٨/٢٠

سادساً وثائق جامعة أسيوط

وثيقة رقم (١)

مرسوم بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٤٩

بإنشاء جامعة محمد علي(*)

نحن فاروق الأول ملك مصر.

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور:

وبناء على قرار مجلس التعليم العالي:

وبناء على ما عرضه علينا وزير المعارف العمومية وموافقة مجلس الوزراء.

رسمنا بما هو آت:

مادة ١ – تنشأ في مدينة أسيوط جامعة تسمى "جامعة محمد علي" ويكون لها الشخصية المعنوية وتتكون من الكليات الآتية:

كلية الآداب.

كلية التجارة.

كلية الحقوق.

كلية الزراعة.

كلية الطب.

كلية العلوم.

كلية الهندسة.

وغير ذلك من الكليات التي يجوز أن تنشأ بقانون فيما بعد.

ويجوز أن يكون مقر بعض الكليات في غير مدينة أسيوط ويعين المقر بمرسوم.

مادة ٢ – تختص هذه الجامعة بكل ما يتعلق بالتعليم العالي الذي تقوم به الكليات التابعة لها، وتختص بوجه عام بتشجيع البحوث العلمية والعمل على رقي الآداب والعلوم في البلاد.

(*) الوقائع المصرية في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤٩ – العدد ١٤٨.

مادة ٣ – تتولى الجامعة إدارة أموالها مع مراعاة أحكام الوقف وتدرج في باب الإيرادات العادية في ميزانيتها والاعتمادات المخصصة لها بميزانية الدولة وغلة أموالها المنقولة والثابتة ورسومها والإعانات ووفورات الإيرادات العادية للسنين الماضية وسائر الإيرادات من أي مورد كان، كما تخصص تلك الإيرادات لمصروفاتها السنوية.

مادة ٤ - القواعد المتبعة في إدارة الأموال العامة يجب تطبيقها على الأموال الخاصة بالجامعة التي يجب اعتبارها من جميع الوجوه أموالا عامة مع مراعاة النصوص التي تقرر خاصة للجامعة ولو كانت مختلفة لتلك القواعد.

مادة ٥ – تتبع في حسابات الجامعة القواعد التي تسري علي حسابات الحكومة، وتكون حسابات الجامعة خاضعة لتفتيش ومراجعة وزارة المالية ويجب أن تقدم إلى هذه الوزارة حسابات السنة المنتهية بعد شهرين من انتهاء السنة المالية.

مادة ٦ – وزير المعارف العمومية هو الرئيس الأعلى للجامعة بحكم منصبه، ويتولى إدارة الجامعة تحت سلطته الأشخاص والهيئات الآتية:

(أ) المدير.

(ب) وكيل.

(ج) مجلس الجامعة.

(د) عمداء الكليات.

(هـ) مجالس الكليات.

مادة ٧ – يكون تعيين مدير الجامعة ووكيلها بمرسوم بناء على طلب وزير المعارف العمومية ويشترط فيهما أن يكونا قد شغلا أحد كراسي الأستاذية بإحدى الجامعات المصرية.

مادة ٨ – يتولى المدير إدارة الجامعة وهو الذي يمثلها أمام الهيئات الأخرى ويقوم مقامه عند غيابه وكيل الجامعة.

مادة ٩ – يعين العميد في كل كلية بقرار من وزير المعارف العمومية من بين أقدم الأساتذة الخمسة ذوي الكراسي بالكلية. ويكون تعيين العميد لمدة ثلاث سنوات.

مـادة ١٠- ينتخب مجلس الكلية من بين أساتذتها وكيلا لها لمدة عام ويقوم مقام العميد عند غيابه.

مادة ١١ – يشكل مجلس الجامعة على الوجه الآتي:

المدير — رئيسا

وكيل وزارة المعارف العمومية — أعضاء

عمداء الكليات — أعضاء

أستاذ من كل كلية ينتخبه مجلس الكلية من بين أساتذتها ذوي الكراسي لمدة سنتين — أعضاء

أربعة من ذوي الخبرة في شئون التعليم العالي يعينون لمدة ثلاث سنوات بمرسوم يصدر بناء على طلب وزير المعارف العمومية — أعضاء

ويجوز لوزير المعارف العمومية أن يحضر اجتماعات المجلس وفي هذه الحالة تكون له الرياسة.

مادة ١٢ – ينظر مجلس الجامعة في المسائل الآتية:

١. تكوين أموال الجامعة واستثمارها وإدارتها وإيراداتها والتصرف فيها.

٢. الترخيص لمدير الجامعة في إجراء التصرفات القانونية المدنية.

٣. إقامة أبنية الجامعة وترميمها.

٤. إعداد مشروعات قوانين الميزانية والحساب الختامي.

٥. تعيين الأساتذة وسائر أعضاء هيئة التدريس وترقيتهم وتأديبهم ونقلهم من الجامعة.

٦. إدارة حركة التعليم وتشمل:

أ – إنشاء كراسي التعليم ونقل الأساتذة ذوي الكراسي من كلية إلى كلية أخرى.

ب – وضع خطط الدراسة ومناهجها ومدة الدراسة ومدة العطلة.

جـ – النظام العام للدروس والمحاضرات والأشغال العملية ونظام أعمال المكتبة وجداول الدراسة العامة بالجامعة.

د- اللوائح الخاصة بالمعامل والمراصد والمتاحف.

٧. منح الدكتوراه الفخرية للجامعة.

٨. منح الدكتوراه الفخرية لإحدى الكليات بناء على اقتراح مجلسها.

٩. إدارة حركة الامتحانات وتشمل مدة أشغال الممتحنين ولجان الامتحان ومقدار مكافآتهم وكيفية تعيينهم وواجباتهم.

١٠. شروط قبول الطلبة في الجامعة ونظام تأديبهم ومقدار رسوم الجامعة وكيفية أدائها وشروط منح المجانية والمكافآت والإعانات المالية وغير المالية.

١١. إغلاق الكليات.

١٢. إنشاء وتنظيم الأعمال خدمة للطلاب.

١٣. الندب للجامعات والمعاهد العلمية الأجنبية ومنح الإجازات لمهمات علمية.

١٤. اختصاصات كبار الموظفين ومجالس الكليات.

مادة ١٣ – شروط توظف أعضاء هيئة التدريس وتأديبهم و شروط منح الدرجات العلمية والدبلومات وخطط الدراسة تصدر بقانون.

أما المسائل الآتية فإنها تصدر بمرسوم بعد أخذ رأي مجلس الجامعة:

١. شروط قبول الطلبة في الجامعة.

٢. تأديب الطلبة.

٣. مقدار الرسوم الجامعية وكيفية أدائها.

٤. كيفية إدارة الأموال.

٥. مناهج الدراسة.

٦. مدة اشتغال الممتحنين ولجان الامتحان ومقدار مكافآتهم وكيفية تعيينهم وواجباتهم.

٧. مدة الدراسة ومدة العطلة.

٨. شروط منح المجانية والمكافآت والإعانات المالية وغير المالية.

٩. اختصاصات كبار موظفي الجامعة.

١٠. اختصاصات مجالس الكليات في المبينة في هذا القانون.

وعلى العموم القواعد الواجب اتباعها في الشؤون الهامة الخاصة بإدارة أموال الجامعة وبالتعليم فيها.

مادة ١٤ – تكون قرارات مجلس الجامعة نافذة من تلقاء نفسها عدا القرارات الخاصة بإغلاق الكليات فإنها لا تنفذ إلا بعد تصديق وزير المعارف العمومية، أما القرارات التي تتعلق بالامتلاك والنزول عن الملك والمبادلة والقروض وقبول الهبات والوصايا والإعانات وغلة الوقف فلا تنفذ إلا بعد تصديق مجلس الوزراء.

مادة ١٥ – يشكل مجلس الكلية على الوجه الآتي:

العميد	رئيسا
الأساتذة ذوي الكراسي	أعضاء
أقدم الأساتذة المساعدين في كل مادة يكون كرسي الأستاذية فيها شاغرا	أعضاء

ووزير المعارف العمومية بناء على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأي مجلس الكلية المختصة أن يضم إلى مجلس الكلية أعضاء من الخارج ممن لهم دراية خاصة في المواد التي تدرس في الكلية بشرط ألا يزيد عددهم على أربعة ويكون تعيينهم لمدة سنتين.

مادة ١٦ – يختص مجلس الكلية بإدارة حركة التعليم والامتحانات والنظام في الكلية وفقا للوائح وتحت مراقبة مجلس الجامعة.

مادة ١٧ – لا تكون مداولات مجلس الجامعة ومجالس الكليات صحيحة إلا إذا حضرها نصف الأعضاء على الأقل. وتصدر القرارات بأغلبية الآراء فإذا تساوت رجح الجانب الذي منه الرئيس.

ولكل من هذه المجالس أن يشكل من بين أعضائه أو من غيرهم من أولى الكفاية لجانا لدرس مسائل خاصة.

مادة ١٨ – يعين وزير المعارف الأساتذة وسائر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة بناء على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأي مجلس الكلية المختصة.

أما غير هؤلاء من الموظفين والمستخدمين فيعينهم وزير المعارف العمومية بناء على طلب مدير الجامعة عدا الموظفين الذين يكون تعيينهم من اختصاص مدير الجامعة.

مادة ١٩ – تسرى على جميع موظفي الجامعة ومستخدميها أحكام التوظف العامة لموظفي الحكومة ومستخدميها وذلك مع مراعاة ما تنص عليه اللوائح الخاصة بأعضاء هيئة التدريس.

مادة ٢٠ – تكون اللغة العربية لغة التعليم في الجامعة ما لم يقرر وزير المعارف العمومية بناء على طلب مجلس الجامعة في أحوال خاصة استعمال لغة أجنبية.

مادة ٢١ – يكون للدرجات والدبلومات والشهادات المختلفة التي تمنحها كليات جامعة محمد علي قيمة أمثالها مما تمنحه كليات جامعة فؤاد الأول.

أحكام وقتية

مادة ٢٢ – لا يجوز أن يلحق الطلبة بكليات الجامعة إلا بعد مدة لا تقل عن أربع سنوات ولا تزيد على سبع من وقت نفاذ هذا القانون، ما لم ير مجلس الوزراء خلاف ذلك.

"وتسمى هذه الفترة" فترة التحضير ويحدد تاريخ انتهائها بمرسوم.

مادة ٢٣ – تقوم إدارة الجامعة خلال فترة التحضير بإنشاء المباني اللازمة للجامعة وكلياتها ومعاهدها وبإيفاد البعثات العلمية اللازمة لتكوين هيئات التدريس بها. وبإعداد ما يلزم من المستشفيات والمختبرات العلمية والصناعية والحقول وأماكن التمرينات العملية والمكتبات والأدوات والأثاث ومساكن الطلبة وعلى العموم كل ما تدعو إليه حاجة الدراسة.

مادة ٢٤ – يتولى إدارة الجامعة تحت سلطة وزير المعارف العمومية خلال فترة التحضير مجلس جامعة مؤقت يشكل على الوجه الآتي:.

وكيل وزارة المعارف العمومية	رئيسا
وكيل وزارة المالية	أعضاء
وكيل وزارة الأشغال العمومية المختص بالمباني	أعضاء
مدير جامعة فؤاد الأول	أعضاء
مدير جامعة فاروق الأول	أعضاء
عمداء جامعة فؤاد الأول لكليات الطب والعلوم والهندسة والزراعة والحقوق والآداب والتجارة	أعضاء
عدد من الأعضاء لا يزيد على أربعة ممن يرى الانتفاع من معاونتهم في فترة التحضير ويعينون بمرسوم بناء على طلب وزير المعارف العمومية	أعضاء

ويجوز لوزير المعارف العمومية أن يحضر اجتماعات المجلس وفي هذه الحالة تكون له الرياسة.

ويجوز أن يكون مقر مجلس الجامعة المؤقت طوال فترة التحضير في مدينة القاهرة وعند انتهاء هذه الفترة ينحل مجلس الجامعة المؤقت من تلقاء نفسه.

مادة ٢٥ – لمجلس الجامعة المؤقت في الحدود التي تقتضيها أعماله الاختصاصات والسلطات التي لمجلس الجامعة.

ويقوم المجلس المؤقت بإعداد النظم واللوائح الأساسية للجامعة وكلياتها ويقرر إيفاد البعثات العلمية اللازمة للجامعة ويختار أعضاء هذه البعثات ويتولى الإشراف على دراستهم.

مادة ٢٦ – يعين وزير المعارف العمومية الموظفين الإداريين اللازمين للقيام بالأعمال الخاصة بالبعثات العلمية والمباني والتوريدات وغير ذلك من الأعمال التي يجب القيام بها خلال فترة التحضير.

مادة ٢٧ – يعين كل من المدير والسكرتير العام في فترة التحضير بمرسوم في الوقت الذي توجد فيه الحاجة لتعيينهما كليهما أو أحدهما.

مادة ٢٨ – على وزيري المعارف العمومية والمالية تنفيذ هذا المرسوم بقانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

صدر بقصر القبة في ٢٠ المحرم سنة ١٣٦٩ (١١ نوفمبر سنة ١٩٤٩)

يستخلص من هذا المرسوم ما يلي:

- إن هذه الجامعة حملت اسم محمد علي مؤسس مصر الحديثة مثلها مثل باقي الجامعات التي حملت اسم أفراد الأسرة العلوية قبل الثورة.
- أنها تكونت في بداية أمرها من سبع كليات هي: الآداب – التجارة – الحقوق – الزراعة – الطب – العلوم – الهندسة.
- وضح المرسوم اختصاصات الجامعة والقواعد المتبعة في إدارة أموالها وحساباتها، وتشكيل مجلس الجامعة واختصاصاته، وتشكيل مجالس الكليات وطريقة تعيين أعضاء هيئة التدريس وغيرهم بالجامعة.

وثيقة رقم (٢)

قانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٦

بشأن مشروع إنشاء جامعة أسيوط

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣.

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر ١٩٥٤ بتخويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية:

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد؛

أصدر القانون الآتي:

مادة ١ - يؤذن لوزير المالية والاقتصاد في أن يأخذ من الأموال الموجودة تحت يد الحكومة مبلغ ٣٠٠,٠٠٠ ج (ثلاثمائة ألف جنيه) كسلفة للبدء في إنشاء جامعة أسيوط على أن تسدد هذه السلفة من الأموال التي ستدبر لتمويل هذا المشروع.

مادة ٢ – يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥٥ – ١٩٥٦ قسم ١٢ (وزارة الشئون البلدية والقروية) فرع ٢ (الإدارة العامة للمباني) باب ٣ (أعمال جديدة) اعتماد إضافي قدره ٣٠٠,٠٠٠ (ثلاثمائة ألف جنيه) للبدء في مشروع إنشاء جامعة أسيوط نظير استبعاده من جملة الباب الثالث للفرع المذكور لأخذه من المال الموجود تحت يد الحكومة.

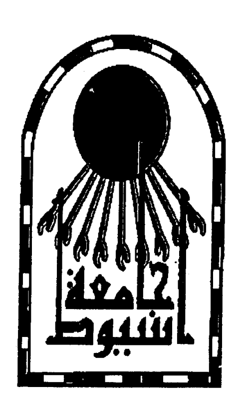
مادة ٣ : على وزراء المالية والاقتصاد والشئون البلدية والقروية، والتربية والتعليم تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه.

(صدر بديوان الرياسة في أول شعبان سنة ١٣٧٥ (١٤ مارس سنة ١٩٥٦).

وزير الشئون البلدية والقروية	رئيس مجلس الوزراء
(قائد جناح) عبد اللطيف محمود البغدادي	جمال عبد الناصر حسين
وزير المالية والاقتصاد	وزير التربية والتعليم
عبد المنعم القيسوني	كمال الدين حسين صاغ (أ.ح)

يستخلص من هذا القانون ما يلي:

- فتح في ميزانية ١٩٥٦/٥٥ اعتماد إضافي بمبلغ ثلثمائة ألف جنيه للبدء في مشروع إنشاء جامعة أسيوط



شارة الجامعة

- تـتكون شارة الجامعة من درع على شكل لوحة قمتها إلى أعلى وقاعدتها إلى أسفل، وبها قرص الشمس إخناتون رمزا للعهد القديم ، يشع الضوء على اسم جامعة أسيوط والمكتوب بالخط الكوفى رمزاً للعهد العربى ، وتمتد من قرص الشمس إشعاعات على هيئة أيدى تعطى الخير . كما أن أحرف اسم الجامعة ترتفع سامقة نحو الضياء.
- وتشتمل الشارة على اللون الأبيض الذى يرمز إلى لون مصر العليا منذ القدم ، واللون الذهـبى الـذى يرمز إلى الشمس . واللون الأسود معبرا عن الوقار الجامعى وهى تتتابع فى الإطار المحيط بالشارة.

سابعاً وثائق جامعة عين شمس

وثيقة رقم (١)

قانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٠

بإنشاء وتنظيم جامعة إبراهيم باشا الكبير(*)

نحن فاروق الأول ملك مصر.

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

مادة ١- تنشأ في مدينة القاهرة جامعة تسمى "جامعة إبراهيم باشا الكبير" وتتكون من الكليات والمعاهد الآتية:

(١) كلية الطب – وتكون نواتها كلية طب العباسية التابعة لجامعة فؤاد الأول.

(٢) كلية الآداب – وتتكون نواتها القسم الأدبي من المعهد العالي للمعلمين.

(٣) كلية العلوم – ويكون نواتها القسم العلمي من المعهد العالي للمعلمين.

(٤) كلية الهندسة – ويكون نواتها المعهد العالي للهندسة بالعباسية.

(٥) كلية الزراعة – ويكون نواتها المعهد الزراعي العالي بشبين الكوم.

(٦) كلية التجارة – ويكون نواتها المعهد العالي للعلوم المالية والتجارية.

(٧) كلية الحقوق.

(٨) معهد التربية المستقل للبنين.

(٩) معهد التربية المستقل للبنات.

وغير ذلك من الكليات والمعاهد المستقلة التي يجوز أن تنشأ فيما بعد بقانون، ويجوز أن يكون مقر بعض الكليات والمعاهد في غير مدينة القاهرة ويعين المقر بمرسوم.

مادة ٢ – تختص هذه الجامعة بكل ما يتعلق بالتعليم العالي الذي تقوم به الكليات التابعة لها، وبوجه عام بتشجيع البحوث العلمية والعمل على رقي الآداب والعلوم في البلاد.

(*) الوقائع المصرية في ١٣ يوليه سنة ١٩٥٠ – العدد ٧٢.

مادة ٣ – تكون لهذه الجامعة شخصية اعتبارية ولها أن تقبل التبرعات التي ترد إليها من طريق الوقف والوصايا والهبات وغيرها بشرط ألا تتعارض مع الغرض الأصلي الذي أنشئت له الجامعة، كل ذلك طبقا لأحكام القانون.

مادة ٤ – تدير الجامعة بنفسها أموالها مع مراعاة النصوص القانونية في مسائل الوقف، ولها أن تدرج في ميزانيتها ضمن الإيرادات العادية والاعتمادات المخصصة لها بميزانية الدولة وغلة أموالها المنقولة والثابتة ورسومها والإعانات ووفورات الإيرادات العادية للسنين الماضية وسائر الإيرادات من أي نوع، وأن تخصص تلك الإيرادات لمصروفاتها السنوية.

مادة ٥ – تتبع في حسابات الجامعة القواعد والتعليمات التي تجري عليها حسابات الحكومة، وتخضع حساباتها لتفتيش ومراجعة وزارة المالية وديوان المحاسبة.

ويجب على الجامعة أن تقدم إلى وزارة المالية حسابات السنة المنتهية خلال شهرين من انتهاء السنة المالية.

مادة ٦ – القواعد المتبعة في إدارة الأموال العامة يجب تطبيقها على الأموال الخاصة بالجامعة، مع مراعاة النصوص التي تقرر خاصة للجامعة ولو كانت مخالفة لتلك القواعد.

مادة ٧ – وزير المعارف العمومية هو الرئيس الأعلى للجامعة بحكم منصبه، ويتولى إدارتها تحت سلطته:

(١) مدير الجامعة.

(٢) مجلس الجامعة.

مادة ٨ – يكون تعيين مدير الجامعة ووكيلها بمرسوم بناء على عرض وزير المعارف العمومية، ويشترط فيهما أن يكونا من ذوي الخبرة بالتعليم العالي.

مادة ٩ – يتولى المدير إدارة الجامعة من حيث التعليم والإدارة، وهو الذي يمثلها أمام الهيئات الأخرى.

ويقوم مقامه عند غيابه وكيل الجامعة.

مادة ١٠ – يؤلف مجلس الجامعة على النحو الآتي:

مدير الجامعة وله رياسة المجلس.

وكيل الجامعة.

عمداء الكليات.

مديرو المعاهد المستقلة.

عضو عن كل كلية ينتخبه مجلسها من بين الأساتذة ذوي الكراسي لمدة سنتين قابلة للتجديد.

أحد وكلاء وزارة المعارف العمومية يختاره الوزير.

مدير بلدية القاهرة.

مادة ١١ – ينظر مجلس الجامعة في المسائل الآتية:

(١) تدبير أموال الجامعة وإدارتها والتصرف فيها.

(٢) الترخيص لمدير الجامعة في إجراء التصرفات القانونية المدنية.

(٣) إقامة أبنية الجامعة وترميمها.

(٤) إعداد مشروعات قوانين الميزانية والحساب الختامي.

(٥) تعيين الأساتذة وسائر أعضاء هيئة التدريس وترقيتهم وتأديبهم ونقلهم من الجامعة.

(٦) إدارة حرمة التعليم وتشمل:

أ – إنشاء كراسي التعليم.

ب- نقل الأساتذة ذوي الكراسي والأساتذة المساعدين من كلية أو معهد إلى كلية أخرى أو معهد آخر.

جـ- وضع خطط الدراسة ومناهجها وتعيين مدتها ومدة العطلة.

د- النظام العام للدروس والمحاضرات والأشغال العلمية ونظام أعمال المكتبة وتوزيع الدروس بالكليات والمعاهد.

هـ- اللوائح الخاصة بالمعاهد والمراصد والمتاحف.

(٧) منح الدرجات والدبلومات والشهادات الأخرى.

(٨) منح الدكتوراه الفخرية للجامعة.

(٩) منح الدكتوراه الفخرية لإحدى الكليات أو المعاهد بناء على اقتراح مجلسها.

(١٠) إدارة حركة الامتحانات وتشمل: مدة اشتغال الممتحنين ولجان الامتحان ومقدار مكافآتهم وكيفية تعيينهم وواجباتهم.

(١١) شروط قبول الطلبة في الجامعة ونظام تأديبهم ومقدار رسوم الجامعة وكيفية أدائها وشروط الإعفاء من الرسوم الجامعية والمكافآت والإعانات المالية وغير المالية.

(١٢) وقف الدراسة بالكليات أو المعاهد.

(١٣) إنشاء وتنظيم الأعمال خدمة للطلاب.

(١٤) الندب للجامعات والمعاهد العلمية الأجنبية ومنح الإجازات لمهمات علمية.

(١٥) اختصاصات كبار الموظفين ومجالس الكليات والمعاهد.

مادة ١٢ – خطط الدراسة وشروط منح الدرجات والدبلومات وشروط توظف أعضاء هيئة التدريس وتأديبهم تنظم بقانون.

أما المسائل الآتية فيصدر بها مرسوم بعد أخذ رأي مجلس الجامعة:

(١) شروط قبول الطلبة في الجامعة.

(٢) نظام تأديب الطلبة.

(٣) مقدار رسوم الجامعة وكيفية أدائها.

(٤) كيفية إدارة أموال الجامعة.

(٥) مناهج الدراسة.

(٦) مدة اشتغال الممتحنين ولجان الامتحان ومقدار مكافآتهم وكيفية تعيينهم وواجباتهم.

(٧) مدة الدراسة ومدة العطلة.

(٨) شروط الإعفاء من الرسوم الجامعية والمكافآت والإعانات على اختلاف أنواعها.

(٩) اختصاصات كبار موظفي الجامعة.

(١٠) اختصاصات مجالس الكليات في الحدود المبينة في هذا القانون.

(١١) وعلى العموم القواعد الواجب اتباعها في الشئون العامة الخاصة بإدارة أموال الجامعة وبالتعليم فيها.

مادة ١٣ – تكون قرارات مجلس الجامعة نافذة من تلقاء نفسها ما عدا القرارات الخاصة بوقف الدراسة بالكليات أو المعاهد فإنها لا تنفذ إلا بعد تصديق وزير المعارف العمومية، أما القرارات التي تتعلق بالامتلاك والنزول عن الملك والمبادلة والقروض وقبول الهبات والوصايا والإعانات وغلة الوقف لا تنفذ إلا بعد تصديق وزير المعارف العمومية أو مجلس الوزراء بحسب الأحوال.

مادة ١٤ – يكون لكل كلية مجلس يسمى "مجلس الكلية" ويتولى إدارتها عميد.

ويعين الوزير العميد من بين أقدم الأساتذة الخمسة المصريين ذوي الكراسي ويكون تعيينه لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ولا يجوز إقالة العميد من العمادة قبل انقضاء المدة المذكورة إلا بقرار مسبب من الوزير بعد أخذ رأي مجلس الجامعة ولا تجوز إعادة تعيين العميد المقال قبل مضي سنتين.

ويكون للكلية وكيل ينتخبه مجلس الكلية من بين الأساتذة ذوي الكراسي لمدة سنتين قابلة للتجديد، ويقوم مقام العميد عند غيابه في جميع اختصاصاته.

مادة ١٥ – يؤلف مجلس الكلية من:

عميد الكلية وله الرياسة.

الأساتذة ذوي الكراسي.

أقدم الأساتذة المساعدين في كل مادة يكون كرسي الأستاذية فيها شاغرا.

ويدير مجلس الكلية حركة التعليم والامتحانات والنظام في الكلية وفقا للوائح وبموافقة مجلس الجامعة.

ويتولى العميد تنفيذ قرارات مجلس الكلية.

مادة ١٦ – يكون لكل معهد مستقل مجلس إدارة يتولى إدارة المعهد مدير يعينه وزير المعارف العمومية من بين أساتذته لمدة ثلاث سنوات ويكون للمدير ما لعمداء الكليات من اختصاصات طبقا للوائح الجامعة.

ويقوم مقام المدير عند غيابه في جميع اختصاصاته وكيل ينتخبه مجلس المعهد من بين أساتذته لمدة سنتين قابلة للتجديد.

مادة ١٧ – يؤلف مجلس المعهد من المدير والأساتذة والأساتذة المساعدين، ولوزير المعارف العمومية بناء على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأي مجلس المعهد المختص أن يضم إليه أعضاء ممن لهم دراية خاصة في شؤونه الفنية بشرط ألا يزيد عددهم على اثنين.ويكون تعيينهما لمدة سنتين قابلة للتجديد.

مادة ١٨ – لا تكون مداولات مجلس الجامعة ومجالس الكليات والمعاهد المستقلة صحيحة إلا بحضور الأغلبية المطلقة لعدد أعضائها وتصدر القرارات بأغلبية الآراء فإذا تساوت الرأى الذي منه الرئيس.

ولكل من هذه المجالس أن يؤلف من بين أعضائه أو من غيرهم من أولى الكفاية لجانا لدرس مسائل خاصة.

مادة ١٩ – يعين وزير المعارف العمومية الأساتذة وسائر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة بناء على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأي مجلس الكلية المختصة أو مجلس المعهد المختص، أما غير هؤلاء من الموظفين والمستخدمين فيعينهم وزير المعارف العمومية بناء عل طلب مدير الجامعة وذلك عدا الموظفين الذين يكون تعيينهم من اختصاص مدير الجامعة.

مادة ٢٠ – يسرى على جميع موظفي الجامعة ومستخدميها أحكام التوظف العامة لموظفي الحكومة ومستخدميها وذلك مع مراعاة ما تنص عليه اللوائح الخاصة بأعضاء هيئة التدريس.

مادة ٢١ – تكون اللغة العربية لغة التعليم في الجامعة ما لم يقرر وزير المعارف العمومية بناء على طلب مجلس الجامعة في أحوال خاصة استعمال لغة أجنبية.

مادة ٢٢ – يكون للدرجات والدبلومات والشهادات المختلفة التي تمنحها كليات والمعاهد الجامعة قيمة أمثالها مما تمنحه كليات الجامعات المصرية الأخرى.

مادة ٢٣ – يستمر العمل بصفة مؤقتة بنصوص القوانين واللوائح الخاصة بالكليات والمعاهد المندمجة في الجامعة ما لم تكن مخالفة لأحكام هذا القانون وذلك إلى أن تصدر التشريعات المنصوص عليها فيه.

مادة ٢٤ – إلى أن يتم تكوين مجلس الجامعة وهيئاتها المختلفة المبينة في هذا القانون يكون لوزير المعارف العمومية الاختصاصات والسلطات المقررة لهذه الهيئات.

مادة ٢٥ – على وزيري المعارف العمومية والمالية كل منهما فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

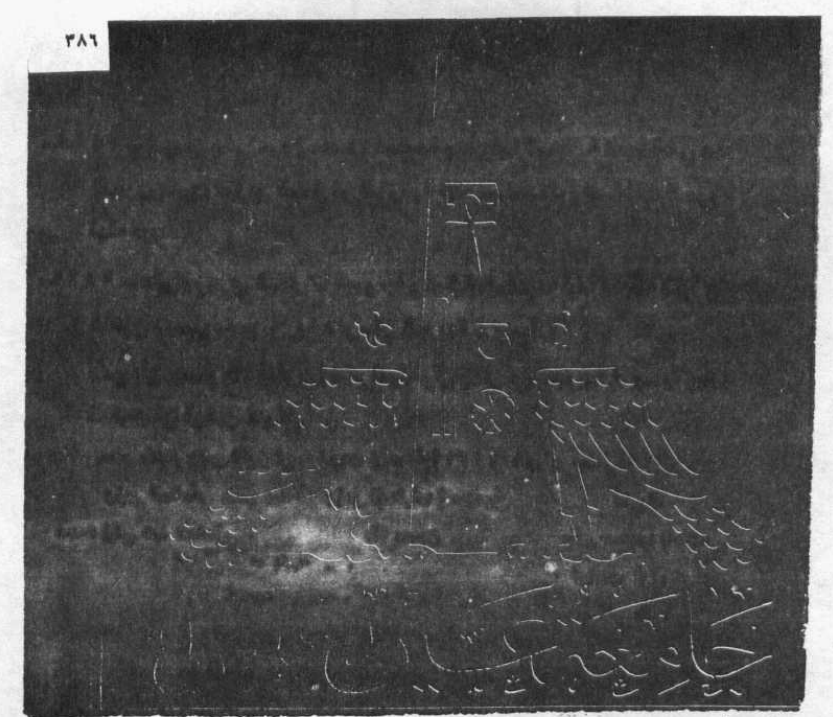
نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة.

صدر بقصر راس التين في ٢٥ رمضان سنة ١٣٦٩ (١٠ يوليو سنة ١٩٥٠)

وزير المالية	وزير المعارف العمومية	فاروق
محمد زكي عبد المتعال	طه حسين	بأمر صاحب الجلالة
		لرئيس الوزراء
		مصطفى النحاس

يستخلص من هذا القانون ما يلي:

- أن جامعة إبراهيم باشا الكبير تكونت في بدايتها من سبع كليات ومعهدين كما أوضح هذا القانون اختصاصاتها وأن وزير المعارف هو الرئيس الأعلى للجامعة بحكم منصبه.



شعار الجامعة

هو المسلة والصقران ، وهما من مقدسات الشمس عند المصريين ، وذلك حتى يكون هناك صلة بين اسم الجامعة وشعارها .



قصر الزعفران

- بنى قصر الزعفران فى عهد الخديوى إسماعيل ، وسمى باسم (الزعفران) نسبة إلى المنطقة التى كانت تحوطه وتشتهر بزراعة الزعفران ، وقد أقيم القصر على مساحة فدان يتوسط أربعين فدانًا من الحدائق .
- فى عام ١٩٢٥ اتخذ القصر مقرًا لإدارة الجامعة المصرية (جامعة القاهرة الآن) ، إلى أن نقلت عام ١٩٢٩ إلى مقرها الحالى بالجيزة .
- فى نوفمبر سنة ١٩٥٢ تقرر أن يكون القصر مقرًا لإدارة الجامعة ، حيث يضم القصر الآن إدارة الجامعة والرئاسات الجامعية .

وثيقة رقم (٢)

مرسوم

بتعيين مدير لجامعة إبراهيم باشا الكبير

نحن فاروق الأول ملك مصر.

بناء على ما عرضه علينا وزير المعارف العمومية، وموافقة رأي مجلس الوزراء؛

رسمنا بما هو آت:

مادة ١ – عين الدكتور محمد كامل حسين بك أستاذ جراحة العظام بكلية الطب بجامعة فؤاد الأول مديرا لجامعة إبراهيم باشا الكبير.

مادة ٢ – على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا المرسوم.

صدر بقصر رأس التين في ٢٤ شوال سنة ١٣٦٩ (٨ أغسطس سنة ١٩٥٠)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة.

وزير المعارف العمومية	رئيس مجلس الوزراء (بالنيابة)
طه حسين	عثمان محرم

الوقائع المصرية : العدد ٨١ في ١٤ أغسطس سنة ١٩٥٠.

يوضح هذا المرسوم أن الدكتور محمد كامل حسين كان أول مدير لجامعة إبراهيم باشا الكبير.

وثيقة رقم (٣)
بيان تأييد للقائد العام محمد نجيب
من هيئة التدريس بجامعة إبراهيم باشا الكبير
والاتحاد العام للطلبة بها[١]

بيان من هيئة التدريس بجامعة إبراهيم باشا الكبير والاتحاد العام للطلبة بها، ضاقت البلاد بعوامل الفرقة والفساد والانحلال التي فشلت معها كل محاولة للإصلاح، حتى كاد الناس يعتقدون ألا سبيل للنجاة من الهوة التي تردى فيها الوطن، فإذا الجيش الباسل الذي امتدت إليه يد الفساد لتهد من كيانه وتقوض من بنيانه وتتخذ منه أداة مسخرة لأغراضها الخبيثة؛ ينتفض في عزة وجلال وينقض على الفساد، ويتقدم الصفوف بعزيمة وفتوة ليقضى على عوامل الفساد وأدواته، متخذا دستورا لحركته جاء أبين ترجمان عن مشاعر الشعب وأهدافه، ولا غرو، فهو ينادي بالتطهير والإصلاح، واحترام الدستور، والمحافظة على الحريات العامة. وفي هذه المرحلة الحاسمة في حياة الوطن نهيب بحمية المواطنين أن يطهروا أنفسهم، ويتناسوا أشخاصهم، فلا يذكرون إلا مصر.. ومصر وحدها، حتى يسير موكب الإصلاح والنهوض حثيثا نحو وطن قوي منيع، سليم البنيان، يسود الإصلاح نواحيه الخلقية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، فيبعث شعبا جديدا مُنعمًا في المجد والسؤدد، وينعم المواطنون فيه بالعزة والكرامة، ويعيشون سادة في بلادهم، جديرين بالحرية التي كسبوها، والمستقبل المشرف الذي ينتظرهم، حتى تتبوأ بلادهم مكانتها بين الأمم عزيزة الجانب، موفورة الكرامة.

هيئة التدريس والاتحاد العام

---

(١) الأخبار في ٢٨ يوليه عام ١٩٥٢، العدد ٢٦، السنة الأولى، ص ٧.

يتضح من هذا البيان تأييد أعضاء هيئة التدريس والاتحاد العام للطلبة لثورة يوليو ١٩٥٢، ودعوتهم للقضاء على الفساد والسير في موكب الإصلاح للنهوض بالوطن.

وثيقة رقم (٤)

قانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٠

بربط ميزانية جامعة إبراهيم باشا الكبير للسنة المالية ١٩٥٠ – ١٩٥١[1]

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

مادة ١ – تقررت ميزانية مصروفات جامعة إبراهيم باشا الكبير للسنة المالية ١٩٥٠ – ١٩٥١ بمبلغ ٦٥٢,٢٦٦ ج.م (ستمائة واثنين وخمسين ألفا ومائتين وستة وستين جنيها) وتقررت ميزانية إيراداتها للسنة المالية المذكورة مبلغ ٦٥٢,٢٦٦ ج.م (ستمائة واثنين وخمسين ألفا ومائتين وستة وستين جنيها) بما فيها إعانة الحكومة وذلك حسب الجدول المرافق لهذا القانون.

مادة ٢ – إن وجود اعتماد لغرض معين في جداول المصروفات لا يعفى من المحافظة بكل دقة على أحكام اللوائح المعمول بها فيما يتعلق باستخدام ذلك الاعتماد.

مادة ٣ – لا يجوز إطلاقا تعيين موظفين احتسابا على وفور الميزانية أو ترقية موظفين بصفة شخصية أو قيد موظف على درجة أدنى من درجته وكل ما تم على خلاف ذلك من تعيين أو ترقية أو قيد قبل صدور قانون ربط ميزانية سنة ١٩٤١ – ١٩٤٢ أو بمقتضى قواعد تسوية حالة المنسيين والمنصفين أو نتيجة لإعادة موظفي ومستخدمي التموين والوقاية المدنية والاستيراد والتصدير إلى الجامعة بدرجات أعلى من درجات الوظائف المحتفظ لهم بها للتذكار في الجامعة يظل على حاله حتى يزول سببه أو يسوى.

كذلك لا يجوز – بغير إذن البرلمان – تعديل عدد الوظائف المدرجة بالميزانية أو درجاتها.

مادة ٤ – لا يجوز فتح اعتمادات إضافية بالميزانية لتسوية تجاوز في اعتمادات الأبواب الواردة بها إلا إذا كان ذلك بالأخذ من وفور جملة ربط هذه الميزانية.

مادة ٥ – على وزيري المالية والمعارف العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه.

نأمر ببصم هذا القانون بخاتم الدولة، وأن ينشر في الجريدة الرسمية، وينفذ كقانون من قوانين الدولة.

صدر في ١٤ ذي القعدة سنة ١٣٦٩ (٢٨ أغسطس سنة ١٩٥٠).

وزير المالية	وزير المعارف العمومية	فاروق
محمد زكي عبد المتعال	طه حسين	حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء (بالنيابة)

عثمان محرم

(١) الوقائع المصرية: ٤ سبتمبر عام ١٩٥٠، العدد ٨٧، السنة ١٢١، الملحق/ص ٢٤ ـ ٢٥

يحدد هذا المرسوم ميزانية جامعة إبراهيم باشا عن العام الدراسي ٥٠/ ١٩٥١.

وثيقة رقم (٥)
قانون رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٥٤
بتعديل القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٠ بإنشاء وتنظيم جامعة إبراهيم باشا الكبير(*)

باسم الأمة.

رئيس الجمهورية.

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش.

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣.

وعلى القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٠ بإنشاء وتنظيم جامعة إبراهيم باشا الكبير والقوانين المعدلة له.

وعلى ما قرره مجلس جامعة إبراهيم باشا الكبير.

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة.

وبناء ما عرضه وزير التربية والتعليم، وموافقة رأي مجلس الوزراء.

أصدر القانوني الآتي:

مادة ١ – يستبدل باسم جامعة إبراهيم الكبير اسم جامعة عين شمس في القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه وفي جميع التشريعات التي صدرت استنادا إلى القانون المذكور أو التي ورد فيها ذلك الاسم.

مادة ٢ – على وزير التربية والتعليم تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

صدر بقصر الجمهورية في ١٨ المحرم سنة ١٣٧٤ (١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٤)

(*) الوقائع المصرية في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥٤ – العدد ٧٦ مكرر.
بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ استبدلت أسماء الجامعات بأسماء المدن التي تقع في نطاقها بدلا من إطلاق أسماء أفراد عليها فتم تغيير اسم جامعة إبراهيم باشا الكبير إلى جامعة عين شمس.

وثيقة رقم (٦)

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٩٥٢ لسنة ١٩٧٣

في شأن إنشاء كلية الألسن بجامعة عين شمس

رئيس الجمهورية.

بعد الاطلاع على القرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ في شأن تنظيم الجامعات في جمهورية مصر العربية، والقوانين المعدلة له.

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٧ لسنة ١٩٦٩ باللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات في جمهورية مصر العربية، والقرارات المعدلة له.

وعلى موافقة المجلس الأعلى للجامعات ومجلس جامعة عين شمس,

وعلى موافقة مجلس الوزراء.

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة.

قــرر:

(المادة الأولى)

تنشأ كلية الألسن بجامعة عين شمس ويكون نواتها مدرسة الألسن التابعة لوزارة التعليم العالي.

(المادة الثانية)

تمنح جامعة عين شمس بناء على طلب كلية الألسن الدرجات العلمية والدبلومات الآتية:

أولا: الدرجات العلمية:

(٤) درجة ليسانس الألسن في إحدى اللغات المبينة في اللائحة الداخلية.

(٥) درجة ماجستير الألسن في إحدى اللغات المبينة في اللائحة الداخلية.

(٦) درجة دكتوراه الألسن في إحدى اللغات المبينة في اللائحة الداخلية.

ثانيا: الدبلومات:

(٧) دبلوم الترجمة التحريرية في إحدى اللغات المبينة في اللائحة الداخلية.

(٨) دبلوم الترجمة التحريرية والفورية في إحدى اللغات المبينة في اللائحة الداخلية.

(المادة الثالثة)

مدة الدراسة لنيل درجة ليسانس في الألسن أربع سنوات جامعية.

(المادة الرابعة)

يشترط في قيد الطالب لنيل درجة ماجستير الآلسن أن يكون حاصلا على درجة ليسانس أو درجة الليسانس في الآداب من إحدى جامعات جمهورية مصر العربية في نفس التخصص أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة، وأن يتابع الدراسة والبحث لمدة سنتين على الأقل وفقا لأحكام اللائحة الداخلية.

(المادة الخامسة)

يشترط في الطالب لنيل لأي من دبلومات الترجمة أن يكون حاصلا على درجة ماجستير الألسن في نفس التخصص أو على درجة معادلة لها من معهد آخر معترف به من الجامعة، وأن يقوم ببحوث مبتكرة في موضوع لمدة سنتين على الأقل وفقا لأحكام اللائحة الداخلية.

(المادة السادسة)

يشترط في الطالب لنيل أي درجة من دبلومات الترجمة أن يكون حاصلا على درجة ماجستير الألسن أو على درجة ليسانس في الآداب من أحد أقسام اللغات من إحدى جامعات جمهورية مصر العربية أو على درجة معادلة لها من معهد آخر معترف به من الجامعة، وأن يتابع الدراسة لمدة سنتين على الأقل وفقا لأحكام اللائحة الداخلية..

(المادة السابعة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

يوضح هذا القرار أن إنشاء كلية الألسن في عام ١٩٧٣ كان نواته مدرسة الألسن التي أنشأها رفاعة الطهطاوي في عصر محمد علي

ثامناً وثائق الجامعات الإقليمية

وثيقة رقم (١)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٦٤٧ لسنة ١٩٦٢

بإنشاء كلية طب بجامعة القاهرة يكون مقرها مدينة المنصورة وكلية طب بجامعة الإسكندرية يكون مقرها مدينة طنطا

رئيس الجمهورية.

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات في الجمهورية العربية المتحدة والقانون المعادل له.

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٩١١ لسنة ١٩٥٩، باللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات والقرارات المعدلة لها.

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة؛

قـــــــرر:

مادة ١ - تنشأ في مدينة القاهرة كلية طب يكون مقرها مدينة المنصورة بمحافظة الدقهلية. وتنشأ في جامعة الإسكندرية كلية طب أخرى يكون قمرها مدينة طنطا بمحافظة الغربية. وتطبق في شأن خطط الدراسة ونظام منح الدرجات العلمية في كل من هاتين الكليتين الأحكام المطبقة في الكلية المناظرة بالجامعة المختصة.

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

(صدر برياسة الجمهورية في ١٣ ذي الحجة سنة ١٣٨١ (١٧ مارس سنة ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر

الجريدة الرسمية – العدد ١٢٧ في ٦ يونيه سنة ١٩٦٣.

يتضح من هذا القرار أن نواة جامعة المنصورة بدأت بإنشاء كلية للطب تابعة لجامعة القاهرة، وأن نواة جامعة طنطا بدأت بإنشاء كلية للطب تابعة لجامعة الإسكندرية.

وثيقة رقم (٢)

قانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٣

بتعديل بعض أحكام القرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢

بشأن تنظيم الجامعات

باسم الشعب.

رئيس الجمهورية.

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه، وقد أصدرناه:

مادة ٢- يستبدل بعبارتي "جامعة وسط الدلتا" و"جامعة شرق الدلتا" الواردتين في المادتين ١٩٨ و١٩٩ من القرار بقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٧٢، والبند (٤) من قواعد تطبيق جدول المرتبات والبدلات والمعاشات الملحق بالقانون المذكور، عبارتا "جامعة طنطا" و"جامعة المنصورة".

- ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية. ويعمل به اعتبارا من العام الدراسي ١٩٧٤/٧٣.
- يبصم هذا القانون بخاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها.

(صدر برياسة الجمهورية في ٢٩ جمادي الآخرة سنة ١٣٩٣ (٢٩ يوليه سنة ١٩٧٣)

أنور السادات

يتضح من هذا القانون استبدال عبارة جامعة وسط الدلتا بجامعة طنطا، واستبدال عبارة جامعة شرق الدلتا بجامعة المنصورة.

وثيقة رقم (٣)

قانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥

بتعديل بعض أحكام القرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢

بشأن تنظيم الجامعات

باسم الشعب.

رئيس الجمهورية.

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه، وقد أصدرناه:

مادة ١ - يضاف إلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن تنظيم الجامعات بند جديد برقم (ح) إلى المادة (٢) فقرة أولى، ومادتـــان جديدتان برقمي ١٩٨ مكرر (أ) و(٢٠٤ مكررا) نصهما الآتي:

"مادة ٢ فقرة أولى بند (ح) – جامعة حلوان ومقرها القاهرة.

مادة ١٩٨ مكررا (أ) – تتكون جامعة حلوان من الكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالي التي يصدر بتعيينها وتحديد مقارها قرار من رئيس الجمهورية، ومن الكليات والمعاهد الفنية الأخرى التي تنشئها الجامعة في المستقبل.

ويسري عليها الاستثناءان المقرران في المادة ١٩٨، كما تطبق عليها الأحكام الواردة في المادتين ١٩٩، ٢٠٤.

مادة ٢٠٤ مكررا– استثناء من الأحكام المقررة في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه:

(أ) يحتفظ أعضاء هيئة التدريس والمدرسون المساعدون والمعيدون بالكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالي وقت صدور هذا القانون والمطبق عليهم جدول المرتبات الملحق بالقانون المشار إليه بوظائفهم وأقدمياتهم، أما الذين لم يستكملوا شرط الحصول على المؤهل المنصوص عليه في القانون المشار إليه فيحتفظون بوظائفهم وأقدمياتهم لمدة سبع سنوات، فإذا لم يستكملوا هذا الشرط خلال هذه المدة ينقلون إلى وظائف أخرى بالكادر العام وفي الدرجات المعادلة لوظائفهم وذلك بقرار من وزير التعليم العالي بعد اخذ رأي بمجلس الجامعة.

(ب) يشترط في تعيين رئيس ونواب رئيس جامعة حلوان أن يكونوا من الذين شغلوا وظائف الأستاذية لمدة خمس سنوات على الأقل بأحد المعاهد العالية والكليات المكونة لهذه الجامعة"

مادة ٢ – يخول وزير التعليم العالي سلطات مجلس جامعة حلوان إلى أن يتم تشكيل مجلس الجامعة وتكوين جهازها المالي والإداري في موعد أقصاه نهاية ديسمبر سنة ١٩٧٥.

مادة ٣ – درجات البكالوريوس والليسانس أو ما يعادلها والدرجات العلمية الأعلى الممنوحة قبل العمل بهذا القانون من الكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالي تعادل الدرجات المناظرة لها الممنوحة من الجامعات.

مادة ٤ – يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون.

مادة ٥ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية. ويعمل به من تاريخ نشره.

- يبصم هذا القانون بخاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها.

(صدر برياسة الجمهورية في ١٧ رجب سنة ١٣٩٥ (٢٦ يوليه سنة ١٩٧٥)

أنور السادات

يتضح من هذا القانون ما يلي:
إنشاء جامعة حلوان من الكليات والمعاهد التابعة لوزارة التعليم العالي

وثيقة رقم (٤)

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٥

بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات

إنشاء جامعة جنوب الوادي

رئيس الجمهورية.

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢.

وعلى اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥.

وعلى ما عرضه وزير التعليم بعد أخذ رأي مجالس الجامعات وموافقة المجلس الأعلى للجامعات.

وبعد موافقة مجلس الوزراء.

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة.

قـــــــرر:

(المادة الثالثة)

يضاف إلى البنود أولا وثامنا وتاسعا وعاشرة من المادة (١) من اللائحة التنفيذية تنظيم الجامعات المشار إليها الكليات الموضحة فيما بعد، كما يضاف بند جديد إلى ذلت المادة تحت رقم "ثاني عشر" نصوصها الآتية:

١- كلية الآداب بقنا.

٢- كلية العلوم بقنا.

٣- كلية التربية بقنا.

٤- كلية الآداب بسوهاج.

٥- كلية العلوم بسوهاج.

٦- كلية التربية بسوهاج.

٧- كلية التجارة بسوهاج.

٨- كلية الطب بسوهاج.

٩- كلية الآداب بأسوان.

١٠- كلية العلوم بأسوان.

١١- كلية التربية بأسوان.

١٢- كلية الهندسة والتكنولوجيا بأسوان.

ويتم إنشاء الكليات المشار إليها وفقا لما يتقرر بالخطة والموازنة العامة للدولة.

(المادة السادسة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية. ويعمل به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره

(صدر برياسة الجمهورية في ١١ شعبان سنة ١٤١٥ هـ)

حسني مبارك

قرار رئيس جمهورية مصر العربية
رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٥
بإنشاء ثلاث جامعات جديدة
وتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الدستور ،

وعلى قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ فى شأن تنظيم الجامعات ،

وبناء على موافقة المجلس الأعلى للجامعات ،

وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

وبناء على ما عرضه وزير التعليم العالى ووزير الدولة لشئون البحث العلمى .

قرر

(المادة الأولى)

تنشأ بالاضافة إلى الجامعات المنصوص عليها بالمادة ٢ من قانون تنظيم الجامعات المشار إليه ثلاث جامعات جديدة على النحو التالى :

- جامعة بنها ومقرها مدينة بنها .
- جامعة الفيوم ومقرها مدينة الفيوم .
- جامعة بنى سويف ومقرها مدينة بنى سويف .

(المادة الثانية)

يلغى فرعا جامعة القاهرة (فرع الفيوم ، فرع بنى سويف) الواردان بالمادة ١ " أولا " من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات المشار إليها .

كما يلغى فرع جامعة الزقازيق (ببنها) الوارد بالمادة ١ " سابعا " من اللائحة التنفيذية المشار إليها .

وتضم الكليات التابعة لفروع الجامعات الملغاة إلى جامعات بنها والفيوم وبنى سويف على النحو الموضح بالمادة الثالثة من هذا القرار .

(المادة الثالثة)

يضاف إلى أولا تكوين الجامعات من المادة ١ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات المشار إليها ما يأتى :

ثالث عشر – جامعة بنها :

١ – كلية التجارة
٢ – كلية الطب
٣ – كلية الطب البيطرى
٤ – كلية التربية
٥ – كلية الهندسة بشبرا
٦ – كلية الزراعة بمشتهر
٧ – كلية الآداب
٨ – كلية العلوم
٩ – كلية الحقوق
١٠ – كلية التربية الرياضية للبنين
١١ – كلية التربية النوعية
١٢ – كلية التمريض

رابع عشر – جامعة الفيوم :

١ – كلية الهندسة
٢ – كلية الزراعة
٣ – كلية التربية
٤ – كلية الخدمة الاجتماعية
٥ – كلية دار العلوم
٦ – كلية السياحة والفنادق
٧ – كلية العلوم
٨ – كلية التربية النوعية

خامس عشر – جامعة بنى سويف :

١ – كلية الحقوق
٢ – كلية التجارة
٣ – كلية التربية
٤ – كلية الطب البيطرى
٥ – كلية العلوم
٦ – كلية الآداب
٧ – كلية الطب

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية، وينفذ اعتبارا من أول أغسطس ٢٠٠٥.

(حسنى مبارك)

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٦ المحرم سنة ١٤٢٦ هـ
الموافق ٧ مارس سنة ٢٠٠٥ م

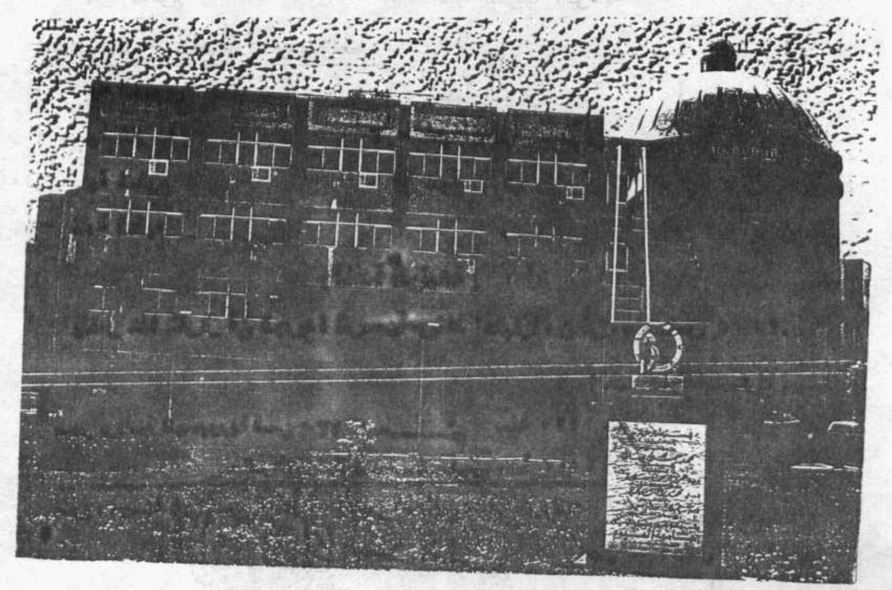
صورة مرسلة إلى السيد وزير التعليم العالى ووزير الدولة لشئون البحث العلمى

أمين عام مجلس الوزراء

(دكتور/ ياسين أحمد زغلول)


جامعة الفيوم


جامعة الفيوم
Fayoum University



قرار رئيس جمهورية مصر العربية
رقم (١٢٩) لسنة ٢٠٠٦
بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الدستور ،

وعلى قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ والقوانين المعدلة له :

وعلى اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ والقرارات المعدلة له ،

وعلى موافقة المجلس الأعلى للجامعات ،

وبناء على ما عرضه وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى وعلى موافقة مجلس الوزراء ،

قــرر

(فى مادته الرابعة)

يضاف إلى البند (رابع عشر) جامعة الفيوم من المادة (١) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات المشار إليها بالكليات التالية :

• كلية الآداب .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره .

(حسنى مبارك)

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢١ ربيع الأول سنة ١٤٢٧
الموافق ١٩ أبريـل سنة ٢٠٠٦

---

* تضمن هذا القرار مواد أخرى لا تتعلق بجامعة الفيوم

تاسعاً وثائق خاصة لإصلاح التعليم الجامعى

وثيقة رقم (١)

تقرير

السيد الرئيس الدكتور على ماهر
عن أعمال لجنة التعليم الجامعى

القسم الاول

١ — تأليف اللجنة

حين ولى السيد الأستاذ اسماعيل القبانى وزارة المعارف ، أخذ يعد العدة لإصلاح نظم التعليم العام ، كما تقدم إلى مجلس الوزراء بهذه المذكرة ، يطلب تأليف لجنة لإصلاح التعليم الجامعى :

« إن أهمية التعليم الجامعى فى حياة الأمة لا تخفى على أحد.فالجامعات فى كل البلاد هى الأمينة على التراث الثقافى للأمة ، تحفظه ، وتنميه، وتغذى به عقول الشباب ونفوسهم ، فتساهم بذلك فى إقامة الأسس الروحية لحياة الجماعة . وهى المراكز الأولى للبحوث العلمية التى تعتمد عليها البلاد فى نهضتها، وفى حل مشكلاتها الاجتماعية والاقتصادية والعلمية . وهذا فضلا عن أن التعليم الجامعى هو المرحلة النهائية الحاسمة فى تكوين رجال الغد وتوجيههم .

« وقد تجاوزت حياة التعليم الجامعى الحكومى فى مصر ربع قرن ، ارتفع خلاله عدد الجامعات إلى أربع . ولئن كانت جامعة محمد على

لم تبدأ الدراسة فيها بعد ، فإن سائر الجامعات قد خبرت الأمر وتجمعت لديها فيه تجارب ، وتكشفت أمامها نواحى القوة والضعف فى النظم القائمة . وقد أخذت الأمة تنظر فى النتائج التى وصلت إليها من التعليم الجامعى ، وتشعر بأن الحاجة ماسة إلى إصلاح هذا التعليم ، وإلى الملاءمة بين نظمه ومناهجه وبين حاجات البلاد فى نهضتها الحالية . ووصلت الرغبة فى الإصلاح إلى ذروتها فى هذا العهد الجديد، وكان من بين مظاهر ذلك ، أن عقدت هيئات التدريس بجامعات الاسكندرية وفؤاد الأول وإبراهيم ، مؤتمرات تدارست فيها شئون الجامعات ، وتقدمت بما انتهت إليه من اقتراحات .

« ولما كان من الواجب أن يقوم اصلاح التعليم الجامعى على أسس قوية من البحث والتمحيص ؛ فإنى أرى أن تؤلف لهذا الغرض لجنة تسمى « لجنة التعليم الجامعى » ، وتشكل على الوجه الآتى :

أولا — مديرو الجامعات .

ثانيا — أحد عشر عضوا يختارون من بين أساتذة الجامعات والشخصيات البارزة التى لها صلة بالتعليم الجامعى وخبرة بشئونه . وفيما يلى الأسماء التى أرشحها لذلك :

(١) الرئيس الدكتور على ماهر	وتكون له رياسة اللجنة
(٢) السيد أحمد لطفى السيد	مدير جامعة فؤاد الأول ووزير المعارف والخارجية سابقا
(٣) الدكتور عبد الرزاق أحمد السنهورى	رئيس مجلس الدولة ووزير المعارف وعميد كلية الحقوق بجامعة فؤاد الأول سابقا
(٤) الدكتور أحمد زكى	السكرتير العام لمجلس فؤاد الأول للبحوث العلمية والأستاذ بكلية العلوم بجامعة فؤاد الأول سابقا

(٥) الدكتور ابراهيم بيومى مدكور — عضو مجلس الشيوخ والأستاذ بكلية الآداب بجامعة فؤاد الأول سابقا .

(٦) السيد محمد شفيق غربال — وكيل وزارة المعارف وعميد كلية الآداب بجامعة فؤاد الأول سابقا .

(٧) الدكتور وليم سليم حنا — الأستاذ بكلية الهندسة بجامعة فؤاد الأول .

(٨) الدكتور محمد عوض محمد — مدير معهد الدراسات السودانية بجامعة فؤاد الأول .
(ويكون السكرتير العام للجنة)

(٩) الدكتور كامل منصور — عميد كلية العلوم بجامعة إبراهيم

(١٠) الأستاذ محمد خلف الله — عميد كلية الآداب بجامعة اسكندرية

(١١) الدكتور عباس عمار — المدير العام لمصلحة الفلاح والأستاذ المساعد بكلية الآداب بجامعة فؤاد الأول سابقا

ثالثا — ثلاثة من أعضاء هيئات التدريس بجامعات فؤاد الأول والاسكندرية وإبراهيم ، يختار مجلس إدارة جمعية هيئة التدريس بكل جامعة واحدا منهم .

« وتختص هذه اللجنة بدراسة شئون الجامعات بصفة عامة ، واقتراح النظم والوسائل الكفيلة بإصلاح التعليم الجامعي والنهوض به كي يثمر الثمرة المرجوة منه ، ويدخل في ذلك بصفة خاصة بحث المسائل الآتية .

١ — أهداف التعليم الجامعي ، وعلاقته بالحياة الاجتماعية والاقتصادية في البلاد .

٢ — العلاقة بين التعليم الجامعي ، والتعليم العام ، ونظام قبول الطلاب بالجامعات .

٣ — الرسوم الجامعية والاعفاء منها

٤ — نظام الدراسة والامتحانات والكتب ، والتوجيه العام للمناهج ووسائل تشجيع البحث العلمي .

٥ — الحياة الجامعية ونشاط اتحادات الطلبة في الميادين الاجتماعية والرياضية والثقافية ، والصلة التي ينبغي أن تقوم بين الأساتذة والطلاب .

٦ — هيئات التدريس ، وكيفية اختيار أعضائها والشروط التي تراعى في ذلك .

٧ — الهيئات الجامعية واختصاصاتها وتشكيلها .

٨ — التنوع في نظام الجامعات حتى تكون لكل جامعة شخصيتها وطابعها الخاص ، والعلاقة التي تقوم بينها مع ذلك .

٩ — العلاقة بين الجامعات والحكومة من الناحيتين الادارية والمالية

« وتقوم اللجنة بدراسة التقارير والاقتراحات التي تتلقاها من مجالس الكليات وهيئات التدريس بها وغير ذلك من الهيئات والأفراد . وتقدم بنتيجة أبحاثها تقريرا مفصلا لوزير المعارف يتضمن وجهات النظر المختلفة في كل موضوع والرأي الذي ترى اللجنة الأخذ به .

« ويكون للجنة حق الاتصال بالوزارات والجامعات والمصالح للحصول على ما يلزمها من البيانات والمعلومات .

« وأتشرف بعرض الأمر على مجلس الوزراء برجاء الموافقة على تشكيل اللجنة المقترحة بالاختصاصات المبينة في هذه المذكرة .

وزير المعارف العمومية

(اسماعيل محمود القباني) »

ولا ريب أن هذه المذكرة تفيض رغبة صادقة فى الاصلاح والتقدم ، وهى رغبة تلقى الترحيب والتقدير من المواطنين جميعا .

* * *

ووافق مجلس الوزراء بجلسته المعقودة فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٢ على ما جاء فى هذه المذكرة ، وقرر تشكيل لجنة تسمى : لجنة التعليم الجامعى ، برياسة الرئيس الدكتور على ماهر لدراسة شئون الجامعات جمعاء ، واقتراح النظم والوسائل الكفيلة باصلاح التعليم الجامعى ، والنهوض به كى يثمر الثمرة المرجوة منه » (١).

وقد اختارت جمعية هيئة التدريس بجامعة القاهرة الدكتور عبد المنعم الشرقاوى الأستاذ المساعد بكلية الحقوق ممثلا لها ، واختارت جمعية هيئة التدريس بجامعة ابراهيم الدكتور ابراهيم صحى عميد كلية الآداب ، واختارت جمعية هيئة التدريس بجامعة الاسكندرية الدكتور عباس فتحى الهلالى الأستاذ بكلية الزراعة .

وبعد تأليف اللجنة عين الأستاذ مصطفى عامر مدير جامعة الاسكندرية مديرا عاما لمصلحة الآثار ، فتقرر الاحتفاظ به بصفته الشخصية عضوا فى اللجنة . أما خلفه فى جامعة الاسكندرية الدكتور محمد عوض محمد ، فقد كان عضوا باللجنة من قبل . لكن وظيفته الجديدة واعتذاره عن عدم استطاعته الجمع بينها وبين السكرتيرية العامة للجنة ، اقتضيا اسناد السكرتيرية العامة إلى الأستاذ محمد شفيق غربال . كما أن استقالة الدكتور عبد الوهاب مورو من الجامعة فى بداية شهر

---

(١) ملحق الوقائع المصرية : العدد ١٤٧ الصادر فى ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢ .

يوليو سنة ١٩٥٣ ، وسفره إلى الخارج ، اقتضيا أن يحل محله فى اجتماعات اللجنة الأخيرة الأستاذ حسين كامل سليم وكيل جامعة القاهرة .

وقد اختير الدكتور سيد نوفل مدير الإدارة التشريعية بمجلس الشيوخ سكرتيراً للجنة ، كما اختير بعض موظفي هذه الإدارة لمعاونته ، واتخذت اللجنة دار مجلس الشيوخ مقراً لاجتماعاتها .

٢ — استطلاع الآراء وجمع البيانات والاحصاءات

ولم يكن مناص فى هذا المقام من الاعتماد على الشورى فى الأمر ، والاستناد إلى الإحصاءات الرسمية ، والإفادة من معرفة أولى الرأى ومن التجارب الجامعية فى مصر وفى الخارج ، واستطلاع آراء الأساتذة والمدرسين الجامعيين وتبين رغبات المعيدين والطلاب .

ولهذا طلبنا إثر تأليف اللجنة ، من حضرات السادة مديرى الجامعات الثلاث هذه البيانات :

١ — إحصاء عن عدد طلبة الجامعة موزعين على الكليات فى السنوات ١٩٣٠ ، ١٩٣٥ ، ١٩٤٠ ، ١٩٤٥ ، ١٩٥٠ ، ١٩٥١ ، ١٩٥٢

٢ — إحصاء عن الطلبة الذين قبلوا فى كليات الجامعة سنة فسنة ابتداء من سنة ١٩٤٥ إلى اليوم ، على أن يبين عدد الطلبة الذين قبلوا فى فى كل كلية تبعا لشعبهم على حدة .

٣ — إحصاء عن مجموع الطلبة فى كل كلية من كليات الجامعة فى السنوات الأخيرة .

٤ — مدى مواجهة الكليات العملية ، فى معاملها أو حقولها أو فى شأن لوازم التجارب المختلفة فيها ، لما تم من توسع فى الدراسة الجامعية

خلال السنوات العشر الأخيرة .

هـ — مجموعة من القوانين والمراسيم واللوائح المختلفة المتصلة بالجامعة .

وطلبنا من وزارة المعارف إحصاءات عن الحاصلين على شهادة إتمام الدراسة الثانوية منذ سنة ١٩٣٠ ، وبيانات عن الاتجاهات الجديدة في التعليم العام .

وكتبنا إلى السادة وزراء المعارف السابقين والوكلاء الحاليين والسابقين ولعدد كبير من أهل الفكر والرأى المعنيين بشئون التعليم ، وأعضاء هيئات التدريس في الجامعات ، ورئيس الجامعة الأمريكية ، ومدير المعهد الفرنسي في مصر ، نستطلع آراءهم في الخطوط الرئيسية لأعمال اللجنة .

وكتبنا كذلك إلى السادة عمداء الكليات الجامعية ، راجين أن تسهم مجالس الكليات في وضع الأسس للمستقبل الجامعي المنشود ؛ وأن تمد اللجنة بثمرات بحثها وتجاربها ؛ وأن تعاونها فيما تضطلع به من مهمة جليلة الأثر في حياة البلاد ، وما تستهدفه من وضع مناهج جامعية مستقرة ، ومن رسم أقوم السبل لإعداد الصفوة من شبابنا : عماد الوطن في حاضره ، ورجائه في مستقبله؛ وأن يتفضل حضرات العمداء مشكورين باتخاذ ما يرون لجمع المقترحات والملاحظات من حضرات الأساتذة والمدرسين والمعيدين بالكلية ، وكذلك رغبات أبنائنا الطلاب ، أفرادا أو هيئات ، المتصلة بألوان نشاطهم الرياضي والاجتماعي والثقافي ؛ وأن تبسط هذه المقترحات والآراء والرغبات كلها أمام مجلس الكلية فيتولاها بالمناقشة والتمحيص ، وينتهي إلى تقرير جامع في الموضوع ، يعبر عن رأى الكثرة ، ويورد كذلك الآراء الأخرى ؛ وأن يرسل هذا التقرير إلى اللجنة مرافقة له أصول المقترحات ، مع تعيين الأستاذ الذى تختاره الكلية مقررا عنها أمام اللجنة للاستعانة به عند بحث ذلك التقرير إذا اقتضى الأمر .

وقد تلقت اللجنة فى مدى شهرين ستة وستين اقتراحا ، منها أربعة عشر من حضرات أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة ، وواحد وعشرون من جامعة الاسكندرية ، وسبعة من جامعة ابراهيم ، واقتراح من مجلس كلية العلوم بجامعة ابراهيم ، وآخر من مجلس معهد الأرصاد ، وثلاثة عشر من جماعات المدرسين ، وسبعة من وزراء المعارف وكبار رجال التعليم السابقين ، كما تلقت اقتراحا من مسيو أندريه بواييه مدير المعهد الفرنسى فى مصر ، واقتراحا من الدكتور كوبلاند الأستاذ السابق بكلية الآداب بجامعة القاهرة .

وقد لخصت هذه المقترحات ، ونظمت فى أبواب موضوعية استغرقت نحو مائة صفحة ، واستحضر اثنان وأربعون تقويما للجامعات الأوروبية والأمريكية ، ووضعت أمام اللجنة بيانات عما فيها من موضوعات يمكن الإفادة منها ، ونظمت بعض البحوث المقارنة فى الموضوع . ووضعت خلاصات مفصلة لتقارير عن التقدم الجامعى فى انجلترا من لجنة الإعانات الجامعية سنة ١٩٤٧ ، وعن المؤتمر التحضيرى لممثلى الجامعات المعقود بمدينة « أوترخت » سنة ١٩٤٨ بناء على دعوة اليونسكو ، وأعماله وتوصياته .

وحين اجتمعت لدينا هذه المصادر ، ورسمنا المبادىء الأساسية للعمل رأيت أن أفتتح الاجتماع الأول للجنة فى ٣١ يناير سنة ١٩٥٣ بكلمة ، رجوت أن تعبر عن اتجاه اللجنة والمسائل التى تواجهها ، وأن توجه أنظار من يستجيبون

وثيقة رقم (٢)

٣ ـ الكلمة الافتتاحية

للرئيس الدكتور علي ماهر

حضرات الزملاء الأجلاء :

يسرني أعظم السرور أن أعبر عما يخالجنا جميعاً ، من غبطة بالغة بالتعاون في هذه المهمة الخطيرة . مهمة النهوض بجامعاتنا الفتية إلى المستوى الجدير بماضي مصر العلمي التليد ، وزعامتها الفكرية التاريخية ، وحاضرها القوي المرموق ، ومستقبلها الأقوى المنشود . وأية غاية أشرف مقصداً للمصلحين ، وأعظم خطراً في حياة الوطن ، من غاية التوجيه السديد لشبابنا الوثاب . عدة الوطن في يومه ، وأمله في غده .

وإني لأرى حقاً على اليوم ، أن أحيي نهضتنا العلمية ، التي عمت مصر في هذه السنوات الثلاثين ، فتضاعف عدد المتعلمين تضاعفاً مطرداً ، وشاركت الفتاة الفتى في مختلف الكليات والمعاهد ، وظفرت البلاد بصفوة من أبنائها . تعمقوا في العلوم والآداب والفنون . وأخرجوا بحوثاً قيمة متنوعة ، ورفعوا اسم مصر ، وكسبوا لدرجاتنا الجامعية تقدير الجامعات العريقة ، وحملوا نصيبا في التطور العلمي ، ونشروا نور العلم في كثير من البلاد العربية الشقيقة ووصلوا حاضر الوطن بماضيه .

وهذا النجاح ، الذي صادفته الحياة الجامعية ، هو الذي يحدونا إلى السعي للافادة من تجاربنا في ربع قرن ، وإلى أن نقف متأملين طرائق الماضي ، دارسين حاجات الحاضر ، راسمين خطوات المستقبل ، ناشدين السير في سبيل الكمال ، واضعين قبلتنا دائماً مصر ، ومصالحها القومية العليا .

وإنه لمن آيات التوفيق ، أن حضرات أعضاء هذه اللجنة جميعاً من القادة والأساتذة الجامعيين ، الذين أخلصوا حياتهم للعلم ، وكانت لهم فى خدمة الحياة الفكرية مآثر مذكورة .

حضرات الزملاء الأعزاء :

إنكم لتعلمون أن المثل الأعلى للحياة الجامعية هو ابتغاء الحقيقة والكمال ، وأن قوامها الإيمان باستقلال العقل وحرية الفكر ، وأن مظهرها هؤلاء العلماء الأعلام ، والشباب الطامحون الأذكياء ، الذين يخلصون للعلم ، ويتعاونون فى البحث ، على أساس من التفكير الحر المستقيم ، والنقد النزيه الحكيم .

والجامعات تستهدف تخريج القادة فى شتى الميادين الوطنية ، والمساهمة فى التقدم العلمى ، وفى التطور الاجتماعى والاقتصادى .

وما العلم إلا نور يمحو ظلام الريب ، ويكشف عن الحقيقة ، ويمكن من مغالبة الطبيعة ، وتسخيرها لخير البشرية وسعادتها . والبحث العلمى — سواء أكان أكاديميا ينشد المعرفة لذاتها ، أم عمليا يقوم على التجريب والتطبيق — يهدى إلى رقى الصناعة ، وزيادة الإنتاج ، وتقدم المبتكرات والمخترعات .

ونحن أحوج ما نكون فى نهضتنا الحاضرة ، إلى شباب تكتمل فيه معانى الاستقلال الفكرى ، والكفاح ، والمثابرة . ولاريب أن خير الوسائل لبلوغ هذه الغاية ، هو تنمية الاستعداد الذاتى للتربية الذاتية . فالذين امتازوا فى العلوم والفنون والآداب ، وخلد التاريخ أسماءهم على مر العصور ، هم الذين كونوا أنفسهم بجهودهم المستقلة ، ولم تكن غاية همهم استيعاب معارف الغير وتجاربه . والتعلم الجامعى الناجح هو الذى يفتح الطلاب

في طرائق البحث . وبقدر ما نحبب اليهم مواصلة الدرس ، ومتابعة الحياة
تطورها — بقدر ما يكون تعليمنا قويما سليما . فالتطور العلمي متج
متصل وحركته دائمة ، من ونى عن ملاحقتها ، مهما اعتز بما أوتى من معرفة
تخلف عن ركب العلم وموكب العلماء . والتعلم الذاتي ، القائم على الجه
الشخصي ، هو الذي يرسخ في العقول ، ويقوى الملكات ، وينبه المشاعر
ويؤدي إلى الإبداع والتجديد .

لهذا تجب العناية بالتدريب على الملاحظة والتجربة والبحث المتصل ، لا تلقة
المعارف تلقينا . فليس المعول ما يحيط به الإنسان من معارف ، بل استثمار
وجدواها ، والانتهاء من استغلالها إلى الإضافة عليها ، وخلق الجديد المبتك

ولكي تنمى الرغبة في الاطلاع ، والتعمق في الدرس ، والإقبال الد
على البحث — يجب أن تهيئ الأسباب المحققة لهذه الأغراض . يجب أن تتو
الصلة بين الأستاذ والطالب . يجب أن يقوم الطلاب الجامعيون مقام أساتذ
الحين بعد الحين ، فيعدوا بحوثاً تلقى على زملائهم ، ويناقشوها مع أساتذ
ويبصر الباحثون بأوجه الضعف ، ويشجعوا على التجويد والاتقان . يجب
نعنى بدراسة المكتبات المتصلة بالعلوم الجامعية ، وأن نعتمد في هذه الدر
على مجهود الطلاب أنفسهم ، وأن يكون الأستاذ في مقام المرشد الموجه .

من أجل هذا حرم النظام الجامعي الإملاء وطبع المذكرات ، فمن ث
المحاضرات ، ليفتح الأستاذ الآفاق للطلاب ، ويرشدهم إلى المصادر والمرا
وبهذا تنمى فيهم ملكة البحث والتنقيب ، وبقدر ما يبحثون ويدرسون ،
ينتهون إلى تكوين آراء مستقلة — يكون تقديرهم والحكم عليهم . وبه
نحد من دائرة البرامج الواسعة المرهقة ، وتصبح الامتحانات ميسرة ، ويه
الطالب أكثر استعداداً لمواجهة الكفاح في الحياة .

وهـذا التكوين الجامعي الحر ، يجب أن يهيأ له الطلاب في المرا
التعليمية العامة ، وأن يدربوا عليه تدريباً ، ولن يتم ذلك إلا إذا توافرت

الثانوى مدرسون ربوا تربية استقلالية ، وتهيأت لهم أسباب الحرية العقلية ، والنقد النزيه .

ويجب أن نغرس فى نفوس شبابنا التمسك بالواجب . واجب الجامعى الصالح ، للوطن وللعلم ، فى هذا العصر الذى كادت تتحقق فيه وحدة السكان، بزوال أسباب التنائى ، وتوثيق الروابط والمنافع بين الدول والشعوب .

وأداء الواجب يدخل على النفس السعادة والسرور بالحياة ، وينفى عنها القلق والتشاؤم ، وليس كلاهما معاول هدم فى حياة الأمم والأفراد ، وليس كفراغ الذهن والحياة السلبية مجلبة للبؤس والشقاء ، وليس كالجد والإقبال والتفاؤل أسباب للهناءة والبناء والتعمير . وأولئك الذين يقدرون أداء الواجب حق قدره ، ويقومون ببذل التضحية التقويم الصحيح ، يلمسون من المتاع الرفيع ما يسمو على سائر ألوان المتاع فى هذه الحياة الدنيا .

والعناية بالمعانى الروحية والمبادىء الخلقية ، أساسية جوهرية . فالحياة روحية قبل أن تكون مادية ، وصلة الأخلاق بالعلم وثيقة ، وشأن العامل فى ميدان العلم ، شأن العامل فى سائر الميادين — لا يحقق فلاحاً أكيداً ، الا إذا حصنه إيمان عميق وخلق متين . والخلق القوى الغلاب للصعاب ، هو الجدير أن يحقق أعظم الآثار فى الحياة العلمية ، وفى التقدم القومى والإنسانى.

حضرات الزملاء الأجلاء :

لعل هذه هى الخطوط الكبرى للمبادىء التى يجب أن تقوم عليها الحياة العلمية ، والتى يسعى علماؤنا الأعلام لتحقيقها تامة كاملة .

ونحن الآن نواجهنا من المسائل الكثير الذى يقتضى التمعن والدرس ، والانتهاء فيه إلى رأى .

فهل آن لجامعاتنا ألا يقيد نشاط أهلها العلمى قيد ، ولا يحد مجال أفكارهم حد؟

وهل آن لجامعاتنا أن تكون لها مواردها ، وأن تستقل بأموالها ، وأن تمدها الدولة بالإعانات دون تدخل فى شئونها ؟

وهل يكفل لها الاستقلال التام عن الادارة الحكومية ، وأن تكون ذات صوت مسموع فى البرلمان ، أو يقتضى ذلك خطوات تمهيدية تدريجية نحو بلوغ هذه الغاية التالية ؟

وهل نضع مبادىء أساسية للتعليم ، نجعلها أهدافاً نجدّ ونحرص على بلوغها ؟ أتكون هذه المبادىء عامة تتنافس جامعاتنا فى كمال تحقيقها أم نرسم لكل جامعة مبادئها وأسسها مستقلة عن غيرها ؟ وما هى الطريقة التى لتنظيم الصلات بين جامعاتنا ، وتحقيق التعاون والتنافس بينها ، وأحكام الصلة العلمية بينها وبين الجهات المشرفة على التعليم العام ؟ .

وهل تظل فى القاهرة جامعتان بإدارتين مستقلتين ، تحقيقاً للتنافس العلمى وما يؤتيه من خير الثمرات ، أم تدمجان فى جامعة واحدة ، تتعدد كلياتها كيفما شاء لها التعدد ، وتنفصل عنها المعاهد التى نرى الخير فى فصلها ، فلا يضم بلد واحد جامعتين باسمين مختلفين وكليات متشابهة ، وأن تنشىء من الجامعات فى المدن الأخرى ما استطعنا الإنشاء على أسس متينة ؟

وإلى جانب الكليات الحالية ، التى يتعلم فيها الفتى والفتاة معا ، هل تنشأ كليات للفتيات وحدهن ؟

وهل تظل مجالس الجامعات والكليات مخصصة غير القليل من وقتها وجهدها للبحث فى شئون الترقيات والدرجات ، أو يعهد بالأمور المالية إلى هيئة مستقلة من الجامعيين وغيرهم ، حتى تتوفر هذه المجالس على التوجيه الفكرى وشئون الطلبة الاجتماعية ؟

هل تظل الدرجات المالية لهيئة التدريس متصلة بالدرجات العلمية ، أو

نفصل عنها ؟ وهل يظل سلم الوظائف كثير الدرجات أو يختصر منها ؟

وهل تكون الوظائف الرئيسية بالانتخاب؟ أو تظل بالتعيين المطلق أو المقيد؟

وكيف السبيل إلى تحقيق تفرغ الأساتذة والمدرسين ، مع توفير أسباب الحياة الملائمة لهم ؟

وإذا لم يسمح بمزاولة النشاط الخارجي ، فما هي الضمانات الكفيلة بتمام انتفاع الجامعة وطلابها بعلمهم وبحثهم ؟

وكيف السبيل إلى النهوض بالبحث العلمي ؟ هل يتولاه إلى جانب أعضاء هيئة التدريس جماعة من العلماء يتفرغون له وترقب الجامعة بحوثهم ، وتبارك أعمالهم القيمة وتزكيها ، وتنشر في الناس باسمها آثارهم ؟

وما هي الوسيلة إلى الملاءمة بين عدد الطلاب المتزايد ، وعدد الأساتذة الكفيل بحمل الرسالة الجامعية وكمال أدائها ؟ أو ليست نسبة الأساتذة والمدرسين إلى الطلاب عندنا ضئيلة على نحو يتعذر معه بلوغ أهدافنا ؟

وهل تظل سن الإحالة إلى المعاش في حدها الحالي ، أو نزيد فيها ؟ وهل تكون الزيادة مطلقة ، أو عند الضرورة في بعض الأحوال ؟

وهؤلاء الجامعيون الذين خرجتهم الجامعات المصرية أو الغربية ، ونالوا أكبر الدرجات العلمية ، وأضافوا إليها تجارب الحياة العلمية والعملية ؛ وهؤلاء الأساتذة الأعلام الذين تركوا الجامعة — أليس من الخير للبلاد ، وللجامعة مادامت قد اضطرت إلى الاستعانة بغيرهم ، أن تستعين بهم ، وأن تدعم كيانها بجودهم وتجاربهم ، وأن توفر للأساتذة ما يصرفهم عن التطلع إلى غيرها ؟

ومسألة الدرجات العلمية الممتازة ، وشكوى الخريجين من صعوبة الحصول عليها في مصر ، وذهابهم إلى أن درجات الجامعات الغربية أيسر منالا وأقرب شقة منها — كيف السبيل إلى تكافؤ الفرص بين الخريجين الذين يذهبون للغرب وبين زملائهم الذين يقومون بالتدريس ويواصلون دراساتهم في مصر ؟

ومسألة التبادل الثقافي بين جامعاتنا وبين الجامعات الغربية والشرقية — هذا التبادل الذي أصبح تقليدا جامعيا عالميا — أليس من الضروري عندنا أن يتم هذا التبادل في الأساتذة وفي الإنتاج العلمي؛ وأن تستعين جامعاتنا بالأساتذة الأجانب الأعلام، يتولون التدريس فيها، والاشتراك في مجالسها، ولو من غير كراسي؟ ألا تتوفر بهذا بعض نفقات البعثات الأجنبية. فوق ما تكتسبه حياتنا العلمية والجامعية من تجديد؟

وهل يخضع المدرس في عمله للرقابة الجامعية؟ والإشراف العلمي، أو تكفل له حرية العمل مستقلا عن كل توجيه وإشراف؟ لقد وصلت بعض البلاد إلى أن تكفل للمعلم الجامعي حرية العمل واتخاذ الطريقة التعليمية التي يراها. وقد يزيغ معلم عن مبادىء التربية السليمة، فيوسوس إلى الطلاب باتجاهات سياسية أو اجتماعية خطرة؛ لكن تقديسهم الحرية، وإيمانهم بأن الحق أقوى من عوامل الشك والزيغ، ورسوخ المبادئ التعليمية القويمة — كل ذلك يدفعهم إلى إعزاز حرية المعلم، واحتمال شر فرد زائغ بين عشرات الألوف من المستقيمين، إيمانا بأن الجو الصالح كفيل بالقضاء على كل انحراف أو تطرف، وأن المجتمع الذي أشرب حب الحرية لا يسمح للضلال أو العدوان أن يرفع رأسه.

لكن الجامعات العريقة قد أخذت بنظام الإشراف العلمي وقتا طويلا. فبعض الجامعات، التي أنشئت منذ ثمانية قرون، لم تتحرر منه إلا في نهاية القرن الماضي حين رسخت لديها تقاليد جامعية سليمة، توارثها الخلف عن السلف، وأصبحت في مقام العقائد التي يؤمن بها الجميع، ولا يحيدون عنها. وقد اصطنعنا هذه النظم الغربية في جامعاتنا، من غير أن نمر بمثل تلك الحقب

الطويلة ، التي مرت بها التجارب الجامعية الغربية، وقبل أن تستقر لديها التقاليد والنظم الوطيدة . لكن تقديسنا الحرية ، وتراث جامعة الاسكندرية الذي يرجع إلى القرن الثالث قبل الميلاد ، ويسبق الجامعية الغربية بخمسة عشر قرنا سويا ، وحضارتنا العربية التي سبقت النهضة الأوربية وأفادتها ، ونجاح تجاربنا الجامعية الحديثة — كل ذلك كفيل بأن يبعث أعظم الآمال .

وإذن ، هل يتمتع المدرسون بالحصانة لأول عهدهم، كما يتمتعون في مجالس كلياتهم ؟

وهناك ماهو فوق الطليعة من ذلك كله. وهو موضوع الالتحاق بالجامعات . هل يستطيع التعليم الجامعي النهوض برسالته المنشودة ، مع فتح أبوابه على مصاريعها ، وازدحام الكليات بالطلبة ؟ وهل إذا قيد الدخول يكون المرجع إلى درجات الطالب في التوجيهية ، أو إلى امتحان القبول في الكليات ، أو إلى مرحلة إعدادية أخرى تختار بعدها الكلية الصفوة الجديرة بحمل الرسالة الجامعية ؟ وهل تعمم المجانية أو تلغى ؟ وإذا أخذنا بتعميم المصروفات ، أفلا يكون من واجب الدولة إذن أن تتولى تعليم النابغين، بل الإنفاق عليهم طوال حياتهم الجامعية عند الاقتضاء؟

وهناك مسألة البيئة الجامعية ، إنها لا تقل أهمية عن الدراسة في الكليات. ولهذا تجب العناية بصحة الطلاب وتغذيتهم ، ومساكنهم ، وأن يجمعهم نشاط ثقافي واجتماعي ورياضي ممتاز ، يتفق ومستواهم العلمي ويقيهم أخطار البيئات المنحرفة ، ويهيؤهم لمستقبل عزيز كريم .

فمتى تتهيأ لأبنائنا هذه البيئات ، ومتى يظفرون بألوان النشاط التي يظفر بها سواهم؟ وإذا كنا نرى للجامعات الغربية أسرابا من الطائرات ، وتدريبات عسكرية ورياضية ممتازة ، ومساهمة في نشر الثقافة الشعبية، ونهوضا بالخدمات الاجتماعية — فهل نأمل أن يظفر أبناؤنا الأعزاء بذلك ، أو بشيء من مثله ؟

وأن نرى التنافس بين جامعاتنا ، فى شتى الميادين ، من أسباب مسارعة الهيئات والأفراد إلى إعانتها والبذل لها ؟

متى نقوى فى نفوس الطلاب المعانى الجامعية ، ونشعرهم بأنهم كنوزنا المدخرة ، وأن الجامعة والدولة تعلقان عليهم الآمال ؟ ومتى يشعر شبابنا المثقف بأن الكلية هى الموئل والحمى الذى يتوفر على تربيته وخدمته طالباً ، ويرعى شئونه متخرجا ، ويظل وثيق الصلة به دائماً ؟ .

وهل تظل كلياتنا الجامعية تعيش فى الحاضر من أبنائها وحدهم ، ولا تعنى بالماضى ، فتقطع صلتها بالخريجين متى شهدت لهم باكتمال النمو العقلى ، اكتفاء بأنها أدت واجبها نحوهم ، وعليهم أن يؤدوا واجبهم نحو الوطن ونحو أنفسهم ؟ أم نراها تربط بين الماضى والحاضر والمستقبل ، فنرى فى كل كلية لجنة للخريجين ، تتصل بالمصالح والشركات والمؤسسات العامة لتيسير العمل لهم ، بل تستعين بهذه المصالح والشركات والمؤسسات ، فى أمر الإنفاق على بعضهم فى أثناء تعليمهم ، كى تنتفع بهم من بعد ؟ أو ليس هذا الاتصال من شأنه أن يجعل البرامج العلمية أكثر مسايرة لمطالب الحياة ، ويهيء لأبنائنا الأعزاء مجالا أوسع للتمرينات العملية ، ويوفر لشبابنا كثيراً من العناء الشاق والجهد الضائع أول نزولهم إلى الميدان ؟ .

زملائى الأجلاء :

هذا قليل من المسائل الكثيرة ، التى تواجه هذه اللجنة . وهى تبين أنه لم يكن بد من أن يقف المسئولون : يرجعون البصر إلى ماضى تعليمنا الجامعى فيستطلعون ما فيه من المآخذ وتلافوها ، ويتبينون ما فيه من الثغرات

ويسدونها ، ويقبلون على مافيه من أسباب القوة فيزيدونها ، ويتقدمون بها نحو الكمال المنشود .

وها نحن أولاء قد شاهدنا العالم الغربى يقف ، بعد الحرب العالمية الأخيرة ، مقلبا أوجه النظر فى أنظمته الجامعية المختلفة ، [illegible] بين الأحوال العالمية الجديدة ، التى اتخذت مجالات واسعة المدى فى شتى الميادين، من جهة ، وبين المشاكل القومية الكثيرة ، التى نجمت فى أعقاب هذه الحرب ، من جهة أخرى .

وهاهو ذا اليونسكو ينظم المؤتمرات العالمية ، التى تسهم مصر فيها ، لبحث النظم الجامعية ، ووسائل التقدم بها .

وقد وضعت أمام حضراتكم فى بيانات مستقلة خلاصة المقترحات الفردية ، التى تلقتها اللجنة بجزيل الشكر لأصحابها ، وستنتفع بما يصل إليها تباعا . أما تقارير مجالس الكليات ، فلم تتلق منها سوى تقريرين ، ونرجو أن تتلق سائرها فى وقت قريب ، حتى لا يتخذ قرار فى أمر قبل مناقشة جميع الآراء ، والاطلاع على كافة وجهات النظر .

وهل أولى بالشورى من الشئون الجامعية ؟

ومن أولى بالعناية والاهتمام من شبابنا الذى تكمن فيه قوى الأمة المدوية ، وتتركز آمالها وأمانيها ، ونعدها بزعماء السياسة والحكم وقادة الرأى وبناة المستقبل ؟

حضرات الزملاء الأجلاء :

إننا ننهض بأعظم عبء ، ونهدف إلى أشرف غاية .

ومادام الوطن قبلتنا ، والإيمان بعظمته رائدنا ، والجهد الصادق وسيلتنا ، فالله معنا وناصرنا .

والحمد لله !

وثيقة رقم (٣)

تقرير لجنة التعليم الجامعي

التوصيـــات والقرارات

الباب الأول

كيان الجامعة ونظمها الأساسية

<u>١ — استقلال الجامعة :</u>

ترسم الجامعة سياستها التعليمية ، وتضع الأنظمة ، وتتخذ الوسـائل المحققة لها .

وتستقل بإدارة شئونها المالية فى حـدود النظم واللوائح الخاصة بها ، وتقدم تقريراً سنويا عاما ، فى ضوء تقارير الكليات ، بتفاصيل مصروفاتها وإيراداتها إلى مجلس الشيوخ لملاحظاته ، ثم يبلغ التقرير النهائى إلى ديوان المحاسبة والحكومة .

وتستقل بإجراء تعيين موظفيها الفنيين والإداريين وترقيتهم وتأديبهم .

<u>٢ — القسم :</u>

(١) تقسم كل كلية من كليات الجامعة إلى عدد من الأقسام، يتناسب مع العلوم التى تدرس فيها . وتبرز ذاتية القسم ، وتنظم طريقة تشكيله ، وترسم له اختصاصاته .

[illegible] التدريس فيه : الأساتذة

٤ — أهداف التعليم الجامعي .

تحمل الجامعات مسئولية كبرى قبل الأمة التي ترعاها وتعلق عليها الآمال ، وقبل الإنسانية التي تقاربت أطراف عالمها ، وتوثقت الروابط وأسباب التجاوب بينها .

فهي تتابع التطور العالمي في العلوم والفنون ، حتى يمثل إنتاجها العقلي والفني أحدث صوره .

والجامعة ، حين تحمل هذه الرسالة ، تشجع التعاون في الشئون الدولية والإنسانية ، وتكون عقول بلادها الواعية ، المهيأة لامتثال الجديد والإضافة إليه . وبهذا تستطيع أداء واجبها في نهضة البلاد العامة ، وتزيد مصادر التقدم الوطني ، وتكون من أقوى الأدوات لتحسين حال الأفراد والجماعات .

والجامعات ، إلى جانب ماتوفره للدولة من صفوة العاملين في شتى الميادين العامة ، تنهض بدور شعبي واسع المدى ، متعدد الأهداف ، إذ تعمل جاهدة لدعم النظام الاجتماعي ، وإشاعة الخدمات والمساعدات الجماعية والفردية ، وتنوير الكبار ، وتيسير الثقافة لجمهور الشعب .

فهي لن تستطيع أداء رسالتها حق الأداء ، إلا إذا آمن الشعب بها . ولن يكمل هذا إلا بتمام الاتصال بين الجامعيين والجمهرة ، وصدق التعاطف وتوثق أواصر التعاون .

والبحث العلمي ، هو الأساس الأول للحياة الجامعية ، ولا يمكن تصور جامعة بلا بحث علمي .

وهو متصل بالدراسة الجامعية الحقة في جميع ألوانها ، ويشترك فيه الطالب والمعيد والمدرس والأستاذ جميعاً . فالجامعي ، تقوم دراسته في أساسها على البحث

الذاتي والجهد الشخصي ، وتوثيق الصلة بينه وبين المجتمع الذي يعيش فيه ، حتى يكون طلابها وأعضاء هيئة التدريس فيها مواطنين صالحين للخدمة الوطنية .

وهذا هو البحث العلمي الذي يستهدف توسيع أفق المعرفة ، وتنمية الاستعداد الذاتي للدرس المستقل ، وتوثيق الصلة بين الدراسة والواقع ، وتخريج المواطنين الصالحين لخدمة وطنهم .

وتنهض الجامعات العريقة كذلك بأعمال البحث مستقلة . فتضم إلى بعض الكليات مصانع ، أو معاهد بحث ، لتنمية الإنتاج العام ، وتتعاقد مع المؤسسات والهيئات الحرة والمصالح الحكومية ، على أعمال مدنية وعسكرية خاصة تؤديها لحسابها . وتستخدم في بحوثها أحدث النظريات وأدقها . فتعنى في هذه الأيام ببحوث الذرة ، وطرائق الإفادة منها في مطالب السلم والحرب على سواء .

وهذا هو البحث العلمي الذي يستهدف المساهمة في زيادة الإنتاج العام ، وحل المشاكل الاقتصادية والمالية ، وتوفير أسباب الرخاء القومي ، كما يضيف جديداً إلى المعارف الإنسانية .

ومن هنا ينبغي ، لكليات الهندسة والعلوم والزراعة والتجارة أن تشتغل بمشروعات وبحوث منتجة ، تكفل للطلاب تمام التدريب والمران ، وتمكن من مكافأة المشتغلين بهذه البحوث والمشروعات في الوقت ذاته ، وتوفر للجامعة موارد تعين على تقدمها وعلى نهوضها بواجب الخدمة العامة .

* * *

وينبغي أن يقوم البحث العلمي على الحرية ، والتعاون بين الباحثين أفراداً

أو جماعات ، وأن تتوافر عناصره الأساسية وهى : الأساتذة الكفاة ، والمكتبات والمعامل والمعدات والمال ، وأن يكون هنالك توازن معقول بين التدريس والبحث بمعناه الخاص ، وتخصيص اعتمادات مالية للبحث فى الكليات ، والاستعانة بالمتخصصين فى الحياة العملية .

* * *

وبالبحث والدرس المستقلين ، وباستكمال الاستعداد الذاتى للتجربة والاستنتاج والابتكار ، يسمى الجامعى إلى كمال وجوده الخاص .

ولا كمال للجامعى إن لم يقدر الناحية الخلقية حق قدرها . فنمو الجانب الخلقى لازم لزوم نمو الجانب العقلى . ولا يستطيع أى منهما مستقلا أن يحقق لصاحبه تفوقا . ومن هنا كانت دراسة القيم الانسانية والمبادىء الخلقية متممة فى التعليم الجامعى ، كما أن الجو الجامعى السليم الذى يلتقى فيه الطالب بأستاذه على أساس من غيرة الأستاذ وتسامحه الأبويين ، وصدق رغبة الطالب وتوقيره لأستاذه — يستطيع أن يحقق فى هذا المجال أكثر مما تحققه أية دراسة نظرية أخرى .

وأقوم الأسس الجامعية ، هى التى تعتمد على تعاون الطلاب والمعيدين والمدرسين والأساتذة جميعا ، وتهدف إلى توثيق أواصر التضامن والإخلاص بينهم ، وسيادة الروح الديمقراطية الصحيحة فيهم ، واعتصامهم بالأنظمة والتقاليد الحرة ، وتحليهم بالمبادىء الخلقية الفاضلة . وإذا ما شيد المجتمع الجامعى على هذه العمد المكينة طبع مجتمع الأمة الأكبر بطابعه ، وصبغه بصبغته .

ولا تستطيع جامعة أن تغفل الناحية الذوقية لطلبتها . ولذلك نجد الجامعات الكبرى تعنى عناية خاصة بمتاحف الفنون الجميلة ، والمسارح ،

وصالات الموسيقى وغيرها ، وتتخذ منها مصادر لتهذيب الذوق .

ومن هنا وجبت العناية التامة بالبيئة الجامعية ، وأن تهيء الجامعات ، التي لا تتبع نظام الإقامة الداخلية ، ميزات البيئة الجامعية لطلبتها . فالجامعيون يفيدون من المعيشة في بيئتهم قدر ما يفيدون من الدروس والتجارب والبحوث التي ينهضون بها .

* * *

هذه هي رسالة الجامعات ، تتنافس في كمال تطبيقها ، وتسعى كل جامعة ، بل كل كلية ، إلى أن تكون لها مقوماتها ومميزاتها الخاصة .

وهذه المبادئ جميعها قد تخيرتها اللجنة ، حين صاغت أهداف التعليم الجامعي على النحو التالي :

«هدف الجامعة هو حمل نصيبها من المسئولية في ترقية العلوم والفنون في العالم ، والمساهمة في نهضة البلاد العامة ، والعناية بالبحث العلمي ومتابعة تطوره على أتم وجه ، وتنمية الاستقلال الفكري ، وتهيئة الفرص للشبان ليسموا إلى كمال وجودهم الخاص ، وتمكين الأسباب للجو الصالح للدراسة والبحث المستقلين ، وتوفير الإخصائيين في أبواب المعرفة المختلفة .

«ويتصل بهذا أن يعمل الطالب الجامعي بنفسه لنفسه ، وألا يكون اعتماده على الأستاذ إلا للتوجيه أو لتوضيح ما استعصى عليه من المسائل » .

* *

خاتمة

دور الانتقال

هذه جملة التوصيات والقرارات التى تقدم بها اللجنة . وهدفها جميعاً هو تمكين جامعاتنا من أداء رسالتها ، وألا تقنع بالأعداد الكبيرة من الطلاب الجامعيين ، تسجلها الإحصاءات العامة وتفاخر بها الأمم . فالمسألة الأساسية هى مسألة النوع لا الكم . مسألة نجاح التعليم الجامعى أو فشله ، وهى مسألة يجب أن تتساند الجهود فيها ، وأن يتفق فى شأنها المسئولون جميعاً ، وأن تلقى المعونة الحقة من الأساتذة والطلاب وأولياء أمورهم ومن رجال الصحافة والاقتصاد والاجتماع ومن المؤسسات والهيئات العامة ، وأن يشترك معنا فى المناداة بها كل مواطن ، وكل من يعنى بمصر ومستقبلها المرتبط بمستقبل الشباب . . بل نرجو أن تكون بداهتها صيحة شعبية عامة .

فعدد الطلاب فى الجامعات المصرية الثلاث قد قارب الخمسين ألفاً ، ونسبة هذا العدد للسكان تزيد فى مصر إضعافا مضاعفة عنها فى كثير من البلاد الأوروبية . ويجب أن نذكر مع هذا أن النسبة عندنا ينبغى أن تكون إلى عدد المتعلمين وحدهم ، وهم نحو الربع من أهل هذه البلاد . أما النسبة فى البلاد الغربية المتقدمة فهى إلى السكان كلهم إذ هم جميعاً متعلمون .

ومن هنا يبدو شذوذ الأحوال فى مصر . فنسبة كبيرة فى التعليم الجامعى وقصور عن حمل الرسالة الجامعية الصحيحة ، ونقص فى عدد الأساتذة وفى المكتبات والمعامل وفى المبانى وفى وسائل الدرس جميعاً ، وتفاوت فى مدى النقص بين الكليات الجامعية .

وهذا اللون من الإنفاق للأموال بلا فائدة معادلة له ، يعتبر تبديداً للثروة القومية المالية والإنسانية؛ كما أنه ، في الواقع ، جناية على مبدأ تكافؤ الفرص، ومجافاة لواجب الوفاء بحاجة الميادين الأخرى المختلفة للحياة القومية : من اجتماعية واقتصادية ، ومن صناعية وتجارية وزراعية .

فهذه الجموع من الطلاب التي تحتشد في الكليات ، ثم لانستطيع إعدادها إعداداً صحيحاً يتفق والاتجاهات المعاصرة ، هذه الجموع تفتقر إلى الكثير منها مطالب البلاد الملحة الأخرى . فبلادنا بحاجة إلى قوة أهلها وجهودهم جميعاً ، وإلى حسن توزيع قوى الشباب على هذه الميادين الاجتماعية والاقتصادية القومية ، وحقولها لاتزال تتطلب المزيد من العاملين . ومن الظلم أن ننفق ضرائب الشعب العاني ، إنفاقاً لاينتج الأثر المبرر له ، وأن يكون هذا الإنفاق على حساب الملايين الغارقة في ظلمات الجهالة والفقر والمرض .

لكن الرجاء في الإصلاح عظيم . فمن دواعي التفاؤل وأسباب الرجاء والأمل أن أعضاء اللجنة جميعاً ، وأعضاء هيئات التدريس الجامعية، الذين أمدوا اللجنة بمقترحاتهم ، قد اتفقوا رأياً على أن علة العلل في الحياة الجامعية المصرية هي كثرة الطلاب، وقلة الأساتذة، وقصور وسائل الدرس والبحث .

ولعل الأنظمة التعليمية الجديدة، والمقترحات التي أسلفناها، ولعل الإيمان بالله والوطن ، والنزاهة في القصد والإخلاص في العمل وهما أقوى الدعائم للاصلاح — لعل هذا كله يتيح لشبابنا القوى حياة جامعية صحيحة يتسع فيها التعليم الجامعي حتى يعم المدن الكبرى ، والأقاليم المصرية كلها، ويسير هذا التوسع دائماً في حكمة وفي تقدير لحاجات البلاد المتنوعة ، ولاستعداد الشباب الوثاب لخدمة بلادهم ، وفي تقدير للنتائج العملية قبل التهليل للمراسم والمظاهر . لكن هذه الأنظمة والمقترحات الإصلاحية لا يمكن أن

تتشكل عما قريب أسباب وجودها وتمام بنائها وتشييدها ، وإنما تحتاج لاريب إلى فترة قد تمتد إلى عشر سنين ، ولايمكن أن تقل عن خمس .

وأمامنا الآن أحوال عاجلة تقتضى العلاج السريع . ومواجهتها بروح التضحية والتضامن والإخلاص للوطن . أمامنا مشكلة خمسين ألفاً من الطلاب محشودين فى كليات الجامعات الثلاث ، لايمكن أن يحققوا كلهم للبلاد ولأنفسهم النفع فى ظل النظم الحالية .

لهذا نعرض للاصلاح العاجل ما يأتى :

(١) يقوم مشروع للاصلاح الجامعى مدته خمس سنوات ، غايته الأولى الانتقال بجامعاتنا من أحوالها الحاضرة إلى أحوالها المستقبلة المأمولة وتطبيق النظم الجديدة على خير وجه .

(٢) تحصر الأموال التى يمكن أن تنفقها الدولة على التعليم الجامعى فى هذه السنوات، وتوجه بوساطة مجلس الجامعات ممثلا لقوى البلاد المختلفة ، للظفر بأقصى الفوائد الممكنة منها . على أن يلحق بهذا المجلس لجان الكليات المماثلة، تتألف كل لجنة منها من العمداء المختصين، ومن أربعة أعضاء من الخارج، لهم اتصال وثيق بالتعليم الجامعى . ومن أهم ما تختص به هذه اللجان توزيع أعضاء هيئات التدريس والمعيدين والموظفين الحاليين والطلبة توزيعاً عادلا بين الكليات الجامعية المختلفة ، وكفالة التعاون التام بين الكليات والأقسام المماثلة ، وخاصة فى القاهرة، للانتفاع بالمكتبات والمعامل والأجهزة وسائر وسائل الدرس والبحث .

ويقتضى هذا تأليف المجلس ولجانه فى الحال وتزويده بالسلطة

اللازمة، على أنه ليس من الضرورى أن يكون المجلس فى فترة الانتقال بتشكيله التام المقترح .

٣) دراسة مطالب البلاد الاقتصادية والفنية والصناعية ، ونشر البيانات الصحيحة عنها، موضحة آثارها فى خدمة الاقتصاد القومى، ورفع مستوى المعيشة ، والقضاء على التعطل والبطالة ، وتحقيق أقصى الفائدة للطلاب أنفسهم .

٤) يتناوب الطلاب الانتفاع بوسائل الدرس والبحث فى أوقات معينة من ساعات النهار ، وطائفة من الليل .

٥) تهيأ الوسائل للافادة من أساتذة الجامعة السابقين، ومن كافة المواطنين الحاصلين على مؤهلات علمية للأستاذية ، مادام اتصالهم بالحياة العلمية لم ينقطع .

(٦) يضاعف أعضاء هيئات التدريس وجميع رجال الجامعة ، فى هذه الفترة ساعات عملهم العادى .

(٧) يدعى كبار المصريين المبرزين فى العلوم والفنون المختلفة ، للتطوع بالمساهمة فى هذا الإصلاح ، والتبرع ببعض الدروس والمحاضرات ، كل حسب طاقته .

(٨) تتعاون الجامعات بهيآت مدرسيها وطلابها ، مع المعلمين فى سائر المدارس ومعاهد التعليم ، وجميع موظفى الدولة ، فى تنفيذ مشروع عام لمحو الأمية فى هذه السنوات الخمس ، تخليصاً للبلاد من هذه الوصمة ، وتدريبا للجامعيين فى ميادين الخدمة العامة، خدمة الشعب كله ، ووضعا لقواعد الإصلاح الجامعى ، والإصلاح العام على أسس سليمة مكينة .

وقوام هذا المشروع الإصلاحي هو الإيمان بالله والوطن ، والروح القومية ، والجهود المتلاحقة، والعزم الأكيد على بلوغ الأهداف الرفيعة .

كتب الله لوطننا ولجامعاتنا التوفيق والفوز ، وهيأ لأساتذتنا وشبابنا أن يسجلوا في تاريخ بلادهم صفحة جديدة من البذل والجهد والتضحية .

والله معنا !!

القاهرة في ١٩٥٣/٨/١٥

علي ماهر
رئيس لجنة التعليم الجامعي

يستخلص من هذا التقرير ما يلي:

- تولى علي ماهر مهمة رئاسة اللجنة التي تولت إعداد هذا التقرير وشارك في كتابته مجموعة من كبار الأكاديميين المصريين أمثال أحمد لطفي السيد مدير جامعة فؤاد الأول وعبد الرازق السنهوري وأحمد زكي وإبراهيم بيومي مدكور ومحمد شفيق غربال ومحمد عوض محمد ومحمد خلف الله وعباس عمار وغيرهم.
- اختصت اللجنة بدراسة شئون الجامعات واقتراح النظم الكفيلة بإصلاح التعليم الجامعي.
- ركز التقرير على قضية استقلال الجامعة، وأن يقوم البحث العلمي على الحرية، واقترح أن ينتخب كبار الأساتذة العمداء لمدة سنتين ، ولا يجوز إعادة انتخاب العميد إلا بعد قضاء سنتين خارج العمادة، وأن يتغير لقب مدير الجامعة إلى رئيس إبعادا له عن غلبة الصفة الإدارية عليه وتأكيدا لمعنى من معاني استقلال الجامعة.
- أوضح التقرير ضرورة قيام الأقسام بتقديم محاضرات مفتوحة أمام الراغبين، وبألا يقوم الأساتذة بأي عمل خارجي دون موافقة رسمية.
- ضرورة الاستعانة بالأساتذة الأجانب، والانتفاع بقدراتهم بغض النظر عن الاعتبارات السياسية.
- إقامة مجلس لتنسيق السياسات بين الجامعات وقد أخذت حكومة الثورة بالعديد من هذه التوصيات ولكن مبدأ استقلال الجامعات وضرورة الاستعانة بالأساتذة الأجانب لم تلق آذانا صاغية.



رؤية لتطوير القوانين والتشريعات
التي تحكم مؤسسات التعليم العالي

أكتوبر 2006
الإصدار الثاني

http://mhe.scu.eun.eg



رؤية لتطوير القوانين والتشريعات التي تحكم مؤسسات التعليم العالي

يجب أن يكون واضحا أن ما يقدم في هذه الرؤية هو إطار عام، للعرض على كافة قطاعات مجتمع التعليم العالي والمهتمين به لمعرفة رأيهم فيما يتم من آراء، يستنار بها عند وضع القانون في صورته الأولية. وسيعاد عرضه مرة أخرى، في صورة مواد لقانون موحد لمؤسسات التعليم العالي، وذلك قبل اتخاذ الخطوات التنفيذية اللازمة لعرضه على مجلس الوزراء وإصدار قرار جمهوري بعرضه على مجلسي الشعب والشورى تمهيدا لصدوره. والهدف الأساسي من إعداد هذا التشريع. ليس فقط تجاوز السلبيات التي صاحبت الممارسة من خلال التشريعات الحالية، ولكن نظرة مستقبلية لما يجب ونأمل أن تكون عليه منظومة التعليم العالي في المستقبل (حتى 2022 وما بعدها)، في ظل المتغيرات الاقتصادية والسياسية. وكذلك يلاحظ تعدد التشريعات الحالية للتعليم العالي، والتي لم تعد مناسبة للوضع الحالي مع دخول العديد من الجهات المؤثرة في المنظومة، وأهمها هيئة ضمان الجودة والاعتماد. وقد أصبح من المؤكد أن توفير المزيد من الاستقلال الكامل للجامعات ومؤسسات التعليم العالي يتبعه إعادة النظر في كافة التشريعات الحالية. وقد يكون تقديم مقترحات على المحاور المطروحة من كافة المهتمين بالتعليم العالي مهما جدا في هذه المرحلة ويعطى صورة أوضح للوضع الحالي ويعكس رغبات المهتمين في المستقبل حتى يخرج التشريع في الصورة التي نأمل جميعا فيها. وقد يكون الرغبة الملحة في تعديل التشريع من جانب بعض أعضاء هيئة التدريس مرتكزة على تطوير جدول المرتبات لعدم توافقها مع تكلفة المعيشة الحالية. وفى الرؤية المقدمة، فقد تم الربط بين حقوق وواجبات أعضاء هيئة التدريس ليمكن لهم التفرغ لعملهم داخل كلياتهم، مع وجود رعاية مادية واجتماعية وصحية كاملة وقد يكون الحديث عن إعطاء المزيد من الاستقلالية الجامعات أمرا يشغل الكثير من المهتمين بإصلاح التعليم العالي، ولذلك احتوت الرؤية المقدمة، على فكرة تحويل مؤسسات التعليم العالي إلى كيانات مستقلة بالكامل ليمكنها تطوير الأداء وإعطائها القدرة على المنافسة على المستوى العالمي. لقد آن الأوان لوضع مؤسسات التعليم العالي على قمة الجهات المسئولة عن تنفيذ خطط التنمية، وأن تكون مؤسسات تعليم وبحث علمي وخدمة مجتمعية.



مبررات صياغة إطار تشريعي جديد للتعلم العالي

- تطورات ومتغيرات داخلية وخارجية حدثت في العقود الماضية
- التغير في مقومات النظام السياسي والنظام الاقتصادي والحراك الاجتماعي
- التنوع والتوسع في منظومة التعليم العالي
- متطلبات تقييم الأداء وضمان الجودة والقدرة على المنافسة
- الاتفاقات الدولية المنظمة لتجارة الخدمات وتأثيرها على منظومة التعليم العالي
- دور المؤسسات التعليمية كمراكز بحث وتطوير، لها الريادة في برامج التنمية
- ضرورة وجود إطار مرجعي عام للتعامل مع جميع أنواع وأنماط التعليم العالي

فلسفة التشريع المقترح

- الفصل بين ملكية المؤسسة التعليمية وإدارتها وآليات تمويل الخدمات التعليمية التي تقدمها
- خلق ديناميكية التطوير المستمر ودعمها بالآليات التشريعية
- إدارة وحاكميه متطورة لمؤسسات التعليم العالي والمجالس التنسيقية
- هياكل علمية فاعلة وبرامج وبعثات متقدمة
- اختيار القيادات في إطار ضوابط أكاديمية ومستويات كفاءة تقنية
- تقييم الأداء وضمان الجودة في إطار معايير قياسية معترف بها دولياً
- حرية أكاديمية وإدارية ومالية في إطار الشفافية والمحاسبة المجتمعية
- التواصل والتفاعل الدولي
- تأصيل رسالة عضو هيئة التدريس والتوازن بين حقوقه وواجباته
- ضمان البعد الاجتماعي والتنموي في تشكيل سياسات المؤسسة التعليمية
- علاقة متطورة بين الطلاب وعضو هيئة التدريس والمؤسسة التعليمية

الهدف من التشريع الموحد

تنظيم العمل في قطاعات التعليم العالي بما يضمن جودة التعليم وارتفاع كفاءة خريجي مؤسسات التعليم العالي وتناسب إعدادهم مع متطلبات سوق العمل وخطط التنمية والحفاظ على البعد الاجتماعي مع التكامل في الإستراتيجيات والسياسات في مراحل التعليم ما قبل الجامعي.



الأهداف التفصيلية للتشريع الموحد

- **تطوير آليات إدارة التعليم العالي:**
  - مركزية التخطيط، ورسم السياسات
  - لا مركزية التنفيذ
  - استقلالية وحيادية هيئات مراقبة الجودة والاعتماد

لابد من إعادة تحديد الأدوار لكافة أطراف منظومة التعليم العالي، وأن تكون وزارة التعليم العالي والمجالس التنسيقية مهمتها التخطيط العام للتعليم العالي وإعلان السياسة والخطط الإستراتيجية. ويتبع ذلك استقلال الجامعات ومؤسسات التعليم العالي المختلفة، الذي طال الحديث عنه. وهذه هي المرة الأولى التي يتم فيها التحدث عن إمكانية صياغة قانون يمنح مؤسسات تعليمية استقلالا كاملا في إدارة شئونها. وتدار من خلال خطة تنفيذية واضحة تتمشى مع التخطيط الاستراتيجي والتوجهات العامة لسياسة التعليم العالي. مع الأخذ في الاعتبار دور هيئة ضمان الجودة والاعتماد على أساس أنها احد أركان منظومة التعليم العالي في المستقبل القريب.

- **الاستقلالية والتمكين المالي والإداري للجامعات:**
  - حرية استقلال الإدارة، مع دقة المحاسبة وضمان الجودة
  - إدارة مالية تقوم على المرونة والمحاسبة
  - إدارة أكثر فعالية للموارد البشرية

لابد أن نعرف أولا مفهوم حرية الجامعات، إن هذا المفهوم يعتمد في المقام الأول على إعلان الجامعة لرؤيتها وتحديد دورها في خدمة المجتمع المحيط بها وأسلوبها في تحقيق التميز. وبالطبع يتبع ذلك مسئولية إدارة المؤسسة التعليمية عن كل ما تتخذه من قرارات لتحقيق أهدفها. ولا يمكن الحصول على حرية كاملة دون محاسبة مجتمعية عن ما تم إعلانه وبشفافية كاملة، سواء كانت الجامعة حكومية أو أهلية أو خاصة، ولابد أن تتمشى أهداف الجامعة مع إستراتيجية الدولة لتحقيق التنمية والتطور.

تستطيع المؤسسة إدارة مواردها بمرونة كاملة من خلال موازنة تخطيطية تقديرية وحساب ختامي سنوي يوضح مدى الالتزام بما خطط له. ولها أن تضع لوائحها التعليمية والبحثية والمالية والإدارية، مع خضوعها للأجهزة الرقابية للمحاسبة. وبالطبع ستتعرض إدارة الجامعة للمحاسبة في حالة عدم تحقيقها لما خططت له.

- **تفعيل العلاقات التبادلية بين المجتمع ومؤسسات التعليم العالي:**
  - إشراك المجتمع المدني في إدارة ومراقبة أداء مؤسسات التعليم العالي
  - تحفيز المجتمع المدني على المشاركة في إقامة مؤسسات التعليم العالي
  - الربط بين المجتمع الصناعي ومجتمع الأعمال والمؤسسات التعليمية

لابد من بدء صياغة العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي والمجتمع المدني، حيث أن المشاركة المجتمعية في وضع وتحديد أهداف التعليم العالي تكاد تكون منعدمة. الجميع ينتظر من الدولة أن تقدم الخدمة دون أن يعرف كيف تتم؟ وما هي مصادر التمويل؟ وما هي جودة هذه الخدمة؟ وما هو الدور المطلوب من أفراد ومؤسسات المجتمع المدني بكافة أشكالها؟ هناك عدم ثقة من البعض في مؤسسات التعليم العالي. واعتبار أنها تقدم خدمة غير جيدة بالرغم من تكالب الجميع عليها. إن إعادة صياغة دور المجتمع المدني أمر هام ويحتاج إلى أسس سليمة للتعامل وتقبله كشريك في إدارة ومتابعة ما يدور داخل مؤسسات التعليم العالي، بكافة أشكالها (حكومية وأهلية وخاصة). إن مؤسسات التعليم العالي في مصر هي أحد روافد البحث العلمي ولابد من استغلالها لتنمية المجتمع، وحتى الآن لا يوجد مشاركة فعالة بين مؤسسات التعليم العالي والصناعة والجهات الخدمية سواء كانت تابعة للدولة أو خاصة. المشاركة محدود للغاية وتحتاج لتنشيط فعال.

الهيكل المقترح لمنظومة القوانين واللوائح التي تحكم مؤسسات التعليم العالي

تدرج في التشريعات يسمح بمرونة كافية لكل مؤسسة تعليمية وللمنظومة ككل لمواكب التطور المطلوب في إطار تشريعي يتيح التفاعل السريع مع المتغيرات.



- تشريع موحد يحكم مؤسسات التعليم العالي في إطارها العام، تعالج مواده الجوانب الرئيسية لمنظومة التعليم العالي ومكوناتها وعلاقاتها المتبادلة.
- لائحة تنفيذية للتشريع الموحد تعطى تفصيلات للنقاط الجوهرية التي وردت في مواده.
- لائحة داخلية لكل مؤسسة تعليمية تحدد رسالتها وأهدافها وآليات عملها.
- لوائح تنفيذية لوحدات المؤسسة التعليمية (كليات / مراكز / معاهد).

التشريعات الحالية تحتوى على تفاصيل بغرض توحيد أسلوب إدارة مؤسسات التعليم العالي، ولا يعطى ذلك فرصة للمنافسة والابتكار بين مؤسسات التعليم العالي بغرض التميز. لابد أن يتنحى التشريع الموحد عن الدخول في تفاصيل إدارة المؤسسات ولكنه يصيغ ويضع القواعد العامة والأسس التي يجب أن تحددها لوائح هذه المؤسسات. لا يوجد في التشريع الحالي للجامعات، والمشهور بقانون تنظيم الجامعات رقم 49 لسنة 1972، أي فرصة لأن يكون هناك لائحة خاصة لكل جامعة. ولا يعتد بأي قرارات تتعارض معه. لقد أصبح من الضروري البحث عن الجودة والتميز وهذا لا يتوفر إلا إذا ترك لمؤسسات التعليم العالي إصدار لوائحها الخاصة بها في إطار القواعد العامة التي ينص عليها التشريع الموحد. يتبع ذلك وجود لائحة داخلية لكل كلية وهذا متوفر في الوقت الحالي، وإن كان هناك سيطرة كاملة للجان القطاعات المختلفة التابعة للمجلس الأعلى للجامعات، ولا تعطى أي فرصة لأي جامعة لإصدار لائحتها أو لوائح كلياتها بالصورة التي تراها مناسبة لها.

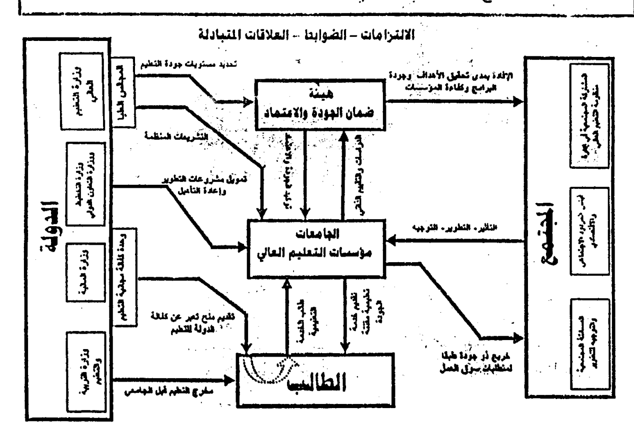
المعالم الرئيسية للتشريع الموحد في منظومة التعليم العالي

الإدارة والحوكمة (Governance) في منظومة التعليم العالي

إعادة صياغة الأدوار والمهام للجهات الحاكمة في منظومة التعليم العالي

لابد أن نؤكد على أن أدوار الجهات الحاكمة في منظومة التعليم العالي غير متوازنة وغير مناسبة لتطبيق تشريع جديد يسمح بالحرية الكاملة لمؤسسات التعليم العالي. وأول الجهات الحاكمة في مؤسسات التعليم العالي هي المجلس الأعلى للجامعات المسيطر على كافة الأمور الأكاديمية في كافة مؤسسات التعليم العالي سواء كانت حكومية أو خاصة وسواء كانت جامعات أو معاهد وسواء كانت أكاديمية أو فنية.

وقد بني ذلك على أساس أنه صدر قانون تنظيم الجامعات عندما كان هناك أربعة جامعات حكومية فقط. ولكن الوضع الآن مختلف كليا. وثاني هذه الجهات هي وزارة التخطيط التي تحدد موازنات الجامعات وتوزعها بما تراه، بالتشاور المحدود مع الجامعات. وثالث هذه الجهات هي وزارة المالية التي تتحكم في كافة أوجه الصرف، ولها أن تسمح وأن تمنع دون أن يكون هناك رأى قاطع لإدارات المؤسسات التعليمة. في ظل ذلك الوضع يصعب محاسبة القيادات على التميز، ولا يمكن أن يكون هناك إمكانية لتطبيق توصيات هيئة ضمان الجودة والاعتماد لعدم إعطاء كافة المفاتيح لمتخذ القرار داخل المؤسسة التعليمية ليصبح مسئولا عن ما يقوم به من سياسة تنفيذية.





ربما يوضح هذا الرسم التخطيطي العلاقات المتبادلة بين أركان منظومة التعليم العالي وكافة الجهات المؤثرة فيها. وحيث يتضح أن مركز المنظومة هو مؤسسات التعليم العالي، التي تدير وتنفذ العملية التعليمية والبحثية. وأن علاقتها بكافة أطراف المنظومة معتمدة على تقديم خدمة تعليمية وبحثية وخدمية للمجتمع من خلال معايير مقننة للجودة. ويعد الطالب وهو متلقي الخدمة ذو علاقة مباشرة بالمؤسسة وله أن يحصل على خدمة تعليمية جيدة بناء على معايير شارك في وضعها كافة أطراف المنظومة. ويلاحظ أن المؤسسة التعليمية تحصل على مقابل تقديم هذه الخدمة الفعلية. وتتحمل الدولة تكاليف الخدمة التعليمية بالمؤسسات التي تتبعها. كما أن سداد المقابل الحقيقي للخدمة التعليمية للمؤسسة. يعطى الحق المباشر لمحاسبتها على الأداء ومدى جودة الخدمة. إن مكتب التنسيق بوضعه الحالي، يعتبر جهة تقدم المنح للطلاب وتوزيعهم على مؤسسات التعليم العالي طبقا لتفوقهم العلمي. وفي إطار المطالبة بإعادة صياغة طرق القبول بالجامعات، في ظل أسلوب جديد للاستقلال المالي والأكاديمي للجامعات. وقد أظهر الرسم علاقة المؤسسة التعليمية بهيئة ضمان الجودة والاعتماد. والتي عند تفعيل عملها ستكون قادرة على الإعلان عن مدى جودة أي نظام تعليمي في أي مؤسسة. وقد ظهر واضحا أن الدولة لا زالت مسئولة عن تمويل تطوير التعليم والبحث العالمي لرفع مستوى الخدمة المقدمة. وينحصر دور وزارة التعليم العالي في التخطيط الاستراتيجي ومراقبة ومتابعة أداء مؤسسات التعليم العالي. وقد يكون إظهار المجتمع المدني بشكل يؤكد أن وجوده داخل المنظومة قد أعطى أهمية كاملة لدوره. ولابد من التأكيد على أن تكامل الاستراتيجيات بين وزارتي التعليم العالي والتربية والتعليم يزيد من كفاءة منظومة التعليم بشكل عام، ويرفع الاستفادة من مقومات التعليم العالي.

- **وزارة التعليم العالي:**
  - التخطيط الإستراتيجي، إعداد وإدارة المخطط العام، وضع الخطط القومية للتطوير في التعليم العالي على المستوى الوطني
  - إعداد البرامج الخاصة بتمويل التعليم العالي وتحديد الدعم الحكومي لمؤسساته
  - اقتراح سياسات القبول والإطار العام لمعادلة الدرجات العلمية الأجنبية
  - اقتراح القوانين والتشريعات وهيكل المنظومة وتحديد ضوابط إنشاء مؤسسات التعليم العالي وبرامجها
  - إعداد الأطر العامة لترقية أعضاء هيئة التدريس والخطة القومية للبعثات وتأهيل الكوادر العلمية
  - متابعة وتقييم أداء منظومة التعليم العالي ورصد تطوره على المستوى الإقليمي والدولي



وزارة التعليم العالي

من الواضح أن الاستقلال الكامل لمؤسسات التعليم العالي، سيتبعه تغير دور وزارة التعليم العالي لتصبح فقط منظمة ومسئولة عن وضع تخطيط عام للتعليم العالي يحدد أعداد ونوعيات ومجالات ومواقع مؤسسات التعليم العالي ومصادر تمويلها وأسلوب تطوير التعليم العالي والنهوض بمؤسساته. وقد يكون من الضروري وضع إطار عام ومنهجية واضحة ولكنها لا تدخل في التنفيذ. ويلزم تغيير هذا قيامها بدور المنظم والمراقب فقط لما يتم وتقييم التطور الحادث في المنظومة ومدى ملائمته للخطط الإستراتيجية المعلنة.

- **المجلس الأعلى للتعليم العالي:**
  - إقرار الخطة الإستراتيجية للتعليم العالي والسياسات التعليمية على المستوى الوطني
  - إعداد السياسات الخاصة بالاستثمار في التعليم العالي
  - إقرار سياسات القبول والإطار العام لمعادلة الدرجات العلمية الأجنبية
  - إقرار ضوابط إنشاء مؤسسات التعليم العالي وبرامجها
  - إقرار الخطة القومية لتأهيل الكوادر العلمية
  - اعتماد الأطر العامة لتقييم الأداء وضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي .

وهو يمثل أعلى جهة تخطط للتعليم العالي بكافة مؤسساته، سواء كانت حكومية أو أهلية أو خاصة، سواء كانت جامعات أو أكاديميات أو معاهد. وهو مسئول عن المخطط العام للتعليم العالي، الذي يختص بتوزيع مؤسسات التعليم العالي ونوعياتها والأعداد التي يسمح بقبولها للدراسة والكوادر اللازمة لتحقيق أهداف المخطط والميزانيات المطلوبة وأساليب التمويل. وعليه متابعة تنفيذه، وله أن يراقب تنفيذ مؤسسات التعليم العالي للسياسات العامة التي يقرها دون التدخل في آلية التنفيذ ذاتها.

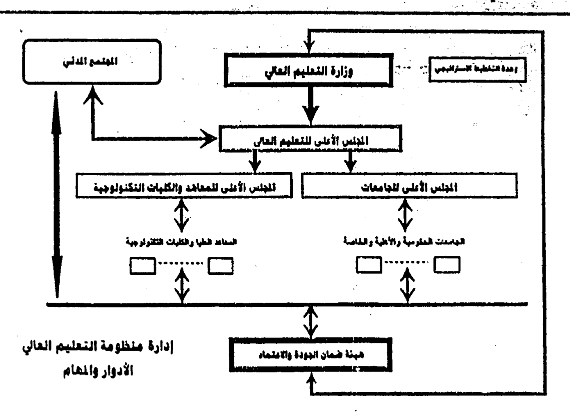
- **الجهات المؤثرة والداعمة في منظومة التعليم العالي**

ممثلة في وزارة التربية والتعليم، وزارة المالية، وزارة التخطيط، وزارة التعاون الدولي، صندوق تطوير التعليم وتقوم بالأدوار التالية:

- الاشتراك في وضع الإستراتيجيات والسياسات والخطط التطويرية
- المشاركة في اقتراح القوانين والتشريعات
- الإسهام في وضع سياسات تمويل التعليم وسياسات القبول والدعم
- المشاركة في تبني سياسات التعليم العالي وتخطيط الخطط القومية للبعثات



يوجد العديد من الجهات التي تؤثر وتتأثر بما يحدث في التعليم العالي، ولكن هنا يتم مناقشة الجهات التي لها تأثير مباشر على التعليم العالي. وزارة التربية والتعليم هي المسئول الأول عن المدخل الرئيسي للتعليم العالي وهم الحاصلين الثانوية العامة، وعددهم ونوعياتهم ومستواهم العلمي يؤثر بشكل مباشر على مخرج العملية التعليمية بمؤسسات التعليم العالي. ولهذا فإن التخطيط والتنسيق المشترك مع وزارة التربية والتعليم يعطى الفرصة للاستفادة من مخرجات وزارة التربية والتعليم. وزارة التخطيط هي التي تعتمد موازنات التعليم الحكومي بشكل كامل ولهذا فإن دورها هام جدا في تحديد قدرة العملية التعليمية على الوفاء بما هو منوط به. وزارة التعاون الدولي هي المنوط بها ربط مؤسسات التعليم العالي بالمؤسسات المناظرة الأجنبية، وتتيح التمويل لمشروعات تطوير وتحديث التعليم العالي من قروض ومنح خارجية، لهذا فهي مؤثر قوى وهام في مخرجات العلمية التعليمية والبحثية. يعتبر صندوق تطوير التعليم العالي من أهم مصادر تمويل تطوير التعليم في المرحلة القادمة، وهو مؤثر قوى في جودة التعليم العالي. وزارة المالية هي المسئول الأول عن تمويل التعليم العالي من خلال أي أسلوب تتبعه الدولة في دعم وتمويل المؤسسات التعليمية، ومشاركتها في تحديد التكلفة الفعلية للطالب، وتدبير الموارد اللازمة لذلك أمر رئيسي.



إدارة منظومة التعليم العالي
الأدوار والمهام

لإبداء الرأي والنقاش على أي موضوع، يمكن الاطلاع على الموقع: http://mhe.scu.eun.eg

هذا الشكل التخطيطي يوضح أسلوب إدارة العملية التعليمة. ودور كل من الجهات الحاكمة داخل المنظومة. وهى علاقات متشابكة، وإعادة ترتيب الأدوار ربما يعطى مزيد من الاستقلالية لمؤسسات التعليم العالي. إن وجود المجلس الأعلى للتعليم العالي، أصبح ضرورة لصياغة أسلوب متكامل ليحل محل كافة المجالس العليا الحالية والتي تتضارب في قراراتها والتأكيد على عدم ازدواجية المعايير. ووجود المجلس الأعلى للجامعات والمجلس الأعلى للمعاهد والكليات التكنولوجية، كمجالس تنسيقية، يوضح أنها جهات استشارية تعمل لحساب مؤسسات التعليم العالي، تقوم بوضع أطر وأنظمة عامة وتترك التفاصيل وقواعد التنفيذ للمؤسسات التعليمية. ومن جهة أخرى فهي مراكز للدراسات التي يحيلها لها المجلس الأعلى للتعليم العالي. هيئة ضمان الجودة والاعتماد تنسق مع وزرة التعليم العالي، وكافة أطراف المنظومة. في وضع المعايير القياسية للتقييم وللاعتماد، وهى تعمل مباشرة على منح شهادات الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي. المجتمع الملان يدخل في مراقبة مؤسسات التعليم العالي من خلال اطلاعه علي تقارير تقييم الأداء ورأى هيئة ضمان الجودة والاعتماد.

- **المجالس العليا:**

وهى مجالس أكاديمية تنسيقية واستشارية تعبر عن **صوت المجتمع الأكاديمي** لخدمة منظومة التعليم العالي، تسهم في وضع أطرها ومرجعياتها العلمية والتعليمية وتعتبر الوعاء الفكري لها (Think Tank)، وتخضع للإطار القانوني للتشريع الموحد المقترح ولائحته التنفيذية. ويقترح إعادة هيكلة هذه المجالس لتصبح **مجلس أعلى للجامعات** (حكومية، أهلية، خاصة) **ومجلس أعلى للمعاهد العليا والكليات التكنولوجية** ينحصر دورهما ومهامها فيما يلي:

- المشاركة في وضع الاستراتيجيات والسياسات الخاصة بالتعليم العالي و إعداد الخطط القومية للتطوير
- اقتراح القوانين واللوائح المتعلقة بقطاعات التعليم العالي
- إعداد الدراسات الخاصة بسياسات القبول في مؤسسات التعليم العالي
- الاشتراك في وضع الأطر العامة لمعادلة الدرجات العلمية، لترقية أعضاء هيئة التدريس و لتقييم الأداء وضمان الجودة
- الربط الشبكي بين مؤسسات التعليم العالي المختلفة وإتاحة مصادر المعلومات والبيانات
- تقديم المشورة وتقديم ونقل الخبرة في مجال التعليم العالي



أي مراقب للتعليم العالي، يلاحظ أن المجلس الأعلى للجامعات، حينما أنشئ كان للتنسيق بين الجامعات الحكومية التي كانت متوفرة آن ذاك. وحيث أن الموقف الآن تغير بشكل كبير وأصبح هناك مؤسسات تعليمية متعددة الأشكال، فقد تطور دور المجلس الأعلى للجامعات ليعطى رأيا في العديد من القضايا. وقد تم إنشاء مجلس أعلى للجامعات الخاصة ومجلس أعلى للمعاهد العليا ومجلس أعلى للكليات التكنولوجية. ويلاحظ تضارب بعض الاختصاصات وعدم توحيد أسلوب معالجة المشاكل التي تواجه هذه المجالس. لهذا لابد من إعادة النظر في المجالس العليا التنسيقية، خصوصا في وجود فكرة إنشاء مجلس أعلى للتعليم العالي. وقد يكون من الأنسب وجود مجلسين على الأكثر، أحدهما للجامعات والآخر للمعاهد العليا والكليات التكنولوجية. وقد يكون هدفها الأول هو دراسة أمور أكاديمية وعلمية ووضع أطر عامة لها لتوضيح الرؤية، دون أن يكون لها حق فرض ذلك على مؤسسات التعليم العالي.

- **المؤسسات الأكاديمية والتعليمية:**

وهى المؤسسات والجهات التي تقدم الخدمة التعليمية والأكاديمية والبحثية، وتخضع جميعها لمواد التشريع الموحد المقترح ولائحته التنفيذية واللائحة الداخلية لكل مؤسسة وتشمل مهامها ما يلي:

- تقديم الخدمات التعليمية والبحثية في إطار رسالة وأهداف المؤسسة التعليمية
- ضمان جودة الأداء والمخرجات التعليمية والبحثية للمؤسسة
- إنشاء برامج أكاديمية ودرجات علمية ومهنية في إطار ضوابط ومحددات المجالس العليا
- معادلة الدرجات العلمية للأغراض الأكاديمية، طبقاً للقواعد التي تقرها وزارة التعليم العالي
- تنفيذ وإدارة مشروعات تطوير التعليم داخل مؤسسات التعليم العالي
- ترقية أعضاء هيئة التدريس، طبقا للأطر المرجعية المعتمدة من الوزارة

تعتبر مؤسسات التعليم العالي هي الجهات القائمة بالتعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، بغض النظر عن حجمها، ولها طبقا للتشريعات المقترحة حرية أكاديمية وإدارية كاملة. والتشريع الموحد سيحدد الأطر العامة لسياسة التعليم العالي، ولكن تفاصيل العمل داخل كل مؤسسة سيشمله لائحتها الداخلية التي ستصدرها المؤسسة وتلتزم بها، وهى أول خطوة في سبيل تحرير مؤسسات التعليم العالي. ولابد من التأكيد على أن تحرير هذه المؤسسات لابد أن يتبعه محاسبة على تنفيذها لخططها المعلنة.



وقد يكون أول خطوة في سبيل الاستقلالية الكاملة، هو أن تعلن كل مؤسسة عن رؤيتها وأهدافها التي تميزها عن أي مؤسسة أخرى، ولكن يجب العلم أنها ستحاسب على ما تعلنه. ويلاحظ أن العديد من الأدوار قد أضيفت لمؤسسات التعليم العالي، وذلك ليكون لها الحق في التميز وتحديد كافة أوجه التطوير المطلوبة دون وضع أي قيود على برامجها التنفيذية.

- **هيئة ضمان الجودة والاعتماد:**

وهي الجهة التي تؤكد الجودة وتضمن الشفافية والمكاشفة والمحاسبة المجتمعية، وتخضع للقانون رقم 82 لسنة 2006 ولائحته التنفيذية وتشمل مهامها ما يلي:

- إدارة منظومة توكيد الجودة والاعتماد في منظومة التعليم العالي
- الاشتراك في وضع الإستراتيجية القومية للتعليم العالي وإبداء الرأي في الخطط القومية للتطوير
- المشاركة في وضع الأطر العامة ومعايير ضمان الجودة والاعتماد
- الاشتراك في تحديد الدعم الحكومي وتمويل مؤسسات التعليم العالي

وهي الهيئة التي سيبدأ عملها قريبا جدا. ومهمتها تنحصر في إعداد تقارير حول جودة العملية التعليمة في أي مؤسسة تتقدم بتقارير تقييم الأداء الذاتية، ومنح شهادات الاعتماد للمؤسسات التي حققت أهداف رسالتها المعلنة، طبقا لمعايير الجودة التي تضعها. ويلاحظ أنه يحق لأي مؤسسة تعليمة وضع معاييرها للجودة الخاصة بها بناء على ما تراه مناسبا لها بحيث يساوى أو يزيد عن المعايير القياسية التي تعمل بها الهيئة. كما يلاحظ أنه سيتم تقييمها ولن يتم اعتمادها إلا إذا حققت ما أعلنته من ... حتى لو حققت المعايير القياسية للجودة. وهي ليست جهة رقابية ولكنها جهة تقدم تقارير وتصدر شهادات بناء على قياس الأداء بأسلوب علمي سليم، وتعلن النتائج كاملة بعد الانتهاء من عملها بشفافية كاملة.

- **فعاليات المجتمع المدني والجهات صاحبة الاهتمام بالتعليم العالي:**

تعبر عن صوت المجتمع وهي صاحبة المصلحة في تعليم متميز قادر على المنافسة، وهي الطريق إلى اكتساب ثقة المجتمع في منظومة التعليم العالي والمفتاح لتوفير الاستثمارات اللازمة والمشاركة المجتمعية.

- المشاركة في إدارة مؤسسات التعليم العالي (مجالس الأمناء)
- مراقبة الأداء وجودة التعليم العالي
- المساهمة في رصد ومتابعة الخريجين
- الدعم المادي والمعنوي لمؤسسات التعليم العالي
- المشاركة في توجيه السياسات والخطط والبرامج.

رجال الأعمال

- لصالح رجال الأعمال
- تهميش دور الكليات النظرية.

لإبداء الرأي والتعليق على أي موضوع، يمكن الاطلاع على الموقع: http://mhe.scu.eun.eg



لابد أن نبدأ في تفعيل دور المجتمع المدني في المشاركة في التخطيط ومتابعة التنفيذ في العملية التعليمة والمشاركة في توفير الدعم الكامل ليمكن تطويرها بشكل مستمر. وقد يكون التفكير في إشراك المجتمع المدني، مصاحبا لإعطائها دور فعال في المراقبة والإدارة. ومشاركة المجتمع المدني صاحب المصلحة، يعيد الثقة في الخدمة التعليمية التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي. وقد يكون دافعا هاما لهذه الجهات لدعم التعليم العالي ومعاونة في تحقيق أهدافه.

← المنظومة الهيكلية لإدارة مؤسسات التعليم العالي

تدار مؤسسة التعليم العالي (جامعة / أكاديمية / معهد / كلية تكنولوجية / .....) من خلال المجالس التالية أو بعضها:

- **مجلس الأمناء**

يضع الإستراتيجيات ويحدد السياسات ويقيم الأداء ويرشح / يعين القيادات العليا في المؤسسة. كما يقر الحسابات الختامية ويعتمد الموازنة السنوية.

يمثل مجلس الأمناء، كافة الجهات صاحبة المصلحة Stakeholder والمشاركة في منظومة التعليم العالي، وهو الجهة العليا المنوط بها رسم السياسة العامة للمؤسسة التعليمية، وله أن يحاسب قياداتها على الأداء. وله أن يضع معايير الجودة التي تتفق وأهداف المؤسسة التعليمة. ويجب أن يحدد التشريع الموحد ضوابط تشكيل مجلس الأمناء، واختصاصاته وصلاحياته، والتي تنحصر في اعتماد الخطط التنفيذية التي تطرحها إدارة المؤسسة ومراقبة مدى تنفيذها وتساعد المؤسسة على إيجاد مصادر مختلفة للدخل، وتعمل على ربط المؤسسة بالمجتمع.

- **مجلس الجامعة / الأكاديمية / الكلية التكنولوجية**

الجهة المسئولة عن تنفيذ الإستراتيجيات المعتمدة واقتراح الخطط لتنفيذ السياسات وما يقره مجلس الأمناء ولها كامل السلطة الأكاديمية والمالية والإدارية لتحقيق رسالة وأهداف المؤسسة، وينبثق عنه مجالس نوعية طبقا لحاجة المؤسسة (مجلس شئون التعليم، مجلس الدراسات العليا والتأهيل، ...)

وهو مجلس تنفيذي يهيمن على إدارة المؤسسة التعليمية، ويضع كافة الخطط التنفيذية لقيام المؤسسة بتنفيذ العملية التعليمية والبحثية وخدمة المجتمع المحيط بالمؤسسة في إطار السياسة العامة التي يقرها مجلس الأمناء. ويتكون مجلس المؤسسة التعليمية من قياداتها الأكاديمية والإدارية، طبقا للضوابط التي يضعها التشريع الموحد.

- مجلس علمي (في الجامعات / الأكاديميات).

وهو مجلس استشاري فاعل يضم نخبة من العلماء والأكاديميين، يختص باقتراح السياسات العلمية والتكنولوجية وتحديد المجالات البحثية والبرامج الأكاديمية المستحدثة

> لابد أن تبدأ مؤسسات التعليم العالي في وضع سياسات محددة لتنفيذ برامجها التعليمية وخططها البحثية، ولهذا فوجود مجلس علمي أكاديمي متميز داخل الجامعات يضم علماء متخصصين من الجامعات ومن الخارج، سيضيف للجامعات بعدا جديداً ويعطيها دفعة للأمام. وهذا المجلس ليس مجلسا تنفيذيا بل هو جهة علمية استشارية يوكل لها دراسة وتخطيط التعليم والبحث بالجامعة.

- مجلس كليات / معاهد / مراكز.

تبين اللائحة الداخلية للمؤسسة التعليمية اختصاصات هذه المجالس في إطار مواد التشريع الموحد ولائحته التنفيذية

> مجلس الكلية هو المسئول عن تنفيذ العملية التعليمة والبحثية داخل الكلية، وربما يعاد النظر في تشكيله لتضخم مجالس الكليات في العديد من الكليات، وقد تعطى له مزيد من الصلاحيات ليمكن بعد ذلك محاسبة إدارة الكلية على الأداء في إطار الجودة الشاملة التي نبتغيها ونضعها في المقام الأول في المرحلة القادمة.

- مجلس قسم / وحدة / ......

تبين اللائحة الداخلية للمؤسسة التعليمية اختصاصات هذه المجالس في إطار مواد التشريع الموحد ولائحته التنفيذية

> مجلس القسم هو <u>الوحدة الرئيسة</u> في إدارة المؤسسات التعليمية، فهو الكيان الأكاديمي المختص بتنفيذ العملية التعليمة والبحثية، وقد يكون من الملائم إعادة النظر في تشكيله ليمثل أعضاء هيئة التدريس داخل القسم دون تضخم عدد أعضاء المجلس الذي قد يعوق العمل الفعال داخله.

المعالم الرئيسية للتشريع الموحد في إدارة مؤسسات التعليم العالي

◄ الإدارة الأكاديمية لمؤسسات التعليم العالي

- مؤسسة التعليم العالي مسئولة عن تطوير برامج التعليم وإدخال النظم والتخصصات التي تراها تخدم رسالتها وأهدافها.



- مؤسسات التعليم العالي ومجالسها الحاكمة لها كامل الصلاحيات للتميز والتنوع في المجالات التي ترى قدرة تنافسية فيها طبقاً لرسالتها وأهدافها.

لا تستطيع حاليا أي مؤسسة تعليمية تغير ساعة دراسية واحدة من منهج دراسي، دون الحصول على قرار وزاري. وقد كان ذلك مناسبا في ظل عدم وجود ضوابط للجودة، ووجود مجلس أعلى للجامعات مهيمن على كل مجريات الأمور. ولكن في ظل مطالبة مؤسسات التعليم العالي بالتميز، لابد من أن يكون لها حرية كاملة في تحديد برامجها التعليمية ونظم التعليم بها. ولها أن تنفذ نظم متعددة للتعليم مثل نظام الفصول الدراسية ونظام الساعات المعتمدة، ولها أن تنفذ أساليب تعليمية عديدة بإدخال أنماط جديدة كالتعليم عن بعد والتعلم الإلكتروني، ولها أن تضيف تخصصات جديدة، وتختصر تخصصات أخرى. ويكون مجلس المؤسسة التعليمة ومجلس أمنائها هم آخر من يعتمد هذه النظم والبرامج، طالما أنها تتمشى مع الأطر المرجعية التي وضعتها المجالس التنسيقية واعتمدها المجلس الأعلى للتعليم العالي، وتتفق مع المخطط العام المعلن والمعد من قبل وزارة التعليم العالي.

← الإدارة الاقتصادية لمؤسسات التعليم العالي

- تدار المؤسسة التعليمية اقتصاديا كوحدة مستقلة، على أن تقدم الخدمة التعليمية المقننة الجودة على أساس التكلفة الفعلية لهذه الخدمة.
- تحدد الدولة بالاتفاق مع مؤسسات التعليم العالي الحكومية، كيفية حساب التكلفة الفعلية للخدمة التعليمية في كل تخصص/ مجال تعليمي.
- تدير الدولة نظام مجانية التعليم عن طريق آلية التعاقد بين الدولة والمؤسسة التعليمية، طبقاً لمعدلات التكلفة الفعلية المتفق عليها لكل طالب، وذلك في إطار الالتزام المجتمعي للدولة وطبقاً لقواعد القبول في مؤسسات التعليم العالي الحكومية.
- مجانية التعليم هي علاقة مباشرة بين الطالب والدولة، أما علاقة الطالب بالمؤسسة التعليمية فهي علاقة بين طالب خدمة تعليمية ومقدمها بمقابل.
- حرية المؤسسة التعليمية في إنشاء برامج وكيانات تعليمية وتكوين شركات بحثية وتكنولوجية بمشاركة القطاعات الاقتصادية أو مؤسسات التميز العلمي الخارجية.
- تتمتع مؤسسات التعليم العالي باستقلالية مالية كاملة، وتخضع مؤسسات التعليم العالي الحكومية والأهلية ومؤسسات التعليم العالى، مما يستدعى تغيير فى شكل ميزانيات الجامعات.إلى رقابة مؤسسات الدولة المعنية.

تحدد ميزانية الجامعات الحكومية، والتي تتكفل بها الدولة، بناء على ما لديها من قوى بشرية مع إضافة بنود للصرف على العملية التعليمية، ولا يعتمد ذلك بشكل مباشر على أعداد الطلاب. ولكي يتم إدارة المؤسسات التعليمية، بشكل يسمح لها بالتميز وتقديم خدمة تعليمية لها جودة عالية. لابد من إعادة حساب تكاليف العملية التعليمية، والتي تعتمد بشكل مباشر على عدد الطلاب وتخصصاتهم، والذين طلبت الدولة من الجامعات تعليمهم. وهى صيغة جديدة تختلف عن الصيغة الحالية وتتيح للمؤسسات التعليمية توزيع دخلها على بنود الصرف بالصورة التي تراها مناسبة. إدارة المؤسسات التعليمية كوحدات اقتصادية مستقلة، يعطى لها المزيد من المرونة في تطبيق سياستها التعليمية والبحثية. وقد يكون حساب التكلفة الفعلية لتقديم الخدمة التعليمة هو أساس بدء تطبيق المبدأ.

المؤسسة التعليمة مسئولة عن أن يكون التعليم ذو جودة طبقا للمعايير القياسية، مع تحصيل مؤسسات التعليم العالي مقابل الخدمة التعليمة المقدمة، طبقا للتكلفة الحقيقية. ولهذا فالدولة مسئولة عن دفع تكاليف تعليم الطلاب لمؤسسات التعليمة. وقد يكون ذلك في صورة تعاقد بين الدولة ومؤسسات التعليم العالي على أساس التكلفة الفعلية للتعليم التي تحددها المؤسسة التعليمة بالاشتراك مع الدولة والتي ربما تختلف من تخصص لآخر ومن مؤسسة لأخرى وطبقاً لعدد الطلاب في كل تخصص. ولهذا فالمؤسسة التعليمية لها أن تدير محافظها المالية بحرية كاملة ومن خلال مرونة معدة سلفا وحساب ختامي يعتمد ويراقب من كافة الأجهزة الرقابية. ولها أن تكافئ عضو هيئة التدريس بما يتناسب مع كفاءته ووضع الاجتماعي، ويكون لها الحق في المشاركة في إنشاء كيانات تعليمية وتكوين شركات طالما أن ذلك يقع ضمن رؤيتها ورسالتها المعلنة ويحقق أهدافها للتميز، في إطار سياستها المعلنة والمعتمدة من مجالس الأمناء.

وقد يكون على المؤسسة التعليمية أن تضع موازنة كاملة تشمل على كافة الإيرادات من أنشطتها المختلفة، سواء التعليمية أم البحثية أو خدمة المجتمع وعليها أن تحسب كافة المصروفات التي تتطلبها [illegible]



وتحتاج المؤسسة التعليمية إلى دعم خارجي لتنطية خططها البحثية وخططها لخدمة المجتمع، ويكون هذا الدعم من جهات عديدة تستفيد من تطبيق نتائج ما تقوم به المؤسسة من أبحاث، وقد يكون ضروريا أن تدعم الدولة مؤسسات التعليم العالي التي تضع خطط لأبحاثها تخدم خطط التنمية وتتمشى مع الإستراتيجية القومية الموضوعة للبحث العلمي، وعليها كذلك أن تضع خطتها الاستثمارية للتوسع والتطوير ويتم تنفيذها على عدة سنوات ويدرج لها مبالغ سنوية في الموازنة.

وعلى إدارة المؤسسة التعليمية أن تحصل على موافقة مجلس الأمناء على الخطة التنفيذية لها وموازنتها سنويا، ويتبع ذلك إعداد المؤسسة لحساب ختامي يحتوى على كافة الإيرادات والمصروفات الفعلية وتحديد وجود عجز أو فائض. ويحق لمجلس الأمناء مناقشة الإدارة في أسلوب تنفيذها للخطط الموضوعة وتفاصيل الحساب الختامي.

تقييم الأداء وضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي

- تطبيق نظم تقييم الأداء وضمان الجودة في المؤسسة، وإعداد تقرير تقييم الأداء الداخلي المؤسسي والأكاديمي السنوي.
- التقدم إلى الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد، وذلك على فترات زمنية محددة لتوكيد الجودة والاعتماد.

يرتبط الاعتماد بمقاييس ومعايير الجودة، ولهذا فإن التقييم الذاتي داخل مؤسسات التعليم العالي أصبح أمرا هاما وملحا، وتطبيق معايير الجودة يعنى أصلا أن يكون هناك قياس مؤشرات جودة الأداء على مخرجات المؤسسة التعليمية، وتقييم الوضع الداخلي والتصحيح الذاتي بما يسمح لكافة مؤسسات التعليم العالي من الاستعداد للتقدم لهيئة ضمان الجودة والاعتماد. بناء التشريع الموحد على أساس أن كافة مؤسسات التعليم العالي المستقلة ستطبق معايير الجودة وتلتزم بها، وأن الرقابة المعلنة للمجتمع المدني ستضعها في موقع المحاسبة على أي تقصير. لابد أن تدخل ثقافة الجودة داخل مؤسسات التعليم العالي. ونقتنع جميعا أن كل أصحاب المصلحة لهم الحق في إبداء رأيهم في كل ما يدور في العملية التعليمية بكل من يشاركون فيها.



اختيار القيادات:

يتم اختيار القيادات على أساس ضوابط أكاديمية ومستويات كفاءة معلنة

- الاعلان المفتوح هو الأساس في الترشيح / الاختيار لكافة مستويات القيادات الجامعية (رئيس جامعة / عميد / رئيس قسم)، على أن تصدر قرارات التعيين من جهة الاختصاص.
- يتفرغ رؤساء الجامعات ونوابهم وعمداء الكليات والمعاهد ووكلائها ورؤساء مجالس الأقسام تفرغا كاملا لعملهم ولا يسمح بأي أعمال خارج الإدارة الجامعية بما في ذلك مزاولة المهنة أثناء فترة توليه المنصب القيادي.

> يعتمد نجاح أي مؤسسة في تحقيق أهدافها، على اختيار القيادات داخل المؤسسة، ولهذا فإن إعلان عناصر الاختيار المقننة والتي تبنى على الكفاءة والقدرة على تحقيق الأداء الأمثل للوظيفة القيادية بشفافية كاملة يصبح أمرا ضروريا. الإعلان العام الحر عن كافة الوظائف القيادية، يتيح لمن يجد في نفسه القدرة على تحمل أعباء المنصب القيادي أن يتقدم له. يلزم ذلك تشكيل لجان محايدة لاختيار عدد من المتقدمين للترشيح لشغل الوظيفة، مع الإعلان الكامل عن أسباب الاختيار بشفافية كاملة طبقا لنوع المؤسسة التعليمية، ستحدد الجهة صاحبة الحق في إصدار قرار التعيين من بين المرشحين المختارين وفق للضوابط المعلنة. لابد من التأكيد أن العمل الإداري القيادي يحتاج إلى تفرغ كامل، ولهذا فشرط التفرغ لكافة القيادات على كافة المستويات ربما يكون أمرا ضروريا مع التعويض المادي المناسب لذلك. وقد يكون هناك تخوف من أسلوب الاختيار. ولكن تقنين الأمور ووضع الضوابط، يعطى مزيدا من المصداقية، حيث يكون هناك توصيف كامل لمتطلبات الوظيفة، واختيار لجان محايدة وقادرة على إصدار قرارات الترشيح والدفاع عنها. والإعلان عن أسباب الاختيار بوضوح شديد.

الهياكل العلمية وتأهيل هيئة التدريس ومساعديهم

- هيكل وظيفي أكاديمي لكل قسم علمي طبقا للأحمال التدريسية والأحمال البحثية والتخصصات المندرجة تحت هذا القسم، مع وضع محددات وضوابط التوسع / أو التقليل من الأعداد والمستويات داخل هذه الهيكل.
- يكون التعيين في وظائف أعضاء هيئة التدريس عن طريق الإعلان المفتوح لكل المستويات الأكاديمية من مساعد مدرس / مدرس / أستاذ مساعد / أستاذ / استاذ تخصص، وذلك في الأماكن الشاغرة في الهياكل الوظيفية للأقسام.
- يعتبر كل تخصص، داخل القسم العلمي، وحدة علمية يرأسها أحد أساتذة التخصص.
- يكون التعيين في الوظائف الأكاديمية (رئيس قسم / رئيس وحدة علمية) من بين أساتذة التخصص، لمدة محددة قابلة للتجديد لمدة مماثلة واحدة فقط، تصبح بعدها الوظيفة شاغرة للإعلان المفتوح' مع التدقيق في الاختيار اعتبار الوزن العلمي والبحثي وكفاءة الأداء لعضو هيئة التدريس.



- يترك للمؤسسات التعليمية، تحديد نظم ومستويات التفرغ لأعضاء هيئة التدريس، طبقا لمتطلبات الأقسام ووحدات التعليم والبحث بالمؤسسات.
- يجوز لمؤسسات التعليم العالي تعيين أساتذة أجانب أو أساتذة زائرين أو أساتذة مراسلين غير متفرغين في الخارج لنقل الخبرات واستقدام الخبراء المتميزين والتواصل مع المؤسسات العلمية في الخارج. وينطبق ذلك على علماء مصر في الخارج.
- تلتزم مؤسسات التعليم العالي بوضع وتنفيذ خطط وبرامج تأهيل وإعداد أعضاء هيئات التدريس ومساعديهم، وإرسال البعثات الخارجية المطلوبة في إطار زمني محدد.

لا يوجد في الوقت الحالي هيكل وظيفي أكاديمي لأي قسم علمي في أي مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي. ولا يخضع تعيين المعيدين لأي دراسة تؤكد مدى الاحتياج لها. كما أن بعض الأقسام العملية قد تضخمت بشكل كبير جدا والبعض الآخر ينقرض بشكل آخر. كما أن الهرم قد قلب رأسا على عقب في العديد من الأقسام العلمية. ولذلك فإن أول خطوة في إصلاح الخلل القائم حاليا، هي في إعداد هيكل وظيفي أكاديمي واضح مبنى على دراسة علمية لأعداد الطلاب المتوقع قبولهم لعدة سنوات ومدى تأثير ذلك على الأحمال التدريسية، والخطط البحثية للقسم، والأعباء اللازمة لخدمة المجتمع المتوقعة. ويمكن تعديل الهيكل كلما دعت الضرورة لذلك، طبقا لأهمية التخصص ومدى الطلب عليه.

وقد يكون واضحا أنه، في النظام الحالي، بعد تعيين عضو هيئة التدريس في درجة مدرس لا يمكن محاسبته على أدائه البحثي ويصبح أستاذا متفرغا بعد وصوله للسن القانونية، وقد كثرت هذه الحالات في المجتمع الجامعي. ولابد من وضع حد لعدم مراقبة أداء عضو هيئة التدريس ووضع ضوابط لبقائه في الوظيفة لو أخل بشروط التعاقد. ولابد من التأكيد على أن اختلاط المدارس العلمية هو من أهم أسباب التطوير والتقدم. لذلك فإن الإعلان عن الوظائف الأكاديمية بكافة مستوياتها، سيؤدى إلى اختلاط المدارس العلمية وبجميع كافة مؤسسات التعليم العالي، لتنقل أعضاء هيئة التدريس بينها طبقا للمعلن عنه من وظائف. ولابد من وجود شفافية كاملة في الإعلان والاختيار والتعيين، وفقا للضوابط التي يرتضيها الجميع، ليثق المجتمع في قدرة مؤسسات التعليم العالي على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص. إن إلغاء أستاذ الكرسي أتاح للأساتذة المساعدين الوصول لدرجة الأستاذية، ولتحقيق الميزة المزدوجة من النظامين، فإن اقتراح استحداث درجة أستاذ تخصص ليكون من يشغلها على رأس التخصص داخل القسم. وقد يصبح الإعلان المفتوح (بنفس أسلوب تعيين القيادات) لوظيفة رئيس القسم والوحدة العلمية أو التخصص، فرصة لجذب أحسن العناصر.



إن تحديد التعامل مع أعضاء هيئة التدريس أيا كانت درجاتهم العلمية من حيث التفرغ للعمل، وتعيين أعضاء هيئة تدريس غير متفرغين، والتعاقد مع أساتذة أجانب، كل هذه الأمور تترك بالكامل للمؤسسة التعليمية، ولها أن تستفيد من الكفاءات المتوفرة محليا ودوليا بالأسلوب الذي تراه مناسبا. كل هذه النقاط تؤكد على وجود رغبة حقيقية في علاج الخلل القائم في التشريع الحالي، والذي لم يوضح التعامل مع عضو هيئة التدريس لو أخل بشروط التعاقد من حيث عدم تفرغه وتميزه في عمله.

ولابد من التأكيد على أن عضو هيئة التدريس ليس موظفا. ولكنه عالم في المقام الأول وله قدرة على نقل الفكر والتأثير في المجتمع.

وربما يكون أسلوب تعيين المعيدين الحالي، كان مناسبا من حيث أنه يختار الأوائل ولكن دون تمييز، وقد لا يصلح بعضهم للمهنة نفسها. وقد وضع نظام المعيدين في ظل أن الدولة مسئولة عن توظيف كافة الخرجين، وحيث أن القانون وضع ضوابط عمل المعيدين على أساس أنه يتم إعدادهم ليصبحوا أعضاء هيئة تدريس. ولكن الأمر تطور واختيارهم الآن بناء على الأعباء التدريسية الملقاة على عاتقهم فقط لذلك فإعادة النظر فى أسلوب التعيين، أو إحداث نظام جديد. على أساس جذب أحسن العناصر واقدرها، ربما يكون أمرا هاما جدا جدير بالمناقشة للوصول إلى أفضل الصيغ التى يتقبلها الجميع.

◆ الهياكل الإدارية والفنية في مؤسسات التعليم العالي

- تضع المؤسسة التعليمية، نظاما خاصا للجهاز الإداري والفني، يأخذ في الاعتبار تفرد المهام التي يقوم بها هذا الجهاز وما يتطلبه من مقابل مادي مناسب وتأهيل مستمر.

يعتبر الجهاز الفني والإداري، معاونا رئيسيا في نجاح المؤسسة التعليمية في تحقيق أهدافها. لهذا فتأهيل العاملين بالمؤسسات التعليمية، بأسلوب يؤدى إلى قيامهم بعملهم بشكل مناسب، يكون أمرا حتميا. ويواكب ذلك إحداث كادر خاص لهم يتناسب مع ما يؤدوه من أعمال. حيث تضخم الجهاز الإداري داخل أي مؤسسة تعليمية، فلابد أن يحتوى التشريع الموحد على عناصر اختيار العاملين في الجهاز الإداري مع وجود هيكل له. كذلك فإن مستوى الفنيين ومعاونيهم العاملين بالمعامل والورش يتطلب مزيدا من التأهيل ووضع معايير للاختيار تتناسب والمهام الموكلة لهم.



تأصيل رسالة عضو هيئة التدريس والتوازن بين حقوقه وواجباته

- تحديد واضح ودقيق للمهام والمسئوليات، بجانب الالتزام الأخلاقي بالأداء المهني.
- رعاية صحية واجتماعية ملائمة، من المؤسسة التعليمية والمجتمع، لأعضاء هيئات التدريس ومعاونيهم وأسرهم (مثل الإسكان، والعلاج، ونفقات التعليم)، بما يحقق الاستقرار والتقدير المجتمعي.
- حد أدنى لدخل أعضاء هيئة التدريس والعاملين في مؤسسات التعليم العالي بما يلاءم التغير في مستوى المعيشة.
- يحق لمؤسسة التعليم العالي تجاوز الحد الأدنى ومنح أعضاء هيئة التدريس مكافآت وبدلات، مقابل التميز العلمي والبحثي، أو دور فاعل في العملية التعليمية وتطويرها، وذلك في ضوء الإدارة الاقتصادية للمؤسسة.
- تشجيع وفتح قنوات التنقل بين أعضاء هيئات التدريس لإثراء المدارس العلمية، وللإسهام في شغل الأماكن الشاغرة في مؤسسات التعليم العالي المختلفة.

لابد أن يكون هناك توازن كامل بين حقوق وواجبات عضو هيئة التدريس، تفرغ أعضاء هيئة التدريس هو أساس تقديم خدمة تعليمية متميزة، حيث أن تواجدهم لمدة خمسة أيام في الأسبوع، على الأقل، يتيح لهم التفرغ للقيام بالمهام المنوط بها في التدريس لمرحلتي البكالوريوس والدراسات العليا، والقيام بالبحث العلمي، وتطوير المقررات والبرامج الدراسية، وتحديث المعامل والورش، ومتابعة الطلاب وتخصيص ساعات مكتبية ومشاركتهم في النشاط الجامعي. وكافة الأعمال الإدارية التي توكل لهم. وفي المقابل، يكون حق عضو هيئة التدريس في الحصول على دخل مناسب مع تقديم الرعاية الصحية والاجتماعية والتقدير الكامل من المجتمع.

يتوقع أعضاء هيئة التدريس وجود جدول للمرتبات داخل هذا التشريع، يعدل ما ورد في قانون تنظيم الجامعات السابق رقم 49، والذي حدد جدول للمرتبات، ولازلنا نعمل به حتى الآن. ربما يكون مناسبا أن يحدث تعريف للدخل المناسب لأعضاء هيئة التدريس وتحديد ما يقابله من التزامات لعضو هيئة التدريس. ولابد أن يكون ذلك مرتبطا بالأداء وليس مرتبا شهريا، وحيث يقترح أن تكون المؤسسات التعليمية وحدات اقتصادية مستقلة، فيحق لها أن تمنح أعضاء هيئة تدريس بها دخل أعلى من غيرهم بناء على التميز. ويعرف التميز هنا في العديد من المجالات مثل المجال التدريسي والمجال البحثي ومجال خدمة المجتمع ومجال تسويق الخدمات الجامعية ومجال العلاقات الدولية وخلافه. وقد تتفاوت مؤسسات التعليم العالي في مكافآت التميز لجذب عناصر متميزة عند الإعلان عن الوظائف الشاغرة في الهيكل الأكاديمي.

ويحق لمؤسسات التعليم العالي التعاقد مع أساتذة متفرغين أو غير متفرغين، وتحدد لهم قدر المشاركة طبقا لخبراتهم وكذلك لوجود عبء تدريسي أو بحثي شاغر بها. كل هذه الأمور ستكون من حق المؤسسة التعليمية طالما أنها تتم طبقا للوائح وقواعد معلنة وبشفافية كاملة قابلة للمحاسبة. وقد يكون لزاما أن يتضمن التشريع حدا أدنى لدخل عضو هيئة التدريس.

حقوق وواجبات الطالب قبل المؤسسة التعليمية والدولة والمجتمع

- عدالة توزيع وإتاحة فرص التعليم العالي للطالب المؤهل والراغب في الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي.
- مجانية التعليم حق تكفله الدولة للطالب المستوفي للمتطلبات العلمية المقررة.
- إتاحة آليات تمويل تحفز الطالب على الإختيار بين البدائل المتاحة من مؤسسات ونظم التعليم العالي المختلفة.
- حق الطالب في الحصول على تعليم ذو جودة مقننة تلتزم بها المؤسسة التعليمية في إطار رسالتها، بجانب التزامها بتوفير المناخ العلمي والتعليمي المناسب لاستمرار جودة العملية التعليمية.
- حق الطالب في ممارسة حقوقه الأساسية داخل المؤسسة التعليمية بحرية كاملة وبدون تفرقة أيا كان نوعها ودون تعسف من قبل الجهات الإدارية أو الأكاديمية في المؤسسة.
- حق الطالب في الترشيح واختيار ممثليه في المجالس والاتحادات التي تمثله بحرية، وذلك على مستوى المؤسسة التعليمية وعلى مستوى الوطن.
- حق طلاب التعليم العالي واتحاداتهم في المساهمة / المشاركة في صنع القرارات داخل المؤسسة التعليمية وفى إطار منظومة التعليم العالي ككل.
- تحدد اللوائح الداخلية لمؤسسات التعليم العالي، واجبات ومسؤوليات الطالب تجاه المؤسسة التعليمية والدولة والمجتمع.

أحد أهم أهداف الجامعة هو تقديم خدمة تعليمية متميزة، لتخريج كوادر قادرة على الإبداع وتنفيذ خطط التنمية المتتالية بالدولة. وحيث أن شخصية الطالب وقدراته وكفاءته العلمية والعملية يتم بناؤها أثناء دراسته الجامعية، لذلك يمثل التعليم العالي الباب الحقيقي للتنمية في الدولة. ولابد من أن تستطيع مؤسسات التعليم العالي من إتاحة خدماتها التعليمية للطلاب بكافة فئاتهم دون أي تمييز وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص. وقد يكون من مهام مؤسسات التعليم العالي إيجاد كافة السبل لتشجيع الطلاب على الالتحاق في تخصصات تحتاجها خطط الدولة للتنمية. إن المبادئ الأساسية التي توضح حقوق الطالب في المشاركة في كافة الأنشطة، لابد أن يحتوى عليها التشريع الموحد وتفاصيلها تكون باللائحة الخاصة بالاتحادات الطلابية.

البعد الاجتماعي والتنموي في تشكيل سياسات مؤسسة التعليم العالي

- تفعيل نظم جديدة لتنسيق قبول الطلاب تتيح فرصة أكبر لتلبية رغبات الطلاب واستثمار قدراتهم العلمية ومواهبهم مع مراعاة توفير الدعم المادي للموهوبين والمتفوقين ورعايتهم.
- التنوع المطلوب في رسالة وأهداف مؤسسات التعليم العالي المختلفة لتحقيق الخطط القومية للـ... واحتياجات المجتمع.
- إعطاء المرونة الكافية من خلال تفعيل القدرات الإدارية وربط تكليفها بالمهام القيادية بوجود رؤية وخطط عمل واضحة لفترة التكليف والمحاسبة عن الإنجاز والنتائج لما تم التكليف على أساسه وذلك للحكم على أداء القيادات.
- التواصل والتفاعل الدولي وتشجيع التعاون الدولي ونقل الخبرة، تخصص مؤسسة التعليم العالي نسبة من موازنتها السنوية لأغراض البحث العلمي والنشر والتدريب والمؤتمرات العلمية، كما تخصص نسبة من موازنتها لأغراض الإيفاد في البعثات الخارجية.

قد يكون مكتب التنسيق الحالي هو أنسب الطرق لتوزيع الطلاب على المؤسسات التعليمية، في ظل الظروف الحالية، لتوجه الطلاب نحو عدد من الكليات يطلق عليها مجازا كليات القمة. وقد يكون من الضروري إيجاد طريقة مناسبة تساعد الطلاب على الاختيار الصحيح لتوجهاتهم، يتم من خلالها اكتشاف مواهبهم وقدراتهم. وقد يتبع ذلك إيجاد أسلوب آخر لتوزيع الطلاب على الكليات يكون قادرا على تلبية رغباتهم بشكل صحيح. وقد تكون البداية من اعتبار شهادة الثانوية العامة هي شهادة منتهية وليست مؤهل لدخول الجامعة، وتوضع قواعد جديدة للقبول بكل مؤسسة على حدة.

دور فعاليات المجتمع المدني

- تحديد الدور والإطار المناسب للمجتمع المدني وقطاعاته الإنتاجية والخدمية في المشاركة للتخطيط للتعليم العالي على المستوى الوطني وعلى مستوى المحافظات.
- المشاركة المجتمعية ودور مؤسسات المجتمع المدني والأفراد والقطاع الخاص والأهلي في المساهمة في إنشاء وإدارة ومتابعة أداء مؤسسات التعليم العالي.
- دور العلماء المصريين في الخارج في التفاعل ونقل الخبرة والعمل في مؤسسات التعليم العالي في الداخل.
- دور وآليات ربط الخريجين / اتحادات الخريجين بمؤسساتهم التي درسوا فيها، والاستفادة من ذلك في تفعيل علاقات تبادلية لنقل الخبرة والشراكة العلمية والتقنية بين القطاعات الإنتاجية والخدمية وبين مؤسسات التعليم العالي.
- تأكيد الدور المتابع والرقابي للإعلام والرأي العام في المجتمع على منظومة التعليم العالي وأدائها.

يوجد حاليا انفصال كامل بين مؤسسات المجتمع المدني وبين مؤسسات التعليم العالي، وقد يكون من الأمثل أن يشارك في إدارة ومراقبة العملية التعليمية لإعادة الثقة بكافة مؤسسات التعليم العالي. إن إتاحة عضوية مجالس الأمناء لكافة قطاعات المجتمع المدني المهتمة بالتعليم العالي قد يكون مؤكدا على المشاركة المجتمعية في إدارة مؤسسات التعليم العالي.

وحيث أن مصر من البلدان التي لها عدد كبير من العلماء في الخارج، فإن تحديد آلية واضحة للاستفادة منهم في نقل الخبرة والاتصال بمؤسسات التعليم ذات المستوى المتميز، يكون إضافة بناءة لتطوير وتحديث مؤسسات التعليم العالي.

ربط الخريجين بمؤسساتهم التعليمة لها فوائد عديدة، فهم عادة ينتمون إلى مدارسهم العلمية بشكل تلقائي، ويمكن قياس مردود مخرجات العملية التعليمية على المجتمع من خلال تفعيل ربطهم بمؤسساتهم التعليمية، وقد يكون مصدرا آخر من مصادر دعم مؤسسات التعليم العالي.

وحيث يؤثر الإعلام في تحديد رؤية المجتمع لمؤسسات التعليمية، فإن إطلاع الإعلام على ما يدور داخل مؤسسات التعليم العالي بشفافية كاملة، قد يزيد من ثقة المجتمع ودعمه لدور هذه المؤسسات

مشاركة المجتمع المدني في مراقبة ما يدور داخل منظومة التعليم العالي، وذلك بالإعلان الكامل والشفافية عن طريق تقارير التقييم الذاتي وتقارير هيئة ضمان الجودة والاعتماد، مع وضع آلية تتيح للمجتمع المدني تسجيل رأيه والتأكد من أخذها في الاعتبار عند وضع مخططات لتطوير العملية التعليمية.

٩. الأحكام الانتقالية والإطار الزمني للتطبيق

- لا تتأثر المراكز القانونية الحالية للطلاب وهيئة التدريس والعاملين بتطبيق أحكام هذا القانون.
- يستمر شاغلوا الوظائف الإدارية والأكاديمية الحالية في وظائفهم حتى انتهاء مددهم الحالية وتطبق الأحكام الواردة في هذا القانون عند الاختيار والتعيين الجديد لهذه الوظائف.
- يبدأ تطبيق قواعد تعيين هيئة التدريس ومساعديهم وكذلك ترقيات هيئة التدريس بعد فترة من تاريخ صدور القانون وتظل القواعد الحالية سارية خلال هذه الفترة.



لا يمكن تطبيق القانون فور صدوره على الوضع الحالي داخل مؤسسات التعليم العالي، ولكن سيكون هناك فترة انتقالية مناسبة للتطبيق وهى في حدود من ثلاثة إلى خمسة سنوات، وقد تمتد في بعض الحالات إلى عشر سنوات. كذلك فإن المراكز القانونية التي اكتسبها أعضاء هيئة التدريس في وظائفهم الحالية لن تتأثر. سيتم أولا تسكين الحاليين على الهيكل الجديد ويظل العدد الزائد عن الهيكل ... وجد، محتفظا بوضعه وكافة حقوقه. ويتم في حالة النقص الإعلان عن الوظائف الخالية المتوفرة لـ... الفراغ الموجود قدر الإمكان.

القوانين والتشريعات والقرارات الحالية التي تحكم مؤسسات التعليم العالي

الجامعات

- وينظمها القانون رقم (49) لسنة 1972 في شأن تنظيم الجامعات، وهو القانون المعمول به حتى الآن وهو ... الجامعات التي يسرى عليها هذا القانون. وقد أدخلت عليه العديد من التعديلات يتعلق معظمها ببعض النواحي الإجرائية والشكلية، على أن هناك تعديلين تضمنا نواحي جوهرية هما:
- التعديل الأول: تم إدخاله بموجب القانون رقم (142) لسنة 1994 على المادة (121) من القانون رقم (49) لسنة 1972 والذي بمقتضاه يعين عضو هيئة التدريس الذي يبلغ سن انتهاء الخدمة كأستاذ متفرغ ما لم يطلبوا الاستمرار في العمل، وذلك بعد أن كان يتم ذلك التعيين حتى سن الخامسة والستين، وفضلا عن ذلك تضمن ذلك التعديل بعض النواحي الإجرائية حدث الغى بموجبه الأسلوب الذي كان متبعا لانتخاب عميد الكلية.
- التعديل الثاني: تم إدخاله بموجب القانون رقم (82) لسنة 2000، والذي الغى بمقتضاه التعديل السابق وأصبح التعيين كأستاذ متفرغ حتى سن السبعين فقط.

الكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالي

- وينظمها القانون رقم (49) لسنة 1963 في شأن تنظيم الكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالي ووفقا لهذا القانون تحدد اللائحة التنفيذية للقانون الكليات والمعاهد العالية الخاضعة لهذا القانون.

المعاهد العالية الخاصة

- وينظمها القانون رقم (52) لسنة 1970 في شأن تنظيم المعاهد العالية الخاصة ووفقا لهذا القانون لا يجوز إنشاء معهد عال خاص أو التوسع فيه إلا بترخيص من وزير التعليم العالي بعد أخذ رأى مجلس المحافظة التي يقع بدائرتها مقر المعهد

الجامعات الخاصة

- وينظمها القانون رقم (101) لسنة 1992 بشأن إنشاء الجامعات الخاصة. وبمقتضى هذا القانون يصدر بإنشاء الجامعات الخاصة وتحديد نظامها قرار من رئيس الجمهورية بناء على طلب جماعة المؤسسين وعرض وزير التعليم وموافقة مجلس الوزراء.

الكليات التكنولوجية

- وينظمها قرار الوزاري رقم 1088 لسنة 1987 للمعهد الفنية المتوسطة، والقرار الوزاري رقم 528 لسنة 2003 للكليات التكنولوجية

الخاتمة

وخلاصه القول أن هذا العمل الوثائقى يوفر للباحثين فى تاريخ التعليم العـالي عامةً ، وتاريخ الجامعات المصرية منذ نشأتها وحتى أيامنا هذه خاصة المـادة العلمية الأصلية لكتابة بحوثهم وإتقان دراساتهم ،ويضئ لهم الطريق لاستكمال مسيرتهم خاصة وأنه يشمل مجموعة متميزة من الوثائق الأصـلية التـى تـم جمعها من جهات متعددة أبرزها دار الوثائق وجامعة القاهرة ، ومضابط مجلس النواب ومذكرات المعاصرين والرواد ،ثم عمل دراسة ومقدمة تحليلية لأهم مـا تشمله من معلومات ،وتوضيح أسفل كل وثيقة ما تشمله من نقاط شارحة لمـا ورد بها لتوضيح دلالتها كما ان هذا العمل يتيح الفرصة للمخلصين من أبنـاء هذا الوطن ،الراغبين فى تقدمه وتطوره التفكير فى أفضـل الطـرق لمعالجـة مشاكل التعليم العالى الحالية والتى تفاقمت بشكل كبير ،وتفسير أسبابها خاصة بعد تزايد عدد الطلاب بشكل لا يحتمل ، وضعف مستوى الخـريجين بطريقـة ملحوظة ، وعدم مقدرتهم على مسايرة سوق العمل الحالى .

ونتيجة لعجز الدولة عن توفير مستوى تعليمي متميز للإعـداد الضـخمة فـى الجامعات ، فقد ظهرت فكرة إنشاء الجامعات الخاصة التى تتقاضى مصـروفات باهظة قضت عمليا على مجانية التعليم التى تمسكت بها الدولة لفترة ، ومع كل ذلك وبعد اقتراب مرور مئة عام على إنشاء أول جامعة فى مصر لابد أن نتذكر الرواد الأوائل الذين بلوروا أمال الأمة المصرية فى التطور وبذروا بذور الحياة الجامعية أمثال الشيخ محمد عبده ، وجرجى زيدان ، ومصطفى كامل ، ومحمد فريد ، وسعد زغلول ، وقاسم أمين ، وغيرهم ، كما يجب الإقتداء بهم ، والعمل على إصلاح أمور التعليم الجامعي على أسس قوية حتـى تسـتطيع مصـر أن ترتقي الى الإمام وتساير مثيلاتها من الأمم .

لقد أقام هؤلاء الزعماء فى أول الأمر جامعة أهلية ، تحولت الى جامعة حكومية فى عام ١٩٢٥ لم يقتصر نشاطها على القاهرة بل امتدت فروعها الى الأقاليم ، وهذه الفروع صارت بعد ذلك جامعات بدأت بجامعة الإسكندرية فأسيوط فعـين شمس ، وتوالى بعد ذلك إنشاء جامعات فى كل محافظات مصر تقريبا.

والجدير بالذكر أن الحياة الجامعية يجب أن تقوم على الإخلاص للعلم والعكوف عليه لدراسة نظرياته واستخلاص نتائجه من أجل الوصول إلى الحقيقة لــذلك فإن الإستقلال فى الرأى وحرية الفكر والعمل هما أساس التعليم الجامعى ، كما أن البعد عن التيارات السياسية والمؤثرات المختلفة أمر مطلوب لكــى تســير الجامعة سيرها المنوط بها لذلك فان استقلال الجامعة أمر مطلوب لــيس مــن جانب الجامعيين وحدهم بل من جانب كل من يود تخريج جيــل جديــد يصــلح لخدمة الوطن والدخول فى معترك الحياة بشكل صحيح والجامعة لا تصبح أسم على مسمى ولا تكون مرآه للأمة ومشكاة لإرادتها إلا إذا قامت حياتهــا علــى إستقلال صحيح يظهر فى نظامها التعليمى ، وفى الحياة اليومية لطلابها ، وفى حرية الفكر والنشر لأساتذتها خاصة وإن دورها فى حياتنا الفكريــة هــو دور قيادى خلاق تستطيع من خلاله بنظمها العلمية أن ترصد الظــواهر وتــتفحص القضايا من غير تدخل جهات أخرى فى شئونها .

وبقدر ما تمنح الأمة جامعتها من حرية والبحــث وحركــة التعلــيم ، وتتــرك لأساتذتها حرية التعبير عن آرائهم بقدر ما تستمتع بالحرية الصحيحة وترتقــى آمورها فى كافة مناحى الحياة .

ورغم حرص الجامعة على إستقلالها فينبغى أن تدرك إنها قطعة مــن البيئــة الإجتماعية التى حولها وأن واجبها هو تقديم التوجيه والإرشاد القــائم علــى المعرفة ،والمستخلص من العلم والخبرة لهــذه البيئــة وأن تعمــق إتصــالها بالمجتمع وتسخر إمكانيتها فى خدمته لذلك فإن الطريق الــذى تســير عليــه جامعتنا الأن فى حاجة إلى تعديل حتى تظل الجامعة محراباً للعلماء ومنهلاً للعلم وموطناً للجهد الحر الخلاق .

والله الموفق ،،،،

فهرست الدراسة

ثانياً : وثائق الجامعة المصرية الحكومية وتشمل

ثالثاً : وثائق جامعة فؤاد الأول (١٩٣٨ – ١٩٥٣)

رابعاً : وثائق جامعة القاهرة

خامساً : وثائق جامعة الأسكندرية

سادساً : وثائق جامعة أسيــوط

سابعاً : وثائق جامعة عين شمس

ثامناً : وثائق الجامعات الإقليمية

تاسعاً : وثائق خاصة بإصلاح التعليم الجامعي

فهرست الصــور

رقم الإيداع : ٢٤٢٥٠
تاريخ : ٢٠٠٦/١٢/١٧